الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تيسمسيلت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بالتعاون مع:

مخبر إدارة أعمال المؤسسات الاقتصادية المستدامة بجامعة الوادي

مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة بجامعة تيسمسيلت

فرق البحث "PRFU"

تطبيق إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الآليات والإنعكاسات

حوكمة القطاع المالي والمصرفي في الجزائر

استكتاب جماعي ذو ترقيم دولي بعنوان:

صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية - الواقع، التحديات والآفاق -

رئيس الكتاب الجماعي: د. مركان محمد البشير

رئيس اللجنة العلمية: د. بونعجة سحنون

فريق الإعداد والإخراج:

د. بن شاعة محمد * د. تامي عبد الرحمان * د. ماجن محمد محفوظ

تأليف: مجموعة من الباحثين

استكتاب جماعي ذو ترقيم دولي صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية

استكتاب جماعي ذو ترقيم دولي بعنوان:

صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية - الواقع، التحديات والآفاق -

ديسمبر 2023

ISBN 978-9931-864-19-6

صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية

– الواقع والتحديات والآفاق –

استكتاب جماعي ذو ترقيم دولي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة تيسمسيلت، الجزائر

ديسمبر 2023

- **عنوان الكتاب**: صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية – الواقع والتحديات والآفاق –
- **النوع**: استكتاب جماعي
- **المؤلف**: مجموعة مؤلفين
- **ردمك (ISBN)**: ISBN N°: 978-9931-864-19-6
- **الناشر**: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيسمسيلت، الجزائر
- **الطباعة**: نسخة الكترونية

(يمكنكم الاطلاع على الكتاب الجماعي وتحميله عبر كل من الموقع الإلكتروني لجامعة تيسمسيلت على الرابط: https://www.univ-tissemsilt.dz/، أو من خلال الموقع الإلكتروني لمخبر إدارة أعمال المؤسسات الاقتصادية المستدامة بجامعة الوادي عبر الرابط: https://lmeed.info/)

جميع الحقوق محفوظة

جمادى الثانية 1445هـ/ ديسمبر 2023م

كتاب الأبحاث العلمية

كل ما ورد في هذا الكتاب يعبر عن وجهات نظر الباحثين أنفسهم ولا يعبر بالضرورة على وجهة نظر القائمين بالكتاب الجماعي أو المخبر أو الجامعة

يتحمل الباحثين المسؤولية الكاملة في حال ثبوت عدم الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي (الانتحال: بحث مستعمل ومشارك به من قبل بصفة كلية أو جزئية؛ سرقة علمية)

جميع حقوق الملكية الأدبية محفوظة

يحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق الاستفادة من المعلومات (لأغراض تجارية أو تشهيرية) أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال إلا بموافقة رئاسة الكتاب الجماعي خطيا

جامعة تيسمسيلت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بمشاركة

- فرقة البحث PRFU بعنوان: حوكمة القطاع المالي والمصرفي في الجزائر

F02N01UN380120220003

بالتعاون مع:

- فرقة البحث PRFU بعنوان: تطبيق إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الآليات والانعكاسات F03N01UN380120220001
- مخبر إدارة أعمال المؤسسات الاقتصادية المستدامة بجامعة الوادي
- مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة بجامعة تيسمسيلت

استكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:

صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية

- الواقع والتحديات والآفاق -

ديسمبر 2023

الهيئة المشرفة على المشروع

الاشراف العام: أ.د. جمال الدين سحنون (عميد الكلية)

أ.د. عوادي مصطفى (رئيس المخبر "جامعة الوادي")

رئيس المشروع: د. مركان محمد البشير

نائب رئيس المشروع: أ.د. بوكرديد عبد القادر

أ.د. دراجي عيسى

رئيس اللجنة العلمية: د. بونعجة سحنون

نائب رئيس اللجنة العلمية: د. بن صالح عبد الله

د. قيداون أبو بكر الصديق

د. الحاج أحمد فوزي

المنسق العام: د. خيثر الهواري

أ. صافة بن عيسى

الإعداد والإخراج: د. بن شاعة محمد

د. تاهي عبد الرحمان

د. ماجن محمد محفوظ

د. زبير محمد

د. باني فتحي

أ. بن موسى سلمة

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 01-11،

2 صفحة

أعضاء اللجنة العلمية للكتاب

الدرجة العلمية	المحكم	جامعة الإنتساب
أ د	نقي عبد القادر	Univ de Cergy-Pontoise (فرنسا)
د	محمد صلاح السيد شلبي	أكاديمية يوروميد – مملكة النرويج
د	أحمد شوقي سليمان سليمان	الجامعة الإسلامية بولاية مينيسوتا الأمريكية فرع السنيغال وموريتانيا
أ د	محمود احمد ابراهيم	جامعة الجنان – لبنان / جامعة حلب – سوريا
د	حكيم براضية	جامعة الجوف – السعودية
د	المهدي حمادي عبيد	جامعة الجوف / السعودية
د	محمد يوسف أحمد بن ناصر	جامعة الجوف / السعودية
د	سيف بن ناصر بن عبدالله المعمري	جامعة السلطان قابوس – سلطنة عمان
د	علي حسين هادي عنيزة	جامعة الكوفة/ العراق
أ د	عادل بوبكر	جامعة المنار – تونس
أ د	فارس الماجري	جامعة المنستير – تونس
د	أسرار عبد الزهرة علي	جامعة بغداد – العراق
د	الزهراء صباح عبد الحسن	جامعة بغداد – العراق
د	حيدر فاضل كاظم	جامعة بغداد – العراق
د	سعدون محسن سلمان	جامعة بغداد – العراق
د	علياء جاسم محمد عزيز	جامعة بغداد – العراق
د	عمار نعيم زغير	جامعة بغداد – العراق
د	يعرب عدنان حسين السعيدي	جامعة بغداد – العراق
د	غفران حاتم علوان	جامعة بغداد / العراق
د	ميعاد حميد علي	جامعة بغداد / العراق
د	عفراء هلال علي	جامعة تشرين – سوريا
د	محمد الغريب	جامعة حلب – سوريا
أ د	يوسف العبدالله الأحمد	جامعة حلب – سوريا
د	حسين علي عويش الشامي	جامعة ذي قار – العراق
د	عبدالله مسعود ناصر	جامعة عدن – الجمهورية اليمنية / جامعة الحدود الشمالية – السعودية
د	علي عبودي نعمه الجبوري	كلية الإمام الكاظم (ع) الجامعة – العراق
د	حيدر محمد كريم الدحيدحاوي	كلية الإمام الكاظم (ع) الجامعة – العراق
خبير	ربيعة عطاالله حسين السعدي	مصرف الرشيد / العراق
د	حمادة عبد الوهاب محمد أحمد	معهد البيان العالي بالرياض / السعودية
د	رحاب عادل صلاح الدين امين	معهد المدينة العالي للادارة والتيكنولوجيا / مصر
د	بوزاغو أسماء	المدرسة العليا للاقتصاد – وهران / الجزائر

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 01-11،

د	ساعد غنية	جامعة البليدة 2 / الجزائر
د	بصري ريمة	جامعة الجزائر 3 / الجزائر
د	خيري عبد الكريم	جامعة الجلفة / الجزائر
أ د	حاج قويدر قورين	جامعة الشلف / الجزائر
د	سحنون مصطفى	جامعة الشلف / الجزائر
د	طلال زغبة	جامعة المسيلة / الجزائر
أ د	عوادي مصطفى	جامعة الوادي / الجزائر
د	فوزي الحاج أحمد	جامعة الوادي / الجزائر
د	تراكي دليلة	جامعة بجاية / الجزائر
د	إنصاف قسوري	جامعة بسكرة / الجزائر
د	بعلاش عصام	جامعة تيارت / الجزائر
د	بوحركات بوعلام	جامعة تيارت / الجزائر
د	رضوان ايت قاسي عزو	جامعة تيبازة / الجزائر
أ د	خمنو دنيا	جامعة تيزي وزو / الجزائر
د	شتوان صونية	جامعة جيجل / الجزائر
أ د	بلغالم حمزة	جامعة خميس مليانة / الجزائر
أ د	ايليفي محمد	جامعة خميس مليانة / الجزائر
د	الجيلالي بن عوالي	جامعة خميس مليانة / الجزائر
د	زواركي إيمان	جامعة خميس مليانة / الجزائر
د	صادفي جمال	جامعة خميس مليانة / الجزائر
د	كمال معيوف	جامعة خميس مليانة / الجزائر
د	مهدية سردون	جامعة خميس مليانة / الجزائر
د	ميلود فرحول	جامعة خميس مليانة / الجزائر
د	نجاة بن فريحة	جامعة خميس مليانة / الجزائر
د	شاكر حمزة	جامعة سطيف / الجزائر
د	غوتي محمد	جامعة سعيدة / الجزائر
د	ميلوى صالح	جامعة سيدي بلعباس / الجزائر
د	بن عوالي إيمان	جامعة غرداية / الجزائر
د	بوحفص رواني	جامعة غرداية / الجزائر
د	بوخاري عبد الحميد	جامعة غرداية / الجزائر
د	خروبي محمد	جامعة مستغانم / الجزائر
د	صليحة كانم	جامعة وهران 2 / الجزائر
د	أبو بكر أسماء	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	العرابي خديجة	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	باريك مراد	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	باقل علي	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	بحوص نسيمة	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	بكاري سعد الله	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
	بن ذهيبة محمد	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	بن شاعة محمد	جامعة تيسمسيلت / الجزائر

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 01-11،

د	بن صالح عبد الله	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	بوادو فاطيمة	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
أ د	بوساحة محمد لخضر	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
أ د	بوكرديد عبد القادر	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	تاهي عبد الرحمان	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
أ د	جمال الدين سحنون	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	حايد حميد	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	حذبي فيصل	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	حمو زروقي أمال	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	خالدي نعيمة	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	خيثر هواري	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
أ.د	دراجي عيسى	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	ديلمي هجيرة	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
أ د	رابحي بوعبد الله	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	رصاع حياة	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	رملاوي عبد القادر	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	روشو عبد القادر	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
أ د	زبير محمد	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	زلاطو نعيمة	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	زناخي فوزية	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	زهرة مصطفى	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	سحنون بونعجة	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	سريدي أحمد	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	سعدي عائشة	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	سليمان نصاح	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	سهلي رقية	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	سوداني نادية	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	شرماط سيد علي	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	صادق جميلة	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
أ د	صالح طالم	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
أ د	صلاح محمد	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	عزازن حفيظة	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	قندز بن توتة	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	قيداون أبو بكر الصديق	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
أ د	كروش نور الدين	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	مبطوش العلجة	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	مداس وهيبة	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	مركان محمد البشير	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	معزوز فتح الله	جامعة تيسمسيلت / الجزائر
د	زيان موسى مسعود	جامعة تيسمسيلت / الجزائر

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 01-11،

أهمية الموضوع

ديباجة موضوع المشروع

تعتبر البنوك من بين أهم المؤسسات التي يلجأ إليها الأفراد والمؤسسات الاقتصادية من أجل تمويل استثماراتهم بالإضافة إلى مختلف الخدمات المقدمة من طرف البنوك.

كما تعتبر البنوك مؤسسة مثل باقي المؤسسات تسعى إلى تحقيق أرباح عن مختلف التمويلات والخدمات التي تقدمها للأفراد والمؤسسات الاقتصادية، ولكن من أجل تحقيق هذا المسعى يجب توفر مجموعة من الآليات التي تضمن حقوق البنوك اتجاه الغير والتي تسمح لها بالاستمرارية في نشاطها لأن بيئة عمل البنوك تشوبها العديد من المخاطر المختلفة التي يتوجب توفر آليات تسمح لها بتجنب المخاطر أو التقليل من حدتها.

ومن أجل تحقيق ما سبق يجب توفر الخطوط الثلاثة والتي تعتبر كركيزة أساسية يجب تعزيزها في البنوك والتي تسمح لها بتعزيز دورها الرقابي والذي سينعكس بالإيجاب على آليات إدارة المخاطر البنكية.

وفي ضوء كل ما سبق ذكره تمحورت إشكالية الدراسة فيما يلي:

فيما تتمثل أهمية الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية وانعكاساتها على آليات إدارة المخاطر البنكية ضمن إطار رقابة بنكية كفؤة وفعالة؟

أهمية موضوع المشروع

تكمن أهمية المشروع في الدور الجوهري الذي تؤديه الخطوط الثلاثة في سير مختلف العمليات البنكية وكيفية حماية البنوك من مختلف المخاطر التي تواجهها في ظل مختلف التحديات التي تواجه قطاع المال والأعمال لاسيما في هذه السنوات الأخيرة التي شهدت أزمات صحية وسياسية أثرت بالسلب على عمل البنوك على المستوى الدولي.

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 01-11،

أهداف المشروع

يسعى موضوع المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية:

- عرض الإطار المفاهيمي للرقابة البنكية ولإدارة المخاطر البنكية.
- تبيان دور الرقابة البنكية في التحكم في المخاطر البنكية.
- معرفة دور الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية في إدارة المخاطر البنكية.
- عرض الخطوط الأخرى (الداخلية/الخارجية) لإدارة المخاطر البنكية.
- إبراز دور الخطوط الثلاثة في فرض الرقابة البنكية.
- عرض تجارب مؤسسات مالية وبنكية ناجحة، عربية وعالمية، في تمتين الخطوط الثلاثة لإدارة المخاطر البنكية، والاستفادة منها.
- عرض تجارب مؤسسات مالية ومصرفية ناجحة، عربية وعالمية، في تحقيق رقابة بنكية فعالة وكفؤة، والاستفادة منها.

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 01-11،

محاور المشروع

المحور الأول: التأصـــيل النظري للرقابة البنكية (النشـــأة والمفهوم، الأهداف والمهام، المكونات والمبادئ، النماذج والمعايير الدولية، .....إلخ).

المحور الثاني: إدارة المخاطر المحيطة بنشاط المؤسسات البنكية.

المحور الثالث: دور الحوكمة البنكية في إدارة المخاطر المحيطة بالمؤسسات البنكية.

المحور الرابع: دور الرقابة البنكية في التحكم في المخاطر البنكية.

المحور الخامس: الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية ودورها في إدارة المخاطر البنكية.

المحور السادس: الخطوط الأخرى (الداخلية/الخارجية) لإدارة المخاطر البنكية.

المحور السابع: دور الخطوط الثلاثة في فرض الرقابة البنكية.

المحور الثامن: تجارب مؤسسات مالية وبنكية ناجحة، عربية وعالمية، في تمتين الخطوط الثلاثة لإدارة المخاطر البنكية.

المحور التاسع: تجارب مؤسسات مالية وبنكية ناجحة، عربية وعالمية، في تحقيق رقابة بنكية فعالة وكفؤة.

قائمة المحتويات

عنوان المساهمة	المساهمون	الصفحة
نموذج الخطوط الثلاثة لمعهد المدققين الداخليين نحو حوكمة القطاع البنكي	مركان محمد البشير عوادي مصطفى عبدالرحمن احمد زكي	37-12
دور الأجهزة الرقابية في الحد من المخاطر البنكية	ماجن محمد محفوظ بركان مامة باني فتحي	63-38
إدارة المخاطر الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية مصرف الإنماء نموذجا	علي فضيلة نصيرة مرباح مولود	87-64
الحوكمة والحوكمة المصرفية	بلحاج بن زيان جميلة بوكردید عبد القادر	112-88
دور الحوكمة في الحد من المخاطر البنكية بالمصارف الإسلامية (دراسة حالة المصرف الاسلامي للراجحي)	الجيلالي بن عوالي صليحة كانم جناد سارة	141-113
أثر الحوكمة المصرفية في تفعيل الرقابة الداخلية على مستوى البنوك الجزائرية	سفيان راخ	169-142
دور الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر التي تعيق أداء البنوك التجارية بالجزائر	نصيرة شرف يوسف بن ختو	194-170
طرق قياس و فعالية إدارة المخاطر البنكية ومدى تأثيرها على المؤسسات البنكية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بولاية تيبازة–	قاسي يسمينة إبراهيمي حورية الطيب مقراني	222-195
دور النظام المحاسبي البنكي في إدارة المخاطر الإلكترونية	بن صالح عبد الله رندي يمينة طالبي رحيلة	245-223
الرقابة على المصارف الإسلامية بين خصوصية مخاطرها ومتطلبات النظام الوضعي لبنك الجزائر	سارة إشعلال فريال فراح	272-246

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 01-11،

إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية–حالة مصرف دبي الإسلامي–	زناخي فوزية أبو بكر أسماء	298-273
حماية المستهلك المالي أحد مداخل تحقيق الاستقرار المصرفي وتعزيز الشمول المالي: البنك المركزي الأردني نموذجا	ساعد غنية	332-299
دور الرقابة في الحد من المخاطر البنكية–دراسة واقع تطبيق متطلبات بازل في الدول العربية–	نجاة بن فريحة سليمان نصاح فلة غيدة	359-333
تسيير المخاطر المالية في المؤسسات البنكية بين العائد والمخاطرة	خروبي محمد بوزاغو أسماء بصري ريمة	378-360
دور الركيزة الثالثة لاتفاقية بازل 2 انضباط السوق في الحد من المخاطر المصرفية "النظامية والأخلاقية"	شاكر حمزة	415-379
دور معايير بازل 3 في إدارة المخاطر بالمؤسسات الاسلامية	رندي يمينة طالبي رحيلة بن صالح عبد الله	443-416
الحوكمة المصرفية كمدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية: دراسة تحليلية	كمال معيوف حسين وراد مهدية سردون	467-444
أهمية الرسملة القوية للبنوك الاماراتية في دعم مرونتها تجاه مخاطر الهجمات الإلكترونية مع قراءة في تجربة مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي	بن عزة هشام	491-468
المخاطر المالية في ظل المعايير الإحترازية الدولية الجديدة حالة القطاع المصرفي الجزائري	إنصاف قسوري سندس بن عبد الله	520-492
دراسة واقع وتحديات الاندماج في القطاع المصرفي العربي – تجربة الإمارات العربية المتحدة نموذجا –	شهرزاد موزاوي شرماط سيد علي محي الدين محمود عمر	548-521
رؤية استشرافية لمستقبل إدارة المخاطر البنكية "البنك المركزي الأوروبي" كنموذج	بوعرفة أسامة بودالي بلقاسم	572-549
التأمين كآلية لإدارة مخاطر الإئتمان العقاري في المؤسسات البنكية دراسة حالة شركة ضمان القرض العقاري (SGCI)	حديد إيمان فوزي الحاج أحمد جمال الدين سحنون	596-573

دور الرقابة المصرفية في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية	حمادة عبد الوهاب محمد أحمد	625-597
الحوكمة البنكية كآلية لإدارة المخاطر البنكية	بن عوالي إيمان مقيمح صبري عبيدلي عصام	645-226
PORTFOLIO RISK MANAGEMENT USING THE MONTE CARLO SIMULATION VaR APPROACH: EVIDENCE FROM KUWAIT FINANCIAL MARKET	تاهي عبد الرحمان غوتي محمد لباح حميد	663-646
The impact of Bank of Algeria supervision on achieving banking stability for the period 2010-2020	Belghalem Hamza Ilifi Mohamed Serir abdelkadir	685-664
An Analytical Study of the Impact of Adopting Basel III on the Profitability of Al Baraka Group	شتوان صونية يحياوي عبد الحليم	702-686
La gestion des risques liés à l'octroi des crédits d'investissement: Cas de la banque BADR de la wilaya de Bejaia	تراكي دليلة	718-703

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:
صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية - الواقع والتحديات والآفاق -
****

نموذج الخطوط الثلاثة لمعهد المدققين الداخليين نحو حوكمة القطاع البنكي

The Institute of Internal Auditors' Three Lines Model Towards governance of the banking sector

د. مركان محمد البشير*	أ.د. عوادي مصطفى	ب. عبدالرحمن احمد زكي
ك.ع.إ.ت.ع.ت	م.إ.أ.م.إ.م	التدقيق الداخلي
جامعة تيسمسيلت / الجزائر	جامعة الوادي / الجزائر	البورصة الألمانية / ألمانيا
morkane.elbachir@univ-tissemsilt.dz	xp.aouadi@gmail.com	abd_zaki@hotmail.com

ملخص: تكمن أهمية هذا البحث في الحاجة إلى تحديد دور نموذج الخطوط الثلاثة لمعهد المدققين الداخليين في تجسيد أسس وركائز الحوكمة المؤسساتية في البنوك ضمن إطار حوكمة القطاع البنكي. فالهدف الأساسي من هذا البحث هو السعي لمعرفة الدور الفعال لنموذج الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية بما يكفل حوكمة القطاع البنكي. فقد خلص البحث أن نموذج الخطوط الثلاثة لمعهد المدققين الداخليين يلعب دورا مهما في تجسيد أسس الإدارة الرشيدة للبنوك بما يكفل تحقيق الأداء البنكي ومجابهة المخاطر والأزمات وخلق الإستقرار.

كلمات مفتاحية: قطاع بنكي؛ حوكمة؛ نموذج خطوط ثلاثة؛ معهد مدققين داخليين.
تصنيف JEL: G21 ؛ G32 ؛ G34 ؛ M42

Abstract: The importance of this research lies in the need to identify the role of the Three Lines model for the Institute of Internal Auditors "IIA's" in embodying the foundations and pillars of corporate governance in banks within the framework of banking sector governance. The primary objective of this research is to seek understanding of the effective role of the Three Lines model in banking institutions to ensure the governance of the banking sector. The research has concluded that the Three Lines model plays a significant role in embodying the principles of sound management for banks, ensuring the achievement of banking performance, addressing risks and crises, and creating stability.

Keywords: banking sector; governance; three lines model; IIA's.
JEL classification: G21; G32; G34; M42

* محمد البشير مركان ؛ *morkane.elbachir@univ-tissemsilt.dz*

مقدّمة:

لرفع كفاءة ومردودية مؤسسات القطاع البنكي وجب تجسيد وتكريس أسس وقواعد الإدارة الرشيدة والتي تسمح بالتسيير الرشيد والعقلاني والذي لا يتم إلا من خلال ترسيخ الحوكمة المؤسساتية في مؤسسات القطاع البنكي، فتطبيق حوكمة هذا الأخير يستلزم تبني مجموعة من الممارسات التي تتعامل مع إدارة وتوجيه ورقابة وتنظيم القطاع البنكي، والهدف من ذلك هو تحقيق الشفافية والمسؤولية والنزاهة والكفاءة في إدارة المؤسسات البنكية وتحسين جودة الخدمات البنكية المقدمة، فعن طريق تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسساتية في القطاع البنكي، يمكن تحقيق تنظيم أفضل وإدارة فعالة للمؤسسات البنكية، مما يعزز جودة العمليات والخدمات البنكية ويضمن تلبية احتياجات وتوقعات مختلف الأطراف المتعاملة مع البنك والمجتمع بشكل عام.

إشكالية البحث: إن تطبيق أسس وقواعد الحوكمة المؤسساتية في القطاع البنكي يستوجب تفعيل أدوار مختلف الأطراف الداخلية والخارجية الفاعلة في عمليات الإشراف والتوجيه والتسيير والإدارة والتنظيم والرقابة وإعتماد نماذج دولية للتسيير والرقابة وإدارة المخاطر المحيطة بالمؤسسات البنكية، وعليه، نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يتم تعزيز التحكم الداخلي وإدارة المخاطر في البنوك وفقا لنموذج الخطوط الثلاثة في ظل السعي نحو حوكمة القطاع البنكي؟

الأسئلة الفرعية: لتسليط الضوء على كافة جوانب الدراسة ارتأينا إعادة طرح التساؤل الرئيسي أعلاه على شكل أسئلة فرعية مفادها ما يلي:

- ما المقصود بنموذج الخطوط الثلاثة؟ وما هي المبادئ الضابطة والمنظمة له؟
- ما هي الأدوار الرئيسية للفاعلين في نموذج الخطوط الثلاثة؟
- كيف يتم تطبيق نموذج الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية؟

أهمية البحث: يســـتمد هذا البحث أهميته من الحاجة إلى إبراز دور نموذج الخطوط الثلاثة في تعزيز التحكم الداخلي وإدارة المخاطر في المؤسسات البنكية مع تحديد الأدوار الرئيسية للفاعلين فيه في ظل السعي نحو حوكمة القطاع البنكي.

أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة الأهداف التالية:

- التعريف بنموذج الخطوط الثلاثة وبالمبادئ الضابطة والمنظمة له؛
- تحديد الأدوار الرئيسية للفاعلين في نموذج الخطوط الثلاثة؛
- تبيان كيفيات تطبيق نموذج الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية؛

المنهج المتبع: لقد تم اســـتخدام المنهج الوصـــفي في إجراء البحث، حيث سنستعمل المنهج الوصفي في المبحث الأول لعرض المفاهيم والتعاريف الخاصة بكل من حوكمة مؤسسات القطاع البنكي ونموذج الخطوط الثلاثة، وسنستخدم المنهج الوصـــفي في المبحث الثاني وذلك لتحديد الأدوار الرئيســـية للفاعلين في نموذج الخطوط الثلاثة ثم لتبيان كيفيات تطبيق ذلك النموذج في المؤسسات البنكية.

الدراسات السابقة: لقد تناولت بعض الدراسات موضوع آليات الحوكمة في القطاع البنكي وموضـــوع نموذج الخطوط الثلاثة، فبعد بحثنا لم نجد لا دراســـة وطنية ولا دراســـة أجنبية، بكل اللغات الوطنية والأجنبية، تناولت الموضـــوعين معا بصفة متصلة، وإنما تم تناولهم بصفة منفصلة، وبما أن أساس موضوعنا يدور حول نموذج الخطوط الثلاثة فقد أكتفينا بالدراستين الآتيتين كدراسات سابقة لموضوعنا:

- **دراسة "كاست علي"، سنة "2018"، بعنوان "التدقيق الداخلي كمدخل حديث لإدارة مخاطر الأمن المعلوماتي وفق نموذج خطوط الدفاع الثلاثة":** هدف هذا البحث إلى معرفة مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الأمن المعلوماتي وإدارتها بفعالية ضـــمن خطوط الدفاع الثلاثة المتمثلة في الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي. وقد خلص البحث إلى ضرورة وجود خط دفاع يتمثل في وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة يساهم في دعم إدارة المخاطر المعلوماتية وتقديم الضمان أن هذه المخاطر تدار بطريقة فعالة؛

- **دراسة "عبد القادر قرزو & عطاء لله بن مسعود"، سنة "2023"، بعنوان "دور نموذج خطوط الدفاع الثلاثة في تحسين أداء المدقق الخارجي: دراسة ميدانية لعينة من مكاتب التدقيق في الجزائر"**: هدف هذا البحث إلى إستقصاء مدى فعالية العمل وفق نموذج خطوط الدفاع الثلاثة في رفع أداء المدقق الخارجي. خلصت الدراسة إلى أن نموذج خطوط الدفاع الثلاثة يوفر طريقة بسيطة وفعالة لتعزيز الاتصالات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر عن طريق توضيح الأدوار والواجبات الأساسية.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة: وما يميز دراستنا عن الدراستين السابقتين هو التطرق لإعتماد نموذج الخطوط الثلاثة "من خلال تفعيل كل الأدوار الرئيسية" في المؤسسات لاسيما المؤسسات البنكية، وما له من دور في تكريس وتجسيد وترسيخ أسس ومبادئ الحوكمة في ظل السعي نحو حوكمة القطاع البنكي، فالدراسات السابقة، الأولى تطرقت فقط لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وفق نموذج الخطوط الثلاثة ولم تتطرق للأدوار الأخرى، أما الثانية فتناولت دور نموذج خطوط الدفاع الثلاثة في تحسين أداء المدقق الخارجي دون سواه.

هيكل البحث: بغية التطرق والتفصيل الأكاديمي المنهجي المتسلسل في مختلف النقاط الجوهرية المتعلقة بموضوع بحثنا، فقد تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين، مبحث أول يتعلق بحوكمة القطاع البنكي ونموذج الخطوط الثلاثة، ومبحث ثاني يتعلق التطبيق العملي لنموذج الخطوط الثلاثة، بحيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية حوكمة مؤسسات القطاع البنكي ثم آليات وأسس وقواعد حوكمة مؤسسات القطاع البنكي، ثم تطرقنا إلى كل من معهد المدققين الداخليين ونموذج الخطوط الثلاثة، أما في المبحث الثاني فتطرقنا للمبادئ الضابطة والمنظمة لنموذج الخطوط الثلاثة ثم تطرقنا للأدوار الرئيسية للفاعلين في نموذج الخطوط الثلاثة، ثم تطرقنا للعلاقات بين تلك الأدوار الرئيسية، وفي الأخير تطرقنا لكيفيات تطبيق نموذج الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية.

المبحث الأول:

حوكمة القطاع البنكي ونموذج الخطوط الثلاثة

تعتبر الحوكمة أساس التسيير الرشيد والعقلاني للمؤسسات الإدارية (غير الاقتصادية) والاقتصادية بما في ذلك مؤسسات القطاع البنكي، ولهذا وجب إعتماد مبادئه وأسسه والمعايير والنماذج الدولية المعززة لعمله مثل نموذج الخطوط الثلاثة، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى وحوكمة مؤسسات القطاع البنكي ونموذج الخطوط الثلاثة.

المطلب الأول: حوكمة القطاع البنكي

إن حوكمة القطاع البنكي، يستوجب الممارسات السليمة التي تدار بها مؤسسات القطاع البنكي بما يضمن تحديد العلاقات ومختلف الأدوار ما بين مؤسسات القطاع البنكي والهيئات الرقابية والتشريعية والتنظيمية والإشرافية عليه كالبنك المركزي والمجلس النقدي والمصرفي واللجنة المصرفية ومحافظوا الحسابات وغيرهم، إضافة إلى تحديد العلاقات ومختلف الأدوار ما بين أطراف الحوكمة داخل المؤسسات البنكية وهو ما سوف نتطرق له في هذا المطلب.

الفرع الأول: ماهية حوكمة مؤسسات القطاع البنكي

يعرف بنك التسويات الدولية الحوكمة في مؤسسات القطاع البنكي على أنها الأساليب التي تدار بها المؤسسات البنكية من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف المؤسسة البنكية والتشغيل وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حماية حقوق المودعين، فنظام الحوكمة في المؤسسات البنكية يشمل الطريقة التي تدار بها شؤون البنك من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر على تحديد البنك ومراعاة حقوق أصحاب المصالح وحماية حقوق المودعين والمستثمرين.[1]

إن حوكمة مؤسسات القطاع البنكي هي مجموعة السياسات والمعايير والقوانين والأطر والقواعد والأسس التي تنظم العلاقة ما بين أطراف الحوكمة في مؤسسات القطاع البنكي والمتمثلين في ملاك المؤسسة البنكية ومجلس إدارتها وإدارتها وأصحاب المصالح.

تكتسب الحوكمة المؤسساتية في المؤسسات البنكية أهمية خاصة لعدة أسباب، لعلى أبرزها[2]:

- طبيعة عمل المؤسسات البنكية حيث تقوم باستثمار وإقراض أموال الغير، من مودعين ومساهمين بشكل أساسي؛
- تداخل أصحاب المؤسسات البنكية بطريقة يصعب تتبعها، فهناك المؤسسون والمساهمون من حملة الأسهم والمودعون والمقترضون والسلطة النقدية والمدققون الخارجيون والحكومة إلى جانب تأثرها بالرواج والكساد والتضخم والإنتعاش وغيرها؛
- أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات البنكية في الاقتصاد باعتبارها الممول الرئيس لكافة الأنشطة التنموية الاستثمارية.

بحيث أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية العديد من الوثائق المتعلقة بالحوكمة في المؤسسات البنكية والمالية، من بينها الوثيقة الصادرة بشهر سبتمبر 2012 والمتضمنة المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، ففي إطار الأنظمة والمتطلبات الاحترازية، نص المبدأ الرابع عشر "حوكمة الشركات" على السلطة الرقابية تفرض أن يتوفر لدى المؤسسات البنكية سياسات وعمليات منضبطة وشاملة للحوكمة تشمل على سبيل المثال، التوجه الاستراتيجي، الهيكل التنظيمي، منظومة الرقابة، مسؤوليات مجالس إدارات المصارف وإداراتها العليا، التعويضات والمكافآت، وتتناسب هذه السياسات والعمليات للحوكمة، مع حجم المخاطر لدى المؤسسة البنكية وأهميته النظامية.[3]

كما يجب على المؤسسات البنكية، في ظل تجسيد أسس وقواعد ومبادئ الحوكمة المؤسساتية، أن تفصح للعموم والهيئات الرقابية والإشرافية عن أهدافها العامة والخاصة، وهيكليتها التنظيمية والوظيفية والإدارية الأساسية، وقدرتها على التكيف مع تغييرات السوق والمنافسة والبيئة المحيطة بها ويتضمن هذا معلومات حول هيكل المؤسسة القانونية، وهيكل مجلس الإدارة ومسؤولياته، وهيكل الإدارة التنفيذية، وموجبات الإفصاح المترتبة على الأطراف المذكورة، وكفاءاتها، وخبرتها، وهيكليات الحوافز: بما فيها سياسات دفع مخصصات وتعويضات المسؤولين والموظفين؛ دور مجلس الإدارة في تحديد التعويضات ومبالغ التعويضات؛ الهيكلية التنظيمية للتعاملات مع الأطراف ذات الصلة وطبيعتها ومداها؛ ينبغي على المؤسسات المصرفية الإسلامية – بشكل خاص – أن تفصح عن كيفية تشكيل هيئات الرقابة الشرعية وعملها والمعايير والمبادئ والأسس والقواعد التي تلتزم بها؛ أسس توزيع الأرباح.[4]

فحسب البنك المركزي الكويتي تتضمن قواعد ونظم الحوكمة في المؤسسات البنكية عدة محاور لعلى أبرزها[5]:

- المحور الأول: مجلس الإدارة؛
- المحور الثاني: القيم السلوكية وتعارض المصالح وهيكل البنك؛
- المحور الثالث: الإدارة التنفيذية العليا؛
- المحور الرابع: إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية؛
- المحور الخامس: نظم وسياسة منح المكافآت؛
- المحور السادس: الإفصاح والشفافية؛
- المحور السابع: البنوك ذات الهياكل المعقدة؛
- المحور الثامن: حماية حقوق المساهمين؛
- المحور التاسع: حماية حقوق الأطراف أصحاب المصالح.

الفرع الثاني: مبادئ حوكمة مؤسسات القطاع البنكي

أدت الأزمة المالية العالمية 2007-2008 إلى إجراء تعديلات على مبادئ الحوكمة، حيث مثلت مبادئ لجنة بازل الصـــادرة ســـنة 2010 لتعزيز حوكمة الشركات جهود المجموعة طويلة الأمد لتعزيز ممارسات الحوكمة السليمة للمنظمات البنكية، وسـعت هذه المبادئ إلى التعبير عن الدروس الأسـاسـية من الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2007، ثم مع زيادة المخاطر المصـرفية أصـدرت اللجنة وثيقة عام 2015 توضح فيها التعديلات النهائية لمبادئ الحوكمة.[6]

وفيما يلي عرض لتلك المبادئ[7]:

- المبدأ الأول: يتحمل المجلس المسؤولية النهائية عن استراتيجية أعمال البنك وسلامته المالية، القرارات الرئيسية للموظفين والتنظيم الداخلي وهيكل الحوكمة والممارسات والمخاطر، التزامات الإدارة والامتثال، ينبغي للمجلس أن يحدد الهيكل التنظيمي. وهذا لتمكين المجلس والإدارة من الاضطلاع بمسؤولياتهم والتسيير بفعالية من خلال صنع القرار والحكم الرشيد.
- المبدأ الثاني: يجب أن يكون المجلس قادراً على القيام بمسؤولياته وأن يكون له تركيبة تسهل الإشراف الفعال ، فيجب أن يتألف المجلس من أفراد يتمتعون بتوازن في المهارات والتنوع والخبرة ممن يمتلكون بصورة جماعية المؤهلات اللازمة التي تتناسب مع حجم وتعقيد ومخاطر البنك.
- المبدأ الثالث: يجب على مجلس الإدارة أن يحدد هياكل وممارسات الحوكمة المناسبة لعمله الخاص، وأن يضع الوسائل اللازمة لمثل هذه الممارسات التي يجب اتباعها والمراجعة الدورية من أجل الفعالية المستمرة.
- المبدأ الرابع: تحت اشراف ومراقبة المجلس، ينبغي على الإدارة العليا تنفيذ وإدارة أنشطة البنك بطريقة تتسق مع استراتيجية الاعمال، والرغبة في المخاطرة، والأجور وغيرها من السياسات التي وافق عليها المجلس.

- المبدأ الخامس: في هيكل المجموعة، يتحمل مجلس إدارة المؤسسة الام المسؤولية العامة عن المجموعة وضمان إنشاء وتشغيل إطار حوكمة واضح يتناسب مع بنية المجموعة وكياناتها واعمالها ومخاطرها.
- المبدأ السادس: يجب أن يكون لدى البنوك وظيفة إدارة مخاطر مستقلة وفعالة، تحت إشراف رئيس إدارة المخاطر.
- المبدأ السابع: يجب تحديد المخاطر ومراقبتها وإدارتها على أساس كيان قائم على مستوى البنك، يجب أن يواكب تطور إدارة مخاطر البنك والبنية التحتية للرقابة الداخلية مستوى مخاطر البنك.
- المبدأ الثامن: يتطلب الإطار الفعال لحوكمة المخاطر الاتصال داخل البنك حول المخاطر، من خلال رفع التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- المبدأ التاسع: يتولى مجلس إدارة البنك مسؤولية الإشراف على إدارة مخاطر الامتثال، فينبغي أن ينشئ وظيفة امتثال ويوافق على سياسات البنك وعملياته لتحديد مخاطر متعلقة بالامتثال وتقييمها ورصدها والإبلا غ عنها.
- المبدأ العاشر: يجب أن توفر وظيفة التدقيق الداخلي تأكيدات مستقلة لمجلس الإدارة ويجب أن تدعم مجلس الإدارة والإدارة العليا في تعزيز عملية حوكمة فعالة وسليمة طويلة الأجل للبنك.
- المبدأ الحادي عشر: يجب أن يدعم هيكل المكافآت في البنك الحوكمة السليمة للشركات وإدارة المخاطر.
- المبدأ الثاني عشر: يجب أن تكون حوكمة البنك شفافة بشكل كاف لمساهميها والمودعين وأصحاب المصلحة.
- المبدأ الثالث عشر: يجب على المراقبين تقديم التوجيه والإشراف على حوكمة الشركات في البنوك ، بما في ذلك من خلال التقييمات الشاملة والتفاعل المنتظم مع مجالس الإدارة والإدارة العليا.

المطلب الثاني: نموذج الخطوط الثلاثة لمعهد المدققين الداخليين

لقد قام معهد المدققين الداخليين بإصدار نموذج الخطوط الثلاثة، وهو بمثابة دليل لمجموعة من الأدوار الرئيسيين من شأنها خلق بيئة قاعدية للحوكمة.

الفرع الأول: التعريف بمعهد المدققين الداخليين

معهد المدققين الداخليين هو جمعية مهنية دولية متخصصة في دعم وتقديم المؤتمرات التعليمية وتطوير المعايير والتوجيهات وإصدار الشهادات الخاصة بمهنة التدقيق الداخلي، تأسس المعهد عام 1941 ويقع في فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية، ويضم أكثر من 190.000 عضواً من جميع أنحاء العالم[8]، تأسس بفضل مجموعة صغيرة من أوائل ممارسي مجال التدقيق الداخلي، وكان الهدف الأولي للمجموعة هو تشجيع الأفراد الأكفاء للنظر في المجال الناشئ، من خلال توفير الأنشطة التعليمية والتوجيه لممارسة التدقيق الداخلي. يمنح معهد المدققين الداخليين شهادات دولية عدة، منها شهادة المدقق الداخلي المعتمد، وهي شهادة معترف بها عالميا للمدققين الداخليين، كما يقدم شهادة في ضمان إدارة المخاطر، وشهادة التأهيل في قيادة التدقيق الداخلي، وهي شهادات تأهل للعمل في مجالات عدة، منها: إدارة المخاطر، الرقابة الداخلية، التدقيق الداخلي، تدقيق تكنولوجيا المعلومات، التعليم، الأمن[9]، فمعهد المدققين الداخليين مرجع للمدققين الداخليين ومعيار من حيث أدوات وموارد التدقيق الداخلي.[10]

تتمثل مهمة عمل معهد المدققين الداخليين في توفير قيادة ديناميكية لمهنة التدقيق الداخلي العالمية، من خلال التركيز على عناصر عدة، منها[11]:

- مناصرة وتعزيز القيمة التي يضيفها مختصو التدقيق الداخلي إلى شركاتهم؛
- تثقيف الممارسين والأفراد المهتمين بأفضل الممارسات في التدقيق الداخلي؛
- إجراء البحوث، ونشرها، وترويجها للممارسين وأصحاب المصلحة، لمعرفة المعارف المتعلقة بالتدقيق الداخلي ودوره في الرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة.

الفرع الثاني: ماهية نموذج الخطوط الثلاثة

قام معهد المدققين الداخليين بإصدار نموذج الخطوط الثلاثة، لضمان تحديد عمليات التواصل والمهام والمسؤوليات، بالإضافة إلى دور مجلس الإدارة فيما يتعلق بتوفير الإطار الرقابي والإشرافي لضمان وجود مستوى مناسب من الاستقلالية لخدمة توجهات المؤسسات.[12]

نموذج الخطوط الثلاثة في المؤسسة هو نموذج يساعد في تحديد هيكلية عمليات المنشآت، ضمن عمليات حوكمة وإدارة مخاطر فعالتين، تتعاون من خلالها الخطوط الثالثة على تحقيق أهداف المنشأة، وذلك من خلال تحديد أدوار ومسؤوليات كل خط من هذه الخطوط.[13]

تتمثل الخطوط الثلاثة في[14]:

- الخط الأول: الإدارات التنفيذية سواء كانت تشغيلية مثل إدارات الإنتاج والصيانة أو خدماتية مثل إدارة الموارد البشرية وتقنية المعلومات وغيرها. يقوم فريق العمل في هذا الخط بتغطية مخاطر أنشطة ريادة الأعمال في مرحلة مبكرة من خلال الضوابط الداخلية المنسقة والضوابط الإدارية.
- الخط الثاني: فيقصد بها الإدارات المساعدة في وضع آليات الرقابة للخط الأول ومن ثم فحص وقياس أداء المحقق والغير محقق في الخط الأول ورفع التقارير للإدارة التنفيذية في المنظمة مثل المدير التنفيذي الرئيسي في الشركة أو وكلاء الوزارة في الوزارات. ومن أشهر تلك الإدارات الموجودة في الخط الثاني هي إدارة المخاطر وإدارة الالتزام وإدارة الجودة.
- الخط الثالث: هو وظيفة التدقيق الداخلي، ويؤدي دور الضمان والاستشاري المستقل والموضوعي، وتقوم بفحص كفاءة وفعالية للخطين الأول والثاني نيابة عن مجلس الإدارة ويمرر النتائج والتوصيات للتحسين إلى الإدارة، يمثل النموذج نقطة انطلاق تضيف قيمة لوظيفة تدقيق داخلي.

المبحث الثاني:

التطبيق العملي لنموذج الخطوط الثلاثة

إن التطبيق العملي السليم لنموذج الخطوط الثلاثة يضمن تعزيز الضبط والتحكم الداخلي وإدارة المخاطر في المؤسسة بما فيها المؤسسات البنكية وبالتالي يساعد في تحقيق الشفافية والمساءلة وتحسين أداء المؤسسة والحفاظ على سلامتها المالية وسمعتها، وهذا ما سنتناوله من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: نموذج الخطوط الثلاثة (المبادئ والأدوار الرئيسية)

إن نموذج الخطوط الثلاثة يهدف إلى تعزيز الضبط والتحكم الداخلي وإدارة المخاطر في المؤسسة من خلال أدوار الخطوط الثلاثة والذي يستند على مجموعة من المبادئ والأدوار الرئيسية، وهو ما سنراه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: مبادئ نموذج الخطوط الثلاثة

يستند نموذج الخطوط الثلاثة على ستة مبادئ وهي[15]:

- المبدأ الأول: الحوكمة: تتطلب حوكمة المنشأة وجود هياكل وعمليات مناسبة تتيح المساءلة والتوكيد والمشورة والإجراءات؛
- المبدأ الثاني: أدوار السلطة الحاكمة: يتكفل مجلس الإدارة بوجود: هياكل مناسبة لحوكمة فاعلة؛ أهداف تنظيمية وأنشطة متوافقة؛
- المبدأ الثالث: أدوار الإدارة والخطين الأول والثاني: تضطلع الإدارة لتحقيق الأهداف التنظيمية بمسؤولية تشمل أدوار الخطين. وترتبط أدوار الخط الأول بصورة مباشرة بتوصيل المنتجات أو الخدمات لعملاء المنشأة، وتشمل أدوار وظائف الدعم. وتقدم أداور الخط الثاني المساعدة بإدارة المخاطر والرقابة الدائمة والمساندة؛
- المبدأ الرابع: أدوار الخط الثالث: يقدم التدقيق الداخلي توكيًدا مستقًلا وموضوعًيا والمشورة بشأن مدى كفاية وفاعلية الحوكمة وإدارة المخاطر؛

- المبدأ الخامس: استقلالية الخط الثالث: تُعد استقلالية التدقيق الداخلي عن مسؤوليات الإدارة أمر حاسم الأهمية لموضوعيته ومرجعيته ومصداقيته؛
- المبدأ السادس: خلق قيمة والحفاظ عليه: تساهم كل الأدوار التي تعمل مًعا مجتمعة في خلق القيمة والحفاظ عليها عندما تكون متوائمة مع بعضها البعض ومتوافقة مع المصالح ذات الأولوية لأصحاب المصلحة، وتتحقق هذه المواءمة من خلال الاتصال والتآزر والتعاون.

الفرع الثاني: الأدوار الرئيسية في نموذج الخطوط الثلاثة

تختلف المؤسسات، خاصة المؤسسات البنكية، اختلافا كبيرا من حيث توزيعها للمسؤوليات، ومع ذلك تعمل الأدوار العالية المستوى التالية على تقوية مبادئ نموذج الخطوط الثلاثة[16]:

دور مجلس الإدارة:

- قبول المساءلة أمام أصحاب المصلحة عن الرقابة والإشراف على المنشأة؛
- العمل مع أصحاب المصلحة لمتابعة مصالحهم وتوخي الشفافية عند الإبلاغ عن تحقيق الأهداف؛
- إرساء ثقافة تعزز السلوك الأخلاقي والمساءلة؛
- وضع هياكل وعمليات للحوكمة، بما في ذلك تشكيل لجان مساعدة حسب الحاجة؛
- تفويض المسؤوليات وتوفير الموارد للإدارة لتحقيق أهداف المنشأة؛
- تحديد مستوى الإقدام التنظيمي على المخاطر وممارسة الرقابة والإشراف على إدارة المخاطر (بما في ذلك الرقابة الداخلية)؛
- الحرص على الرقابة على الالتزام بالتوقعات القانونية والتنظيمية والأخلاقية؛
- تأسيس وظيفة تدقيق داخلي تتمتع بالاستقلالية والموضوعية والجدارة والإشراف عليها.

دور الإدارة (الخط الأول والخط الثاني):

- أدوار الخط الأول: إدارة وتوجيه الإجراءات (بما في ذلك إدارة المخاطر) واستخدام الموارد لتحقيق أهداف المنشأة؛ الحفاظ على استمرار الحوار مع مجلس الإدارة والإبلاغ عن: المخاطر والنتائج المخطط لها والفعلية والمتوقعة المرتبطة بأهداف المنشأة؛ وضع وإدارة الهياكل والعمليات المناسبة لإدارة عمليات العمل والمخاطر (بما في ذلك الرقابة الداخلية)؛ ضمان الالتزام بالتوقعات القانونية والتنظيمية والأخلاقية؛
- أدوار الخط الثاني: تقديم التحليل والإبلاغ عن مدى كفاية وفاعلية إدارة المخاطر (بما في ذلك الرقابة الداخلية)؛ توفير الخبرات التكميلية والدعم والمراقبة وطرح التحديات المتعلقة بإدارة المخاطر، بما في ذلك: "وضع وتنفيذ ممارسات إدارة المخاطر والاستمرار في تحسينها (بما في ذلك الرقابة الداخلية) على مستوى العمليات والأنظمة والمنشأة؛ تحقيق أهداف إدارة المخاطر، مثل: الالتزام بالقوانين واللوائح والسلوكيات الأخلاقية المقبولة والرقابة الداخلية وأمن المعلومات والتكنولوجيا والاستدامة وتوكيد الجودة"؛

دور التدقيق الداخلي:

- الحرص على المساءلة الأساسية أمام مجلس الإدارة والاستقلالية عن مسؤوليات الإدارة؛
- إبلاغ توكيد مستقل وموضوعي وتقديم المشورة للإدارة ومجلس الإدارة بشأن مدى كفاية وفاعلية الحوكمة وإدارة المخاطر (بما في ذلك إطار الرقابة الداخلية) لدعم تحقيق الأهداف التنظيمية وتعزيز وتسهيل عملية التحسين المستمر والدائم؛
- إبلاغ لجنة التدقيق ومجلس الإدارة بمعوقات الاستقلالية والموضوعية وتنفيذ التدابير التي تضمنهما.

دور مقدمو خدمات التوكيد الخارجيون:

تقديم توكيد إضافي بشأن: تلبية التوقعات القانونية والتنظيمية التي تعمل على حماية مصالح أصحاب المصلحة؛ تلبية طلبات الإدارة ومجلس الإدارة اللازمة لتكميل مصادر التوكيد الداخلية.

المطلب الثاني: نموذج الخطوط الثلاثة (العلاقة بين الأدوار الرئيسية، التطبيق)

إن تفعيل نموذج الخطوط الثلاثة يتطلب تفعيل العلاقة بين الأدوار الرئيسية والتطبيق العملي السليم، وهذا ما سوف نتطرق له في هذا المطلب.

الفرع الأول: العلاقة بين الأدوار الرئيسية في نموذج الخطوط الثلاثة

تتمثل العلاقة بين الأدوار الرئيسية في نموذج الخطوط الثلاثة من خلال[17]:

العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة (أدوار الخطين الأول والثاني):

يرسم مجلس الإدارة عادة مسار المنشأة من خلال تحديد الرؤية والرسالة والقيم ومستوى الإقدام التنظيمي على المخاطر. وبعد ذلك، يسند المجلس المسؤولية عن تحقيق أهداف المنشأة إلى الإدارة مع توفير الموارد اللازمة. ويتلقى مجلس الإدارة تقارير من الإدارة بشأن النتائج المخطط لها والفعلية والمتوقعة وكذلك تقارير عن المخاطر وإدارة المخاطر.

تختلف المنشآت من حيث درجة التداخل والفصل بين أدوار مجلس الإدارة والإدارة. وقد يكون مجلس الإدارة أقل أو أكثر "فاعلية" فيما يتعلق بالمسائل الاستراتيجية والتشغيلية. وقد يأخذ إما مجلس الإدارة أو الإدارة زمام المبادرة في إعداد الخطة الاستراتيجية، أو قد يكون ذلك مسعى مشتركًا منهما. وفي بعض البلدان، قد يكون المدير التنفيذي عضًوا في مجلس الإدارة وربما رئيسه أيًضا. وفي جميع الحالات، لا بد من وجود اتصال قوي بين الإدارة ومجلس الإدارة، وعادةً ما يكون الرئيس التنفيذي هو نقطة الوصل في هذا الاتصال، بينما قد يكون تعاطي المدراء الرئيسيين مع مجلس الإدارة متواً صلا. وقد ترغب المنشآت، وقد تتطلب الجهات التنظيمية،

أن تكون لقادة أدوار الخط الثاني، مثل المدير التنفيذي للمخاطر والمدير التنفيذي للامتثال، تبعية مباشرة لمجلس الإدارة وذلك يتوافق تمامًا مع مبادئ نموذج الخطوط الثلاثة.

العلاقة بين الإدارة (أدوار الخطين الأول والثاني) والتدقيق الداخلي:

تضمن استقلالية التدقيق الداخلي عن الإدارة عدم العرقلة والتحيز في تخطيطه وتنفيذ عمله، وأن يتمتع بالوصول غير المقيد إلى ما يحتاج إليه من أشخاص وموارد ومعلومات. ويكون التدقيق الداخلي مسؤوًلا أمام مجلس الإدارة. إلا أن الاستقلالية لا تعني العزلة، إذ لا بد من وجود اتصال منتظم بين التدقيق الداخلي والإدارة لضمان أن يكون عمل التدقيق الداخلي مناسًبا للاحتياجات الاستراتيجية والتشغيلية للمنشأة ومتوافًقا معها. ومن خلال جميع أنشطته، يشكل التدقيق الداخلي معرفته وفهمه للمنشأة، وهو ما يساهم في التوكيد والمشورة التي يقدمها بصفته مستشارًا مؤتمًنا وشريًكا استراتيجًيا. وتقتضي الحاجة وجود تعاون واتصال فيما بين أدوار الخطين الأول والثاني للإدارة والتدقيق الداخلي لضمان عدم حدوث ما لا داعي له من ازدواجية أو تداخل أو ثغرات.

العلاقة بين التدقيق الداخلي ومجلس الإدارة:

يكون التدقيق الداخلي مسؤوًلا أمام، ويوصف أحيانًا "بسمع وبصر"، مجلس الإدارة، حيث تقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على التدقيق الداخلي، الأمر الذي يتطلب: التكفل بتأسيس وظيفة تدقيق داخلي، بما في ذلك عملية توظيف وفصل الرئيس التنفيذي للتدقيق، والعمل بمثابة خط التبعية الأساسي للرئيس التنفيذي للتدقيق ،والموافقة على خطة التدقيق وتزويدها بالموارد اللازمة، وتلقي التقارير من الرئيس التنفيذي للتدقيق ودراستها، وإتاحة حرية تواصل الرئيس التنفيذي للتدقيق بمجلس الإدارة ومن بين ذلك الاجتماعات الخاصة معه دون حضور الإدارة.

العلاقة فيما بين جميع الأدوار:

يتولى كل من مجلس الإدارة والإدارة والتدقيق الداخلي مسؤوليات مختلفة، ولكن ينبغي أن تكون جميع الأنشطة متماشية مع أهداف المنشأة. إذ أن أساس الترابط الناجح هو التنسيق والتآزر والتواصل المنتظم والمُمجدي.

الفرع الثاني: تطبيق نموذج الخطوط الثلاثة

يكون تطبيق نموذج الخطوط الثلاثة من خلال[18]:

الهيكل والأدوار والمسؤوليات:

يحقق نموذج الخطوط الثلاثة الفاعلية المثلى عند تكييفه وتعديله ليتماشى مع أهداف المنشأة وظروفها. وتُترك كيفية هيكلة المنشأة وكيفية إسناد الأدوار للإدارة ومجلس الإدارة. وقد يشكل مجلس الإدارة لجانًا لتوفير رقابة إضافية على جوانب معينة من مسؤولياته مثل التدقيق والمخاطر والمالية والتخطيط والتعويضات. وداخل نطاق الإدارة، من المحتمل أن توجد ترتيبات وظيفية ومتسلسلة هرمًيا وتوجه متزايد نحو التخصص مع نمو المنشآت من حيث حجمها وتعقيد عملياتها ومستوياتها الوظيفية والهيكلية.

قد يوكل إلى الوظائف والفرق وحتى الأف ارد مسؤوليات تشمل أدوار الخطين الأول والثاني، إلا أنه قد يكون الهدف من توجيه أدوار الخط الثاني والرقابة عليها ضمان وجود مستوى من الاستقلالية عن أدوار الخط الأول، وحتى من أعلى مستويات الإدارة، بتشكيل خطوط مساءلة أساسية أمام مجلس الإدارة والتبعية له. ويتيح نموذج الخطوط الثلاثة وجود أكبر عدد تقتضيه الحاجة من خطوط التبعية بين الإدارة ومجلس الإدارة. وفي بعض المنشآت، وفي مقدمتها المؤسسات المالية الخاضعة للوائح التنظيمية، يوجد متطلب قانوني لهذه الترتيبات لضمان وجود مستوى كاف من الاستقلالية. وحتى في هذه الحالات، يظل الأفراد في الإدارة المكلفون بأدوار الخط الأول مسؤولون عن إدارة المخاطر.

قد تشمل أدوار الخط الثاني المراقبة والمشورة والتوجيه والاختبار والتحليل والإبلاغ عن الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر. وبقدر ما توفر هذه الأدوار الدعم وتطرح التحديات لمن يتولون أدوار الخط الأول وهي جزء لا يتجزأ من قرارات وإجراءات الإدارة، فإن أدوار الخط الثاني هي جزء من مسؤوليات الإدارة وليست مستقلة تمامًا عن الإدارة، بغض النظر عن خطوط التبعية والمساءلة.

إحدى السمات المميزة لأدوار الخط الثالث هي الاستقلالية عن الإدارة، حيث توضح مبادئ نموذج الخطوط الثلاثة أهمية وطبيعة استقلالية التدقيق الداخلي مما يفصل التدقيق الداخلي عن الوظائف الأخرى ويبرز القيمة المميزة لما يقدمه من توكيد ومشورة. ولا تتأتى استقلالية التدقيق الداخلي إلا بالنأي عن اتخاذ أي قرارات أو أي إجراءات تقع ضمن نطاق مسؤوليات الإدارة (بما في ذلك إدارة المخاطر) ورفض تقديم توكيد بشأن الأنشطة التي يتولى التدقيق الداخلي مسؤوليتها حاليًا أو تولاها مؤخرا. فعلى سبيل المثال، في بعض المنشآت، يُطلب من الرئيس التنفيذي للتدقيق تولي مسؤوليات إضافية لاتخاذ قرارات بشأن الأنشطة التي تستخدم كفاءات ومهارات مشابهة لما يقوم به في التدقيق الداخلي مثل جوانب الامتثال القانوني أو إدارة المخاطر المؤسسية. وفي هذه الحالة، لا يكون التدقيق الداخلي مستقلًا عن هذه الأنشطة أو عن نتائجها، وبالتالي عندما يلتمس مجلس الإدارة توكيدًا ومشورة مستقلة وموضوعية فيما يتعلق بهذه الأنشطة أو النتائج، فيجب الاستعانة بطرف خارجي مؤهل للقيام بذلك.

الرقابة والتوكيد:

يعتمد مجلس الإدارة على التقارير المرفوعة من الإدارة (ومن المكلفين بأدوار الخطين الأول والثاني) ومن التدقيق الداخلي ومن غيرهم لممارسة الرقابة ولتحقيق الأهداف التي يكون مجلس الإدارة مسؤول عنها أمام أصحاب المصلحة. وتوفر الإدارة توكيدًا قيمًا (ويشار إليه أيضا بالإقرارات) بشأن النتائج المخطط لها والفعلية

والمتوقعة وبشأن المخاطر وإدارة المخاطر وذلك بالاستعانة بالتجارب المباشرة والخبرات. ويقدم المكلفون بأدوار الخط الثاني توكيدًا إضافيًا بشأن المسائل المتعلقة بالمخاطر. وبحكم أن التدقيق الداخلي مستقل عن الإدارة، فإن التوكيد الذي يقدمه يمتاز بأعلى درجات الموضوعية والثقة بما يفوق ما يمكن أن يقدمه المكلفون بأدوار الخطين الأول والثاني لمجلس الإدارة بغض النظر عن خطوط التبعية. وقد يُستقى المزيد من التوكيد من مقدمي الخدمة الخارجيين.

التنسيق والمواءمة:

تستدعي الحوكمة الفعالة الإسناد الملائم للمسؤوليات والمواءمة الوطيدة للأنشطة من خلال التآزر والتعاون والاتصال. ويلتمس مجلس الإدارة التأكيد من التدقيق الداخلي على أن هياكل وعمليات الحوكمة مصممة بما يخدم الغرض منها وتعمل على النحو المنشود.

خاتمة:

لضمان تجسيد قواعد وأسس الحوكمة في المؤسسات البنكية وجب إعتماد مختلف النماذج الدولية المتعارف عليها في مجال التحكم الداخلي وإدارة المخاطر، والتي من بينها نجد نموذج الخطوط الثلاثة، فذلك النموذج يستخدم في إدارة المخاطر والتحكم الداخلي داخل البنوك، فهو يهدف إلى تحديد وتوزيع المسؤوليات والوظائف المرتبطة بالتحكم والمراقبة في البنوك بحيث أنه يتكون من ثلاث خطوط رئيسية، خط أول يتمثل في المسؤولية الأساسية لإدارة المخاطر والتحكم في العمليات في البنك، خط ثاني يتكون من وحدات الدعم والمراقبة التي تساعد في تقديم المساندة والإرشاد للخط الأول، وخط ثالث يتمثل في وحدة التدقيق الداخلي التي تقوم بتقييم وتدقيق فاعلية التحكم والإجراءات المتبعة في البنك.

وبناءا على ما سبق ذكره خلصنا إلى **النتائج** التالية:

- يساعد النموذج في تحقيق الشفافية والمساءلة والسلامة المالية وتحسين الأداء وبالتالي يرسخ أسس وقواعد الحوكمة المؤسساتية في المؤسسات البنكية؛
- يقوم الخط الأول بتحديد وتقييم المخاطر وتنفيذ التحكم الداخلي في البنك؛
- يقوم الخط الثاني بتقديم التوجيه ومراقبة تنفيذ وفعالية التحكم الداخلي بالبنك؛
- يقوم الخط الثالث بتقديم تقارير وتوصيات حول السلامة والتحكم والإمتثال.

وعليه نستخلص مجموعة **التوصيات** التي من شأنها تفعيل الأدوار الرئيسية للفاعلين في نموذج الخطوط الثلاثة في ظل السعي نحو حوكمة القطاع البنكي:

- يجب توزيع المسؤوليات داخل البنك وتقديم تدعيم ومراقبة مستمرة؛
- يجب تعزيز وحدات الدعم والمراقبة التي تساعد في تقديم المساندة والإرشاد؛
- يجب تفعيل إستقلالية التدقيق الداخلي القائم بتقييم وتدقيق فعالية وفاعلية التحكم الداخلي وإدارة المخاطر والإمتثال والإجراءات المتبعة في البنك؛
- يجب على إدارة البنك ومجلس إدارته تفعيل العلاقة بين الخطوط الثلاثة.

مصادر ومراجع البحث:

- الإدارة العامة للمخاطر المؤسسية والأمن السيبراني، **الدليل الإسترشادي لبناء نظام المخاطر المؤسسية**، الهيئة العامة للأوقاف، السعودية، جوان 2022. الموقع الإلكتروني: https://www.awqaf.gov.sa
- **الانتماء إلى المعهد الدولي للمدققين الداخليين**، الموقع الإلكتروني: معهد المدققين الداخليين المغرب، تاريخ النشر: بدون تاريخ، الموقع الإلكتروني: https://www.iiamaroc.org.
- أيمن عبد الرحيم، نموذج الخطوط الثلاثة ... لا جديد يذكر، **ضمن مجلة "التدقيق الداخلي"**، العدد 11، سبتمبر 2020. الموقع الإلكتروني: https://portal.arid.my/Publications/9ea7a7d4-0f32-4a4f-b318-a79bbc03fcc1.pdf
- سلطان سعود السجان، **حوكمة خطوط الدفاع الثلاثة**، الموقع الإلكتروني: مال، تاريخ النشر: 2021/07/26، الموقع الإلكتروني: https://maaal.com.
- شريقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في إستقرار النظام المصرفي، **الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 21/20 أكتوبر 2009.
- عادل قائد العامري، توفيق محمد عبد الجبار، مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف اليمنية وفقا لمبادئ لجنة (بازل)، **ضمن مجلة "السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية"**، جامعة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، اليمن، المجلد 1، العدد 2، ديسمبر 2017.
- عامر بن محمد الحسيني، **خطوط الدفاع الثلاثة لحوكمة الشركات**، الموقع الإلكتروني: الإقتصادية، تاريخ النشر: 2021/02/24، الموقع الإلكتروني: https://www.aleqt.com.
- عبد القادر قرزو، عطاء لله بن مسعود، دور نموذج خطوط الدفاع الثلاثة في تحسين أداء المدقق الخارجي: دراسة ميدانية لعينة من مكاتب التدقيق في الجزائر، **ضمن مجلة " مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة"**، مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، مارس 2023.

- كاست علي، التدقيق الداخلي كمدخل حديث لإدارة مخاطر الأمن المعلوماتي وفق نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، **ضمن مجلة "الحقوق والعلوم الإنسانية – العدد الإقتصادي"**، جامعة الجلفة، الجزائر، عدد خاص 2018.
- اللجنة العربية للرقابة المصرفية، **الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر 2012**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
- محمد إقبال غناية، حكيمة حليمي، فهم مبادئ الحوكمة المصرفية بين الواقع والمأمول- النظام المصرفي الجزائري نموذجا-، **ضمن مجلة "النمو الاقتصادي والمقاولاتية"**، مخبر الدراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 4، العدد 4، جوان 2021.
- **معهد المدققين الداخليين (IIA)**، الموقع الإلكتروني: جريدة المحاسبين، تاريخ النشر: بدون تاريخ، الموقع الإلكتروني: https://almohasben.com.
- **معهد المدققين الداخليين IIA .Institute of Internal Auditors**، الموقع الإلكتروني: hbrarabic، تاريخ النشر: 2021/09/04، الموقع الإلكتروني: https://hbrarabic.com.
- نادي رجال الأعمال اليمنيين، **دليل حوكمة الشركات في الجمهورية اليمنية**، نادي رجال الأعمال اليمنيين، اليمن، مارس 2010.
- نشرة الحوكمة، **تحول الرقابة المالية**، وزارة المالية، السعودية، العدد 7، أغسطس 2022. الموقع الإلكتروني: https://www.mof.gov.sa
- **نموذج الخطوط الثلاثة لمعهد المدققين الداخليين**، معهد المدققين الداخليين، الولايات المتحدة الأمريكية، جويلية 2020. الموقع الإلكتروني: www.globaliia.org
- يوسف جاسم العبيد، دور الحوكمة في تفعيل أدوار الأجهزة الرقابية ومدى فعالية نظم الرقابة بالجهات الحكومية في تقليل الهدر في الإنفاق العام ومكافحة الفساد، **ضمن مؤتمر "مؤتمر الحوكمة (الإطار التشريعي والمالي والإداري)"**، لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، مجلس الأمة، الكويت، 2017.
- Amanda Hetler, **three lines model**, Website: techtarget. Website link: https://www.techtarget.com
- **THE IIA'S THREE LINES MODEL**, the Institute of Internal Auditors, USA, July 2020. Website: www.theiia.org

ملاحق البحث:

شكل رقم 01: نموذج الخطوط الثلاثة لمعهد المدققين الداخليين

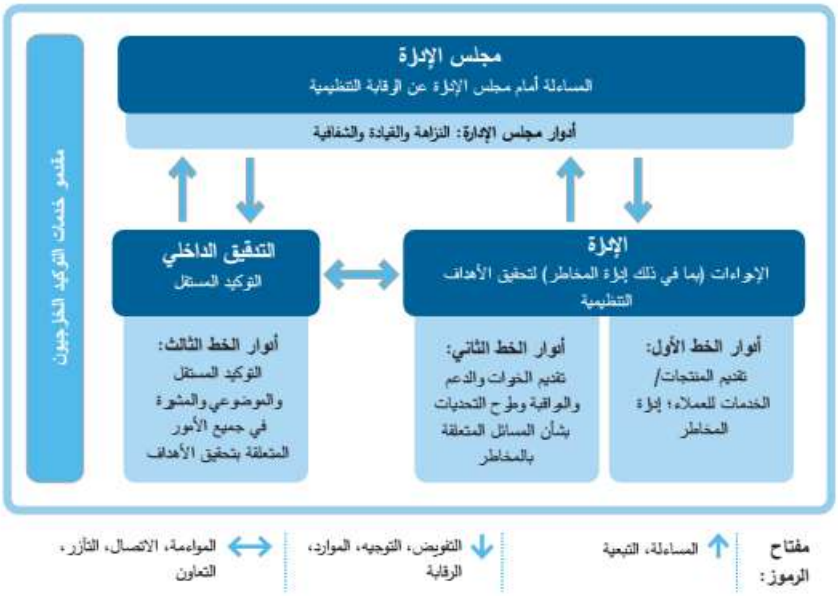

المصدر: نموذج الخطوط الثلاثة لمعهد المدققين الداخليين، معهد المدققين الداخليين، الولايات المتحدة الأمريكية، جويلية 2020، ص 4.

الموقع الإلكتروني: www.globaliia.org

شكل رقم 02: الأدوار الرئيسية في نموذج الخطوط الثلاثة

المصدر: نشرة الحوكمة، **تحول الرقابة المالية**، وزارة المالية، السعودية، العدد 7، أغسطس 2022. ص 2.

الموقع الإلكتروني: https://www.mof.gov.sa

هوامش البحث:

[1] شريقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في إستقرار النظام المصرفي، **الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-2009/10/21، ص 4.

[2] عادل قائد العامري، توفيق محمد عبد الجبار، مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف اليمنية وفقا لمبادئ لجنة (بازل)، **ضمن مجلة "السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية"**، جامعة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، اليمن، المجلد 1، العدد 2، ديسمبر 2017، ص 10.

[3] اللجنة العربية للرقابة المصرفية، **الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر 2012**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 71.

[4] نادي رجال الأعمال اليمنيين، **دليل حوكمة الشركات في الجمهورية اليمنية**، نادي رجال الأعمال اليمنيين، اليمن، مارس 2010، ص 21.

[5] يوسف جاسم العبيد، دور الحوكمة في تفعيل أدوار الأجهزة الرقابية ومدى فعالية نظم الرقابة بالجهات الحكومية في تقليل الهدر في الإنفاق العام ومكافحة الفساد، **ضمن مؤتمر "مؤتمر الحوكمة (الإطار التشريعي والمالي والإداري)"**، لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، مجلس الأمة، الكويت، 2017، ص 14.

[6] محمد إقبال غناية، حكيمة حليمي، فهم مبادئ الحوكمة المصرفية بين الواقع والمأمول-النظام المصرفي الجزائري نموذجا-، **ضمن مجلة "النمو الاقتصادي والمقاولاتية"**، مخبر الدراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 4، العدد 4، جوان 2021، ص 131.

[7] نفس المرجع، ص ص: 131-132.

[8] **معهد المدققين الداخليين (IIA)**، الموقع الإلكتروني: جريدة المحاسبين، تاريخ النشر: بدون تاريخ، الموقع الإلكتروني: https://almohasben.com.

[9] **معهد المدققين الداخليين IIA. Institute of Internal Auditors**، الموقع الإلكتروني: hbrarabic، تاريخ النشر: 2021/09/04، الموقع الإلكتروني: https://hbrarabic.com.

[10] **الانتماء إلى المعهد الدولي للمدققين الداخليين**، الموقع الإلكتروني: معهد المدققين الداخليين المغرب، تاريخ النشر: بدون تاريخ، الموقع الإلكتروني: https://www.iiamaroc.org.

[11] **معهد المدققين الداخليين IIA. Institute of Internal Auditors**، مرجع سبق ذكره.

[12] الإدارة العامة للمخاطر المؤسسية والأمن السيبراني، **الدليل الإسترشادي لبناء نظام المخاطر المؤسسية**، الهيئة العامة للأوقاف، السعودية، جوان 2022، ص 14. الموقع الإلكتروني: https://www.awqaf.gov.sa

[13] نشرة الحوكمة، **تحول الرقابة المالية**، وزارة المالية، السعودية، العدد 7، أغسطس 2022، ص 1. الموقع الإلكتروني: https://www.mof.gov.sa

[14] سلطان سعود السجان، **حوكمة خطوط الدفاع الثلاثة**، الموقع الإلكتروني: مال، تاريخ النشر: 2021/07/26، الموقع الإلكتروني: https://maaal.com.

عامر بن محمد الحسيني، **خطوط الدفاع الثلاثة لحوكمة الشركات**، الموقع الإلكتروني: الإقتصادية، تاريخ النشر: 2021/02/24، الموقع الإلكتروني: https://www.aleqt.com.

[15] أيمن عبد الرحيم، نموذج الخطوط الثلاثة ... لا جديد يذكر، **ضمن مجلة "التدقيق الداخلي"**، العدد 11، سبتمبر 2020، ص 13. الموقع الإلكتروني: https://portal.arid.my/Publications/9ea7a7d4-0f32-4a4f-b318-a79bbc03fcc1.pdf

عبد القادر قرزو، عطاء الله بن مسعود، دور نموذج خطوط الدفاع الثلاثة في تحسين أداء المدقق الخارجي: دراسة ميدانية لعينة من مكاتب التدقيق في الجزائر، **ضمن مجلة " مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة"**، مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، مارس 2023، ص ص: 635-636.

Amanda Hetler, **three lines model**, Website: techtarget. Website link: https://www.techtarget.com

[16] **نموذج الخطوط الثلاثة لمعهد المدققين الداخليين**، معهد المدققين الداخليين، الولايات المتحدة الأمريكية، جويلية 2020، ص ص: 5-6. الموقع الإلكتروني: www.globaliia.org

عبد القادر قرزو، عطاء الله بن مسعود، دور نموذج خطوط الدفاع الثلاثة في تحسين أداء المدقق الخارجي: دراسة ميدانية لعينة من مكاتب التدقيق في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 633-635.

THE IIA'S THREE LINES MODEL, the Institute of Internal Auditors, USA, July 2020, pp. 5-6. Website: www.theiia.org

Amanda Hetler, **three lines model**, op.cit.

[17] **نموذج الخطوط الثلاثة لمعهد المدققين الداخليين**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 7-8.

THE IIA'S THREE LINES MODEL, op.cit. pp. 7-8.

[18] **نموذج الخطوط الثلاثة لمعهد المدققين الداخليين**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 9-10.

THE IIA'S THREE LINES MODEL, op.cit. pp. 9-10.

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:
صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية – الواقع والتحديات والآفاق –
****

دور الأجهزة الرقابية في الحد من المخاطر البنكية

The role of regulatory authorities in mitigating banking risks.

د. ماجن محمد محفوظ*	د. بركان مامة	د. باني فتحي
مخبر التنمية المحلية المستدامة	مخبر التنمية المحلية المستدامة	مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة
جامعة المدية/ الجزائر	جامعة المدية/ الجزائر	جامعة تيسمسيلت/ الجزائر

ملخص: يلعب الجهاز البنكي دورا فعالاً في التنمية الاقتصادية، غير أن النشاط البنكي ينطوي على العديد من المخاطر كغيره من الأنشطة التجارية، حيث ولتفادي الوقوع في هذه المخاطر قامت البنوك بوضع اجهزة للحد منها، سوآءا من خلال أجهزة الرقابة الداخلية التي تعمل داخل البنوك، أو من خلال الاعتماد على الهيئات والوكالات الخارجية التي تقوم بمهمة الرقابة الخارجية، من خلال ما سبق تهدف دراستنا للتعرف المخاطر البنكية وأنواعها وكذا أسباب نشوؤها، كما تهدف إلى التعرف على مختلف أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية، وقد توصلت دراستنا إلى أن المخاطر في المحيط البنكي كبيرة جدا ولابد من تكاثف جهود أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية على حد سواء من أجل حسن استمرار عمل البنوك.

كلمات مفتاحية: المخاطر البنكية، الرقابة الداخلية، الرقابة الخارجية
تصنيف JEL: E58، E510، E420

Abstract : The banking sector plays a significant role in economic development. However, banking activities come with various risks like any other business. To mitigate these risks, banks have implemented measures, whether through internal control systems within the banks or by relying on external regulatory bodies, Our study aims to identify banking risks and their types, as well as the reasons behind their emergence. It also aims to explore different internal and external control mechanisms. Our study concludes that the risks in the banking environment are substantial, and there is a need for collaborative efforts between internal and external control bodies to ensure the continued success of banks

Keywords: Banking Risks, Internal Control, External Control
JEL classification: E58 ،E510 ،E420

* ماجن محمد محفوظ ؛ mahfoudh.mag@live.fr

مقدّمة:

يتكون الجهاز المصرفي من جملة البنوك تختلف حسب الدور الذي تؤديه والذي أنشأت من اجله, كل منها تلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية ، وقد تطور النظام المصرفي وتطورت البنوك كذلك وهي تواكب التطورات التي حدثت في جميع المجالات, و قد تنوعت الخدمات والأنشطة التي تقدمها, وهي تحمل جانبا كبيرا من المخاطرة.

لفهم هذه المخاطر يجب أن نتطرق لتعريف المخاطر البنكية و مصادرها نظرا لهذه الأهمية التي تكتسبها البنوك من جهة, والتطور الذي شهده العام من جهة أخرى خاصة بزيادة حدة التنافس وعولمة الأعمال المالية وانطوائها على الكثير من المخاطر، مما دفع البنوك إلى تبني سياسة تقييم للمخاطر ووضع نظم للرقابة عليها وادارتها، حيث تستجيب لمتطلبات مقررات وتوصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية .

كما أن ما يميز النشاط البنكي هو وجود العلاقة الكبيرة بين الأرباح المتوقعة مع المخاطر فهما متلازمان, فلا يوجد نشاط بنكي بدون مخاطر حيث يُعرَف النشاط البنكي باعتباره نشاطا تجاريا درجة كبيرة من المخاطرة, فكل عمل تجاري لا يخلوا من المخاطر، وهذه المخاطر تختلف من بنك لآخر ومن عملية لأخرى ما يستلزم التعرف على المخاطر البنكية و تحديدها والعمل قياسها, بهدف تجنبها و لحد منها والغاية الأخيرة في ذلك هو تجنيب البنك الوقوع في ما يعرف

حيث تُعد عملية معرفة المخاطر وتقويمها وادارتها عملا أساسيا وضروريا بالنسبة للبنوك فهي تمثل حجر الأساس في نجاح البنوك تحقيقها لأهدافها، و في سبيل ذلك قامت البنوك بوضع أجهزة رقابية للتدخل قبل و أثناء وبعد وقوع المخاطر، حيث وكلت البنوك اجهزة الرقابة إلى جهات معينة في البنك وهذه هي

الرقابة الداخلية, هناك رقابة خارجية تتولّاها أجهزة مستقلة مساعدة للبنك المركزي تتمثل في اللجنة المصرفية، محافظو الحسابات ومصلحة مركزية المخاطر وغيرها، وهي تمارس وظيفة الرقابة على أنشطة البنوك لتجنب الوقوع في المخاطر

ومنه تتمثل الاشكالية الرئيسة للبحث في ما يلي: **كيف تقوم أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية في الحد من المخاطر المحيطة بالعمل البنكي؟**

من خلال ما سبق فإن دراستنا هذه تهدف للتعرف على المخاطر البنكية من خلال اعطاء مفهوم شامل للمخاطر البنكية وكذا أهم انواعها وأسباب نشوؤها، كما يمَكِنُنا هذا البحث من تحديد الاجهزة الرقابية المؤهلة للحد من المخاطر البنكية، سواء كانت داخلية أو خارجية، وأهم الخطوات والاجراءات للحد من هذه المخاطر، كل هذا من خلال تقسيم ورقتنا البحثية إلى ثلاثة مباحث رئيسية

المبحث الأول:

ماهية المخاطر البنكية

سنطرق في هذا الجزء من البحث لتعريف المخاطر البنكية وأنواعها، وكذا سنحاول التعرف على أسباب نشوء المخاطر البنكية، كما يلي

المطلب الأول: تعريف المخاطر البنكية

قبل التطرق للمخاطر البنكية أولا سنركز على مفهوم المخاطر، حيث توجد للمخاطر تعريفات متعددة تعكس من جهة وجهات نظر الباحثين المختلفة حول هذا المفهوم , و من جهة أخرى تتعلق بالتخصص الذي ينتمون له، إن كلمة الخطر لغة مستوحاة من مصطلح لاتيني RESCAS أي RISQUE والذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغير ما مقارنة مع ما كان منتظر والانحراف المتوقع (عبدلي، 2012، صفحة 22)، فيُعرف الخطر على انه الخسائر المادية المحتملة والخسائر المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين (عزمي و شقيري ، 2007، صفحة 22)، فقد تم تعريف المخاطر:"على انها حالة عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع من الاستثمار (ابن القيم، و أبو عبد الله،، بدون سنة نشر، صفحة 19).

يُمكن تعريفها كذلك بأنها: "احتمال الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير " (مطر، 2004، صفحة 35)،كما يحدد مفهوم الخطر في كونه يتفق مع حالة اللاتأكد في أن كلا منهما يحمل عنصر الشك وعدم اليقين في أحداث المستقبل، بسبب تغير حالات الطبيعة وعدم ثباتها. ولكن في حالة الخطر يستطيع متخذ القرار أن يضع احتمالات لحدوث حالات المستقبل اعتمادا على الخبرة السابقة والدراسات الإحصائية وما الى ذلك من معلومات تاريخية (العامر، 2002، صفحة 76).

أما المخاطر البنكية فهي "الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين" (زكري، 2017، صفحة 168)، أو هي احتمالية تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، أو هي" حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة (عزمي و شقيري ، 2007، صفحة 27)".

على الرغم من تعدد التعريفات على هذا المفهوم إلا أنها تؤدي إلى معنى واحد و هو وقوع خسائر غير محتملة الحدوث في المستقبل ومن هنا نُعرف المخاطر على أنها حالة من عدم التأكد من وقوع خسائر مستقبلية غير محتملة على ضوء المعلومات المتاحة، وعدم الوصول لتنبؤات دقيقة إلى وجود درجة من الخطر على المنشأة .

كتعريف شامل للمخاطر البنكية يمكن القول أن المخاطر البنكية تشير إلى الأحداث أو الظروف التي يمكن أن تؤثر سلبًا على أداء واستقرار البنوك وتعمل على تقليل قدرتها على تحقيق أهدافها المالية وتلبية التزاماتها تجاه العملاء والمستثمرين. تُعتبر المخاطر البنكية جزءًا أساسيًا من أنشطة البنوك وإدارتها اليومية، ويتعين على البنوك تحديدها وتقييمها بعناية واتخاذ إجراءات للتحكم فيها والحد منها.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية

توجد العديد من المخاطر البنكية نذكر منها (زكري، 2017، صفحة 185) (خالد و إبراهيم ، 2006، صفحة 113) (الصيرفي، 2006، صفحة 66):

- **مخاطر الائتمان** (Credit Risk): وتنقسم هذه المخاطر إلى:

- مخاطر القروض: تشمل عدم قدرة المقترضين على سداد القروض أو الأقساط على الوجه المتفق عليه.

- مخاطر العملاء الكبار: تعتمد البنوك بشكل كبير على عدد قليل من العملاء الكبار، مما يجعلها عرضة لفقدان إيرادات كبيرة إذا قام أحد هؤلاء العملاء بالتخلف عن سداد التزاماته.

- **مخاطر السوق** (Market Risk) : وتنقسم هذه المخاطر إلى:

- مخاطر السعر (Price Risk): تشمل تقلبات أسعار الأصول المالية مثل الأسهم والسندات والسلع.
- مخاطر السعر الفوري (Spot Price Risk): تتعلق بتقلبات أسعار الأصول في الوقت الحالي.
- مخاطر الفائدة (Interest Rate Risk): تأثير تغير أسعار الفائدة على قيمة الأصول والخصوم في محفظة البنك.

- **مخاطر التشغيل** (Operational Risk) : وتنقسم هذه المخاطر إلى:

- مخاطر التكنولوجيا والأمان (Technology and Security Risks): تتضمن هجمات القرصنة الإلكترونية وانقطاع الخدمات التقنية.
مخاطر الاحتيال (Fraud Risks): تشمل الأنشطة غير القانونية التي يمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية.
- مخاطر السيولة (Liquidity Risk): يعتبر البنك وسيطا بين أصحاب السيولة الذين يودعون أموالهم لديه مع ذوي حاجة للسيولة الذين يتجهون للبنك للحصول على الأموال اللازمة لمشاريعهم, لذلك يجب على البنك، وهنا يتعرض البنك لهذه الخاطر في حالتين ، وهي في حالة عدم إمكانية البنك الاستجابة لطلبات السحب المفرطة للعملاء من حساباتهم لدى البنك وغير المتوقعة، أو عدم مقدرته على جذب إيداعات جديدة سواء من الزبائن جدد أو عملاء سابقين للبنك، وهذا يعبر عن ضعف السياسات

التي يتبعها البنك والذي قد يتسبب في آثار سلبية على البنك، وعلى النظام البنكي بأكمله، لكن قد يكون خطر السيولة ناتجا عن "حالة الركود الاقتصادي الذي يطرأ على الاقتصاد" ككل، وهذا السبب هو سبب خارجي غير خاص بالبنك.

- **مخاطر التمويل** (Funding Risks): تأثير صعوبة الحصول على تمويل لتلبية التزامات البنك القائمة.
- **مخاطر السحب** (Withdrawal Risks): تأثير انسحابات كبيرة ومفاجئة من الودائع.
- **مخاطر التسويق والسمعة** (Marketing and Reputation Risks) : وتنقسم هذه المخاطر إلى:
- **مخاطر التسويق** (Marketing Risks): تأثير استراتيجيات التسويق على جذب واحتفاظ العملاء.
- **مخاطر السمعة** (Reputation Risks): تشمل سلوك البنك وسمعته في السوق وكيفية تعامله مع العملاء والمجتمع.
- **مخاطر التشريعات والتنظيمات** (Legal and Regulatory Risks): وتنقسم هذه المخاطر إلى:
- **مخاطر التنظيم** (Regulatory Risks): تأثير تغييرات في اللوائح والتشريعات على عمليات البنك.
- **مخاطر القانونية** (Legal Risks): تشمل المخاطر المتعلقة بالدعاوى القانونية والتزامات القانونية.
- **مخاطر التحوط** (Hedging Risks): تشمل المخاطر المرتبطة بالاستفادة من أدوات التحوط لتقليل مخاطر أخرى، مثل تحوط العملات الأجنبية أو التحوط من مخاطر الفائدة.

تحديد وإدارة هذه المخاطر هو أمر أساسي لضمان استدامة نشاطات البنك والحفاظ على سلامته المالية والتزاماته تجاه العملاء والمستثمرين والمجتمع المصرفي بشكل عام. تقوم البنوك بتطوير استراتيجيات إدارة المخاطر وتخصيص مواردها بناء على تقديرها لهذه المخاطر وتوقعات السوق.

المطلب الثالث: أسباب نشوء المخاطر البنكية

تتعرض البنوك والمؤسسات المالية لمجموعة من المخاطر التي قد تعود أسبابها إلى المحيط العام الذي تعمل فيه هذه البنوك والى نوعية عمل البنك في حد ذاته وهناك سببين لنشوء المخاطر البنكية وهما (عثمان، 2013، صفحة 405) : (بوداح، 2002، صفحة 115)

- أسباب **متعلقة بعمل البنك**: هناك عدة أسباب تعود إلى البنك نفسه في تعثر القروض الممنوحة من قبله هي:

- نقص الاهتمام بتحديد وتحليل مخاطر القروض بشكل موضوعي وعدم اتباع المنهجية الموضوعة من قبل البنك عند دراسة المعاملة الائتمانية كل على حدي، أي كل ملف له وضعيته الخاصة، كما يجب أن يتم ذلك ضمن السياسة الائتمانية العامة للبنك وعدم تجاوزها.
- الخطأ في تقدير الضمانات، وعدم المتابعة والم ا رجعة الدورية للضمانات القائمة، فالبنك ليس ملزما فقط بطلب الضمانات من العميل، بل يجب عليه أن يحرص على وملاءمتها طول مدة القرض.
- قد يسمح البنك للمقترض باستخدام مبلغ القرض دفعة واحدة وبشكل خاص يتنافى مع متطلبات القرض.
- عدم قيام إدارة القرض في البنك بتحديد وفهم الغرض من القرض المطلوب.

- عدم الحرص على التطابق للمعلومات المتاحة بين البنك والزبون, حيث أنه في الأصل يجب أن يعمل البنك على جمع جميع المعلومات الضرورية عن الزبون وعن العملية التي من أجلها اتجه إلى البنك لطلب المعاملة، غير أنه قد يحدث عدم التطابق بين المعلومات المتوفرة لكليهما، ويقصد بعدم التطابق المعلوماتي بين المتعاملين أن أحدهما يملك من المعلومات ما تفوق به معلومات الأخر، الشيء الذي يصعب من مهمة الوصول إلى إيجاد صيغة تجعل كلا الطرفين في وضع متساوي من حيث المعلومات المتاحة التي تسمح لكل منهما التقرير وبشفافية كبيرة بما يخدم مصالحه، وهذا الاختلاف يؤدي إلى وجود عوامل أساسية يمكن أن تندرج ضمن مجموعتين عوامل الخارجية وتشمل التغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال، أو تغيرات في حركة السوق تترتب عليها أثار سلبية على الطرف المقابل، أما المجموعة الثانية فتشمل عوامل داخلية وتتمثل في ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي، وضعف سياسات التعسير وضعف اجراءات المتابعة والرقابة عليها، كما تشمل عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع المقترض؛
- عدم توافر انظمه رقابة مراجعة فعالة على الاقتراض لدى البنك.

- **أسباب متعلقة بالبيئة الخارجية:** هناك العديد من أسباب المخاطر البنكية والراجعة للبيئة الخارجية، والتي تخرج عن ارادة البنك والمقترض على حد سواء، إذ أنّهم لا يستطيعون التحكم أو السيطرة عليها، وتشمل الجوانب التالية (الخطيب، 2005، صفحة 127) :

- منها ما هو راجع للوضع الاقتصادي العام بحيث يتراجع الأداء الاقتصادي العام بسبب الانكماش أو الركود.

- عدم الاستقرار الأمني والسياسي؛ ضعف أنظمة الرقابة على البنوك.
- قد تتعلق بالقوة القاهرة أو الأحداث المفاجئة سواء بصفة عامة، أو تخص الزبون أو البلد؛
- عدم الاستقرار القانوني، وتغيير غير متوقع في التشريعات التي تؤثر في قدرة العميل على توليد الأرباح والتدفقات النقدية بطريقة لا يمكن توقعا.
- هنا نميز بين نوعين من الخسائر في المصارف وهي:
- خسائر متوقعة: وهي الخسائر التي يتوقع المصرف حدوثها مثل توقع معدل عدم الوفاء بالدين في محفظة قروض الشركات، والتي يتحوط لها المصرف باحتياطات مناسبة.
- الخسائر غير المتوقعة: وهي الخسائر التي تتولد نتيجة لأحداث غير متوقعة، مثل تقلبات مفاجئة في أسعار الفائدة، أو تقلبات مفاجئة في اقتصاد السوق، ويعتمد المصرف في هذه الحالة على رأس ماله لمقابلة الخسائر غير المتوقعة.

المبحث الثاني:

الاجهزة الرقابية المؤهلة للحد من المخاطر البنكية

سنتطرق في هذا المبحث لمفهوم الاجهزة الرقابية في البنوك وكذا سنفصل في نوعي الرقابة الخاصة بالبنوك من خلال التعرف على الرقابة الداخلية والخارجية للبنوك

المطلب الأول: الاجهزة الرقابية

تتعرض البنوك أثناء ممارسة نشاطها إلى مجموعة من المخاطر البنكية التي تؤثر سلبا على السير العادي لأنشطتها هذا ما استوجب وجود إدارة لهذه المخاطر في كل بنك، تهتم بمراقبة وقياس المخاطر ووضع الاجراءات التي يجب اتباعها لمواجهة تلك المخاطر والحد منها، قد تكون الاجراءات اللازمة لمواجهتها عن طريق طلب ضمانات كافية من طالبي القروض أو عن طريق تجنبها, أو عن طريق تغطيتها. وتعهد الرقابة الداخلية إلى جهات معينة في البنك و هذه هي الرقابة الداخلية, هناك رقابة خارجية تتولّاها أجهزة مستقلة مساعدة للبنك المركزي تتمثل في اللجنة المصرفية، محافظو الحسابات ومصلحة مركزية المخاطر، وهي تمارس وظيفة الرقابة على أنشطة البنوك وهي في الغالب تكون رقابة لاحقة .

في البداية ظهر هذا المفهوم وتطور مع ازدياد حجم الوحدات الاقتصادية التي صغيرة الحجم المملوكة لمالك واحد، حيث كان من سهل عليها ضبط الرقابة الداخلية من جميع نواحيها واثناء هذه الفترة ضمت تلك ظروف لم تكن هناك الحاجة لإجراء رقابة داخلية لأن أصحاب منشأة كانوا يجمعون بين الملكية وادارة المنشأة، ولكن بمرور الزمن بدون وجود للرقابة يصبح من الصعب على أي وحدة اقتصادية حماية أصولها لأن الرقابة الداخلية الفعالة توفر حماية كبيرة للمنشأة، خاصة في الشركات الكبيرة كشركات المساهمة, و منها البنوك, أين يعرف نظام التفرقة بين الملكية و الإدارة, حيث يكون إسناد عملية إدارة إلى أشخاص أخرين

أو توكيل شخص على إدارة المجلس ومما يساهم في الحفاظ على أصول البنك لدينا فرض الرقابة الداخلية، يجب أن نبين عنا معنى الرقابة الداخلية و أهميتها في القطاع البنكي خاصة فيما يخص أثرها على إدارة المخاطر البنكية.

الرقابة وظيفة إدارية، وهي عملية مستمرة ومتجددة، يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعة، وذلك بقياس درجة نجا الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير بغرض التقويم والتصحيح.

حتى تضمن المنشآت كالبنوك استمراريتها تعمل على تنمية قدراتها و تعظيم ربحيتها، والبنوك تواجه مخاطر متعددة, منها ما يمكن تجنبه ومنها ما يمكن تغطيته. وتقوم البنوك بوضع السياسات العامة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في عملية اتخاذ القرارات، لاسيما القرارات الائتمانية. إضافة إلى ذلك يتطلب وجود هيئات وأجهزة للرقابة على النظام البنكي نظرا لبعض التجاوزات والمخالفات التي تصدر أثناء ممارسة البنك لمختلف عملياته، مما يؤدي إلى ظهور أثار سلبية على القطاع البنكي، الأمر الذي أدى بالمشرع الجزائري إلى إنشاء أجهزة و آليات للرقابة على البنوك فمنها الرقابة الداخلية وذلك من أجل المحافظة على عمليات القرض، وأخرى رقابة لاحقة تمارسها أجهزة مستقلة وهناك الرقابة الخارجية (أحمد، 2009، صفحة 09).

المطلب الثاني: الرقابة الداخلية.

الرقابة الداخلية هي نوع من انواع الرقابة على البنوك، تُعرف الرقابة الداخلية على انها "عملية تتأثر بمجلس الادارة والافراد الاخرين في الشركة ويتم تصميمها لتوفير تأكيد معقول بشأن كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، إمكانية الاعتماد

على عملية اعداد التقارير المالية الالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة (النبي، 2010، صفحة 35).

حسب الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة IFAC التي وضعت المعايير الدولية للمراجعة IAG فإن نظام الرقابة الداخلية يحتوى على الخطة التنظيمية ومجموع الطرق و الاجراءات المطبقة من طرف المديرية بغية دعم الأهداف المرسومة لضمان إمكانية السير المنظم والفعال للأعمال (دحو و جيلالي، 2017، صفحة 42).

كما يشير تعريف coso بوضوح إلى أن الرقابة الداخلية هي مسؤولية تصميمها وتطورها، يقع على عاتق مجلس الإدارة وادارة الشركة والمشاركين أخرين، وذلك بهدف تزويد الإدارة بتأمين معقول إلى كفاءة وفعالية العمليات وملائمة التقارير المالية والالتزام بالتعليمات والقوانين وذلك للتأكد من الوصول إلى الأهداف المسطرة.

من خلال هذه التعاريف يمكن تقديم تعريف شامل" يقصد بالرقابة الداخلية كل الوسائل والاجراءات والتوجيهات التي تستخدمها المنشأة لحماية أصولها وموجوداتها وللتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية والإحصائية ولرفع الكفاءة الإنتاجية في المنشأة وتحقيق الفعالية والاهداف والغايات المرجو الوصول إليها، ويمكن أن تكون الرقابة وقائية او توجيهية أو أن تعمل على تحوي الأمور .

- أهداف الرقابة الداخلية: هو تحقيق الربحية باعتبار البنك تاجرا، فإنه يجب علينا هنا أن نتعرف على أهداف الرقابة الداخلية, حتى يتمكن من فهم هذا المفهوم (أحمد، 2009، صفحة 14).
- حماية أصول المؤسسة :يتمثل الهدف العام للرقابة عموما و الرقابة الداخلية خصوصا في البنك على ممتلكات المؤسسة وهذا الهدف لا يشمل فقط الأصول المادية) المخزون ،التثبيتات، المعدات والأدوات(بل لابد أن يضمن سلامة بعض العناصر الأخرى والمتمثلة في :

- الحفاظ على المعلومات السرية (الامانة المهنية)؛
- العنصر البشري وذلك بتقليل نسبة الخطر التي قد يتعرض إليها؛
- صورة المؤسسة اتجاه محيطها الخارجي أي شهرة مؤسسة التي قد تنهار بسبب حادث مفاجئ كسرقة أو اهمال راجع الى الإدارة و التحكم السيء بالعمليات التي تقوم بها، خاصة أن البنوك تعتمد لحد كبير في القيام بوظيفتها الأساسية و الذي نقصد به هنا الائتمان البنكي على الأموال المودعة لديها, فإذا اختل وضع البنك أصبحت سمعتها في خطر, حيث يمكن أن يؤدي عدم الثقة في البنك إلى تدهور وضعيته المالية او حتى الى أزمة بنكية.
- ضمان صحة ودقة المعلومات: يحوز البنك من خلال معاملاته المختلفة مع الزبائن والأجهزة الخارجية كالبنك المركزي ومركزية المخاطر, على قدر كبير من المعلومات حول الزبائن خاصة وحول الوضعية الاقتصادية والمالية ككل. والبنك يعلم أن نظام المعلومات يوفر بيانات تساهم في عملية اتخاذ القرارات، ومن خلال وجود نظام الرقابة الداخلية يضمن البنك صحة ودقة المعلومات المتوفرة لدى البنك، وكذلك صحة ودقة المعلومات التي يوفرها البنك، سواء داخليا أو خارجيا، ومن أهم مصادر المعلومات لدينا السجلات المالية والعمليات والتقارير التي تعكس معلومات دقيقة في الوقت المناسب، مما يجعلها سبب للتأكد من أن العمليات قد تمت وفقا لتصريح محدد من الإدارة ، وأن القوائم المالية أُعدت وفقا للقواعد التعارف عليها، كما أن الرقابة على التقارير والسجلات تكون كافية وذات فعالية.
- الامتثال للقواعد والاجراءات: من أهداف الرقابة الداخلية في البنوك التأكد من أن تنفيد الأنشطة مطابق مع قواعد وسياسات والاجراءات التي

حددتها، وذلك بمنع أي انحرافات غير مرغوب فيه عن القواعد وأهداف التي حددتها الإدارة. حيث أن كل مخالفة لتلك القواعد قد يؤدي إلى زيادة المخاطر القانونية التي يتعرض لها البنك.

- الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية: تلعب الرقابة الداخلية دورا هاما في الارتقاء بكفاءة الإنتاجية في أي مشروع، وزيادة المردودية فيه، عن طريق مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط، ونصنفه عامة أن الكفاءة الإنتاجية تعني تحقيق العلاقة المثلى بين المدخلات والمخرجات وكيفية تشغيلهم، وهذا سواء في مجال إنتاج السلع أو الخدمات ومنها البنوك.
- الالتزام بالسياسات الإدارية: يعتبر البنك كشركة مساهمة جهاز منظم لحد كبير، تسهر فيه الإدارة العليا بوضع السياسات والاستراتيجيات العامة، تصدر ضمن قرارات وتعليمات توجهها الى منفذي العمليات عبر المستويات الإدارية في البنك, سواء كانت هذه القرارات كتابية أم شفوية , لذى يستوجب أن تكون هذه التعليمات الإدارية واضحة لا تحتمل التأويل حيث يمكن تنفذها والتقيد بها مما يسمح بدرجة إستعاب السياسات الاجراءات الإدارية المبرمجة في قرارات و تعليمات، والتمسك بها وتطبيقها، مما ينعكس على مدى تحقيق أهداف المؤسسة.
- تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام موارد المؤسسة :تهدف الاجراءات الرقابية الداخلية المطبقة في البنوك إلى زيادة درجة الفعالية وضمان الاستعمال الأمثل للمواد المتاحة، وذلك باتخاذ قرارات داخلية سليمة بناءا على مصداقية ودقة المعلومات والبيانات المتوفرة .

كما تهدف أيضا الرقابة الداخلية إلى (شيح، 2010، الصفحات 32-33):

- التأكد من شرعية وسلامة العمليات التي تقوم بها البنوك من الناحية القانونية والتنظيمية أي التحقق من أنها تتم وفقا للقوانين والتنظيمات المفروضة عليها، وأنها تحترم وتلتزم بتطبيق القواعد المتعلقة بحس سلوك المهنة المصرفية.
- التعرف على مواطن الخطأ والإهمال وتصحيحها عن طريق التوجيه والإرشاد.

الاهتمام بالمشاكل التي تواجه البنوك والسعي إلى محاولة دراسة هذه المشاكل بهدف إيجاد الحلول المناسبة لذلك.

المطلب الثالث: الرقابة الخارجية.

تخضع البنوك كذلك لنوع أخر من الرقابة يطلق عليه الرقابة الخارجية، فالرقابة الخارجية للبنوك هي عبارة عن عملية تنظيمية وإشرافيه تقوم بها جهات أو هيئات منفصلة عن البنوك ذاتها، بهدف مراقبة ومراجعة أنشطة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لضمان الامتثال للقوانين واللوائح وضمان استقامة ونزاهة الأنشطة المالية والمصرفية، حيث تهدف الرقابة الخارجية إلى حماية المصلحة العامة وضمان استقرار وشفافية القطاع المالي

قد يتبادر إلى الذهن أنه في إطار الحرية الاقتصادية الانفتاح المالي، لا تخضع البنوك والمؤسسات المالية للرقابة، لكن الواقع غير ذلك فقد أوكلت العديد من الدول رقابة الجهاز البنكي لهيئة خاصة، لها دور كبير في الرقابة على أعمال البنوك والمخاطر البنكية، بحيث تتدخّل بوسائل قانونية معينة وتتعاون للاحتياط من المخاطر البنكية، بالإضافة إلى إنشاء جهاز تلتزم فيه جميع البنوك بالتصريح بجميع القروض التي تمنحها لعملائها وذلك تفاديا لخطر عدم الدفع (مشدو و إيدار، 2016، الصفحات 47-49).

- الهيئات الممارسة للرقابة الخارجية: الجهات التي تقوم بالرقابة الخارجية للبنوك تشمل:

- البنك المركزي: يعتبر البنك المركزي في معظم البلدان الجهة الرئيسية للرقابة الخارجية على البنوك. يقوم البنك المركزي بوضع وتنفيذ السياسات النقدية والمالية ويضبط أسعار الفائدة ويتولى تنظيم القطاع المصرفي. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك المركزي بمراقبة وإشراف البنوك لضمان أنها تلتزم بالقوانين واللوائح المالية والمصرفية.
- الهيئات التنظيمية الحكومية: في بعض البلدان، توجد هيئات حكومية مختصة بمراقبة البنوك والمؤسسات المالية. تلك الهيئات تنفذ السياسات الحكومية وتمارس الرقابة على البنوك لضمان مطابقتها للتشريعات واللوائح المالية.
- الجهات الدولية: بعض البلدان تستفيد من التوجيه والدعم من جهات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). تلك الجهات الدولية تساعد في تطوير إطارات الرقابة والإشراف على القطاع المالي.
- الوكالات المستقلة: في بعض الحالات، تُنشأ هيئات أو وكالات مستقلة تكون مسؤولة عن الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية. تتمتع هذه الوكالات بالاستقلالية في اتخاذ قراراتها وتنفيذ الرقابة.
- الهيئات التنظيمية الإقليمية: في بعض الأحيان، توجد هيئات تنظيمية إقليمية تسهم في مراقبة وإشراف البنوك في إقليم معين. على سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي يمتلك هيئة تنظيمية تعرف بالهيئة البنكية الأوروبية تعمل على مراقبة البنوك في دول الاتحاد الأوروبي.

تقوم هذه الجهات بمراقبة ومراجعة أنشطة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بغرض ضمان الامتثال للقوانين واللوائح المالية والمصرفية، وتلعب دورًا حاسمًا في الحفاظ على استقرار النظام المالي وحماية حقوق المستهلكين والمستثمرين.

المبحث الثالث:

كيفية الحد من المخاطر البنكية

سنركز في هذا المبحث على خطوات ادارة المخاطر، وكذا الاجراءات المتخذة للحد من هذه المخاطر، كما سنتطرق لتقسيمات وتصنيفات ادارة المخاطر

المطلب الاول: خطوات إدارة المخاطر.

تتمثل في أربعة عناصر اساسية وهي (مبارك، 2023، الصفحات 2-5):

- تحديد المخاطر: لكي يتمكن البنكي من إدارة المخاطر لا بد أولا أن يحددها. فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر وهي خطر سعر الفائدة، خطر الإقراض، خطر السيولة وخطر التشغيل.
- قياس الخطر: إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث إن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة حجمه، مدته واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر، ويعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر.
- ضبط المخاطر: هناك ثلاث أساليب أساسية لضبط المخاطر وهي تجنب بعض النشاطات، تقليل المخاطر أو الغاء إثر هذه المخاطر.
- مراقبة المخاطر: إن وضع أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القروض وفي معدلات الفائدة، ومعدلات الصرف، السيولة والتسوية التي تبين الحدود كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملياتية والمخاطر القانونية.

المطلب الثاني: إجراءات الحد من المخاطر.

هي آليات وترتيبات ادارية الهدف منها حماية اصول وارباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر الى اقل حد ممكن، وبالتالي فان اجراءات الحد من

المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر وقياس وتقييم إمكانية حدوثها واعداد النظم الكفيلة بالرقابة عل حدوثها او التقليل من آثارها الى أدني حد ممكن، وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها، بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله، وهذه الاجراءات تستند على ثلاثة اسس (بوداح، 2002، صفحة 63):

- الاختيارية: أي اختيار عدد على الاقل من الديون ذات المخاطرة المعدومة.
- وضع حد للمخاطرة: وهذا حسب نوع وصنف القرض.
- التنوع: وهذا يتجنب تمركز القروض لعملاء معنيين.

وتنقسم إجراءات الحد من المخاطر إلى نوعين:

- التسيير العلاجي: هو المتمثل في كل السياسات و الإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعا جدا. ويوصف هذا التسيير بالعلاجي لان سياسته وإجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور خطر القرض أو أثناء تحققه، وهو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك وهي مصلحة المنازعات والشؤون القانونية، والتسيير العلاجي يستخدم طرق و تقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة، التسيير الوقائي يتمثل في كل الإجراءات والسياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل وأثناء اتخاذ قرار منح القرض، بتنوع العملاء وتقسيم الأخطار بين البنوك، وغيرها، أما أهم الإجراءات والسياسات التي يتبعها البنك فهي:
- توزيع خطر القرض بين البنوك: إذا كان القرض كبيرا و مدته طويلة نسبيا فان البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد

لسبب او لأخر و يتحمل مسؤولية ذلك بمفرده، ويتم تقسيم القرض بين البنوك بأسلوبين هما:

- الأسلوب الرسمي: ان الاتحاد الرسمي للبنوك يتم بموجب عقد واضح و مريح يهدف الى تقسيم خطر القرض بين مجموعة من البنوك قبولا لطلب قرض مؤسسة واحدة، ويشرف على هذا الاتحاد مسؤول يدعى رئيس الاتحاد الذي يهتم بالجانب الاداري لمنح القرض بما في ذلك التفاوض مع العميل و الحصول على المعلومات الضرورية لمتابعة القرض و المقترض و متابعة الضمانات، وغيرها.
- الأسلوب غير الرسمي: بواسطة هذا الأسلوب تتحد البنوك بصفة تشاورية لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة وذلك عكس الأسلوب الرسمي، عادة ما يكون هذا الاتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل بنك على حدة في اطار العلاقات ثنائية دون وجود رئيس اتحاد.

- التعامل مع عدة تعاملين: تفاديا لما يمكن أن يحدث من اخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فانه يلجا الى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فان البنك يمكن له ان يتجاوز ذلك دون مشاكل.
- عدم التوسع في منح القروض: يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود ، حيث يجب عليه ان يراعي امكانياته المالية و بما يتناسب و قدرته على استرجاع هذه القروض، وكذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر امواله؛
- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك: حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الاخطار وبالأخص فيما يتعلق بالجانب الاداري والمحاسبي، يجب عليه

أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الاقراض، ثم الاخطار التي يمكن ان تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ الاجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها.

المطلب الثالث: تصنيفات ادارة المخاطر

تصنيفات ادارة المخاطر تعتمد على مقياس من 1 الى 5 وعلى المراقب (المفتش) ان يضع تصنيف يعكس ما تم رؤيته أثناء التفتيش (مبارك، 2023، صفحة 7).

- تصنيف 1 قوي: تصنيف 1 يعكس فعالية الادارة و قدرتها على تعريف و ضبط المخاطر بشكل فعال حتى تلك الناتجة عن المنتجات الجديدة التي يقدمها البنك، كذلك فان مجلس الادارة فعال في المشاركة في ادارة المخاطر لضمان ان السياسات و الاجراءات لدى البنك مدعمة بإجراءات رقابة داخلية فعالة ،و بأنظمة معلومات قوية تقدم لمجلس الإدارة المعلومات الكافية و في الوقت المناسب.
- تصنيف 2 مرضي: يدل تصنيف 2 على أن ادارة البنك للمخاطر فعالة و لكن يشوبها بعض النقص و هذا النقص او الضعف معروف و يمكن التعامل معه، عموما فان رقابة مجلس الادارة و كذلك السياسات و الاجراءات و التقارير المتعلقة بالرقابة الداخلية يمكن اعتبارها مرضية و فاعلة في ضمان متانة و سلامة البنك، وبشكل عام فان المخاطر يمكن السيطرة عليها بشكل لا يستدعي أي اجراء رقابي من الاجهزة الرقابية في حدود الاجراءات العادية.
- تصنيف 3 عادل: إن هذا التصنيف يدل على أن ادارة المخاطر يشوبها شيء من القصور وبالتالي تستدعي اهتمام اكثر من العادي من قبل اجهزة الرقابة، حيث يشوب نقص أحد عناصر ادارة المخاطر (كفاية انظمة

الضبط ،كفاية رقابة المخاطرة وانظمة المعلومات، رقابة فاعلة من قبل مجلس الادارة والادارة العليا)، و هذا ما يجعل البنك قاصر في التعامل مع المخاطر، ان مناطق الضعف يمكن ان تشمل عدم الالتزام بالسياسات و الاجراءات التي قد تؤثر سلبا على عمليات البنك .

- تصنيف 4 حدي (هامشي):يدل هذا التصنيف على ان ادارة المخاطر لدى البنك عاجزة عن تحديد و مراقبة و قياس و ضبط المخاطر ذا ت التأثير المادي الكبير على عمليات البنك، وغالبا فان هذه الوضعية تعكس ضعف في رقابة مجلس الادارة، حيث يكون احد عناصر ادارة المخاطر حدية وهي في حاجة الى اصلاح فوري من طرف مجلس الادارة، كما ان هذه الوضعية تعكس العديد من المخاطر الكبيرة لم يتم تحديدها هذا ناتج عن ضعف ادارة المخاطر لدى البنك وهو ما يستدعي الاهتمام المتزايد من طرف الاجهزة الرقابية.
- تصنيف 5 غير مرضي: يدل هذا التصنيف على غياب الادارة الفعالة للمخاطر من اجل تحديد و قياس ومراقبة و ضبط المخاطر، هذه الوضعية تعكس بأن هناك واحد على الأقل من العناصر الرئيسية لإدارة المخاطر ضعيف و عدم قدرة مجلس إدارة البنك على التعامل مع هذا الضعف، فمثلا تكون انظمة الضبط الداخلية ضعيفة، حيث تستدعي هذه الوضعية الاهتمام الكبير من قبل الهيئات الرقابية.

المطلب الرابع: تقسيم المخاطر.

يهدف تقسيم المخاطر الى تبيان نقاط القوة والضعف لدى البنك ومن ثمة تزويد المفتش بالمعلومات اللازمة التي يمكن عن طريقها اتخاذ قرار تفتيش البنك، وهذا ما يستدعي بان تكون عملية التقسيم شاملة لمجمل المخاطر، عندما تواجه

أي مؤسسة بنكية مخاطر فان امامها عدة خيارات للتعامل مع هذه المخاطر اهمها تجنب هذه المخاطر، تحويل هذه المخاطر، قبول هذه المخاطر (زكري، 2017، صفحة 66).

- تجنب المخاطر: يمكن للبنك في هذه الحالة ان يتجنب القيام بنشاط او بعملية معنية اذا لاحظ ان الفائدة المتأتية من القيام بها تقل عن المخاطر لهذا النشاط.
- تحويل المخاطر: يمكن تحويل المخاطر الى طرف آخر ولكن بثمن، مثل شراء بوليصة التأمين والحصول على ضمانات وكفالات حكومية.
- قبول المخاطر: بإمكان ادارة البنك ان تقبل المخاطر على أساس ان هناك ادارة جيدة لإدارة المخاطر في البنك هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فان الفائدة المرجوة من هذه النشاطات تفوق التكلفة الناجمة عن القيام بها، وفي حال القبول ادارة البنك لاتخاذ المخاطر ،على المراقب ان يقوم بتقسيم هذه المخاطر وفقا لما يلي:

- مراجعة نوع ودرجة المنافسة التي يتعرض لها البنك والظروف الاقتصادية المحلية وقاعدة المودعين والمقترضين.
- التأكد من أن للبنك المهارات المؤهلة، انظمة ضبط قوية، انظمة معلومات قوية، مجلس ادارة مستقل.
- مقاربة المخاطر لدى البنك مع الضمانات الموجودة من اجل تحديد صافي المخاطر التي يتعرض لها البنك بالإضافة الى التأكد من أن مستوى المخاطر مقبول بالنسبة الى وضع البنك.
- التأكد من ان ادارة البنك ملتزمة بالمعايير الاساسية لإدارة كل نوع من انواع المخاطر آخذين بالاعتبار حجم و درجة تعقيدات نشاطات البنك

خاتمة:

يُعتبر النظام البنكي في أي دولة مقياسا لنمو اقتصادها، فلا يمكن تنمية وترقية أي قطاع اقتصادي في بلد ما من غير وجود منظومة بنكية قوية قادرة على مواجهة ظروف المنافسة والتّحكم فيما تتعرض له من مخاطر بنكية، لذا كان لزاما عليها البحث عن السبل المجدية للتخلص من المخاطر أو التخفيف من حدتها من خلال الأجهزة الرقابية المؤهلة للحد من المخاطر البنكية و آليات معالجة المخاطر البنكية.

تتعرض البنوك للعديد من المخاطر البنكية, منها ما يمكن تجنبه و ومنها مالا يمكن تجنبها, لاسيما مع اشتداد المنافسة وابتكار منتجات مالية جديدة، لذلك يجب أن تحرص البنوك على اتخاذ جميع الاحتياطات الضرورية, واتباع الاجراءات المناسبة للحد من المخاطر البنكية، فالبنوك في إدارة المخاطر لا تسعى فقط لزيادة الأرباح وتجنب الخسائر, بل هو تستجيب بذلك لمتطلبات قانونية محددة, وهي خاضع للرقابة في ذلك, وكل مخالفتها لذلك قد يؤدي إلى توقيع العقوبات عليها.

وبناءا على ما سبق ذكره خلصنا إلى **النتائج** التالية: رغم الإمكانيات والوسائل والأساليب الحديثة التي تستخدمها البنوك في إدارة المخاطر والتحوط منها إلا أنها أكثر عرضة للمخاطر وقد حرصت البنوك على تغيير طرق إدارتها، وهذا محاولة منها لرفع مستوى أداءها وكذا الاستفادة ما أمكن من مقررات لجنة بازل الهادفة إلى حماية البنوك من المخاطر. وشدد على ضرورة اتباع البنوك القواعد اللازمة للحد من المخاطر البنكية سواء تعلق الأمر بالرقابة الداخلية أو الرقابة الخارجة.

مصادر ومراجع البحث:

- أمين عبد الله خالد، و الطراد إبراهيم. (2006). **إدارة العمليات المصرفية**. دار وائل، الأردن.
- أسامة سلام عزمي، و نوري موسى شقيري. (2007). **إدارة الخطر والتامين**. الأردن: دار الحامد.
- بوعشة مبارك. (2023). **ادارة المخاطر البنكية**، مع اشارة خاصة للجزائر. تم الاسترداد من جامع الكتب الاسلامية: https://ketabonline.com/ar/books/103805/read?part=1&page=5&index=3380258/3380260
- سمير الخطيب. (2005). **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، مصر: منشآت المعارف، الإسكندرية.
- شمس الدين ابن القيم، ، ، و محمد بن أبي بكر أبو عبد الله،. (بدون سنة نشر). **زاد المعاد في هدي خير العباد**. القاهرة، مصر: المكتبة التوفيقية.
- شيخ محمد زكري. (2017). **عمليات الائتمان و المخاطر البنكية (دراسة مقارنة)**، أطروحة دكتوراه في العلوم, في القانون الخاص, فرع قانون الأعمال المقارن, جامعة وهران 1, محمد بن أحمد, كلية الحقوق و العلوم السياسية.
- عامر حاج دحو، و قالون جيلالي. (01 06, 2017). تق**دير مخاطر الرقابة الداخلية كأداة لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**.
- عبد الجليل بوداح. (2002). **معالجة موضوع المخاطر في مجال منح القروض**. (العدد 18، المحرر) مجلة العلوم الإنسانية.
- عبد الحق شيح. (2010). **الرقابة على البنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة بومرداس، الجزائر.
- لطيفة عبدلي. (2012). **دور مكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، كليةالعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان.

- ليندة مشدو ، و مديحة إيدار . (2016). **الحماية القانونية من المخاطر البنكية في القانون الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر قسم القانون الخاص ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة البويرة، الجزائر.
- محمد أحمد عبد النبي. (2010). **الرقابة المصرفية**، مصر: زمزم ناشرون و موزعو، القاهرة.
- محمد داود عثمان. (2013). **إدارة وتحليل الائتمان و مخاطره & related credit the analyse & management the risques**. دار الفكر، ناشرون وموزعون، عمان، الأردن.
- محمد سمير أحمد. (2009). **الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية**. الأردن: دار المسيرة لطباعة و النشر، عمان.
- محمد عبد الفتاح الصيرفي. (2006). **إدارة البنوك**. دار المناهج ، عمان، الاردن.
- محمد مطر. (2004). **ادارة الاستثمارات–الإطار النظري والتطبيقات العامة**. عمان، الاردن: دار وائل.
- نعيمة بن العامر. (2002). **البنوك التجارية و تقييم طلبات الائتمان**"، مذكرة ماجستير تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:
صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية – الواقع والتحديات والآفاق –
****

إدارة المخاطر الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية مصرف الإنماء نموذجا

Shari 'a Risk Management in Islamic Financial Institutions Alinma Bank Model

ط.د. علي فضيلة نصيرة *	ط.د. مرباح مولود
Gmfami/العلوم الاقتصادية والتجارية	Gmfami/العلوم الاقتصادية والتجارية
جامعة غليزان / الجزائر	جامعة غليزان / الجزائر

ملخص: تنفرد المصارف الاسلامية بنوع اخر من المخاطر التشغيلية المتعلقة بالتزامها بالضوابط الشرعية في مختلف معاملاتها حيث حاولنا من خلال دراستنا معالجة اشكالية ادارتها نظرا لأهميتها وقدرتها على الاضرار بسمعة المصرف وربحيته بهدف ابراز الية مصرف الانماء في ادارتها من خلال عرض ملف مخاطر منتج تمويل العملاء من خلال السلع الدولية وتوصلنا الى حرص المصرف على توفير اطار فعال لإدارة مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية للمنتوج التمويلي .

كلمات مفتاحية: مصارف اسلامية ؛ مخاطر شرعية ؛ ادارة مخاطر ؛ مصرف الانماء
تصنيف JEL: G32 ؛ G3؛ G2

Abstract : Islamic banks are unique in another type of operational risk related to their adherence to shari ‘a controls in their various transaction.Through our study ,we tried to address the problems of their management due to their importance and ability to damage the bank’s reputation. Our goal is to highlight Alinma bank in its management to presenting the risk profile of the customer finance product through international commodities.We have reached the bank’s keenness to provide an effective framwork for managing the risk of non-compliance with the legimate controls of the financial product .

Keywords: Islamic Banks ; Legal Risks ; Risk Management ; Alinma Bank
JEL classification: G2 ; G3 ; G32

* إسم ولقب المرسل ؛ ***nassira.alifedila@univ-relizane.dz***

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 64-87،
صفحة64

مقدّمة:

ادارة المخاطر من المفاهيم المترسخة ضمن استراتيجيات المؤسسات البنكية والتي تسعى الى توفير اليات لمعالجة المخاطر ورفع مستوى ثقافة الالتزام بالأنظمة وتوفير الدعم اللازم لاستمرار انشطة المؤسسات البنكية التي تعمل بشكل دائم على تحديد وتقييم وقياس ومراقبة وادارة المخاطر مما يمكنها من الاستجابة السريعة للتغيرات المستمرة في بيئة الاعمال المصرفية خاصة مع تطور المتطلبات التنظيمية المفروضة من الجهات الإشرافية التي قد لا تتوافق مع خصوصية النشاط المصرفي الاسلامي الذي ينفرد بمخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية .

إشكالية البحث:

كيف يتم ادارة مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية في مصرف الانماء الاسلامي ؟

الأسئلة الفرعية: وللإجابة عن هذا التساؤل نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر الشرعية في مصرف الانماء ؟
- كيف يتم ادارة مخاطر منتوج "تمويل العملاء من خلال السلع الدولية " في مصرف الانماء ؟

فرضية البحث: تعنى ادارة مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية في مصرف الانماء بأهمية كبيرة من خلال توفير اطار فعال لإدارة المخاطر الناتجة عن المنتجات التمويلية في المصرف ؛

أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها:

- ابراز مفهوم ادارة المخاطر الشرعية في المصارف الاسلامية ؛
- عرض الاجراءات المتبعة لإدارة المخاطر الشرعية في مصرف الانماء ؛
- توضيح الية ادارة مخاطر منتج "تمويل العملاء من خلال السلع الدولية".

أهمية البحث: تستمد هذه الدراسة أهميتها من الحاجة إلى إبراز اهمية الادارة الفعالة للمخاطر الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية نظرا لما قد ينتج عنها من خسائر مالية اضافة الى خسارة الحصة السوقية وثقة العملاء .

المنهج المتبع في البحث: اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال جمع الحقائق والمعلومات من المراجع العلمية حول المخاطر الشرعية وادارتها في المؤسسات المالية الاسلامية اضافة الى تحليل البيانات المستخرجة من التقارير السنوية لمصرف الانماء .

الدراسات السابقة:

- **دراسة "علي محبوب ، علي سنوسي "، سنة "2020"، بعنوان "مخاطر تنفرد بها المصارف الاسلامية المخاطر التشغيلية نموذجا –دراسة ميدانية لبنك البركة وكالة الاغواط"**: عالجت الدراسة اشكالية تقييم المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية حيث تم التركيز على مدى التحوط لمواجهتها وخلصت الدراسة الى غياب الاجراءات التحوطية في بنك البركة وكالة الاغواط ؛
- **دراسة "علي محبوب،علي سنوسي "، سنة "2019"، بعنوان "ادارة المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية مصرف السلام نموذجا"**: عالجت الدراسة اشكالية اهتمام المصارف الاسلامية بإدارة المخاطر التشغيلية وذلك بهدف تقييمها و توصلت الدراسة الى ان ادارة المخاطر عملية اساسية ومتكاملة وتمثل تحديا للمصارف الاسلامية؛

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:ركزنا في الدراسة على مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية من خلال عرض ادارة مخاطر منتوج تمويل العملاء من خلال السلع الدولية في مصرف الانماء الاسلامي السعودي .

المبحث الأول:

الاطار النظري لإدارة المخاطر الشرعية

تدخل المخاطر التشغيلية ضمن مختلف المنتجات والعمليات البنكية مما يجعل ادارتها تشغل حيزا مهما في ادارة المخاطر الكلية للبنوك التقليدية والاسلامية هاته الاخيرة التي تنفرد بنوع اخر من المخاطر التشغيلية المتعلقة بالتزامها بالضوابط الشرعية في معاملاتها ويؤدي الاخلال بها الى خسارة المصرف لجزء من حصته السوقية والاضرار بسمعته اضافة الى خسائر مالية الناتجة عن تراجع المتعاملين مع المصارف الاسلامية وفقدان الثقة.

المطلب الاول : مفهوم المخاطر

الفرع الاول : تعريف الخطر

يعرف على انه احتمالية تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها او تذبذب في الايراد المتوقع من استثمار، ويعكس التعريف وجهة نظر المدققين الداخليين وادارة البنك للتعبير عن قلقهم ازاء الاثار السلبية الناجمة عن احداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة التأثير على تحقيق اهداف البنك المعتمدة لتنفيذ استراتيجياته بنجاح [1] ويعرف ايضا بانه احتمال حصول الخسارة اما بشكل مباشر، او بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم اعماله او ممارسة نشاطه [2] ويعرف كذلك على انه احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك الى خسائر غير مخطط لها وغير متوقعة مما يؤثر على تحقيق وتنفيذ اهدافه ، ويؤدي عدم السيطرة عليها الى القضاء على البنك وافلاسه[3]

الفرع الثاني : تعريف المخاطر التشغيلية

عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية بانها مخاطر حدوث خسائر نتيجة فشل او عدم ملائمة انظمة الضبط والرقابة الداخلية ، الموظفين ، انظمة المعلومات او الاحداث الخارجية. وتتضمن المخاطر القانونية ولا تتضمن المخاطر الاستراتيجية او مخاطر

السمعة [4]، هي المخاطر الناجمة عن عدم سلامة او فشل العمليات الداخلية ، العنصر البشري، والانظمة والاحداث الخارجية[5] فالمخاطر التشغيلية Operational Risk هي مخاطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاية او فشل العمليات الداخلية او الافراد والنظم او الناجمة عن عوامل خارجية وتشمل المخاطر القانونية ومخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة باستثناء المخاطر التي تتعلق بالنواحي الاستراتيجية.[6]

المطلب الثاني: المخاطر الشرعية

الفرع الاول : تعريف المخاطر الشرعية

نظرا لحداثة البنوك الاسلامية ، فان مخاطر التشغيل من حيث المخاطر الشخصية يمكن ان تكون كبيرة في هذه المؤسسات وتنشا عندما لا يكون لدى البنك الاشخاص ذوي الخبرة المؤهلين لإجراء العمليات المالية الاسلامية وفي ضوء الطبيعة المختلفة للأعمال فان برامج الكمبيوتر المتاحة في السوق للبنوك التقليدية قد لا تكون ملائمة للبنوك الاسلامية مما قد يؤدي الى ظهور مخاطر النظام وهي مخاطر تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات في البنوك الاسلامية [7]فخصوصية المؤسسات المالية الاسلامية جعلها تنفرد بنوع اخر من المخاطر هي **المخاطر الشرعية** التي تحدث نتيجة عدم الالتزام بالضوابط الشرعية مما يسبب التأثير السلبي على سمعة المؤسسة المالية الاسلامية وتحقيق خسائر مالية [8] وجاء في تعريف البنك المركزي السعودي في اطار عمل ادارة المخاطر للبنوك والمصارف التي تمارس نشاط المصرفية الاسلامية الصادر بتاريخ 27 / 04 / 1443 ما يلي : The risk that arises from a bank's failure to comply with the Shari'ah rules and principles prescribed by Shari'ah Committee of the bank بمعنى الخطر الذي ينشا عن عدم التزام البنك بقواعد ومبادئ الشريعة المحددة من طرف اللجنة الشرعية للبنك [9]وفي هذا السياق ، يصنف الالتزام بالشريعة ضمن فئة اولويات

عليا واذا لم تعمل تلك المؤسسات وفقا للشريعة ، فيتم الغاء العمليات ، ولا يعتبر اي دخل ناتج عنها ربحا مشروعا [10]

الفرع الثاني : انواع المخاطر الشرعية

تتعرض المصارف الاسلامية لمخاطر اخرى نظرا لخصوصيتها تتمثل في :

– **المخاطر التجارية المنقولة** : استثمار الاموال في مشاريع ذات ارباح عالية مقابل عوائد مجزية للأطراف ذات الصلة قد يستوجب نظرا لظروف تجارية منح معدل عائد لأصحاب الودائع اعلى من الذي تم تضمينه في العقد وبالتالي تنازل المصرف عن جزء من حصته في الربح من اجل الحفاظ عليهم مما يعرضه الى لمخاطر الازاحة التجارية او المخاطر التجارية المنقولة[11]

– **مخاطر فقدان الثقة** : تنشا بسبب غياب ثقة العملاء نتيجة غياب الفهم الصحيح للصيرفة الاسلامية والاعتقاد بعدم وجود فرق بين العمل المصرفي الاسلامي و التقليدي و الشك في شرعية المعاملات المصرفية الاسلامية واعتقاد المودعين والمستثمرين بان انخفاض العائد مرده تقصير المصرف في اداء عمله .[12]

– **مخاطر صيغ النشاط**: تثير اغلب صيغ التمويل المستخدمة من طرف البنوك الاسلامية جدلا فقهيا حول مشروعيتها واركانها من مذهب لآخر مما يحول دون تطبيقها بشكل موحد من قبل هذه البنوك [13]

– **المخاطر الاستئمانية** : المخاطر المرتبطة بمخالفة البنك لنصوص عقد وديعة الاستثمار او ارتكابه مخالفة او تقصير او اهمال في ادارة وصيانة الاموال المودعة لديه وبالتالي تحمله للمسؤولية عن تلك الخسائر وتحمل راس مال البنك جزءا من الخسائر الناجمة عنها [14]فهي تمثل المخاطر التي تنشا من اخفاق مؤسسات الخدمات المالية الاسلامية في ادائها وفق معايير صريحة وضمنية قابلة للتطبيق على مسؤولياتها الاستئمانية. ونتيجة للخسائر في الاستثمارات ، يمكن ان تصبح تلك المؤسسات معسرة بما يجعلها غير قادرة على تلبية طلبات اصحاب الحسابات

الجارية لسداد اموالهم و حماية مصالح اصحاب حسابات الاستثمار لديها وقد تخفق تلك المؤسسات في التصرف بالحرص الواجب عند ادارة الاستثمارات مما يؤدي الى نشوء مخاطر قد تحرم اصحاب حسابات الاستثمار من ارباحهم.[15]

الفرع الثالث: اسباب التعرض للمخاطر الشرعية [16]

– دور الرقابة الشرعية الغير فعال و الضعيف في المؤسسات المالية الاسلامية نتيجة تشتتها بين العديد من الجهات الداخلية والخارجية مثل : الهيئة الشرعية ، المراقب الشرعي ، ادارة المراجعة الداخلية ، المراجع الخارجي ؛

–عدم وجود مرجعية موحدة تنظم اعمال المؤسسات المالية الاسلامية و غياب المنهجية الترجيحية التي تساعد في الحد من مشكلة تعدد الآراء الشرعية و اعتماد الحلول الاستثنائية في العديد من المسائل الشرعية من اجل التخصص والتوسع في الاعمال مثل التورق وهو ما قد يؤدي الى تحولها الى عموميات ؛

– غياب الاثر القانوني للأحكام الشرعية المنظمة لأعمال المؤسسات المالية الاسلامية ، وعدم اخذها في الاعتبار عند اتخاذ الاحكام القضائية وما به من تضارب بين القوانين والآراء الشرعية في حالات الخلافات وغياب محاكم مختصة للبت في الخلافات الناتجة عن عقود المعاملات المالية الاسلامية ؛

– ضعف التأهيل العلمي والعملي للعاملين في المؤسسات المالية الاسلامية وعدم المامهم بطبيعة الاعمال المصرفية الاسلامية وخصائص صيغ التمويل الاسلامي [17].

ولا يخفى على احد خطورة العامل البشري على مدى نجاح او عدم نجاح اي مؤسسة فخطورته لا تكمن في اتقانه للعمل فحسب بل في انتمائه واندماجه للمؤسسة التي يعمل فيها ليكون ممثلا لها في كل الاوقات [18]

المطلب الثالث: ادارة المخاطر المصرفية في البنوك الاسلامية

الفرع الاول : مفهوم ادارة المخاطر المصرفية

ادارة المخاطر المصرفية تعتبر صمام امان في ادارة البنوك وسلامتها نتيجة لاقتران عمل البنوك بدرجة المخاطرة كما انها تبني عوائدها على درجة المخاطرة المحتملة في خدماتها المصرفية ، وزاد الاهتمام بها نتيجة توالي الازمات المالية والمصرفية بداية بالأزمة المالية في المكسيك عام 1994 ، ثم الازمات المالية في دول شرق اسيا والبرازيل وتركيا والارجنتين ، ثم الازمة المالية عام 2008 والتي كانت نتيجة افراط البنوك في الرهون العقارية وكثرة القروض المتعثرة نظرا لغياب الرقابة والمساءلة وقد عرفها معهد المدققين الداخليين الامريكيين (IIA) انها " احتمالية تنفيذ او عدم تنفيذ امر او عمل قد يؤثر بشكل سلبي على المشروع او النشاط الخاضع للتدقيق "[19] فإدارة المخاطر هي نظام شامل ومتكامل لتهيئة البيئة المناسبة والادوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وقياسها وتحديد مقدار اثارها المحتملة ووضع الخطط المناسبة لتجنب هذه المخاطر او السيطرة عليها وضبطها للتخفيف من اثارها ان لم يمكن القضاء على مصادرها [20]

الفرع الثاني : ادارة المخاطر الشرعية

تنص المبادئ الارشادية لإدارة المخاطر المعروفة بالمعيار الاول 2005 على ضرورة ان تضع المؤسسات المالية الاسلامية السياسة الملائمة والبنية التحتية بغرض ادارة المخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بعدم الالتزام بأحكام الشريعة ، والتي تعد جزءا من المخاطر التشغيلية لمؤسسات الخدمات المالية الاسلامية وبهذا فهي تشير ضمنا الى ضرورة وجود نظام متين لضوابط شرعية وذي مصداقية لإدارة المخاطر المتعلقة بالالتزام بأحكام الشريعة[21]، ووفقا لاطار ادارة المخاطر للبنوك التي تمارس نشاط المصرفية الاسلامية فان ادارة مخاطر عدم الالتزام بالشريعة تكون كما يلي:

1.التاكد من ان السياسات والاجراءات ذات الصلة موجودة لقياس وتخفيف ومراقبة مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية ؛

2.يجب على البنك اعتبار الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية ضمن اولوياته القصوى فيما يتعلق بتحديد المخاطر وتصنيفها [22]

3.التاكد من امتثال البنك لقواعد ومبادئ الشريعة المعتمدة من قبل اللجنة الشرعية للبنك المتعلق بنشاطه ومنتجاته و توافق العقود والمستندات القانونية معها.

5. اجراء مراجعة للالتزام بأحكام الشريعة مرة كل سنة على الاقل ، من طرف قسم التدقيق الشرعي المستقل او كجزء من وظيفة التدقيق الداخلي من قبل اشخاص لديهم المعرفة والخبرة المطلوبة ؛

6.تتبع الدخل غير المتوافق مع الشريعة وتقييم احتمالية ظهور حالات مماثلة في المستقبل استنادا الى المراجعات السابقة والحصول على توجيهات اللجنة الشرعية فيما يتعلق بالتطهير والتخلص من الدخل غير المتوافق مع احكام الشريعة ؛[23]

الفرع الثالث: منهج ادارة مخاطر عدم الالتزام بالشريعة

تتطلب الادارة الفعالة للمخاطر الشرعية تنفيذ منهج خطوط الدفاع الثلاثة: [24]

- ✓ **خط الدفاع الاول**

يوضح ضوابط الرقابة الداخلية التي تضعها الادارة وهو المسؤول عن تحديد وتسجيل والابلاغ وادارة المخاطر والتأكد من تطبيق الضوابط والتقييمات الصحيحة للحد منها ويتطلب تفعيله نشر التوعية والتدريب الشرعي للموظفين وتوفير قنوات تواصل فعالة بين موظفي خط الدفاع الاول وادارة الشريعة؛

- ✓ **خط الدفاع الثاني** [25]

يتمثل في ادارة المخاطر من خلال تحديد السياسة والتوجيهات لإدارتها ويراقب ادارة خط الدفاع الاول للمخاطر ويتطلب تفعيله تفعيل دور الالتزام الشرعي من خلال مراجعة جميع السياسات الخاصة بالمنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة

والتقييم المستمر لمستوى التوعية لدى الموظفين و مشاركة ادارة الشريعة في تطوير المنتجات و عرض الوثائق القانونية على اللجنة الشرعية؛

✓ **خط الدفاع الثالث** [26]

يتمثل في قسم التدقيق الشرعي الداخلي والذي يقدم تأكيدات مستقلة وموضوعية عن كفاية التصميم والفعالية التشغيلية لتوافق العمل المصرفي الاسلامي مع قرارات اللجنة الشرعية . ويستطيع الخط الثالث تحديد ما تؤكده الخطوط السابقة فيما يتعلق بكفاية الضوابط الموجودة نظرا لدوره المحوري [27] فالتدقيق الداخلي [28]

– يوفر للمتعاملين واللجنة الشرعية الاطمئنان بتوافق تطبيق البنك للمنتجات والعمليات المصرفية مع قرارات اللجنة الشرعية و يساعد على اكتشاف مواطن الخطر وتحديد الدخل غير المتوافق مع الشريعة الاسلامية و اعداد تقرير الرقابة الشرعي السنوي الصادر من اللجنة للمجلس والمساهمين ؛

– وجود التدقيق الشرعي المهني والمستقل يقلل من اخطاء العاملين التي تسبب مخاطر شرعية ويحسن من بيئة الحوكمة الشرعية ويعتبر خطوة للتأكد من ادارة البنك لمخاطر عدم الالتزام بالشريعة بفعالية ووفقا للمتطلبات الشرعية [29]

المبحث الثاني:

ادارة المخاطر الشرعية لمنتوج تمويل العملاء من خلال السلع الدولية في مصرف الانماء

تمهيد المبحث :مصرف الانماء من المصارف المتوافقة مع الضوابط والاحكام الشرعية ويأتي الالتزام بالضوابط الشرعية من اولويات المصرف ، حيث يعمد المصرف الى تنفيذ اجراءات شرعية شاملة من خلال تشكيل لجنة شرعية وادارة رقابة شرعية وذلك لضمان الالتزام بالشريعة الاسلامية في جميع انشطته ؛

المطلب الاول : ادارة المخاطر في مصرف الانماء الاسلامي

الفرع الاول : لمحة عن مصرف الانماء الاسلامي [30]

تأسس المصرف بموجب المرسوم الملكي الصادر في عام 2006 ، يقدم الخدمات المصرفية والاستثمارية في القطاع المالي بصيغة متوافقة مع الاحكام والضوابط الشرعية ، طرح المصرف للتداول العام في سوق الاسهم السعودية (تداول) عام 2008 ، يعتبر المصرف الاحدث في المملكة العربية السعودية ، يقدم خدماته ل 2.9 مليون من العملاء ، حصل المصرف على تصنيف +BBB من وكالة التصنيف الائتماني " فيتش " مما يعكس تحفظ المصرف اتجاه المخاطر ومساهمة هيكله وانظمته وعملياته في ادارة المخاطر بكفاءة وفعالية ، كما انه يلتزم بتطبيق اعلى المعايير في الامتثال للأحكام والضوابط الشرعية حيث تتولى **اللجنة الشرعية** للمصرف التأكد من موافقة معاملات وانشطة المصرف مع احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وتضم في عضويتها اصحاب الفضيلة العلماء المختصين في فقه المعاملات المالية والاقتصاد يتم تكوينها من الجمعية العامة للمصرف وتتميز بالاستقلالية عن جميع ادارات المصرف التنفيذية ، تخضع جميع معاملات المصرف لموافقتها ومراقبتها كما ان قراراتها ملزمة لجميع ادارات المصرف وتهدف اللجنة الشرعية الى تحقيق مايلي [31]:

– بيان الاحكام الشرعية التحقق من الالتزام الشرعي في جميع معاملات المصرف .

– الاسهام في ما يخدم تنمية اداء المصرف من الناحية الشرعية والمحافظة على هويته الاسلامية في السياسات والمعايير والاجراءات ونحوها ؛

– تعزيز مشاركة المصرف في التعريف بالمصرفية الاسلامية وتطويرها مساندة اللجنة الشرعية في تحقيق اهدافها واداء اعمالها امانة اللجنة الشرعية والتي تؤدي اعمالها وفقا لما هو موضح في الشكل رقم 02 [32]؛

الفرع الثاني : نموذج ادارة المخاطر في مصرف الانماء الاسلامي

يوضح الشكل رقم 03 نموذج خطوط الدفاع الثلاثة المعتمد في مصرف الانماء لإدارة المخاطر مما يدل على الجهود المتكاملة والداعمة التي يبذلها مصرف الانماء لضمان الادارة الفعالة للمخاطر [33]؛

المطلب الثاني :ادارة مخاطر منتوج تمويل العملاء من خلال السلع الدولية

الفرع الاول :تكوين ملف مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية

العناصر الاساسية في ملف مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة حيث :[34]

– **الخطر (Risk)** : نص الخطر بدون اضافة اثار او اوصاف ؛

– **خطر رئيسي(key Risk)** : تحديد شدة الخطر يؤثر بقوة على سلامة سمعة المصرف او على اصوله ، مما يتطلب وضع مؤشر لقياسه والتنبيه قبل وقوعه ؛

– **وصف الخطر (Risk Description)**: وصف الخطر والاثار المترتبة عليه ؛

– **الضوابط الرقابية (Control Name)**: التي يتم اعتمادها من اجل ادارة الخطر والحد من اثاره ؛

– **نوع الضابط الرقابي (Control Type)**: وقائي (Preventive)، كشفي (Detective) ، تصحيحي(Corrective) ؛

– **المخاطر الكامنة(Inherent Risk)** : مستوى المخاطر دون اخذ الضوابط الرقابية التي تحد من اثارها بعين الاعتبار ؛

– **المخاطر المتبقية (Residual Risk)** : المخاطر المتبقية بعد النظر في فاعلية الضوابط الرقابية ؛

– **مؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs)** : توضع دوريا وتعكس قرب وقوع الخطر ومستوى تقبله ، ومدى كفاية الضوابط الرقابية والاجراءات المتبعة عند قرب وقوع الخطر؛

الفرع الثاني : الية ادارة مخاطر منتوج تمويل العملاء من خلال السلع الدولية

منتج "تمويل الافراد من خلال السلع الدولية " هو عبارة عن منتج يتيح تمويل عملاء المصرف من خلال بورصة سوق السلع الماليزية حيث يشتري المصرف السلعة ويحوزها حيازة شرعية ثم يبيعها على العميل مرابحة [35]، مجاز بقرار اللجنة الشرعية 1200 الصادر في اجتماعها السادس والعشرين ، الدورة الخامسة ، يوم الثلاثاء 14 / 12 / 2021 [36]، حيث سنعرض فيما يلي المخاطر الممكن نشوؤها واجراءات بنك الانماء في مواجهتها حيث تم تسجيل مخاطر كامنة بدرجة كارثية في كل الحالات التالية [37]:

1.تنفيذ المنتج بطريقة غير موافقة للمجاز من اللجنة الشرعية

يؤدي الى مخاطر سمعة ، بطلان العملية ، خسائر مالية ، وقف العمل بالمنتج ، تصحيح التطبيق حيث يتم اتخاذ الضوابط الرقابية التالية :

– **ضابط وقائي** :ضبط اجراءات المنتج بإضافة الضوابط الشرعية المنصوص عليها في قرار الموافقة الشرعية ، ضبط النظام الالي في تسلسل التنفيذ وفق قرار الموافقة الشرعية ، فصل الصلاحيات في النظام بين مهمة الشراء والبيع ، عدم القدرة على تنفيذ البيع وطباعة العقد قبل تملك المصرف للسلعة ، الحصول على الموافقة الشرعية قبل نشر المواد الاعلانية والنشرات التسويقية ؛

– **ضابط كشفي** : الحصول على تقارير اداء شرعي من ادارة الرقابة الشرعية للتحقق من الالتزام بالضوابط الشرعية في تنفيذ العمليات والخدمات بشكل دوري

– **ضابط تصحيحي** : القيام ببرامج التوعية والتدريب بالضوابط الشرعية لتنفيذ المنتجات والخدمات المقدمة من طرف الادارة بشكل دوري ؛

2.بيع سلعة لا يجوز بيعها بالأجل

يتمثل الخطر في كون السلعة محل التمويل مما لا يجوز بيعه بالأجل كالذهب والفضة او السلع المحرمة وهذا قد يسبب مخالفة الضوابط الشرعية وبطلان العملية وخسائر مالية . والضوابط الرقابية المعتمدة من طرف البنك تتمثل في :

– **ضابط وقائي** : التعامل مع المنتج يتم من خلال منصات متوافقة مع ضوابط اللجنة الشرعية ؛

– **ضابط كشفي** : التحقق من ان السلع محل التمويل مما يجوز بيعه بالأجل وذلك من خلال شهادة الحيازة ، اضافة الى المراجعة الشرعية الدورية على المنتج للتحقق من الالتزام بضوابط اللجنة الشرعية ؛

3.بيع السلعة على العميل قبل تملكها وقبضها القبض المعتبر شرعا

مما قد يؤدي الى مخالفة ضوابط اللجنة الشرعية وبطلان العملية وخسائر مالية ، والضوابط الرقابية المعتمدة من طرف البنك تتمثل في :

– **ضابط وقائي** : وجود انظمة الكترونية تمنع تنفيذ التمويل وطباعة العقود قبل تملك السلعة من طرف المصرف ؛

– **ضابط كشفي** : وجود شهادة حيازة تثبت تملك المصرف للسلعة والمراجعة الشرعية على المنتج من قبل التدقيق الشرعي الداخلي ؛

4. الزام العميل بشراء السلعة من المصرف : مما قد يسبب مخالفة ضوابط اللجنة الشرعية وبطلان العملية وخسائر مالية وتتمثل الضوابط الوقائية في :

– **ضابط كشفي** : المراجعة الشرعية على المنتج من طرف التدقيق الشرعي الداخلي للتحقق من الالتزام بالضوابط الشرعية ، والتأكد من عدم قيام المصرف باي اجراء يلزم به العميل بشراء السلعة من المصرف ؛

5.بيع المصرف السلعة على من اشتراها منه

اي بيع المصرف السلعة على المورد الذي اشترى منه السلعة سواء كان البيع اصالة على نفسه او وكالة عن غيره ، مما يتسبب في مخالفة ضوابط اللجنة الشرعية وبطلان العملية وخسائر مالية ، و الضوابط الوقائية التي يتم اجراؤها هي :

– **ضابط كشفي** : المراجعة الشرعية على المنتج من قبل التدقيق الشرعي الداخلي للتحقق من الالتزام بالضوابط الشرعية ومن ان مشتري السلعة من العميل ليس هو ذاته المورد الذي باع السلعة وذلك بالنظر في شهادة الحيازة ؛

6. شراء المصرف السلعة من العميل و التي باعها عليه بثمن مؤجل

مما يتسبب في مخالفة الضوابط الشرعية وبطلان العملية وخسائر مالية والاجراءات الوقائية المتبعة تتمثل في:

– **ضابط كشفي** : المراجعة الشرعية على المنتج من قبل التدقيق الشرعي الداخلي للتحقق من الالتزام بضوابط اللجنة الشرعية ومن ان مشتري السلعة من العميل ليس هو المصرف وذلك بالنظر في شهادة الحيازة ؛

7. عدم انتقال السلعة للعميل وتملكه لها

بمعنى عدم انتقال شهادة الحيازة باسمه وهذا قد يؤدي الى مخالفة ضوابط اللجنة الشرعية وبطلان العملية وخسائر مالية والضوابط الرقابية المتبعة تتمثل في :

– **ضابط وقائي** : قيام النظام الالكتروني بنقل السلعة باسم العميل وتمليكهم تلقائيا عند توقيع العقد ؛

– **ضابط كشفي** : وجود شهادة حيازة باسم العميل تثبت تملكه للسلعة يتم طبعها تلقائيا مع العقد ؛

8.عدم تمكين العميل من التصرف في السلعة التي يتملكها بعد بيعها عليه

مما قد يؤدي الى مخالفة ضوابط اللجنة الشرعية وبطلان العملية وخسائر مالية حيث يتم اتباع الضوابط الرقابية التالية :

– **ضابط وقائي** : قيام النظام الالكتروني بنقل السلعة باسم العميل وتمليكه تلقائيا عند توقيع العقد ، النص في وثائق التمويل من عقود ونماذج على حق العميل في التصرف في سلعته بنفسه او بتوكيل المصرف ببيعها نيابة عنه ؛

– **ضابط كشفي** : وجود شهادة حيازة تثبت تملك العميل للسلعة تطبع تلقائيا مع العقد ؛

ويوضح الجدول رقم 01 المؤشرات الرئيسية لعدد المرات التي تم فيها تنفيذ العمليات المتعلقة بالحالات التي سبق ذكرها ، حيث سيتم اتخاذ الاجراءات التالية في الحالة الغير مقبولة والغير مقبولة جدا [38]:

1. رصد ملحوظة رقابية وعرضها على اللجنة الشرعية ؛
2. عرض توجيه اللجنة الشرعية على مدير عام التجزئة المصرفية ؛
3. احتمال كبير في التخلص من ارباح العملية ؛
4. احتمال كبير في الغاء العمليات المخالفة ؛
5. عرض الملحوظة بتوجيه اللجنة الشرعية على الرئيس التنفيذي في التقرير الرقابي؛
6. في حالة ما اذا كان مدى التقبل غير مقبول جدا فسيتم طلب ايقاف التعامل بالمنتج اما في حالة ما اذا كان مدى التقبل غير مقبول فسيتم طلب تصحيح التطبيق الحالي للمنتج ؛

خاتمة:

يتطلب تطوير العمل المصرفي الاسلامي الاهتمام بإدارة المخاطر التشغيلية وبصفة خاصة مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية نظرا لما تؤدي اليه من مخاطر متعلقة بربحية وسمعة البنك مما يستوجب العمل على توفير اطار خاص بإدارتها ؛

وبناءا على ما سبق ذكره خلصنا إلى **النتائج** التالية:

- ادارة المخاطر التشغيلية عملية ضرورية واساسية في المؤسسات المالية الاسلامية وهي عملية متكاملة تتطلب تفاعل العناصر الفاعلة لتوفير بيئة ملائمة ؛
- تتنوع المخاطر التشغيلية في المؤسسات المالية التقليدية والاسلامية بصفة عامة الا ان المؤسسات المالية الاسلامية تنفرد بنوع خاص من المخاطر يتعلق بمدى التزامها بالضوابط والاحكام الشرعية؛
- مصرف الانماء هو من المصارف الاسلامية الحديثة في السعودية يعمل على توفير الخدمات والحلول المالية المتوافقة مع الاحكام والضوابط الشرعية؛
- يعمل مصرف الانماء على توفير اطار فعال لإدارة المخاطر وذلك من خلال اتباع نهج خطوط الدفاع الثلاثة لضمان الادارة الجيدة للمخاطر؛
- يتضمن منتوج" تمويل العملاء من خلال السلع الدولية "مخاطر بدرجة كارثية حيث يعمل مصرف الانماء على ادارتها من خلال ضوابط : وقائية ، كشفية ، تصحيحية؛
- عدد مرات تكرار الحالات التي تتضمن مخاطر كارثية ضمن منتوج "تمويل العملاء من خلال السلع الدولية "في مصرف الانماء بدرجة مقبول ومقبول نسبيا منعدمة ، الا ان المصرف احصى حالات بدرجة غير مقبول حيث يتم اعتماد اجراءات عديدة اهمها طلب تصحيح التطبيق الحالي للمنتج ، ودرجة غير مقبول جدا والتي تتطلب ايقاف التعامل بالمنتج؛

بناءا على النتائج أعلاه يمكننا **تأكيد فرضية الدراسة** فمصرف الانماء يعتمد ضوابط : وقائية ، تصحيحية ، كشفية للحد من المخاطر الكامنة في تنفيذ المنتجات التمويلية ؛

وعليه نستخلص مجموعة **التوصيات** التالية:

- ادارة المخاطر تتطلب الاستمرارية في التطوير والابتكار وذلك من خلال توفير الكفاءات المهنية والخبرة في توقع المخاطر المستجدة والقدرة على توفير الحلول المناسبة لإدارتها؛
- ضرورة اجراء الندوات التكوينية والورشات للتوعية بأهمية الادارة الفعالة للمخاطر؛
- اهمية مواكبة التكنولوجيا ومستجداتها وتفعيل الرقمنة في المؤسسات المالية الاسلامية نظرا لما توفره من ابتكارات تساهم في تطوير معظم الادارات؛

مصادر ومراجع البحث:

- تهاني محمود محمد الزعابي : **تطوير نموذج لاحتساب كفاية راس المال للمصارف الاسلامية في اطار مقررات لجنة بازل –دراسة تطبيقية على البنك الاسلامي العربي والبنك الاسلامي الفلسطيني بقطاع غزة** ، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، قسم المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة، 2008.
- عبد المهدي عبد العزيز ذياب علاوي : **ادارة مخاطر التشغيل في المصارف الاسلامية (دراسة مقارنة بين المصارف الاسلامية بجمهورية السودان والمملكة الاردنية الهاشمية)** ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في ادارة الاعمال ، معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي ، جامعة ام درمان الاسلامية ، 2012.
- مصطفى صالح عبد الخالق ابو صلاح : **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2 دراسة لطبيعتها وسبل ادارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين** ، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في ادارة العمال ، كلية الدراسات العليا في جامعة بيزيرت، فلسطين ، 2007 .
- هاجر زرارقي : **ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية –دراسة حالة بنك البركة الجزائري:** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم التجارية فرع ، فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة ،2012.
- ابراهيم الكراسنة : **اطر اساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وادارة المخاطر** ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، مارس 2010.
- رقية بوحيضر ، مولود لعرابة : **واقع تطبيق البنوك الاسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2،** مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد الاسلامي ، المجلد 23 ، العدد 2 ، 2010.
- زناقي بشير ، معاريف محمد : **اثر اليات الحوكمة على ادارة المخاطر المصرفية في البنوك –دراسة استطلاعية بفروع البنوك العمومية العاملة بولاية عين تموشنت،** مجلة البديل الاقتصادي ، المجلد الخامس ، العدد الاول، ، 2010.

- كاست علي : **التدقيق الداخلي كمدخل حديث لإدارة مخاطر الامن المعلوماتي وفق نموذج خطوط الدفاع الثلاثة** ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي ، عدد خاص ، ، 2018.
- محبوب علي ، سنوسي علي : **ادارة المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية مصرف السلام نموذجا** ، دراسات وابحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية،مجلد 11 ، عدد 4 ، اكتوبر 2019 ، السنة الحادية عشر.
- محبوب علي ، سنوسي علي ، **مخاطر تنفرد بها المصارف الاسلامية المخاطر التشغيلية نموذجا – دراسة ميدانية لبنك البركة وكالة الاغواط** ، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة ، العدد (2) ، 2020.
- غالب عوض الرفاعي ، فيصل صادق عارضه : **ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية** ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العملي الدولي السنوي السابع بعنوان "ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة " ، جامعة الزيتونة الاردنية ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، بتاريخ 16 – 18 افريل 2007 .
- امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية : **الاطر الخاصة بالمخاطر التشغيلية** ، اللجنة العربية للرقابة المصرفية ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، مارس 2010.
- مجلس الخدمات المالية الاسلامية : **المبادئ الارشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات** (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية اسلامية ، ديسمبر 2005 .
- سامي عبد الرحمان الهويريني : **ادارة المخاطر في البنوك والمصارف والمؤسسات المالية** ، ورشة عمل ادارة مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة مفهومها وتطبيقاتها ، مصرف الانماء
- عثمان بن ظهير مغل : **مفهوم ادارة مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة** ، ورشة عمل ادارة مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة مفهومها وتطبيقاتها ، مصرف الانماء.
- عمار بن عبد العزيز بن سبيل : **تطبيق عملي لإدارة مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة** ، مفهومها وتطبيقاتها ، مصرف الانماء .

- احمد شوقي سليمان : **المخاطر الشرعية المحيطة بالمؤسسات المالية الاسلامية وسبل الحد منها** ، تم الاطلاع عليها بتاريخ 07/ 08/ 2023 على الموقع الالكتروني المصرفية الإسلامية (دراسات في المحاسبة والإدارة(kenanaonline.com) .
- الموقع الرسمي لمصرف الانماء ، الاصدارات الشرعية
- التقرير السنوي لمصرف الانماء ، 2022.

ملاحق البحث:

الشكل رقم 1 : وظائف امانة اللجنة الشرعية

المصدر : التقرير السنوي لمصرف الانماء 2022

الشكل رقم 02 : نموذج خطوط الدفاع الثلاثة في مصرف الانماء

المصدر : التقرير السنوي لمصرف الانماء 2022

الجدول رقم 01 : المؤشرات الرئيسية لمنتج تمويل الافراد من خلال السلع الدولية

اسم المؤشر الرئيسي	مقبول	مقبول بشكل جزئ	غير مقبول	غير مقبول جدا
عدد مرات تنفيذ المنتج بطريقة مخالفة للمجاز من اللجنة الشرعية	0	0	5	6
عدد عمليات التمويل التي تم فيها بيع سلعة لا يجوز بيعها على العميل	0	0	0	1
عدد المرات التي تم فيها بيع سلعة على العميل قبل تملكها وقبضها القبض المعتبر شرعا	0	0	0	1
عدد المرات التي الزم فيها المصرف العميل بشراء السلعة منه	0	0	0	1
عدد المرات التي باع فيها المصرف السلعة على من اشتراها منه	0	0	0	1
عدد مرات قيام المصرف بشراء السلعة من العميل بعد بيعها عليه بالأجل	0	0	0	1
عدد مرات تنفيذ التمويل دون انتقال السلعة لملكية العميل	0	0	0	1
عدد مرات تنفيذ التمويل دون تمكين العميل من التصرف بالسلعة	0	0	5	6

المصدر: عمار بن عبد العزيز بن سبيل (ورشة عمل) ص 86

هوامش البحث:

[1] . مصطفى صالح عبد الخالق ابو صلاح : **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2 دراسة لطبيعتها وسبل ادارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين** ، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في ادارة العمال من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت – فلسطين ، سنة 2007 ص 11

[2] . عثمان بن ظهير مغل : **مفهوم ادارة مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة** ، ورشة عمل ادارة مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة مفهومها وتطبيقاتها ، مصرف الانماء، ص 18

[3] . محبوب علي ، علي السنوسي : **ادارة المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية مصرف السلام نموذجا** ، دراسات وابحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية ، مجلد 11 عدد 4 اكتوبر 2019 السنة الحادية عشر ص 3 .

[4] . امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية: **الاطر الخاصة بالمخاطر التشغيلية** ، اللجنة العربية للرقابة المصرفية ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي _ دولة الامارات العربية المتحدة ، سنة 2019 ، ص 5 .

[5] . ابراهيم الكراسنة : **اطر اساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وادارة المخاطر** ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، مارس 2010 ، ص 15

[6] . سامي عبد الرحمان الهويريني : **ادارة المخاطر في البنوك والمصارف والمؤسسات المالية** ، ورشة عمل ادارة مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة مفهومها وتطبيقاتها ، مصرف الانماء ص 8

[7] . عبد المهدي عبد العزيز ذياب علاوي : **ادارة مخاطر التشغيل في المصارف الاسلامية (دراسة مقارنة بين المصارف الاسلامية بجمهورية السودان والمملكة الاردنية الهاشمية)** ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في ادارة الاعمال ، معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي ، جامعة ام درمان الاسلامية ، سنة 2012 ، ص 44

[8] . احمد شوقي سليمان :**المخاطر الشرعية المحيطة بالمؤسسات المالية الاسلامية وسبل الحد منها** ، ص 4 تم الاطلاع عليها على الموقع الالكتروني . المصرفية الإسلامية (دراسات في المحاسبة والإدارة(kenanaonline.com) (بتاريخ 07 / 08 / 2023

[9] . عثمان بن ظهير مغل : مرجع سبق ذكره ، ص 18

[10] . مجلس الخدمات المالية الاسلامية :**المبادئ الارشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية اسلامية**، ديسمبر 2005 ، ص 45

[11] .هاجر زرارقي : **ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية –دراسة حالة بنك البركة الجزائري** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم التجارية فرع : دراسات مالية ومحاسبية معمقة ، السنة الجامعية 2011 – 2012 ، ص 81

[12] . هاجر زرارقي : نفس المرجع ، ص 81

[13] .رقية بوحيضر ، مولود لعرابة : **واقع تطبيق البنوك الاسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2** ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد الاسلامي ، المجلد 23 ، العدد 2 ، 2010 ، ص 8

[14] . ثماني محمود محمد الزعابي : **تطوير نموذج لاحتساب كفاية راس المال للمصارف الاسلامية في اطار مقررات لجنة بازل – دراسة تطبيقية على البنك الاسلامي العربي والبنك الاسلامي الفلسطيني بقطاع غزة** ، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الاسلامية غزة ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل ، 1429 هـ – 2008 ، ص 85

[15] .مجلس الخدمات المالية الاسلامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 45

[16] . احمد شوقي سليمان : المخاطر الشرعية المحيطة بالمؤسسات المالية الاسلامية وسبل الحد منها ، ص ص 4 – 5 .

[17] . احمد شوقي سليمان : نفس المرجع ، ص 4

[18] . غالب عوض الرفاعي ، فيصل صادق عارضه : **ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع بعنوان "ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة "** ، جامعة الزيتونة الاردنية ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، بتاريخ 16 – 18 افريل 2007 ، ص 6 .

[19] . زناقي بشير ، معاريف محمد : **اثر اليات الحوكمة على ادارة المخاطر المصرفية في البنوك – دراسة استطلاعية بفروع البنوك العمومية العاملة بولاية عين تموشنت** ، مجلة البديل الاقتصادي ، المجلد الخامس ، العدد الاول ، ص 332 – 351 م ص 339

[20] . محبوب علي ، سنوسي علي : مرجع سبق ذكره ، ص 400

[21] .مجلس الخدمات المالية الاسلامية : **المبادئ الارشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية اسلامية** ، ديسمبر 2009 ، ص 1 .

[22] . عثمان بن ظهير مغل : مرجع سبق ذكره ، ص 28

[23] . عثمان بن ظهير مغل : نفس المرجع ، ص 29

[24] : عثمان بن ظهير مغل : نفس المرجع ، ص 31

[25] . عثمان بن ظهير مغل : مرجع سبق ذكره ، ص 32

[26] . عثمان بن ظهير مغل : نفس المرجع ، ص 33

[27] . كاست علي : **التدقيق الداخلي كمدخل حديث لإدارة مخاطر الامن المعلوماتي وفق نموذج خطوط الدفاع الثلاثة** ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، –العدد الاقتصادي – عدد خاص 2018 ، ص 78 .

[28] . عثمان بن ظهير مغل : مرجع سبق ذكره ، ص 35

[29] . عثمان بن ظهير مغل : نفس المرجع، ص 36

[30] .التقرير السنوي للمصرف ، 2022 ، ص 9

[31] . التقرير السنوي للمصرف ، 2022 ، ص 110

[32] . التقرير السنوي للمصرف ، 2022 ، ص 111

[33] . التقرير السنوي للمصرف ، 2022 ، ص 105

[34] .عمار بن عبد العزيز بن سبيل : تطبيق عملي لإدارة مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة ، ورشة عمل ادارة مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة مفهومها وتطبيقاتها ، مصرف الانماء ، ص ص 74 – 75

[35] .عمار بن عبد العزيز بن سبيل : نفس المرجع ، ص 76

[36] .مصرف الانماء ، اصدارات الانماء الشرعية

[37] . عمار بن عبد العزيز بن سبيل : مرجع سبق ذكره ، ص 77

[38] . عمار بن عبد العزيز بن سبيل : نفس المرجع ، ص 86

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:
صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية – الواقع والتحديات والآفاق –
****

الحوكمة والحوكمة المصرفية.

Governance and banking governance .

ط.د. بلحاج بن زيان جميلة*	أ.د. بوكرديد عبد القادر
عضو مخبر بحث: الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة	عضو مخبر بحث: الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة
جامعة تيسمسيلت / الجزائر	جامعة تيسمسيلت / الجزائر

ملخص: نظرا للاهتمام الكبير الذي أصبحت تحظى به الحوكمة، سعينا من خلال هذا الدراسة الى ابراز ماهية الحوكمة والحوكمة المصرفية وأهم محددات الحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي، ليتم التوصل أن الحوكمة المصرفية ما كانت الا انبثاق عن الحوكمة وهي مكملة لها في البنوك.

كلمات مفتاحية: الحوكمة المصرفية ، الحوكمة، البنوك، مجلس الإدارة.
تصنيف JEL: ... ؛ ... ؛ ...

Abstract Compte tenu du grand intérêt qu'a suscité la gouvernance, A travers cette étude, nous avons cherché à mettre en évidence la nature de la gouvernance, la gouvernance bancaire, et les déterminants les plus importants de la gouvernance bancaire dans le secteur bancaire, A travers cette étude, nous avons cherché une métrique avec des preuves de la nature de la gouvernance, de la gouvernance bancaire, et des déterminants des aspect les plus important de la gouvernance bancaire dans le secteur bancaire .

Keywords: governance bancaire ; governance; banque ;Conseil d'administration.
JEL classification: … ; … ; …

* بلحاج بن زيان جميلة ؛ ***djamila .benziane@ univ-tissemsilt.dz***

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 88-112،
صفحة88

مقدمة:

شهد القطاع البنكي العديد من التطورات التي ادت الى استحداث ادوات مالية جديدة، وانفتاح البنوك على بعضها البعض، كل هذا سارع في زيادة التطورات والتحولات البنكية، رغم كل هذا حدثت العديد من الأزمات جعل ذلك ينعكس سلبا على اقتصاديات تلك البلدان فبعد التحري والتحقيق وجد أن السبب الحقيق للازمات هو الفساد، لذا بدأت المطالبة بتطبيق الحوكمة في المصارف والتأكيد على ضرورتها.

إشكالية البحث: وبناءا على كل ما سبق ، نطرح التساؤل الرئيسي التالي: ما علاقة الحوكمة بالبنوك ؟

الأسئلة الفرعية: وللإجابة عن هذا التساؤل نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل الحوكمة ضرورة لابد منها؟
- هل كانت الحوكمة المصرفية حل فعال للبنوك للتصدي والتقليل من المشاكل؟

فرضيات البحث: انطلاقا من الاسئلة المطروحة يتم طرح الفرضيات التالية:

-الفرضية الأولى: الحوكمة غير ضرورية، ولا داعي للحرص على تطبيقها في المؤسسة؛

-الفرضية الثانية: لا تعتبر الحوكمة حل للتصدي للازمات التي تصيب البنوك؛

أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها:

- الالمام بجوانب الحوكمة؛
- الحرص على ابراز حوكمة المصارف دون غيرها من المؤسسات.

أهمية البحث: تتمثل اهمية هذا البحث في السعي لإبراز وتبيان ماهية الحوكمة المصرفية، واهم محدداتها في الجزائر.

المنهج المتبع في البحث: لتبيان جوانب الحوكمة وحوكمة المصارف كان لابد من تتبع المنهج الاستقرائي لتقديم تعاريف ومفاهيم متعلقة بجانبي الحوكمة والحوكمة المصرفية.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات السابقة في هذا الموضوع المختص بحوكمة البنوك، نذكر منها:

- دراسة نوي فطيمة الزهرة، سنة 2017/2016،أطروحة دكتوراة بعنوان"أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية"، تمثلت مشكلة هذا البحث: ماهو أثر تطبيق اليات الحوكمة المؤسسية على تحسين الأداء المالي للبنوك الجزائرية؟، حيث هدفت الباحثة الى قياس اثر تطبيق اليات الحوكمة على الاداء المالي بالبنوك الجزائرية، لتصل الى أنه رغم كل هذا الاصلاحات الا أنه مازال النظام المصرفي يعاني من عدة اختلالات.
- دراسة "حربي لمياء"، سنة 2018/2017، أطروحة دكتوراة بعنوان" واقع الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري"، والتي تمثلت اشكاليته في: ما مدى تجسيد المشرع الجزائري لمبادئ الحوكمة المؤسساتية ولأحكام لجنة بازل؟، هدفت الباحثة من خلال دراستها الى التأكد من مدى تجسيدها وتطبيقها، لتتوصل في الاخير الى نتيجة مفادها ضعف في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

تشابهت دراستنا مع الدراسات السابقة من جانب التعريف والالمام بمفهوم الحوكمة المصرفية، الا انه في دراستنا سعينا الى تحديد المحددات التي تحدد حوكمة القطاع المصرفي أو محددات الحوكمة في الجزائر وهدا ما اختلفت فيه دراستنا مع دراسات سابقة.

المبحث الأول:

ماهية الحوكمة

استطاعت الحوكمة بعد العديد من الازمات التي تعرضت لها الاقتصاديات العالمية، فأصبحت الحوكمة ضرورة حتمية لابد من وجوب تطبيقها في أي مؤسسة، تم في هذا المبحث الالمام بجوانب الحوكمة، من حيث تعريفها ومبادئها اهميتها واهدافها وأهم الخصائص التي تمتاز بها

المطلب الأول: تعريف وخصائص ومبادئ الحوكمة

تم خلال هذا المطلب تقديم جوانب بعض جوانب الحوكمة من تعريف لها وأهم الخصائص التي تمتاز بها الحوكمة.

الفرع الأول: تعريف الحوكمة

- عرفها جيمس روسيناو في إحدى أهم الدراسات الرائدة المتعلقة بالحوكمة العالمية سنة1992 على أنها:" النظام الذي يفتقر لسلطة مركزية لديها القدرة على فرض القرارات على الصعيد العالمي".[1]
- هي عبارة عن الإطار القانوني والنظامي والأخلاقي الذي يحكم العلاقات بين الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وواضعي التنظيمات الحكومية وأصحاب المصالح وغيرهم، وكيفية التفاعل فيما بينهم للإشراف على عمليات الشركة، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية السليمة التي تربطهم تعضهم بعضا التي يكون من شأنها أن تعمل على ضمان تحقيق المصالح المتبادلة التي تجمعهم، وبالاعتماد على الأدوات المالية والمحاسبية ومعايير الإفصاح والشفافية.[2]
- عرفت منظمة OECDحوكمة المؤسسات بأنها مجموعة قواعد اللعبة التي تستخدم لإدارة المؤسسة من الداخل، وقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها

لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين الذين ربما يكونون معزولين تماما عن إدارة المؤسسة، حيث جاء في التقرير الصادر عن هذه المنظمة سنة1998 :" الحوكمة هي عبارة عن نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في المؤسسة مثل مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المؤسسة".[3]

فمن خلال كل ما سبق يمكن تعريف الحوكمة على أنها مجموعة القوانين والقواعد والاجراءات التي تضبط عمل المؤسسات وتضمن حقوق المتعاملين معها.

الفرع الثاني: خصائص حوكمة الشركات: يمكن بلورة حوكمة الشركات في مجموعة من الخصائص، ووصفه بأنها:[4]

- نظام متكامل للرقابة المالية والإدارية، على أنشطة وبرامج الشركة.
- مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها، حماية مصالح الجهات ذات العلاقة بعمل الشركة.
- مجموعة التشريعات والقوانين، التي تفصح عن حقيقة العلاقة، بين إدارة الشركة، وحملة الأسهم، وأصحاب المصالح الآخرين.
- مجموعة المقومات والأساليب، التي تحافظ على الشركة وتنميتها، وتدعم ممارسة الوظائف الإدارية بمعرفة إدارة الشركة، لأغراض تعظيم قيمتها.
- مجموعة المحددات الداخلية والخارجية، إذ تبين المحددات الداخلية الأسس والقواعد في الشركة، أما الخارجية فتشير إلى مناخ العام للاستثمار.

الفرع الثالث: مبادئ الحوكمة: تتمثل المبادئ في: [5]

- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:** ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع على رفع مستوى شفافية وكفاءة الأسواق وان يكون

متوافقا مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح لتوزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

- **حقوق المساهمين:** ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وان يسهل لهم ممارسة حقوقهم وان يحمي إطار الحوكمة حقوق المساهمين.
- **المعاملة المتساوية للمساهمين:** ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين.
- **دور أصحاب المصالح:** ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وان يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة ماليا.
- **الإفصاح والشفافية:** ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح وفي الوقت المناسب عن الموضوعات الهامة كافة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركات.
- **مسؤوليات مجلس الإدارة:** ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة وحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية ومحددات الحوكمة

تم في هذا المطلب بتحديد كل من اهداف وأهمية الحوكمة، بالإضافة إلى تبيان مبادئ الحوكمة:

الفرع الأول: أهمية الحوكمة: تظهر وتتجلى أهميتها في النقاط التالية:[6]

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات والعمل على القضاء عليه بشكل كبير.
- محاربة الانحرافات وخاصة التي يشكل وجودها تهديدا لمصالح كافة الأطراف، ويصعب تحقيق نتائج جيدة للأعمال.
- تقليل الخطأ إلى أدنى قدر ممكن واستخدام النظام الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء وبالتالي يجنب الشركات تكاليف وأعباء هذه الأخطاء.
- تحقيق أعلى قدر لفاعلية مدققي الحسابات الخارجيين الذين يتمتعون بالاستقلالية في إبداء الرأي في أعمال الإدارة.
- تحقيق الإفادة القصوى والفعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية وربط الإنفاق بالإنجاز.

الفرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات: والتي تتمثل في:[7]

- حماية حقوق المساهمين كحق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحصول على حصة من الأرباح السنوية.
- **تحقيق العدالة:** تحقيق العدالة والمساواة بين المساهمين سواء كانوا داخل أو خارج الشركة.
- حماية مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة: وهذا ما يتطلب زرع روح الانتماء والولاء للمتعاملين مع الشركة وفي مقدمة ذلك العاملين بها.
- توفير المعلومات بدقة لجميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة، ودعم سلامة قنوات الاتصال ممثلة في سلامة أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية وتطبيق القواعد والقوانين بما يدعم حوكمة الشركات وسلامة أداء الشركة.
- **إستراتيجية الشركة:** تنتهج الشركات مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف من ورائها البقاء ضمن دائرة المنافسة وتحقيق الميزة التنافسية من خلال إضافة قيمة لها في القطاع أو السوق الذي تعمل فيه، إذ يتم من خلالها تحديد نقاط

القوة والضعف في الشركة وفعاليتها مع الفرص والتهديدات البيئية وباعتماد منهجية التحليل الاستراتيجي.

الفرع الثالث: محددات حوكمة: هناك مجموعتين من المحددات الداخلية والخارجية والتي تتمثل في:[8]

المحددات الداخلية: تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المنظمة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

المحددات الخارجية: تشير إلى المناخ العام لاستثمار الدولة وتشمل ما يلي:[9]

– كفاءة القطاع المالي وتوفير التمويل اللازم للمشروعات(البنوك، أسواق رأس المال..).

–القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي وكفاءة الاجهزة والهيئات الرقابية.

– درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج.

المبحث الثاني:

مفاهيم عامة للحوكمة المصرفية

اصبحت الحوكمة في البنوك ضرورة حتمية لابد منها، وذلك راجع للدور الكبير الذي تلعبه البنوك في الاقتصاد وخاصة المتقدمة، فأغلبية الازمات التي حدثت كانت انطلاقتها من البنوك، لذا قمنا في هذه المبحث:

المطلب الأول: تعريف وأسباب واهمية ارساء الحوكمة المصرفية: تم في هذا المطلب تقديم تعاريف للحوكمة المصرفية، وذكر اهم الاسباب التي ساهمت في بروز الحوكمة المصرفية.

الفرع الاول: تعريف الحوكمة المصرفية: هناك مجموعة من التعريف التي قدمت حول الحوكمة المصرفية نذكر منها:

- يعرف بنك التسويات الدولية الحوكمة في المصارف على انها: "الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حماية حقوق المودعين".[10]
- تعطي لجنة بازل للرقابة المصرفية تعريفا أخر لمفهوم حاكمية المصارف في اتفاق بازل 2 هو: تعني الحاكمية بصفة عامة الإدارة الرشيدة وتحديد العلاقة بين شركاء المصرف(مساهمين، مودعين، دائنين، زبائن، مجلس الإدارة، الحكومة،...) ومحاولة تلافي تعرض المصالح وذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع، ويضمن إدارة المصارف وخصوصا إدارة المخاطر بصورة واضحة وجيدة بما يؤمن المحافظة على استقرار النظام المصرفي.[11]
- كما تعني الحوكمة في الجهاز المصرفي: مراقبة الأداء من قبل مجلس الادارة والادارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى

الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية. وتنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والبنوك الخاصة والمشتركة.[12]

وتتمثل أهم العناصر الأساسية في عملية الحوكمة المصرفية في مجموعتين:

المجموعة الاولى: وهم الفاعلين الداخليين، ممثلة في كل من حملة الاسهم ومجلس الادارة والادارة التنفيذية والمراقبون والمراجعون الداخليون.

المجموعة الثانية: وهو الفاعلين الخارجيين، ممثلة في المودعين، وصندوق تأمين الودائع، ووسائل الاعلام، وشركات التصنيف والتقييم الائتماني، بالاضافة الى الاطار القانوني التنظيمي والرقابي.

وحتى تكتمل الحوكمة لابد من توفر عناصر أساسية لاكتمال إحكام الرقابة الفعالة على اداء البنوك، ممثلة في الشفافية، وتوافر المعلومات، وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب. ولا يرتبط نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي فقط بوضع القواعد الرقابية، ولكن أيضا بأهمية تطبيقها بشكل سليم، وهذا يعتمد على البنك المركزي ورقابته من جهة، وعلى البنك المعني وإدارته من الجهة الأخرى. فلنجاح الحوكمة لا يشترط وضع القواعد الرقابية فقط، بل لابد من تطبيقها بالشكل السليم، المسؤول عن هذا التطبيق السليم ممثلة في البنك المركزي ورقابته من جهة، وعلى البنك المعني وإدارته من جهة أخرى.[13]

الفرع الثاني: أسباب تطبيق الحوكمة في المصارف

يلعب الدائنون دورا هاما في درجة التزام الشركات بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات حيث نادت العديد من الهيئات الاشرافية المتخصصة لقطاع البنوك والاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية لجنة بازل(2) البنوك بضرورة التأكد من التزام الشركة التي

تتعامل معها بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، فقيام الشركات الملتزمة بتطبيق تلك المبادئ بالحصول على تمويل من البنوك يؤدي الى توافر مزايا عديدة لكلا من البنوك وتلك الشركات، فالبنوك في هذه الحالة تكون مطمئنة على اموالها وعلى قدرة الشركات على السداد، أما الشركات فتكون في وضع يمكنها من الحصول على التمويل المطلوب بتكلفة مناسبة.[14]

الفرع الثالث: أهمية ارساء مبادئ الحوكمة في البنوك: يمكن تبيان أهمية وضرورة ارساء الحوكمة في البنوك من خلال ما يلي:[15]

- محاربة الفساد الاداري والمالي.
- تحقيق وضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة الخدمات البنكية.
- تفادي وجود أخطاء متعمدة أو انحرافات متعمدة ومنع استمراره أو العمل على تقليله إلى أدنى قدر ممكن، وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة.
- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم محاسبية والمراقبة الداخلية.
- تحقيق قدر كاف من الافصاح والشفافية في الكشوفات المالية بما يضمن مصالح كل المتعاملين مع البنك.
- ضمان اعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لاية ضغوط مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين، أو من أية سلطة عليا أخرى.
- العمل على الاستخدام الأمثل لموارد البنك بأكفأ السبل الممكنة مما يؤدي الى رفع مستوى الأداء البنكي بما ينعكس ايجابا على تعزيز التنمية والنمو الاقتصادي للدولة.

المطلب الثاني: أهداف حوكمة المصارف وأهم الاطراف الفاعلة فيها

لتطبيق حوكمة المصارف هناك مجموعة من الأهداف التي تسعى السلطات الوصول اليها، ولتفعيلها لابد من توفر مجموعة من الاطراف .

الفرع الأول: أهداف الحوكمة المصرفية: تهدف الى:[16]

- وضع الانظمة الكفيلة التي تقلل من الغش والفساد وتضارب المصالح وجميع التصرفات الغير مقبولة ماديا واداريا وأخلاقيا من خلال خلق ثقافة حوكمية.
- وضع أنظمة الرقابة والتدقيق والمساءلة في المصارف وأعضاء مجلس الادارة.
- وضع أنظمة تضبط المسألة وتوزع الحقوق والمسؤوليات.
- تعزيز الثقة لأصحاب المصالح واذكاء دورهم وتعزيز الممارسات لمجلس الإدارة وتحديد مسؤولياتهم بما يخلق قيمة تنافسية.
- تشجيع المصارف والمؤسسات المالية على تطبيق استراتيجيات خاصة لأليات الحوكمة وتضمينها ضمن هياكلها التنظيمية استنادا الى المبررات العلمية والعملية وبما يسهم في تحسين مؤشرات الأداء المصرفي وتجنبها من التعرض للمخاطر والأزمات والانهيارات التي من الممكن أن تتعرض لها بما يضمن التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار.
- تذليل الصعوبات التي تواجه عمليات تطبيق وتنفيذ اليات الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية اذ يتم وضع الية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة والادارة العليا ومدققي الحسابات ويوفر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر.

الفرع الثاني: الفاعلين الأساسيين في حوكمة البنوك: يتوقف نجاح نظام الحوكمة في البنوك على فعالية دور الفاعلين الاساسيين للحوكمة.[17]

الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الداخليين: ممثلة فيما يلي:

- **حملة الاسهم:** يلعب حملة الأسهم دورا هاما في مراقبة أداء الشركات بصفة عامة حيث انه في امكانهم التأثير على تحديد توجيهات البنك.
- **مجلس الإدارة:** وضع الاستراتيجيات وتوجيه الادارة العليا ووضع سياسات التشغيل وتحمل المسؤولية والتأكد من سلامة موقف البنك.
- **الادارة التنفيذية:** لابد أن يكون لديهم الكفاءة والنزاهة المطلوبين لإدارة البنك كما أنه عليهم ان يتعاملوا وفقا لأخلاقيات المهنة.
- **المراجعين الداخليين:** أصبح له دورا هاما في تقييم عملية إدارة المخاطر.

الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالفاعلين الخارجيين: ممثلة في:

- **الاطار القانوني والتنظيمي الرقابي:** يعتبر وجود إطار تنظيمي وقانوني متطور لنظام البنك أمرا هاما وحيويا، بالإضافة الى الدور الرقابي للبنك المركزي الذي لا يقل أهمية، فقد شهد هذا الدور تغير كبير خلال الفترة الاخيرة، حيث تحول الاطار العام له من السيطرة المطلقة إلى العمل على تشجيع إتباع السلوك الحصيف، ولم تعد الجهة الرقابية هي المتحكم في توجيه الائتمان، بل أصبح دورها يقتصر على ضمان سلامة الجهاز المصرفي.

وفى هذا الصدد، وضعت اتفاقيات بازل مجموعة من الضوابط المحكمة فيما يتعلق بكفاية رأس المال، وتركز القروض، وإقراض الأطراف ذات الصلة والأطراف ذات العلاقة بالمنشأة، وتكوين المخصصات، وتحصيل المدفوعات المستحقة، والإجراءات الخاصة بإعادة جدولة الديون، ومتطلبات السيولة والإحتياطي، بالإضافة إلى تطبيق الأساليب المتطورة للمراقبة المكتبية والميدانية.

- **دور العامة:** ممثلين في:

المودعين: يتمثل دور المودعين في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي وفي قدرتهم على سحب مدخراتهم إذا ما لاحظوا إقبال بنك على تحمل قدر مبالغ فيه من المخاطر.

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 88-112، صفحة100

شركات التصنيف والتقييم الائتماني: تساعد مؤسسات التقييم على دعم الالتزام في السوق حيث تقوم فكرة التقييم على التأكد من توافر معلومات لصغار المستثمرين، ومن ثم فان توافر هذه الخدمة من شأنه أن يساهم في زيادة درجة الشفافية ودعم الحماية التي يجب توافرها للمتعاملين في السوق .

وسائل الاعلام: يمكن لوسائل الإعلام أن تمارس الضغط على البنوك لنشر المعلومات ورفع كفاءة العنصر البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق بالإضافة إلى تأثيرهم على رأس المال.

شبكة الامان وصندوق تأمين الودائع: يعتبر صندوق تأمين الودائع أحد أشكال شبكة الأمان: نظام التأمين الضمني. نظام التأمين الصريح.

المطلب الثالث: محددات ومعايير الحوكمة المصرفية

حتى تكون الحوكمة المصرفية فعالة لابد من توفر مجموعة من المعايير والمحددات، والتي سيتم ذكرها كالاتي:

الفرع الأول: محددات حوكمة النظام المصرفي: هناك محددات داخلية وخارجية ممثلة في الاتي:[18]

المحددات الخارجية: وتشير الى المناخ العام للاستثمار بالدولة وتمثل البيئة التي تعمل من خلالها المصارف والشركات والتي قد تختلف من مكان لاخر أو من دولة لأخرى وهي عبارة عن:

- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق المالية.
- نظام مالي جيد يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع المصرف على الاستمرار والمنافسة الدولية.

- دور المؤسسات غير الحكومية مثل جمعيات المحاسبين والمراجعين في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة.

المحددات الداخلية: وتشير الى القواعد والاسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المصرف بين العامة ومجلس الادارة والمديرين التنفيذيين والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

الفرع الثاني: معايير الحوكمة: هناك مجموعة من المعايير، حيث قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما هناك معايير وضعتها لجنة بازل والتي حددتها وفق مجموعة من القوانين:

معايير الحوكمة المصرفية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باصدار معايير الحوكمة في سبتمبر 1999 وقامت بنشرها لتعزيز اهمية تلك المعايير ولضمان أن هناك حوكمة فاعلة في كل منظمة مصرفية حتى تستطيع الرقابة المصرفية ان تعمل بكفاءة وتحد من حدوث الازمات والمشاكل، وقد تضمنت المعايير مجموعة من الممارسات اهمها:[19]

- إرساء أهداف استراتيجية داخل المنظمة المصرفية وتطبيق مبدأ "التطلع نحو التفوق ".
- الحد من الأنشطة والعلاقات التي تقلل كفاءة الحوكمة، ومنها تضارب المصالح والإقراض بشروط ميسرة.
- وضع خطوط للمسؤولية والمساءلة داخل المنظمة المصرفية.
- ضمان تأهيل أعضاء مجلس الإدارة، وأن يكون لديهم فهم واضح لدورهم في الحوكمة ولا يخضعون لأي تأثير من جهات خارجية، وبكون ذلك من خلال تقارير الأداء لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر.

- قيام مجلس الإدارة بتشكيل لجان متخصصة مثل (لجنة إدارة المخاطر، لجنة المراجعة....)
- ضمان وجود إشراف مناسب من قبل الإدارة العليا على الاداء، باعتبار أن الإدارة العليا هي عنصر رئيسي في الحوكمة.
- الاستفادة المثلى من العمل الذي يقوم به المدققون الداخليون والخارجيون.
- وضع مجموعة حوافز متسقة مع القيم الأخلاقية وأهداف واستراتيجية البنك.
- تعزيز الشفافية والإفصاح عن الهياكل الإدارية للبنك.
- خلق بيئة مناسبة للحوكمة من خلال إصدار القوانين والتشريعات والإفصاح.
- التأكد من تطبيق البنك للهياكل التنظيمية من خلال المراقبون.
- دور المراقبين في مراعاة مصالح المودعين والذين تكون مصالحهم دائما غير مدركة.

معايير لجنة بازل: وضعت لجنة بازل في سنة 1999 ارشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، تركز على النقاط التالية: [20]

- قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.
- إستراتيجية الشركة معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.
- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الافراد للمجلس.
- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والادارة العليا.

- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وادارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات.
- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك عالقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.
- الحوافز المالية والإدارية لإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات.
- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.

الفرع الثالث: محددات حوكمة النظام المصرفي: هناك محددات داخلية وخارجية ممثلة في الاتي:[21]

المحددات الخارجية: وتشير الى المناخ العام للاستثمار بالدولة وتمثل البيئة التي تعمل من خلالها المصارف والشركات والتي قد تختلف من مكان لأخر أو من دولة لأخرى وهي عبارة عن:

- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق المالية.
- نظام مالي جيد يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع المصرف على الاستمرار والمنافسة الدولية.
- دور المؤسسات غير الحكومية مثل جمعيات المحاسبين والمراجعين في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة.

المحددات الداخلية: وتشير الى القواعد والاسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المصرف بين العامة ومجلس الادارة والمديرين التنفيذيين والتي

يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

الفرع الرابع: العوامل الداعمة لتطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي: ان التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يتطلب مجموعة من العناصر الاساسية ممثلة فيما يلي:[22]

- وضع أهداف استراتيجية ومجموعة من القيم والمبادئ التي تكون معلومة لكل المتعاملين العاملين في المؤسسة.
- وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية للبنك.
- ضمان توافر رقابة ملائمة بواسطة الادارة العليا.
- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة وعدم خضوعهم لاي تأثيرات سواء داخلية أو خارجية.
- الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجي في إدراك أهمية الوظيفة الرقابية.
- ضمان توافق نظام الحوافز مع أنظمة البنك وأهدافه والبيئة المحيطة.
- دور السلطات الرقابية في مراجعة اعمال مجلس الإدارة والادارة العليا.

مضافا اليها: :[23]

- الرقابة من خلال مجلس الإدارة وهيئات الاشراف والرقابة الداخلية.
- الرقابة من خلال أشخاص ليس لهم صلة بالعمل اليومي في مجالات العمل المختلفة لضمان حياد وسلامة الرقابة.
- رقابة مباشرة على مجالات العمل المختلفة في البنك.
- ضرورة وجود وظائف مستقلة لإدارة المخاطر والمراجعة

خاتمة:

أصبحت الحوكمة ضرورة حتمية لابد منها في المصارف، من أجل ضمان السير الحسن والمراقبة والضمان لاموال المساهمين والمتعاملين مع البنوك، وبناءا على ما سبق ذكره خلصنا إلى **النتائج** التالية:

- التأكيد على التطبيق السليم للحوكمة وهذا ما أكدته العديد من الازمات؛
- لابد من وضع مجموعة من القوانين الرادعة في حالة عدم التطبيق لمبادئ وقواعد الحوكمة.
- منح امتيازات للبنوك المطبقة للحوكمة وفق ماهو منصوص.
- تطوير السوق المالي وجعل البنوك تندمج ضمنه مما يضمن أنه من قواعد السوق المالي المتطور هو الشفافية والافصاح وتطبيق الحوكمة.

بناءا على النتائج أعلاه يمكننا تأكيد أو عدم تأكيد الفرضيات كالتالي:

- الفرضية الأولى: الحوكمة غير ضرورية؛ ولا داعي للحرص على تطبيقها في المؤسسة، فرضية خاطئة، بل العديد من الازمات والفضائح التي عرفها القطاع المصرفي اكدت على ضرورة تطبيق الحوكمة؛
- الفرضية الثانية: لا تعتبر الحوكمة حل للتصدي للازمات التي تصيب البنوك؛ فرضية خاطئة، بعد الازمات أصبحت الحوكمة ضرورة لا بد منها.

وعليه نستخلص مجموعة التوصيات التالية:

- لابد من اصدار قوانين تشدد على تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة؛
- سن مجموعة من العقوبات على البنوك في حال الاخلال بأي مبدأ من مبادئ الحوكمة وعدم تطبيقه؛
- حث البنوك على الدخول الى السوق المالي لانه وبطريقة غير مباشرة سيضمن التأكد من التطبيق السليم للحوكمة، والتأكد من صحة قوائمها الم

مصادر ومراجع البحث:

- نوي فاطمة الزهراء، **أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أدا البنوك التجارية،** اطروحة دكتوراة علوم في العلوم الاقصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، 2017/2016.
- حربي لمياء، **واقع الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري،** أطروحة دكتوراة علوم تخصص قانون الاعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، الجزائر، 2018/2017.
- أ.بلعز خير الدين، د.خوني رابح، المنظمة العالمية للتجارة كمنتدى للحوكمة العالمية كيف تساهم المنظمة في ارساء وتعزيز الشفافية والحوكمة في التجارة الدولية، مقال منشور في مجلة الندوة للدراسات القانونية، جامعة محمد خيضر-يسكرة، الجزائر، العدد 2، 2014.
- د.فيصل محمود الشواورة، **قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية،** مقال منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد25، العدد الثاني، 2009.
- أ.د لخلف عثمان، بن شارف ايمان، **أثر الاليات الداخلية للحوكمة على أداء البنوك،** جامعة الجزائر3.
- أ.حسام الدين غضبان، **مساهمة ركائز حوكمة الشركات في خلق القيمة للمؤسسات الاقتصادية– دراسة حالة المؤسسة العمومية لأشغال الطباعة باتنة– الجزائر–،** مقال منضور في مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، العدد25.
- د.خالد إبراهيم تلاحمة، **حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين: النظرية والتطبيق،** مقال منشور في مجلة الاردنية في القانون والعلوم السياسية، الأردن، المجلد04، العدد03، جويلية 2012.
- مهند محمد موسى العبيني، **أثر اليات الحوكمة الضريبية على الايرادات الضريبية،** أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على الدكتوراه، تخصص فلسفة في المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة عمان العربية، الاردن، 2012.

- د.محمد ياسين غادر، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، بحث مقدم ضمن المؤتمر العلمي الدولي"عولمة الإدارة في عصر المعرفة"، أيام 15-17ديسمبر 2012، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.
- د.بتول محمد نوري، د.علي خلف سلمان، **حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة**، الجامعة المستنصرية، العراق.
- فرقد فيصل جدعان صلال الغانمي، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وفي تحديد وعاء ضريبة الدخل(دراسة في قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب)**، جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الضرائب، مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2009.
- ودان بو عبد الله،مطى لبنى، **حوكمة البنوك الإسلامية ودورها في مواجهة الأزمات المالية**، بحث مقدم في الملتقى الدولي الثامن حول دور الحوكمة في أداء المؤسسات و الاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر ، المنعقد يومي / 20 - 19 11 / 2013.
- أ.د. أنمار أمين البراوي، **محددات الحوكمة دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول**، بحث مقدم ضمن المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس-لبنان، 15-17 ديسمبر 2012.
- د.بدروني عيسى، **مطبوعة دروس بعنوان "حوكمة الشركات"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، 2016/ 2017.
- شريقي عمر، **دور وأهمية الحوكمة في استقرار في النظام المصرفي**، بحث مقدم ضمن فعاليات ملتقى الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، لية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي21/20أكتوبر 2009.
- أ.د. حاكم محسن الربيعي، أ.د.حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة**، الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.
- محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**، اصدار بنك الاستثمار القومي، 2007.

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 88-112، صفحة108

- د.محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور اعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008.
- د.شعابنية سعاد، د.حليمي حكيمة، ط.بوجلال بوناصر، **الحوكمة والقطاع البنكي الجزائري –بين الواقع والمأمول–**.
- د.صادق راشد الشمري، **الحوكمة دليل عمل للاصلاح المالي والمؤسسي**، مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، المجلد 18، العدد67.
- أ.حبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لارساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي –حالة دول شمال افريقيا–**، مقال منشور في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السابع.
- عون الله سعاد، أ.د بلعزوز بن علي، **الحوكمة المصرفية كألية للحد من التعثر المصرفي– بالإشارة الى حالة الجزائر–**، مقال منشور في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 14، العدد19، 2018.
- د.سالم محمود عبود، **حوكمة المصارف واليات تطبيقها دراسة حالة المصارف الاهلية**، مقال منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، العراق، 2014.
- د.محمد ياسين غادر، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، بحث مقدم في الملتقى العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس – لبنان، يومي: 15-17 ديسمبر 2012.
- عون الله سعاد، أ.د بلعزوز بن علي، **الحوكمة المصرفية كألية للحد من التعثر المصرفي– بالإشارة الى حالة الجزائر–**، مقال منشور في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 14، العدد19، 2018.
- د.بن رجم محمد خميسي، أ.صلاح سعاد، **واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية –دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية–** ، مقال منشور في مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد37/36، نوفمبر 2014.

- أ.بن ثابت علال، أ.عبدي نعيمة، **الحوكمة في المصارف الاسلامية**، بحث مقدم ضمن اليوم الدراسي حول: حول التمويل الاسلامي: واقع وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي– الاغواط، الجزائر، 09ديسمبر2010.

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 88-112،
صفحة110

هوامش البحث:

[1] أ.بلعز خير الدين، د.خوني رابح، **المنظمة العالمية للتجارة كمنتدى للحوكمة العالمية كيف تساهم المنظمة في ارساء وتعزيز الشفافية والحوكمة في التجارة الدولية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد الثاني، ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص4.

[2] د.فيصل محمود الشواورة، **قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية**، مقال منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد25، العدد الثاني، 2009 ، ص125-126.

[3] **أ.د لخلف عثمان، بن شارف ايمان، أثر الاليات الداخلية للحوكمة على أداء البنوك**، جامعة الجزائر3، ص24.

[4] د.خالد إبراهيم تلاحمة، **حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين: النظرية والتطبيق**، المجلة الاردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد04، العدد03، تموز2012، ص19.

[5] فرقد فيصل جدعان صلال الغانمي، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وفي تحديد وعاء ضريبة الدخل(دراسة في قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب)**، جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الضرائب، مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2009، ص25.

[6] مهند محمد موسى العبيني، **أثر اليات الحوكمة الضريبية على الايرادات الضريبية**، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على الدكتوراه، تخصص فلسفة في المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة عمان العربية،2012 ، ص17-18.

[7] د.بتول محمد نوري، د.علي خلف سلمان، **حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة**، الجامعة المستنصرية، العراق، ص15.

[8] د.محمد ياسين غادر، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، بحث مقدم المؤتمر العلمي الدولي"عولمة الإدارة في عصر المعرفة"، أيام 15-17ديسمبر 2012، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ص16-17.

[9] ودان بو عبد الله، مطى لبنى، **حوكمة البنوك الإسلامية ودورها في مواجهة الأزمات المالية**، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثامن حول دور الحوكمة في أداء المؤسسات و الاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر ، المنعقد يومي 19-2013/11/29.

[10] شريقي عمر، **دور وأهمية الحوكمة في استقرار في النظام المصرفي**، بحث مقدم ضمن فعاليات ملتقى الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، يومي21/20أكتوبر 2009، ص4.

[11] أ.د. حاكم محسن الربيعي، أ.د.حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة**، الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011، ص31.

[12] محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**، اصدار بنك الاستثمار القومي، 2007، ص12.

[13] محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها مع اشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**، مرجع سبق ذكره، ص13.

[14] د.محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور اعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008 ، ص 17.

[15] د.شعابنية سعاد، د.حليمي حكيمة، ط.بوجلال بوناصر، **الحوكمة والقطاع البنكي الجزائري –بين الواقع والمأمول**-، ص3.

[16] د.صادق راشد الشمري، **الحوكمة دليل عمل للاصلاح المالي والمؤسسي**، مقال في منشور مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، المجلد 18، العدد67، ص87.

[17] أ.حبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لارساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي –حالة دول شمال افريقيا–** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة الشلف، الجزائر، ، العدد السابع، ص82-83.

[18] عون الله سعاد، أ.د بلعزوز بن علي، **الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي– بالإشارة الى حالة الجزائر–** ، مقال منشور في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 14، العدد19، 2018، ص 179.

[19] د.سالم محمود عبود، **حوكمة المصارف واليات تطبيقها دراسة حالة المصارف الاهلية**، مقال منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، العراق، 2014، ص344.

[20] د.محمد ياسين غادر، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس – لبنان، المقام يومي: 15-17 ديسمبر 2012، ص21.

[21] عون الله سعاد، أ.د بلعزوز بن علي، **الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي– بالإشارة الى حالة الجزائر–** ، مقال منشور في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 14، العدد19، 2018، ص 179.

[22] د.بن رجم محمد خميسي، أ.صلاح سعاد، **واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية –دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية–** ، مقال منشور في مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد37/36، نوفمبر 2014، ص389.

[23] أ.بن ثابت علال، أ.عبدي نعيمة، **الحوكمة في المصارف الاسلامية**، بحث مقدم ضمن اليوم الدراسي حول: حول التمويل الاسلامي: واقع وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي– الاغواط، الجزائر، 09ديسمبر2010، ص7.

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:
صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية – الواقع والتحديات والآفاق –
****

دور الحوكمة في الحد من المخاطر البنكية بالمصارف الإسلامية (دراسة حالة المصرف الاسلامي للراجحي)

The role of governance in reducing banking risks in Islamic banks (case study of Al-Rajhi Islamic Bank)

د. الجيلالي بن عوالي*	د. صليحة كانم	ط.د. جناد سارة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير		
جامعة خميس مليانة / الجزائر	جامعة وهران 2/ الجزائر	جامعة بومرداس/ الجزائر

ملخص: تهدف الدراسة إلى تبيان مبادئ الحوكمة في الحد من المخاطر البنكية بالقيام بدراسة حالة للمصرف الإسلامي للراجحي، وركزنا على هذا النوع من المصارف لإختلاف طبيعة نشاطه ومحيطه عن المصارف التقليدية. وتوصلنا أن الحوكمة في الإسلام تشير إلى العلاقة بين مختلف الأطراف التي لها صلة ودور مبادئ الشريعة في العمل على الحد من تعارض المصالح، ويساهم مجلس إدارة المصارف الإسلامية، هيئة الرقابة الشرعية، الجهات الرقابية، المدقق الداخلي في إرساء الحوكمة بهذه المصارف وبالتالي التخفيف من المخاطر البنكية.

كلمات مفتاحية: الحوكمة؛ المخاطر البنكية؛ المصارف الإسلامية؛ مصرف الراجحي؛
تصنيف JEL: G 20 ؛ G 34 ؛

Abstract : The study aims to demonstrate the principles and requirements of governance in reducing banking risks, by doing a case study of the Al-Rajhi Islamic Bank. Through this study, we concluded that governance in Islam refers to the relationship between the various parties that are related to the institution and the role of the principles of Sharia in working to reduce the conflict of interests. Banks and thus mitigate banking risks

Keywords: governance; banking risks; Islamic banks; Al Rajhi Bank.
JEL classification: G 20 ; G 34

* الجيلالي بن عوالي؛ *djilali.benaouali@univ-dbkm.dz*

مقدّمة: تختلف المصارف عن المؤسسات الاقتصادية سواء من حيث طبيعة النشاط، أو المحيط الذي تنشط فيه، لذا فهي معرضة لمخاطر مختلفة، كما أن هذا القطاع يتميز بدور كبير في تنشيط الاقتصاد، وبتنافسية كبيرة وهو ما يجعل المصارف تبحث عن جذب أكبر عدد من الزبائن في منح الائتمان لهم وهو ما يجعلها عرضة للمخاطر المصرفية سواء كانت نظامية أو غير نظامية ومنها المخاطر المالية بمختلف أنواعها والمخاطر غير المالية كمخاطر التشغيل والسمعة والمخاطر الإستراتيجية، وصعوبة استرجاع القروض عند حلول آجال إستحقاقها. وتنشط المصارف الإسلامية في محيط يتميز بصعوبات في مجالات مختلفة وذلك نتيجة لتطورات عالمية وخاصة ظاهرة العولمة والتي ساعدت في إنتشار الأزمات المالية بشكل سريع كالأزمة المالية 2007، وقبلها الأزمة المالية لدول شرق آسيا، كل هذه الأزمات وأخرى جعلت تطبيق الحوكمة يفرض نفسه في المؤسسات بصفة عامة والمالية بصفة خاصة، وهو ما جعل الجهات ذات العلاقة (أصحاب المصالح) تطالب بضرورة تطبيق وإرساء مفهوم ومبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية.

إشكالية البحث وعليه نطرح التساؤل الرئيسي التالي: **هل تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصرف الإسلامي للراجحي يحد من المخاطر البنكية؟**

الأسئلة الفرعية: وللإجابة عن هذا التساؤل نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

-هل تختلف الحوكمة في المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية

- كيف تساهم مبادئ الحوكمة الإسلامية في الحد من المخاطر البنكية؟

فرضيات البحث: وللإجابة على الأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية"

- الفرضية الأولى: الحوكمة في المصارف الإسلامية قائمة على مجموعة من الأسس والمبادئ مبنية على الشريعة الإسلامية.

الفرضية الثانية: تختلف الحوكمة في المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية في أنها تركز على مبادئ ولا يمكن التنازل عنها أبدا وهي مبدأ المشاركة في الربح والخسارة أو الغنم بالغرم، مبدأ المتاجرة على أساس الملكية لا على أساس الدين، مبدأ إلتزام المصرف في معاملاته بأحكام الشريعة الإسلامية؛

- الفرضية الثالثة: تساهم مبادئ الحوكمة الإسلامية في الحد من المخاطر البنكية من خلال التطبيق السليم لها.

_ أهداف الدراسة: ويسعى البحث للوصول إلى تحقيق أهداف عدة، وهي:

_ محاولة التعرف على مفهوم الحوكمة في الإسلام والتعرف على المخاطر البنكية.

_ التطرق إلى حوكمة المصارف الإسلامية. ودراسة مدى تطبيق الحوكمة في مصرف الراجحي ومدى مساهمتها في الحد من المخاطر البنكية.

المنهج المتبع في البحث: من أجل معالجة الموضوع وإختبار الفرضيات، تم استخدام المنهج الإستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل بهدف إعطاء صورة واضحة عن موضوع بحثنا فاعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري. أما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على الأسلوب التحليلي في دراسة حالة مصرف الراجحي.

_ الدراسات السابقة:

1_دراسة فخاري فاروق وآخرون بعنوان "تحليل أهمية استخدام اختبارات الضغط كوسيلة للكشف المبكر عن خسائر المخاطر البنكية مع الإشارة لتجربة البنوك الأردنية" وهدفت إلى تبيان أنظمة الإنذار المبكر المستخدمة في التنبؤ بمختلف المخاطر البنكية، وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الأردنية تمتلك إمكانية تطبيق كل السيناريوهات والفرضيات للتنبؤ بالصدمات المستقبلية الناجمة عن مخاطر الإئتمان.

2_ دراسة شوقي بورقبة وعبد الحليم عمار غربي بعنوان "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية" وهدفت إلى تحديد العلاقة بين متغيرات

حوكمة الشركات والأداء المالي للمصارف الإسلامية، وتمثلت العينة في المصارف الإسلامية بمنطقة الخليج العربي خلال فترة (2005-2012)، وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين العائد على الأصول وكل من تركيبة مجلس الإدارة، وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية، فلكما إرتفع حجم المتغير، إرتفع العائد على الأصول.

3_ دراسة دار المراجعة الشرعية حول "الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية" وهدفت للتطرق إلى الحوكمة ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية والحاجة، وتوصلت إلى ضرورة توسيع الدور الإشرافي للجهات الرقابية على المؤسسات المالية الإسلامية ليشمل الإشراف على مدى إلتزام تلك المؤسسات بالمعايير والضوابط الشرعية.

4_ دراسة سامي نجدي محمد علي وآخرون وتناولت"إطار مقترح لمبادئ الحوكمة من منظور إسلامي في تحسين عمل المراجع الداخلي في البنوك الإسلامية"وهدفت إلى مناقشة مبادئ الحوكمة من منظور إسلامي وطبيعة العمليات والأنشطة في البنوك الإسلامية، وتوصلت إلى وجود إرتباط معنوي إيجابي بين مبادئ الإطار المقترح وتحسين عمل المراجع الداخلي.

5_ دراسة سعيد بوهراوة وحليمة بوكروش وتناولت"حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية (تجربة البنك المركزي الماليزي)"وهدفت لمحاولة فهم أسس الحوكمة الشرعية، وتوصلت إلى ضرورة القيام بمتابعة تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية والتي تعتبر من أهم الضمانات التي تحقق قيمة مضافة، مما يضمن إستمرار مصداقيتها والتي تزيد من قوة منافستها في السوق سواء المحلي أو الدولي.

المبحث الأول:

الإطار النظري للمخاطر البنكية والحوكمة

يقصد بالمخاطر البنكية بأنها إمكانية تتعرض البنوك إلى مخاطر نتيجة تعاملاتها، هذه المخاطر غير المخطط لها وبدون توقع؛ تنقسم مصادر المخاطر البنكية إلى المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية.

المطلب الأول: ماهية المخاطر البنكية

الفرع الأول: تعريف المخاطر البنكية: ويقصد بها " احتمالية تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين".[1] وتعرف كذلك بأنها "درجة الاختلافات في التدفق النقدي الفعلي للمقترح الاستثماري عن التدفق المقدر أو المتوقع".[2] كما تعرف على أنها "التغير الذي يحدث على قيمة كل سهم أو قيمة الأموال الخاصة أو أصل معين".[3]

الفرع الثاني: مصادر المخاطر البنكية: وترجع في الغالب إلى مصدرين وهما:[4]

1 . المخاطر النظامية: ويقصد بها بأن البنوك تتعرض إلى نوع في المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها بشكل عام، بحيث لا تتمكن من ان تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمال حصولها وتؤثر بشكل مباشر على النظام البنكي ككل.

2. المخاطر غير النظامية: وهي مخاطر خاصة لإرتباطها بالمخاطر الداخلية للبنك، ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنويع في المحفظة الاستثمارية للبنك، وهناك عوامل أثرت في المخاطر البنكية من حيث حجمها وتنوعها ومنها التغيرات التنظيمية والإشرافية، عدم استقرار العوامل الخارجية، المنافسة.

المطلب الثاني: أساسيات حول الحوكمة

الفرع الأول: تعريف الحوكمة: لا يوجد تعريف شامل للحوكمة، لذلك سنتطرق لأهم تعاريف الحوكمة، فعرفها (j.wolfenson) بأنها "الممارسات التي تدور حول العدالة والشفافية ومحاسبة المسؤولين"، كما عرفها (gomez) بالتي "تعني نظام للقوانين والإجراءات التي تنظم عمل القطاعات الإجتماعية من جانبين، حيث أنه يضع النظام في أعمالهم ويعطيهم الأوامر".[5]

ويقصد بها "مجموعة القواعد والنظم التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح إدارة الشركة وحملة الأسهم وأصحاب المصالح"[6]، في حين يعرفها مجلس الخدمات الإسلامية بأنها "مجموعة محددة من العلاقات بين إدارة شركة معينة ومجلس إدارتها وحملة أسهمها وغيرهم من أصحاب المصالح".[7]

الفرع الثاني: أهداف الحوكمة: يمكننا تلخيص أهداف الحوكمة في النقاط التالية:

-تشجيع العمل بكفاءة وزيادة الإنتاجية، وبناء علاقات تسودها الشفافية بين أصحاب الأعمال.[8]

- تحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية في المؤسسة.[9]

- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات المؤسسات وإجراءات المحاسبة والتدقيق، وضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعاملين والدائنين والأطراف الأخرى.[10]

- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال بما ينعكس على تخفيض تكلفة رأس المال، فضلا عن تشغيل نظام السوق بصورة فعالة، وخلق حوافز ودوافع لدى مجلس غدارة الشركة نحو متابعة تحقيق الأهداف التي تحقق مصلحة الشركة.[11]

الفرع الثالث: محددات الحوكمة: لتطبيق الجيد للحوكمة يستوجب توافر المحددات الداخلية والخارجية للحوكمة وهما كالتالي:[12]

1. المحددات الداخلية: وهي مجموعة الأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذين والتي في حالة توافرها وتطبيقها تؤدي إلى تقليل التعارض بين تلك المصالح الثلاث.

2. المحددات الخارجية: وتتمثل في مناخ الاستثمار في الدولة كقوانين النشاط الاقتصادي، وكفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الهيئات الرقابية، كما تكمن أهمية تلك المحددات الخارجية في ضمان حسن إدارة الشركة، والشكل التالي يوضح محددات الحوكمة.

الفرع الرابع: أهمية الحوكمة: يمكن للحوكمة تحقيق المنافع التالية:[13]

_ تجنب الشركات حالات الفشل الإداري والتعرض للإفلاس والتعثر المالي.

_ تحديد مصير الشركات فضلا عن مصير إقتصاديات الدول في العصر الحالي.

_ رفع مستوى أداء المؤسسات في دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي لدول تلك الشركات.

_ جذب الإستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي للتوجه نحو الإستثمار في المشروعات الوطنية.

_ الشفافية والوضوح فيما تصدره الشركة من قوائم مالية لزيادة ثقة المستثمرين وإعتمادهم عليها في إتخاذ القرارات.

المبحث الثاني:

النماذج التطبيقية للحوكمة الشرعية للحد من المخاطر البنكية

تقوم الحوكمة في المصارف الإسلامية على العديد من الأسس والمبادئ هذه الأخيرة من شأنها الحد من المخاطر البنكية التي تتعرض لها البنوك.

المطلب الأول الحوكمة في المصارف الإسلامية

الفرع الأول: تعريف الحوكمة من المنظور الإسلامي: ويقول الدكتور محسن الخضيري إن العمل الإداري في الإسلام

يقول الدكتور محسن الخضيري "إن العمل الإداري في الإسلام له مقوماته العقائدية القائمة على العقيدة الإسلامية التي تضع لها قيود، وترسم لها طريقا يحكم سلوك القائد الإداري والمنظمة والأفراد العاملين فيها، سواء في علاقاتهم بعضهم ببعض أوعلاقاتهم مع المجتمع المحيط بهم، ومن ثم تصبح الإدارة الإسلامية ذات رسالة شاملة لكل المعاملات والأخلاق في إطار متكامل يستحيل فصل جزء منها على الأجزاء الأخرى" .نلاحظ من خلال هذا التعريف للعمل الإداري في الإسلام أنه يشير نوعا ما إلى مفهوم الحوكمة، حيث يركز فيه على نقطتين هما:[14]

–العلاقة بين مختلف الأطراف المهتمة بالمؤسسة: وهو أساس قيام نظرية الحوكمة أي ضبط العلاقة بين كل الأطراف بشكل يعالج مشكلة تعارض المصالح؛

–دور مبادئ الشريعة الإسلامية في تفعيل هذا العلاج: والمتمثلة أساسا في أربعة مبادئ هي العدالة والمسؤولية والمساءلة والشفافية.

الفرع الثاني: مبادئ الحوكمة في المنهج الإسلامي (معيار حوكمة الشركات المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية): وقد تضمن المعيار سبعة مبادئ إرشادية على النحو التالي:[15]

ـ يجب على شركات الخدمات المالية الإسلامية إعتماد التوصيات ذات العلاقة مثل مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وورقة لجنة بازل للإشراف المصرفي وتعاليم وتوجهات السلطات الإشرافية، وقد أوصى المبدأ بضرورة الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

ـ تزويد مجلس الإدارة بالتقارير التي تبين مدى إلتزام شركة الخدمات المالية الإسلامية بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا والتي تسري على قطاع الخدمات المالية الإسلامية، وقد جاءت التوصية بضرورة قيام المصارف بإنشاء لجنة المراجعة.

ـ يجب على شركات الخدمات المالية الإسلامية أن تتحمل مسؤولية ائتمانية اتجاه أصحاب حسابات الاستثمار، مع الإفصاح والشفافية عن المعلومات، وقد جاءت التوصية بأن يتم ذلك من خلال لجنة ضوابط الإدارة.

ـ تكليف لجنة ضوابط الإدارة بمراقبة "إحتياطي معدل الأرباح"، و" إحتياطي المخاطر " والتوصية لمجلس الإدارة حول كيفية إستخدامه.

ـ لا بد وأن يبقى تعدد الآراء الشرعية من الخصائص الدائمة لقطاع الخدمات المالية الإسلامية، ويجب أن يحصل المراجعون الداخليون والمراقبون الشرعيون على التدريب اللازم لتحسين مهاراتهم من حيث مراجعة مدى الإلتزام بالشريعة.

ـ يجب أن تعتمد شركة الخدمات المالية الإسلامية الشفافية في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها الصادرة عن علماء الشريعة، ويجب على الشركة الإلتزام بقرارات الهيئة الشرعية المركزية أو الإفصاح عن سبب عدم الإلتزام.

_ يجب على الشركات المالية الإسلامية توفير المعلومات لأصحاب حسابات الإستثمار حول أسس توزيع الأرباح قبل فتح حساب الإستثمار وخاصة نسبة المشاركة في الأرباح والخسائر.

الفرع الثالث: أهمية الحوكمة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية: حيث تكمن أهمية الحوكمة الشرعية في تحقيق الآتي:[16]

_ ضمان الإلتزام الصارم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال التأكد من الإلتزام بالمبادئ الكلية للشريعة الإسلامية، وكذا الأحكام التفصيلية المتعلقة بمعاملات المؤسسات المالية الإسلامية.

_ تعزيز الاستقرار المالي، وكسب ثقة أصحاب المصالح، وإعطاء مصداقية للمؤسسات المالية الإسلامية.

الفرع الرابع: الفرق بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية: تختلف المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، بإعتمادها على مجموعة من المبادئ والمتمثلة في:

_ مبدأ المشاركة في الربح والخسارة أو الغنم بالغرم.

_ مبدأ المتاجرة على أساس الملكية لا على أساس الدين.

_ مبدأ إلتزام المصرف في معاملاته بأحكام الشريعة الإسلامية.

بينما تعتمد المصارف التقليدية على مبدأ الفائدة الثابتة أخذا وإعطاء، ولا تشترط في ذلك مشروعية المشاريع الممولة، ومن خلال تركيبة العناصر الأساسية للحوكمة، تتضمن هذه المصارف عناصر تتمثل في المساهمين، مجلس الإدارة، أصحاب المصالح الأخرى، بينما يزيد عنها في المصارف الإسلامية عنصر هيئة الفتوى والرقابة الشرعية التي تسهر على مراقبة مدى توافق أعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية، فيكون بذلك نظام الحوكمة في المصارف الإسلامية مختلفا عن نظام

الحوكمة في المصارف التقليدية، ولهذا تخضع المصارف الإسلامية إلى نظام حوكمة مزدوج، وتتميز حوكمة هذه المصارف بـ:[17]

ـ المصارف الإسلامية ملزمة في تطبيقها للحوكمة بمراعاة أكبر لمصالح أصحاب الودائع الإستثمارية القائمة على مبدأ المضاربة أي درجة عالية من المخاطرة، مقارنة بمصالح أصحاب الودائع في المصارف التقليدية التي تقل مخاطرهم نظرا لثبات فوائدهم المصرفية.

ـ وجود حوكمة ثنائية ناتجة عن وجود مجلسين مختلفين هما (مجلس الإدارة بهدف مراقبة الجانب الإداري للبنك، وهيئة الرقابة الشرعية بهدف مراقبة مدى توافق العمليات المصرفية مع الشريعة الإسلامية).

ـ وجود هدفين مختلفين في نفس المصرف يمكن أن يزيد في حدة تضارب المصالح وبطبيعة الحال ربما سيولد بعض الصعوبات في نشاط المصرف الإسلامي.

المطلب الثاني: أسس الحوكمة في الفكر الإسلامي: تقوم الحوكمة في المصارف الإسلامية على العديد من الأسس، ومن بينها نجد:[18]

ـ **العدل:** يعتبر مطلب العدل أكبر الأسس التي يقوم على النظام الإسلامي، حيث تعود إليه كل الشروط العامة والفرعية للحكم التي ذكرها علماء السياسة الشرعية، وقد شدد الله في إشتراط هذا المطلب من كل من تولى إدارة مصالح جماعة، بشكل صريح وفي آيات كثيرة في مقدمتها، قوله سبحانه وتعالى **"إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، إن الله نعما يعظكم به، إن الله كان سميعا بصير" (سورة النساء، الآية 58).**

حيث أن العدل والمساواة من أعظم الأسس التي تحكم الناس، وهذا ما ينبغي أن ينعكس في صغائر وكبائر الأمور التي يعهد إليها أي عمال من الأعمال التي يساهم في إنجازها مجموعة من الأفراد.

ـ **الشورى**: لا يمكن للحاكم في المنظور الإسلامي أن يستكمل صفة العدل، وأن يجعلها خصلة يتصف بها نظام حكمه كله، إلا إذا كان قائما على أساس الشورى، فالإنسان مهما إتصف بصفات الكمال تفوته جوانب أساسية من مدارك العدل لا يدركها إلا برأي غيره، وهذا ما ينطبق أيضا على الوحدات الجزئية من مؤسسات أيا كان نوعها، فالتشاور مع جميع الأطراف لها تأثير على المؤسسة ويساهم في إحداث جو من التعاون يعمل على حل المشاكل بطرق ودية تساهم في إرضاء أصحاب المصالح، قال الله تعالى "**فما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا، وما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا، وعلى ربهم يتوكلون والذي يجتنبون كبائر الإثم والفواحش، وإذا ما غضبوا هم يغفرون، والذين إستجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم، ومما رزقناهم ينفقون**" (سورة الشورى، الآية 36-38).

ـ **المسؤولية**: تمثل المسؤولية في الفكر الإسلامي بمعنى العقد الاجتماعي المبرم بالبيعة بين الحاكم والمحكوم، فالحاكم يكون له حق السمع والطاعة من الرعية حينما يلتزم بأمر الله في سياسة البلاد والعباد، وأساس ذلك كما ذكر العدل والشورى، وهو مسؤول عن هذا الإلتزام بشكل مزدوج أمام الله وأمام الناس، وهذا هو الفرق بين التجربة الإسلامية وغيرها من التجارب، ومما ورد في كتاب الله في هذا المقام قوله سبحانه "**يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون**" (سورة الأنفال، الآية 27).

غير أن المسؤولية في الفكر الإسلامي بين الحاكم والمحكوم لا تنحصر في شقها السياسي الذي يتعلق بالتولية والعزل، بل هي أوسع وأشمل بكثير، حيث أن الحاكم والمحكوم متحالفان لخدمة الصالح العام وكلاهما مسؤول أمام الله على ذلك، سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، كل في موقعه وفق القاعدة التي أسس لها الحديث الصحيح "**كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته**".

المطلب الثالث: النماذج التطبيقية للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية للحد من المخاطر البنكية: يمكن تصنيف الأشكال الهيكلية للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية إلى ثلاثة هياكل رئيسية هي:[19]

_ مركزية سلطات الحوكمة الشرعية، وذلك في البلدان التي تمتلك هيئة مركزية لإدارة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ومن هذه الدول ماليزيا وإندونيسيا وسوريا.

_ الهيكل التنظيمي الذاتي للحوكمة الشرعية، وفيه يعمل مبدأ عدم التدخل، وذلك في البلدان التي تتخذ القرارات الشرعية فيها على مستوى المؤسسات المالية مع عدم تحديد السلطة النهائية المقررة، وهذا موجود في معظم دول الخليج وشمال إفريقيا، والدول الغربية المتبنية للمالية الإسلامية. والجدير بالذكر أن معظم المنضوين تحت هذا الهيكل يعتمدون في تطبيقهم للحوكمة إما على معايير مجلس المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، أو معيار الحوكمة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية.

_ الهيئة الشرعية المركزية الخالصة، وتسمى أيضا الهيكل الهجين، وذلك في البلدان التي لديها هيئة شرعية مركزية، ولكنها مقتصرة على المصارف المركزية وحدها ولا تتدخل في شؤون المصارف الإسلامية الأخرى، غير أن المؤسسات المالية الإسلامية مطالبة بتقديم تقرير عن جهودها في الالتزام الشرعية للسلطات المركزية.

المبحث الثالث:

دراسة حالة مصرف الراجحي

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 113-141، صفحة 125

يبلغ رأس مال مصرف الراجحي 25,000,000,000 ريال سعودي ويحكم المصرف في تعاملاته المصرفية والاستثمارية أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية. تأسس عام 1957، ويعتبر أحد أكبر المصارف الإسلامية في العالم من حيث قيمة الأصول والبالغة 469 مليار ريال سعودي.

يقوم إطار الحوكمة في مصرف الراجحي على خمس لجان تابعة لمجلس إدارة المصرف ومجموعة من لجان الإدارة التنفيذية الداعمة من المستوى الأول والثاني. ويعتمد هيكل الحوكمة هذا على مجموعة من الركائز الهامة التي تضمن وضوح وانضباط الحوكمة الرشيدة وهذه الركائز هي: قيم المصرف، وتصميم الهيكل التنظيمي، والسياسات والإجراءات، وجدول تفويض الصلاحيات، والتواصل الفعال بين مختلف الجهات داخل المصرف وكذلك مع الجهات الأخرى خارجه.

المطلب الأول: مقومات الحوكمة للمصرف الراجحي

الفرع الأول: السياسات المتعلقة بدليل الحوكمة: يطبق المصرف المبادئ الرئيسة للحوكمة في البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية الصادر عن البنك المركزي السعودي كما يطبق لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية. ووضع المصرف دليل الحوكمة للمصرف واللوائح الخاصة بلجان المجلس واللجان الإدارية حيث تخضع هذه الوثائق جميعها للمراجعة الدورية من المجلس ولجانه.ويعتمد المصرف على سياسات وأدلة إجراءات شاملة تغطي كافة الأنشطة لتعزيز إطار الحوكمة بالمصرف تحت مظلة مصفوفة تفويض الصلاحيات المعتمدة من المجلس لتعكس الممارسات الداخلية على النحو المطلوب. ويأتي في مقدمة هذه السياسات، سياسة التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وحالات تعارض المصالح لتوفير أدوات فعالة للتعامل مع حالات تعارض المصالح تحقيقاً للشفافية والنزاهة،

واستيفاءً للمتطلبات التنظيمية بموجب نظام الشركات، ولائحة الحوكمة الصادرة عن هيئة السوق المالية، والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي.

ويعتمد المصرف على سياسات مكتوبة وأنظمة تضمن أساليب إفصاح ملائمة تمكن المساهمين وأصحاب المصالح من الاطلاع على جميع المعلومات والتطورات الجوهرية دون تمييز وفي الوقت المناسب. بما في ذلك المعلومات المطلوب الإفصاح عنها بموجب تعليمات البنك المركزي السعودي والمعلومات المطلوبة بموجب لوائح هيئة السوق المالية[20].

ويولي المصرف الاهتمام الكافي بتدريب وتأهيل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ووضع البرامج التنفيذية لذلك. وقد أعدّ المصرف دليلا تعريفيا لمساعدة أعضاء مجلس الإدارة الجُدد، لتزويدهم بالمعلومات الضرورية حول إستراتيجية المصرف والجوانب المالية والتشغيلية إضافة إلى التزامات أعضاء المجلس ومهامهم. كما يطبق المصرف إجراءات لتسوية شكاوى العملاء والمساهمين والتي تخضع لرقابة البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية. كما طبق المصرف سياسة للمسؤولية الاجتماعية تهدف إلى تعزيز الدور الاجتماعي للمصرف.

لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية. اطلع المصرف وأحيط علماً بلائحة حوكمة الشركات المعمول بها حالياً والتي أصدرتها هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية. وفيما يلي تقرير عن ممارسات حوكمة الشركات في المصرف ومدى التزامه بلائحة هيئة السوق المالية.

الفرع الثاني: هيكل المجلس: يتولى إدارة المصرف مجلس إدارة مكون من أحد عشر عضواً، تنتخبهم الجمعية العامة العادية كل ثلاث سنوات. ويجوز في كل مرة إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم وفقاً للوائح المصرف.

الفرع الثالث: لجان مجلس الإدارة: تحددت وظائف ومسؤوليات اللجان في بنود اللوائح الداخلية والمتطلبات التنظيمية. كما حددت مدة العضوية بثلاثة أعوام تنتهي بانتهاء مدة مجلس الإدارة. ولمجلس الإدارة صلاحية تعيين أو إعادة تعيين أو إنهاء عضوية أي عضو من أعضاء اللجان. وتتقدم اللجان بتوصياتها ومحاضر اجتماعاتها إلى مجلس الإدارة.

وفيما يلي وصف مختصر للجان المصرف وأعمالها:[21]

1. **اللجنة التنفيذية:** يتمثل الغرض الرئيس من اللجنة التنفيذية في تحملها المسؤولية عن عمليات أعمال مصرف الراجحي واتخاذ القرارات السريعة فيما يخص القضايا والأمور العاجلة المتعلقة بأعمال المصرف. وتكون اللجنة التنفيذية مسؤولة عن مراجعة ومتابعة واعتماد القرارات المالية وغير المالية والتجارية والاستثمارية والتشغيلية الأساسية المتعلقة بالمصرف وذلك في حدود الصلاحيات التي يحددها مجلس إدارة المصرف. وقد عقدت اللجنة سبع جلسات خلال عام 2020.
2. **لجنة الترشيحات والمكافآت:** يتمثل الغرض الرئيس من لجنة الترشيحات والمكافآت في رفع التوصيات بشأن ترشيح أعضاء مجلس الإدارة واللجان وكبار التنفيذيين إلى مجلس الإدارة، وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس وتقييم فاعلية وكفاءة أداء المجلس والإدارة العليا والتأكد من التزام المصرف بسياسات الحوافز الداخلية، وبقواعد ممارسات الحوافز الصادرة من البنك المركزي السعودي وبمبادئ ومعايير المكافآت، وبما يحقق مصالح المودعين والمساهمين وأهداف المصرف الاستراتيجية. وقد عقدت اللجنة أربع جلسات خلال عام 2020
3. **لجنة الحوكمة:** يتمثل الغرض الرئيس من لجنة الحوكمة في تدعيم والحفاظ على تطبيق أعلى معايير الحوكمة المؤسسية وذلك من خلال قيام اللجنة، بالنيابة عن

مجلس الإدارة، بالتأكد من اتباع ممارسات الحوكمة الرشيدة في جميع الأنشطة التي يقوم بها المصرف من خلال إجراء مراجعة سنوية لإطار الحوكمة العام والآليات ذات الصلة به، ومراقبة حالات تعارض المصالح والتأكد من استمرارية تحديث سجل تعارض المصالح، ومراجعة طلبات الاستثناء من متطلبات الحوكمة المعمول بها في المصرف، والتنسيق مع الكيانات التابعة للمصرف من أجل تدعيم معايير حوكمة مؤسسية رشيدة متناسقة لجميع أنشطة مجموعة مصرف الراجحي، وزيادة الوعي بأهمية الحوكمة وأنشطتها داخل المصرف بين جميع موظفي المصرف والمساهمين والأطراف المعنية الخارجية، وإجراء تقييم سنوي لأداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس وجميع لجان المجلس ولجان الإدارة، ومراجعة وتحديث السياسات المتعلقة بمجلس الإدارة واعضائه وبحوكمة المصرف وتعارض المصالح، بالإضافة إلى متابعة تطبيق دليل الحوكمة وملحقاته ومصفوفة الصلاحيات الخاصة بالمصرف، وقد عقدت اللجنة جلسة واحده خلال عام 2020

4. **لجنة المراجعة والالتزام:** يتمثل الغرض الرئيس من لجنة المراجعة والالتزام في الإشراف على عملية رفع التقارير المالية، والإشراف على المدققين الداخليين والخارجيين، ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة والمساهمين باعتماد وتعيين وتحديد مكافآت وعزل المراجعين الخارجيين، ومراجعة واعتماد نطاق عمليات المراجعة ومعدل تنفيذها، واستلام تقارير التدقيق الأساسية، وضمان اتخاذ الإدارة العليا للإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب لمعالجة ضعف الرقابة أو عدم الالتزام بالسياسات والقوانين واللوائح أو أية مشكلات أخرى يحددها المراجعون، وقد عقدت لجنة المراجعة والالتزام ست جلسات خلال عام 2020.

5. **لجنة إدارة المخاطر:** يتمثل الغرض الرئيس من لجنة المخاطر في تقديم المشورة إلى مجلس الإدارة فيما يخص مدى تحمل/ تقبل المخاطر، واستراتيجية المخاطر،

والإشراف على تنفيذ الإدارة لهذه الاستراتيجية. ويندرج تحت ذلك استراتيجيات إدارة رأس المال والسيولة وإدارة مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الالتزام ومخاطر السمعة وأي مخاطر أخرى تهدد المصرف. وقد عقدت اللجنة خمس جلسات خلال عام 2020.

المطلب الثاني: الإجراءات التي اتخذها مجلس الإدارة لإحاطة أعضائه علماً بمقترحات المساهمين وملحوظاتهم حيال المصرف وأدائه: يقوم المصرف بإثبات ما يرد من مقترحات المساهمين خلال الجمعية العامة، كما يقوم المصرف بإحاطة رئيس المجلس في حال وردود أية مقترحات أخرى تخص المصرف وذلك ليتم عرضها على أقرب اجتماع لمجلس الإدارة. وكذلك يوجد بريد إلكتروني خاص باستقبال ملاحظات واقتراحات المساهمين وهذا البريد معلن على الموقع الرسمي للمصرف وفي موقع تداول وهو مرتبط مباشرة بأمانة سر المجلس حتى يتمكن المجلس من الاطلاع على اقتراحات وملاحظات المساهمين[22].

المطلب الثالث: الوسائل التي اعتمد عليها مجلس الإدارة في تقييم أدائه وأداء لجانه وأعضائه: تقوم لجنة الحوكمة في المصرف بتقييم أداء المجلس ولجانه وأعضاءه عن طريق استبيانات خاصة وذلك على ثلاثة مستويات وهي تقييم عمل المجلس استناداً لقواعد عمله المحددة ضمن دليل الحوكمة الخاص بالمصرف، وتقييم عمل لجان المجلس ولجنة المراجعة والالتزام استناداً إلى لوائح عملها المعتمدة، والتقييم الذاتي لعضو مجلس الإدارة واللجان، ومن ثم تقوم لجنة الحوكمة بإعداد تقرير التقييم السنوي ورفعه إلى مجلس الإدارة لاعتماده، ومن ثم يتم تزويد لجنة الترشيحات والمكافآت بنسخة من التقرير النهائي.

المطلب الثالث: نتائج المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية بالمصرف، إضافة إلى رأي لجنة المراجعة والالتزام في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في المصرف للحد من المخاطر البنكية: إن الإدارة التنفيذية للمصرف مسؤولة عن تصميم نظام رقابة داخلية ملائم والمحافظة عليه من خلال إشراف مجلس إدارة المصرف المباشر حيث تم تصميم النظام للتعامل بشكل ملائم مع المخاطر التي قد تؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف الإستراتيجية والتشغيلية للمصرف. حيث تبنت الإدارة التنفيذية في المصرف نظام رقابة داخلي متكامل وملائم يتماشى مع متطلبات البنك المركزي السعودي. فيما يلي أبرز مكونات نظام الرقابة الداخلي للمصرف[23]:

- قيام المصرف بإتمام واعتماد والتطوير المستمر للإطار العام للحوكمة يتم من خلاله إعداد وتحديث الأدوات الرقابية المناسبة على مستوى المصرف وتوضيح الأدوار والمسؤوليات لمختلف مستويات المصرف بما في ذلك مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه واللجان الإدارية الأخرى.
- مراقبة أعمال المصرف بشكل عام واتخاذ القرارات الهامة من خلال لجان تم تشكيلها بهدف ضمان سير أعمال المصرف بشكل ملائم من أجل حماية وجودة أصول المصرف.
- قيام إدارة المراجعة بمراقبة مدى كفاية الإجراءات الرقابية بالمصرف والإلتزام بها وإعداد عرض يوضح جوانب التركيز والتطوير.
- تم تشكيل لجنة داخلية مختصة بأعمال الرقابة الداخلية في المصرف خلال عام 2020 لأغراض المتابعة لملاحظات وعمليات الإدارات الرقابية مثل المراجعة الداخلية والالتزام والمخاطر وفروقات الحسابات وغيرهم من الإدارات.

- لدى المصرف مجموعة من السياسات والإجراءات التي تحكم عمل مختلف أنشطة المصرف، كما يعمل المصرف على مراجعة هذه السياسات والإجراءات بشكل دوري للتحقق من كفايتها وكفاءتها وملاءمتها لأنشطة المصرف.
- تنفذ معظم العمليات التشغيلية في المصرف بشكل آلي من خلال العديد من الأنظمة الآلية مما يساعد في الحد من الأخطاء اليدوية وتقليل فرص الاحتيال.
- يتواجد لدى المصرف إدارات متخصصة في تقييم/ مراقبة نظم الرقابة الداخلية والتي من ضمنها المراجعة الداخلية وإدارة الالتزام وإدارة مكافحة الاحتيال وإدارات المخاطر المختلفة.
- وجود لجنة مراجعة والتزام ملائمة تشرف على أعمال المراجعين الداخليين والخارجيين مما يعزز من استقلاليتهما، وترفع لهذه اللجنة وبصفة دورية ومنتظمة تقارير عن مخرجات مراجعة أعمال الإدارات والأنشطة التي تقوم بها.
- إضافة ملاحظات وتقارير مجموعة الشرعية إلى مهام لجنة المراجعة لتعزيز استقلالية المجموعة الشرعية.
- يتم مراجعة مدى كفاية وملائمة نظام الرقابة الداخلية بشكل مستمر من قبل مجموعة المراجعة الداخلية وفقا لخطة سنوية معتمدة من قبل لجنة المراجعة والالتزام كما يتم مراجعة بعض جوانب الرقابة الداخلية بشكل دوري من خلال المراجعين الخارجيين للمصرف، وكذلك من خلال أعمال الفحص التي تتم من قبل البنك المركزي السعودي.

المطلب الرابع: المراجعة السنوية لملاءمة إجراءات الرقابة الداخلية للحد من المخاطر البنكية: قام مصرف الراجحي خلال العام 2020 م ببذل كافة الجهود الممكنة لضمان ملائمة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وذلك بما يتماشى مع المتطلبات الصادرة عن البنك المركزي السعودي. كما ان الأنشطة المنفذة خلال العام 2020 م، والتي تضمنت مراجعة لكفاءة النظام الرقابي الداخلي، قد أسهمت في تقديم تأكيدات معقولة لملائمة الضوابط الرقابية الداخلية المتبعة، بالإضافة لتأكيد وجود الأنظمة والإجراءات اللازمة لتحديد وتقييم المخاطر العالية التي قد يواجهها المصرف وطريقة التعامل معها وكذلك سلامة تطبيقها، هذا ولم يتبين وجود نقاط ضعف جوهرية تؤثر على ملائمة نظام الرقابة الداخلية. وعليه وبناءً على نتائج أعمال تقييم نظام الرقابة الداخلية، فان مصرف الراجحي لديه نظام رقابي داخلي كاف ويعمل بصورة ملائمة وتتم مراقبته وتعزيزه بشكل مستمر، علما بأن أي نظام رقابة داخلية مهما بلغ مستوى تصميمه وفاعليته لا يمكن أن يوفر تأكيدات مطلقة[24].

خاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة والتي كانت حول مدى مساهمة مبادئ الحوكمة بالمصرف الإسلامي للراجحي للحد من المخاطر البنكية، توصلنا إلى العديد من النتائج وهي كما يلي:

-يقصد بالمخاطر البنكية بأنها إمكانية تعرضها لأحد أنواع الخسائر غير المخطط لها وبدون توقع؛

-تنقسم مصادر المخاطر البنكية إلى المخاطر النظامية وهي التي تتعرض لها كل البنوك بصفة عامة، المخاطر غير النظامية وهي التي تتشكل من المخاطر الداخلية للبنوك وتختلف من بنك لآخر؛

-تهدف الحوكمة إلى العمل على تحسين العمليات المالية والمحاسبية والإدارية بالمصارف؛

-الحوكمة في الإسلام تشير إلى العلاقة بين مختلف الأطراف التي لها صلة بالمؤسسة ومهتمة بنشاطها وهذا هو أساس قيام نظرية الحوكمة من أجل الحد من تعارض المصالح، وكذلك دور مبادئ الشريعة الإسلامية في تفعيل هذا العلاج وهي التي تتمثل في العدالة والمسؤولية والشفافية، إضافة إلى المساءلة؛

-تختلف الحوكمة في المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية في أنها تركز على مبادئ ولا يمكن التنازل عنها أبدا وهي مبدأ المشاركة في الربح والخسارة أو الغنم بالغرم، مبدأ المتاجرة على أساس الملكية لا على أساس الدين، مبدأ إلتزام المصرف في معاملاته بأحكام الشريعة الإسلامية؛

-تركيبة مجلس الإدارة بالمصارف الإسلامية ولجانه تعتبر أداة من أدوات الحوكمة والتي تساهم في التقليل من المخاطر البنكية؛

-تتضمن هيئة الرقابة الشرعية العديد من الأعضاء ذو كفاءة عالية، مما يساهم في إرساء مبادئ ومتطلبات الحوكمة بالمصارف الإسلامية بإعتبارها من الأدوات الهامة والداعمة لها، وبالتالي التخفيف من المخاطر البنكية؛

-تساهم الجهات الرقابية على المصارف الإسلامية في الاشراف على هذه المصارف من أجل التأكد من مدى إلتزامها بتطبيق الضوابط والمعايير الشرعية، وبهذا فهي تساهم في إرساء الحوكمة وعليه يقلل ذلك من المخاطر البنكية؛

-من أهم آليات تطبيق مبادئ الحوكمة وإرساء متطلباتها بالمصارف الإسلامية نجد المراجع (المدقق) الداخلي، إذ أنه يساهم في التخفيف من المخاطر البنكية من جهة وتحقيق فوائد أخرى لهذه المصارف من خلال التقليل من الأخطاء الفادحة؛

-يوجد عدة نماذج التطبيقية للحوكمة الشرعية بالمصارف الإسلامية والتي تساهم في الحد من المخاطر البنكية والتي تصنف ضمن ثلاثة هياكل رئيسية وهي مركزية سلطات الحوكمة الشرعية، الهيكل التنظيمي الذاتي للحوكمة الشرعية، الهيئة الشرعية المركزية الخالصة، وهذه الهياكل يمكن أن تختلف بشكل جزئي من بلد إسلامي لبلد آخر، إلا أن لديها نفس الهدف. ومن هذه النماذج الرائدة نجد المصرف الإسلامي للراجحي.

بناءا على النتائج أعلاه يمكننا **تأكيد أو عدم تأكيد الفرضيات** كالتالي:

- الفرضية الأولى الفرضية الأولى: الحوكمة في المصارف الإسلامية قائمة على مجموعة من الأسس والمبادئ مبنية على الشريعة الإسلامية. **(تأكيد الفرضية)**
- الفرضية الثانية: تختلف الحوكمة في المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية في أنها تركز على مبادئ ولا يمكن التنازل عنها أبدا وهي مبدأ المشاركة في الربح والخسارة أو الغنم بالغرم، مبدأ المتاجرة على أساس الملكية لا على أساس

الدين، مبدأ إلتزام المصرف في معاملاته بأحكام الشريعة الإسلامية. (**تأكيد الفرضية**)

- الفرضية الثالثة: تساهم مبادئ الحوكمة الإسلامية في الحد من المخاطر البنكية من خلال التطبيق السليم ليها. (**تأكيد الفرضية**)

مصادر ومراجع البحث:

- أحمد ميلي سمية، انعكاسات اتفاقية بازل 2 و3 على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 4، العدد 2، 2020.
- بلخوجة زهرة، قويدر الويزة، إدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل 3- دراسة ميدانية لمديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية المدية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 17، العدد 1، 2023.
- فخاري فاروق، تحليل أهمية استخدام اختبارات الضغط كوسيلة للكشف المبكر عن خسائر المخاطر البنكية مع الإشارة لتجربة البنوك الأردنية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 1، 2020.
- رحيمة شخوم، عبد القادر حفاي، سبل توظيف الذكاء الاقتصادي لتطوير إدارة المخاطر البنكية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 1، 2021.
- بركات سارة، زايدي حسيبة، الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد والرشوة شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة. يومي 06-07 ماي 2012.
- دار المراجعة الشرعية، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات مؤتمر "حوكمة الشركات المالية والمصرفية"، الرياض، يومي 17-2007/04/18.
- داود سلمان بن عيسى، حوكمة منظومة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بين تطبيق المعاصرين ونظرة المؤسسين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية، المجلد 27، العدد 02، 201977.
- يحي سعيدي، لخضر اوصيف، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 1، 2012.

- سيد عبد الرحمن عباس بله، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 12، العدد 12.
- عطا الله، خليل رواد، دور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسة، المؤتمر العربي الأول: حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، تدقيق الشركات، تدقيق المصارف والمؤسسات المالية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، مصر، 24-26 سبتمبر 2005.
- فكري عبد الغني، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسة في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
- بن أعمارة صابرينة، حوكمة الصفقات العمومية في إطار الإستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 3، 2015.
- بلال ميتاني، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال الخيرية، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، 2016.
- هشام بورمة، الحوكمة المؤسسية وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية –دراسة عينة من البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017.
- سامي نجدي محمد علي وآخرون، إطار مقترح لمبادئ الحوكمة من منظور إسلامي في تحسين عمل المراجع الداخلي في البنوك الإسلامية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 08، العدد 02، 2017.
- شوقي عاشور بورقبة، عبد الحليم عمار عربي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، العدد 03، 2015.
- بن ثابت علال، عبدي نعيمة، الحوكمة في المصارف الإسلامية، مداخلة ضمن فعاليات اليوم الدراسي حول "التمويل الإسلامي: واقع وتحديات" بجامعة عمار ثليجي، الأغواط يوم 09 ديسمبر 2010.

- سعيد بوهراوة، حليمة بوكروشة، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية (تجربة البنك المركزي الماليزي)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، 2015.
- https://www.alrajhibank.com.sa/ اطلع عليها بتاريخ 2022/01/21
- https://www.alrajhibank.com.sa/ اطلع عليها بتاريخ 2022/01/21
- https://www.alrajhibank.com.sa/ اطلع عليها بتاريخ 2022/01/22
- https://www.alrajhibank.com.sa/ اطلع عليها بتاريخ 2022/01/22
- https://www.alrajhibank.com.sa/ اطلع عليها بتاريخ 2022/01/22

هوامش البحث:

[1]أحمد ميلي سمية، انعكاسات اتفاقية بازل 2 و3 على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 4، العدد 2، 2020، ص 29.

[2]بلخوجة زهرة، قويدر الويزة، إدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل 3- دراسة ميدانية لمديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية المدية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 17، العدد 1، 2023، ص 202.

[3]فخاري فاروق، تحليل أهمية استخدام اختبارات الضغط كوسيلة للكشف المبكر عن خسائر المخاطر البنكية مع الإشارة لتجربة البنوك الأردنية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 1، 2020، ص 218.

[4]رحيمة شخوم، عبد القادر حفاي، سبل توظيف الذكاء الاقتصادي لتطوير إدارة المخاطر البنكية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 1، 2021، ص 334.

[5]بركات سارة، زايدي حسيبة، الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد والرشوة شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة. يومي 06-07 ماي 2012، ص4.

[6] دار المراجعة الشرعية، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات مؤتمر "حوكمة الشركات المالية والمصرفية"، الرياض، يومي 17-2007/04/18،ص 05.

[7] داود سلمان بن عيسى، حوكمة منظومة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بين تطبيق المعاصرين ونظرة المؤسسين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية، المجلد 27، العدد 02، 2019، ص 77.

[8] يحي سعيدي، لخضراوصيف، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 1، 2012، ص 187.

[9] سيد عبد الرحمن عباس بله، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الابداعية، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 12، العدد 12، ص 57.

[10] عطا الله، خليل رواد، دور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسة، المؤتمر العربي الأول: حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، تدقيق الشركات، تدقيق المصارف والمؤسسات المالية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، مصر، 24-26 سبتمبر 2005، ص 15

[11] فكري عبد الغني، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسة في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص 17.

[12] بن أعمارة صابرينة، حوكمة الصفقات العمومية في إطار الإستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 3، 2015، ص ص 138-139

[13] بلال ميتاني، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال الخيرية، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، 2016، ص 44.

[14]هشام بورمة، الحوكمة المؤسسية وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية –دراسة عينة من البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017، ص 136.

[15] شوقي عاشور بورقبة، عبد الحليم عمار عربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 144-145.

[16] سامي نجدي محمد علي وآخرون، إطار مقترح لمبادئ الحوكمة من منظور إسلامي في تحسين عمل المراجع الداخلي في البنوك الإسلامية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 08، العدد 02، 2017، ص 817.

[17] شوقي عاشور بورقبة، عبد الحليم عمار عربي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، العدد 03، 2015، ص ص 143-144.

[18] بن ثابت علال، عبدي نعيمة، الحوكمة في المصارف الإسلامية، مداخلة ضمن فعاليات اليوم الدراسي حول "التمويل الإسلامي: واقع وتحديات" بجامعة عمار ثليجي، الأغواط يوم 09 ديسمبر 2010، ص ص09-10.

[19] سعيد بوهراوة، حليمة بوكروشة، حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية (تجربة البنك المركزي الماليزي)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، 2015، ص ص 109-110.

[20] https://www.alrajhibank.com.sa/ اطلع عليها بتاريخ 2022/01/21

[21] https://www.alrajhibank.com.sa/ اطلع عليها بتاريخ 2022/01/21

[22] https://www.alrajhibank.com.sa/ اطلع عليها بتاريخ 2022/01/22

[23] https://www.alrajhibank.com.sa/ اطلع عليها بتاريخ 2022/01/22

[24] https://www.alrajhibank.com.sa/ اطلع عليها بتاريخ 2022/01/21

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:
صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية لتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية -الواقع والتحديات والآفاق-
****

أثر الحوكمة المصرفية في تفعيل الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية

The impact of banking governance on activating internal control in Algerian banks

ط.د. سفيان راخ *
مخبرMQEMADD / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة زيان عاشور بالجلفة / الجزائر

ملخص: تهدف هذه الدراسة لمعرفة دور الحوكمة المصرفية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية داخل البنوك الجزائرية وذلك من خلال دراسة لعينة من البنوك، حيث تم عرض مفهوم واهداف ومبادئ الحوكمة المصرفية وأهميتها، ثم تطرقنا الى مفهوم نظام الرقابة الداخلية وايضاح أهميته في القطاع المصرفي وأهم مبادئه، وقد تما الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال برنامج SPSS في تحليل مخرجات الاستبانة الموزعة على عينة الدراسة، وقد خلصت الدراسة الى دور مجلس الإدارة في رفع فعالية الرقابة الداخلية، وكذا التنسيق بين المراجعين الداخليين والخارجين يؤدي لتحسين الرقابة للمصرفية.

كلمات مفتاحية: الرقابة الداخلية؛ الحوكمة المصرفية؛ مجلس الإدارة؛ لجنة بازل.

تصنيف JEL: G21؛ G34؛ G20؛ G30.

Abstract: This study aims to learn about the role of banking governance in activating the internal control system within Algerian banks through a study of a sample of banks The concept, objectives and principles of banking governance were presented and important, and then we touched upon the concept of the internal control system and clarified its importance in the banking sector and its most important principles. Analytical descriptive approach through the SPSS programme in the analysis of the identification output distributed to the sample study, the study concluded the Governing Council's role in enhancing the effectiveness of internal control and coordination between internal and external auditors improves banking oversight.

Keywords: InternalControl;Bankinggovernance;Board of Directors; Basel Committee.

JEL classification: G21; G34; G20; G30.

* سفيان راخ؛ ***rakhsofian05@gmail.com***

مقدّمة:

إن نجاح أي مصرف مرهون بوجود إدارة قادرة على اتخاذ القرارات المناسبة والسليمة للوصول إلى الأهداف المسطرة وفق الخطط المرسومة، والموضوعة، إلا أن هذا النجاح يجب أن يتم في وجود نظام رقابي يضمن الأداء الجيد للأفراد، وتعتبر الرقابة بمثابة وظيفة دائمة ومستمرة ينبغي القيام بها بإعتبارها نظاما لضبط الأداء وضمان تحقيق الأهداف المسطرة، وتعتبر قضايا الحوكمة من الموضوعات الهامة والمهمة لأن قضايا الحوكمة أو الحوكمة الرشيدة تحظى بقدر كبير من الاهتمام من قبل السلطات التنظيمية والهيئات التنظيمية والمنظمات الدولية، وذلك بعد العديد من الأحداث العالمية مثل الانهيارات والأزمات المالية التي حدث للعديد من البلدان في شرق آسيا في العقد الأخير من القرن الماضي، وما تلاه من فضائح الإفلاس والمحاسبة المالية ولهذا السبب، عملت السلطات التنظيمية والمنظمات الدولية والصناعة المصرفية معًا لتطوير تدابير وآليات، لا سيما لتحسين الرقابة على البنوك، وأساليب الإشراف والإدارة. لذلك فإن قضية حوكمة البنوك تكتسب أهمية كبيرة لما لها من دور في اقتصاديات الدول.

لذلك سوف نلقي في هذه الدراسة الضوء على دور الحوكمة في تفعيل الرقابة المصرفية.

إشكالية البحث ومن خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية هذا البحث من خلال التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى مساهمة الحوكمة المصرفية في تفعيل الرقابة الداخلية على مستوى بعض الوكالات البنكية بالجلفة؟

الأسئلة الفرعية: وللإجابة عن هذا التساؤل نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالحوكمة البنكية؟ وما هي مبادئها؟
- ما المقصود بالرقابة على البنوك؟
- ما هو واقع تفعيل الرقابة البنكية على مستوى بعض الوكالات البنكية بالجلفة؟

فرضيات البحث: تم طرح الفرضيات التي سيتم إثبات صحتها في البحث:

- الفرضية الرئيسية: تساهم الحوكمة البنكية في تفعيل الرقابة الداخلية في الوكالات البنكية (BEA ،BNA,BADR,CPA) بالجلفة.
- الفرضية الأولى: الالتزام بآليات الحوكمة في المصارف يعمل على تطوير وتحسين الرقابة الداخلية؛
- الفرضية الثانية: تعتبر المراجعة الداخلية من العناصر الهامة في الرقابة الداخلية فهي تعمل على تطويرها وتحسينها وزيادة فعاليتها وكفاءتها، وللمدقق الداخلي دور في كل هذا؛
- الفرضية الثالثة: مجلس الإدارة هو ذلك السلطة الرقابية العليا في المصرف الذي يعمل على تقويم الرقابة الداخلية.

أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها:

- التعرف على مفاهيم ومبادئ وأسس الحوكمة المصرفية؛
- التعرف على مفهوم الرقابة الداخلية للبنوك التجارية، تحديد أدواتها
- إبراز مدى مساهمة الحوكمة المصرفية في تعزيز دور الرقابة الداخلية في البنوك.

أهمية البحث: تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال:

- التركيز الحالي على حوكمة البنوك، حيث أصبحت عاملاً مهماً للبنوك لتقليل المخاطر والديون وتوجيه تقدم البنك من خلال اتخاذ القرار المناسب.
- أهمية الرقابة الداخلية حيث أنها من أسس حوكمة البنوك القائمة على الفصل بين الإدارة والملكية.

المنهج المتبع في البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض مفهوم الحوكمة المصرفية وأهميتها ومبادئها وكذا الرقابة الداخلية، وتم الاعتماد كذلك على المنهج الاستقرائي (الاستدلالي) في الجانب التطبيقي.

الدراسات السابقة:

- دراسة "إيمان بركان وعبد الجليل بوداح"، سنة "2015"، بعنوان " أهمية أنظمة الرقابة الداخلية في حوكمة المؤسسات المصرفية في الجزائر": ما هو الدور

الذي يمكن أن تؤديه أنظمة الرقابة الداخلية لحوكمة المؤسسات المصرفية في الجزائر؛ هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تؤديه أنظمة الرقابة الداخلية في تفعيل الحوكمة داخل المؤسسات المصرفية في الجزائر، في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية. وتوصلت إلى أن هذا الأمر يستدعي اهتماما أكبر بآليات الحوكمة، وبكيفية وضعها موضع التطبيق الفعال لإدارة الأنشطة والعمليات المصرفية، من خلال تدعيم وتطوير وظيفة وأنظمة الرقابة الداخلية.

- **دراسة " محمد مريني وآدم حديدي "، سنة "2022"، بعنوان " تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية حسب متطلبات لجنة بازل ودوره في تفعيل الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية "**: هل يوجد أثر بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية حسب متطلبات لجنة بازل وتفعيل الرقابة الداخلية؟؛ هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في تفعيل الرقابة الداخلية حسب متطلبات لجنة بازل؛ وتوصلت إلى أن عدم الالتزام الكلي للبنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية حسب ما تمليه متطلبات لجنة بازل انعكس سلبا على تفعيل الرقابة الداخلية.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة: هو التركيز بصيغة مفصلة وجزئيا على تطبيق الحوكمة المصرفية وتأثيرها في تفعيل وظيفة الرقابة الداخلية للمصارف الجزائرية.

المبحث الأول:
الحكومة المصرفية

تحتل المنظومة المصرفية أهمية بالغة على مستوى الاقتصاديات الوطنية والدولية مقارنة بالقطاعات الأخرى، لذا أصبح لزاما المحافظة على سلامة أداء القطاع المصرفي، وتعتبر الحوكمة المصرفية أحد المداخل المهمة لضمان ذلك.

المطلب الأول: مفهوم الحكومة المصرفية

هناك تعريفات عديدة للحوكمة المصرفية نذكر من بينها: إنها الطريقة التي يدار بها البنك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، الذين يقررون كيفية تحديد أهداف البنك وتشغيل وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة، وضمان حماية حقوق المودعين من خلال الامتثال للقوانين واللوائح القائمة[1].

يقصد بحوكمة البنوك الإدارة الجيدة وتحديد العلاقات بين شركاء البنك (المساهمين والمودعين والدائنين وعملاء مجلس الإدارة ... إلخ)، ومحاولة تجنب تضارب المصالح من خلال الهياكل التنظيمية المحكمة التي تحقق مصالح الجميع[2].من منظور مصرفي، فإن الحوكمة هي تطوير الهيكل الداخلي للبنك من خلال تحقيق شفافية الأداء وتطوير الإدارة[3].

إذن وكمحصلة لم تم ذكره، فالحوكمة المصرفية تمثل مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تتبعها أو تتبناها السلطات النقدية والبنوك المركزية والبنوك بهدف الحفاظ على السلامة المالية للمؤسسات المصرفية وبالتالي إنشاء نظام مصرفي سليم، وتشير الحوكمة المصرفية كذلك إلى الطريقة التي يدير بها مجلس الإدارة والإدارة العامة على التوالي الأعمال والأنشطة المتعلقة بالبنك، وتنعكس أيضًا في الطريقة التي يتبعونها في إدارة البنك[4].

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الحوكمة المصرفية

تتجلى أهمية الحوكمة في الجهاز المصرفي في النقاط التالية[5]:

- حوكمة البنك هي النظام الذي يوجه ويتحكم في عمليات البنك.

- تعتبر الحوكمة الرشيدة للبنوك عاملاً رئيسياً في تحسين الكفاءة الاقتصادية، والعكس صحيح إذا كانت ضعيفة، لأنها تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي.
- تعتبر الحوكمة المصرفية نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك[6].

تهدف الحوكمة إلى تحقيق العديد من الأهداف والتي سنلخصها في الآتي[7]:

- تحقيق الشفافية والحياد وتمكين المساءلة الإدارية.
- تحقيق حماية حقوق المساهمين.
- تحقيق حماية أموال المودعين.
- التأكد من مراجعة الأداء المالي للبنك.
- تحقيق سيطرة مستقلة على جميع الأعمال داخل البنك؛
- الحد من إساءة استخدام السلطة لأغراض أخرى غير المصلحة العامة للبنك.
- تحفيز المديرين والعاملين على أداء عملهم بكفاءة وفعالية.[8]

المطلب الثالث: محددات حوكمة المصرفية

تنقسم هذه المحددات والعوامل إلى فئتين[9]:

➢ **المحددات الداخلية:** وتشمل على القواعد والأسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمدراء، مما يؤدي إلى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف، تشمل المحددات كل من حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراجعين الداخليين.

➢ **المحددات الخارجية:** وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، وكفاءة القطاع المالي، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة.

المطلب الرابع: مبادئ الحوكمة المصرفية

بناءً على تقارير لجنة بازل حول تعزيز حوكمة الشركات في البنوك في عامي 1998 و1999، ونسخة منقحة في 2005 ونسخة محدثة في فبراير 2006، وعلى ضوئها فإن مبادئ حوكمة البنوك هي كما يلي[10]:

1- يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين وفقًا للمناصب التي يشغلونها وأن يكون لديهم فهم واضح لدورهم في حوكمة الشركات؛

2- اعتراف مجلس الإدارة وإشرافه على الأهداف والقيم الإستراتيجية للبنك؛

3- يجب على مجلس الإدارة توضيح المسؤوليات والمساءلة؛

4- يجب على مجلس الإدارة التأكد من أن الإدارة العليا توفر الإشراف المناسب وفقًا لسياساتها؛

5- يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا الاستفادة من عمل وظيفة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية؛

6- يجب على البنوك التأكد من أن ممارسات وسياسات التعويضات مناسبة لثقافة المؤسسة، والأهداف الإستراتيجية طويلة المدى، والبيئة الرقابية؛

7- يجب أن تعمل البنوك بشفافية؛

8- يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للبنك وفقاً لدرجة الالتزام بالبيئة القانونية المحددة.

المبحث الثاني:
الرقابة الداخلية

تعد الرقابة الداخلية واحدة من أدوات التصدي للمشكلات المختلفة التي تعاني منها المنظمات، كونها تقوم بدور المتابع والمشرف على حسن سير وسلامة العمل الداخلي في هذه المؤسسات، وذلك بهدف التقليل إلى أكبر حد ممكن من الممارسات غير الأخلاقية وتفاديها.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الداخلية المصرفية

يمكن تعريف الرقابة الداخلية على أنها العملية التي يقوم من خلالها مجلس الإدارة والمديرين والموظفين في المؤسسة بمراقبة ومتابعة مستوى وفعالية الأداء فيما يتعلق بالامتثال للقوانين واللوائح القائمة. لأنه يضمن موضوعيتها وشفافيتها بعد المراجعة والتدقيق[11]. كما يتم تعريفها على أنها مجموعة من السياسات والأنظمة والتعليمات التي تمكن البنك من تصحيح الموقف وتقييم أداء إداراته المختلفة لتحقيق أقصى ربح ممكن[12].

المطلب الثاني: أهمية الرقابة الداخلية المصرفية

تنبع أهمية الرقابة الداخلية من أهمية الدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية لمختلف الدول، حيث تخدم هذه البنوك عدة فئات تهمها استمرارية البنك في نشاطاته على أحسن وجه من مساهمين ومودعين وعملاء وكذا السلطات النقدية الممثلة أساسا في البنك المركزي، وتظهر أهمية الرقابة من خلال الدور المهم الذي تؤديه على كافة مجالات العمل لضمان وسلامة تحقيق الأهداف المخططة وتحديد انحرافاتها ومعالجتها، كما تعمل على اكتشاف الأخطاء والعمل على تصحيحها ومحاولة منعها قبل وقوعها بالإضافة إلى ذلك تقوم بإلقاء الضوء على الإيجابيات داخل المنشآت عن طريق اكتشاف الكفاءات الإدارية والتشغيلية وذلك من خلال تقييم الأداء للعاملين داخل المنشأة, وبالتالي تقدير المجتهدين من خلال الحوافز المادية والمعنوية، مما يدفعهم الى زيادة الانتماء والإتقان في العمل وذلك للوصول

إلى الأهداف الموضوعة من قبل الإدارة[13]، كما يعمل البنك على حماية أصوله والمحافظة عليها والمساهمة في تنميتها، والتأكد من نوعية المعلومات[14].

المطلب الثالث: مبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة

صاغت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة من المبادئ وهي[15]:

- المسؤوليات والأهداف والصلاحيات: من خلال توضيح مسؤوليات وأهداف كل سلطة رقابية مشرفة على البنوك.
- الاستقلالية والمساءلة وتوافر الموارد والحماية القانونية: تتمتع الوكالة المسؤولة عن الإشراف المصرفي باستقلالية تشغيلية وميزانية تسمح بذلك.
- التعاون والتنسيق: يوفر بيئة عمل للتعاون والتنسيق بين سلطات الرقابة والسلطات المحلية الأخرى والرقابة الأجنبية.
- الأنشطة المسموح بها: وهي تحدد الأنشطة التي يجوز للمؤسسات المرخصة الخاضعة لإجراءات الرقابة المصرفية القيام بها.
- معايير الترخيص: تتمتع السلطة التي تمنح ترخيصًا للبنك بصلاحية وضع المعايير والاعتبارات الخاصة بالموافقة على طلب أي مؤسسة أو رفضه.
- نقل كبير للملكية: في حالة وجود طلب لنقل ملكية كبير، يكون للهيئة التنظيمية سلطة مراجعة أو رفض أو فرض شروط احترازية.
- عمليات الاستحواذ الكبرى: للجهة التنظيمية سلطة الموافقة على أو رفض أو فرض شروط احترازية إذا قام البنك بعملية استحواذ أو استثمار كبير.

نهج الرقابة: يضع المنظمون عمليات للتتبع والتقييم المستقبلي لملف المخاطر المصرفية للبنك.

المبحث الثالث:

الدراسة الميدانية

قبل التطرق إلى الدراسة الميدانية وتحليل نتائج الاستبيان لابد من التطرق للجانب المنهجي للدراسة من أجل الوصول إلى النتائج والحكم على صحة الفرضيات من عدمها.

المطلب الأول: تقديم الدراسة

1- تقديم أداة الدراسة: تم إعداد إستبانة الدراسة توزيعها على مجتمع الدراسة لغرض تجميع المعلومات اللازمة حول موضوع البحث ومن ثم تفريغها وتحليلها بإستخدام برنامج SPSS الإحصائي واستخدام الإختيارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2- مكونات ومنهجية الدراسة: من خلال هذا القسم، نستعرض عناصر البحث المختارة وفقًا لموضوع الدراسة (ممثلة بمجتمع الدراسة) وقابلية تطبيق موضوعات الدراسة (أي العينة).

- **منهج الدراسة ومصادر البيانات:** من أجل تحقيق أهداف البحث، يتم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي، والمعروف كأحد أدوات أسلوب المسح، لتحديد أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على تفعيل وتعزيز الضوابط الداخلية، وذلك على أساس عنصرين أساسيين. أنواع البيانات:

البيانات الأولية: يتم إعداد الاستبيان البحثي وتوزيعه على مجتمع البحث بهدف جمع المعلومات اللازمة حول موضوع الدراسة واستخدام الإجراءات الإحصائية SPSS مع الاختبارات الإحصائية المناسبة للحصول على مؤشرات ودلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

البيانات الثانوية: تم ذلك من خلال البحث في الكتب والمجلات، واستخدام الإنترنت والدراسات السابقة التي ساعدت في إثراء هذه الدراسة.

- **مجتمع وعينة البحث:** مجتمع البحث جميعهم من اطارات المديريات العامة

للبنوك محل الدراسة (BNA، BADR، BEA، CPA)، وقد تم توزيع 40 استبانة، وعينة البحث هي عينة مستهدفة حيث وزعت الاستمارات على موظفين المديريات وعلى المدققين وعلى موظفي الإدارة والمالية وعلى أعضاء من مجلس الإدارة.

3- تفريغ بيانات الاستبيان ومعالجتها إحصائيا

➢ **أداة الدراسة:** تكون طريقة عمل الاستبيان على النحو الموصوف أدناه:

- إعداد استبيان أولي لجمع البيانات والمعلومات.
- يتم تقديم الاستبيان إلى لجنة من المحكمين، الذين بدورهم يقدمون المشورة والتوجيه، ويقومون بتعديل وحذف المحتوى الضروري.
- إجراء دراسة اختبار ميداني أولية للاستبيان وتعديلها حسب الاقتضاء.
- توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للبحث.

➢ **هيكل الاستبيان:** يتكون من 4 محاور والتي تتمثل في:

- المحور الأول: البيانات الشخصية يتضمن التغيرات الديمغرافية والتي تتمثل في الجنس، السن، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة.
- المحور الثاني: الرقابة الداخلية حيث هناك 9 عبارات تمحورت حول الرقابة الداخلية وأهميتها المؤسسة ومدى فعالية في الهيكل التنظيمي.
- المحور الثالث: حوكمة الشركات حيث هناك 23 عبارة قسمت الى 4 تقسيمات تتمثل في آليات الحوكمة على التوالي: مسؤوليات مجلس الإدارة المراجعة الداخلية، التدقيق الداخلي، القوانين والتشريعات.
- المحور الرابع: حيث حاولنا وضع عبارات تربط بين مبادئ الحوكمة والرقابة الداخلية. وتم وضع العبارات على أساس سلم ليكارت الخماسي ووزعت درجاته على النحو التالي:
- الدرجة 1 تمثل غير موافق بشدة؛ – الدرجة 2 تمثل غير موافق؛
- الدرجة 3 تمثل محايد؛ – الدرجة 4 تمثل موافق؛

- الدرجة 5 تمثل موافق بشدة.

➢ **مصداقية وثبات الاستبيان:** تم التأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

– **مصداقية الاستبيان:** الصدق والثبات من الخصائص المطلوبة لأداة الدراسة من أجل الحصول على نتائج في الأخير لها مصداقية ولذلك تم تقنين فقرات الإستبيان وتم التحقق من صدق الأدلة من خلال عرض الأداة على عدد من المحكمين من أصحاب الخبرة والتخصص والعمل بآرائهم واقتراحاتهم والتي على أساسها تم الوصول للتصميم النهائي للاستمارة.

– **ثبات فقرات الاستبانة:** تم التحقق من الثبات بطريقة معامل الثبات ألفا كرونباخ، إذ قام الباحث بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ، وقد بلغ ألفا كرونباخ للدراسة ككل 0.933، أي 93.3% وهي نسبة ثبات ممتازة لأداة الدراسة. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (01) في قائمة الملاحق.

التعليق: نلاحظ من الجدول رقم (01) في قائمة الملاحق أن كل نتائج معامل ألفا كرونباخ أكبر من 60% مما يدل على ثبات أداة القياس من ناحية العبارات الموضوعة في الاستمارة حيث تراوحت نسبة المحاور ما بين 0.644 و0.911 وكانت بالنسبة للرقابة الداخلية 0.644 وآليات الحوكمة في تعزيز الرقابة الداخلية 0.911 وقد قسم هذا المحور إلى أقسام (مجلس الإدارة وكانت نسبته 0.762 والمراجعة الداخلية وكانت نسبتها 0.837 والتدقيق الداخلي وكانت نسبتها 0.799 والقوانين والتشريعات كانت نسبتها 0.703) علاقة مبادئ الحوكمة الرقابة الداخلية للمؤسسة الخدمية 0.740 وبلغ المعامل الكلي للاستمارة 0.933.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة (الاستبيان)

الفرع الأول: تحليل البينات الشخصية

أولا: الجنس: من خلال الجدول رقم (02) في قائمة الملاحق يتضح لنا توزيع النسب حسب الجنس لأفراد العينة تمثل في نسبة 71% ذكور، وما نسبته 29% إناث، أي سيطرة الفئة الذكورية على الفئة الأنثوية في التوظيف داخل المؤسسة.

ثانيا: السن: من خلال الجدول رقم (03) في قائمة الملاحق يتضح لنا توزيع النسب حسب العمر لأفراد العينة تمثل فيما نسبته 32.3% عمرهم من 20 إلى 29 سنة، وما نسبته 58.1% عمرهم من 30 إلى 39 سنة، وما نسبته 3.2% عمرهم من 40 إلى 49 سنة، وما نسبته 6.5% عمرهم من 50 سنة فأكثر، أي أن فئة من 30 إلى 39 سنة هي أكثر نسبة توظيف بالمؤسسة حيث أنها تقوق 50% من نسبة التوظيف.

ثالثا: المستوى التعليمي: من خلال الجدول رقم (04) في قائمة الملاحق يتضح لنا توزيع النسب حسب المستوى التعليمي لأفراد العينة تمثل فيما نسبته 12.9% مؤهلهم العلمي ثانوي، وأن ما نسبته 87.1% مؤهلهم العلمي جامعي، وأن ما نسبته 0% مؤهلهم العلمي إبتدائي ومتوسط، أي أن فئة الجامعية هي الفئة المسيطرة وهم أكثر نسبة في العينة المستهدفة في هذه البنوك.

رابعا: عدد سنوات الخبرة: من خلال الجدول رقم (05) في قائمة الملاحق يتضح لنا توزيع النسب حسب سنوات الخبرة لأفراد العينة تتمثل في ما نسبته 35.5% لفئة أقل من 5 سنوات خبرة، وما نسبته 41.9% لفئة من 5 سنوات إلى 10 سنوات خبرة، وما نسبته 12.9% لفئة من 10 إلى أقل من 15 سنة خبرة، وما نسبة 9.7% لفئة من 15 سنة فأكثر، ونلاحظ أن 41.9% من المستجوبين لديهم خبرة في الميدان تتراوح من 5 سنوات إلى 10 سنوات هي الفئة الأكثر إستهداف ومنه فإن المؤسسة تعتمد على موظفين لديهم خبرة في العمل ويعتمد عليهم.

الفرع الثاني: تحليل إتجاه العينة

أولا: تحليل إتجاه العينة لفقرات المحور الثاني الرقابة الداخلية: يتضح من خلال الجدول رقم (06) في قائمة الملاحق أن محور الرقابة الداخلية بلغ المتوسط الحسابي العام لإجاباته (3.9749) وبانحراف معياري (0.3463) ووفقاً لمقياس الدراسة فإن هذا المحور تشير اتجاهات الآراء إلى (موافق)، كما نلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة البحث على فقرات هذا (4.29) والانحرافات ما بين (0.482-0.894)، وهذا ما يؤكد إلى أن اتجاهات الآراء ضمن فئة (موافق)، وأن الفقرة رقم (9) التي تنص يضبط النظام الرقابي في البنك التصرفات الاخلاقية لموظفي البنك احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة البحث وذلك بمتوسط حسابي بلغ (4.03) وبانحراف معياري (0.482)، وهو راجع إلى دور البنك وهيكلها التنظيمي في زرع القيم الأخلاقية في الموظفين من أجل الوصول إلى أهدافها.

ثانيا: تحليل اتجاه العينة لفقرات دور آليات حوكمة في تعزيز الرقابة الداخلية

1- مجلس الإدارة: يتضح من خلال الجدول رقم (07) في قائمة الملاحق أن جزء " توفر مسئوليات مجلس الإدارة كآلية في حوكمة الشركات" بلغ المتوسط الحسابي العام لإجاباته (3.9395) وبانحراف معياري (0.49568) ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا الجزء تشير اتجاهات الآراء إلى (موافق)، كما نلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة البحث على فقرات هذا الجزء أنها ضمن اتجاهات آراء (موافق)، وأن الفقرة رقم (8) التي بنص "يضمن مجلس الإدارة للمساهمين حق الإطلاع على التقارير المالية التي تمكنهم من تقييم واضح للبنك، وذلك بعد تأكدها من سلامة هذه التقارير المالية" احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل المبحوثين وذلك بمتوسط حسابي بلغ (4.10) وبانحراف معياري (0.700)، ويمكن تفسير ذلك بأن الشفافية والإفصاح لذى مجلس الإدارة في البنوك كبيرة وأيضا وجود مصداقية عالية في تقاريرها المقدمة لمختلف الأطراف، تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.77-4.10)

والانحرافات ما بين (0.700-0.884) وجود تشتت للعينة عن متوسطها الحسابي، وهذا ما يشير إلى أن اتجاهات الآراء ضمن فئة (موافق).

2- المراجعة الداخلية: يتضح من خلال الجدول رقم (08) في قائمة الملاحق أن جزء المراجعة الداخلية كآلية من آليات حوكمة الشركات بلغ المتوسط الحسابي العام (3.8065) وبانحراف معياري (0.59332) ووفقاً لمقياس الدراسة فإن هذا الجزء تشير اتجاهات الآراء إلى (موافق)، كما نلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة البحث على فقرات هذا الجزء أنها ضمن اتجاهات آراء (موافق)، تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.55 3.90) والانحرافات ما بين (0.597-0.888) أي أن الآراء متشتت نوعا ما عن وسطها الحسابي، وهذا ما يشير إلى أن اتجاهات الآراء ضمن فئة (موافق)، وأن الفقرة رقم (2) التي تنص "تحرص على متابعة وتقييم انظمة الرقابة الداخلية في البنك" احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة البحث وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.90) وبانحراف معياري (0.597)، ويمكن تفسير ذلك بأن للمراجعة الداخلية دور كبير في مراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية في شكل مستمر من أجل محاربة كل أنواع الغش والأخطاء وغيرها.

3- التدقيق الداخلي: يتضح من خلال الجدول رقم (09) في قائمة الملاحق أن جزء "التدقيق الداخلي كآلية من آليات حوكمة الشركات" بلغ المتوسط الحسابي العام (3.8065) وبانحراف معياري (0.70461) ووفقاً لمقياس الدراسة فإن هذا الجزء تشير اتجاهات الآراء إلى (موافق)، كما نلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة البحث على فقرات هذا الجزء أنها ضمن اتجاهات آراء (موافق)، تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.61- 4.06) والانحرافات ما بين (0.814-0.955) وهو ما يوضح أن الآراء متشتت عن وسطها الحسابي، وهذا ما يشير من خلال المتوسطات أن اتجاهات الآراء ضمن فئة (موافق)، وأن الفقرة رقم (1) التي تنص "وظيفة التدقيق الداخلي تقع تحت مسؤولية المدير العام" احتلت المرتبة

الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة البحث وذلك بمتوسط حسابي بلغ (4.06) وبانحراف معياري (0.814)، ويمكن تفسير ذلك لأهمية التدقيق الداخلي في البنك في تقويم الرقابة الداخلية ونظرا لهذه الأهمية فالتدقيق الداخلي يحظى بأهمية خاصة من قبل مجلس الإدارة حيث يقع ضمن مسؤولياته في البنك.

4- القوانين والتشريعات: يتضح من خلال الجدول رقم (10) في قائمة الملاحق أن جزء "القوانين والتشريعات كآلية من آليات حوكمة الشركات" بلغ المتوسط الحسابي العام (4.0726) وبانحراف معياري (0.50906) ووفقاً لمقياس الدراسة فإن هذا الجزء تشير اتجاهات الآراء إلى (موافق)، كما نلاحظ أن متوسط إجابات أفراد عينة البحث على فقرات هذا الجزء أنها ضمن اتجاهات آراء (موافق)، تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.84-4.48) والانحرافات ما بين (0.605-0.854) ما يتوضح أن الآراء متشتت عن وسطها الحسابي، وهذا ما يشير من خلال المتوسطات أن اتجاهات الآراء ضمن فئة (موافق)، وأن الفقرة رقم (2) التي تنص "يطبق البنك القوانين التي تحددها الدولة" احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة البحث وذلك بمتوسط حسابي بلغ (4.03) وبانحراف معياري (0.605) ، ويمكن تفسير ذلك إلى إلزامية القوانين التي تضعها الدولة وعلى البنك التقيد بمختلف البنود الموجودة فيها، لأن القوانين التي تضعها الدولة لها صفة الإلزامية في التطبيق.

ثالثا: علاقة مبادئ الحوكمة بنظام الرقابة الداخلية للبنك: من خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول رقم (11) في قائمة الملاحق، نلاحظ أن إجابات أفراد عينة الدراسة كانت أغلبها إيجابية وهذا بالنسبة لجميع العبارات الموضوعة في علاقة مبادئ الحوكمة بالرقابة الداخلية للمؤسسة، وبلغ المتوسط الحسابي العام (4.0276) وبانحراف معياري (0.44019) ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا الجزء تشير اتجاهات الآراء إلى (موافق)، كما نلاحظ أن متوسط إجابات أفراد

عينة البحث على فقرات هذا الجزء أنها ضمن اتجاهات آراء (موافق)، تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.77-4.26) والانحرافات ما بين (0.512-0.805) ما يتوضح أن الآراء متشتت عن وسطها الحسابي، وهذا ما يشير من خلال المتوسطات أن اتجاهات الآراء ضمن فئة (موافق)، وأن الفقرة رقم (4) التي تنص "تحرص إدارة البنك على المساءلة المستمرة لموظفي الرقابة الداخلية من أجل تقويم مهامهم" احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل عينة البحث وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.94) وبانحراف معياري (0.512)، ويمكن تفسير ذلك إلى متابعة الإدارة للرقابة الداخلية باستمرار من أجل تقويم مهامها الرقابية داخل البنك.

خاتمة:

هدفت هذا الدراسة إلى تقديم صورة واضحة عن الحوكمة المصرفية ودورها في تعزيز الرقابة الداخلية مع تقديم أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال إجراءات عملية التحليل الإحصائي للمعلومات وبعض الوسائل الأخرى التي تم تجميعها من وصف عينة الدراسة ومن الإجابات عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية من واقع المصارف محل الدراسة.

نتائج اختبار الفرضيات:

انطلاقا من الدراسة النظرية والتطبيقية التي اعتمدت في هذا البحث تم التوصل أثناء اختبار الفروض إلى النتائج التالية:

– بالنسبة للفرضية الأولى والمتعلق بأن الالتزام بآليات الحوكمة في البنوك يعمل على تطوير وتحسين الرقابة الداخلية وهذا ما تم التوصل إليه في الدراسة النظرية والإجابة على صحة هذه الفرضية أن آليات الحوكمة لها دور كبير في تحسين وتطوير الرقابة الداخلية.

– أما الفرضية الثانية والمرتبط بأن المراجعة الداخلية تعتبر من العناصر الهامة في الرقابة الداخلية فهي تعمل على تطويرها وتحسينها وزيادة فعاليتها وكفاءتها، وللمدقق الداخلي دور في كل هذا، وهذه الفرضية تم الإجابة عليها في الجانب التطبيقي في الدراسة اللإستبيانية حيث وجدنا هناك دور كبير للمراجعة الداخلية في تقويم الرقابة الداخلية وهذا راجع إلى دورها الرقابي داخل البنك ومدى استقلاليتها في تأدية مهامها على أكمل وجه، وأن للمراجع الداخلي دور ضعيف في تحسين الرقابة الداخلية نظرا لضعف العلاقة بينهما داخل البنك.

– وفيما يتعلق بالفرضية الثالثة القائل أن مجلس الإدارة هو ذلك السلطة الرقابية العليا في الشركة الذي يعمل على تقويم الرقابة الداخلية، وقد تم إثبات هذه الفرضية في الجانب التطبيقي بحيث توصلنا إلى وجود علاقة قوية بين الرقابة الداخلية ومجلس الإدارة في البنك مما يساعدها على رفع مستوي الرقابة.

نتائج الدراسة: من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

– لمجلس الإدارة دور كبير في الرفع من مستوى الرقابة الداخلية داخل المصرف؛

– التنسيق بين وظيفة المراجعين الداخليين والخارجيين يحقق تكامل بينهم من أجل الوصول إلى مستوى رقابي كفء داخل المصرف؛

–تطبيق آليات ومبادئ الحوكمة بالشكل الملائم يعمل على تطوير الرقابة الداخلية؛

– تطبيق آليات ومبادئ الحوكمة في المصرف يعني وجود نظام رقابي فعال؛

– عدم قدرة التدقيق الداخلي على تقويم الجيد للرقابة الداخلية؛

– التطبيق المحكم للقوانين والتشريعات ساعد على الرفع من مستوى الرقابة.

التوصيات: من خلال الدراسة تم وضع بعض الإقتراحات التالية:

– بذل المزيد من الجهود لتطبيق مبادئ حوكمة المصارف والعمل على إيجاد أسس ومبادئ عادلة.

– العمل على زيادة فاعلية دور مجلس الإدارة في اختيار المدراء التنفيذيين، وزيادة المسائلة والمتابعة من أجل رفع قدراتهم.

– ضرورة وجود لجنة مراجعة في المصارف التجارية تتمتع بالإستقلالية تعمل على تقييم الرقابة الداخلية.

– ضرورة العمل على تطوير التدقيق الداخلي وسعيه في تقويم الرقابة الداخلية.

مصادر ومراجع البحث:

- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- جلالية عبد الجليل، **آليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الإلكترونية –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية –أدرار–، الجزائر، 2018–2019.
- عمري ريم، **الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017/2016.
- فهد محمد طنينه، **أثر الرقابة الداخلية على الأداء: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية**، رسالة ماجستير، تخصص إدارة اعمال، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، فلسطين، 2017.
- كتيفي خيرة، **دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير، تخصص الحوكمة ومالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2016/2015.
- إيمان بركان، عبد الجليل بوداح، **أهمية أنظمة الرقابة الداخلية في حوكمة المؤسسات المصرفية في الجزائر**، مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، المجلد 26، العدد 1، جوان 2015، ص ص: 07–44.
- بوقدوم مروة، عمورة جمال، **الرقابة المصرفية في الجزائر ودورها في تعزيز الإفصاح بالبنوك التجارية**، مقال منشور في مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 2، الجزائر، المجلد 13، العدد 1، جوان 2018، ص ص: 66–87.
- حازم أحمد فروانة، **الرقابة الداخلية في البنوك التجارية " دراسة مقارنة بين بنك فلسطين في غزه والبنك الإسلامي الفلسطيني**، مقال منشور في مجلة آفاق للبحوث

والدراسات، المركز الجامعي لإليزي، الجزائر، المجلد 1، العدد 3، 2018، ص ص: 59-88.

- حوحو فطوم، مرغاد لخضر، **دور حوكمة المؤسسية المصرفية في استقرار الأسواق المالية**، مقال منشور في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 2014، ص ص: 51-68.
- علي عماد محمد أزهر، **آلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرفيّة (دراسة حالة البنك الكويتي المركزي)**، مقال منشور في مجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الكويت، العدد 17، سبتمبر 2020، ص ص: 198-227.
- مريم هاني، **تقييم مدى التزام النظام المصرفي الجزائري بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل (دراسة ميدانية لعينة من البنوك العاملة في الجزائر)**، مقال منشور في المجلة الجزائرية التنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 07، ديسمبر 2017، ص ص: 201-214.
- مريني محمد، حديدي آدم، **تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية حسب متطلبات لجنة بازل ودوره في تفعيل الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية**، مقال منشور في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد 16 العدد 01، جوان 2022، ص ص: 163-180.
- شريقي عمر، **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**، مداخلة في ملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر2009.
- عياري أمال، خوالد أبو بكر، **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية –دراسة حالة الجزائر–**، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر، يوم .06-07 ماي 2012.

ملاحق البحث:

الجدول رقم (01) معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)

عدد العبارات	معامل الفا كرونباخ
39	0.933

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (02) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس في المؤسسة

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	22	71
أنثى	9	29
∑	**31**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS-20

الجدول رقم (03) توزيع عينة الدراسة حسب السن في المؤسسة

السن	التكرار	النسبة المئوية
من 20 – 29 سنة	10	32.3
من 30 – 39 سنة	18	58.1
من 40 – 49 سنة	1	3.2
من 50 فما فوق	2	6.5
∑	**31**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS-20

الجدول رقم (04) توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى العلمي	التكرار	النسبة المئوية
إبتدائي	0	0
متوسط	0	0
ثانوي	4	12.9
جامعي	27	87.1
∑	**31**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS-20

الجدول رقم (05) توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة في العمل

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	11	35.5
من 5 إلى أقل من 10سنوات	13	41.9
من10 إلى أقل من 15 سنة	4	12.9
من 15 سنة فأكثر	3	9.7
∑	**31**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS-20

الجدول رقم (06): تحليل إتجاه العينة لمحور الرقابة الداخلية

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اتجاه العينة	الترتيب
01	يعد قسم الرقابة الداخلية قسم ضروري في الهيكل التنظيمي للبنك.	0.529	4.29	موافق	3
02	وجود تعليمات محدد وواضحة للرقابة الداخلية تسمح بالتحكم في العمليات التي يقوم بها البنك.	0.512	4.06	موافق	2
03	التقارير المالية تخضع لعمليات الرقابة الداخلية قبل اقرارها في البنك.	0.669	3.77	موافق	5
04	تؤمن إدارة البنك و الموظفين بأهمية وجود نظام للرقابة الداخلية للحفاظ على المال العام للبنك.	0.718	3.87	موافق	6
05	تمتلك المؤسسة جهاز رقابي كفؤ يتمتع بالنزاهة مما يساعد في تقليل فرص الفساد والاخطاء في البنك.	0.894	4.00	موافق	9
06	يمتلك نظام الرقابة الداخلية في مؤسستكم موظفين ذوي كفاءة وخبرة	0.831	3.90	موافق	8

				عالية.	
7	موافق	3.81	0.792	تحرص إدارة البنك على توظيف عمال لديهم مستوى علمي عالي.	**07**
4	موافق	4.03	0.547	تحرص الرقابة الداخلية في مؤسستكم على رفع كفاءة العاملين فيها من خلال عقد المؤتمرات وندوات التكوين.	**08**
1	موافق	4.03	0.482	يضبط النظام الرقابي في البنك التصرفات الأخلاقية لموظفي البنك.	**09**
موافق		3.9749	0.3463	**09**	$\sum$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS-20

الجدول رقم (07) تحليل اتجاه العينة لفقرات مجلس الإدارة

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اتجاه العينة	الترتيب
01	يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة في البنك من طرف المساهمين.	0.779	3.84	موافق	4
02	يتم منح مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة تتناسب مع الأنشطة والمهام الموكلة إليهم.	0.884	3.77	موافق	8
03	يمارس مجلس الإدارة سلطة الرقابة بكل استقلالية ونزاهة.	0.795	3.97	موافق	5
04	يتوفر لمجلس الإدارة القدرة على المراجعة والإشراف على إنشاء وتقيم هيكل الرقابة الداخلية.	0.856	4.00	موافق	7
05	يقوم مجلس الإدارة بمتابعة أداء الإدارة التنفيذية للبنك.	0.746	3.90	موافق	3
06	يتولى مجلس الإدارة بالمتابعة المستمرة لعملية الرقابة الداخلية.	0.727	3.94	موافق	2
07	يشارك مجلس الإدارة بالبنك في تحديد	0.816	4.00	موافق	6

	أهدافها الاستراتيجية.				
08	يضمن مجلس الإدارة للمساهمين حق الاطلاع على التقارير المالية التي تمكنهم من تقييم واضح للبنك.	0.700	4.10	موافق	1
∑	**08**	**0.49568**	**3.9395**	**موافق**	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS-20

الجدول رقم (08): تحليل إتجاه العينة لفقرات المراجعة الداخلية

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اتجاه العينة	الترتيب
01	تتمتع المراجعة الداخلية بالاستقلالية في المهام والهيكل التنظيمي في البنك.	0.805	3.77	موافق	2
02	تحرص على متابعة وتقييم انظمة الرقابة الداخلية في البنك.	0.597	3.90	موافق	1
03	توفر المراجعة الداخلية تأكيد لمجلس الإدارة أن الأداء الرقابي في المنشأة قوي وفعال.	0.814	3.94	موافق	3
04	يتم فحص وتقويم أنظمة الرقابة الداخلية من قبل المراجعة الداخلية باستمرار من أجل منع عملية الغش.	0.846	3.87	موافق	4
05	تمتلك المراجعة الداخلية عناصر كفؤة ومتخصصة تقوم بفحص وتقويم أنظمة الرقابة الداخلية.	0.888	3.55	موافق	6
06	تتوفر لدى موظفي المراجعة الداخلية الصلاحيات الكافية لإنجاز مهامهم.	0.873	3.81	موافق	5
∑	**06**	**0.5933**	**3.806**	**موافق**	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS-20

الجدول رقم (09) تحليل إتجاه العينة لفقرات التدقيق الداخلي

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اتجاه العينة	الترتيب
01	وظيفة التدقيق الداخلي تقع تحت مسؤولية المدير العام.	0.814	4.06	موافق	1
02	عدد موظفي التدقيق الداخلي كاف لتنفيذ عمليات التدقيق في جميع أقسام وإدارة مؤسستكم.	0.955	3.61	موافق	5
03	يوفر قسم التدقيق الداخلي في مؤسستكم على الإمكانيات المالية والمادية اللازمة لأداء مهامه.	0.930	3.74	موافق	4
04	يساهم التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين الرقابة الداخلية.	0.908	3.90	موافق	2
05	يساهم التدقيق الداخلي في تعزيز الثقافة الأخلاقية للموظفين	0.920	3.77	موافق	3
∑	**05**	**0.70461**	**3.8065**	**موافق**	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS-20

الجدول رقم (10): تحليل اتجاه العينة لفقرات القوانين والتشريعات

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اتجاه العينة	الترتيب
01	يؤثر القانون الداخلي على مختلف القرارات داخل البنك.	0.735	3.84	موافق	3
02	يطبق البنك القوانين التي تحددها الدولة.	0.605	4.03	موافق	1
03	يلتزم البنك بأداء واجباتها الضريبية.	0.626	4.48	موافق	2
04	يتبع البنك في استراتيجياته مختلف القرارات الصادرة عن الإدارة العليا.	0.854	3.94	موافق بشدة	4

∑	04	0.50906	4.0726	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS-20

الجدول رقم (11) تحليل اتجاه العينة لفقرات علاقة مبادئ الحوكمة بالرقابة الداخلية

رقم	الفقرات	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اتجاه العينة	الترتيب
1	يسمح مستوى الشفافية والإفصاح في البنك من رفع وتسهيل عملية الرقابة الداخلية.	0.638	4.16	موافق	3
2	يفصح البنك عن معلومات ذات مصداقية، وملائمة يمكن الاعتماد عليها في تقييم الأداء المالي.	0.631	4.26	موافق	2
3	استقلالية المراجعين الداخليين في أداء مهامهم تسمح بتفعيل وظيفتهم، وتفعيل الرقابة الداخلية.	0.752	4.03	موافق	4
4	تحرص إدارة البنك على المساءلة المستمرة لموظفي الرقابة الداخلية من أجل تقويم مهامهم.	0.512	3.94	موافق	1
5	توفر الرقابة الداخلية العدالة الكافية لكل الأطراف في تقديمها للمعلومات.	0.805	3.77	موافق	7
6	المسؤولية الأخلاقية للموظفين في البنك ترفع من مصداقية الرقابة الداخلية.	0.763	3.87	موافق	5
7	تتوفر المسؤولية الكافية للموظفين في البنك من أجل أداء مهامهم بكل مصداقية وموضوعية.	0.779	4.16	موافق	6
∑	7	**0.44019**	**4.0276**	**موافق**	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS-20

هوامش البحث:

1- مريم هاني، تقييم مدى التزام النظام المصرفي الجزائري بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل (دراسة ميدانية لعينة من البنوك العاملة في الجزائر)، العدد 07، المجلة الجزائرية التنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2017، ص203.

2- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص06.

3- عمري ريم، الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017/2016، ص20.

4- كتيفي خيرة، دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، تخصص الحوكمة ومالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2016/2015، ص68.

5- شريقي عمر، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، مداخلة في ملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر2009، ص06.

6- حوحو فطوم، مرغاد لخضر، دور حوكمة المؤسسية المصرفية في استقرار الأسواق المالية، مقال منشور في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 2014، ص53

7- محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص ص58-59.

8- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص28.

9- عياري أمال، خوالد أبو بكر، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية -دراسة حالة الجزائر-، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، يوم .06-07 ماي 2012، ص ص08-09.

10- مريني محمد، حديدي آدم، تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية حسب متطلبات لجنة بازل ودوره في تفعيل الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية، مقال منشور في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد 16 العدد 01، جوان 2022، ص169.

11- حازم أحمد فروانة، الرقابة الداخلية في البنوك التجارية " دراسة مقارنة بين بنك فلسطين في غزه والبنك الإسلامي الفلسطيني، المجلد 1، العدد 3، مقال منشور في مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المركز الجامعي لإليزي، الجزائر، 2018، ص164.

12- بوقدوم مروة، عمورة جمال، الرقابة المصرفية في الجزائر ودورها في تعزيز الإفصاح بالبنوك التجارية، مقال منشور في مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 2، الجزائر، المجلد 13، العدد 1، جوان 2018، ص71.

13- فهد محمد طنينه، أثر الرقابة الداخلية على الأداء: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية، سالة ماجستير، تخصص إدارة اعمال، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، فلسطين، 2017، ص26-27.

14- علي عماد محمد أزهر، آلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرفيّة (دراسة حالة البنك الكويتي المركزي)، ممقال منشور في مجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الكويت، العدد 17، سبتمبر 2020، ص207.

15- جلالية عبد الجليل، آليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الإلكترونية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية -أدرار-، الجزائر، 2018-2019، ص42-43.

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:
صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية – الواقع والتحديات والآفاق –
****

دور الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر التي تعيق أداء البنوك التجارية بالجزائر.

The role of banking supervision in reducing the risks that hinder the performance of commercial banks in Algeria.

ط.د. نصيرة شرف *	ط.د. يوسف بن ختو
مخبر التنمية المحلية والمقاولاتية /عين الدفلى	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/معهد العلوم التجارية
جامعة تيسمسيلت / الجزائر	جامعة تلمسان / الجزائر

ملخص: الهدف من هذه الدراسة هو إبراز دور الرقابة المصرفية في الحّد من المخاطر المحيطة بالبنوك التجارية في الجزائر، ومعرفة مدى مساهمتها في تحسين الاداء المالي ورفع كفاءته، وتفعيل الخدمات التي تقدمها البنوك، وتجنيبها مخاطر العولمة المالية، وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض اهم المفاهيم المتعلقة بهذه الدراسة، حيث عرفت الرقابة المصرفية في الجزائر تطور ملحوظ بهدف المحافظة على سلامة وصلابة النظام المصرفي، والتي تجسدت جهودها في محاولة التزام بنك الجزائر بتطبيق مبادئ بازل للرقابة المصرفية، وقد خلصت الدراسة إلى أن للرقابة المصرفية دور قوي وفعال في اكتشاف الثغرات وتصحيحها، وبالتالي الحّد من المخاطر المحيطة بالقرارات المصرفية، كما ان نجاح العمل المصرفي يتوقف على قيام هيئة رقابية قادرة على التحكم في العمليات المصرفية ومتابعتها، وهذا مسايرة للمعايير الدولية والأخذ بمقررات لجنة بازل.

كلمات مفتاحية: رقابة مصرفية؛ بنوك تجارية؛ مخاطر بنكية؛ لجنة بازل؛ بنك الجزائر.
تصنيف JEL: E42 ، G21،M42

---

* اسم ولقب المرسل؛ ***نصيرة شرف***.

Abstract : The aim of this study is to highlight the role of banking supervision in reducing the risks surrounding commercial banks in Algeria, and to know the extent of its contribution to improving financial performance and raising its efficiency, activating the services provided by banks, and sparing them the risks of financial globalization, as we relied on the descriptive and analytical approach in reviewing the most important concepts Related to this study, and considering banking supervision in Algeria has known a remarkable development in order to maintain the safety and solidity of the banking system, and whose efforts have been embodied in an attempt to commit the Bank of Algeria to apply the Basel principles of banking supervision, the study concluded that banking supervision has a strong and effective role in discovering and correcting gaps, and thus Reducing the risks surrounding banking decisions, and the success of the banking business depends on the establishment of a supervisory body that is able to control and follow up on banking operations, and this is in line with international standards and taking into account the decisions of the Basel Committee.

Keywords: banking supervision; commercial banks; banking risks; Basel Committee; Bank of Algeria.
JEL classification : M4 ; G21 ; E42

مقدّمة:

ان ما تعرضت اليه البنوك التجارية إثر الأزمة العالمية الأخيرة على الصناعة المصرفية، أظهر بشكل كبير أهمية وحتمية التطبيق الفاعل للرقابة المصرفية، وضرورة تفعيل ادارة المخاطر البنكية، في وقت تسارعت فيه وتيرة انتشار العولمة وحرية حركة رؤوس الأموال، وهو ما فرض على البنوك التجارية إعادة النظر بما يتوجب عليها القيام به للمحافظة على دورها كمحرك الرئيسي للاقتصاد، حيث أصبحت الصناعة البنكية ترتكز على فن إدارة المخاطر وذلك في ضوء ما شهدته من تطورات، وعليه فقد حاز هذا الموضوع على اهتمام العديد من الهيئات الدولية وعلى رأسها لجنة بازل التي عملت على إعطاء هذه الإجراءات طابعا دوليا، ولم يكن النظام البنكي الجزائري بمعزل عن مجريات هذه الأحداث، فقد عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية موجة اصلاحات كان أهمها قانون النقد والقرض، والذي احتوى على تعليمات ونقاط تقضي بتطبيق مقررات بازل، وهذا لمسايرة التطورات الحاصلة والتدرج في تطبيق هذه المقررات المتعلقة بالرقابة والاشرافي المصرفي.

–اشكالية الدراسة: نسعى في هذه الورقة البحثية الى أن معرفة المخاطر وادارتها أصبح ضرورة حتمية لنجاح البنوك في تحقيق أهدافها، وهو ما أصبح يشكل الدافع الأقوى لقيام لجنة بازل، ومنه يمكن صياغة التساؤل الرئيسي الآتي: **كيف يمكن للرقابة المصرفية أن تساهم في التصدي للمخاطر داخل المنظومة المصرفية الجزائرية؟ وما مدى نجاعتها في تحقيق السير الحسن لأداء البنوك وما مدى موافقتها للمعايير الدولية في ظل التحديات الراهنة؟**

–الاسئلة الفرعية: يندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية نوجزها في:

-ما المقصود بالرقابة المصرفية؟ ماذا نعني بالمخاطر البنكية وادارتها؟ ماهي الهيئات التي تتولى عملية الرقابة المصرفية وادارة المخاطر في البنوك؟ وهل هناك توافق بين الرقابة البنكية داخل المنظومة المصرفية في الجزائر مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية؟

-فرضيات الدراسة: لمعالجة إشكالية البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية:

-الرقابة المصرفية هي مجموعة الوسائل والإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية المصرفية وفي مقدمتها البنوك المركزية للمحافظة على سلامة وأمن الجهاز المصرفي.

-يقصد بإدارة الخطر البنكي تلك الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن، سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائية .

-تختلف الجهات المسؤولة عن الرقابة وفقا للظروف المتعلقة بالاقتصاد ودرجة حرية حركة رؤوس الأموال، بالإضافة لاعتبارات اخرى فهناك من يخول للبنك المركزي المسؤولية التامة في الرقابة والإشراف، بينما يجد البعض قيام جهات رقابية على هذه المهمة، في حين هناك طرف ثالث ينادي بوجود تعاون بين هذه الهيئات.

-هناك توافق في الرقابة داخل البنوك الجزائرية مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية.

-أهمية الدراسة: تكمن اهمية هذه الدراسة في الموضوع بحد ذاته، باعتباره موضوع هام وحساس والمتمثل في اشكالية الرقابة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر البنكية ضمن المنظومة المصرفية الجزائرية، والذي توجهت اليه انضار الهيئات الدولية وصناع القرار واهتموا به خاصة في الآونة الاخيرة باعتبار انه لا يمكن الحديث عن المخاطر البنكية واهمال دور الرقابة المصرفية على البنوك والمؤسسات المالية.

-الهدف من الدراسة: نسعى في هذه الدراسة للوصول إلى الأهداف التالية:

-الوقوف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من الرقابة المصرفية والمخاطر البنكية وادارتها؛

-إبراز أهمية ودور الرقابة المصرفية في التقليل من المخاطر التي تواجه البنوك التجارية بالجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الفعالية لأداء هذه البنوك؛

-تشخيص العلاقة بين الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر بالبنوك التجارية الجزائرية، ومحاولة ضبطها؛

-السعي لوضع رؤية شاملة حول الآليات اللازم اتباعها لتفعيل استراتيجية الرقابة المصرفية للتقليل من المخاطر التي تواجه المنظومة المصرفية الجزائرية والحد منها من اجل تحسين الاداء المالي للبنوك ورفع كفاءته، اعتماد جهاز مصرفي سليم ومعافى.

-المنهج المستخدم :اعتمادنا على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض هذه الدراسة، وصولا الى استخلاص النتائج واعطاء التوصيات في هذا المجال.

-الدراسات السابقة: تمثلت الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع والتي تم الاعتماد عليها للقيام بإعداد هذه الورقة البحثية في:

-دراسة رحال عادل، خوني رابح،(**2021**)، **دور الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر التي تواجه المنظومة المصرفية الجزائرية-دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDLخلال الفترة ما بين 2015-2019**، تناولت الدراسة موضوع الرقابة المصرفية في الجزائر، حيث عرفت الرقابة في الجزائر تطورا ملحوظا بهدف المحافظة على سلامة وصلابة النظام المصرفي، تجسدت جهود النظام المصرفي الجزائري من خلال محاولة التزام بنك الجزائر بتطبيق مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، حيث نجاح العمل المصرفي يتوقف على قيام هيئة رقابية قادرة على التحكم وكذا متابعة العمليات المصرفية.

-دراسة مبارك بن الطيبي،(**2020**)، **الرقابة المصرفية على البنوك التجارية في التشريع الجزائري**، تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع الرقابة المصرفية والدور الذي يجب ان تؤديه من أجل تحسين الاداء المالي والخدمات المصرفية التي

تقدمها البنوك التجارية لعملائها، تمارس هذه الرقابة مجموعة من الهيئات متى مارست سلطاتها ومكانتها القانونية على الوجه الأكمل ساهمت في تحقيق الاهداف المرجوة من تحسين الأداء المصرفي ورفع كفاءته، وكذا تجنيبه المخاطر المصرفية التي أنتجتها العولمة المالية.

–دراسة ختير فريدة،(**2018/2017**) **الرقابة المصرفية في الجزائر**، تهدف الباحثة من خلال دراستها إلى التعرف على موضوع الرقابة المصرفية في الجزائر الذي عرف تطورا ملحوظا منذ الاستقلال إلى يومنا، وفي هذا الإطار وضع المشرع الجزائري من خلال قانون النقد والقرض والأنظمة المتعلقة به عددا من الهيئات تقوم على الرقابة موزعة بين هيئات للرقابة على إنشاء، وأخرى على نشاط البنوك والمؤسسات المالية، وجعلها تواكب المعايير الدولية للرقابة المصرفية والأخذ بمقررات لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي.

–ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: لاحظنا انها تتشابه وتشترك في عدة جوانب، الا أنه يوجد اختلاف في طريقة معالجة كل موضوع أو في نتائج كل دراسة، حيث أنها تختلف في الحدود الزمانية والمكانية، وفي الاسلوب المستعمل في الدراسة التطبيقية، بينما تشترك كل الدراسات في إبراز دور الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر التي تواجه المنظومة المصرفية، وعليه يمكن اعتبار الدراسة الحالية تكملة لما قامت به الدراسات السابقة، وعلى الرغم من اختلاف نتائج هذه الدراسات الا أنها ساهمت بشكل أو بأخر في الوصول إلى الهدف المتوخى منها وفي الدولة محل الدراسة.

–هيكلة الدراسة: قسمنا الدراسة الى محورين، الاول خصصناه لعرض مفاهيم اساسية حول الرقابة المصرفية والمخاطر البنكية وادارتها، اما الثاني فشخصنا فيه واقع الرقابة في الجزائر ودورها في الحد من المخاطر المحيطة بهذه البنوك.

المبحث الأول:

الإطار النظري للرقابة المصرفية والمخاطر البنكية وادارتها

يعتبر النظام البنكي المرآة العاكسة لصورة أي اقتصاد، فكل دولة تمتلك نظام مصرفي خاص بها، حيث أظهرت معظم الاقتصاديات التي أصيبت بالأزمة النقدية القصور في التنبؤ بحدوث الأزمات، وذلك نظرا لضعف دور الرقابة المصرفية وعدم إلزامية القوانين والتشريعات المنظمة للصناعة المصرفية، وبالتالي عدم التنبه بحدوث المخاطر والتي انحصرت في عدة أنواع مما انعكس سلبا على عمل هذه البنوك.

المطلب الأول: الإطار النظري للرقابة المصرفية:

لقد اصبحت الرقابة ضرورة ملحة في ظل المستجدات والتغيرات الدولية التي يشهدها العالم، وحتى تكون الرقابة فاعلة لابد من تمتعها بالكثير من المرونة في العمل والاستمرار بفاعلية وضمن مخطط زمني يتم إتباعه بشكل مستمر ودائم.

1-تعريف الرقابة: هي وظيفة إدارية وهي عملية مستمرة ومتجددة يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعة، وذلك بقياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير بغرض التصحيح والتقويم[1].

2-تعريف الرقابة المصرفية: يمكن تعريف الرقابة المصرفية كما يلي :

-الرقابة المصرفية هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والبنوك بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية توصلا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقوي يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين[2].أو هي مجموعة الوسائل والإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية المصرفية وفي مقدمتها البنوك المركزية من أجل المحافظة على سلامة وأمن الجهاز المصرفي والمالي[3] .

3-خصائص الرقابة البنكية :تتمثل هذه الخصائص في[4]:الرقابة على البنوك التجارية جزء أساسي لا يتجزأ من العمليات الإدارية، تهدف إلى اكتشاف مواطن الضعف والأخطاء المرتبكة من طرف البنوك فهي ليست وظيفة مستقلة ومنفصلة عن الوظائف الإدارية الأخرى، وإنما عملية ملازمة لأداء كل منها؛ تهدف الرقابة على البنوك التجارية إلى التحقق من صحة الأداء وتقويمه، تعمل على وضع المعايير وتحديد الأهداف والخطط والسياسات التي تستخدم كمرشد للأداء من قبل البنوك التجارية؛ تشمل عملية الرقابة اكتشاف وتحليل المشاكل في مرحلة التنفيذ وما قبلها وكذل مرحلة ما بعد التنفيذ؛ تتميز الرقابة على البنوك التجارية بخاصية المرونة، بحيث تتلاءم مع أي تغيير يطرأ على سير العمل بالمؤسسة البنكية والقدرة على مواجهة ما يستجد من ظروف غير متوقعة والانحرافات التي قد تحصل في المستقبل. فالرقابة على البنوك ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق غاية تتمثل في الكشف عن الانحرافات ومحاولة تصحيحها.

4-أهداف الرقابة المصرفية :تختلف نظم الرقابة المصرفية من دولة إلى أخرى إلا أن الهدف منها أو الأهداف التي تصبو إليها متفق عليها وهي كالتالي:

-**الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي**: وذلك بتجنب مخاطر الإفلاس أي الإشراف ومتابعة ممارسات المؤسسات المصرفية، وكذلك وضع القواعد الخاصة بكل من العمليات المحلية والدولية.

-**ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي**: وذلك عن طريق التأكد من الوضع المالي للبنوك ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، لضمان تمويل الأنشطة الاقتصادية.

-**حماية المودعين**: ويتم ذلك بفرض السلطات الرقابية سيطرتها من أجل تجنب المخاطر المحتمل حدوثها في حالة عدم تنفيذ التزامات المؤسسات تجاه المودعين[5].

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول المخاطر البنكية:

ينطوي النشاط المصرفي بطبيعته على مخاطر عديدة نتيجة الأوضاع والأزمات التي تحيط بالقطاع المصرفي، وكذا التطور السريع في التكنولوجيا، وهو ما يؤثر على نشاطه وتحقيق أهدافه، حيث تتطلب إدارة المخاطر التحديد الدقيق لمفهومها وأهدافها، والمبادئ والمراحل الواجب إتباعها لإدارتها بهدف الوصول لإدارة فعالة والتقليل من المخاطر التي تواجه البنوك ومنه نجاح البنك واستمراره.

1-تعريف الخطر والمخاطر المصرفية: يعرف الخطر على أنه احتمال الخسائر في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير والخطر البنكي هو عنصر ريب وشك وتردد يمكنه التأثير على العامل الاقتصادي أو سياق العملية الاقتصادية[6]، **وتعرف المخاطر المصرفية** بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، بما قد يؤثر على تحقيق أهداف البنك وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على البنك وإفلاسه[7].وتعرف ايضا بانها حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الاموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة[8].

2-مفهوم ادارة المخاطر المصرفية: تعرف إدارة المخاطر البنكية على أنها تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر وتحديدها وقياسها والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة البنك للمخاطر، لهذا يجب أن تكون عملية إدارة المخاطر شاملة ومتكاملة، تغطي كل الإدارات والأقسام التابعة للبنك حتى يكون هناك إدراك ووعي بهذه الإدارة[9]، ويقصد بإدارة المخاطر العمل على تحقيق العائد الأمثل

من خلال عائد المخاطرة وتكلفتها، ومن ثم فإن إدارة المخاطر هي العمل على تقليل أو تدنيه المستوى المطلق للمخاطر[10].

3–أهمية إدارة المخاطر البنكية: وتتمثل هذه الأهمية في[11]:

–تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية؛ المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير؛ تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك؛ المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل؛ تنمية وتطوير ميزة تنافسية البنك بالتحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.

4–مبادئ إدارة المخاطر البنكية :هي سبعة مبادئ يمكن إجمالها فيما يلي:

–**مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا** :تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، وهو مسئول أمام المساهمين عن أعمال البنك، مما يستوجب فهمه للمخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تسير بأسلوب فعال[12].

–توفر إطار فعال لإدارة المخاطر .يجب أن يكون لدى البنك إطار لإدارة المخاطر يتصف بالفاعلية، الشمول والاتساق، ويجب على الإدارة أن تخصص موارد تمويلية كافية للموظفين ولدعم إطار إدارة المخاطر الذي تم اختياره.

–**تكامل إدارة المخاطر** :لتحقيق التكامل في عمل إدارة المخاطر يقتضي الأمر وجوب عدم مراجعة وتقييم المخاطر البنكية بصورة منعزلة عن بعضها البعض، ولكن بصورة متكاملة، نظرا لأنه يوجد تداخل بين المخاطر، ويتأثر كل منها بالأخر ويهدف هذا المبدأ إلى التأكد من أن عملية إدارة المخاطر تتم بشكل مستمر على مستوى المنشأة ككل.

-**محاسبة خطوط الأعمال**:من المعروف أن أنشطة البنك يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال، مثل نشاط التجزئة، ونشاط الشركات، لذا فإن المسؤولين عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسؤولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لخط الأعمال المناط بهم[13].

-تقييم وقياس المخاطر: يجب أن تقيم جميع المخاطر بطريقة وصفية وكمية وبصورة منتظمة، وحيثما أمكن ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة، حيث تساعد عملية تقييم وقياس المخاطر الإدارة في فهمها وإدراكها لحجم وطبيعة المخاطر التي قد تتعرض لها من خلال تحويلها إلى لغة الأعمال والأرقام، مما يسمح لها باتخاذ القرارات الصحيحة وتطبيق الإجراء المناسب للتعامل مع المخاطر المختلفة.

-**المراجعة المستقلة** :إن أهم ما يميز إدارة المخاطر هو وجوب الفصل بين مهام الأشخاص الذين يتخذون قرارات الدخول في مخاطر، ومهام الأشخاص الذين يقومون بقياس ومتابعة وتقييم المخاطر في البنك، هذا بمعنى أن تتم عملية تقييم المخاطر من قبل جهة مستقلة تتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم هذه المخاطر واختبار فعالية أنشطتها أو تقديم تقاريرها للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

-**التخطيط للطوارئ** .يجب أن يكون هناك سياسات وخطط لإدارة المخاطر في حالة الأزمات الطارئة وغير العادية مع مراجعتها بصورة دورية، للتأكد من تغطيتها للأزمات المحتملة التي قد تؤثر على أداء المؤسسة[14].

المبحث الثاني:

تشخيص واقع ودور الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر المحيطة بالمنظومة البنكية في الجزائر

يتطلب تفعيل الرقابة المصرفية سياسية مصرفية حازمة تأخذ على عاتقها التعامل الموضوعي مع البنوك ومجالس إداراتها بكل شفافية ونزاهة وعلى أساس وضوح السياسات والتعليمات والقوانين الضابطة للرقابة المصرفية.

المطلب الأول: هيئات الرقابة والإشراف البنكي في الجزائر:

تتمثل الهيئات التي تقع عليها مسؤوليات الرقابة البنكية في الجزائر فيما يلي[15]:

1-لجنة الرقابة البنكية تأسست لجنة الرقابة البنكية على إثر قانون النقد والقرض الذي نص في مادته 106على تشكيل لجنة تقوم بمراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها والسهر على احترام قواعد حسن سير المهنة والمعاقبة عند حدوث إختلالات ونقائص، يمكن للجنة البنكية ممارسة مهامها بمساعدة البنك المركزي من خلال جهازين هما :

أ-الأمانة العامة للجنة البنكية :بموجب الأمر 11/03المتعلق بالنقد والقرض تقرر تزويد اللجنة البنكية بالأمانة العامة والتي يقوم مجلس إدارة بنك الجزائر تحديد صلاحياتها وكيفية عملها وتنظيمها حيث تقوم بالإستقبال والإرسال والبحث عن كل معلومة أو وثيقة تهم اللجنة كما تهتم بالأرشيف والترتيب التقني والإعلامي لبريد المستلم والمعلومات.

ب-المديرية العامة للمفتشية العامة :تعتبر بمثابة الأساليب والوسائل الموضوعة من طرف بنك الجزائر لخدمة اللجنة البنكية، تقوم بالرقابة على الوثائق المستندية المقدمة وأيضا الرقابة الميدانية.

2-مركزية المخاطر: الغرض من هذا الجهاز هو محاولة بنك من أن يجمع كل

المعلومات التي تحسن من قدرة النظام البنكي على التقليل من المخاطر المتزايدة نتيجة الوضع الاقتصادي الجديد الذي يتسم بحرية المبادرة وقواعد السوق في العمل البنكي، وقد استحدث قانون النقد والقرض 82/12بموجب مادته112.

3-مركزية عوارض الدفع: نظرا لاحتمال وجود مخاطر مرتبطة بالقروض بالرغم من وجود مركزية المخاطر على مستوى بنك الجزائر فإن هذا الأخير قام بإنشاء مركزية للمبالغ غير المدفوعة بموجب النظام رقم 92/02المؤرخ في 22مارس 1992والذي يتضمن تنظيم مركزية المبالغ غير المدفوعة وعملها. وتتمثل مهمة مركزية عوارض الدفع في :تنظيم وتسيير فهرس مركزي لعوائق الدفع وما ينجم عنها من متابعات تبليغ الوسطاء الماليين والسلطات المعنية دوريا بقائمة عوارض الدفع.

4-جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد :تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام رقم 92/03المؤرخ في 22مارس1992، حيث يقوم على مركزة المعلومات المتعلقة بعوارض دفع الشيكات لعدم وجود أو كفاية الرصيد وتبليغها للوسطاء الماليين بغرض الاطلاع عليها واستغلالها، ويجب على الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم عوارض دفع لعدم كفاية او عدم وجود رصيد أصلا ان يصرحوا بذلك إلى مركزية عوارض الدفع في أجل 04أيام من تاريخ استلام الشيك حتى يتم استغلالها وتبليغها إلى كل عوارض الدفع قبل تسليم اول دفتر شيكات للزبون.

5-مركزية الميزانيات: هذه المركزية مرصد إحصائي محاسبي ومالي للمؤسسات، تهدف إلى تطوير المعلومات الخاصة بالمؤسسات للحصول على تصريحات ميزانياتها وحساباتها، حيث أنشات بموجب المادة الأولى من النظام 96/07المؤرخ في 03 جويلية 1996والتي نصت على أن يتم إنشاء مركزية ميزانيات لدى بنك الجزائر طبقا لمهامها والتي تتمثل في :مراقبة توزيع القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية؛ جمع ومعالجة ونشر المعلومات المحاسبية والمالية والتي تتعلق بالمؤسسات التي

تحصلت على قرض مالي من بنوك ومؤسسات مالية وشركات اعتماد تجاري؛ يجب على هذه البنوك والمؤسسات وشركات الاعتماد أن تزود مركزية الميزانيات لبنك الجزائر بالمعلومات المحاسبية والمالية التي تتعلق بالسنوات الثلاث الأخيرة لزبائنها.

المطلب الثاني : التدابير والقواعد الاحترازية في الجزائر:

1–قاعدة الحد الأدنى لرأس المال :أصدر بنك الجزائر في العدد الـ 73من الجريدة الرسمية النظام رقم 18–03المؤرخ في 26صفر 1440الموافق لـ 4نوفمبر 2018 والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العمالة في الجزائر ما يلي:على البنوك والمؤسسات المالية المؤسسة في شكل شركات مساهمة خاضعة للقانون الجزائري أن تمتلك عند تأسيسيا رأسمالا محررا كميا ونقدا يساوي على الأقل عشرين 20مليار دينار بالنسبة للبنوك المنصوص عليها في المادة 70من الأمر رقم03–11المؤرخ في أوت 2003المعدل والمتمم، ورأسمالا يساوي ستة 6ملايير وخمسمائة 500مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية المحددة في المادة 71من الأمر رقم03–11.؛ يلزم هذا النظام البنوك والمؤسسات المالية التي يوجد مقرها الرئيسي في الخارج بأن تمنح لفروعها التي رخص لها مجلس النقد والقرض بالقيام بعمليات مصرفية في الجزائر تخصيصا يساوي عمى الأقل الحد الأدنى للرأسمال المطلوب لتأسيس البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري المنتمية لنفس الفئة والتي تم بموجبها الترخيص بالفرع.؛ تلزم البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر بالامتثال لأحكام هذا لنظام في أجل أقصاه 31ديسمبر من سنة 2020.ويجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تمتلك في أجل أقصاه 31ديسمبر 2019رأسمالا محررا نقدا يساوي على الأقل خمسة عشر 15مليار دينار بالنسبة للبنوك، وخمسة 5ملايير دينار بالنسبة للمؤسسات المالية.

2–معيار الأموال الخاصة الصافية (رأس المال الصافي) :يعتبر هذا المعيار ضمان

لملاءة البنك وسلامته، ويتكون من العناصر التالية: **الأموال الخاصة القاعدية**

الأموال= الخاصة القاعدية+ الأموال الخاصة التكميلية –عناصر الخصم

حيث أن:

–الأموال الخاصة القاعدية :تتكون من رأس المال الاجتماعي، الاحتياطات، النتائج الصافية والمؤونات على المخاطر المصرفية.

–الأموال الخاصة التكميلية :تتضمن احتياطات إعادة التقييم وأموال ناتجة عن إصدار سندات أو قروض مشروطة، ومؤونات ذات طابع عام.

–عناصر الخصم :تتكون أساسا من الاستخدامات المشكلة للأموال الخاصة الموظفة في مؤسسات القرض الأخرى (سندات الشركات الفرعية أو المساهمة، سلفات وسندات المساهمة المشروطة والممنوحة أو الصادرة عن مؤسسات القرض).

3–نسبة تغطية المخاطر :حددت التعليمة 74–94المؤرخة في29نوفمبر1994المتعلقة 29نوفمبر1994المتعلقة بتحديد قواعد الحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية هذه النسبة بـ 08%ويتم احتساب نسبة تغطية المخاطر بالعلاقة التالية : نسبة تغطية المخاطر= الصافية الخاصة الأموال ≥ 08%مجموع الأخطار المرجحة

4–نسبة تقسيم وتوزيع المخاطر :ألزمت قواعد الحذر الصادرة في قانون النقد والقرض عمى البنوك والمؤسسات المالية القيام بتنويع العملاء والرقابة والمتابعة المستمرة لهم، وتوضح هذه النسبة كما يلي:

نسبة توزيع المخاطر= المخاطر الناتجة عن المستفيد ≥ 25%

صافي الأموال الخاصة

أما الإجراء الواجب اتخاذه في حالة عدم الامتثال لهذا المعيار هو المطالبة بتقرير رقابي خارجي لكل واحد من المستفيدين الذين يتعمق الأمر بهم.

مجموع الالتزامات على نفس المستفيد 15 % ≥ من الأموال الذاتية يجب أن تكون 10 ≥مرات من الأموال الذاتية.

مجموع الالتزامات التي تفوق من الأموال الخاصة الصافية ≥ 10مرات

الأموال الخاصة الصافية

5–نسبة السيولة :توجد نسبتين وهما كما يلي:

–الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة والهدف منها هو جعل البنك يلبي احتياجات السيولة في حالة طرأت أزمة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة قصيرة الأجل = الأصول السائدة في المدى القصير ≥100%

الخصوم المستحقة في المدى القصير

–أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل والهدف منها هو أن يتوفر للبنك مصادر تمويل مستقرة لأنشطته وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السبولة طويلة الأجل= الموارد المستقرة المتاحة للسنة >100%

الحاجة للتمويل المستقرة للسنة

6–معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة :لم يتم اعتماده إلا في نهاية سنة2004بموجب النظام رقم 04–04الصادر بتاريخ 19جويلية 2004المحدد لهذا المعامل، وأصبح حسابه إلزاميا ابتداء من سنة ،2006حيث يهدف الى تحقيق توازن بين الاستخدامات الطويلة الأجل والموارد الطويلة الأجل بالعملة الوطنية وهو كما يلي:

الأموال الخاصة وما شابهها المصادر

الطويلة الأجل ≥60%

صافي العقارات سندات المساهمة في الفروع قروض المساهمة الحقوق المشكوك فيها القيم المنقولة اجراءات تحصيل القروض لأكثر من خمس سنوات

7–مستوى الالتزامات الخارجية مع البنوك :ألزم بنك الجزائر جميع البنوك

بالاحتفاظ بصورة دائمة ومستمرة عمى مستوى التزاماتها الخارجية بالتوقيع على ألا يتجاوز هذا المستوى أربع مرات مبلغ أمواله الخاصة المادة 02من التعليمة رقم 94-68بتاريخ25 أكتوبر1994

8-وضعية سوق الصرف :طبقا لأحكام المادة 06من النظام ( )08-95المؤرخ في 23ديسمبر 1995المتعلق بسوق الصرف وبغرض مراقبة تسيير مخاطر الصرف الآليات الحديثة لرقابة البنك المركزي، والتخفيف من آثارها أوجب بنك الجزائر على كل البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر تحديد وضعية الصرف بانتظام وكذلك الوضعيات الاجمالية لمصرف وتحديد وضعية الصرف اتجاه كل عملة أجنبية على حدى، وفي هذا الإطار وضعت السلطة النقدية نسبتين:

مبلغ وضعية الصرف قصيرة أو طويلة لكل عملية أجنبية ≤10%

مبلغ صافي الأموال الذاتية

مجموع وضعيات الصرف القصيرة والطويلة لجميع العملات≤30%

مبلغ صافي الأموال الذاتية

9-نظام ضمان الودائع :تقوم البنوك بإيداع علاوة ضمان نسبة تقدر بـ 01%من المبلغ الاجمالي للودائع، كما حددت المادة 08من 03-04المؤرخ في 04مارس2004سقف التعويضات التي يستفيد منها المودع الواحد على مستوى البنك الواحد في حالة توقف بنكه عن الدفع بـ 600.000دج مهما كان مبلغ الوديعة.

10-نسبة القروض الممنوحة للمسيرين والمساهمين في البنوك :بمقتضى المادة168من قانون النقد والقرض والمادة الرابعة من التعليمة99-02المؤرخة في 07 أفريل 1999والتي تلزم البنوك والمؤسسات المالية بأن تحرص عمى ألا تتعدى نسبة القروض الممنوحة للمدبرين والمساهمين 20%من مبلغ الأموال الخاصة

الصافية ويجب أن تخضع هذه القروض لترخيص مسبق من طرف مجلس الإدارة الذي بدوره يحدد شروط منحيا ويبلغ محافظ بنك الجزائر ويصرح بها إلى مركزية المخاطر.

11-الاحتياطي الإجباري :حددت المادة 02من التعليمة رقم 01-05المؤرخة في03جانفي2005المتعلقة بنمط الاحتياطي الإجباري نسبة الاحتياطي الإجباري بـ01% ويتم حسابه شهريا بداية من اليوم 15إلى اليوم 14للشهر الموالي، وفي حالة نقص في الاحتياطي الإجباري تخضع البنوك والمؤسسات المالية لغرامة مالية تساوي05%من المبلغ الناقص، كما أن معدل الاحتياطي القانوني لا يجب أن يتجاوز15%ويمكن أن يساوي 0% حاليا يبلغ معدل الاحتياطي القانوني 08% طبقا لمادة 03من التعليمة رقم03-2016المؤرخة في 25أفريل 2016المعدلة والمتممة رقم 2004/02المؤرخة في 13ماي 2014المتعمقة بتنظيم الاحتياطي القانوني[16].

المطلب الثالث: دور رقابة بنك الجزائر في تفعيل آداء البنوك التجارية

لقد ساهمت الرقابة المصرفية لبنك الجزائر وهيئاته في تحسين أداء البنوك التجارية القائمة في الجزائر عن طريق الزامها بالأخذ بعين الاعتبار التدابير الاحترازية وتطبيق الرقابة الداخلية.

-**عمليات الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية** :تُمارس الرقابة الاحترازية للبنوك المؤسسات المالية من طرف المديرية العامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر تحت سلطة اللجنة المصرفية، طبقا للمبادئ الأساسية التي تنص عليها لجنة بازل، تعتمد هذه الرقابة على رقابة دائمة والقائمة أساسا على الوثائق المحاسبية والاحترازية المرسلة دوريا من طرف البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة، وعلى مهمات الرقابة بعين المكان حسب آخر تقرير لبنك الجزائر لسنة2013.

-**الرقابة على أساس المستندات** :يمارس هذا الشكل من الرقابة بشكل دائم على البنوك من حيث امتثالها للأحكام القانونية واللوائح المعمول بها، وفي هذا الشأن سجلت 65 حالة عدم امتثال للمعايير التنظيمية تخص احدى عشر مؤسسة ،منها 29.2 % سجلت لدى البنوك العمومية، و نسبة 6.2 % لدى البنوك الخاصة،و46.2% سجلت لدى المؤسسات المالية العمومية، و18.5% لدى المؤسسات المالية الخاصة، في حين بلغ عدد المؤسسات التي احترمت كل التدابير التنظيمية 18مؤسسة. كما قامت بعض المؤسسات بتكييف وعصرنة أنظمتها للمعلومات تماشيا مع متطلبات النظام الجديد رقم 08-11المؤرخ في 28نوفمبر 2011المتعلق بالرقابة الداخلية التي تسمح بمراقبة فعالة ودائمة للمخاطر المتعرض لها.

-**الرقابة بعين المكان** :تقوم اللجنة المصرفية بمهمات محددة ودوريات وفق برنامج، بحيث تضمن مدى صحة المعلومات المقدمة لبنك الجزائر و الوقوف على نشاطات التسيير للمؤسسات والبنوك محل الرقابة التي لا يمكن تقييمها على أساس المستندات. في إطار التطبيق التدريجي للمنهج الجديد المتعلق بالإشراف المصرفي الذي يركز على المخاطر لكل البنوك والمؤسسات المالية المتواجدة، أُعد برنامج سنوي للرقابة بعين المكان للقيام بمهمات الرقابة الكاملة، التي ينتج عنها تنقيط المؤسسة المعنية يحدد وتيرة ومستوى المتابعة المرتبطة بالمخاطر المتعرض لها، وقد وصلت المهمات التي قام بها بنك الجزائر في إطار الرقابة الميدانية عين المكان إلى 52مهمة سنة 2010منها 23مهمة تختص بالتحقيق في تبييض الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، أما آخر الإحصائيات في 2013وصلت إلى 24مهمة.

-**مؤشرات صلابة الجهاز المصرفي الجزائري**:تعتبر الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر دليلا على نيته في التماشي مع المعايير العالمية في الرقابة المصرفية وإدارة

المخاطر وتطبيق مقررات بازل في هذا الشأن. فمن خلال المعطيات المنشورة في هذا المجال نجد بأن البنوك الجزائرية بصفة عامة سواء العمومية منها أو الخاصة تستجيب للتنظيم الاحترازي في مجال نسبة الملاءة، فبغض النظر عن كيفية حسابها فهي أكبر من النسبة الدنيا المقررة من قبل لجنة بازل 8 %وحتى أكبر من النسبة التي حددتها التعليمة الأخيرة لبنك الجزائر التعليمة 04-14التي تتعلق بنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية والتي حددها ب 9.5%.

-**مؤشرات مردودية البنوك**: هناك تباين واضح بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة بشأن مردودية كل من رؤوس أموالها وأصولها والرافعة المالية، كما أن عمليات التطهير وإعادة هيكلة البنوك العمومية التي تقوم بها الخزينة العمومية بشكل تدريجي تركت أثرا مواتيا على مردودياتها من خلال شراء الديون غير الناجعة للمؤسسات العمومية ورفع رؤوس أموالها[17].

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة يمكن القول بأن الرقابة المصرفية جزء لا يتجزأ من النظام المصرفي، وان معيار قياس نجاح أي نظام مصرفي مرتبط بمدى قوة وفعالية أجهزة الرقابة لديه، وباعتبار البنوك المحرك الأساسي للاقتصاد في أي بلد لكونها أكبر وسيط مالي، فقد ظهرت بالمقابل عدة تحديات تهدد استقرار البنك والنظام البنكي ككل، والتي تمثلت في المخاطر البنكية التي أصبحت تشكل مظهر أساسي لنشاط البنك، ومما لاشك فيه أن الجزائر بذلت العديد من المجهودات لتطوير وترقية المجال المصرفي والنهوض به، إلا أن مساعيها مازالت تتخللها عدة نقائص خاصة أمام التطورات والتغيرات في الأسواق العالمية، وعليه فقد أكدت هذه الدراسة صحة الفرضيات المطروحة، حيث توصلنا من خلال عرضنا لهذا الموضوع الى جملة من النتائج والتوصيات نعرضها على النحو الآتي:

النتائج: توصلنا إلى مجموعة من النتائج نلخصها في النقاط التالية:

-أصبح تطبيق الرقابة في البنوك ضرورة حتمية لا مفر منها حتى تستطيع البنوك الاستمرار والمحافظة على مكانتها؛

-تكتسي الرقابة المصرفية أهمية بالغة في إدارة المخاطر البنكية حيث يؤدي التطبيق السليم لمبادئ الرقابة بأنواعها إلى حسن إدارة المخاطر وضبطها والتحكم فيها وبالتالي تقليلها إلى أدنى حد ممكن؛

-رغم كل المجهودات المبذولة من طرف بنك الجزائر الخاصة بالمراقبة لتعزيز فعالية نظام المراقبة، الا أنه هناك ثغرات ومخالفات للأحكام القانونية والتنظيمية التي تضبط النشاط المصرفي والمالي ؛

- وجود بعض الثغرات في التشريعات والقوانين المصرفية وعدم وضوحها أحيانا وقصور مواد العقوبات فيها عن ردع المخالفين لضآلة الغرامات المترتبة عن المخالفة؛

-تتطلب الرقابة تحقيق قدر كبير من الإفصاح والشفافية في العمليات من ناحية المحاسبة والمراجعة لمختلف الأنشطة الإدارية لتجنب الفساد وسوء التسيير الذي يؤدي إلى إهدار موارد البنك وبالتالي إضعاف قدرته التنافسية.

-ثانيا التوصيات: مما سبق ارتأينا إعطاء جملة من التوصيات نذكرها كما يلي:

-ضرورة تهيئة بيئة ملائمة لتطبيق الرقابة المصرفية من خلال تطوير التشريعات واعداد الأطر القانونية والرقابية اللازمة لتطبيقها وفقا لأفضل الممارسات الدولية؛

-المداومة على القيام بالزيارات الميدانية للموظفين المخول لهم مهام عملية الرقابة بصفة مستمرة ومنتظمة؛ والتوجه نحو زيادة الوعي داخل الإدارة العليا وعلى المستويات المختلفة بأهمية الانتباه للمخاطر، واعتبار الرقابة المصرفية عنصر مهم لتحسين أداة وفعالية البنوك والمؤسسات المالية على حد سواء؛

-ضرورة القيام بالإصلاح المستمر للجهاز البنكي وذلك وفقا للتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية.

-تعزيز إجراءات الرقابة والتدقيق بالنسبة للبنوك التجارية، لأنها تعتبر بمثابة إنذار سابق للمخاطر والأزمات، مما يتيح التصدي والاستعداد لهذا الوضع في الوقت المناسب.

مصادر ومراجع البحث:

- أحمد محمد مصبح، **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك العاملة في فلسطين وفق مستجدات اتفاقية بازل**، الجامعة الاسلامية، فلسطين ،2012 .
- أسماء طهراوي، عبد الرزاق بن حبيب، **إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد29(العدد 02)، نوفمبر،2015.
- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان ، 2013 .
- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية**، دار وائل (الإصدار الطبعة الأولى)، عمان، 2010.
- حسين بن العرية، **الرقابة المركزة على المخاطر كأداة لتفعيل نظام المراجعة بالبنوك الجزائرية**، إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة،2008.
- زبير عياش، **تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية أم البواقي**،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أم البواقي، 2012.
- صلاح الديم حسن السيسي، **الموسوعة المصرفية العلمية والعملية** (الإصدار الجزء الأول)، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2011 .
- صلاح الدين محمد أمين الإمام، صادق راشد الشمري، **تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية لنظام CRAFT**، مجلة الإدارة الاقتصادية، 2011.
- عبد الفتاح محمد الصيرفي ، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع (الإصدار ط01)، عمان، 2006.
- مبارك بن الطيبي، **الرقابة المصرفية على البنوك التجارية في التشريع الجزائري**، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية(العدد 5)، 2020.

- مبارك بوعشة، **تسيير المخاطر البنكية**، مجلة العلوم الانسانية(العدد 27)، 2007.
- محمد امين عبد النبي، **الرقابة المصرفية**، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن ،2010.
- محمد بكي ، قادة كاتبي، **دور إدارة المخاطر والرقابة المصرفية في تفعيل أداء البنوك التجارية**، مذكرة ماستر، قسم الاقتصادية، جامعة تيارت: ،2022/2021.
- محمد كريم قروف، حنان خنتوش، **دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية–دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي**، JOURNAL OF CORPORATE & FINANCE، المجلد04(العدد01)، 2020.
- محمد ناجي الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، منشورات الحلبي الحقوقية ،(الإصدار ط 01) ، بيروت،2004.
- محمد يحياوي، **تأثير إصلاحات بازل3على الدور الرقابي للسلطات النقدية– دراسة حالة السلطات النقدية الجزائرية**، مذكرة في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف: الجزائر، 2018
- نبيل حشاد، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2005.
- نعيمة خضراوي، **إدارة المخاطر البنكية–دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**، رسالة ماجستير، تخصص نقود كتدويل جامعة بسكرة، 2008-2009.
- ياسمينة عمامرة، تركية هادفي ،**الآليات الحديثة لرقابة البنك المركزي على البنوك التجارية دراسة حالة القواعد الاحترازية في الجزائر خلال الفترة 2011–2017** . مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد السابع(العدد الثاني)، ديسمبر, 2020.

هوامش البحث:

1 محمد امين عبد النبي، الرقابة المصرفية، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن ،2010، ص53.

2 صلاح الدين محمد أمين الإمام، صادق راشد الشمري، تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية لنظام CRAFT، مجلة الإدارة الاقتصادية، 2011، 358.

3 محمد يحياوي، تأثير إصلاحات بازل3على الدور الرقابي للسلطات النقدية–دراسة حالة السلطات النقدية الجزائرية، مذكرة في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2018، ص62.

4 مبارك بن الطيبي، الرقابة المصرفية على البنوك التجارية في التشريع الجزائري، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية (العدد 5)، 2020، 104.

5 حسين بن العربة، الرقابة المركزة على المخاطر كأداة لتفعيل نظام المراجعة في البنوك الجزائرية. إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، مارس, 2008، ص03.

6 مبارك بوعشة، تسيير المخاطر البنكية، مجلة العلوم الانسانية (العدد 27)، 2007، 228

7 حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل، ط1، عمان، 2010، ص310.

8 نعيمة خضراوي، إدارة المخاطر البنكية–دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008–2009، ص03.

9 أسماء طهراوي، عبد الرزاق بن حبيب، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد29(العدد 02)، محرم/ نوفمبر, 1434هـ/2015، 53.

10 حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص .162

11 صلاح الدين السيسي، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، ج1، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2011، 639.

12 زبير عياش، تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أم البواقي–الجزائر، ،2012، 92.

13 نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2005.ص28.

14 محمد كريم قروف، حنان خنتوش، دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية–دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي، JOURNAL OF FINANCE & CORPORATE، المجلد04(العدد01)، 2020، 38.

15 محمد بكي، قادة كاتبي، دور إدارة المخاطر والرقابة المصرفية في تفعيل أداء البنوك التجارية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم الاقتصادية، جامعة تيارت ،2022/2021.ص ص86–88.

16 ياسمينة عمامرة، تركية هادفي ،الآليات الحديثة لرقابة البنك المركزي على البنوك التجارية دراسة حالة القواعد الاحترازية في الجزائر خلال الفترة 2011–2017 . مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد السابع(العدد الثاني)، ديسمبر, 2020 ، 238–242.

17 خروبي وهيبة، فعالية الرقابة المصرفية في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 2015، ص 190–193.

إستكتاب جماعي ذوترقيم دولي حول:
صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية– الواقع والتحديات والآفاق –
****

طرق قياس وفعالية إدارة المخاطر البنكية ومدى تأثيرها على المؤسسات البنكية
– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بولاية تيبازة –

Methods of measurement and effectiveness of banking risk management and its impact on banking institutions
–a case study of the national Bank of Alegria in the state of Tipaza-

ط.د. قاسي يسمينة [1]	ط.د. إبراهيمي حورية	ا.الطيب مقراني
إدارة الأسواق المالية باستخدام الرياضيات والإعلام الآلي	النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي	المركز الجامعي مرسلي عبد الله –تيبازة–
جامعة احمد زبانة – غليزان–	جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان–	المركز الجامعي مرسلي عبد الله –تيبازة–

ملخص: تعتبر إدارة المخاطر البنكية ومعرفتها الحجر الأساس في نجاح البنوك وهذه المخاطر تختلف من بنك لآخر ومن عملية لأخرى، وقد تعود أسبابها إلى المحيط العام الذي تعمل فيه هذه البنوك والى نوعية عمل البنك في حد ذاته ومن بين أسباب نشوء هذه المخاطر منها نقص الاهتمام بتحديد وتحليل مخاطر القروض بشكل موضوعي، والخطأ في تقدير الضمانات، حيث أن البنك ليس ملزما فقط بطلب الضمانات للعميل.

كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة طرق قياس هذه المخاطر وكيفية إدارتها وماهي الأساليب المتبعة في تسييرها ومدى تأثيرها على البنوك من خلال دراسة حالة البنك الوطني الجزائري اخذ بعين الاعتبار ولاية تيبازة نموذجا، لذلك يجب أن تحرص البنوك على اتخاذ جميع الاحتياطات الضرورية، وإتباع الإجراءات المناسبة للحد من المخاطر البنكية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات البنكية من بينها البنك الوطني الجزائري في إدارة المخاطر لا يسعى فقط لزيادة الأرباح وتجنب الخسائر، بل هويستجيب لمتطلبات قانونية محددة وهوخاضع للرقابة في ذلك وكل مخالفتها لذلك قد يؤدي إلى توقيع عقوبات على البنك

كلمات مفتاحية: إدارة المخاطر البنكية ؛ مخاطر القروض ؛ المؤسسات البنكية.
تصنيف JEL: G21 ؛ D14؛ G29

[1] ط.د.قاسي يسمينة ؛ *yasmina.kaci@univ-relizane.dz*

Abstract: Banking risk management and knowledge is considered the cornerstone of the success of banks, and these risks differ from one bank to another and from one operation to another, and their reasons may be due to the general environment in which these banks operate and to the quality of the bank's work in itself. Objectively analyzing loan risks, and miscalculating guarantees, as the bank is not only obligated to request guarantees for the client.

This study also aims to know the methods of measuring thèse risks, how to manage them, what are the methods used in managing them, and the extent of their impact on banks through a case study of the National Bank of Algeria, taking into account the state of Tipaza as a model, so banks must be keen to take all necessary precautions, and follow the procedures Appropriate to reduce banking risks.

This study concluded that the banking institutions, including the National Bank of Algeria, in risk management, not only seeks to increase profits and avoid losses, but rather it responds to specific legal requirements and is subject to supervision in that, and every violation of that may lead to penalties for the bank.

Keywords: banking risk management, loan risks, banking institutions.

JEL classification: G21 ؛ D14 ؛G29.

مقدّمة:

تعتبر البنوك أهم دعائم الحياة الاقتصادية والمحفز للأنشطة المختلفة، من خلال جمع الموارد المالية من وحدات النقد الفائض، ومن ثم توجيهها نحو الوحدات التي تعاني من عجز في التمويل، كما تلعب البنوك دورا هاما وتؤثر تأثيرا قويا في الجانب الاجتماعي، بحيث تساهم في استبدال ذهنية الاكتناز من خلال تحفيز ثقافة الاستثمار وتوظيف الأموال لجني الفوائد والأرباح، كما تؤثر في كيفية استخدام عوائد الأموال.

ونظرا للأهمية التي تكتسبها البنوك من جهة وانطوائها على الكثير من المخاطر، بالإضافة إلى تعدد وتنوع أشكالها وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بالمؤسسات العاملة في الحقل البنكي مما دفع البنوك إلى تبني سياسة تقييم المخاطر.

وعليه يعتبر موضوع إدارة المخاطر من الموضوعات التي استحوذت على اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية، وذلك لما شهدته الصناعة المالية والمصرفية من المشكلات والأزمات المالية التي أدت بالضرورة إلى إعسار وإفلاس العديد منها لذلك يمكن القول إن للمخاطر عدة طرق لقياسها بالإضافة إلى فعاليتها ومدى تأثيرها على المؤسسات البنكية اخذ بعين الاعتبار البنك الوطني الجزائري نموذجا.

ومن هذا المنطلق أصبح موضوع إدارة المخاطر بشكل عام وإدارة المخاطر المصرفية بشكل خاص يحظى بتركيز كبير واهتمام أوسع من ذوي الاختصاص من المصرفيين والسلطات النقدية والإشرافية، كما أن تزايد العولمة المالية والمصرفية وتشابك المؤسسات المصرفية مع بعضها كل هذه الأسباب أدت بالنتيجة إلى زيادة المخاطر ولاسيما تلك التي تتعرض لها المؤسسات المالية والمصرفية وخاصة وان المؤسسات البنكية تواجه مشكلة المخاطر وتشكل قاعدة النظام المصرفي وجب التحوط من هذه المخاطر التي قد تتعرض لها عن طريق رقابة فعالة التي تمثل جزءا من أهداف حسن الإدارة وتسيير الجهاز المصرفي.

- **إشكالية البحث:** يمكن طرح إشكالية البحث على النحو التالي:

✓ **ما هي الطرق التي يمكن الاعتماد عليها من اجل قياس إدارة المخاطر البنكية؟ وكيف يكون تأثيرها على مستوى المؤسسات البنكية؟**

الأسئلة الفرعية: وللإجابة عن هذا التساؤل نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم إدارة المخاطر البنكية؟
- فيما تتمثل أهمية وأهداف إدارة المخاطر البنكية؟
- كيف يتم التعامل مع المخاطر في المؤسسات البنكية؟
- ماهي أهم القواعد التي يتم إتباعها في إدارة المخاطر البنكية على مستوى البنوك؟
- فيما تتمثل إجراءات منح القروض وماهي الطرق المتبعة في حالة عدم سداده؟
- كيف تؤثر هذه المخاطر على مستوى المؤسسات البنكية؟

فرضيات البحث: نظرا لموضوع البحث تم صياغة فرضيات الدراسة وفقا لما يلي:

- هناك مجموعة من الإجراءات التي يجب إتباعها من اجل منح القروض للزبائن.
- في حالة عدم سداد القروض من طرف الزبون يتم معاقبته قضائيا.
- توجد مجموعة من القواعد التي يجب إتباعها في إدارة المخاطر البنكية على مستوى البنوك.

أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها:

- ✓ التعرف على إدارة المخاطر البنكية ومدى تأثيرها على المؤسسات البنكية.
- ✓ التعريف بالمخاطر وكيفية إدارتها بأهم الإجراءات والأساليب المتبعة.
- ✓ التعرف على أنواع وأدوات قياس المخاطر البنكية.
- ✓ إيجاد القواعد وأساليب لإدارة المخاطر المتعلقة بالعمليات البنكية.

أهمية البحث: تستمد هذه الدراسة أهميتها من الحاجة إلى إبراز أهم تبرز أهمية الدراسة بإعطاء نظرة عامة عن إدارة مخاطر البنكية وفعاليتها ومدى تأثيرها على المؤسسات البنكية والتأكد من أن إدارة البنك ملتزمة بالمعايير الأساسية لإدارة كل نوع من أنواع المخاطر آخذين بالاعتبار حجم ودرجة تعقيدات نشاطات البنك، بالإضافة إلى إمكانية التعرف على كيفية تسيير هذه المخاطر لاسيما المخاطر المرتبطة بالقروض، بالسوق بمعدلات الفائدة، بالسيولة، كما أن الاهتمام بعملية إدارة المخاطر المصرفية وتطويرها من أهم السبل لتعظيم عوائد البنوك وتجنب حدوث الأزمات المالية وكذلك حاجة البنوك الجزائرية إلى إدارة مخاطر فعالة تمكنها من تجنب والتحكم في المخاطر التي تتعرض لها.

- **المنهج المتبع في البحث:** في سبيل إحاطة نظرية وتطبيقية لإشكالية البحث محل الدراسة يتم السعي إلى توظيف منهجين على النحو التالي:

✓ **المنهج الوصفي:** وهوا لمنهج المناسب لوصف واستعراض الإطار النظري لإدارة المخاطر البنكية وكذلك التطرق إلى أنواعها وأهم خطوات وأدوات قياسها.

✓ **المنهج التحليلي:** لقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي في دراستنا الميدانية، وهذا لتحليل واقع إدارة المخاطر المصرفية والاستعدادات التي تتخذها ومدى تأثيرها على البنوك التجارية مع اخذ بعين الاعتبار البنك الوطني الجزائري نموذجا بالإضافة إلى التعرف على أهم الإجراءات منح القروض والطرق المتبعة في حالة عدم سداده.

- **الدراسات السابقة:** تتمثل الدراسات السابقة فيما يلي:

الدراسة 01: المخاطر البنكية وإشكالية تسييرها وطرق علاجها والحد منها

المعد والقائم بالدراسة: (عز الدين نشاد، نبيل بهوري، أيوب صكري) عبارة عن مقال منشور بمجلة التحولات الاقتصادية المجلد 03، العدد 02، جويلية 2023.

تهدف هذه الدراسة: إلى التطرق إلى الوساطة المالية التي تقوم بها البنوك مع مختلف الأشكال وأنواع القروض، كما أن لم تعد مهام البنوك محصورة في نطاق يتكون من مجموعة من المتعاملين فقط لان النشاطات البنكية أصبحت دورها الأساسي في توفير وسائل اللازمة من قروض مصرفية متنوعة، حيث تعتبر البنوك الممول الرئيسي لكل المشاريع واحتياجات المؤسسة وهي تسعى بدورها إلى لتوسيع اهتمامها بمنح القروض وفق أسس ومبادئ علمية دقيقة، كما أن وظيفة منح القروض تكون في غالب الأحيان محل مخاطرة مهما اشتملت على ضمانات بمختلف أنواعها وأهمها خطر عدم التسديد، لما له من تأثير سلبي على خزينة البنك.

لذلك يجب على البنك التحكم في المخاطر بطرق فعالة ودقيقة خاصة في جانب التحليل المالي وتوزيع وتحديد هذه المخاطر على اكبر عدد ممكن من المتعاملين معها وتسطير سياسة مثلى وفعالة لتسيير ومعالجة المخاطر في حالة ظهورها.

- **الدراسة 02: الطرق الحديثة لقياس وإدارة مخاطر القروض المصرفية**

المعد والقائم بالدراسة: (**مليكة من علقمة**) عبارة عن مقال منشور بمجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلة 05،العدد 09، جوان 2016.

تهدف الدراسة إلى: التعرف على أهم الطرق التي يمكن من خلالها قياس مخاطر القروض المصرفية، حيث تعتبر مخاطر القروض المصرفية من أقدم المخاطر حيث أن خطر القرض هو خطر نظام وفقا لوجهتين منها مخاطرة المديونية الزائدة وعدم الاستقرار المالي الناجم عن المال السهل، وخطر المال السهل والذي يعد السبب الرئيسي لهذه المديونية، أما الواجهة الثانية هي مخاطرة اختناق القروض بفعل تطور حجمها والذي يتجاوز بكثير احتياجات الاقتصاد الحقيقي.

مما لا شك فيه، أن طرق قياس وإدارة مخاطر القروض المصرفية لا تزال تشهد تطورا كبيرا على جميع الأصعدة، خاصة مع تطور الطرق والنماذج الإحصائية والكمية والتي ساهمت بشكل كبير في التحكم في مخاطرها والتقليل من خسائرها وهوما انعكس إيجابا على أداء الكلي للبنوك.

- **ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:** هو أن هناك تشابه في الدراسات السابقة مقارنة بالدراسة الحالية خاصة من حيث مضمون إدارة المخاطر البنكية كما أن الدراسة الحالية اعتمدت على متغيرين متغير تابع ومتغير مستقل.

المبحث الأول:

لمحة عن إدارة المخاطر البنكية

المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر البنكية

باعتبار أن إدارة المخاطر علما جديدا نسبيا، فقد تم تقديم عدة تعاريف بطرق متنوعة، إلا أن هناك فكرة واحدة تظهر في كل التعاريف المطروحة تقريبا. ومن بين هذه التعاريف:

. إدارة المخاطر وهي الإدارة التي تقوم بتعريف وتحليل وتطوير والاستجابة إلى الانحرافات من خلال دورة حياة البنك بهدف تقليل هذه الانحرافات ومعالجتها باستخدام مؤشرات الأداء للمساعدة في إدارة الأعمال الرئيسة والمخاطر حسب أنشطة البنك مع ضرورة تقديم مناهج ومنهجيات وفرضيات إدارة المخاطر.(**دريد كامل آل شيب،2012،ص 232**)

. تعرف إدارة المخاطر بأنها كافة الإجراءات التي تقوم بها لإدارة لتحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وإبقائها في حدودها الدنيا. (**العروسي قرين الزهرة،2018،ص 40**)

إدارة المخاطر عبارة عن منهج أومدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحثية عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتنظيم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أوالأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى. (**طارق عبد العال حماد،2008، ص 20**)

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية

تعاني البنوك العديد من المخاطر لكن من أهمها ما يلي:

. المخاطر الائتمانية: تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات (الفرض) والكشف على حساب أو تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء، وتنجم المخاطر عادة عندما يمنح المصرف قروضا واجبة السداد في وقت المحدد في المستقبل، ويفشل العميل في الوفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول القروض، أو عندما يفتح المصرف خطاب اعتماد مستندي لاستزاد بضائع نيابة عن

العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها .(**محمد عبد الفتاح الصيرفي،2006، ص 66**)

. مخاطر السيولة: تنشأ المخاطر عن عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها بسبب سوء تسيير الموارد المتوفرة لديه وقد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها:

- ضعف السيولة بالبنك وينجم عنه عدم تناسق بين الأصول والالتزامات من حيث اجل الاستحقاق
- سوء توزيع الأصول على الاستخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العريضة إلى التزامات فعلية.

كما تساهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة .(**الحميد الشواربي محمد الشواربي،ص18**)

. مخاطر السوق: تشمل مخاطر السوق كل من:

1. مخاطر أسعار الفائدة: تعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها مخاطر تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة، تشير مخاطر سعر الفائدة التي تعرض المركز المالي للبنك للتحركات العكسية في أسعار الفائدة وتؤثر على عوائد البنك وعلى القيمة الاقتصادية لأصوله والتزاماته، وبالرغم من أن هذه المخاطر تشكل جزء عاديا من العمل البنكي إلا أن الإفراط فيها من شأنه أن يهدد عوائد البنك وقاعدته الرأسمالية لذلك فان إدارة تلك المخاطر تحتل أهمية متنامية في الأسواق المالية المعقدة وكذلك البلدان التي حررت أسعار الفائدة في الأسواق، ومن الجدير بالذكر أن الآثار السلبية لهذه المخاطر ستؤثر على كل من أرباح المصرف وكذلك القيمة الاقتصادية المجهوداته والتزاماته.(**علي محسن إسماعيل،2019،ص 26**)

2. مخاطر أسعار الصرف: وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو لتغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات، فإذا كان البنك يحتفظ بموجودات من عملية معينة أكبر من المطلوبات من نفس العملة فان الخطر يكمن في انخفاض سعر الصرف وإذا كان العكس أي

أن البنك يحتفظ بمطلوبات من عملة معينه أكبر من الموجودات فان الخطر يكمن في ارتفاع أسعار الصرف على البنك إتباع إحدى الوسائل التالية:

- ✓ المبين الموجودات والمطلوبات المحتفظ بها.
- ✓ إجراء عقود تغطية في حالة اختلاف المبالغ والآجال. (**باسم حسين رهيف،2015،ص 403**)

3. مخاطر أسعار الأوراق المالية: هي احتمال انخفاض القيمة السوقية لاستثمارات البنك بأقل من قيمتها الدفترية، أوهي احتمال تعرض البنك لخسائر بسبب التقلبات في الأسعار السوقية للأوراق المالية، والتي قد تنشأ عن المتاجرة والاستثمار، ويعتبر قياس مخاطر أسعار الأوراق المالية في غاية الأهمية من أجل إدراك الخسائر المحتملة والتأكد من أن هذه الخسائر لا تؤثر بشكل كبير على رأس المال .

- ✓ **. المخاطر التشغيلية:**

المخاطر التشغيلية هي تلك المتصلة بأوجه الاختلاف الوظيفي في نظم المعلومات، وفي نظم رفع التقارير وفي قواعد رصد المخاطر الداخلية. وفي غياب التتبع والإثبات الكفء للمخاطر، يمكن أن يستمر إغفال وتجاهل بعض المخاطر الهامة واتخاذ إجراءات تصحيحية، وأن ينتج عن ذلك عواقب وخيمة وتظهر المخاطر التشغيلية على مستويين:

- ❖ المستوى الفني عندما يكون نظام المعلومات او مقاييس المخاطرة قاصرة.
- ❖ المستوى التنظيمي ويتعلق بإثبات ومراقبة المخاطرة وكل القواعد والسياسات ذات الصلة

في كلتا الحالتين تكون العواقب متشابهة، فكل قصور يحتمل أن يولد خسائر بحجم غير معلوم بالنظر لعدم اتخاذ إجراء تصحيحي أثناء فترة التي تم فيها تجاهل المخاطر ومما يزيد الوضع سوءا أن هناك العديد من الأسباب المحتملة في حدوث نواحي القصور هذه.

- ✓ **. مخاطر القدرة على الوفاء بالالتزامات:** مخاطر القدرة على الدفع أو الوفاء بالالتزامات هي مخاطرة عدم القدرة على تغطية الخسائر المتولدة من كافة أنواع المخاطر من خلال رأس المال المتاح، ولذلك فان مخاطرة القدرة على الوفاء بالالتزامات هي مخاطرة عجز البنك عن السداد،

وهي مطابقة أيضا للمخاطرة الائتمانية المتكبدة بواسطة الأطراف المقابلة للبنك المخاطر الفنية تغطي المخاطر الفنية عددا كبيرا من المخاطر المحددة، وتشمل: (**إيمان بن السراج،2008،ص 109**)

- ❖ أخطاء في عملية تسجيل المعاملات.
- ❖ أوجه قصور في نظام المعلومات.
- ❖ غياب أدوات كافية لقياس الخطر. (**عبد المنعم علي نزار سعد الدين العيسي،2004،ص 192**)

المطلب الثالث: أهمية وأهداف إدارة المخاطر البنكية

الفرع الأول: تتمثل أهمية إدارة المخاطر البنكية فيما يلي:

1. أداة لتنفيذ الاستراتيجية: تزود إدارة المخاطر البنكية بنظرة أفضل للمستقبل، فبدون إدارة لا يمكن رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية، ولن يكون بالإمكان السيطرة على حالات عدم التأكد المحيطة بالكاسب المتوقعة، وتنبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة مفادها أنه بدونها ستكون عملية تنفيذ الاستراتيجية مقصورة على القواعد الإرشادية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة مخاطر العائد الخاصة بالبنك.

2 . تنمية الميزة التنافسية: التعرف على المخاطر مدخل ضروري لمعرفة الأسعار الواجب تقاضيها من العملاء، وهي الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعري بين العملاء ذوي المخاطر المتباينة، فإذا لم يقم البنك بالتسعير تظهر تأثيرات، معاكسة، بحيث يتقاضى أسعار مبالغ فيها من العملاء ذوي المخاطر المنخفضة والعكس لذوي المخاطر المرتفعة، وهذا ما يحبط العملاء ذوي المخاطر المنخفضة ويدعم ذوي المخاطر العالية، مما يؤدي بالمنافسين لاجتذاب هذا الصنف من العملاء من خلال تقديم أسعار أقل.

3 . قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات: إن الخسائر هي نتيجة لكل المخاطر، ومخاطر القدرة على الوفاء هي النتيجة النهائية لكل المخاطر المقترنة برأس المال المتاح الذي يحدد الخسائر القصوى التي تتجاوزها حالات العجز عن الدفع.

4 . أداة لاتخاذ القرار: إن البنوك التي تتحكم في مخاطرها لديها القدرة على اتخاذ قرارات سليمة، ومعرفة المخاطر عنصر أساسي في عملية اتخاذ القرار .

5 . رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها: بدون قياس المخاطر يصبح من غير الممكن مقارنة المكاسب المنتجات أو العملاء أو وحدات الأعمال ومن السهل زيادة الهوامش عن طريق تحمل المخاطر، والحل البسيط هو إقراض العملاء ذوي المخاطر العالية الذين تكون معدلات عجزهم عن السداد فوق المتوسطة في المستقبل. **(حياة نجار،2014،ص 79)**

الفرع الثاني: أهداف إدارة المخاطر البنكية

تتمثل أهداف إدارة المخاطر البنكية فيما يلي:

1. المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين المودعين والدائنين.
2. إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.
3. تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.
4. العمل على الحد من الخسائر لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.
5. العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أومن خلال تحويلها إلى جهات خارجية.
6. إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعدها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر.
7. حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة.

8. إن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية العمل هما عمليتين مرتبطتين يبعضهما البعض ولا يجوز فصلهما حين أن عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل.

9. تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار. بناء على ذلك فإن إدارة المخاطر تكون قبلية ومتزامنة وبعدية، من خلال تجنب الخطر قبل وقوعه والتعامل معه إذا حدث فعلا بالتحويل أو التحمل، ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق من آثاره **(زناقي بشير،2018،ص 341)**

المبحث الثاني:

أدوات قياس وتسيير إدارة المخاطر البنكية

المطلب الأول: خطوات إدارة المخاطر البنكية

- تتم إدارة المخاطر البنكية وفق عدة خطوات والتي تعتبر عبارة عن وظائف إدارة المخاطر، وهي تتمثل في:
- تحديد المخاطر من أجل تحديد المخاطر لابد أولا من تعريفها فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك ينطوي عليها عدة مخاطر، على سبيل المثال هناك أربعة أنواع من المخاطر في حالة منح قرض وهذه المخاطر هي: مخاطر الإقراض، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة ومخاطر تشغيلية إن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.
- قياس المخاطر بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر، إن القياس الصحيح والذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.
- **ضبط المخاطر:** بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط المخاطر حيث هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وذلك على الأقل لتجنب نتائجهم العكسية، وهي تجنب أووضع حدود على بعض النشاطات وتقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر.
- **مراقبة المخاطر على البنوك:** أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الأهمية يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك، على سبيل المثال لو توقف عميل ما عن الدفع فهذا يجب أن يظهره نظام المعلومات وبالتالي فإن نظم المعلومات الذي يعكس التغير في سعر الفائدة كي يعوض البنك على فقدان العائد من هذا القرض له أهمية كبيرة بالنسبة للبنك. (**إبراهيم كراسنة،2006،ص ص 42-43**).

المطلب الثاني: أدوات قياس وتسيير المخاطر البنكية:

للوصول إلى معدل كفاية رأسمال يجب قياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل والمخاطر السيولة لذا حددت لجنة بازل طرق قياس كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

1 . أساليب قياس إدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل:

لقد أتاحت اتفاقية بازل 2 ثلاث أساليب لقياس مخاطر الائتمان وهي كتالي:

. **الأسلوب المعياري**: وهو يعتمد أساسا على إعطاء أوزان للمخاطرة طبقا لمراكز التعرض المختلفة (حكومات، بنوك (شركات) على أساس درجة التصنيف التي تعطيها مؤسسات التصنيف الخارجية لهذه الأطراف، وهنا يظهر دور البنك المركزي في اعتماد هذه المؤسسات وإقرارها كجهات يمكن على أساسها تحديد تصنيف العملاء، وبالتالي درجة أوزان المخاطر

. أسلوب التصنيف الداخلي: وفيه تقوم البنوك بتقدير احتمالات عدم السداد من العملاء، وتكون باقي مدخلات حساب مخاطر الائتمان معطاة من البنك المركزي.

. أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم: وفيه تقوم البنوك بتقدير جميع مدخلات قياس مخاطر الائتمان من احتمالات إخفاق العميل والخسائر الناتجة عن عدم السداد والأجل، وحجم مركز التعرض بنفسها دون تدخل من البنك المركزي.

2 . أساليب معالجة مخاطر السوق:

يتم قياس المخاطر السوقية بإتباع إحدى الطرق التالية:

1 . الطريقة النمطية:

. بالنسبة لسعر الفائدة: يعتمد أسلوب القياس لقياس على عنصرين:

مخاطر محددة ناشئة عن مصدر الأداة نفسها وهي انعكاس لطبيعة المصدر والجدارة الائتمانية،

حيث تعطى أوزان المخاطر التالية:

- الجهات المؤهلة مثل وحدات القطاع العام بنوك التنمية تعطى الأوزان التالية:0.25 % لأقل من 6 شهور 1% من 6 إلى 24 شهر.
- للجهات الأخرى تعطى أوزان مخاطرة 8%.

. بالنسبة لحقوق الملكية: فبالنسبة لمخاطر محددة بمصدر الورقة المالية وتمثل 8 % من قيمة التعرض للخطر ويمكن تخفيضها إلى 4 % في حالة تنوع المحفظة وتمتعها بالسيولة، أما بالنسبة لمخاطر السوق العامة تمثل 8 %.

. بالنسبة لمخاطر أسعار الصرف: ويمثل المتطلب الرأسمالي لها 68 % من أكبر القيمتين من صافي مراكز العملات سواء الفائض أو العجز بالإضافة لصافي مراكز الذهب.

2. النماذج الداخلية:

وهي نماذج إحصائية متقدمة تستخدمها البنوك لقياس الخسائر خلال فترة معينة في ضل ظروف الطبيعة للسوق، ويتم احتسابها يوميا، وفترة الاحتفاظ بالمركز عشرة أيام، وفترة الملاحظة التاريخية على الأقل سنة، حيث المتطلب الرأسمالي لتلك المخاطر يمثل أكبر القيمتين الآتيتين:

- القيمة المعرضة للخطر لليوم السابق.
- متوسط القيمة المعرضة للخطر لمدة 20 يوم سابقة مضروبا في (3) عامل إضافي يتراوح ما بين الصفر إلى الواحد)

ثالثا: معالجة المخاطر التشغيلية

جاءت لجنة بازل 2 بثلاث منهجيات لقياس متطلبات رأس المال الضروري لمقابلة المخاطر التشغيلية وهي أسلوب المؤشر الأساسي، الأسلوب القياسي (المعياري)، أسلوب القياس المتقدمة.

1. أسلوب المؤشر الأساسي: يمكن لجميع البنوك تطبيق هذه الطريقة دون أن يفرض عليها شروط معينة، ويحتسب المتطلب الرأسمالي لمقابلة المخاطر التشغيل وفقا للمعادلة التالية:

المتطلب الرأسمالي لمقابلة المخاطر التشغيلية – متوسط الدخل لآخر ثلاث سنوات x

حيث ثابت 15% وفقا لمقررات لجنة بازل ويمثل نسبة المستوى العام لرأس المال المطلوب للصناعة المصرفية مقسوما على المؤشر العام للصناعة، وتستبعد السنة التي يكون فيها إجمالي دخل البنك صفرا أو خسارة، ويتم احتساب متوسط سنتين فقط، وإذا حقق البنك خسارة في سنتين أو أكثر من الثلاث السنوات الأخيرة، فانه يحق لسلطة الرقابة المصرفية أو تحدد متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به لتغطية المخاطر التشغيلية.

2. الأسلوب النمطي الأسلوب القياسي المعياري: تعتمد هذه الطريقة على تصنيف للمخاطر وحسب وحدات العمل المصرفي، وحسب الخدمات المصرفية المقدمة الأنشطة المصرفية إلى ثمانية خطوط أعمال هي تمويل الشركات التداول والاكتتاب الأعمال المصرفية بالتجزئة، أعمال المصرفية التجارية المدفوعات والتسويات خدمات الوكالة، خدمات إدارة الأصول، خدمات السمسرة والوساطة المالية، وفي نطاق كل خط عمل يعتبر إجمالي الدخل مؤشرا عريضا يعمل كدليل على حجم عمليات البنك (**إبراهيم كراسنة، مرجع سبق ذكره،ص ص 44-45**)

3.أسلوب القياس المتقدم: ويعتمد في احتساب المتطلب الرأسمالي لمقابلة المخاطر التشغيلية على نماذج داخلية متقدمة في البنك من خلال قياس حجم التعرض لهذه المخاطر عبر نظام القياس الداخلي المستخدم، والمصادقة عليه من قبل سلطة الرقابة المصرفية ووفقا لهاذ الأسلوب، فإن البنك يعتمد في تطبيقه على بياناته الإحصائية المبنية على خبرته السابقة النوعية منها (مثل: تقارير منتظمة مراجعة دورية والكمية) صلاحية أسلوب القياس، بيانات تفصيلية عن الخسائر الداخلية والخارجية، وتواريخ حدوثها، والمنطقة أو البلد التي وقعت بها الخسائر، فهو يعتمد إذن على النمذجة الإحصائية، فبعد قياس حجم هذه المخاطر استخدام أحد النماذج، يتم تحديد الأموال الخاصة ولازمة لتغطيتها.

المطلب الثالث: العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر البنكية

يجب أن تشمل إدارة المخاطر لكل بنك على العناصر الرئيسية التالية:

1 - رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا: تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف واستراتيجيات سياسات وإجراءات إدارية المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، وطبيعة مخاطرها ودرجة تحملها للمخاطر، ويجب تعميم تلك الموافقات على كافة مستويات المؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر. أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات الإستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة وتحديد خطوة واضحة للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها، كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر وأن يتبع مباشرة المجلس الإدارة والإدارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر **(محمد صالح الحناوي، 1998، ص30)**

2 –كفاية السياسات والحدود ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك ذلك باتخاذ إجراءات سليمة لتنفيذ كافة خطوات إدارة المخاطر، ولذلك يجب تطبيق سياسات وإجراءات ملائمة وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير الأزمة وبما يتناسب مع نطاق وطبيعة أنشطة البنك.

3 –كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات أن الرقابة الفعالة المخاطر البنك تستوجب معرفة وقياسات كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير، وبالتالي فان رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير الأزمة في الوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية، الأداء وغيرها.

4– كفاية أنظمة الضبط أن هيكل وتركيبة أنظمة الضبط في البنك هي حاسمة بالنسبة إلى ضمان حسن سير أعمال البنك وبالأخص إدارة المخاطر، أن إنشاء والاستمرار في تطبيق أنظمة رقابة وضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة

البنك، في الحقيقة أن مهمة فصل الوظائف تعتبر الركيزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر، وفي حال عدم وجود مثل هذا الفصل فان مستقبل البنك سيكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل وهذا في الحقيقة يتطلب تدخل من السلطات الرقابية من أجل تصحيح هذا الوضع .(**د.منير إبراهيم الهندي، 1999،ص 40**)

المبحث الثالث:

فعالية إدارة المخاطر ومدى تأثيرها على البنوك التجارية

-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بولاية تيبازة-

المطلب الأول: استراتيجيات إدارة المخاطر البنكية

إن إستراتيجية إدارة المخاطر تعتبر الوثيقة التي تصف كيفية إدارة المخاطر في المؤسسة والكيان، ويجب أن تراعي العناصر الخمسة الرئيسية التالية: (**خالد وهيب الراوي ، 2009، ص 10**):

ا. **التكوين الهيكلي للمنظمة:** هذا العنصر يصف كيف سيتم هيكلة المنظمة من حيث اللجان والهيكلة التنظيمية وتحديد الأدوار لأعمال سياسة إدارة المخاطرة.

ب. المساءلة والأدوار والمسؤوليات: ويصف ذلك عناصر السلطة وتفويض المسؤوليات وتوزيع الأدوار أعمالا لسياسة إدارة المخاطر.

ت.أنشطة إدارة المخاطر: يتضمن هذا العنصر عمليات ومنهجيات تقييم الخطر وأنشطة الرصد والمراقبة والإنذار المبكر والإبلاغ عن المخاطر، والمعايير ذات الصلة بتنفيذ سياسة إدارة المخاطرة.

ث. رصد انجازات استراتيجية إدارة المخاطرة: يتضمن هذا العنصر تقييم ما إذا كانت سياسة استراتيجية إدارة المخاطرة تنتج أثارها وأنها ذات فاعلية مستمرة عمى النحو المفترض والمخطط لها من عدمه.

ج. أنشطة التامين: تعمل سياسة الاستراتيجية على توفير كافة التأمينات المتاحة للمؤسسة، وأنها تحقق التكامل في نطاق المسؤولية.

ويجب أن يراعى عند وضع استراتيجية إدارة المخاطرة أن تكون مكتوبة بعبارات صريحة وواضحة ولغة بسيطة وسهلة الفهم، وان تكون على وفاق مع اتفاقيات المؤسسة كما أنها يجب ألا ترتكز بشكل كبير على النماذج التصويرية، وتضمن تفاعلا بين العناصر الخمسة للحد من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة.

كما يجب أن تتضمن خطة واضحة لتنفيذ إجراءات إدارة المخاطرة، على هيئة خطة المشروع وسجل المهام المكلف بها أعضاء الإدارة، وأسماء الأشخاص المسؤولين والمواعيد المستهدفة، وتوثيق وتنفيذ خطة لإدارة المخاطرة، وضمان خلق وعي جيد بالمخاطر وتعزيز ثقافة إدارة المخاطرة لدى العاملين بشكل عام. (**طارق الجمال، 2011، ص157**)

إن وظيفة إدارة المخاطر في البنوك ينحصر دورها في دراسة مخاطر العمليات المصرفية من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل أو العمليات وغيرها من المخاطر الأخرى وهل هي ضمن الحد المسموح به أم لا، وحيث أن البنوك تستثمر أموالها في ظل افتراض العديد من المخاطر المحيطة بها مما يستلزم الأمر ضرورة البحث عن أفضل سياسات إدارة المخاطر اللازمة للتعامل معها بهدف تحقيق أعلى معدلات ممكنة من العائد بالإضافة إلى الضمان، ومن هذا المنطلق فان سياسات إدارة المخاطر تعد أساسا لاستراتيجيات اتخاذ القرار في المنشآت المالية والبنوك التجارية، حيث أن الاستخدام الأمثل لسياسات إدارة المخاطر لا يحقق أعلى معدلات للأرباح فحسب بل أيضا يحقق أعلى معدلات للأمان.

إن أحد أهم المشاكل التي واجهتها البنوك في السنوات الأخيرة تركزت حول الحصول والمحافظة على رأس مال كافي، وهو يتكون بصورة رئيسية من الأسهم، والاحتياطات والأرباح المحتجزة ورأس المال البنك يلعب دورا هاما وحيويا في دعم واستمرار العمليات التشغيلية للبنك.

المطلب الثاني: الدراسة التقنية والاقتصادية للقرض الاستثماري

الفرع الأول: مراحل دراسة ملف طلب القرض الاستثماري

1.لجوء العميل إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للحصول على القرض :

في هذه المرحلة يلجأ الزبون إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بعد أن قامت هذه الأخيرة بدراسة ملفه من الناحية الإدارية والقانونية فتمنح له الموافقة من أجل التمويل وبعد فترة يحضر طالب القرض الملف كاملا وهنا تعرضه الوكالة على لجنة الموافقة حيث تشمل هذه اللجنة مختلف البنوك والقطاعات المتخصصة تقوم بدراسة ملفات دفعة واحدة ومن كافة الجوانب وكل الصلاحيات بقبول أو رفض الملف.

ثم تقوم بعد ذلك وكالة ANSEJ بدراسة تقنية اقتصادية للمشروع على شكل ملف مالي والذي يتم تقديمه فيما بعد إلى البنك الوطني الجزائري ولهذا سيتم دراسة الملف المالي على مستوى وكالة ANSEJ والبنك الوطني الجزائري .

ا. دراسة الملف على مستوى ANSEJ

الملف المالي: في هذه الحالة يتم دراسة الملف المالي على مستوى وكالة ANSEJ والذي يضم الوثائق المالية المقدمة من طرف المقترض تتمثل في تكلفة المشروع وتمويل القرض وتتمثل هذه الوثائق فيما يلي :

- فاتورة شكلية + PROFORMA FACTURE تقييم تامين بكل فاتورة.
- دراسة تقنية اقتصادية .
- دراسة مالية مقدمة من طرف ANSEJ من أجل الدراسة وتقديم المشروع.
- شهادة الانتماء إلى صندوق ضمان الشباب ذوي المشاريع.
- محضر زيارة ما قبل التمويل (المحل).
- بطاقة تقديم المشروع .(CLEF) ولهذا على الملف المالي أن يكون موجودا لدى وكالة ANSEJوالذي يتم إرساله فيما بعد إلى البنك الوطني الجزائري.

❖ **تقديم المشروع:**

بتاريخ 2023 /04/20 تقدم السيد (X) إلى وكالة البنك الوطني الجزائري بتيبازة 834 من أجل الحصول على قرض استثماري متوسط الأجل CMT لتحقيق مشروعه وهذا القرض مدته 05 سنوات ابتداء من 2019/04/20 إلى غاية 2023/04/20 بمعدل فائدة 5.25% إن السيد (X) هو شخص طبيعي له مؤهلات يريد الحصول على قرض لتحقيق مشروعه، وطبيعة هذا النشاط الممارس هو كراء سيارات بوجود سائق أو عدم وجود سائق بولاية تيبازة.

- مبلغ القرض يقدر: 5.249.263.03 دج.

- معدل الفائدة 5.25 %.
- المدة 05 سنوات.

الجدول رقم (01): يمثل تكلفة المشروع الاستثماري

البيان	التكلفة	المجموع
مصاريف إعدادية	444.988,03	444.988.03
اشتراك في صندوق الضمان	74.592,03	/
تأمينات	320.396,00	/
مصاريف الكراء	/	/
مصاريف أخرى	50.000,00	/
معدات الإنتاج	0.00	0.00
معدات كراء	0.00	0.00
معدات نقل	4.754.275,00	4.754.275,00
صندوق رأسمال المتداول	50.000,00	50.000,00
المجموع	5.249.263,00	5.249.263,00

المصدر: وثيقة ص 02 من ملحق(A) مقدم من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري 438 تيبازة (2023)

- مصلحة دراسة وتحليل المخاطر-

- **كيفية التمويل المالي للمشروع:** إن مبلغ القرض يدخل ضمن مجال تشغيل الشباب ويمثل 70% من القيمة الإجمالية للمشروع: 5.249.263,00 دج.
- أي 70% هي النسبة الاستثمارية التي تمثل مبلغ القرض البنكي والذي يقدر ب 3.674.484,12 دج.

- السيد (x) تحصل على تمويل من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بنسبة 28%.
- أما الباقي فهويمثل 02 % وهي تمثل المساهمة الشخصية والتي تقدر ب 104.985,26 دج.

الجدول رقم (02): يوضح كيفية التمويل المالي للمشروع (وثيقة رقم 02 من A)

مصادر التمويل	نسبة المساهمة	المبلغ
المساهمة الشخصية	**%02**	104.985,26
مساهمة وكالة ANSEJ	**% 28**	1.496.793,65
مساهمة البنك أوالقرض البنكي	**% 70**	3.674.484,12
المجموع	**% 100**	5.249.263,03

المصدر: وثيقة ص 02 من ملحق(A) مقدم من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري 438 تيبازة (2023)

– مصلحة دراسة وتحليل المخاطر–

الدراسة المالية:

الجدول رقم (03): تطورات رقم الأعمال المتوقع 05 سنوات

السنوات	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
رقم الأعمال	**3125**	**3435**	**3775**	**4155**	**4568**

المصدر: ملحق (E) مقدم من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري 438 تيبازة (2023)

التحليل: من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن رقم الأعمال في تزايد مستمر من سنة لأخرى، وهذا يعين أن المشروع يسري بشكل جيد وأن نشاطه الاستثماري تطور باستمرار وبنسب جيدة. وبعد ذلك لجا البنك إلى حساب المردودية والميكانيزمات المتبعة في التحليل.

الفرع الثاني: الطرق المتبعة في حالة عدم سداد القروض على مستوى الوكالة.

يقوم البنك الوطني الجزائري بطريقته باسترجاع القرض تتمثل في الحالات التالية:

المرحلة الأولى: في هذه المرحلة يقوم البنك بتقديم إنذار أول للعميل وينبهه بأجل التسديد.

المرحلة الثانية: يقوم البنك في هذه الحالة بتقديم إنذار ثاني للعميل دون أن يقوم بأي إجراءات أخرى قد تضر بمصلحة العميل.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة يقوم البنك بتقديم الوثائق التي تثبت بأن العميل قد اقترض الأموال من البنك وذلك للقيام بالإجراءات اللازمة التي يحددها القانون. **(معلومات مقدمة من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري بتيبازة)**

خاتمة:

تتعرض البنوك للعديد من المخاطر البنكية، منها ما يمكن تجنبه وومنها مالا يمكن تجنبها، لاسيما مع اشتداد المنافسة وابتكار منتجات مالية جديدة، لذلك يجب أن تحرص البنوك على اتخاذ جميع الاحتياطات الضرورية, وإتباع الإجراءات المناسبة للحد من المخاطر البنكية.

فالبنك في إدارة المخاطر لا يسعى فقط لزيادة الأرباح وتجنب الخسائر، بل هويستجيب بذلك لمتطلبات قانونية محددة، وهوخاضع للرقابة في ذلك، وكل مخالفتها لذلك قد يؤدي إلى توقيع العقوبات على البنك.

وبما أن قوة الدولة ونمواقتصادها مرهون بصلابة وفعالية نظامها المصرفي فلا يمكن تنمية وترقية أي قطاع اقتصادي في بلد ما من غير وجود منظومة بنكية قوية قادرة على مواجهة ظروف المنافسة والتحكم فيما تتعرض له من مخاطر بنكية، لذا كان لزاما عليها البحث عن السبل المجدية للتخلص من المخاطر أوالتخفيف من حدتها من خلال الأجهزة الرقابية المؤهلة للحد من المخاطر البنكية وآليات معالجة المخاطر البنكية.

- ✓ وعليه من خلال تناولنا لموضوع طرق قياس وفعالية إدارة المخاطر البنكية من خلال دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA)، يمكن القول أن إدارة المخاطر البنكية لها دور كبير وفعالية أكثر في تأثيرها على المؤسسات البنكية، كما أن معالجة إشكالية البحث التي تدور حول **ماهي الطرق التي يمكن الاعتماد عليها من اجل قياس إدارة المخاطر البنكية، وما هو تأثيرها على مستوى المؤسسات البنكية**، وذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية وتوصلنا من خلال بحثنا إلى العديد من **النتائج** يمكن تلخيصها فيما يلي:

- هناك علاقة قوية بين إدارة المخاطر والأداء في المؤسسة محل الدراسة، فكلما ارتفع مستوى إدارة المخاطر ارتفع الأداء والعكس صحيح، مما يعني أن إدارة المخاطر تساهم في تحسين الأداء في المؤسسة محل الدراسة.
- إن إدارة المخاطر البنكية حافظة لبقاء الموارد واستمرار الحياة في وحدات المؤسسة البنكية وصمام الأمان للاستمرار والتطور في عالم الاقتصاد والمال.
- وضع إجراءات من شانها تجنب هذه المخاطر والعمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن.

- عرض مختلف أدوات قياس المخاطر البنكية والتي تعتبر من أدوات إحصائية وأدوات التحليل المالي.
- إن كل نوع من أنواع المخاطر البنكية يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة: حجمه، مدته واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر ويعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذو أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر.

بناءا على النتائج أعلاه يمكننا **تأكيد أو عدم تأكيد الفرضيات** كالتالي:

- الفرضية الأولى: صحيحة؛ **(تأكيد/عدم تأكيد الفرضية)**
- الفرضية الثانية: صحيحة؛ **(تأكيد/عدم تأكيد الفرضية)**
- الفرضية الثالثة: صحيحة **(تأكيد/عدم تأكيد الفرضية)**

التوصيات:

- العمل على وضع سياسات وقوانين وإجراءات كافية وقادرة على حماية المصرف من المخاطر المحيطة به.
- على البنك البحث أكثر على الجوانب الوقائية في إدارة المخاطر والتوجه نحو البنوك الشاملة للاستفادة من ميزة التنوع.
- ضرورة تكوين العنصر البشري وتثقيفه على تسيير البنوك وإدارة المخاطر بما يسمح له في المستقبل من التنبؤ بالمخاطر والتقليل ما أمكن من خطورتها.
- ضرورة تسيير المخاطر داخل المؤسسات من قبل المسيرين بالاعتماد على النسب والمؤشرات الضرورية لذلك، وهذا ما يسمح من ضمان بقاء واستمرارية المؤسسة مستقبلا.
- تتعدد صيغة المخاطر داخل المؤسسة البنكية من مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، وعليه وجب على المسيرين ضرورة تحديد هذه المخاطر بشكل جيد، مما يسمح له في عملة تسييرها بشكل أمثل.

مصادر ومراجع البحث:

المصادر باللغة العربية:

- دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.
- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك، جامعة عين الشمس، الإسكندرية، 2008.
- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج، عمان، 2006.
- الحميد الشواربي محمد الشواربي، إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهة النظر المصرفية، الإسكندرية.
- عبد المنعم علي نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، عمان، 2004
- إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي مارس 2006.
- خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
- طارق الجمال، إستراتيجية إدارة المخاطر، مطابع الشرطة،2011.
- محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، 1998.
- د.منير إبراهيم الهندي، الفكر الحديث في مجال التمويل،ج01،الإسكندرية،1999 .

الأطروحات:

- العروسي قرين الزهرة، دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017 . 2018.
- إيمان بن السراج، دور المعلومات في قياس اتجاهات متخذي القرار نحو المخاطر المالية في البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2008.

ISBN N°: 978-9931-864-18-9 – 2023/12 - ص ص: 195-222،
صفحة 221

- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف الجزائر 2014.

المجلات:

- علي محسن إسماعيل، مسودة دليل العمل الرقابي، ضوابط إدارة المخاطر في المصارف التقليدية (التجارية)، قسم تحليل أداء المصارف ومراقبة المخاطر، البنك المركزي العراقي، دائرة الصيرفة 2019، العدد 78، ص 26
- باسم حسين رهيف، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2015، العدد 46، جامعة بغداد، العراق، ص 403
- زناقي بشير ومعاريف محمد ده أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك دراسة استطلاعية بفروع البنوك العمومية العاملة بولاية عين تيموشنت مجلة البديل الاستراتيجي، 2018، العدد الأول، المجلد الخامس جامعة الدكتور مولاي ظاهر، سعيدة.

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:
صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة و الفعالية– الواقع و التحديات و الآفاق –
****

دور النظام المحاسبي البنكي في إدارة المخاطر الإلكترونية

The role of the banking accounting system in managing electronic risks

د. بن صالح عبد الله [1]*	ط.د. رندي يمينة	ط.د. طالبي رحيلة
المخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا	المخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة	مخبر الصناعة، التطوير التنظيمي للمؤسسات والابداع جامعة خميس مليانة
جامعة تيسمسيلت / الجزائر	جامعة تيسمسيلت / الجزائر	جامعة تيسمسيلت / الجزائر

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور النظام المحاسبي البنكي في إدارة المخاطر البنكية الإلكترونية، وتعزيز قدرة البنوك على التفاعل التغيرات الحاصلة في البيئة الرقمية لحماية ممتلكاتها وعملائها على حد سواء، وللإجابة على إشكالية البحث تم اعتماد فيه على المنهج الوصفي التحليلي، أين توصلت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي يقدم تقارير تنبيهية تساعد في اتخاذ إجراءات للتصدي للمخاطر الإلكترونية في البنوك.

كلمات مفتاحية: نظام المحاسبي البنكي؛ إدارة المخاطر البنكية؛ مخاطر إلكترونية.
تصنيف JEL: M410 ؛ E59؛ G340.

Abstract : this study is to highlight the role played by the banking accounting system in managing electronic banking risks, enhancing banks' ability to respond to the changes occurring in the digital environment to protect their assets and clients alike. The research employed a descriptive-analytical approach to address the research problem, revealing that the accounting system provides alert reports that assist in taking actions to mitigate electronic risks.

Keywords: Banking Accounting System**;** Risk Management**;** Electronic risks
JEL classification: M410 ; E59; G340**.**

*بن صالح عبد الله ؛ abdallah.mag@*gmail.com*

مقدّمة:

نظرا للتطور المتسارع في المجال التكنولوجي يعيش العالم حاليًا في عصر رقمي متقدم، حيث تلعب الإنترنت والتكنولوجيا دورًا حيويًا في مختلف الجوانب، ومع تزايد الاعتماد على التقنيات الإلكترونية ظهرت أنماط جديدة من المخاطر تهدد أمان المعلومات والمعاملات المالية، لذا يقوم النظام المحاسبي البنكي بتسجيل وتتبع جميع العمليات المالية والمعاملات التي يتم تنفيذها داخل البنك لواجهة هذه المخاطر الإلكترونية.

ومع تزايد حجم المعاملات الإلكترونية تحول النظام المحاسبي البنكي إلى أداة حيوية لتحليل ومراقبة المخاطر المرتبطة بالعمليات المالية الإلكترونية، إذ تعد إدارة المخاطر الإلكترونية أمرًا حاسمًا للبنوك والمؤسسات المالية، حيث يمكن أن تتضمن هذه المخاطر السرقة والاحتيال الإلكتروني، والهجمات الإلكترونية على البنية التحتية للبنوك. مما يستوجب تدخل النظام المحاسبي البنكي كأداة للكشف المبكر عن هذه المخاطر ومراقبتها من خلال تحليل ورصد البيانات المالية والمعلومات المتعلقة بالعمليات الإلكترونية، يمكن النظام المحاسبي البنكي المؤسسات المالية من تحديد الأنماط غير العادية في السلوك المالي، مما يساعدها في التعرف على الأنشطة المشبوهة أو الاختلالات في النظام.

إشكالية البحث: في إطار ما تم عرضه تبرز ضرورة العمل على تطوير النظام المحاسبي البنكي في إدارة المخاطر البنكية الالكترونية التي تحول دون تحقيق البنوك الأهداف المرجوة والمتعلقة بتقديم خدماتها عبر قنوات الاتصال الإلكترونية، وعليه، نطرح التساؤل الرئيسي التالي: **ما هو الدور الذي يؤديه النظام المحاسبي البنكي في الحد من المخاطر الإلكترونية؟**

الأسئلة الفرعية: وللإجابة عن هذا التساؤل نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل للنظام المحاسبي البنكي له القدرة على إدارة وتسيير المخاطر الالكترونية البنكية؟

-كيف يساهم النظام المحاسبي البنكي في الحد من المخاطر الالكترونية للبنوك؟

فرضية البحث:

- يقدم النظام المحاسبي تقارير وإشعارات تنبيهية تساعد في اتخاذ إجراءات سريعة للتصدي للتهديدات والمخاطر الإلكترونية.

أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها:

- التعرف على دور النظام المحاسبي البنكي في إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية؛
- ابراز الدور الذي يلعبه النظام المحاسبي البنكي غي إدارة المخاطر الإلكترونية؛
- المعيقات التي يواجهها النظام المحاسبي البنكي في إدارة المخاطر.

أهمية البحث: تستمد هذه الدراسة أهميتها من الحاجة إلى إبراز أهم دور النظام المحاسبي البنكي في الحد من المخاطر الالكترونية في البنوك التجارية.

المنهج المتبع في البحث: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

الدراسات السابقة: سنستعرض بعض الدراسات لتي عالجت موضوع الدراسة:

- دراسة "**علي مانع صهيب شرار المطيري**"، **سنة 2012 تحت عنوان "دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية**"، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية حيث تم طرح إشكالية التالية: هل تؤثر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس

مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية؟ ولقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي بالاعتماد على برنامج الحزمة الاحصائية spss حيث توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لخاصية التوقيت الملائم في قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية، وأيضا وجود تأثير لخاصة الدقة في قياس مخاطر الائتمان لدى البنوك الكويتية؛

- دراسة "**ياسر محمد سمرة، محمد فتحي عزازي، سولاف حسين مصطفى درويش**"، **سنة 2022 تحت عنوان "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر الإلكترونية بالبنوك**"، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تطوير المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية، حيث تم طرح إشكالية التالية: ما دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية المصرية؟ ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي، حيث توصلت الدراسة إلى وجود استراتيجية وسياسة معتمدة من قبل مجلس الإدارة لتقييم مخاطر الأنشطة المصرفية الإلكترونية لدى البنوك التجارية المصرفية وتعمل على مراجعة وتطوير هذه السياسة.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة: أننا ركزنا في بحثنا على دور نظام المحاسبي البنكي في إدارة المخاطر الإلكترونية البنكية بالإضافة إلى حوكمة تكنولوجيا المعلومات التي لها دور في تقليل من المخاطر الإلكترونية الكشف المبكر لها.

المبحث الأول:

الإطار النظري للنظام المحاسبي البنكي وإدارة المخاطر البنكية الالكترونية

يعد النظام المحاسبي البنكي خلية مهمة في إدارة المخاطر الالكترونية، اذ يلعب دورا حيويا في توفير معلومات دقيقة لدعم عملية اتخاذ القرارات، وفي هذا الصدد سوف نتطرق لبعض الادبيات النظرية الخاصة بالنظام البنكي المحاسبي وكذا إدارة المخاطر الإلكترونية البنكية.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف النظام المحاسبي البنكي:

سنتعرض في هذا المطلب إلى مفهوم وأهداف النظام المحاسبي البنكي من خلال ما يلي:

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي البنكي وخصائصه:

يعرفه حسين بلعجوز بأنه: "أحد مكونات التنظيم الإداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين وإدارة المؤسسة[1]،

هو نظام يقوم بجمع البيانات المتعلقة بالمعاملات المالية والأحداث الاقتصادية في المؤسسة لتحول إلى معلومات عن طريق معالجتها وابلاغها للمسيرين بشكل يخدم أهداف الإدارة[2].

ويتميز النظام المحاسبي البنكي بعدة مميزات أساسية وهي[3]:

- الدقة والوضوح في المصطلحات وتقسيم الحسابات وطرق القيد وكيفية معالجة البيانات وعرضها.
- تصميم الدورة المستندية المحاسبية بشكل يتحاشى التكرار بين موظف وآخر أو قسم أو آخر.

- يمتاز عمل البنك بالسرعة والمرونة وبالتالي يتوجب على النظام المحاسبي البنكي مرنا وقادرا على إعداد البيانات والكشوف وتقديمها للجهات المعنية بشكل واضح وصادق.
- ضرورة تقسيم العمل وبشكل خاص فصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وبالأخص الصندوق.

الفرع الثاني: أهداف النظام المحاسبي البنكي

تسعى المحاسبة البنكية لتحقيق مجموعة من الأهداف محصلتها النهائية توفير البيانات والمعلومات المحاسبية للأطراف التي تحتاجها للقيام بوظائفها الإدارية والتخطيط للرقابة واتخاذ القرارات المناسبة، وبذلك نوجز أهم هذه الأهداف[4]:

- إجابة المتطلبات الفنية للمهنة البنكية بحيث تقدم إلى إدارة البنك بصورة دورية معلومات دقيقة عن تطور العمل في البنك وذلك بفضل توفر البيانات والمعلومات؛
- تقديم المعلومات المحاسبية إلى السلطات النقدية بصورة دورية وفق نماذج خاصة تعدها لهذه الغاية تبين فيها موجودات البنك ومطاليبه، وبذلك يتوفر للسلطة مراقبة الأعمال التي يقوم بها البنك عن طريق محاسبتها؛
- تنظيم الوضع المالي للبنك الذي تنشره البنوك بصورة دورية على زبائنها بغية توضيح حالتها المالية وتطور أعمالها، وكثيرا ما تكون هذه الأوضاع موضوع دراسة عميقة من طرف رجال الأعمال والاقتصاد؛
- وإجابة لرغبة المودعين الذين يرغبون في الحصول دائما على كشوفات تبين حركة حساباتهم الجارية والمبالغ التي بحوزة البنك.

المطلب الثاني: إدارة مخاطر البنوك في البيئة الإلكترونية

يعتبر الاهتمام الشديد بإدارة المخاطر إلى ضمان استقرارية البنك والحفاظ على سلامة رأس المال وحماية حقوق المساهمين والعملاء التابعين له، وفي هذا الصدد نستعرض بعض المفاهيم الخاصة بإدارة المخاطر.

الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر البنكية

عرفها Betty على أنها: "مقياس نسبي لمدة عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا"[5].

وتعرف إدارة المخاطر بأنها: "تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، تحديدها، قياسها، مراقبتها، الرقابة عليه، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل كجلس إدارة البنك للمخاطر"[6].

عرفت لجنة التنظيم المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية المخاطر المصرفية على أنها: "احتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال او في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه، حيث أن مثل هذه القيود تؤدي إلى اضعاف قدرة المصرف على الاستمرارية في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي في جهة أخرى"[7]،

هي عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك من خلال اكتشاف الخطر ثم تحليله قياسه وأخيراً تحديد وسائل مواجهته واختيار الوسيلة الأنسب لمواجهته[8].

كما تعرف على أنها نظام شامل يضم عملية تهيئة المصرفية والمالية الملائمة لإدارتها ودعم قياسها وتحقيق آثارها ورصد الترتيبات الكافية للرقابة الداخلية[9]

الفرع الثاني: أهمية إدارة المخاطر

تكمن أهمية إدارة المخاطر في مجموعة من النقاط يمكن تلخصيها فيما يلي[10]:

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين والدائنين؛
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر؛
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى الحد الأدنى من خلال الرقابة الفورية؛
- مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً للمقترحات لجنة بازل؛
- ارساء الثقة بين الموعدين والدائنين والمستثمرين مما يعود على البنك بتوليد أرباح أكبر.

المطلب الثالث: مبادئ إدارة المخاطر البنكية الإلكترونية

من خلال هذا المطلب سنستعرض مبادئ الأساسية لإدارة المخطر البنكية الإلكترونية.

الفرع الأول: مبادئ المرتبطة بمسؤولية الإدارة العليا للبنوك:

تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، وهو مسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنك، مما يستوجب فهمه للمخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تسير بأسلوب فعال [11]

كما يتعين على مجلس الإدارة والإدارة العليا مراعاة ما يلي[12]

- إتباع سياسات مراقبة لإدارة المخاطر المرتبطة بالأنشطة البنكية الإلكترونية بما فيها وضع سياسات خاصة وتحديد صريح للمسؤوليات؛
- مراجعة واعتماد النواحي الرئيسية الخاصة بعمليات التحكيم والمراقبة للنواحي الأمنية؛

- الاهتمام بوضع منهج شامل مستمر في إدارة ومراقبة علاقات البنك مع الأطراف الخارجية ممن يدعون العمليات البنكية الإلكترونية؛

الفرع الثاني: مبادئ المتعلقة بإدارة المخاطر المرتبطة بالسمعة:

يمكن أت تتعرض سمعة البنك أضرار فادحة في حال عدم توفير الخدمات المصرفة عبر الانترنت وفق معايير الأمان والدقة والتوقيت والاستمرارية والاستجابة الفورية لحاجات ومتطلبات عملاقة يتعين عليه تطوير رقابة ومتابعة الأداء بالنسبة للنشاطات البنكية الالكترونية، وعموما يتوجب على المؤسسات البنكية ما يلي[13]:

- التأكد من الإفصاح عن المعلومات الصحيحة على موقع الانترنت الخاص بالبنك بغية السماح للعملاء المحتملين لاستنتاج واضح حول هذا البنك والوضع التنظيمي والقانوني له قبل الدخول في التعامل الالكتروني معه؛
- ضرورة امتلاك البنك للقدرة الفعالة على الاستمرارية في تقديم الخدمات البنكية الإلكترونية وامتلاكه لخطط في حالات الطوارئ بما يكفل توفر الأنظمة والخدمات البنكية الإلكترونية في جميع الأوقات؛
- اتخاذ الإجراءات المناسبة الكفيلة بالالتزام بالمتطلبات المتعلقة بخصوصية العملاء في إطار الالتزامات التشريعية السائدة التي يقدم فيها هذا البنك خدماته البنكية الإلكترونية؛

المبحث الثاني:

الأسس السليمة للنظام المحاسبي البنكي وفي إدارة المخاطر البنكية الالكترونية.

يتوجب على البنوك اتخاذ عدة أسس للنظام المحاسبي البنكي وإدارة المخاطر البنكية الإلكترونية، من أجل ضمان أمن العمليات البنكية التي تتم عبر شبكة الإنترنت، وفيما يلي سنتطرق إلى أسس نظام المحاسبي البنكي في إدارة المخاطر البنكية الإلكترونية.

المطلب الأول: أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك من جراء العمليات البنكية الالكترونية:

نظرا لتقدم الصناعة المصرفية أصبحت العمليات البنكية محاطة بالمخاطر، نتيجة لتنوع الأنشطة وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا في الخدمات المالية والتحرر من القيود، مما يجعل القطاع البنكي عرضة للمخاطر، وعليه نذكر أهم المخاطر التي تتعرض لها العمليات البنكية:

الفرع الأول: المخاطر التشغيلية: تعرف عادة بأنها الخسائر الناتجة عن عدم التكيف أو عن ضعف في الإجراءات أو الخسائر الناتجة عن عدم الامتثال للقواعد الاحترازية، وتشمل الخسائر التي تنشأ عن تقصير العمال أو إلى وهن الأنظمة الداخلية، أو تلك الناجمة عن الأحداث الخارجية. وفي مضمون التوجيه الأوروبي حول كفاية الأموال الخاصة للبنك يشمل تعريف المخاطر التشغيلية أيضا المخاطر القانونية مع استثناء المخاطر الاستراتيجية والشهرة (السمعة)، أما لجنة بازل فتستبعد في تعريفها المخاطر الاستراتيجية فقط[14]؛

الفرع الثاني: مخاطر السمعة: تشير إلى خطر حدوث ضرر محتمل لعلامة البنك التجارية وسمعته، والمخاطر المتعلقة بالأرباح أو رأس المال أو السيولة الناشئة عن أي ارتباط أو إجراء يمكن أن ينظر إليه أصحاب المصلحة في البنك على أنه غير مناسب[15]، احتمالية انخفاض إيرادات البنك أو قاعدة زبائنه (حصة السوق) نتيجة رواج إشاعات سلبية عن البنك وأنشطته، قد تتسبب هذه المخاطر في خسارة الثقة لدى العملاء، أو نتيجة وقائع تؤيد إلى فشل البنك في إدارة أحد أو كل أعماله بكفاءة[16]، ويرجع سبب هذا النوع من المخاطر إلى الأسباب التالية[17]:

- تصرفات الموظفين أو المسؤولين في البنك غير مسؤولة أو ضعف الأنظمة السرية بالبنك؛
- عدم نجاح البنك في إدارة أحد أنواع المخاطر البنكية المتوقعة؛
- عدم كفاءة أنظمة البنك أو منتجاته مما يسبب ردود أفعال سلبية واسعة؛
- عدم تقديم خدمات للعملاء حسب التوقعات بالإضافة إلى عدم تقديم لعم المعلومات الكافية حول كيفية استخدام المنتج.

الفرع الثالث: مخاطر القانونية: تنشأ هذه المخاطر في حالة عدم الالتزام بالقوانين أو القواعد التنظيمية أو التعليمات المقررة من قبل السلطات الاشرافية، والتي يمكن أن تؤذي حاليا أو مستقبلا أرباح البنك وسمعته بشكل عام، مثل فرض غرامات مالية نتيجة غموض بنود اتفاقيات مبرمة[18].

المطلب الثاني: مساهمة النظام المحاسبي البنكي في الحد من المخاطر البنكية الإلكترونية.

باتت إدارة المخاطر الالكترونية أمرا أساسيا لاستمرارية ونجاح البنوك في أداء عملها، ليأتي دور النظام المحاسبي البنكي كعنصر ضروري تعتمد عليه البنوك لفهم إدارة المخاطر البنكية الإلكترونية والحد منها.

الفرع الأول: أسس نظام المحاسبي البنكي في إدارة المخاطر البنكية الإلكترونية.

يتعين على البنوك تقييم الإجراءات والسياسات التي تساهم في إدارة المخاطر باستمرار، من أجل اتخاذ التدابير اللازمة.

أ. **التحقق وتحديد هوية المخاطر ومصادر الضرر**: تحمل هذه القاعدة بمقتضى السعي إلى الكمال في تحقيق الأهداف، لذا التحديد هو اكتشاف التفاوت بين ما هو منجز وما هو متوقع، نتيجة عوامل تنقله من الربح إلى الخسارة، منها عوامل داخلية.

ب. **قياس المخاطرة**: لأجل رصد دقيق وجيد لمسار المخاطرة، ومن ثم حشد الموارد الضرورية لإدارتها، يمكن الاستعانة بأدوات التقييم التالية:

- **التقييم الذاتي والتقييم**: يقوم على إعداد قائمة بالعناصر القابلة للتعرض إلى المخاطر وقياس مدى التغيرات الحاملة للخسائر بواسطة مصفوفة محتواه في جدول القيادة، يُمكن من تحويل القياسات الكيفية إلى تقييمات كمية للمخاطرة[19].
- **الخرائطية (Cartography)**: تحديد أصل الضعف ومكامن التضرر ووصف الحالة حسب الوحدات المتنوعة للبنك أو بدلالة وظائفه التنظيمية

أو وفق سلاسل العمليات، تمكن الإدارة على أساس الإحداثيات من مباشرة الأفعال الملائمة بعد ترتيب الأولويات، هذه العملية تعتمد بشكل جوهري على نتائج القياس ودلالة مؤشرات المخاطرة.

- **مؤشرات المخاطرة (Indicateurs of risk)**: هي إحصائيات أو مقاييس متنوعة، غالبا ما تكون ذات طبيعة مالية، والتي يمكن أن تعطي فكرة دقيقة حول تعرض البنك إلى المخاطرة. هذه المؤشرات يعاد النظر فيها دوريا لإنذار البنك بتغيرات حاملة لخسائر، من بينها مثلا: عدد العمليات غير المنجزة، معدل دوران اليد العاملة، تكرار و/أو جسامة الأخطاء والسهو.
- **تقدير حجم المخاطرة (Quantification)**: تتبع بعض المؤسسات المصرفية هذه المقاربة لتقدير تعرضها إلى المخاطرة من خلال استخدام أدوات، مثل: السلاسل الزمنية حول الخسائر يمكن أن تزود بمعلومات نافعة لأجل تقييم التعرض وإعداد السياسة الكفيلة بقبول، التحكم أو التخفيف من هذه المخاطرة.

ج. **المتابعة**: من أجل إدارة ديناميكية، يتعين تأسيس نظام متابعة منظم على دورات مكيفة مع تكرار وطبيعة التغيرات في المحيط العمليات. يكشف ويجري تصحيح فوري للنقائص الموجودة في سياسات إجراءات وعمليات البنك. إضافة إلى تهيئة مؤشرات متقدمة للتنبه إلى المخاطر والبحث عن الأساليب الفنية لاكتشاف/لتقدير المصادر المحتملة التي تدفع إلى تطور الخسائر أو وجودها[20].

د. **السيطرة أو التخفيف من المخاطرة**: كلما استثمر البنك في أنشطة جديدة أو طور أنشطة تقليدية كلما ارتفعت احتمالات تعرضه للمخاطر، بل أن البعض

منها قد تلازمه خسارة ذات تكرار قليل لكنها جسيمة النتائج، فانطلاقا من ترصد تحركات المخاطر يتبنى البنك في إدارة مخاطرة الاستراتيجية المناسبة التي تتخذ عادة وجهين: الوجه الأول التحكم بها عن طريق الاستحواذ أي حصرها في مستوى معين أو استئصالها بحذف النشاط أو عدم الخوض فيه؛ الثاني التخفيف (Attenuation) من آثارها نظرا لطبيعة المخاطرة، و لا يخلي إدارة البنك من المسؤولية باستخدام هذه الأدوات موازاةً مع واجب الرعاية بنظام الرقابة الداخلية وتكريس وظيفة التدقيق الداخلي، خصوصا على المحيط التشغيلي على غرار التركيب المحاسبي.

هـ. **خطط النجدة:** بغية معالجة قضية المخاطر، يتوجب وضع خطط القصد منها بعث استغلال أصول البنك واستئناف أنشطته حال التعطل أو العطب، ذلك أن ثمن التوقف نقيصة من الوقت وبالتالي من أرباح البنك، وأحيانا تتوقف قدرة البنك في اغتنام الفرص على القدرة في استعادة الأرشيف (الإلكتروني والمادي) واستقدام الخدمة العاطلة فورا[21].

الفرع الثاني: مساهمة حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الحد من المخاطر الإلكترونية

تفرض حوكمة تكنولوجيا المعلومات على الإدارة أن تكون مؤهلة وقادرة على القيام بمال يلي:

- الاستفادة من مزايا تكنولوجيا المعلومات التي تسمح للبنوك باتباع تقنيات تكنولوجية حديثة، تتلاءم مع الممارسات البنكية؛
- إدارة المخاطر الناتجة عن استعمال الممارسات البنكية التكنولوجية عبر شبكة الإنترنت؛

- المحافظة على المعلومات الالكترونية وصيانتها من الاختراقات والحصول على أرقام بطاقات الائتمان الخاصة بالزبائن ومعلوماته الشخصية[22]؛
- تساهم تكنولوجيا المعلومات في تقليل من المخاطر الإلكترونية وذلك من خلال التدقيق في تكنولوجيا المعلومات الواردة إلى البنك عبر شبكة الإنترنت من طرف مختص، لاستخراج الخطر المحتمل وضمان الشفافية في تحديد المسؤوليات عند وقوع الخطر، كما أنه بسهم في بناء نظام محاسبي بنكي من شأنه تدنية الخطر أو الحد منه وتوفير أمن للمعلومات التكنولوجية[23].

خاتمة:

في ظل التوجه نحو استخدام التكنولوجيا التي أصبحت ذات اهتمام كبير من قبل المستخدمين، نظرا للخدمات التي تقدمها والجهد والتكلفة التي توفرها ناهيك عن السرعة، الأمر الذي دعى البنوك الى استخدامها في عملياته البنكية لكن في نفس الوقت يتضمن في طياته العديد من المخاطر، مما يستوجب على البنوك تقدير هذه المخاطر وقياسها بغرض التعامل مع المخاطر الإلكترونية.

وبناءا على ما سبق ذكره خلصنا إلى **النتائج** التالية:

- نستنتج أن النظام المحاسبي البنكي يمثل الجهاز الأساسي الذي يسهم في إدارة ومراقبة المخاطر الإلكترونية في بيئة مالية متطورة تعتمد بشكل كبير على التقنية والإنترنت؛
- من خلال من خلال الدراسة يتضح لنا أن تحليل البيانات المالية والتعامل مع البيانات الضخمة، فإن النظام المحاسبي يساهم في الحفاظ على أمان المعلومات والعمليات المالية وضمان استدامة أعمال المؤسسات المالية في وجه التحديات الإلكترونية المتزايدة؛
- وتبين من الدراسة أن النظام المحاسبي يقدم تقارير وإشعارات تنبيهية تساعد في اتخاذ إجراءات سريعة للتصدي للتهديدات والمخاطر الإلكترونية.

بناءا على النتائج أعلاه يمكننا **تأكيد الفرضيات** كالتالي:

- الفرضية الأولى: يقدم النظام المحاسبي تقارير وإشعارات تنبيهية تساعد في اتخاذ إجراءات سريعة للتصدي للتهديدات والمخاطر الإلكترونية؛ أيضا فرضية صحيحة لأن النظام المحاسبي البنكي له القدرة في الحفاظ على أمان المعلومات والعمليات المالية وضمان استدامة أعمال المؤسسات المالية في وجه التحديات الإلكترونية المتزايدة؛

- الفرضية الثانية: تساهم حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الحد من مخاطر الإلكترونية في البنوك، فهي مثبتة لأن تكنولوجيا المعلومات تساهم بشكل كبير في تقليل من المخاطر الإلكترونية وذلك من خلال التدقيق في تكنولوجيا المعلومات الواردة إلى البنك عبر شبكة الإنترنت من طرف مختصين.

وعليه نستخلص مجموعة **التوصيات** التالية:

- ينبغي أن تعمل المؤسسات المالية على تعزيز التوعية بين موظفيها والعاملين في المجال المصرفي حول أهمية الأمان الإلكتروني ومخاطره؛
- يستوجب تطوير نظم متطورة للكشف المبكر عن الأنشطة غير المعتادة أو الاختراقات وتحذير من المخاطر المحتملة؛
- يجب الاستثمار في تطوير وتبني التكنولوجيا المتقدمة للحماية الإلكترونية، مثل أنظمة الحماية من الاختراق؛
- ضرورة قيام المؤسسات المالية بإجراء تقييم دوري للمخاطر الإلكترونية وتحديث استراتيجيات الأمان والحماية بناءً على التطورات الجديدة في مجال التكنولوجيا والتهديدات.

مصادر ومراجع البحث:

- علي مانع صهيب شرار المطيري، **دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال قسم المحاسبة والتمويل، الأردن، سنة 2012.
- ياسر محمد سمرة، محمد فتحي عزازي، سولاف حسين مصطفى درويش، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر الإلكترونية بالبنوك**، **معهد** الدراسات والبحوث البيئية – جامعة مدينة السادات، كلية التجارة،سنة 2022.
- حسيني منال، دحمون هلال، **النظام المحاسبي البنكي كنظام معلوماتي**، مقال منشور في مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، الجزائر، العدد 16، جوان 2017.
- METIN ALLAHVERDI, A General Model of Accounting Information Systems، The 5th International Conference on Application of Information and Communication Technologies (AICT), 2011، Azerbaijan, Baku.
- دادة دليلة، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية، قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2013.
- بوساحة محمد، **المحاسبة البنكية في الجزائر دراسة نظرية**، مقال منشور في مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 02، سنة 2017.
- بوعمامة علي، زايد مراد، **المخاطر البكنية وإدارتها في الأنظمة المحلية والدولية**، مقتا منشور في مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15، 2016.
- زناقي بشير، غربي صباح، معاريف محمد، **إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التقليدية والإسلامية دراسة تحليلية مقارنة**، مقال منشور في مجلة التنويع الاقتصادي، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، العدد 02، 2020.

- حسين سعيد، **إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية** ،المؤتمر الدولي الأول حول "آفاق الصيرفة الإسلامية" سوريا، 2006، منشورة على موقع http://iefpedia.com/arab/wp تاريخ الدخول :05-05-2023
- شقيري نوري موسى، الحداد محمود ابراهيم، و ذيب محمد وسيم، وسوزان سمير، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، سنة 2012.
- حربي محمد عريفات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الاسلامية –مدخل حديث**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- عاشوري صورية، مذكرة ماجستير حول: **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري-**، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر،2010-2011.
- محمد قروف، حنان حنتوش، **دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي**، مقال منشور في مجلة المالية وحوكمة الشركات، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، أكتوبر 2020.
- سارة بن غيدة، سعيدة حركات، **إدارة المخاطر الصيرفة الإلكترونية وأثرها على الخدمة البنكية الإلكترونية دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية يأم البواقي BEA، BNA، CPA**، مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، الجزائر، العدد التاسع، جوان 2018.
- سارة بن غيدة، سعيدة حركات، نفس المرجع السابق.
- عبد الرزاق خليل، حمزة طيبي، **إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية وفق معايير لجنة بازل الدولية**، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني جامع الكتب الإسلامية على الرابط: https://ketabonline.com/ar/books/99740/read?part=1&page=3&index=660136، تاريخ لاطلاع 2023/05/13، على الساعة 22:06.

- عبد الكريم أحمد قندوز، **المخاطر المصرفية وأساليب قياسها، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي**، العدد 05، 2020، ص: 122.[1] عبد الرزاق خليل، حمزة طيبي، مرجع سبق ذكره.
- عبد الحفيظي امحمد صديقي مليكة، **دور الحوكمة في الحد من مخاطر السمعة في البنوك التجارية الجزائرية**، مقال منشور في مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019.
- فايزة جيجخ، سمير فرحات، **حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودورها في الرقابة من الأزمات**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 01، جامعة بسكرة الجزائر، 2016.
- – نرجس حميمش، قالون جيلالي، **مساهمة تدقيق أنظمة التكنولوجيا المعلومة في تجسيد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الجزائرية**، مجلة الحقيقة، المجلد 15 ، العدد 03، 2016.

ملاحق البحث:

شكل رقم 01: أدوات إدارة المخطر

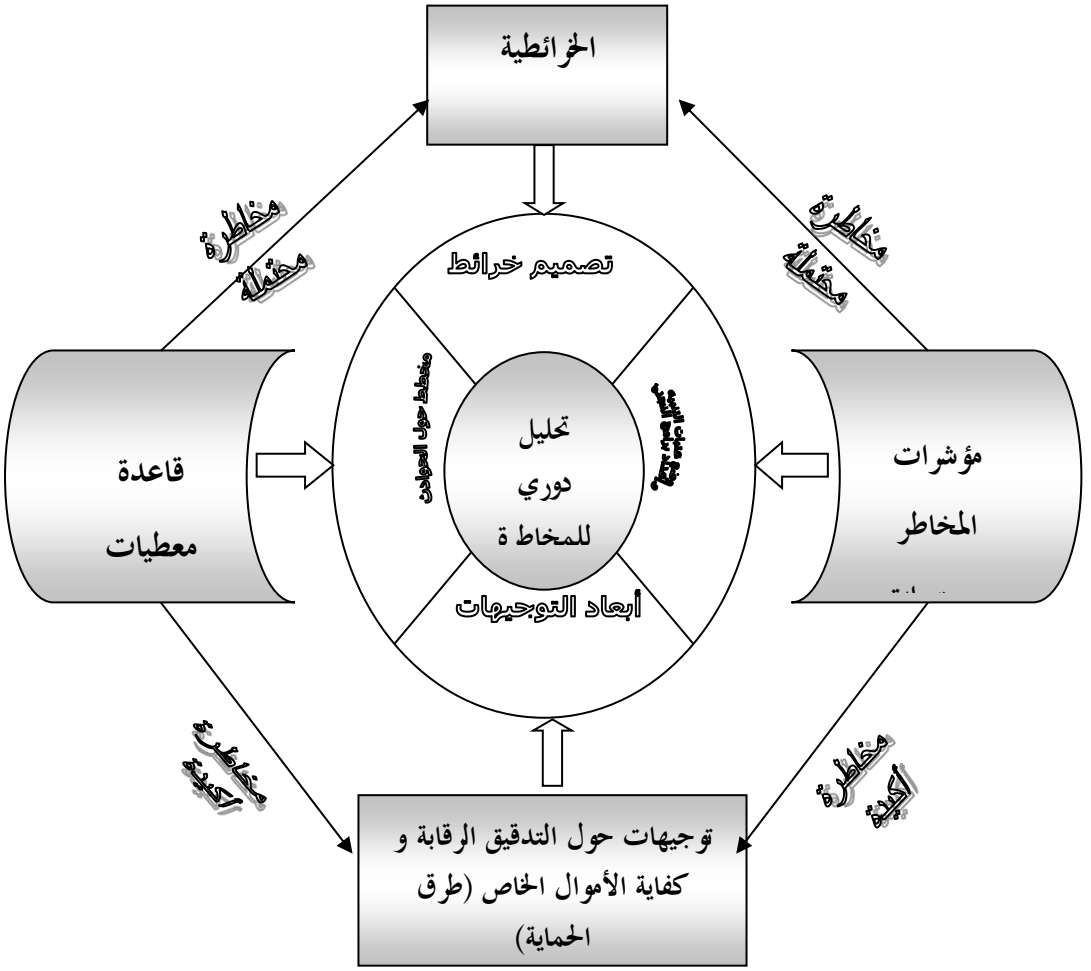

المصدر: عبد الرزاق خليل، **حمزة طيبي، إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية وفق معايير لجنة بازل الدولية**، ص: 09.

هوامش البحث:

[1] حسيني منال، دحمون هلال، النظام المحاسبي البنكي كنظام معلوماتي، مقال منشور في مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، الجزائر، العدد 16، جوان 2017،، ص: 214.

[2] METIN ALLAHVERDI, A General Model of Accounting Information Systems, The 5th International Conference on Application of Information and Communication Technologies (AICT), 2011, Azerbaijan, Baku, p: 01.

[3] دادة دليلة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية، قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2013، ص: 22.

[4] بوساحة محمد، المحاسبة البنكية في الجزائر دراسة نظرية، مقال منشور في مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 02، سنة 2017، ص ص: 741-742.

[5] بوعمامة علي، زايد مراد، المخاطر البكنية وإدارتها في الأنظمة المحلية والدولية، مقتا منشور في مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15، 2016، ص: 247.

[6] زناقي بشير، غربي صباح، معاريف محمد، إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التقليدية والإسلامية دراسة تحليلية مقارنة، مقال منشور في مجلة التنويع الاقتصادي، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، العدد 02، 2020، ص: 20.

[7] حسين سعيد,**إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية** ,المؤتمر الدولي الأول حول "آفاق الصيرفة الإسلامية" سوريا, 2006, ص 03, منشورة على موقع http://iefpedia.com/arab/wp تاريخ الدخول :05-05-2023

[8] شقيري نوري موسى، الحداد محمود ابراهيم،و ذيب محمد وسيم،وسوزان سمير، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، سنة 2012، ص 26

[9] حربي محمد عريفات, سعيد جمعة عقل, إدارة المصارف الاسلامية –مدخل حديث, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان, 2009, ص310

[10] عاشوري صورية, مذكرة ماجستير حول: دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري-, تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة سطيف, الجزائر,2010-2011, ص50

[11] محمد قروف، حنان حنتوش، دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي، مقال منشور في مجلة المالية وحوكمة الشركات، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، أكتوبر 2020، ص: 37.

[12] سارة بن غيدة، سعيدة حركات، إدارة المخاطر الصيرفة الإلكترونية وأثرها على الخدمة البنكية الإلكترونية دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي BEA، BNA، CPA، مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، الجزائر، العدد التاسع، جوان 2018،ص: 672.

[13] سارة بن غيدة، سعيدة حركات، نفس المرجع السابق، ص 669.

[14] عبد الرزاق خليل، حمزة طيبي، إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية وفق معايير لجنة بازل الدولية، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني جامع الكتب الإسلامية على الرابط: https://ketabonline.com/ar/books/99740/read?part=1&page=3&index=660136، تاريخ لاطلاع 2023/05/13، على الساعة 22:06، ص: 5.

[15] عبد الكريم أحمد قندوز، المخاطر المصرفية وأساليب قياسها، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي، العدد 05، 2020، ص: 122.

[16] عبد الرزاق خليل، حمزة طيبي، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

[17] عبد الحفيظي امحمد صديقي مليكة، دور الحوكمة في الحد من مخاطر السمعة في البنوك التجارية الجزائرية، مقال منشور في مجلة إدار الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019، ص: 240-241.

[18] عبد الرزاق خليل، حمزة طيبي، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

[19] عبد الرزاق خليل، **حمزة طيبي**، مرجع سبق ذكر، ص: 09.

[20] عبد الرزاق خليل، **حمزة طيبي**، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

[21] عبد الرزاق خليل، **حمزة طيبي**، مرجع سبق ذكره ، ص: 11.

[22] فايزة جيجخ، **سمير فرحات، حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودورها في الرقابة من الأزمات**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 01، جامعة بسكرة الجزائر، 2016، ص: 122.

[23] نرجس حميمش، **قالون جيلالي**، مساهمة تدقيق أنظمة التكنولوجيا المعلومة في تجسيد حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الجزائرية، مجلة الحقيقة، المجلد 15 ، العدد 03، 2016، ص: 532.

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:
صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية – الواقع والتحديات والآفاق–
****

الرقابة على البنوك الإسلامية بين خصوصية مخاطرها ومتطلبات النظام الوضعي لبنك الجزائر

Supervision of Islamic banks between the specificity of their risks and the requirements of the conventional system of the Bank of Algeria

د. سارة إشعلال*	د. فريال فراح
مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية	مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية
الجامعة الجزائر 3 / الجزائر	الجامعة الجزائر 3 / الجزائر

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى ملائمة النظام الرقابي الوضعي للبنوك المركزية مع المخاطر التّي تواجهها البنوك الإسلامية، حيث قمنا أولاً بإبراز خصوصية هذه المخاطر من حيث طبيعتها ومصادرها، ثمّ تحليل ملائمة متطلبات النظام الرقابي لنشاط هذه الأخيرة وصولاً إلى دراسة البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر وكذا النظام الرقابي المفروض عليها لتوضيح جوانب المخالفة والتحديات التّي يضعها أمام هذه البنوك، ومن أهم النتائج المتوصل إليها هو أنّ النظام الرقابي لبنك الجزائر يشكل عبءً على نشاط هذه البنوك، بحيث يدفعها لتعطيل أصولها السائلة وأموالها الخاصة وبذلك يقلل من مستوى ربحيتها وتنافسيتها.

كلمات مفتاحية: المخاطر البنكية ؛ البنوك الإسلامية ؛ النظام الرقابي الوضعي.
تصنيف JEL: E58؛ E52 ؛ G21 .

Abstract : This study aims to determine the appropriateness of the conventional control system of central banks With the risks faced by Islamic banks, We firstly highlighted the specificity of these risks in terms of their nature and sources, Then we analyzed the appropriateness of the regulatory system requirements for the latter's activity, Down to the study of Islamic banks active in Algeria As well as the regulatory system imposed on them, To clarify aspects of appropriateness and contravention that it poses to these banks, Among the most important results reached is that the

* سارة إشعلال ؛ *ichallal.sarah@yahoo.fr*

control system of the Bank of Algeria constitutes a burden on the activity of these banks, So that it pushes it to disable its liquid assets and its own funds, thus reducing its level of profitability and competitiveness.
Keywords: Banking risks; Islamic banks; conventional supervision system.

JEL classification: E52 ; E58 ; G21.

مقدّمة:

لعلّ من أهم التطورات التّي عرفها النظام البنكي هو ظهور البنوك الإسلامية، والتّي تزاول أعمالها وفقًا لمنهج وتنظيم نابع من أحكام الشريعة الإسلامية الذّي شكّل جوهر تميزها، هذا التميز هو ما وضع هذه الأخيرة في مواجهة مخاطر خاصة تنفرد بها.

إشكالية البحث: بين حتمية الالتزام بالنظام الوضعي لبنك الجزائر وخصوصية البنوك الإسلامية، نطرح التساؤل الرئيسي التالي: **ما مدى ملائمة النظام الرقابي الوضعي لبنك الجزائر مع خصوصية مخاطر البنوك الإسلامية؟**

الأسئلة الفرعية: وللإجابة عن هذا التساؤل نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتجلى خصوصية المخاطر في البنوك الإسلامية؟
- على ماذا ينص النظام الرقابي لبنك الجزائر؟

فرضيات البحث: استنادًا إلى الأسئلة السابقة، تمّ صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: تتجلى خصوصية المخاطر في البنوك الإسلامية في مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية؛
- الفرضية الثانية: يضم النظام الرقابي لبنك الجزائر أدوات السياسة النقدية إضافةً إلى المعايير الدولية للرقابة الاحترازية؛

أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها:

- توضيح طبيعة نشاط البنوك الإسلامية وخصوصيتها؛
- تسليط الضوء على واقع البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر والتحديات التّي تواجهها في ظل غياب نظام رقابي خاص بها.

- **أهمية البحث:** تستمد الدراسة أهميتها من الحاجة إلى إبراز أهمية إدراك خصوصية البنوك الإسلامية عند إرساء بنك الجزائر لنظامه الرقابي مراعاةً لسلامتها وقدرتها على أداء نشاطاتها، خاصة خلال الفترة الراهنة التّي تعرف توسع النشاط البنكي الإسلامي في الجزائر.

المنهج المتبع في البحث: تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي والذّي يسمح لنا بعرض وتحليل المخاطر في البنوك الإسلامية ومتطلباتها في ظل النظام الوضعي.

الدراسات السابقة: في حدود ما تمّ الاطلاع عليه سنقف عند بعض الدراسات القريبة من موضوع الدراسة:

- **دراسة "Hafiz Hoque and Heng Liu"، سنة "2021"، بعنوان "Impact of bank regulation on risk of Islamic and conventional banks"**: تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول تأثير النظام المصرفي المستمد من اتفاقيات بازل على مخاطر البنوك الإسلامية والتقليدية وقد توصلت إلى أنّ هذه الاتفاقيات فعالّة بالنسبة للبنوك الإسلامية إلاّ أنّ تأثيرها يختلف عن البنوك التقليدية.
- **دراسة "منال هني"، سنة "2019"، بعنوان "واقع توافق الأساليب الرقابية لبنك الجزائر مع خصائص البنوك الإسلامية"**: سعت هذه الدراسة إلى توضيح مدى توافق الأساليب الرقابية لبنك الجزائر مع خصائص البنوك الإسلامية، وأظهرت أنّ هذه الرقابة لا تراعي خصوصية التمويل الإسلامي ونتيجة لذلك تلاقي هذه البنوك بعض العراقيل التّي يجب العمل على حلّها.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة: تحليل مدى ملائمة النظام الرقابي الوضعي من منطلق خصوصية مخاطر البنوك الإسلامية، بالإضافة لتحليل

النظام الرقابي لبنك الجزائر المطبق على البنوك الإسلامية والوقوف على مدى ملائمة كل أداة من هذا النظام لنشاط هذه البنوك والإشكالات الناتجة عنها.

ISBN N°: 978-9931-864-18-9 – 2023/12 - ص ص: 246-272،
صفحة 250

المبحث الأول:

خصوصية المخاطر في البنوك الإسلامية

تتبع البنوك الإسلامية نموذجًا تنظيميًا وعمليًا يختلف كل الاختلاف عن نظيرتها التقليدية، وعلى هذا الأساس تواجه البنوك الإسلامية مخاطر مميزة.

المطلب الأول: ماهية المخاطر لدى البنوك الإسلامية

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى نظرة البنوك الإسلامية للمخاطر وخصائصها المميزة.

الفرع الأول: مفهوم المخاطر من منظور البنوك الإسلامية

يمكن تعريف المخاطرة من وجهة نظر البنك الإسلامي على أنّها: "احتمال عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزامات مديونيتها في الموعد المحدد أو بصورة مطلقة في التمويل عن طريق البيوع، وفي التمويل المعتمد على أساليب يرتبط العائد فيها ارتباطًا أصليًا بنتيجة المشروع الممول، وأنّ المخاطرة تتمثل في حدوث خسائر أو أن يقل العائد الفعلي عما كان مقدرًا"[1].

وللمخاطرة أهميّة كبيرة في التمويل الإسلامي، فالقاعدتان الفقهيتان "الغنم بالغرم" التّي تربط استحقاق الربح بتحمل مسؤولية الخسارة و"الخراج بالضمان" التّي تنص على أنّ الطرف الضامن للأصل في حال تلفه له تعود المنفعة الكاملة المتأتية عنه، تقومان على مفهوم المخاطر.[2]

الفرع الثاني: مصادر المخاطر في البنوك الإسلامية

قبل التطرق إلى المخاطر التّي تميز البنوك الإسلامية، من الأجدر أولاً توضيح مصادر هذه المخاطر، والتّي يمكن تصنيفها إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية.

- البيئة الداخلية: ومن أمثلتها المخاطر الناتجة عن الموارد البشرية المتاحة والتّي يمكن أن تكون سيفًا ذو حدين، فإذا توفرت النوعية الملائمة من الموارد البشرية فإنّها سوف تمثل أحد الضمانات الأساسية المطلوبة لمواجهة المخاطر، وإذا ما كانت الموارد البشرية المتاحة غير مؤهلة فإنّها سوف تصبح أحد مصادر المخاطر التّي تواجه تلك الاستثمارات.[3]

- العملاء: إنّ طبيعة العلاقة بين العميل والبنك الإسلامي القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة كانت أحد الأسباب المهمة في كون العميل من أهم مصادر المخاطر للبنوك الإسلامية،[4] ومن هذا المنطلق فإنّ لسلوك هذا الأخير دورًا محوريًا في التأثير المباشر على نشاطات ومعاملات البنك.

- انعدام المرجعية الموحدة للآراء الفقهية: تعاني البنوك الإسلامية من مشكلة تعدد الآراء الفقهية في حكم نشاط مصرفي معيّن، قد تصل إلى حد التضارب ممّا يؤدّي إلى إحداث تأويلات لدى المسؤولين عن إدارة البنوك وكذا العملاء. [5]

- القوانين والأنظمة السائدة: تواجه البنوك الإسلامية مخاطر ناجمة عن البيئة التشريعية والقانونية المتأثرة إلى حد بعيد بالتشريعات الغربية الوضعية، وفي ظلها تخضع البنوك الإسلامية لقوانين وضعية تحدّ من مهمتها في تحقيق متطلبات عملائها في تطبيق الصيغ الإسلامية.[6]

المطلب الثاني: المخاطر المميزة للبنوك الإسلامية

من خلال ما سيأتي سنناقش أهم المخاطر المميزة للبنوك الإسلامية على مستويين:

الفرع الأول: المخاطر المتعلقة بطبيعة البنك الإسلامي

إلى جانب مخاطر عدم الالتزام بالشريعة توجد أنواع أخرى من المخاطر تحت مسمى المخاطر المتعلقة بطبيعة البنك الإسلامي، وفيما يلي أبرز هذه المخاطر: [7]

- مخاطر عدم الالتزام بالشريعة: يعدّ الالتزام بالضوابط الشرعية جوهر البنوك الإسلامية وأهم ما يميزها، وهو الدافع الذّي يسعى من ورائه العملاء للتعامل مع هذه البنوك، لذا يتوجب على هذه الأخيرة ضمان توافق جميع أنشطتها مع المبادئ والقيم الإسلامية.[8]

- المخاطر التجارية المنقولة: لأجل إرضاء أصحاب الحسابات والاحتفاظ بهم كعملاء بمنعهم من سحب أموالهم نتيجة العوائد المنخفضة عليها، يلجأ المساهمون في البنك إلى التخلي عن بعض أرباح أسهمهم لصالح دفع عوائد أعلى من العوائد المستحقة لأصحاب حسابات الاستثمار.[9]

- مخاطر التشريعات الحكومية وأنظمة السلطة الرقابية: لعلّ من أهم المشاكل التّي تواجهها البنوك الإسلامية هي إخضاعها للتشريعات الوضعية التّي وضعت أساسًا لتلائم النظم البنكية القائمة على أساس الفائدة دون مراعاة لطبيعة عمل البنوك الإسلامية.

الفرع الثاني: مخاطر صيغ التمويل والاستثمار

تتضمن صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية أن يكون البنك شريكًا في المشاريع، وتنعكس هذه الميزة في زيادة تعرضات البنك الإسلامي إلى المخاطر:[10]

- مخاطر صيغة المشاركة: تتجلى مخاطر صيغة المشاركة في مخطر احتمال اختيار الشريك غير الأمين وغير الكفء عند بداية العقد بسبب قصور إمكانيات المصرف في تقييم الشركاء ومشاريعهم والمخطر الأخلاقي.

- مخاطر صيغة المضاربة: تكون المخاطرة في عقد المضاربة أكبر منها في أيّة عقود أخرى، وذلك لأنّ الخسارة تقع على رب المال لوحده ولا يتحمل المضارب أية خسارة مادية ما لم يثبت الإهمال أو التقصير، وتظهر مخاطر صيغة المضاربة في كل مراحل العقد.

- مخاطر صيغة المرابحة: تنشأ المخاطر في عقد المرابحة من ثلاثة مصادر، وهي: رفض العميل التوقيع على عقد المرابحة وإتمام عملية الشراء، ظهور عيب في السلعة أو اختلاف مواصفاتها عن طلب العميل وأخيرًا تخلف أو تأخر العميل في التسديد.

-مخاطر صيغة الإجارة: تعتبر مخاطر عقد الإجارة مخاطر مبنية على ملكية الأصل المؤجر وتنشأ من احتمال تلف أو تقادم أو انخفاض قيمة الأصل، تخلف المستأجر عن تسديد أقساط الإجارة أو رفضه تملك الأصل بعد انتهاء العقد في حالة عقد الإجارة المنتهية بالتمليك.

المبحث الثاني:

أثر متطلبات النظام الرقابي الوضعي على نشاط البنوك الإسلامية

بعدما تمّ التطرق بالتحليل إلى طبيعة ومصادر المخاطر في البنوك الإسلامية وإبراز أهم المخاطر المميزة لها، سنخصص المبحث التالي لإظهار انعكاسات تطبيق النظام الرقابي الوضعي على البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: التحديات الرقابية أمام البنوك الإسلامية

تواجه البنوك الإسلامية تحديات حقيقية عند محاولة توفيقها بين ضوابطها الشرعية والتنظيمية وبين المقتضيات الرقابية التّي يفرضها النظام البنكي التقليدي ومن المسائل المتولدة عن أدوات الرقابة الوضعية والتّي تشكل عائقًا لنشاط البنوك الإسلامية وتحتاج إلى اهتمام خاص نجد:

الفرع الأول: ضمان ما لا يضمن

من منطلقه الوضعي يهدف البنك المركزي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى حماية أموال المودعين، وفي هذا السياق تعامل أموال الحسابات الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية معاملة باقي الحسابات من حيث ضمان الأصل والعوائد والذّي جعل هذه البنوك أمام تحدٍ شرعي بضمان ما لا يضمن.

الفرع الثاني: المعاملات الربوية المتعلقة بالاحتياطي الإجباري ونظام العقوبات

تنتهج البنوك المركزية أسلوبًا يتنوع بين المكافأة والعقاب وفق أساس الفائدة الربوية، وتقضي هذه الأساليب بمنح فائدة على الإيداعات وفرض فائدة على المخالفات لتعليمات البنك المركزي.[11]

الفرع الثالث: كبح القدرة التنافسية

إنّ احتفاظ البنوك الإسلامية بجزء من حساباتها في صورة نقدية لا تدر عائدًا التزامًا منها بما تفرضه نسب أدوات الرقابة الوضعية، سيؤثر على مستوى أرباح هذه البنوك بسبب تضييع الفرص الاستثمارية المحتملة، وهو ما ينعكس سلبًا على البنك من جانبين، أولا من حيث انخفاض حجم العوائد الموزعة على أصحاب الحسابات،[12] وثانيًا من حيث الصورة التّي يعكسها العائد الموزع عن كفاءة التوظيف للبنك، وما في ذلك من تداعيات سلبية على قدرته التنافسية.

المطلب الثاني: غياب دور البنك المركزي كملجأ أخير للسيولة

كثيرًا ما تلجأ البنوك للبنك المركزي لتوفير حاجتها من السيولة وفق آلية الإقراض بفائدة التّي تتخذ عدّة أشكال فقد تكون في صورة إعادة خصم الأوراق التجارية أو في صورة قروض مباشرة قصيرة الأجل بسعر فائدة، وقد تكون في صورة استعداد البنك المركزي لشراء ما تمتلكه البنوك من أوراق حكومية من خلال السوق المفتوحة،[13] وعلى هذا الأساس لا يمكن للبنوك الإسلامية الاستفادة من دور البنك المركزي كملجأ أخير للسيولة، هذا ما يؤثر على نشاط هذه البنوك ويحد من قدرتها على استغلال مواردها.

المبحث الثالث:

واقع وتحديات رقابة بنك الجزائر على البنوك الإسلامية

من خلال هذا المبحث سنقوم بتحليل مضمون النظام الرقابي لبنك الجزائر ومتطلباته، ثمّ إبراز انعكاساته على البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر

اتجه القطاع البنكي الجزائري نحو تقديم خدمات إسلامية منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، وكانت البداية سنة 1991 من خلال بنك البركة الجزائري الذّي ظلّ ما يقارب عقدين من الزمن يحتكر النشاط البنكي الإسلامي إلى غاية سنة 2008 التّي عرفت إنشاء ثاني بنك إسلامي في الجزائر وهو بنك السلام الجزائر إلى جانب الخدمات الإسلامية التّي تقدمها بعض البنوك التقليدية في إطار نشاط النوافذ الإسلامية.

الفرع الأول: بنك البركة الجزائري

يعتبر أول بنك إسلامي في الجزائر برأسمال عمومي-خاص أجنبي، ترجع فكرة إنشائه لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في سنة 1983 الذّي بادر وفد عنه بزيارة مجموعة دالة البركة بهدف اقتراح إنشاء بنك مختلط بينه وبين هذه المجموعة، فتمّ إنشاء البنك في 20 ماي 1991 مناصفة في رأس المال الذّي قدر ب500 مليون دج وبدأ بمزاولة نشاطه فعليًا في سبتمبر 1991.[14]

الفرع الثاني: بنك السلام – الجزائر

تمّ الإعلان عن إنشاء بنك السلام –الجزائر بتاريخ 8 جوان 2006 برأسمال اجتماعي قدره 7,2 مليار دج واعتمد من قبل بنك الجزائر كبنك إسلامي خاص أجنبي سنة 2008 ليزاول نشاطه بتاريخ 2008/10/20 طبقًا للقوانين الجزائرية ووفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية مستهدفًا تقديم خدمات بنكية مبتكرة بمختلف الصيغ الإسلامية.[15]

المطلب الثاني: النظام الرقابي لبنك الجزائر المطبق على البنوك الإسلامية

يكلف بنك الجزائر بتنظيم الحركة النقدية وتوجيه ومراقبة توزيع القروض وتنظيم السيولة بكل الوسائل الملائمة، والمتمثلة في أدوات الرقابة النقدية الوضعية التّي حددها النظام رقم 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها.

وبالإضافة إلى أدوات السياسة النقدية السابقة، يتضمن النظام الرقابي لبنك الجزائر أدوات للرقابة الاحترازية وذلك تماشيًا مع التوجه الجديد الذّي عرفته الرقابة البنكية على المستوى الدولي.

الفرع الأول: عمليات إعادة الخصم والقرض

مُنحت لبنك الجزائر إمكانية استخدام أداة إعادة الخصم والقرض بموجب قانون النقد والقرض 90-10 وتحديدًا ما نصت عليه مواد "إعادة الخصم والتسليف للبنوك والمؤسسات المالية"، وجاء الأمر 03-11 المتعلق بالنقد

والقرض لتحديد كيفيات وشروط تطبيق بنك الجزائر لعمليات إعادة الخصم والقرض وفقًا لأهداف السياسة النقدية.

الفرع الثاني: الحد الأدنى للاحتياطات الإجبارية

استحدثت أداة الاحتياطي الإجباري في الجزائر بموجب المادة 93 من قانون النقد والقرض 90-10 والتّي نصت على أنّه يحق لبنك الجزائر أن يفرض على البنوك أن تودع لديه احتياطيًا في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها كما أقرت غرامة يومية يستوفيها بنك الجزائر من البنوك المخالفة، وشرع في استخدامه بداية من سبتمبر سنة 1994.[16]

الفرع الثالث: أداة السوق المفتوحة

تقتضي هذه الأداة أن يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية بائعًا ومشتريًا للأوراق العمومية والخاصة ضمن الحدود والشروط الذّي يضعها مجلس النقد والقرض وفقًا لما نصت عليه لمادة 76 من قانون النقد والقرض 90-10 وأكدته المادة 45 من الأمر 03-11، وفصّل النظام 09-02 في عمليات السوق المفتوحة وتحديد كيفيات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية.[17]

الفرع الرابع: أداة التسهيلات الدائمة

تأتي عمليات التسهيلات الدائمة بمبادرة من البنوك، التّي تهدف من ورائها لتوفير حاجتها من السيولة أو توظيف الفائض منها لدى بنك الجزائر، وعليه تتأخذ هذه العمليات شكلين:[18]

- تسهيلة القرض الهامشي: يمكن للبنوك من خلالها الحصول على سيولة مؤقتة لا محدودة من بنك الجزائر لمدة 24 ساعة وبمعدل فائدة محدد مسبقًا، بشرط تقديم أوراق عمومية و/أو خاصة مؤهلة لعمليات السياسة النقدية على سبيل الأمانة.[19]

- تسهيلة الودائع المغلة للفائدة: هي عملية إيداع البنوك لسيولتها على بياض لدى بنك الجزائر لمدّة 24 ساعة، بمعدل فائدة محدد معلن مسبقًا وبدون أي ضمان مقدم.[20]

الفرع الخامس: نسبة الملاءة

أصدر بنك الجزائر العديد من النصوص القانونية المحددة لقواعد الحذر في تسيير البنوك، والتّي هدف من خلالها إلى توضيح عناصر الأموال الخاصة القانونية ومخاطر البنوك المعتمدة في حساب نسبة الملاءة في إطار مواكبة معايير بازل لكفاية رأس المال بشكل تدريجي، وأخيرًا أصدر النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتضمن نسبة الملاءة المطبقة على البنوك وكذا تصنيف المخاطر وترجيحها، والتّي جمعت بين تطبيق متطلبات معيار بازل 2 من حيث إدراج المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية المرجحة،[21] والتوجه نحو معيار بازل 3 بعد رفع النسبة المفروضة من 8% إلى 9,5%.[22]

الفرع السادس: معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة

استُحدث معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة كنسبة احترازية تهدف إلى الحفاظ على نوع من التوازن بين استخدامات وموارد البنوك الطويلة الأجل بالعملة الوطنية بموجب النظام رقم 04-04 المؤرخ في 19 جويلية 2004، وتقوم البنوك بحساب المعدل سنويًا عند انقضاء السنة المالية والتصريح به للجنة البنكية وفقًا لنماذج نمطية يعدّها بنك الجزائر، والذّي يجب أن يساوي على الأقل 60%.[23]

الفرع السابع: المعامل الأدنى للسيولة

أولى بنك الجزائر لخطر السيولة أهمية خاصة، فإلى جانب الأدوات السابقة أصدر هذا الأخير النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 كتنظيم خاص لتعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة في إطار التكيف مع المعايير العالمية للسيولة الواردة ضمن اتفاقية بازل 3، حيث ألزمت المادة 3 من النظام على البنوك أن تحترم وبصفة مستمرة نسبة تسمّى "المعامل الأدنى للسيولة"يساوي على الأقل 100%.[24]

المطلب الثالث: تحديات رقابة بنك الجزائر على البنوك الإسلامية

من خلال تحليلنا لمضمون النظام الرقابي لبنك الجزائر تتضح جملة من الإشكالات التّي قد تواجه البنوك الإسلامية عند سعيها للالتزام بمتطلبات هذا النظام، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى إشكالات التّي تخلق كل أداة من أدوات هذا النظام.

الفرع الأول: أدوات إدارة السيولة

تلعب أداة الاحتياطي الإجباري، المعامل الأدنى للسيولة ونظام ضمان الودائع دورًا مهمًا في إدارة سيولة البنوك الإسلامية، بحيث تعمل كل من أداة الاحتياطي الإجباري ونظام ضمان الودائع على تجميد جزء من أموال الحسابات التّي تتلقاها هاته البنوك، في حساب لدى البنك المركزي فيما يتعلق بالآلية الأولى و في شكل علاوات تدفعها لصندوق حماية الودائع البنكية فيما يتعلق بالآلية الثانية، في حين يعتمد المعامل الأدنى للسيولة على إلزام البنوك الإسلامية بتحقيق التوازن بين

التدفقات النقدية المتوقعة الواردة وبين التدفقات النقدية المتوقعة الصادرة على المدى القصير.

يبرز إشكال تطبيق أداة الاحتياطي الإجباري بالنسبة للبنوك الإسلامية في جانبين، الجانب الأول وهو الفوائد الربوية المزدوجة سواءً التزمت البنوك الإسلامية بتكوين هذا الاحتياطي أم لم تلتزم، حيث يمنح بنك الجزائر عائدًا على هاته الاحتياطات في شكل معدل فائدة، وعلى النقيض من ذلك يفرض أيضًا عقوبات على البنوك المخالفة كليًا أو جزئيًا في شكل معدل فائدة، أمّا الجانب الثاني فيخص إشكال وعاء الاحتياطي الذّي يشمل إجمالي حسابات هذه البنوك دون تمييز بين الحسابات الجارية التّي تعد ودائع مضمونة على البنوك وبين الحسابات الاستثمارية التّي تمثل رؤوس أموال مضاربة توجه للاستثمار.

أمّا بالنسبة لتطبيق المعامل الأدنى للسيولة، فالبنوك الإسلامية تواجه إشكالين مصدرهما عناصر حساب المعامل، يكمن الأول في العناصر التّي يحظر على البنوك الإسلامية التعامل بها باعتبارها سندات دين أو قروض ربوية، والثاني فباعتبار الحسابات الاستثمارية من التزامات البنوك الإسلامية كودائع لأجل وإدراجها ضمن عناصر مقام المعامل.

الفرع الثاني: أدوات كفاية رأس المال

يعتمد بنك الجزائر في تحديد كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية على نسبة الملاءة القائمة على مبادئ اتفاقيات بازل في تضمين رأس المال، حيث يتم تحميل الأموال الخاصة القانونية التّي تضم سندات دين واقتراضات، إجمالي المخاطر

المرجحة التّي يتعرض لها البنك الإسلامي بما في ذلك المخاطر الناتجة عن التوظيفات والأصول الممولة من الحسابات الاستثمارية وهو ما يتنافى وطبيعة هذه الحسابات التّي ينبغي أن تتحمل المخاطر المحتملة وفقًا لنظام المشاركة.

الفرع الثالث: أدوات توجيه النشاط.

يشكل معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة، قيدًا بالنسبة للبنوك الإسلامية تحدّ من نشاطها الاستثماري وبالأخص صيغتي المشاركة والمضاربة وذلك بسبب تسقيف مساهماتها في رأس مال الشركات.

فبالرجوع إلى صياغة معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة وناهيك عن عناصر الموارد الطويلة الأجل التّي حددّها بنك الجزائر والتّي لا تحوز منها البنوك الإسلامية إلاّ ودائع العملاء الممثلة في التّي الحسابات الاستثمارية التّي يمتد تاريخ استحقاقها لأكثر من 5 سنوات وهو ما يزيد الحِمل على الأموال الخاصة لهاته البنوك، فإنّ مقام المعامل الذّي يتشكل من الاستخدامات الطويلة الأجل يضم بند المساهمات في الشركات والشركات التابعة، ممّا يضطر البنوك الإسلامية إلى تسقيف تعاملاتها وفقًا لصيغتي المشاركة والمضاربة اللّتان تتطلبان دخول البنوك كمساهم في رأس مال.

الفرع الرابع: دور بنك الجزائر كملجأ أخير للسيولة.

بمقتضى النظام رقم 09-02 المتعلق بالسياسة النقدية، حصر بنك الجزائر أدوات إعادة التمويل باعتباره الملجأ الأخير للسيولة في عمليات إعادة الخصم والقرض، عمليات السوق المفتوحة والتسهيلات الدائمة، والتّي تحمل كل آلية منها في طياتها مخالفةً لإحدى للضوابط الشرعية التّي تحكم البنوك الإسلامية، فهي إمّا

قائمة على أوراق دين ربوية كعمليات إعادة الخصم والسوق المفتوحة أو على أساس معدل الفائدة بالنسبة لعمليات القرض والتسهيلات الدائمة.

ووصلاً بما سبق، لا تشكل عمليات السوق المفتوحة وسيلة متاحة أمام البنوك الإسلامية لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر، حيث يستلزم على هذه البنوك تقديم الأوراق الخاصة أو العمومية مؤهلة على سبيل الأمانة أو بشكل نهائي في مقابل الحصول على السيولة.

أمّا بالنسبة للتسهيلات الدائمة الموجهة لإعادة تمويل البنوك، فإنّ ما يحول دون استفادة البنوك الإسلامية منها لا يخرج عن نطاق الإشكال الذّي يكتنف ما سبقها من عمليات فكما رأينا سابقًا يمكن للبنوك من خلال هذه التسهيلات الحصول على سيولة لا محدودة من بنك الجزائر لمدة 24 ساعة بمعدل فائدة محدد مسبقًا بشرط تقديم أوراق عمومية و/أو خاصة على سبيل الأمانة.

وحيث أنّ البنوك الإسلامية لا تتعامل بمعدلات الفائدة وكل ما من شأنه أن يؤدّي إليها كعمليات الخصم أو الاكتتاب في الأوراق العمومية، فإنّ هذه الأخيرة لا يمكن أن تستفيد من دور بنك الجزائر كملجأ أخير للسيولة مهما كانت عملية إعادة التمويل المتبعة، ذلك أنّها لا تعدو عن كونها:

- إعادة تمويل مقابل تقديم أوراق مؤهلة على سبيل الأمانة أو بشكل نهائي.

و/أو

- إعادة تمويل مقابل معدل فائدة.

خاتمة:

شكّلت البنوك الإسلامية نموذج عمل بديل يختلف جذريًا عن النموذج البنكي التقليدي السائد، حيث برزت معالمه في قيامه على أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، ومن منطلق هذا الاختلاف ظهرت حاجة هذه البنوك لإطار قانوني يسير على نفس نهجها ويراعي خصوصيتها خاصةً فيما يتعلق بالمخاطر وعلاقتها مع البنوك المركزية التّي تغلب عليها الممارسات التقليدية.

وبناءا على ما سبق ذكره خلصنا إلى **النتائج** التالية:

- تتجلى خصوصية المخاطر التّي تنفرد بها البنوك الإسلامية في نظرتها للمخاطرة القائمة على أساس القاعدتين الفقهيتين "الغنم بالغرم" و"الخراج بالضمان"، حيث يرتبط الحق في العائد على أصل معين بشكل جوهري بتحمل مسؤولية خسارة هذا الأصل؛
- يضم النظام الرقابي لبنك الجزائر: أدوات للرقابة النقدية حصرها بنك الجزائر في عمليات السياسة النقدية حسب النظام رقم 09-02، وأدوات أخرى للرقابة الاحترازية وتشمل المعايير الاحترازية الدولية التّي تمّ تكييفها مع سياسة بنك الجزائر؛
- في ظل غياب نظام رقابي خاص بالعمل البنكي الإسلامي، يُفرض على البنوك الإسلامية في الجزائر الالتزام بنفس النظام الموجه للبنوك التقليدية؛
- تتجلى أهم التحديات التّي وضعها النظام الرقابي التقليدي أمام البنوك الإسلامية في الجزائر، في تحقيق التوازن عند إدارتها للسيولة في ظل عدم الأخذ بخصوصية الحسابات الاستثمارية وغياب دور بنك الجزائر كملجأ أخير؛

- تنطوي بعض أدوات النظام الرقابي لبنك الجزائر على مخالفات شرعية لا يمكن تجنبها كعمليات إعادة الخصم والسوق المفتوحة والتسهيلات الدائمة، وعليه لا يمكن للبنوك الإسلامية أن تتعامل بها عند توظيفها للسيولة أو حاجتها لها.

بناءا على النتائج أعلاه يمكننا **تأكيد أو عدم تأكيد الفرضيات** كالتالي:

- الفرضية الأولى: تتشابه البنوك الإسلامية في بعض المخاطر مع نظيرتها التقليدية، وتنفرد بالبعض الأخر الناجم عن طبيعتها الخاصة وفي مقدمتها مخاطر عدم الالتزام بالأحكام الشرعية التّي تحظى بالأولوية؛ **(تأكيد الفرضية نسبيًا)**
- الفرضية الثانية: يضطلع بنك الجزائر بتوجيه ومراقبة عمليات البنوك من خلال أدوات السياسة النقدية التّي أقرها النظام رقم 09-02، ووفقًا للنهج الجديد للرقابة القائم على المخاطر عمل بنك الجزائر على استحداث أدوات لتقييم المخاطر المحتملة استند فيها على المعايير الاحترازية الصادرة عن لجنة بازل؛ **(تأكيد الفرضية)**

وعليه نستخلص مجموعة **التوصيات** التالية:

- حرص بنك الجزائر على تفهم طبيعة وخصوصية العمل البنكي الإسلامي من خلال تمييزه بمجموعة من الاستثناءات خاصةً فيما يتعلق بأدوات ومعايير النظام الرقابي، والتّي يمكن الاعتماد فيها على المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كونها أكثر ملائمة؛
- ضرورة تشكيل إدارة متخصصة من اقتصاديين وخبراء شرعيين على مستوى بنك الجزائر، تهتم بمراقبة وتقييم المخاطر المحتملة في البنوك والنوافذ الإسلامية بأدوات ومعايير مناسبة، من أجل زيادة فعالية الرقابة عليها؛

- ضرورة وضع بنك الجزائر لحلول شرعية يمكن من خلالها للبنوك والنوافذ الإسلامية اللّجوء إليه عند حاجتها للسيولة، كأن يتبنى إحدى الآليات التّي أصدرها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بشأن تسهيلات الملجأ الأخير المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- العمل على بناء شبكة تجمع بين البنوك الإسلامية تحت رقابة بنك الجزائر يتم من خلالها تبادل السيولة فيما بينها بما يتوافق مع أحكام المعاملات المالية الإسلامية.

مصادر ومراجع البحث:

- أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية –مقررات لجنة بازل تداعيات العولمة واستراتيجية مواجهتها**، عالم الكتب الحديث إربد، الأردن، 2008.
- أشرف محمد دوابه، **دراسات في التمويل الإسلامي**، دار السلام، القاهرة، مصر، 2007.
- بن ابراهيم الغالي، **تشخيص المخاطر البنكية في عمل البنوك الإسلامية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 14، العدد 3، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2018.
- جواد كاظم حميد ومحمد حسن عودة، **إشكالية العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية مع الإشارة إلى العراق**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 15، العدد 85، جامعة البصراء العراق، 2020.
- شقيري نوري موسى وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2011.
- طارق الله خان وحبيب أحمد، **إدارة المخاطر –تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية** المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2003.
- عباس حميد التميمي وثورة صادق حمادي، **مصادر وآثار مخاطر صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد عشرين، العدد 79 جامعة بغداد، العراق، 2014.
- عبد الكريم أحمد قندوز، **الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سوريا، 2008.
- لطفي عامر بن جديدة وآخرون، **النظام المالي الإسلامي –المبادئ والممارسات**، ترجمة كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية الرياض، السعودية، 2014.
- محمد الصديق حفيظ، **ورقة بحثية مقدمة لليوم البرلماني الصيرفة الإسلامية الواقع والآفاق** المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، 04 أفريل 2018.
- محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية: أحكامها– مبادئها– تطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008.

ISBN N°: 978-9931-864-18-9 – 2023/12 - ص ص: 246-272،

- محمد محمود المكاوي، **أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة وأساليب السيطرة** المكتبة العصرية، الإسكندرية، مصر، 2009.
- مصطفى كمال السيد طايل، **الصناعة المصرفية في ظل العولمة**، اتحاد المصارف العربية 2009.
- مطهري كمال، **تقييم العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية في ظل هيمنة البنوك التقليدية على الساحة المصرفية**، أطروحة دكتوراه في المالية الدولية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2019.
- موالدي سليم وآخرون، **البنوك الإسلامية بين تحدي الضوابط الشرعية وإشكالية التكييف مع البيئة القانونية والمتطلبات التنظيمية**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، العدد 2 جامعة جيجل، الجزائر، 2018.
- الموقع الالكتروني لبنك السلام الجزائر، تاريخ الزيارة: 30 مارس 2023 .www.alsalamalgeria.com
- النظام رقم 09-02 المؤرخ في ماي 2009 **المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها.**
- النظام رقم 04-04 المؤرخ في جويلية 2004 **المحدد للنسبة المسماة " معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة ".**
- النظام رقم 11-04 المؤرخ في ماي 2011 **المتضمن قياس وتسيير ورقابة خطر السيولة.**
- النظام رقم 14-01 المؤرخ في فيفري 2014 **المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.**
- François Guéranger, **Finance islamique-Une illustration de la finance éthique**, Dunod, Paris, France 2009, P 240.
- Hennie Van Greuning, Zamir Iqbal, **Risk analysis for islamic banks**, World Bank Publications, Washington United State, 2008.

- Instruction n° 16-94 d’avril 1994 **relative aux instructions de conduite de la politique monétaire et au refinancement des banques**

هوامش البحث:

[1]. محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة وأساليب السيطرة، المكتبة العصرية، الإسكندرية، مصر 2009، ص ص 139، 140.

[2]. طارق الله خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر –تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2003، ص ص 142، 143.

[3]. بن ابراهيم الغالي، تشخيص المخاطر المصرفية في عمل البنوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 14، العدد 3، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2018، ص 136.

[4]. François Guéranger, Finance islamique-Une illustration de la finance éthique Dunod, Paris, France, 2009, P 240.

[5]. أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية –مقررات لجنة بازل تداعيات العولمة وإستراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث إربد، الأردن، 2008، ص 97.

[6]. عباس حميد التميمي وثورة صادق حمادي، مصادر وآثار مخاطر صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد عشرين، العدد 79، جامعة بغداد، العراق، 2014، ص 381.

[7]. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها– مبادئها– تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008، ص 434.

[8]. لطفي عامر بن جديدة وآخرون، النظام المالي الإسلامي –المبادئ والممارسات، ترجمة كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية الرياض، السعودية، 2014، ص 631.

[9]. عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سوريا، 2008، ص 203.

[10]. انظر: – لطفي عامر بن جديدة واخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 633– 637.

– محمد محمود العجلوني، مرجع سيق ذكره، ص ص 435– 439.

– Hennie Van Greuning, Zamir Iqbal, Risk analysis for islamic banks, World Bank Publications, Washington, United State, 2008, P 47-57.

[11]. موالدي سليم وآخرون، البنوك الإسلامية بين تحدي الضوابط الشرعية وإشكالية التكييف مع البيئة القانونية والمتطلبات التنظيمية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، العدد 2، جامعة جيجل، الجزائر، 2018، ص 133.

[12]. مطهري كمال، تقييم العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية في ظل هيمنة البنوك التقليدية على الساحة المصرفية، أطروحة دكتوراه في المالية الدولية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019، ص 202.

[13]. أشرف محمد دوابه، دراسات في التمويل الإسلامي، دار السلام، القاهرة، مصر، 2007، ص 120.

[14]. محمد الصديق حفيظ، ورقة بحثية مقدمة لليوم البرلماني الصيرفة الإسلامية الواقع والآفاق، المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، 04 أفريل 2018، ص 2.

[15]. الموقع الالكتروني لبنك السلام الجزائر، تاريخ الزيارة: 30 مارس 2023، www.alsalamalgeria.com .

[16]. Instruction n° 16-94 de avril 1994 relative aux instructions de conduite de la politique monétaire et au refinancement des banques.

[17]. المادة 17 من النظام رقم 09–02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها.

[18]. المادة 26 من النظام رقم 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها.

[19]. المادتين 27 و28 من النظام رقم 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها.

[20]. المادة 29 من النظام 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها.

[21]. المادة 5 من النظام رقم 14-01 المؤرخ في فيفري 2014 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

[22]. المادة 2 من النظام رقم 14-01 المؤرخ في فيفري 2014 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

[23]. المادتين 9 و11 من النظام رقم 04-04 المؤرخ في جويلية 2004 المحدد للنسبة المسماة " معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة ".

[24]. المادة 3 من النظام رقم 11-04 المؤرخ في ماي 2011 المتضمن قياس وتسيير ورقابة خطر السيولة.

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:
صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية – الواقع والتحديات والآفاق–
****

إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية–حالة مصرف دبي الإسلامي–

Risk Management in islamic Banks : A Case of Islamic Bank in Dubai

د. فوزية زناخي*	د. أبو بكر أسماء
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير	كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
جامعة تيسمسيلت/ الجزائر	جامعة تيسمسيلت /الجزائر

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية الى دراسة واقع مصرف دبي الإسلامي بتطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية المتعلقة بكفاية رأس المال.حيث يكتنف النشاط المصرفي العديد من المخاطر التي تطلب من البنوك اتخاذ التدابير و الإجراءات الملائمة لإدارة هذه المخاطر وفق أفضل الممارسات الدولية من أجل تخفيف التعرض للخسائر المحتملة أو تجنبها. و نتيجة لتزايد الأزمات المالية في العديد من الدول و ما رافقها من انهيار مؤسسات مصرفية جاءت مقررات لجنة بازل الدولية حيث شكلت هذه الأخيرة تطورا كبيرا في مجال إدارة مخاطر المصرفية.

كلمات مفتاحية: إدارة المخاطر، البنوك الإسلامية، مخاطر الائتمان، اتفاقيات بازل
تصنيف JEL: G32؛G21 ؛ D24

Abstract : This paper aims to study the reality of the Dubai Islamic Bank by applying the Islamic Financial Services Council's capital adequacy standards. Banking activity has many risks that require banks to take appropriate measures and actions to manage these risks in accordance with international best practices in order to mitigate or avoid exposure to potential losses. As a result of the growing financial crises in many countries and the collapse of banking institutions, the decisions of the Basel International Commission have been a major development in banking risk management..

Keywords: Risk Management ; Islamic Banks ; Credit Risk ; Basel Agreements
JEL classification: G32;G21 ; D24

مقدّمة:

مع ازدياد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية، و تنوعها و تعقدها، حتم على المصارف أن تزيد من اهتمامها بإدارة تلك المخاطر عن طريق جملة من الأساليب و الأدوات المالية، التي تمنحها القدرة في تسيير و إدارة أنشطتها الائتمانية و الاستثمارية ضمن مجال مخاطرة مسموح بها . فكانت أول خطوة في هذا الاتجاه تشكيل و تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية و التي قدمت توصيلتها الأولى في سنة 1988بشأن كفاية رأس المال،إلا أن كان لها نقائص استوجبت إعادة النظر فيها و تعديلها بإصدار اتفاقية جديدة تتضمن إعادة النظر في أساليب إدارة المخاطر و بدأ تطبيقها في 2007 م ،و نظرا للاضطرابات المالية التي خلفتها أزمة 2008 قامت لجنة بازل بإصدار اتفاقية بازل 3 التي تلزم البنوك بتحصين أنفسها جيدا ضد الأزمات المالية في المستقبل.

يكتسي البحث في مثل هذه الدراسات أهمية كبيرة ولهذا فإن العديد من الباحثين حاولوا مناقشة مثل هذه القضايا وتحليلها. نذكر على سبيل المثال دراسة طارق الله خان وحبيب أحمد (2003)، التي أجريا فيها استطلاعا ميدانيا للمخاطر التي تنفرد بها البنوك الإسلامية وتوصلا إلى أن تحرير الأسواق المالية تصحبه زيادة في المخاطر، لكن باستخدام عمليات وطرق إدارة المخاطر تستطيع التحكم فيها. أما بالنسبة ل TAG EL-DIN (2005) فقد قام بدراسة خطر تقاسم الأرباح في البنوك الإسلامية وكيفية إدارتها بطريقة مثلى، اقترح من خلال هذا العمل وسيلتين لإدارة المخاطر في التمويل الإسلامي هما الاستصناع وعقود الخيار، وفي السياق نفسه قام Abul Hassan (2009) بدراسة هدفت إلى تقييم مدى استخدام البنوك الإسلامية Brunei Darussalamلإدارة المخاطر وما هي التقنيات المتعامل بها لكل نوع من المخاطر. لهذا قام الباحث باستبيانات في ثلاث بنوك إسلامية وتوصل إلى أن

البنوك الإسلامية تواجه ثلاثة أنواع من المخاطر مخاطر سعر الصرف، ومخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل لهذا حاولنا من خلال دراستنا طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى تلتزم المصارف الإسلامية بتطبيق المبادئ الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمتعلقة بإدارة المخاطر ؟

الأسئلة الفرعية: :وللإجابة عن هذا التساؤل نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم المخاطرة؟
- ما هي أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية، وأساليب مواجهتها؟

فرضية البحث:

- الفرضية الأولى: تلتزم المصارف الإسلامية بالمعايير الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمتعلقة بإدارة المخاطر.
- الفرضية الثانية: للبنوك الإسلامية دور في الحد من المخاطر.

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في التعرف على المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية و التطرق الى أهم الأساليب و الطرق لوقاية من هذه المخاطر ، و تم دراستها على مستوى السوق المصرفي الإسلامي لدبي من أجل إبراز قدرة البنوك الإسلامية على احتواء مختلف المخاطر التي تهددها .

أهداف البحث :

- إبراز أهمية إدارة المخاطر في االبنوك الإسلامية ، و أنه يعتبر موضوع إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية من أهم المواضيع المحفزة على البحث .خاصة في ظل الأزمات المالية التي تشهدها اقتصاديات العالم .

- التطرق الى أهم المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية و التطرق أساليب لمواجهتها ثم الوقاية منه.

منهجية الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتبيان الدور التي تؤديه البنوك الإسلامية في الحد من المخاطر.

المبحث الأول:

إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية

يشير مفهوم المخاطرة إلى وضع عدم التيقن بحدوث نتائج المطلوبة و احتمال أن يكون المال هو إلى أمر غير محبب إلى النفس. و هذا بالضبط ما يقصد بالمخاطرة في لغة الدراسات المالية، فهي تشير إلى وضع فيه احتمالان كلاهما قابل للوقوع. و لا ريب أن الحالات التي نواجه فيها احتمالا واحد هي حالات انعدام الخطر.(1)

المطلب الأول: مفهوم المخاطرة .

عرفت لجنة التنظيم المصرفي المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية المخاطر بأنها "احتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهذافه و غاياته، حيث أن مثل هذه تؤدي إلى إضعاف قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله و ممارسة نشاطاته من جهة، و تحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى".(2)

الفرع الأول: تعريف إدراة المخاطر

"تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، و تحديدها وقياسها، و مراقبتها، و الرقابة عليها، و ذلك بهدف فهم كامل لها و الاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، و الإطار الموافق عليهما من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر".(3)

بشكل عام إدارة المخاطر هي عملية قياس و تقييم للمخاطر و تطوير استراتيجيات لإدارتها تتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى و تجنبها و تقليل أثارها السلبية و قبول البعض أو كل تبعاتها.(4)

الفرع الثاني: تصنيف مخاطر البنوك الإسلامية

تتعرض البنوك الإسلامية إلى مخاطر عديدة كغيرها من البنوك التقليدية و فيما يلي سيتم عرض أهم هذه المخاطر:(5)

– مخاطر مصادر الأموال: تتكون مصادر الأموال من حقوق الملكية، و ودائع المتعاملين، و المخصصات و مخاطرها كما يلي:

1.حقوق الملكية: انخفاض ملاءة رأس المال لدى البنك نتيجة تدني نسبة رأس المال و الاحتياطات إلى إجمالي الموجودات، أو إلى إجمالي الودائع، أو إلى الموجودات الخطرة المرجحة.

2. ودائع المتعاملين: شدة سيولة الودائع، و المتمثلة في زيادة الأهمية النسبية للحسابات الجارية التي تعتبر قروضا في ذمة البنك يجب ردها عند طلبها، و ما يسببه ذلك من ممارسة هؤلاء لممارسات تضرب بالنشاط و تعيقه مثل اعتقاد هؤلاء أنه يمكن أن يقوموا بسحب ودائعهم متى شاءوا، أو غير ذلك مما يعرض البنك لمخاطر السيولة.

3. المخصصات: و يتمثل وجه المخاطرة فيها بعدم كفاية المخصصات فيها بعدم كفاية المخصصات نتيجة تدني نسبة المخصصات إلى إجمالي الديون، أو نسبتها إلى الاستخدامات الخطرة، إذ يؤدي عدم الكفاية أن يلحق بالبنك جانبا من الخسارة ما لم تغطيه هذه المخصصات.

– مخاطر صيغ التمويل: ترتبط هذه المخاطر عموما بأساليب التوظيف و التمويل، و بالرغم من اختلاف طبيعة التمويل من صيغة لأخرى، إلا أن التزام النهائي الذي يقع على عاتق الطرف المقابل، نتيجة لتنفيذ تلك الصيغ بمجرد إجراء حساب النهائي الذي يلتزم بمقتضاه هذا الطرف بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك، يعد أحد أوجه المخاطر الائتمانية. و سنبين أهم مخاطر تلك الصيغ:

مخاطر التمويل بالمشاركة و المضاربة: من أهم مخاطر صيغ المضاربة و المشاركة ما يلي:(6)

أ. المخاطر الناتجة عن ضعف الأداء من جانب الشريك، أو عدم دراسة المشروع دراسة جيدة.

ب. المخاطر الناتجة عن عدم دفع الشريك نصيب البنك من الأرباح، أو التأخر عن دفعها.

ج. المخاطر الناتجة عن تذبذب الأسعار ارتفاعا و هبوطا.

د.المخاطر الناتجة عن تلف البضاعة تحت يد المضارب.

هـ. المخاطر الناتجة عن تجاوز المدة الكلية للتمويل دون اتمام الصفقة.

و. المخاطر الناتجة عن خسارة الشركة، أو كون الربح الفعلي أقل من المتوقع.

ز. مخاطر السمعة نتيجة عدم التزام الشريك بالضوابط الشرعية، مما يؤثر على موقف المودعين في البنك.

– مخاطر التمويل بالمرابحة: قد يتعرض البنك للمخاطر الآتية:(7)

أ. عدم وفاء العميل بالسداد حسب الاتفاق.

ب. تأجيل السداد عمدا، لعدم وجود عقوبات على التأجيل.

ج. مخاطر الضمانات، نتيجة لبيع الأصول المرتجعة بأدنى من سعر الشراء.

د. مخاطر الرجوع في الوعد، نتيجة عدم إلزامية وعود الآمر بالشراء، في حالة الأخذ بعد إلزامية الوعد علما بأن معظم البنوك الإسلامية تأخذ إلزامية الوعد.

هـ. مخاطر القدرة على التسليم، و مخاطر السلع، و مخاطر عدم صلاحية السلعة أو عدم توفرها.

– مخاطر الاستصناع: هناك مخاطر تواجه صيغة التمويل وفق عقد بيع الاستصناع و ذلك على النحو الآتي(8)

أ. مخاطر النقل، فقد تتعرض السلع المصنعة للهلاك بسبب حادث مفاجئ أثناء النقل، أو تتعرض للهلاك و التلف بسبب سوء التخزين.

ب. تقلبات الأسعار بعد تحديدها في عقد الاستصناع.

ج. تأخر البضائع في تسليم البضاعة إذا كان البنك مستصنعا.

د. تأخر المقاول أو المنتج في تسليم البضاعة إذا كان البنك صانعا.

هـ. عدم القدرة على إجراء عقد استصناع موازي.

و. تلف البضاعة تحت يد البنك قبل تسليمها للمستصنع.

ز. مخاطر عدم السداد بالإضافة إلى مخاطر المواصفات في السلع المطلوبة لاحتمالية عدم توفر بعض المفردات المستصنع، المواد التي تدخل في تصنيع السلعة.

مخاطر التمويل بصيغة بيع السلم: تتعرض صيغة التمويل عن طريق بيع السلم في البنوك الإسلامية إلى ما يلي:(9)

أ. عدم التزام العميل بتسليم السلعة في الوقت أو الكمية بالمواصفات المتفق عليها في العقد.

ب. عدم تغطية العائد من السلم للتكلفة.

ج. انخفاض سعر السلعة عند تسليمها، قبل الوقت المتفق عليه و البنك ملزم بالاستلام و هنا يتحمل البنك مخاطر المترتبة على ذلك (تكلفة التخزين و التأمين و التلف).

د. مخاطر ناتجة عن الكوارث الطبيعية، التي تؤدي إلى عدم قدرة العميل على تسليم السلعة.

هـ. انخفاض جودة السلعة المسلمة عما اتفق عليه.

و. عدم وجود فرصة إجراء عقد سلم مواز في بعض الأحيان.

1- مخاطر العملاء: هذه المخاطرة تعني مجموع الأخطار التي تنشأ بسبب المتعامل نفسه، و مقوماته سواء نشأت بسبب عمدي و ترتبط هذه المخاطر بما يسمى بالجدارة التمويلية للمتعامل

2- مخاطر التشغيل: هي المخاطر الناتجة عن الأخطاء البشرية، المهنية أو التقنية سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة(11) ، قد تكون أعلى في البنوك الإسلامية نتيجة التعقيدات في التشريعات الإسلامية و تتضمن المخاطر القانونية.(12)

3- مخاطر السوق: حددت لجنة بازل (2) ثلاثة محاور رئيسية لمخاطر السوق و التي تدور حول ما يلي:(13) مخاطر أسعار الصرف ، مخاطر أسعار الفائدةو مخاطر تقلبات الأسعار.

المطلب الثاني: أساليب مواجهة المخاطرة في البنوك الإسلامية

إن وجود المخاطر في البنوك الإسلامية أمر لا مفر منه، لأنها لا يمكنها أخذ العائد إذا كانت مستعدة لتحمل الخسارة. و تلجأ البنوك لمجموعة من الأساليب تمكنها من تخفيف انعكاساتها السلبية و هي:

- إتباع سياسة التنويع: يمكن للبنك الإسلامي تنويع أنشطته من النواحي التالية: تغطية مناطق جغرافية مختلفة، و التعامل مع قطاعات اقتصادية عدة و استخدام صيغ مختلفة و تنويع العملاء، و بطبيعة الحال فإن إستراتيجية التنويع تكون مناسبة للبنوك كبيرة الحجم و التي لديها موارد مالية معتبرة تمكنها من تحقيق أهذافها، و هي تدنية المخاطر و تعظيم العائد، مع العلم أن أغلب البنوك الإسلامية صغيرة الحجم و محدودة الموارد.(14)

- إشاعة ثقافة إدارة المخاطر على مستوى البنوك الإسلامية: ذلك عن طريق توعية كل الأطراف الفاعلة في البنك بأهمية إدارة المخاطر في استمرارية البنك، و من متطلبات هذه الإدارة (15)

– تكوين مخصصات كافية لمواجهة الأخطار المحتملة: بواسطة اقتطاع نسب كافية من الأرباح لتدعيم المركز المالي للبنك، حيث تفرق البنوك الإسلامية ما بين الحصة من الربح العائدة إليها و تلك الحصة بالمودعين حيث لا يمكن تحميلهم إلا مخاطر المرتبطة بأموالهم الموظفة. و تؤثر هذه المخصصات سلبا على ربحية البنوك الإسلامية.(16)

– ضمانات و الرهون: تلجأ البنوك الإسلامية إلى طلب ضمانات حماية لأموالها، و لكن وجود موانع شرعية يجعل استخدامها محصورا في مجلات معينة. و لهذا فهي ملزمة بحسن اختيار الضمانات من حيث قيمتها و مدى إمكانية تسييلها، بما يكفل الحفاظ على أموالها.

– التأمين التكافلي: يعتبر وسيلة لتخفيف الخطر، و هو عقد تبرع يقوم على اجتماع عدد من المؤمنين يتعرضون لمخاطر متشابهة، يلتزمون بدفع قسط معين، تتولى شركة التأمين التكافلي في هذه الحالة إدارة هذه العقود عن طريق توظيف الأقساط المجمعة و تعويض المتضررين و في النهاية يتم اقتسام ربح أو خسارة النشاط ما بين المؤمنين، بينما الشركة تحصل عل أجر نظير جهدها في الإدارة، و هناك جدل فقهي حول مدى مشروعية هذا التأمين، و ما هي الأشياء الواجب التأمين عليها و ما هي حدود مسؤولية المؤمن و ينتشر التأمين التكافلي في العديد من الدول كالسودان و ماليزيا، البحرين و السعودية.(17)

– الإلتزام بمعايير الرقابة الدولية: لا يوجد ما يمنع البنوك الإسلامية من الخضوع لمعايير الرقابة ذات الصبغة العالمية و المتجسدة في اتفاقية بازل 1 و 2. تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر متعددة، و تستغل وسائل متنوعة للتخفيف منها، و تصادفها مشاكل و عوائق، خاصة عند تطبيق معايير الرقابة الدولية، سواء ما تعلق باتفاقية بازل 1أو بازل 2.(18)

المبحث الثاني:

إدارة المخاطر في مصرف دبي الإسلامي:

تعتبر المخاطر ظاهرة متأصلة في عمل المصارف، وذلك بسبب الطبيعة الخاصة لها، والتي تقوم على العمل بأموال الغير، وتساعد الإدارة السليمة للمخاطر من خلال القيام بعمليات تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بشكل مستمر على الحد من آثارها على ربحية المصرف.

إن مصرف دبي الإسلامي شأنه شأن سواه من المصارف، يتعرض لمخاطر الائتمان والسيولة و مخاطر السوق و هذه الأخيرة تتمثل في مخاطر تجارية وأخرى غير تجارية، كما يتعرض المصرف أيضاً لمخاطر التشغيل.

المطلب الأول: قياس مدى كفاية رأس المال في مصرف دبي الإسلامي

إن التأكد من التزام المصرف بتطبيق شروط رأس المال المفروضة عليه خارجياً والاحتفاظ بتصنيف ائتماني ومعدلات رأسمالية مناسبة تسهم في دعم أعماله وزيادة قيمة حقوق المساهمين يعتبر من الأهداف الرئيسة لإدارة رأس المال، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف يعمل مصرف دبي على إدارة هيكل رأسماله وإجراء التعديلات عليه في ضوء ما يستجد من ظروف ومتغيرات في البلدان التي يوجد فيها.

إن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة اقترح على المصارف العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة تطبيق معايير بازل ٣ابتداءا من 31 ديسمبر 2017. وقد قام بإصدار توجيهات لتطبيق معايير بازل٣ فيما يتعلق بخصوص مخاطر الائتمان والسوق، أما بالنسبة للمخاطر التشغيلية، فقد أعطى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة الخيار للمصارف باستخدام الأسلوب

الأساسي أو الأسلوب الموحد، وقد قام مصرف الإمارات باختيار الأسلوب الموحد.

الفرع الأول: حساب نسبة كفاية رأس المال لمصرف دبي الإسلامي :

الجدول رقم (1-1) يبين خطوات حساب هذه النسبة في مصرف دبي الإسلامي وفقا لبازل ٢و ٣:

كفاية رأس المال =رأس المال ÷ إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها

كفاية رأس المال = 27,787,196 ÷ 161,969,044

نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها = 17,2٪

الفرع الثاني: حساب نسبة كفاية رأس المال لمصرف دبي الإسلامي وفقاً لمعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية:

سننطلق في عملية حساب كفاية رأس المال لمصرف دبي وفق المعيار الإسلامي من معادلة مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهي كما يلي:

- معادلة نسبة كفاية رأس المال

معيار كفاية رأس المال الإسلامي= رأس المال المؤهل ÷ {إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) + مخاطر التشغيل ناقصاً الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار(مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) }

أولاً: بسط نسبة كفاية رأس المال

رأس مال الطبقة الأولى: والذي يتضمن حقوق المساهمين الدائمة (أي الأسهم)،بالإضافة إلى الاحتياطيات المعلنة والعامة والقانونية، والأرباح غير الموزعة والمستبقاة أو المحتجزة.

أما رأس مال الطبقة الثانية : فهو يتضمن الاحتياطيات الأخرى غير الواردة في رأس مال الطبقة الأولى وهو لدينا هنا احتياطيات التحوط يضاف له تنزيل الشركات الزميلة.

وبناءً عليه فإن رأس المال المؤهل هو كما يلي:

رأس المال المؤهل = رأس مال الطبقة الأولى + رأس مال الطبقة الثانية

رأس المال المؤهل = 25,976,383 + 1,810,813

رأس المال المؤهل = 24,165,570

ثانياً: مقام نسبة كفاية رأس المال

وفيما يتعلق بمقام نسبة معيار كفاية رأس المال الإسلامي فسوف نحاول حساب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق كما هو مبين في معيار كفاية رأس المال للمكونات السبعة ذات العلاقة ، كما سنتطرق إلى عملية حساب مخاطر التشغيل كما هو وارد في المعيار الإسلامي، مبينين الصعوبات التي تواجه هذه العملية.

المطلب الثاني: حساب مخاطر الائتمان والسوق للمكونات السبعة لمعيار كفاية رأس المال

الفرع الأول: حساب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق للمرابحة والمرابحة للآمر بالشراء

أ. مخاطر الائتمان لعملية المرابحة:

فرق معيار كفاية رأس المال بين مخاطر الائتمان لعمليات المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء من خلال طبيعة الوعد فيما بين المصرف الإسلامي والعميل فيما إذا كان الوعد ملزماً أم لا، وفيما إذا كان للعميل تصنيف ائتماني أم لا، وفيما إذا كان للمصرف الحق بالرجوع على العميل لاسترداد أية خسارة يمكن أن تترتب على المصرف بعد استنفاده لهامش الجدية في حال عدم وفاء العميل بالتزاماته .

ونلاحظ أن هذه التفصيلات غير مذكورة في تقرير مجلس الإدارة لمصرف دبي الإسلامي، بل مذكورة فقط هو قيمة الذمم المدينة لعمليات المرابحة الدولية والبالغة 2,449,475، و كذلك الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان عن هذا المبلغ والبالغ أيضاً 2,449,475 وفق تقديرات المصرف. إذا يمكن القول أن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف من عمليات المرابحة الدولية قصيرة الأجل يبلغ 2,449,475، على الرغم من أن هذا الكلام غير دقيق تماماً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التفصيلات المذكورة في المعيار الإسلامي.

أي أن حجم التعرض للمخاطر على هذه المرابحات يبلغ 39,445,055.

كذلك فإن هناك عمليات المرابحة المتضمنة في الموجودات التمويلية كما هي مبينة في الجدول رقم (1-2)

إذًا: إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان = إجمالي المرابحات + مرابحات الدولية قصيرة الأجل

إجمالي حجم التعرض لمخاطر الائتمان = 39,445,055 + 2,449,475

إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان = 41,894,530

ب . مخاطر السوق لعملية المرابحة:

إن عمليات المخاطرة المتضمنة في الموجودات التمويلية و الاستثمارية، و التي يمكن النظر إليها كموجودات مقتناة كمخزون لغرض بيع مرابحة و في هذه الحالة يكون العبء على رأس المال لمقابلة مخاطر السوق يعادل 15٪ من مبلغ مركز المتاجرة و هي تتضمن ما يلي: انظر ملحق الجدول رقم (1-3)

إذًا إن إجمالي التعرض لمخاطر السوق لعمليات المرابحة لمصرف دبي الإسلامي تتمثل فيما يلي:

إجمالي حجم التعرض لمخاطر السوق = 27,780,073 + 42,223,062 = 44,672,537

الفرع الثاني: حساب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق للاستصناع.

أ. مخاطر الائتمان لعمليات الاستصناع: عالج معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية مخاطر الائتمان من خلال التمييز بين نوعين رئيسين من الاستصناع : الأول: الاستصناع مع الاعتماد في تحصيل الثمن على جميع المصادر بما فيها إيرادات المشروع محل الاستصناع، والثاني : الاستصناع مع الاعتماد في تحصيل الثمن على إيرادات المشروع محل الاستصناع ، ونلاحظ أن هذه التفصيلات غير مذكورة في تقرير مجلس الإدارة لمصرف دبي الإسلامي، بل المذكور فقط هو قيمة الذمم المدينة لعمليات الاستصناع والبالغة 1,356,662 وكذلك درجة تعرضها لمخاطر الائتمان والبالغة((164,652.2إذًا إجمالي حجم التعرض لمخاطر الائتمان على عمليات الاستصناع يبلغ (164,652.2+1,356,662) = 3,003,184

ب. مخاطر السوق لعمليات الاستصناع: وفقا لتقرير مجلس الإدارة لمصرف دبي الإسلامي، فيبدو أن عمليات الاستصناع غير معززة بعقود الاستصناع موازية، و بالتالي نطبق عبئا على رأس المال لعمليات الاستصناع مقدراه 20٪ كوزن مخاطر أي عبء على رأس المال المترتب على عمليات الاستصناع يبلغ(271,332.4× 20% =1,356,662)

الفرع الثالث: حساب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق للإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك

أ. مخاطر الائتمان لعمليات الإجارة :وتبلغ قيمة عقود الإجارة 45,977,160 ومخصص انخفاض القيمة5,732,668وعليه فإن مخاطر الائتمان بعد أخذ مخصص انخفاض القيمة في الاعتبار يبلغ تقريباً 4,024,492

ب. مخاطر السوق لعمليات الإجارة: لقد ميز معيار كفاية رأس المال الإسلامي بين عمليات الإجارة المسبوقة بوعد غير ملزم، حيث يحمل رأس المال في هذه الحالة بعبء مقداره 15 % من مبلغ القيمة السوقية للموجود لمقابلة مخاطر السوق .إذًا يمكننا القول إن مخاطر السوق على عمليات الإجارة تساوي :(4,024,492 = 603,673.8 × 15%

الفرع الرابع: حساب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق المترتبة على الاحتفاظ بصكوك على شكل استثمارات في السجل المصرفي

حسب ما ورد في تقرير مصرف دبي الإسلامي عن الصكوك هو توزيع الاستثمارات فيها حسب التركزات الجغرافية،كما هو مبين في الجدول أدناه، أن هذه الصكوك سيتم الاحتفاظ بهاحتى تاريخ الاستحقاق.ا

و عليه سنعتبر أن ما يتعرض له المصرف من مخاطر يتمثل في مخاطر الائتمان و البالغة 2,135,931 إذ يمكن تلخيص المخاطر المحسوبة للعمليات السابقة لاستيفاء متطلبات رأس المال الدنيا :

المطلب الثالث: حساب مخاطر التشغيل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال الإسلامي.

الطريقة المقترحة لقياس رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل في مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، و التي ينصح باستخدامها في الوقت الراهن تتمثل في طريقة المؤشر الأساسي، و التي يتم بموجبها تحميل نسبة مئوية ثابتة مقدارها 15٪ من متوسط الدخل الإجمالي السنوي بناءا على متوسط السنوات الثلاث السابقة

الفرع الأول: حساب كفاية رأس المال وفق المعيار الإسلامي

من أجل استكمال حساب متطلبات كفاية رأس المال وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية يجب علينا حساب الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار ولذلك سنقوم أولاً بحساب نسبة حسابات الاستثمار إلى إجمالي مصادر الأموال بالنسبة للمصرف ومن ثم سنقوم بتحميلها – وبما يتناسب مع حجم مساهمتها في عمليات تمويل موجودات المصرف – بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق المترتبة على هذه الموجودات.

أولاً: حساب نسبة حسابات الاستثمار إلى إجمالي مصادر الأموال بالنسبة للمصرف.

من أجل حساب نسبة حسابات الاستثمار إلى إجمالي مصادر الأموال بالنسبة للمصرف نقوم بمايلي:

1- نحسب إجمالي حجم حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح كما يلي:

إجمالي الحسابات المشاركة = إجمالي الودائع لدى المصرف – الحسابات الجارية

إجمالي الحسابات المشاركة = 147,180,951-34,053,855 = 113,127,096

2- نقوم بقسمة إجمالي الحسابات المشاركة في الأرباح على إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية: وبذلك نحصل على نسبة مساهمة حسابات الاستثمار في تمويل الموجودات وذلك كما يلي:

نسبة مساهمة الحسابات الاستثمار في تمويل الموجودات = إجمالي حسابات المشاركة ÷إجمالي المطلوبات و حقوق الملكية

نسبة مساهمة الحسابات الاستثمار في تمويل الموجودات = 14,718,951 ÷ 207,337,009= 7.10٪

ثانياً: تحميل الحسابات المشاركة بنصيبها من مخاطر الائتمان والسوق.

نقوم بتحميل الحسابات المشاركة في الأرباح والعائدة لأصحاب الودائع الاستثمارية بنصيبها من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق.

نصيب حسابات الاستثمار من مخاطر الائتمان = نسبة مساهمة حسابات الاستثمار في تمويل الموجودات ×إجمالي مخاطر الائتمان

نصيب حسابات الاستثمار من مخاطر الائتمان = 7.10٪ × 69,198,950

نصيب حسابات الاستثمار من مخاطر الائتمان = 4,913,126

هذا بالنسبة لمخاطر الائتمان أما بالنسبة لمخاطر السوق فتتم عملية الحسابات أيضا كما يلي:

نصيب حسابات الاستثمار من مخاطر السوق = نسبة مساهمة حسابات الاستثمار في تمويل الموجودات ×إجمالي مخاطر السوق

نصيب حسابات الاستثمار من مخاطر السوق = 7.10٪ × 45,547,543

إذا و مما تقدم فإن إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها لكل من مخاطر السوق و الائتمان و الممولة من قبل حسابات الاستثمار تحسب كما يلي:

إجمالي الموجودات المرجحة لحسابات الاستثمار = إجمالي مخاطر الائتمان لأصحاب حسابات الاستثمار + إجمالي مخاطر السوق لأصحاب حسابات الاستثمار

إجمالي الموجودات المرجحة لحسابات الاستثمار = 4,913,126 + 3,233,876 = 8,147,002

بناءا عما سبق يمكن حساب كفاية رأس المال لمصرف دبي الإسلامي، وفق معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما هو مبين في الجدول رقم (1-7).

إن نسبة ملاءة المصرف والبالغة 22.49٪ تعتبر بمثابة مؤشر جيد على كفاية رأس المال في مواجهة المخاطر التي يتعرض لها والتي تترتب على عمل المصرف.

خاتمة:

تعتبر المخاطر ظاهرة متأصلة في عمل المصارف، و ذلك بسبب الطبيعة الخاصة لها و التي تقوم على العمل بأموال الغير، و تساعد الإدارة السليمة للمخاطر من خلال القيام بعمليات تعريف و قياس و مراقبة المخاطر بشكل مستمر من آثارها على ربحية المصرف.

إن مصرف دبي الإسلامي شأنه شأن سواه من المصارف، يتعرض لمخاطر الائتمان و السيولة و مخاطر السوق و هذه الأخيرة تتمثل في مخاطر تجارية و أخرى غير تجارية، كما يتعرض المصرف أيضا لمخاطر التشغيل وبناءا على ما سبق ذكره خلصنا إلى النتائج التالية:

– تتعرض المصارف الإسلامية لذات النوع من المخاطر التي تتعرض لها المصارف التقليدية و المتمثلة في مخاطر السوق و الائتمان و التشغيل، و إن كان هناك خلاف فيي طبيعة هذه المخاطر في بعض الأحيان.

– من المهم تحديد حجم العمليات الممولة من قبل أصحاب حسابات الاستثمار وفق الصيغ التمويل المختلفة و ذلك لأغراض حساب كفاية رأس المال وفق ما هو وارد في المعادلة الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

– إن تحديد كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية هو أمر جاد، و لا يقل أهمية عنه في المصارف التقليدية فمن خلاله يتم قياس درجة تعرض رأس المال للمخاطر. و على الرغم من وجود معيار موحد لحساب كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية إلا أن هذا المعيار لم يحتل حتى الآن مكانه المناسب على أرض الواقع.

– إن صعوبات المتعلقة بتطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية لا تعزى إلى قصور في المعيار الإسلامي، بل إلى مشاكل فنية تتعلق بتصنيف البيانات و تبويبها، فالمعيار الإسلامي تناول بشكل تفصيلي

الآلية التي يتم من خلالها حساب مخاطر الائتمان و السوق و من ثم مخاطر التشغيل لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

– لا تلتزم المصارف الإسلامية بالمعايير الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمتعلقة بإدارة المخاطر، لأن هذه المعايير ليست إلزامية، ولم تتبناها السلطات الرقابية في دولة المصرف محل الدراسة.

مصادر ومراجع البحث:

1. خالدي خديجة، عبد الحفيظ بلعربي، غالب عوض الله الرفاعي، إدارة المخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية، www.iefpedia.com

- السيد هواري، الموسوعية العلمية و العملية للبنوك الإسلامية، ج 6، 1986.
- طارق الله خان، حبيب أحمد، إدراة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، جدة، 2003.

- horsten Beck, Asli Demirgiç-Kunt, Ouarda Merrouche 2010, Islamique US conventional banking business modej, Efficiency and stability, The world bank development research group finanace and private sector development team, p 08.

- بن علي بلعزوز، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية مدخل الهندسة المالية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية حول التحوط و إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، الجزائر، 2012.

- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

- حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها، مداخلة مقدمة حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة، مخاطر، تقنيات، جامعة جيجل ، الجزائر، يومي 6-7جوان 2005.

- رقية بوحيضر، مولود لعرابة، البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر و متطلبات بازل 2، ملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي و بديل البنوك الإسلامية.

-الواثق عطا المنان محمد أحمد، عقد المرابحة" ضوابط الشريعة- صياغته المصرفية و انحرافاته التطبيقية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، مارس 2003.

- الجوزي جميلة، حدو علي، دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية و المصارف التقيلدية – حالة بنك البركة و بنك الشركة المصرفية العربية و بنك الخليج الجزائري- مجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الإقتصادية، العدد 07، 2016.

- the financement service roundtable, Guiding princibles in risk management for U.S comercial banks, 1999.

- نوري منير، بارك نعيمة، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية و أهميتها في تحدي الأزمات التوصيات المتطلبات، الملتقى الدولي الثاني يومي 5-6 ماي 2009.

- محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية و مأزق بازل من منظور و الاستيفاء مقررات بازل، دار الفكر و القانون، 2011.

- سمير الشاهد، المصارف الإسلامية و متطلبات بازل و إدارة مخاطر التشغيل، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 299، تشرين الأول 2005.

- عبد الحليم محمد علي، التحوط لمخاطر صيغ التمويل، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 299، تشرين الأول 2005.

- مصطفى كمال السيد طايل، البنوك الإسلامية و المنهج التمويلي، دار أسامة ، عمان، الأردن، الطبعة، الأولى، 2012.

ملاحق البحث:

جدول رقم .(1–1): كفاية رأس المال وفقا لبازل 2و 3

البيان	بازل 2 (2017)	بازل 3 (2017)
الشق الأول من رأس المال	ألف درهم	ألف درهم
رأس المال	4,942,189	4,942,189
صكوك من الشق الأول	7,346,000	7,346,000
احتياطات أخرى	7,964,089	7,964,089
الأرباح المحتجزة	6,964,089	6,964,089
الحصص غير المسيطرة	182,402	182,40236,480
أسهم خزينة	(18,644)	(20,716)
خسائر الصرف العملات المؤجلة المتراكمة	(484,615)	(484,615)
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	-	(615,389)
اقتطاع من رأس المال	(362,020)	-
إجمالي الشق الأول من رأس المال	26,373,602	25,976,383
الشق الثاني من رأس المال		

احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	(615,389)	-
المخصص الجماعي لانخفاض القيمة	1,812,885	1,812,885
اقتطاع من رأس المال	(362,020)	(2,072
إجمالي الشق الثاني من رأس المال	835,476	1,810,813
إجمالي قاعدة رأس المال	27,209,078	28,787,196
الموجودات المرجحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	146,264,569	148,074,667
مخاطر السوق	1,959,686	1,959,686
مخاطر التشغيل	11,934,690	11,934,690
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	160,158,945	161,969,044
معدلات رأس المال		
إجمالي رأس المال النظامي كنسبة من إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر(معدل كفاية رأس المال)	٪17.0	٪17.2
الشق الأول من رأس المال إلى إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر بعد اقتطاع الشركات الزميلة	٪16.5	٪16.0

المصدر: تقرير مصرف دبي الإسلامي السنوي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 273-298،
صفحة 296

الجدول (1–2): المخاطر الائتمانية لعمليات المرابحة المتضمنة في الموجودات التمويلية 2017

البيان	ألف درهم
الموجودات التمويلية	
مرابحات سيارات	10,091,324
مرابحات دولية طويلة الأجل	23,250,011
مرابحات أخرى	6,103,720
مجموع المرابحات	39,445,055

المصدر: تقريرمصرفدبيالإسلاميالسنويللسنةالمنتهيةفي 31 ديسمبر 2017

هوامش البحث:

[1] خالدي خديجة، عبد الحفيظ بلعربي، غالب عوض الله الرفاعي، إدارة المخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية ص 04:

[2] الجوزي جميلة، حدو علي، دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية و المصارف التقيلدية – حالة بنك البركة و بنك الشركة المصرفية العربية و بنك الخليج الجزائري– مجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الإقتصادية، العدد 07، 2016، ص 80.

[3] the financement service roundtable, Guiding princibles in risk management for U.S comercial banks, 1999, p 05.

[4] نوري منير، بارك نعيمة، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية و أهميتها في تحدي الأزمات التوصيات المتطلبات، الملتقى الدولي الثاني يومي 5-6 ماي 2009، ص 02.

[5] محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية و مأزق بازل من منظور و الاستيفاء مقررات بازل، دار الفكر و القانون، 2011، ص23.

[6] سمير الشاهد، المصارف الإسلامية و متطلبات بازل و إدارة مخاطر التشغيل، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 299، تشرين الأول 2005، ص 46.

[7] عبد الحليم محمد علي، التحوط لمخاطر صيغ التمويل، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 299، تشرين الأول 2005، ص 57.

[8] عبد الحليم محمد علي، مرجع سابق ذكره، ص 58.

[9] مصطفى كمال السيد طايل، البنوك الإسلامية و المنهج التمويلي، دار أسامة ، عمان، الأردن، الطبعة، الأولى، 2012، ص 381.

[10] السيد هواري، الموسوعية العلمية و العملية للبنوك الإسلامية، ج 6، 1986، ص 369.

[11] طارق الله خان، حبيب أحمد، إدراة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، الطبعة الأولى، جدة، 2003، ص 45.

[12] horsten Beck, Asli Demirgiç-Kunt, Ouarda Merrouche 2010, Islamique US conventional banking business modej, Efficiency and stability, The world bank development research group finanace and private sector development team, p 08.

[13] مصطفى كمال السيد طايل، مرجع سابق، ص 382.

[14] بن علي بلعزوز، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية مدخل الهندسة المالية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية حول التحوط و إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، الجزائر، 2012، ص 08.

[15] محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 441، ص 446.

[16] حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها، مداخلة مقدمة حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة، مخاطر، تقنيات، جامعة جيجل ، الجزائر، يومي 6-7جوان 2005، ص 01.

[17] رقية بوحيضر، مولود لعرابة، البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر و متطلبات بازل 2، ملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي و بديل البنوك الإسلامية، ص 07.

[18] الواثق عطا المنان محمد أحمد، عقد المرابحة" ضوابط الشريعة– صياغته المصرفية و انحرافاته التطبيقية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، مارس 2003، ص 25.

****

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:

صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية– الواقع والتحديات والآفاق –

****

حماية المستهلك المالي أحد مداخل تحقيق الاستقرار المصرفي وتعزيز الشمول المالي: البنك المركزي الأردني نموذجا

Protecting the financial consumer is one of the entrances to achieving banking stability and enhancing financial inclusion: the Central Bank of Jordan as a model

د. ساعد غنية*
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة البليدة 2 لونيسي علي / الجزائر

ملخص: يهدف هذا البحث الى التعرف على مختلف الجهود التي يبذلها البنك المركزي الأردني في سبيل حماية المستهلك المالي والذي يعد أحد مداخل الاستقرار المصرفي وتعزيز الشمول المالي، ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وعلى اثر هذا البحث تم التوصل الى أن البنك المركزي الأردني حرص على سن الاطار التشريعي اللازم لقيام البنوك والمؤسسات المالية بالتعامل مع عملائها بطريقة عادلة وشفافة، من خلال إصدار مجموعة من التعليمات والتعاميم والتي كانت الغاية منها توفير الحماية الكافية لمستخدمي الخدمات المالية والمصرفية.

كلمات مفتاحية: المستهلك المالي؛ الاستقرار المالي؛ الشمول المالي؛ البنك المركزي الأردني

تصنيف JEL: D18 ؛ E58 ؛ I22

Abstract : This research aims to identify the various efforts made by the Central Bank of Jordan in order to protect the financial consumer, which is one of the entrances to banking stability and enhancing financial inclusion, the study relied on the descriptive method, and it was concluded that, The Central Bank of Jordan was keen to enact the necessary legislative framework for banks and financial institutions to deal with their customers by fair and transparent, by issuing a set of instructions and circulars, to provide adequate protection for users of financial and banking services

Keywords: financial consumer; financial stability; financial inclusion; The Central Bank of Jordan

* ساعد غنية: *g.saad@univ-blida2.dz*

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 299-332،

صفحة299

مقدّمة:

يعتبر توفير التمويل المناسب لكافة شرائح المجتمع بتكلفة معقولة وبشكل يلبي احتياجاتهم ويساعدهم في تحسين مستوى معيشتهم بطريقة آمنة ومستدامة أحد العناصر الرئيسية لتحقيق الشمول المالي، ومع اندفاع الحكومات إلى تحقيق المزيد من الاشتمال المالي، يتعين عليها ضمان تحقيق الاشتمال على نحو مسؤول وهو هدف يقوم على تدابير فعالة لحماية المستهلك، أي ان الحفاظ على حقوق مستهلكي الخدمات المالية وضمان حصولهم على حقوقهم عند التظلم، يعتبر من أهم العناصر الواجب الاهتمام وتركيز عليها عند اعداد مختلف السياسات المتعلقة بالشمول المالي، ونظرا لما أظهرته الازمة المالية العالمية من تباين في المعلومات وعدم توازن القوى بين مزودي الخدمات المالية والعملاء، يجب على الحكومات ممثلة في البنوك المركزية ***العمل على إيجاد إطار تشريعي وتنظيمي واضح يحدد العلاقة ما بين كل من مقدمي الخدمات المالية والمصرفية ومستهلكي الخدمات المالية والمصرفية***، ووجود مثل هذا الإطار من شأنه أن يؤدي إلى تحسين الشفافية وفرص الوصول والنفاذ الى مختلف الخدمات المالية والمصرفية، وزيادة الثقة والتنافسية في النظام المالي والمصرفي وتحقيق الحوكمة المصرفية، بالإضافة الى حماية مستهلكي الخدمات المالية من ممارسات البيع والتحصيل التعسفية الممارسة من قبل البنوك، وتجنيبهم الحصول على خدمات ومنتجات مالية غير ملائمة لهم، وهذا من أجل الوصول الى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة واستقرار النظام المالي وتعزيز الاشتمال المالي.

إشكالية البحث: تعد البنية التحتية والتشريعية الملائمة من المقومات والعوامل الرئيسية للوصول إلى الاستقرار المالي، وقد حرص البنك المركزي الأردني على تطوير الدائم للبنية التحتية للنظام المالي والتشريعات المالية ذات العلاقة، من

خلال العمل على مواكبة ومتابعة أبرز المستجدات والتطورات الإقليمية والعالمية في مختلف المجالات، ومن هنا تتبلور إشكالية هذا البحث:

ماهي مختلف الجهود التي يبذلها البنك المركزي الأردني في سبيل حماية المستهلك المالي وتحقيق الاستقرار المصرفي؟

الأسئلة الفرعية: وللإجابة عن هذا التساؤل نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بحماية المستهلك المالي؟
- ما هي المبادئ التي تقوم عليها عملية حماية المستهلك المالي؟
- ما هي مختلف التعليمات والتعميمات التي أصدرها البنك المركزي الأردني بغية توفير الحماية للمستهلك المالي؟
- ما هي المهام الموكلة لدائرة حماية المستهلك المالي والتي أنشأها البنك المركزي الأردني؟
- ما هي أنواع الشكاوى التي يرفعها المستهلكين الماليين للبنك المركزي الأردني ضد البنوك والمؤسسات المالية؟

أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها:

- شرح معنى حماية المستهلك المالي وأهم المبادئ التي يقوم عليها؛
- سرد مختلف التعليمات والتعميمات التي أصدرها البنك المركزي في سبيل حماية المستهلك المالي؛
- توضيح مختلف المهام المنوطة بدائرة حماية المستهلك المالي؛
- تسليط الضوء على مختلف الشكاوى المرفوعة من قبل العملاء ضد البنوك والمؤسسات المالية.

أهمية البحث: ان تمكين المستهلك المالي بجعله قادراً على اتخاذ قرارات سليمة مبنية على المعرفة والثقافة والوعي بالمنتجات والخدمات المالية، والشعور

بالاحترام والعدالة عند التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية بغض النظر عن حجم تعاملاته، والتعبير عن رأيه بما يعزز المساءلة لدى البنوك والمؤسسات المالية، هذا من شأنه أن يؤدي الى التحكم بشكل أفضل بكيفية الاستفادة من الخدمات المالية وبالتالي بحياته المالية على المديين القصير والطويل، ومن هنا تكمن أهمية البحث، فتوفير الحماية للمستهلك المالي يزيد من المنافسة الإيجابية في القطاعين المالي والمصرفي، ويساهم في الحفاظ على الاستقرار المالي والمصرفي.

المنهج المتبع في البحث: للإجابة على الاشكال المطروح، ومن أجل الوصول الى أهداف البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي، من خلال تعريف وتقديم مختلف المبادئ التي تقوم عليها عملية حماية المستهلك المالي، بالإضافة الى سرد مختلف التعليمات والتعميمات التي أصدرها البنك المركزي الأردني في سبيل حماية المستهلك المالي.

هيكل البحث: للإجابة على السؤال محل البحث، تم الاعتماد على المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم حماية المستهلك المالي

المحور الثاني: الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي الأردني لحماية البنوك والمؤسسات المالية وعملائها

المحور الثالث: آليات التعامل مع شكاوى العملاء في إطار حماية المستهلك المالي

المحور الأول:

مفهوم حماية المستهلك المالي

أولا/ تعريف حماية المستهلك المالي:

ان حماية المستهلك بصفة عامة تعني "**تلك الجهود التي تبذل من جهات متعددة بهدف تعريف المستهلك وتوعيته، وإعلامه بحقوقه وواجباته، وخلق الوعي العام لدى المواطنين للحد من كافة الصور السلبية من أجل تقليل حجم الضرر في كل ما يحصل عليه الناس من خدمات كان من المفترض أنها تفي باحتياجاته أو تعمل على إشباع رغباته**"[1]، ونظرا لأن مستهلكي الخدمات المالية ذي نوع خاص، وجب تقديم تعريف يتناسب مع هذه الآلية:

-"هو *عبارة عن ضمان حقوق مستهلكي الخدمات المالية ضمن حدود العدالة والشفافية، وهذا من خلال وجود إطار تشريعي يعمل على تحديد العلاقة بين كل من مقدمي الخدمات المالية والمصرفية ومستهلكي الخدمات المالية والمصرفية*" [2]؛

-"*ما يتم تطبيقه من إجراءات تستهدف الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها هؤلاء العملاء في مجال تعاملهم مع المصارف من خلال وضع الأطر التنظيمية، من سياسات وإجراءات والتي تكفل حصولهم على مختلف الخدمات المالية في إطار متكامل من الشفافية والإفصاح في التعامل المالي بما يضمن حصول هؤلاء العملاء على حقوقهم دون انتقاص وعدم الإضرار بمصالحهم، ومساءلة من يتجاوز تلك الأطر التنظيمية*" [3]؛

-"آلية التي من خلالها يتم حماية مستهلكي الخدمات المالية من مختلف المعاملات التجارية الغير عادلة وذلك من أجل تجنب تعرضهم للاستغلال،

وتوضيح القوانين التي تحكم المعاملات المالية، مع التركيز على الهدف المتمثل في المعاملة العادلة للمستهلكين"[4].

اذن فحماية المستهلك المالي تمثل الحالة التي يتم من خلالها الحفاظ على حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال وجود سند قانوني يحدد العلاقة ما بين كل من مقدمي الخدمات المالية والمصرفية ومستهلكيها، وذلك لضمان حصول مستهلكي تلك الخدمات على حقوقهم من حيث العدالة والشفافية وحقهم عند التظلم، إضافة إلى رفع وعي العملاء وتشجيعهم على تحسين المعرفة المالية والمهارة اللازمتين لإدارة أموالهم لتمكينهم من اتخاذ قراراتهم المالية بشكل مدروس، ومن الأسباب التي تدعو البنوك المركزية الى توفير الحماية للمستهلك المالي، وبالضبط من خلال التركيز على حماية عملاء التجزئة (الأفراد)، نظراً لكون هذه الفئة هي الأكثر عرضة للمعاملة غير العادلة من قبل البنوك والمؤسسات المالية، وبالتالي الأكثر تأثراً بمخاطر ذلك، نجد:[5]

- عدم كفاية المعلومات والثقافة المالية* لدى العميل والتي تمكنه من اتخاذ قرارات مدروسة وواعية بشأن المنتجات/الخدمات المالية الأنسب له؛
- الآثار المالية والقانونية المترتبة على العميل نتيجة المعاملة غير العادلة مقارنة بالآثار ذاتها المترتبة على الشركات.

ولقد حظي موضوع حماية المستهلك باهتمام المصارف المركزية والمؤسسات المالية الدولية منذ سنوات عديدة، ومن المصارف المركزية العالمية السبّاقة في هذا الشأن، البنك الفدرالي الاحتياطي الأمريكي الذي أصدر في عام 1968 قانون الإفصاح في عمليات التمويل، تناول فيه كل ما يتعلق بتعاملات العملاء مع المصارف والمؤسسات المالية وتحديدا مسائل الإفصاح عن التكلفة الفعلية للإقراض، كما أصدرت السلطات البريطانية قانون مماثل في عام 1974 تمثل في قانون

التمويل الاستهلاكي، كما صدرت قوانين مماثلة لدى العديد من الدول، تناولت جوانب حماية المستهلك في الخدمات المالية والمصرفية[6].

ثانيا/ المبادئ العامة لحماية حقوق المستهلك المالية:

في أكتوبر 2011 تم اعتماد المبادئ العشرة الصادرة عن مجموعة العشرين، حول حماية المستهلك في مجال الخدمات المالية، وذلك استجابة لدعوة وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في مجموعة العشرين، بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها مجلس الاستقرار المالي، وتتمثل هذه المبادئ في:[7]

المبدأ الأول/ المعاملة بعدل وإنصاف: على البنوك والمؤسسات المالية التعامل بعدل وأمانة وإنصاف مع العملاء في جميع مراحل العلاقة بينهما، بحيث يكون ذلك جزءاً لا يتجزأ من ثقافة البنك أو المؤسسة المالية، ويتوجب على البنوك ايلاء الاهتمام اللازم لبعض الحالات الخاصة والذين قد لا ينظر إليهم على أنهم عملاء مدرين لدخل، مثل: محدودي الدخل، محدودي التعليم، كبار السن، ذوي الاحتياجات الخاصة؛

المبدأ الثاني/ الإفصاح والشفافية: ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية تزويد المستهلكين الماليين بكافة المعلومات التي تخص الخدمات والمنتجات المقدمة بشكل ***واضح، مختصر، وسهل الفهم والوصول، ودقيق، وغير مضلل***، ويجب على البنوك والمؤسسات المالية التأكد من اطلاع المستهلك المالي بالشروط والمزايا الرئيسية للمنتجات المقدمة وكذلك المخاطر المترتبة على استخدامها، ويشمل ذلك إيضاح حقوق ومسئوليات كل طرف وتفاصيل الأسعار والعمولات التي يتقاضاها البنك أو المؤسسة المالية والغرامات وآلية إنهاء العلاقة وما يترتب عليها، إضافة إلى توفير معلومات عن الخدمات البديلة المقدمة من البنك أو المؤسسة المالية؛

المبدأ الثالث/ التثقيف والتوعية المالية: على البنوك والمؤسسات المالية وضع برامج وآليات مُناسبة لتطوير معارف ومهارات العملاء ورفع مستوى الوعي لديهم وتمكينهم من فهم المخاطر الأساسية ومساعدتهم في اتخاذ قرارات مالية مدروسة وفعّالة ولا تضر بمصالحهم، وتوجيههم إلى الجهة المناسبة للحصول على المعلومات في حال حاجتهم لذلك؛

المبدأ الرابع/ سلوكيات وأخلاقيات العمل: يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يضع مصلحة العملاء كهدف يسعى لتحقيقه على امتداد العلاقة بينهما، حيث يعتبران المسؤولان الأولان عن حماية مصالح العميل المالية؛

المبدأ الخامس/ الحماية ضد عمليات الاحتيال: على البنوك والمؤسسات المالية توفير آليات للرقابة لحماية ودائع العملاء وغيرها من الأصول المالية من خلال وضع أنظمة رقابية تتمتع بالكفاءة والفعالية لحماية أصول العميل بما في ذلك الحماية ضد عمليات الاحتيال والاختلاس أو إساءة الاستخدام؛

المبدأ السادس/حماية سرية بيانات المستهلك: يجب على البنوك والمؤسسات المالية وضع انظمة رقابية على مستوى عال تشتمل على آليات مناسبة تحدد الأغراض التي من أجلها تم جمع البيانات ومعالجتها، والالتزام بما تضمنته القوانين والانظمة والتعليمات النافذة بخصوص حماية سرية المعلومات؛

المبدأ السابع/ معالجة الشكاوى: يجب على البنوك والمؤسسات المالية توفير آلية مناسبة للعملاء لتقديم شكواهم بحيث تكون الآلية عادلة وواضحة وفعالة، يتم من خلالها معالجة الشكاوى دون تأخير وفق تعليمات البنك المركزي؛

المبدأ الثامن/ المنافسة: يجب أن يتاح للعملاء الوسائل اللازمة التي تمكنهم من البحث والمقارنة بين أفضل الخدمات والمنتجات ومقدميها وامكانية التحويل بينها بسهولة ووضوح وبكلفة معقولة؛

المبدأ التاسع/ الأطراف الثالثة (Third Parties): على البنوك والمؤسسات المالية التأكد من التزام وسطائها ووكلائها والجهات الخارجية التي يتم إسناد مهام لها بمتطلبات هذه المبادئ، وأنها تعمل لما فيه مصلحة عملائها وتتحمل مسئولية حمايتهم؛

المبدأ العاشر/ تضارب المصالح: يجب أن يكون لدى البنوك والمؤسسات المالية سياسة مكتوبة بشأن تضارب المصالح، وكذلك التأكد من تواجد وتطبيق السياسات التي من شأنها كشف العمليات المحتملة لتضارب المصالح، على ان يتم الافصاح عن اية حالات قد ينطوي عليها تضارب في المصالح بين البنك/المؤسسة المالية وأي طرف ثالث.

ثالثا/ مسؤوليات العميل تجاه المخاطر المالية:

أ-**عند تعامل مع البنك أو المؤسسة المالية**: يجب على العميل عند اجراء أي معاملة مالية مراعاة ما يلي:[8]

-يجب أن يتأكد المستهلك المالي من أن البنك أو المؤسسة المالية التي يتعامل معها تخضع لرقابة جهة رسمية، وللحصول على أية خدمة مالية يجب على العميل أن يكون لديه أوراقا ثبوتية واضحة لإثبات هويته التي تختلف بحسب نوع المعاملة، لذا يتعين بداية معرفة نوع الأوراق الثبوتية والمستندات المطلوبة لإتمام الحصول على الخدمة المالية؛

-أن يلتزم العميل دوما بتقديم المعلومات الكاملة والدقيقة عند تعبئة أي نماذج خاصة بالبنك أو المؤسسة المالية التي تتعامل معها، وألا يقوم بإخفاء أي معلومات مطلوبة قد تكون هامة، ولا يقدم تفاصيل خاطئة، كما يجب على العميل ألا يقدم تفاصيل ومعلومات بشأن حساباته المصرفية أو أي معلومات أخرى مصرفية أو شخصية دقيقة إلى أي طرف آخر؛

-ينبغي أن يقوم العميل بتحديث المعلومات الشخصية الخاصة به بما في ذلك معلومات الاتصال، سواء كان هذا الأمر بطلب البنك أو المؤسسة المالية ذلك أو عند حدوث أي تغيير لدى العميل، وفي حال عدم قيام العميل بتحديث معلوماته سيكون مسؤولاً عن المعلومات التي لم تقم بتحديثها أمام البنك أو المؤسسة المالية؛

-استخدم عنوان البريد العادي والبريد الإلكتروني وأرقام الاتصال الشخصية عند طلبها من البنك أو المؤسسة المالية، وعدم استخدام عناوين أخرى كتلك التي تعود للأصدقاء أو الأقارب، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى إفشاء المعلومات المالية لهم، وفي حال اكتشاف العميل لعمليات مجهولة، وغامضة وغير معروفة على حسابه، فعليه إبلاغ بنكه أو مؤسسته المالية على الفور؛

-يجب الحذر عند منح وكالة رسمية لإنجاز المعاملات المالية، بنيابة عن العميل، ويجب التحقق الدوما من أهلية الشخص الذي تم منحه صلاحية التصرف بالنيابة عن العميل في أمور المالية ومن له الحق في الاطلاع على معلوماتك المالية؛

-يجب أن يتأكد دوما العميل عند قراءة المعاملات والعقود من اكتمال كافة الحقول المطلوبة والأرقام في النموذج الذي تم تقديمه من قبل البنك أو المؤسسة المالية قبل التوقيع، وألا يوقع العميل على نماذج فارغة أو غير مكتملة، كما يجب القيام بمراجعة جميع المعلومات التي تم تسجيلها في نماذج العمليات لضمان عدم وجود أخطاء في رقم الحساب أو المبلغ أو بيانات المستفيد ...، وهذا لأن التوقيع على ذلك النموذج يعني الموافقة على محتواه، كما يجب على العميل مطالبة البنك أو المؤسسة المالية تزويده بنسخة من العقود والمستندات التي وقعها، ويجب الاحتفاظ بها في مكان آمن.

ب-عند استخدام المنتجات المالية للبنوك أو المؤسسات المالية:

عند قيام البنك أو المؤسسة المالية بعرض الوثائق والمعلومات والعقود الخاصة بأي خدمة او منتج فإن ذلك يتضمن التفاصيل الكاملة بشأن الالتزامات المترتبة على العميل مقابل حصوله على الخدمة أو المنتج، ولذا يجب على العملاء الحرص على الاطلاع على هذه المعلومات والالتزامات وتأكد من فهمها الكامل ومدى توافر القدرة على الالتزام بها قبل التوقيع على أي منها، وفي حالة عد الفهم لأي شرط أو بند من بنود الاتفاقية، يجب أن يبادر العميل بطرح الأسئلة على موظفي البنك أو المؤسسة المالية التي يتعامل معها، وفي حالة حدوث أي مشكل يجب على العميل أن يكون على دراية تامة بكيفية تقديم الشكوى والإطار الزمني للحصول على نتيجة الشكوى[9]؛

ويتعين على العميل كذلك معرفة التكلفة المرتبطة بكل خدمة مالية ومقارنة هذه التكلفة بين مزودي الخدمات المالية المختلفين لاختيار أفضلهم من حيث الخدمة والتكلفة، والمقارنة بين تكلفة الحصول على الخدمة والقدرة على السداد[10]؛

كما تحتوي بعض الخدمات أو المنتجات المالية على مستويات متفاوتة من المخاطر وينبغي على البنك أو المؤسسة المالية شرحها لعميل بوضوح، ولذلك، يجب ألا يقوم العميل بشراء خدمة أو منتج عند الشعور أن المخاطر التي قد تنتج عن هذا المنتج لا تلائم أوضاعه المالية، ولا تتناسب مع احتياجاته، وعند تقديم طلب للحصول على المنتج أو الخدمة، يجب على العميل الإفصاح عن كافة التزاماته المالية مع كافة الجهات، ويحق للعميل أن يطلب الاستشارة من البنك/المؤسسة المالية الذي يتعامل معها في حال كان يواجه صعوبات مالية وغير قادر على تحمل أقساط الحد الأدنى المطلوب من أي قرض، وعليه أن يناقش الخيارات المتاحة لديه لإعادة جدولة المبالغ القائمة عليه والتي من خلالها يستطيع سداد هذه المبالغ[11].

المحور الثاني:

الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي الأردني لحماية البنوك والمؤسسات المالية وعملائها

أولا/ التعليمات المصدرة في هذا الشأن:

في اطار حرص البنك المركزي الاردني على تعزيز مبادئ الشفافية والعدالة في تعامل البنوك مع عملائها بما يعزز تنافسية القطاع المصرفي ويسهم في حماية البنوك والمؤسسات المالية من مخاطر السمعة والمخاطر القانونية ولضمان قطاع تجزئة سليم ومستقر، فقد قام البنك المركزي بمجموعة من التدابير في هذا الغرض، ولقد كانت أول التعليمات المصدرة في هذا المجال تتمثل في تعليمة رقم 2012/56 **الخاصة بالتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية** الصادرة بتاريخ 2012/10/31، والتي دخلت حيز التنفيذ في شهر ماي 2013، حيث عالجت هذه التعليمة عددا من المحاور، وفيما يلي التعليمات التي صدرت عن البنك المركزي الأردني والتي كانت الغاية منها توفير الحماية الكافية لمستخدمي الخدمات المالية والمصرفية:

أ-تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 2012/56

هدف الاصدار	**تعزيز قيم التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، كجزء أساسي من ثقافة البنك ضمن جميع المستويات، وبما يضمن أن الخدمة أو المنتج المصرفي المقدم للعملاء يتمتع بخصائص وشروط واضحة ومفهومة تمكن عملاء البنوك من فهم خصائص وفوائد ومخاطر وتكلفة المنتجات المقدمة لهم**
مجال تطبيق	عملاء التجزئة لدى البنوك والمؤسسات المالية (شركات التمويل الأصغر، شركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال وشركات الصرافة)
أهم ما جاء في تعليمة	-الشفافية والتسعير المسؤول. -تجنب الافراط في المديونية. -إجراءات (ممارسات) تحصيل مناسبة.

	-السلوك الأخلاقي للموظف -آليات التعامل مع شكاوى العملاء وحلها. -خصوصية سرية معلومات العملاء -العمولات التي تتقاضها البنوك

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 2012/56**، الصادرة بتاريخ 31 أكتوبر 2012، ص 01 وما بعدها.

ب-تعليمات حماية المستهلك المالي والتعامل مع الشكاوى لعملاء نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال رقم 4941/5/1/1 الصادرة بتاريخ 30 مارس 2017

هدف الاصدار	**تنظيم العلاقة ما بين مستعملي المحافظ الالكترونية والشركات المصدرة لها**
مجال تطبيق	جميع شركات خدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال ووكلائهم المرخصين من البنك المركزي
أهم ما جاء في تعليمة	-الإفصاح عن المعلومات الكافية للعميل عن خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال. -حماية بيانات العملاء. -تنظيم العلاقة ما بين خدمات الدفع وعملائهم بموجب الاتفاقيات التعاقدية. -آلية معالجة شكاوى العملاء

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تقرير حماية المستهلك المالي**، دائرة حماية المستهلك المالي، 2020، ص 09.

ت-تعليمات الإجراءات الداخلية للتعامل مع شكاوى عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية رقم 2017/1

هدف الاصدار	**وضع الإطار التنظيمي العام لسياسات والإجراءات الداخلية الواجب توافرها لدى مزود الخدمة المالية والمصرفية الذي يخضع لرقابة وإشراف البنك المركزي الأردني للتعامل مع شكاوى العملاء، والتي تكفل حصولهم على مختلف الخدمات المالية والمصرفية في إطار متكامل من الشفافية والإفصاح في التعامل المالي**

مجال تطبيق	البنوك والمؤسسات المالية (شركات التمويل الأصغر، شركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال وشركات الصرافة)
أهم ما جاء في تعليمة	-وجود سياسات وإجراءات خاصة بالتعامل مع شكاوى العملاء. -الشروط الواجب توافرها في وحدة شكاوى العملاء. -حق اعلام العملاء عن حقهم بتقديم الشكاوى. -طرق تقديم الشكاوى. -إجراءات تسجيل الشكاوى. -الفترات الزمنية لمعالجة الشكاوى. -التقارير الدورية الخاصة بالشكاوى

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تعليمات الإجراءات الداخلية للتعامل مع شكاوى عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية رقم 2017/1**، الصادرة بتاريخ 28 أوت 2017، ص 01 وما بعدها.

ث-تعليمات حماية المستهلك المالي لقطاع التمويل الأصغر رقم2018/15

هدف الاصدار	**تعزيز مبادئ حماية عملاء شركات التمويل الاصغر والتعامل معهم بشفافية**
مجال تطبيق	شركات التمويل الأصغر
أهم ما جاء في تعليمة	-تصميم المنتج أو الخدمة. -السياسة الائتمانية والتسعير المسؤول. -حماية العملاء من مخاطر الافراط من بالمديونية. -الإفصاح والشفافية -حماية بيانات العملاء -التعامل مع العملاء بعدالة واحترام -آلية معالجة شكاوى العملاء

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تعليمات حماية المستهلك المالي لقطاع التمويل الأصغر رقم2018/15**، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2018، ص 01 وما بعدها.

ج-تعليمات حماية المستهلك المالي للعملاء ذوي الإعاقة رقم 2018/18

هدف الاصدار	**إزالة كافة الحواجز البيئية والمادية والسلوكية التي تعمل على إعاقة او صعوبة الوصول الى الخدمات المصرفية والمالية من قبل العملاء ذوي الإعاقة**
مجال تطبيق	البنوك والمؤسسات المالية (شركات التمويل الأصغر، شركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال وشركات الصرافة)
أهم ما جاء في تعليمة	-إجراءات تكفل تسهيل وصول العملاء ذوي الإعاقة الى الخدمات المالية والمصرفية. -تهيئة المباني والطرق والمواقف المتاحة وموائمتها لتتواقف مع احتياجاتهم. -توفير أجهزة صراف آلي متخصصة. -تمكين العملاء ذوي الإعاقة البصرية من استخدام الخدمات المالية والمصرفية دون الحاجة الى شهود واستخدام الختم او البصمة الالكترونية

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تعليمات حماية المستهلك المالي للعملاء ذوي الإعاقة رقم 2018/18**، الصادرة بتاريخ 18 نوفمبر 2018، ص 01 وما بعدها.

ح-تعليمات الحساب البنكي الأساسي رقم 2019/01

هدف الاصدار	**تمكين المواطنين المؤهلين قانوناً من امتلاك حساب بنكي، وتعزيز ثقافة الادخار لديهم بما يسهل عليهم ويحسن المستوى المعيشي لهم، وبالتالي تعزيز الاشتمال المالي والمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي**
مجال تطبيق	عملاء التجزئة لدى البنوك
أهم ما جاء في تعليمة	-إجراءات عناية مبسطة فيما يخص فتح الحساب. -عدم وجود حد أدنى للرصيد. -اعفاء العميل من بعض العمولات والرسوم وإتاحة الخدمات المصرفية الأساسية مثل السحب والايداع والحوالات المصرفية وكذلك الخدمات البنكية الالكترونية

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تعليمات الحساب البنكي الأساسي رقم 2019/01**، الصادرة بتاريخ 04 فيفري 2019، ص 01 وما بعدها.

خ–تعليمات حماية المستهلك المالي لعملاء شركات الصرافة المرخصة رقم 2021/1

هدف الاصدار	**وضع السياسات والإجراءات الواجب توافرها لدى شركات الصرافة المرخصة التي تخضع لرقابة وإشراف البنك المركزي الأردني للتعامل مع شكاوى العملاء، والتي تكفل حصولهم على مختلف الخدمات المالية والمصرفية في إطار متكامل من الشفافية والإفصاح في التعامل المالي**
مجال تطبيق	شركات الصرافة المرخصة
أهم ما جاء في تعليمة	–تقديم خدمات واضحة وشاملة –حماية بيانات العملاء –التعامل مع العملاء بعدالة واحترام –آليات معالجة لشكاوى الواردة من قبل العملاء

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تعليمات حماية المستهلك المالي لعملاء شركات الصرافة المرخصة رقم 2021/1**، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2021، ص 01 وما بعدها.

د–تعليمات حماية المستهلك المالي لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم 2021/3

هدف الاصدار	**تعزيز مبادئ حماية عملاء شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال والتعامل معهم بشفافية ووضع الإطار التنظيمي العام للسياسات والإجراءات الواجب توافرهما لدى هذه الشركات للتعامل مع عملائها بعدالة واحترام**
مجال التطبيق	شركات الدفع والتحويل الإلكتروني المرخص لها بمزاولة أي من أنشطة خدمات الدفع أو إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكتروني
أهم ما جاء في تعليمة	–الإفصاح والشفافية –العمولات والرسوم التي تتقاضها شركات الدفع والتحويل الالكتروني للأموال –تنظيم العلاقة التعاقدية ما بين شركات خدمات الدفع وعملائهم

	-حماية البيانات الشخصية وحماية حسابات الدفع الإلكترونية من الاحتيال أو الاختراق -آلية التعامل ومعالجة شكاوى العملاء -السلوك الأخلاقي للموظف -الموثوقية في أدوات ووسائل الدفع الإلكترونية

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تعليمات حماية المستهلك المالي لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم 2021/3**، الصادرة بتاريخ 03 مارس 2021، ص 01 وما بعدها.

ذ-تعليمات العمولات لشركات التمويل الأصغر رقم 2023/01

هدف الاصدار	تحديد الحدود القصوى للعمولات التي يمكن لشركات استيفاؤها مقابل الخدمات المقدمة للعملاء
مجال تطبيق	شركات التمويل الأصغر وخدمات التمويل الأصغر المقدمة وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية
أهم ما جاء في تعليمة	-وضع حدود قصوى للعمولات على مختلف الخدمات والأنشطة الممكن تقديمها -الافصاح للعملاء بكافة الطرق المتاحة عن أسعار العمولات التي تستوفيها الشركات على كافة الأنشطة والخدمات التي تقدمها أو أي تعديل يطرأ عليها -توضيح الاجراءات المتبعة من قبل شركات التمويل الأصغر عند قيام بالسداد المبكر سواء تم السداد من قبل العميل أو من خلال جهة تمويلية أخرى -توضيح الاجراءات المتبعة من قبل شركات التمويل الأصغر عند قيام بحساب عمولات التأخير أو توقف العميل عن الدفع

المصدر: **تعليمة رقم 2023/01، العمولات لشركات التمويل الأصغر**، الصادرة بتاريخ 16 مارس 2023، الجريدة الرسمية الأردنية، ص ص 1421-1422.

ثانيا/ التعميمات الملحقة:

لقد عمل البنك المركزي الأردني على اصدار مجموعة من التعميمات التي لا تقل أهميتها عن التعليمات المصدرة في سبيل تعزيز حماية المستهلك المالي، والتي تتمثل في:

أ–تعميم تعديل أسعار الفائدة المرجعية رقم 2502/3/27 الصادر بتاريخ 15 فيفري 2018

هدف الاصدار	–إيجاد سعر فائدة مرجعي لتسعير القروض وبحيث يكون السعر المرجعي مبني على معاملات فعلية وعدم قدرة أي طرف التأثير عليس. –ربط سعر الفائدة المتغير بالمعدل الشهري لسعر الفائدة الفعلي في سلوق اقراض بين البنوك (من بين البنوك لليلة واحدة) والمعلن من قبل البنك المركزي الأردني

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تقرير حماية المستهلك المالي**، دائرة حماية المستهلك المالي، 2020، ص 34.

ب–تعميم التزام البنوك بتزويد العملاء بنســخ من العقود الموقعة معهم أو الإشعارات رقم 9421/2/27 الصادر بتاريخ 17 جويلية 2018

هدف الاصدار	–تزويد العملاء بنسخ من العقود أو الإشعارات أو بيانات أو كشوفات متعلقة بحساباتهم لدى البنك، حتى لو كان هناك نزاع قضائي بين البنك والعميل

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تقرير الاستقرار المالي 2018**، ص 28.

ت–تعميم عقود التسهيلات الائتمانية للبنوك رقم 9889/1/27 الصادر بتاريخ 29 جويلية 2018

هدف الاصدار	–عدم تضمين عقود البنوك بنود مجحفة بحق العميل و/أو تتعارض مع احكام التعليمات النافذة

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تقرير حماية المستهلك المالي**، دائرة حماية المستهلك المالي، 2020، ص 33.

ث–تعميم تزويد البنك المركزي بالسياسة المعتمدة للتعامل مع شكاوى العملاء رقم 14308/1/27 الصادر بتاريخ 05 نوفمبر 2018

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 299-332، صفحة316

هدف الاصدار	-تزويد البنك المركزي بنسخة عن السياسة المعتمدة للتعامل مع شكاوى العملاء وبأي تعديلات تطرأ عليها

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تقرير الاستقرار المالي 2018**، ص 28.

ج-تعميم الجوائز المرتبطة بحسابات التوفير رقم 3808/5/27 الصادر بتاريخ 10 مارس 2019

هدف الاصدار	-تنظيم عملية منح الجوائز على حسابات التوفير لدى البنوك من خلال الضوابط الكمية والنوعية خلال عام 2020 على ان يتم إلغاءها لدى البنوك بشكل كامل اعتبارا من بداية عام 2021 باستثناء ما يتعلق ببرامج المكافآت والمزايا التي يستفيد منها كافة العملاء نتيجة استخدامهم لخدمات ومنتجات البنك

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تقرير حماية المستهلك المالي**، دائرة حماية المستهلك المالي، 2020، ص 34.

ح-تعميم عقود شركات التمويل الأصغر رقم 7362/4/27 الصادر بتاريخ 14 ماي 2019

هدف الاصدار	-عدم تضمين عقود شركات التمويل الاصغر بنود مجحفة بحق العميل و/أو تتعارض مع احكام التعليمات النافذة

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تقرير حماية المستهلك المالي**، دائرة حماية المستهلك المالي، 2020، ص 33.

خ-تعميم داج كوين رقم 16361/4/27 الصادر بتاريخ 24 نوفمبر 2019

هدف الاصدار	-حظر جميع اشكال التعامل بكافة أنواع العملات المشفرة، سواء بشكل مباشر او غير مباشر بما فيه شراءها او بيعها او تبديلها او التعامل بالعقود الآجلة (المستقبلية) او الاستثمار في الصناديق الاستثمارية او صناديق المؤشرات الخاصة بهذه العملاء سواء كان لمصلحة البنوك او الشركات او لصالح العملاء

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تقرير حماية المستهلك المالي**، دائرة حماية المستهلك المالي، 2020، ص 34.

د–تعميم توحيد دورية تعديل سعر الفائدة رقم 4872/1/27 الصادر بتاريخ 27 أفريل 2020

هدف الاصدار	–توحيد دورية تعديل سعر الفائدة لدى البنوك وبحيث تكون دورية سعر الفائدة ربعية على كافة التسهيلات الائتمانية القائمة والتي تتضمن سعر فائدة متغيرة. –عدم رفع سعر الفائدة على العملاء وذلك عند استحقاق دوريات التعديل اللاحقة لتاريخ تخفيض سعر الفائدة وحتى نهاية عام 2020ما لم يقم البنك المركزي بتغيير أسعار الفائدة. –اشعار العملاء بسعر الفائدة والقسط الشهري وكذلك بالدورية الجديدة لتعديل سعر الفائدة

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تقرير حماية المستهلك المالي**، دائرة حماية المستهلك المالي، 2020، ص 34.

ذ–تعميم تصنيف الشكاوى الموحد رقم 5061/3/27 الصادر بتاريخ 04 ماي 2020

هدف الاصدار	–إيجادا تصنيفات شاملة للشكاوى وتوحيدها لجميع مزودي الخدمات المالية والمصرفية الخاضعين لرقابة البنك المركزي

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تقرير حماية المستهلك المالي**، دائرة حماية المستهلك المالي، 2022، ص 36.

ر–تعميم بخصوص المحافظ الالكترونية رقم 5415/4/27 الصادرة بتاريخ 13 ماي 2020

هدف الاصدار	–ضمان تعامل شركات خدمات الدفع مع شكاوى العملاء بطريقة مهنية وكفؤة وفعالة

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تقرير حماية المستهلك المالي**، دائرة حماية المستهلك المالي، 2020، ص 34.

ز–تعميم الإعلان عن كلف تأجيل الأقساط للعملاء خلال عام 2020 رقم 5545/1/27 الصادر بتاريخ 18 ماي 2020

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 299-332، صفحة318

هدف الاصدار	-الإعلان من قبل البنوك بصورة واضحة عن جميع الكلف والفوائد التي سيتم استيفاؤها من العميل نتيجة تأجيل الاقساط

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تقرير حماية المستهلك المالي**، دائرة حماية المستهلك المالي، 2020، ص 34.

س-تعميم تخفيض الفجوة الجندرية رقم 10091/1/27 الصادر بتاريخ 12 أوت 2020

هدف الاصدار	-الحرص على تعامل البنوك مع كافة عملاءها بعدالة وشفافية والمساهمة في تحقيق الهدف الوطني للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي المتمثل بتخفيض الفجوة الجندرية

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تقرير حماية المستهلك المالي**، دائرة حماية المستهلك المالي، 2022، ص 36.

ش-تعميم عدم تذرع البنوك وشركات التمويل الأصغر بشركة كريف الأردن عند رفضها منح تسهيلات ائتمانية للعملاء رقم 10830/1/27 الصادر بتاريخ 26 أوت 2020 والتعميم رقم 18474/4/27 الصادر بتاريخ 17 نوفمبر 2022

هدف الاصدار	-التأكيد على تزويد العميل بنسخة من التقرير الائتماني عند حجب الائتمان عنه بناء على النقاط السلبية الواردة في التقرير -التأكيد على البنوك وشركات التمويل الاصغر بتزويد شركة كريف الأردن بالمعلومات الائتمانية ذات العلاقة بأي عميل او أي تعديل يطرأ عليها وذلك بشكل دوري. -عدم توجيه العملاء لشركة كريف الأردن الا في حال وجود معلومات غير صحيحة في تقاريرهم الائتمانية

المصدر: تعميم عدم تذرع البنوك وشركات التمويل الأصغر بشركة كريف الأردن عند رفضها منح تسهيلات ائتمانية للعملاء رقم 18474/4/27، الصادرة بتاريخ 17 نوفمبر 2022، ص 01.

ص-تعميم الجوائز المرتبطة بحسابات التوفير رقم 14218/3/27 الصادر بتاريخ 01 نوفمبر 2020 والتعميم رقم 9688/3/27 الصادر بتاريخ 30 جوان 2021

هدف الاصدار	-الاستمرار بتنظيم عملية منح الجوائز المرتبطة بحسابات التوفير وتحقيق الأهداف المرجوة منها لغاية نهاية عام 2023

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تقرير حماية المستهلك المالي**، دائرة حماية المستهلك المالي، 2022، ص 37.

ض-تعميم استبدال خط الهاتف المجاني لاستقبال الشكاوى رقم 11167/4/27 الصادر بتاريخ 28 جويلية 2021

هدف الاصدار	-تسهيل إجراءات استقبال الشكاوى على البنوك والشركات المالية من خلال اتاحة الخيار باستبدال الخط المجاني لاستقبال الشكاوى بوسيلة اتصال أخرى (خط ثابت و/أو هاتف محمول)، مع الالتزام بتسجيل جميع المكالمات الواردة/الصادرة من خلال هذه الخطوط.

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تقرير حماية المستهلك المالي**، دائرة حماية المستهلك المالي، 2022، ص 36.

ط-تعميم بخصوص الالتزام بأحكام المادة 26 من تعليمات حماية المستهلك المالي لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم 11698/4/27 الصادر بتاريخ 08 أوت 2021

هدف الاصدار	-ضمان التزام الشركات بتعديل الموقع الإلكتروني بما يتفق واحكام التعليمات ذات العلاقة

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تقرير حماية المستهلك المالي**، دائرة حماية المستهلك المالي، 2022، ص 36.

ظ-تعميم خدمة ارسال الرسائل النصية SMS رقم 14180/2/27 الصادر بتاريخ 19 سبتمبر 2021

هدف الاصدار	-التأكيد على البنوك العاملة في المملكة بأن خدمة إرسال الرسائل النصيةSMSاجبارية لكافة عملاء التجزئة ولكافة أنواع المنتجات البنكية، وذلك دون أي تكاليف.

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 299-332، صفحة320

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تقرير حماية المستهلك المالي**، دائرة حماية المستهلك المالي، 2022، ص 35.

ع–تعميم الخاص بالمواقع الالكترونية للبنوك رقم 15724/1/27 الصادر بتاريخ 13 أكتوبر 2021

هدف الاصدار	–مراجعة المواقع الإلكترونية الخاصة بالبنوك وضمان مدى توافق محتواها مع كافة التعليمات والتعاميم النافذة بخصوص القضايا المتعلقة بحماية المستهلك المالي

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تقرير الاستقرار المالي 2021**، ص15.

غ–تعميم المتعلق برمز الـ OTP رقم 16209/1/27 الصادر بتاريخ 24 أكتوبر 2021

هدف الاصدار	–ما يتوجب على البنوك القيام به لحماية العملاء من عمليات النصب والاحتيال الإلكتروني من حيث تضمين رسالة OTP لدى إرسالها للعميل بالمبلغ الذي سيتم دفعه في حال استعمال و/أو تزويد هذا الرقم للغير، وتوعية العملاء بشكل دوري وبالطرق المناسبة حول مخاطر تزويد OTP للغير

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تقرير الاستقرار المالي 2021**، ص 15.

ف–تعميم الخاص بتوعية عملاء شركات التمويل الأصغر رقم 5564/2/28 الصادر بتاريخ 30 مارس 2022

هدف الاصدار	–ضرورة قيام شركات التمويل الأصغر بالعمل على توعية عملائهم وتحذيرهم من عمليات الاحتيال الإلكترونية التي تتم من خلال عدد من مواقع التواصل الاجتماعي أو مواقع الإنترنت المختلفة

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تقرير الاستقرار المالي 2021**، ص 16

ق–التعميم الخاص بإلغاء عمولة الاستعلام الائتماني رقم 6792/1/27 الصادرة بتاريخ 20 أفريل 2022

هدف الاصدار	–التوقف التام للبنوك العاملة في المملكة عن استيفاء عمولة الاستعلام الائتماني عند تقييم الوضع الائتماني للعميل وقدرته المالية أو إعادة تقييمها سواء تمت الموافقة أو الرفض على طلب منح التسهيلات للعميل

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تقرير الاستقرار المالي 2021**، ص 16.

2023/12 – ISBN N°: 978-9931-864-19-6 - ص ص: 299-332، صفحة321

ك–تعميم الخاص بإرشادات التحصيل لشركات التمويل الأصغر رقم 20720/4/27 الصادر بتاريخ 26 ديسمبر 2022

هدف الاصدار	–تنظيم آلية التحصيل والتواصل مع العملاء وحماية حقوقهم وضمان الشفافية والعدالة في عمليات التحصيل

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تعميم الى شركات التمويل الأصغر العاملة في المملكة رقم 20720/4/27**، الصادر بتاريخ 26 ديسمبر 2022، ص 01.

ل–تعميم الخاص بالحساب البنكي الأساسي –حوالات الضمان الاجتماعي رقم 1223/3/27 الصادر بتاريخ 18 جانفي 2023

هدف الاصدار	–تمكين العملاء من استقبال حوالات من الضمان الاجتماعي وعدم رفض أية حوالات بأية مبلغ كان

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تعميم الى كافة البنوك العاملة بالمملكة رقم 1223/3/27**، الصادر بتاريخ 18 جانفي 2023، ص 01.

م–تعميم الاعلانات المرتبطة بالمنتجات البنكية رقم 2556/3/27 الصادر بتاريخ فيفري 2023

هدف الاصدار	–التزام بأخذ موافقة البنك المركزي قبل القيام بالإعلان والترويج لأي منتج بنكي –ضرورة جعل هذه الاعلانات واضحة وغير مضللة وصياغتها بلغة واضحة

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تعميم الى كافة البنوك العاملة بالمملكة رقم 2556/3/27**، الصادر بتاريخ فيفري 2023، ص 01.

ن–تعميم اعادة العمل بالمادة (9/ب) من تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 5780/1/27 الصادرة بتاريخ 22 فيفري 2023

هدف الاصدار	–اعادة العمل بالمادة (9/ب) من تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية والخاصة بالحد الأقصى لمدة استحقاق كامل الائتمان الممنوح ضمن محفظة العميل

المصدر: البنك المركزي الأردني، **تعميم الى كافة البنوك العاملة بالمملكة رقم 5780/1/27**، الصادرة بتاريخ 22 فيفري 2023، ص01.

2023/12 – ISBN N°: 978-9931-864-19-6 - ص ص: 299-332، صفحة322

ثالثا/ انشاء دائرة حماية المستهلك المالي:

لقد تم انشاء هذه الدائرة في 2017 اثر الجهود الحثيثة التي يبذلها البنك المركزي الأردني في سبيل توفير الحماية لمستهلكي الخدمات المالية، وتعمل هذه الدائرة على وضع القواعد والضوابط اللازمة لقيام البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي بالتعامل مع عملائها بعدالة وشفافية، وزيادة وعي الجمهور بالأنشطة المصرفية والمالية بهدف حماية حقوق العملاء المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية، مما يؤدي إلى تعزيز الثقة في البنوك والمؤسسات المالية وزيادة تنافسية هذه المؤسسات وحمايتها من مخاطر السمعة، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة واستقرار النظام المالي، وتعمل الدائرة على إعداد الخطط والبرامج اللازمة لتحقيق مهامها ولها على وجه الخصوص ممارسة المهام التالية: [12]

أ-إعداد خطة حماية المستهلك المالي في إطار القواعد المتعارف عليها والمنسجمة مع الاستراتيجيات ذات العلاقة والإرشادات والمعايير الدولية، وهذا من خلال:

-وضع ضوابط دنيا للإفصاح لدى تسويق المنتجات والخدمات من قبل البنوك والمؤسسات المالية والتأكد من التزامها بضوابط السلوك المهني؛

-وضع الإجراءات اللازمة التي تضمن حصول عملاء البنوك والمؤسسات المالية على معاملة عادلة وبشفافية وأمانة في التعاملات المالية وكذلك الحصول على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبكلفة مناسبة وجودة عالية؛

-وضع الإجراءات اللازمة التي تضمن حصول العملاء على حقوقهم عند التظلم وتفعيل آليات الشكاوى بحيث تنظم علاقة العملاء مع مقدمي الخدمة الذين يتعاملون معهم؛

-إصدار وتحديث التعليمات والآليات المتعلقة بحماية المستهلك المالي، من خلال تحليل التطورات في الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية الجديدة وفهم

حاجات العملاء من خلال البحث والاستبانات، وأدوات البحث الأخرى، مع متابعة ورصد المعايير والمبادئ والممارسات الدولية في مجال حماية المستهلك المالي بشكل مستمر وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها.

ب-تعمل على التنسيق والتعاون مع السلطات والجهات الرقابية والمنظمات المعنية بحماية المستهلك المالي ضمن قطاعات الخدمات المالية ذات العلاقة بعمل الدائرة، والتنسيق مع الدوائر الرقابية ذات العلاقة في البنك بخصوص نتائج الدراسات والتقارير وعمليات التفتيش إن كان لذلك مقتضى، وتنفيذ آليات التعاون والتنسيق مع الدوائر الأخرى والجهات ذات العلاقة؛

ت-تحليل التقارير الواردة من البنوك والمؤسسات المالية بخصوص شكاوى العملاء، ودراسة ومتابعة الشكاوى الواردة من عملاء ضد البنوك والمؤسسات المالية؛

ث-التفتيش الميداني على البنوك والمؤسسات المالية بخصوص قضايا حماية المستهلك المالية، والتوصية باتخاذ الإجراءات و/أو العقوبات اللازمة في حال مخالفة البنوك والمؤسسات المالية للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة ذات العلاقة؛

ج-فحص الكشوفات المتعلقة بنظام الشيكات بشكل دوري ومعالجة أي ثغرات واستحداث أي كشوفات يتم طلبها وفقا للمستجدات التي تطرأ؛

ح-القيام بإجراءات الإدخال والتخزين والمتابعة للبيانات الواردة من البنوك والمتعلقة بعملائهم المعادة لهم شيكات لعدم وجود رصيد أو كفايته وفقا للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي، وتوفير معلومات مفصلة للبنوك والرد على استفساراتهم عن العملاء المدرجين على قائمة العملاء المتخلفين عن الدفع؛

خ-تنفيذ تقييم ذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية المتعلقة بأعمال الدائرة بالتنسيق مع دائرة إدارة المخاطر والامتثال ووفق التعليمات والمنهجيات المعتمدة بالخصوص للوصول إلى تحديد مستوى المخاطر وطرق معالجتها وإدارتها.

المحور الثالث:

آليات التعامل مع شكاوى العملاء في إطار حماية المستهلك المالي

أولا/ طرق ايداع الشكاوى لدى البنك المركزي:

في ظل جهود البنك المركزي الأردني المستمرة لتعزيز منظومة حماية المستهلك المالي، فإنه يولي عناية خاصة لشكاوى عملاء البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابته، وتحديد جوانب الممارسات الخاطئة والمجحفة بحقهم، وإرساء قواعد تعامل مقدمي الخدمات مع عملائهم بعدالة واحترام، وفي هذا الاطار فقد تم استحداث منصة من خلال الموقع الالكتروني للبنك المركزي الأردني لتعريف العملاء بحقهم بتقديم الشكاوى والقنوات المتوفرة لذلك، ***ومن شروط تقديم الشكوى الى البنك المركزي ان يكون العميل بالبداية قد قام بتقديم شكوى للبنك او المؤسسة المالية التي يتعامل معها، وفي حال عدم الاستجابة له أو عدم قناعته بالإجابة فإنه يمكن للمشتكي التقدم بشكوى لدى البنك المركزي، وتتمثل الفترة الزمنية المستهدفة للتعامل مع شكاوى العملاء لدى البنك المركزي تتراوح ما بين يوم واحد الى عشرة أيام***[13]، وقد أتاح البنك المركزي وسائل اتصال متعددة للتسهيل على المواطنين إيصال الشكاوى للبنك المركزي، كما يلي:[14]

- الاتصال الهاتفي
- الحضور الشخصي
- الموقع الالكتروني للبنك المركزي
- البريد الالكتروني أو العادي
- صندوق الاقتراحات والشكاوى
- الموقع الالكتروني لوزارة تطوير القطاع العام
- الفاكس

كما قامت الحكومة الأردنية بإطلاق منصة "**بخدمتكم**" التفاعلية في شهر ديسمبر 2018، والتي تتيح للمواطن إيصال صوته للحكومة ومؤسساتها من خلال تقديم الأسئلة والاقتراحات وارسال الشكاوى والإبلاغ عن أيّة ممارسات تعتبر مخالفة، ويعتبر البنك المركزي الأردني عضو في منصة "بخدمتكم" خاصة فيما يتعلق بمتابعة شكاوى العملاء على البنوك والمؤسسات المالية، وللاستجابة الفورية الى الشكاوى التي ترد على المنصة فقد قام باتخاذ مجموعة من الإجراءات كتعيين **أربعة ضباط ارتباط** وإعطائهم الصلاحيات ليتمكنوا من القيام بالمهام الموكلة إليهم، مع تأمين الاحتياجات اللازمة لعمل ضباط الارتباط من أجهزة حاسب آلي وخطوط هاتف للتمكن من التواصل مع المواطنين بشكل مباشر[15].

ثانيا/ أنواع الشكاوى المقدمة من قبل العملاء:

تتمثل الشكاوى التي يمكن للعملاء تقديمها للبنك المركزي الأردني ضد البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الأردن في:[16]

أ-**شكاوى الخدمات الالكترونية** :تشمل الشكاوى على كل من خدمات الدفع والدفع على نظام **إي-فواتيركم E-fawatirkom** من خلال بوابة مزود الخدمة أو أي أنظمة دفع أخرى واستخدام الخدمات البنكية عبر الانترنت وأجهزة الصراف الالي؛

ب-**شكاوى العمولات والرسوم** :تشمل الشكاوى على العمولات والرسوم المفروضة على الخدمات والمنتجات؛

ت-**شكاوى أسعار الفوائد/العوائد** :تشمل الشكاوى حول الفوائد أو العوائد على الودائع والقروض والبطاقات الائتمانية؛

ث-**شكاوى سلوك التعامل المهني** :تشمل الشكاوى حول رفض تقديم الخدمة للعميل وسلوكيات الموظفين وسلوكيات الشركات التابعة أو الوكيل وصعوبة الاتصال مع مزود الخدمة؛

ج-**شكاوى البطاقات البنكية** :تشمل الشكاوى على الدفع من البطاقات الدائنة والمدينة في المحال التجارية ونقاط البيع والدفع من البطاقات الدائنة والمدينة من خلال الأنترنت؛

ح-**شكاوى تسويق الخدمات والمنتجات** :تشمل الشكاوى حول الإعلانات وعمليات البيع؛

خ-**شكاوى العقود وشروط التعامل** :تشمل الشكاوى حول الاتفاقيات أو العقود والحركات على الحساب والتأمين على المنتجات ومنتجات الودائع والائتمان وعدم منح المنتج وممارسات التحصيل؛

د-**شكاوى بيئة العمل** :تشمل الشكاوى التي تتعلق بالتأخير في الحصول على الخدمة وعدم تجاوب الموظف في تقديم الخدمة ومكان العمل؛

ذ-**شكاوى الحوالات** :تشمل الشكاوى حول عدم دفع الحوالة في موعدها وعدم قيام مزود الخدمة بإجراء الحوالة أو تسليمها لأسباب خارجة عن إرادته وعدم تبليغ العميل عن الحوالة ورفض مزود الخدمة التحويل.

خاتمة:

لقد حرص البنك المركزي الأردني على توفير الحماية لمستهلكي الخدمات المالية والمصرفية، وقد كانت أولى هذه الخطوات تتمثل اصدار تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية في عام 2012، والتي وضعت القواعد والضوابط الأساسية لآلية تعامل البنوك بعدالة وشفافية مع العملاء، وفي عام 2016، تم تعديل قانون البنك المركزي بحيث أضيف إلى مهامه موضوع حماية المستهلك المالي، وتوجت جهوده عام 2017 باستحداث دائرة تعنى بحماية المستهلك المالي، وقد جاء نظام حماية المستهلك المالي في الأردن لحماية الأفراد الذين لا يتمتعون بالثقافة المالية اللازمة بطريقة لا تضر بمصالحهم الشخصية ورفع الوعي الثقافي المالي لديهم، وبناءا على ما سبق ذكره خلصنا إلى **النتائج** التالية:

- يعتبر الاهتمام بموضوع حماية المستهلك المالي أحد مداخل تعزيز الاستقرار المصرفي؛
- لقد حرص البنك المركزي الأردني على وضع القواعد والضوابط اللازمة لقيام البنوك والمؤسسات المالية بالتعامل مع عملائها بطريقة عادلة وشفافة، وزيادة وعي الجمهور بالأنشطة المصرفية والمالية؛
- لقد عمل البنك المركزي الأردني على إصدار عدد من التعليمات والتعاميم والتي كانت الغاية منها توفير الحماية الكافية لمستخدمي الخدمات المالية والمصرفية، كإصدار تعليمات حماية المستهلك المالي لعملاء شركات الصرافة المرخصة وتعليمات حماية المستهلك المالي لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال وغيرها من التعليمات؛
- تم استحداث دائرة قائمة بحد ذاتها تعنى بحماية المستهلك المالي في البنك المركزي الاردني ووضع إطار مؤسسي لها.

مصادر ومراجع البحث:

أولا/ التعليمات والتعميمات:

-البنك المركزي الأردني، **تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 2012/56**، الصادرة بتاريخ 31 أكتوبر 2012.

-البنك المركزي الأردني، **تعليمات الإجراءات الداخلية للتعامل مع شكاوى عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية رقم 2017/1**، الصادرة بتاريخ 28 أوت 2017.

-البنك المركزي الأردني، **تعليمات حماية المستهلك المالي لقطاع التمويل الأصغر رقم2018/15**، الصادرة بتاريخ 27 جوان 2018.

-البنك المركزي الأردني، **تعليمات حماية المستهلك المالي للعملاء ذوي الإعاقة رقم 2018/18**، الصادرة بتاريخ 18 نوفمبر 2018.

-البنك المركزي الأردني، **تعليمات الحساب البنكي الأساسي رقم 2019/01**، الصادرة بتاريخ 04 فيفري 2019.

-البنك المركزي الأردني، **تعليمات حماية المستهلك المالي لعملاء شركات الصرافة المرخصة رقم 2021/1**، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2021.

-البنك المركزي الأردني، **تعليمات حماية المستهلك المالي لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم 3/2021**، الصادرة بتاريخ 03 مارس 2021.

-البنك المركزي الأردني، **تعليمة رقم 2023/01، العمولات لشركات التمويل الأصغر**، الصادرة بتاريخ 16 مارس 2023، الجريدة الرسمية الأردنية.

-البنك المركزي الأردني، **تعميم عدم تذرع البنوك وشركات التمويل الأصغر بشركة كريف الأردن عند رفضها منح تسهيلات ائتمانية للعملاء رقم 18474/4/27**، الصادرة بتاريخ 17 نوفمبر 2022.

-البنك المركزي الأردني، **تعميم الى شركات التمويل الأصغر العاملة في المملكة رقم 20720/4/27**، الصادر بتاريخ 26 ديسمبر 2022.

-البنك المركزي الأردني، **تعميم الى كافة البنوك العاملة بالمملكة رقم 1223/3/27**، الصادر بتاريخ 18 جانفي 2023.

-البنك المركزي الأردني، **تعميم الى كافة البنوك العاملة بالمملكة رقم 2556/3/27**، الصادر بتاريخ فيفري 2023.

-البنك المركزي الأردني، **تعميم الى كافة البنوك العاملة بالمملكة رقم 5780/1/27**، الصادرة بتاريخ 22 فيفري 2023.

ثانيا/ التقارير:

-البنك المركزي الأردني، **تقرير شكاوى عملاء البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية**، دائرة حماية المستهلك المالي، 2019.

-البنك المركزي الأردني، **تقرير حماية المستهلك المالي**، دائرة حماية المستهلك المالي، 2020.

-البنك المركزي الأردني، **تقرير حماية المستهلك المالي**، دائرة حماية المستهلك المالي، 2022.

-البنك المركزي الأردني، **تقرير الاستقرار المالي 2018**.

-البنك المركزي الأردني، **تقرير الاستقرار المالي 2021**.

ثالثا/ مراجع مختلفة:

-جمال الدين سحنون وغنية ساعد، **التعليم المالي ودوره في نشر الثقافة المالية لدى المستثمرين في البورصة-الحالة المصرية**، مجلة دفاتر البحوث العلمية، العدد الثالث، المركز الجامعي بتيبازة، ديسمبر 2013.

-عادل عبد العزيز السن، **دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثاني، ديسمبر 2019.

-سميرة حسيبة وسارة بوالشعير، **أخلاقيات التسويق في المصارف الاسلامية ودورها في حماية المستهلك المالي**، مجلة المعيار، المجلد الثالث والعشرون، العدد السابع والأربعون، 2019.

-حنان الطيب، **الشمول المالي**، سلسلة كتيبات تعريفية موجهة الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، العدد الأول، صندوق النقد العربي، 2020.

-اللجنة العربية لرقابة المصرفية، **حماية المستهلك (العميل) في الخدمة المصرفية**، ورقة قدمت في الاجتماع السنوي الثاني والعشرين للجنة، 25 و26 نوفمبر 2012، أبوظبي، صندوق النقد العربي، ص02.

-**مبادئ وقواعد حماية عملاء المؤسسات المالية**، شركة فينزي لتمويل، المملكة العربية السعودية.

-البنك المركزي المصري، **مفاهيم مالية**، العدد الثامن والعشرون.

-البنك المركزي العراقي، **اللائحة التنظيمية لحماية المستهلك المالي**، قسم التوعية ومراقبة الخدمات المصرفية، 2022.

-شركة أبو شيخة للصرافة المالية، **نبذة عن حماية المستهلك المالي في الأردن**، مقال صدر بتاريخ 13 سبتمبر 2022، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10 فيفري 2023، من الرابط:
https://abusheikhaex.com/ar/news

-البنك المركزي الاردني، **حقوق ومسؤوليات العميل**، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 فيفري 2023، من الرابط:
https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=136

-البنك المركزي الأردني، **دائرة حماية المستهلك المالي**، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17 فيفري 2023، من الرابط:
https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=346

هوامش البحث:

[1] سميرة حسيبة وسارة بوالشعير، **أخلاقيات التسويق في المصارف الاسلامية ودورها في حماية المستهلك المالي**، مجلة المعيار، المجلد الثالث والعشرون، العدد السابع والأربعون، 2019، ص 542.

[2] شركة أبو شيخة للصرافة المالية، **نبذة عن حماية المستهلك المالي في الأردن**، مقال صدر بتاريخ 13 سبتمبر 2022، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10 فيفري 2023، من الرابط: **https://abusheikhaex.com/ar/news**

[3] سميرة حسيبة وسارة بوالشعير، مرجع سابق، ص 542.

[4] البنك المركزي المصري، **مفاهيم مالية**، العدد الثامن والعشرون، ص 02.

[5] البنك المركزي الأردني، **تقرير حماية المستهلك المالي**، دائرة حماية المستهلك المالي، 2022، ص 04.

[*] يمثل موضوع الثقافة (المعرفة) المالية الخطوة الأولى في حماية المستهلك المالي، ولمزيد من التفاصيل حول الموضوع يمكن الرجوع الى: جمال الدين سحنون وساعد غنية، **التعليم المالي ودوره في نشر الثقافة المالية لدى المستثمرين في البورصة-الحالة المصرية**، مجلة دفاتر البحوث العلمية، العدد الثالث، المركز الجامعي بتيبازة، ديسمبر 2013، ص ص 09-32.

[6] اللجنة العربية لرقابة المصرفية، **حماية المستهلك (العميل) في الخدمة المصرفية**، ورقة قدمت في الاجتماع السنوي الثاني والعشرين للجنة، 25 و26 نوفمبر 2012، أبوظبي، صندوق النقد العربي، ص02.

[7] انظر في ذلك: -البنك المركزي الاردني، **حقوق ومسؤوليات العميل**، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 فيفري 2023، من الرابط: https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=136

-عادل عبد العزيز السن، **دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثاني، ديسمبر 2019، ص ص40-43.

-**مبادئ وقواعد حماية عملاء المؤسسات المالية**، شركة فينزي لتمويل، المملكة العربية السعودية، ص ص06-07.

[8] أنظر في ذلك: -البنك المركزي الاردني، **حقوق ومسؤوليات العميل**، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 فيفري 2023، من الرابط: https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=136

-حنان الطيب، **الشمول المالي**، سلسلة كتيبات تعريفية موجهة الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، العدد الأول، صندوق النقد العربي، 2020، ص ص11-13.

[9] نفس المرجع أعلاه، ص 11.

[10] نفس المرجع أعلاه، ص 11.

[11] البنك المركزي العراقي، **اللائحة التنظيمية لحماية المستهلك المالي**، قسم التوعية ومراقبة الخدمات المصرفية، 2022، ص 07.

[12] البنك المركزي الأردني، **دائرة حماية المستهلك المالي**، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17 فيفري 2023، من الرابط:

https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=346

[13] البنك المركزي الأردني، **تعليمات الإجراءات الداخلية للتعامل مع شكاوى عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية رقم 2017/1**، الصادرة بتاريخ 28 أوت 2017، ص 13.

[14] البنك المركزي الأردني، **تقرير حماية المستهلك المالي**، دائرة حماية المستهلك المالي، 2022، ص 27.

[15] البنك المركزي الأردني، **تقرير حماية المستهلك المالي**، دائرة حماية المستهلك المالي، 2022، ص 27.

[16] البنك المركزي الأردني، **تقرير شكاوى عملاء البنوك والمؤسسات المالية**، دائرة حماية المستهلك المالي، 2019، ص 08.

****

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:

صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية– الواقع والتحديات والآفاق –

****

دور الرقابة في الحد من المخاطر البنكية–دراسة واقع تطبيق متطلبات بازل في الدول العربية–

The Role of Oversight in Reducing Bank Risks - Examining the Reality of Applying Basel Requirements in Arab Countries

د. نجاة بن فريحة *	د. سليمان نصاح	أ.د. فلة غيدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الجيلالي بونعامة / الجزائر	أحمد بن يحيى الونشريسي / الجزائر	الجيلالي بونعامة / الجزائر

ملخص:

تحتل البنوك أهمية بالغة ومركزا حيويا في الأنظمة الاقتصادية العالمية والعربية لما لها من دور بارز في التنمية، لذا وجب الإلمام بالمخاطر التي تصيبها والحد منها من خلال توفير الرقابة البنكية المسيرة، ولذا اعتمدت البنوك العالمية والعربية منها على مقررات ذات طابع دولي تمثلت في بازل 2 و3، حيث ناقشنا واقع تطبيق مقررات بازل في البنوك العربية ومدى مساهمتها في الحد من المخاطر البنكية، وتوصلنا إلى أن البنوك العربية نجحت في تطبيقها بل وتجاوزها بمراحل.

كلمات مفتاحية: البنوك؛ الرقابة البنكية؛ مقررات بازل؛ المخاطر البنكية.

تصنيف JEL: G21 ؛ P41 ؛ O29، G29.

Abstract :

Banks are critical and vital to global and Arab economic systems because of their prominent role in development Therefore, the risks involved must be known and reduced through the provision of proactive banking control, Global and Arab banks have therefore relied on decisions of an international nature, namely, Basel 2 and 3. We discussed the implementation of Basel's decisions in Arab banks and their contribution to reducing bank risks, We have found that Arab banks have succeeded in applying and even surpassing them at stages.

Keywords: banks; Bank control; Basel decisions; Bank risks.

JEL classification: G21 ; P41 ; O29, G29.

* بن فريحة نجاة؛ ***nadjet.benfreiha@univ-dbkm.dz***

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 333-359،

صفحة 333

مقدّمة:

توجه اهتمام المجتمع الدولي وخاصة مع ما يشهده العالم من اضطرابات أدت إلى ارتفاع الأزمات المالية للبنوك، والناتج عن سوء الرقابة وإدارة المخاطر مما بات يخلف آثارا على الاقتصاد ككل، وعليه كان لزاما التوجه إلى التعاون الدولي من خلال تطبيق معايير رقابية دولية وإنشاء لجنة ذات مقررات دولية تمثلت في لجنة بازل وهذا للحد من المخاطر التي تشهدها البنوك، كما تسعى الدول العربية كغيرها من دول العالم إلى الحد من المخاطر البنكية، وتطويق أزماتها من خل تطبيق معايير رقابية دولية، ومن خلال هذا الورقة البحثية سنستعرض دور الرقابة في الحد من المخاطر البنكية من خلال تطبيق متطلبات بازل في بعض الدول العربية.

إشكالية البحث: ومن خلال ما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما واقع تطبيق متطلبات بازل في الدول العربية؟ ومدى مساهمتها للحد من المخاطر البنكية؟

الأسئلة الفرعية: وللإجابة عن هذا التساؤل نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أهمية الرقابة البنكية في الحد من مخاطر البنوك؟
- فيما تتمثل مقررات بازل وما أهم الإصلاحات عليها؟
- ما واقع تطبيق مقررات بازل في البنوك العربية؟

فرضيات البحث: انطوى البحث على ثلاث فرضيات تمثلت في:

- الفرضية الأولى: تخضع البنوك العربية لرقابة تسير وتنظم عملها.
- الفرضية الثانية: ساهمت مقررات بازل في تحسين الرقابة في البنوك العربية والحد من مخاطرها.
- الفرضية الثالثة: لم تصبو البنوك العربية إلى تحقيق متطلبات بازل لتطبيقها على البنوك العربية.

أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها:

- التعرف على الرقابة ومدى مساهمتها في الحد من مخاطر البنوك.
- التعرف على مخاطر البنوك، وكذا أهم المعايير الدولية المعمول بها للحد منها.
- إظهار مدى قدرة تطبيق البنوك العربية لمقررات بازل الدولية.

أهمية البحث: تستمد هذه الدراسة أهميتها من الحاجة إلى إبراز أهمية الرقابة في البنوك، وكذا اكتشاف الخلل والانحرافات في العمل البنكي ومحاولة تصحيحها بالتالي الحد من المخاطر التي باتت هاجس يؤرق البنوك الدولية والعربية، التي تسعى إلى تطبيق معايير دولية ومقررات بازل 2 و3 للحد من المخاطر البنكية.

المنهج المتبع في البحث: اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي التحليلي حيث اعتمدناه في تقديم مختلف المفاهيم حول البنوك والرقابة والمخاطر البنكية، وكذا عرض لأهم مقررات بازل 1، 2 و3، كما استعرضنا إحصائيات حول وضعية البنوك العربية التي تصبوا إلى تطبيق مقررات بازل الدولية، ونتائج لتطبيقاتها.

الدراسات السابقة: يمكننا تقديم بعض الدراسات السابقة المتحدثة فيما يلي:

- **دراسة "زبير عياش وسناء العايب"، سنة "2018"، بعنوان "تطبيق إصلاحات بازل 3 في البنوك العربية مع الإشارة إلى البنوك الخليجية (السعودية، الإمارات، البحرين)"**: حيث عالجت مشكلة: ما مدة التزام البنوك العربية بإصلاحات بازل 3؟ وما هي الإجراءات المتخذة في سبيل ذلك؟ ، وهدفت الدراسة إلى: تبيان تطبيق إصلاحات بازل 3 في الدول العربية وقراءة في مضمون الإصلاحات، من أهم النتائج المتوصل لها: عملت الدول العربية على إدخال مقررات بازل على أنظمتها البنكية وتجاوزتها بأشواك كبيرة قبل التنفيذ النهائي لها وخاصة دول الخليج العربي.

المبحث الأول:

البناء النظري حول الرقابة والمخاطر البنكية

بات موضوع المخاطر البنكية أحد أهم الموضوعات التي تشغل مساحة على مكاتب البنوك، وتستحوذ اهتمامهم الكامل لذا وجب تطبيق معايير رقابية للحد من هذه المخاطر.

المطلب الأول: ماهية الرقابة والرقابة البنكية.

من خلال هذا المطلب سنتعرف على ماهية البنوك والرقابة عليها متطرقين إلى أهداف الرقابة وأنواعها، وهذا بتناول النقاط التالية:

الفرع الأول: تعريف الرقابة البنكية

1.تعريف البنوك:

تعرف البنوك على أنها: المؤسسات التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات التنمية والادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يستلزم من عمليات مصرفية تجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[1]

أما قانون النقد والقرض فيعرفها في مادته 114 على أنها: أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية هي إجراء العمليات الموصوفة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون.[2]

2. أنواع البنوك التجارية: تنقسم البنوك التجارية إلى عدة أنواع، نوضحها من خلال **الشكل رقم 1 (موضح في الملاحق)**.

وتعني الرقابة من أن النتائج التي تحققت مطابقة للأهداف التي تقررت أو التي احتوتها الخطة.[3]

3. تعريف الرقابة البنكية: أداة يمكن من خلالها التحقق من أن الأهداف والبرامج قد نفذت بالأسلوب المعين ويدرجه الكفاءة المحددة وفي الوقت المحدد للتنفيذ، أي وفق الجدول الزمني لعملية التنفيذ.[4]

ونعرف الرقابة المصرفية: مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والبنوك بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية توصلا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقوي يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين[5]. كما تعرف على أنها: الإشراف وعملية المتابعة المستمرة والدائمة للمؤسسة والفحص الدقيق لمختلف الأعمال التي تقوم بها، للتأكد من أن العمل داخلها يتم وفقا للخطط المرسومة والسياسات المتبناة وكذا التحقق من مدى مطابقته واحترامه لقوانين والأنظمة وبالتالي فإن الرقابة مفهوم واسع.[6]

4. أهمية الرقابة على البنوك:

تخضع البنوك إلى رقابة كبيرة بخلاف غيرها من أي نشاط اقتصادي وذلك للأسباب التالية:[7]

1. تحتل البنوك مركزا مهما في نظام الدفع الذي يستخدمه كل من الأفراد والحكومة والفعاليات الاقتصادية الأخرى.
2. تقبل البنوك الودائع التي تشكل جزء من ثروة المجتمعات المالية.
3. تلعب البنوك دورا مما في التوزيع للموارد المالية وذلك بالقيام بدور الوسيط بين المدعوين الذين لديهم فائض في الأموال وبين المقترضين الذين هو بحاجة إلى الأموال.

ونظرا لما ينطوي على ذلك من مخاطر فإنه يمكن القول إن المبرر الأساسي للرقابة على البنوك هو الحد من مخاطر البنوك، التي قد تؤدي إلى ضياع الودائع، وبالتالي الحفاظ على ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي.

5. أنواع الرقابة على البنوك: نميز العديد من أنواع الرقابة على البنوك والمؤسسات ولكننا حاولنا التركيز على نوعين أساسيين هما الرقابة الداخلية والخارجية:[8]

5-1.الرقابة الخارجية: تعني الرقابة التي تتم من أطراف خارج المنظمة، وهم من يتولون الرقابة داخل المنظمة ويلاحظ أن هذا النوع من الرقابة يفرض في الواقع عدة قيود على حرية تصرف المنظمات الخاضعة للرقابة الخارجية، بحيث تتم هذه الرقابة عن طريق زيارات مفاجئة من طرف المراجعين الخارجيين لتفقد وثائق ودفاتر المؤسسة وذلك بغرض اكتشاف الأخطاء والانحرافات وتصحيحها وفق معايير موضوعة.

5-2.الرقابة الداخلية: تعرف أيضا بالرقابة الذاتية، باعتبارها تقع في الإطار الداخلي للمنظمة، وهي رقابة أجهزة على نفسها بنفسها، والهدف من هذا النوع الرقابة هو اكتشاف الانحرافات وتصحيحها وتقويمها الوقت المناسب من جانب أجهزة الإدارة نفسها، وهي قادرة أكثر من غيرها من الجهات الخارجية على فهم ميكانيزمات العمل، والمشاكل التي قد تواجهها المنظمة، فتفهم أجهزة الرقابة الداخلية لطبيعة نشاطات المؤسسة يجعلها أقدر من غيرها على تبني أساليب رقابة ناجحة تصحح من الانحرافات.

الفرع الثاني: تعريف المخاطر البنكية وأنواعها:

يمكن أن نوضح من خلال ما يلي تعريف المخاطر البنكية حيث:

تعرف على أنها: الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين.[9]

كما وتعرف على أنها: احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.[10]

2.أنواع المخاطر البنكية:

تختلف الأدبيات البنكية في تصنيفها لأنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك، باختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين الذين تناولوا موضوع المخاطرة حيث اتبع كل منهم تقسيما معينا لها، إلا إننا سوف نحاول جمعها وتقسيمها من خلال مجموعتين وهما: المخاطر المالية والمخاطر الغير مالية.[11] ونميزها من خلال الشكل رقم 02. (موضح في الملاحق).

3.خطوات الحد من المخاطر البنكية:

تلجأ البنوك إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الوقائية والاحترازية، وكذا اتخاذ العديد من القرارات لمقاومة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، ويمكن إيضاحها في النقاط التالية:

1.تقسيم وتحديد المخاطر: يؤدي تنويع النشاطات أو القطاعات التي يتعامل معها البنك بالسماح له بالتحكم في الأخطار عند نسب معقولة، كما أن متابعة القروض الممنوحة لكل قطاع يسمح للبنك بمعرفة القطاعات أو الزبائن التي يشكل أكثر خطرا من غيرها، أما فيما يخص تحديد الخطر فإنه ينفذ بطريقتين:[12]

– إما أن يجبر البنك نفسه على تثبيت ووضع حد أقصى لمجموع الأصول ذات مقارنة مع مجموع الميزانية، وهذا ما يستلزم إتباع طريقة متشابهة لحساب نسبة الأسعار أو الملائمة المالية.

– أما الطريقة الثانية وفيها يقوم البنك بوضع حدود قصوى للقروض الممنوحة لمقترض واحد أو مجموعة من المقترضين في قطاع أو نشاط اقتصادي.

2.متابعة القروض: تتمثل الوسيلة الفعالة التي يملكها البنك في الحد من الأخطار هي متابعة القروض الممنوحة للمؤسسات والتي تقوم على مجموعة من العوامل والمعطيات الخاصة لكل زبون منها:[13]

-معرفة شخصية الزبون.

-دراسة الوضعية المالية للزبون عن طريق الميزانيات المقدمة، حسابات الاستغلال العامة، وكذا حسابات الأرباح والخسارة للسنوات السابقة، لقد وضعت البنوك وبمساعدة الإعلام الآلي مجموعة من الميكانيزمات التي تسمح لها بمتابعة القروض ومراقبة تجاوز الحد الأقصى المسموع به الذي يحدد عموما كل سنة وبالنسبة لكل نوع من القروض، كما وضعت أوراق عمل تخص للحسابات تخبرنا بالتجاوزات الحاصلة وتسمح بمراقبة الزبون.

3-أخذ الضمانات: يتحمل البنك عدة مخاطر عند منحه قروضا لزبائنه، لهذا يعتبر البنك قدرة زبونه غير كافية للتقليل من المخاطر، ولهذا يقوم بفرض ضمانات موضوعية لصالحه من أجل تفادي الأخطار المتوقعة وتعرف الضمانات على أنها: وجود أفضلية أو أولوية للدائن على حق عيني أو نقدي لتسديد الدين، ورهن الضمان لصالح الدائن يعطي له امتيازا على باقي الدائنين في تصنيفه الحق موضوع الضمان.[14]

4.تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في البنك: حتى يتمكن البنك تفادي العديد من الأخطار وبالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري والمحاسبي، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرطبة بوظيفة الإقراض، مما يسمح باكتشاف الأخطار في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها.

المبحث الثاني:

واقع تطبيق مقررات بازل في الدول العربية

تهتم الدول العربية كغيرها من دول لعالم في الحد من المخاطر البنكية ولذا تعمل الدول العربية على تحقيق متطلبات تطبيق مقررات بازل والمعايير الدولية في الرقابة على البنوك.

المطلب الأول: تطور المعايير الدولية للرقابة البنكية لتطبيق متطلبات بازل

تهدف لجنة بازل من خلال وضع المعايير الدولية الخاصة بالرقابة على البنوك إلى تحقيق أهدافها، وكذا التعامل مع الهيئات الدولية المختلفة.

الفرع الأول: ماهية لجنة بازل

تأسست لجنة بازل للرقابة البنكية عام 1891 حيث تكونت من مجموعة الدول الصناعية العشر (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، لكسمبورغ، هولندا، السويد، سويسرا، بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية)، تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، وذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، والتي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعضها، ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموالها، مع الأخذ في عين الاعتبار أنه في ظل العولمة فإن فروع البنوك الأمريكية والأوروبية يزداد انتشارها في أنحاء العالم خارج الدول الأم، وقد أطلق على هذه اللجنة تسمية لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة البنكية على الممارسات العملية، أو لجنة الأنظمة والرقابة البنكي.[15]

1.أهداف اتفاقية بازل للرقابة البنكية:

تهدف اتفاقية بازل للرقابة البنكية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتلخص في:

1. تقرير حدود دنيا لكفاية حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك.

2. تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك
3. تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة من قبل السلطات النقدية والمتمثلة في البنوك المركزية.

هذه الأهداف تعمل على تقوية النظام البنكي الدولي واستقراره، وإزالة مصدر مهم المنافسة غير العادلة بين البنوك والناشئة عن الفروقات في متطلبات الرقابة الوطنية بشأن رأس مال البنكي.[16]

الفرع الثاني: متطلبات بازل 1، 2، 2.5، 3:

نستعرض فيما يلي تطور تطبيق الإطار الرقابي لبازل سواء فيما يتعلق ببازل1 أو بازل 2، أو فيما يخص حزمة إصلاحات بازل 3 التي أعقبت الأزمة المالية العالمية.

1. متطلبات اتفاقية بازل الأولى: في ضوء هذا المعيار أصبح تقييم ملائمة البنوك في مجال المعاملات مرتبط بمدى إضافتها واستيفائها للحد الأدنى لهذا المعيار الذي انصب على لمخاطر الائتمانية، كما تضمن ضرورة الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها.[17]

الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل:

انطوت اتفاقية بازل الأولى على العديد من الجوانب تمثل أهمها في:

- التركيز على المخاطر الائتمانية.
- تصنيف الدول من أوزان المخاطر الائتمانية.
- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها.
- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: وتحسب أوزان المخاطر للأصول حسب لجنة بازل كما يبينها الجدول رقم01. (موضح في الملاحق)

تحسب أوزان المخاطر بالنسبة لالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) كالآتي: حيث يتم ضرب معامل الترجيح للتعهدات خارج الميزانية في معامل الترجيح للالتزام الأصلي المقابل له، ويمكن توضيحها في الجدول رقم 02.

2. ايجابيات وسلبيات اتفاقية بازل 1: كما نتج عن اتفاقية بازل الأولى العديد من الايجابيات والسلبيات، نلخصها فيما يلي: [18]

1.2.الايجابيات: وتتمثل في:

- وضع اللبنة الأولى لتوحيد معايير الرقابة البنكية بما يتفق مع تناسي تيار العولمة.
- توفير المعلومة حول البنوك، بما يمكن للمتعاملين من المقارنة والاختيار فيا بينها.
- سهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الوقت والجهد.

2.2. السلبيات: وتمثلت أهمها في:

- أنها ركزت على مخاطر الائتمان فقط، رغم أنه هناك مخاطر أخرى لا نقل تأثيرا على وضعية البنوك.
- الخطر مرتبط بالعميل وليس بالدولة، وأعطت الأولوية للدول الصناعية على باقي الدول.
- لم تعد تواكب تطورات تقنيات إدارة المخاطر على مستوى البنوك والابتكارات المالية.

3.متطلبات اتفاقية بازل 2: إن معيار بازل 2 مبني على ثلاثة ركائز وهي :الحد الأدنى المطلوب من رأس المال، مراجعة السلطات الرقابية، وضوابط السوق، ويعود السبب في استحداث نسبة رأس المال جديدة كون أن معيار كفاية رأس المال (بازل 1) يعاني من بعض جوانب الضعف، فعلى سبيل المثال لا يفرق المعيار بازل 1 بين المقترضين.

بغض النظر عن الفرق في احتمالية عدم الدفع بين هذين المقترضين، وبالتالي من زاوية العائد على حقوق الملكية فإنه من غير المفضل الإقراض إلى العملاء الممتازين أو الذين يتصفون بانخفاض درجة المخاطر وذلك لانخفاض العائد على قروضهم.

كذلك فإن هذا الوضع قد يدفع بالبنوك إلى المراجحة بين الديون بحيث يتم توريق الديون الممتازة والاحتفاظ بالديون ذات الخطورة العالية في محفظة البنك، بمعنى أن نسبة رأس المال القديمة تسهم بطريقة غير مباشرة بالتوجه نحو الإقراض إلى العملاء الغير جديرين أو ذوي الخطورة العالية من أجل تحقيق عائد أكبر على أساس أنه كلما زادت المخاطر كلما زاد العائد.

كذلك فإن معيار بازل1 لا يشجع على مبدأ التنويع في المحفظة والذي عادة يؤدي إلى تقليل المخاطر، ولا يعالج مخاطر التشغيل إن هذه العوامل مجتمعة حدت بالسلطات الرقابية الممثلة في لجنة بازل بإعادة النظر في احتساب نسبة رأسمال من أجل التقليل من تأثير هذه العوامل.

ومن الجدير بالذكر أن معيار بازل 2 يهدف إلى رفع الأمان والمتانة في الجهاز المالي وإلى زيادة المنافسة النوعية .وسيسهم المعيار الجديد في إيجاد مدخل شامل للتعامل مع المخاطر، وسيركز المعيار الجديد على البنوك النشطة دولياً على الرغم أن المعيار الجديد يحتوى على بعض الميادين التي ستكون مناسبة للبنوك التي لديها مستويات مختلفة من التعقيد[19].

4.متطلبات بازل 03: ويمكن التطرق لها من خلال النقاط التالية:

الإصلاحات المصرفية الدولية: لتطلب الإصلاحات المصرفية الدولية بموجب ما أصبح معروضا عموما بالاتفاقية بازل 03 أن تحتفظ البنوك بأصول إجمالية السائلة أكبر وأكثر جودة و استبيان تأثير هذه الإصلاحات عبر المناطق ونماذج أعمال

البنوك فتواجد البلدان التي تقوم بالأنشطة عبر المناطق ونماذج أعمال البنوك فتواجد البلدان التي تقوم بالأنشطة الكثيرة فالاستثمارات زيادات أكبر في متطلبات رأس المال وتتأثر البنوك التجارية التقليدية بدرجة أقل والمرجع أن تكون القواعد التنظيمية الاتفاقية بازل 03 أشد تأثيرا على البنوك في أوروبا وأمريكا الشمالية.

سوف تؤثر هذه القواعد الأكثر صرامة في ميزانيات العمومية للمؤسسات المالية الكبيرة والمركبة في مستوى ربحيتها وستقوم البنوك بدورها لتصحيح استراتيجيات العمل وتحول الوفاء بالمتطلبات الأكثر تشددا وتحقيق أثار الإصلاحات التنظيمية على ربحيتها. [20]

إصلاحات بازل 03: تضمنت بازل 03 عدة إصلاحات نميز أهمها في النقاط التالية:

- زيادة رؤوس أموال البنوك وتحسين جودتها حيث يمكن استيعاب خسائر أكبر خلال أزمة ما.
- وضع النسب للرفع المالية بهدف الحد من تراكم الديون المفرط إلى رأس المالي الإلزامي.
- زيادة الإقرار بمخاطر السوق المصرفية ومخاطر الطرف المقابل.
- إنشاء احتياطات وقائية لرأس المال.
- تشديد معايير السيولة من خلال احتياطي وقائي من الأصول السائلة.

المطلب الثاني: واقع تطبيق مقررات بازل في بعض الدول العربية.

يهتم هذا المطلب من الدراسة بالوقوف على الوضع الراهن لتطبيق الإطار الرقابي لمتطلبات بازل في الدول العربية التي تم صدورها حتى الآن.

الفرع الأول: الوضع الراهن لتطبيق مقررات بازل في الدول العربية:

يتم تطبيق جميع متطلبات بازل 3 في كل من الأردن والسعودية والكويت، فيما يتم في عمان والعراق ومصر تطبيق مقررات بازل 3، إضافة إلى تطبيق مقررات بازل 2 في بعض الجوانب مثل احتساب تغطية مخاطر الأطراف المقابلة، والدعامة الثانية المتعلقة بالتقييم الداخلي لرأس المال والمراجعة الرقابية (العراق)، فيما يخص مقررات بازل 3، فقد تم تطبيقها منذ سنة2013، حيث تم اعتماد متطلبات بازل 3 المتعلقة برأس المال ونسبة تغطية السيولة قصيرة الأمد، وفي سنة2016، تم إصدار المتطلبات الخاصة بهامش التقلبات الدورية، في بداية سنة 2021، تم إدخال المتطلبات المتعلقة بمعدل المساندة وتسنيد الأصول ومعدل الرافعة المالية. ويجري حاليا العمل على إعداد المتطلبات المتعلقة بنسبة التمويل المستقر.[21]

ويوضح الجدول رقم 03 يبين واقع تطبيق متطلبات بازل في الدول العربية لعام 2020.

ونستعرض فيما يلي بعض تطبيقات متطلبات بازل في بعض الدول العربية على اختلاف مراحل كل دولة.

السودان: يتم تطبيق الإطار الرقابي للحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وفقاً لمقررات بازل 2، ويتم اعتماد المنهج المعياري فيما يتعلق بتقدير مخاطر الائتمان ومنهج المؤشر الأساسي في تقدير المخاطر التشغيلية وذلك وفقاً للإطار الرقابي الصادر عن البنك المركزي في عام 2009.

كما قام البنك المركزي في عام 2016 بإصدار الإطار الرقابي للدعامة الثانية الخاصة بالتقييم الداخلي لرأس المال والمراجعة الرقابية، وفي عام 2014 تم إصدار الرقابي للدعامة الثالثة الخاصة بانضباط السوق.

العراق: انتهى البنك المركزي العراقي في نهاية عام 2019، من إعداد مسودة إطار رقابي للدعامة الثانية وفق متطلبات بازل 2 وجاري العمل على صياغة النسخة النهائية بالتعاون مع خبراء مركز (METAC)التابع لصندوق النقد الدولي[22].

الأردن: أصدر البنك المركزي الأردني تعليمة ينص فيها على الشروع بالتطبيق التدريجي لمعايير اتفاقية بازل 3 ابتداءا من سنة 2016، كما حدد نسبة الرفع المالي بـ 4% كحد أدنى وهي نسبة إلزامية ابتداءا من الربع الثالث لسنة 2016، وأشار إلى أم المعيار قابلة للتعديل بما يتماشى مع التعديلات النهائية للجنة بازل التي تصدر سنة 2018.

مصر: أصدر البنك المركزي المصري مجموعة من التعليمات للتطبيق التدريجي لاتفاقية بازل 3 حيث حدد في تعليمته الصادرة في ديسمبر عن الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال، وفي سنة 2016 أفرج عن التعليمات الخاصة بتطبيق نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، أما التعليمات الخاصة بمعيار الرفع المالي فتم إصدارها في فيفري 2014 المصادقة عليها في جويلية 2015 ليتم تطبيقها من قبل المصارف كنسبة استرشادية انطلاقا من سبتمبر 2015 إلى غاية سنة 2017، وكنسبة رقابية إلزامية اعتبارا من سنة 2018.

الجزائر: راجع بنك الجزائر قواعده الرقابية الاحترازية لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال معايير الرقابة الدولية، حيث قام بعدة خطوات في سبيل تهيئة الأرضية المناسبة لتطبيق بازل 3 من خلال النظام الصادر عن مجلس النقد والقرض المؤرخ بتاريخ 26 فيفري 2014 والمطبق انطلاقا من1 أكتوبر 2014، والذي جاء بمقاربة معيارية لبازل 2 مع إدخال وسادة أمان تقدر بـ 2.5% المقررة في بازل 3، أما بالنسبة لباقي متطلبات بازل 3 لم يعلن بنك الجزائر أي قانون بخصوصها بما في ذلك معيار الرفع المالي.[23]

الفرع الثاني: البنوك السعودية وتطبيق مقررات بازل:

لقد تميزت المصارف السعودية عن بقية المصارف العالمية بالمعدلات المرتفعة لملاءتها المالية، والتي تفوق المعدلات المعتمدة في بازل 1 وبازل 2 وحتى المعدلات المقترحة في بازل3، حتى أصبحت هذه المعدلات سمة تميز القطاع المصرفي السعودي عن بقية القطاعات المصرفية حول العالم والسبب في ذلك يعود إلى الربحية العالية التي يتمتع بها القطاع، وحسب اتفاقية بازل 2 فان البنوك السعودية قد تمكنت من تطبيق اتفاقيات بازل 2 حيث أن مؤسسة النقد العربي السعودي قد فرضت على البنوك السعودية معدل 12 % كحد أدنى لكفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 2، وقد استجابت البنوك لتعليمات الصادرة حيث بلغ متوسط كفاية رأس المال فيها 17 % وهو أعلى من معدل 8% المطلوب في اتفاقية بازل 2 وهذا يعتبر بحد ذاته نجاحا للبنوك السعودية ولمؤسسة النقد العربي[24]. والجدول رقم 04 يبين أوضاع البنوك السعودية من حيث كفاية رأس المال.

بدأت المصارف العاملة في السعودية بالتطبيق التدريجي لاتفاقية بازل 3 انطلاقا من سنة 2011 تزامنا مع التعاميم والوثائق التوجيهية المصدرة من طرف مؤسسة النقد العربي لسعودي، حيث أصدر هذه الأخيرة الوثيقة التوجيهية النهائية الخاصة بمعيار الرفع المالي في 25 أوت 2014 ودخلت حيز التطبيق في جانفي 2015.[25]

كما لم تتأثر البنوك السعودية تأثرا كبيرا ومباشرا على إثر الأزمة المالية العالمية، ويرجع ذلك إلى عدم انكشاف البنوك المحلية على أزمة الرهن العقاري، وما ساعد البنوك السعودية على تطبيق مقررات بازل 3 هو الفترة التي منحتها اللجنة للبنوك والتي من خلالها استطاعت بناء احتياطاتها.

تسير البنوك السعودية بخطى متسارعة لتطبيق مقررات بازل 3، حيث استوفت كل القرارات خلال سنة 2015، وذلك قبل التطبيق النهائي والمقرر في سنة

2019، لتصبح الأولى عالميا لاستكمال تطبيق مقررات بازل 3، حيث أقرت القانون النهائي المتعلق بنسبة الملاءة ودخل حيز التنفيذ، وقد وصلت هذه النسبة إلى ضعف ما كان مقررا من طرف لجنة بازل 10.5% بحلول سنة 2019 وهو ما جعل البنوك السعودية تتميز عالميا بنسبة الملاءة العالية[26]، والشكل 03 يوضح ذلك.

من خلال الشكل تبين أن نسبة كفاية رأس المال في البنوك السعودية قد تجاوزت ما كان مقررا من طرف لجنة بازل، حيث تصدر مصرفي الراجحي الصدارة بنسبة 21.24%، يليه مصرف الإنماء بنسبة 20.81%، ثم بنك الجزيرة بنسبة قدرت بـ 20.33%، والبنوك الأخرى تراوحت النسبة فيها ما بين 16% و19%، أي أن آخر بنك في من هذه البنوك وصلت نسبة كفاية رأس المال به 16%.

كما أصدرت في جانفي 2013 تعميم نهائي بشأن نسبة السيولة قصيرة الاجل والذي دخل حيز التنفيذ كذلك وقد وصلت إلى نسبة السيولة الكلية المقدرة بـ 100% قبل سنة 2019، أما فيما يخص نسبة الرافعة المالية والتي قدرت بـ 3% أدخلت حيز التنفيذ في جانفي 2011.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة ناقشنا موضوع هام يتعلق بالمخاطر البنكية ومدى مساهمة الرقابة في الحد منها، باتخاذ تدابير وتطبيق مقررات ذات معايير دولية كمقررات بازل 2 و3، كما ناقشنا مدى تطبيق البنوك العربية لهذه المقررات في الوقت الراهن، وما أهم الإجراءات والقوانين التي اتخذتها الدول العربية في سبيل تطبيق مقررات بازل 2 و3 وادخالها ضمن أنظمتها البنكية، كما لاحظنا من خلال دراستنا أن بعض الدول العربية خاصة دول الخليج العربي كالسعودية والكويت قد تجاوزت متطلبات تطبيق هذه المقررات بمراحل.

وبناءا على ما سبق ذكره خلصنا إلى **النتائج** التالية:

- يعود تفوق دول الخليج إلى تطبيق مقررات بازل 3 إلى توفر السيولة واحتياطات رأس المال التي تتمتع بها بنوك الخليج.
- تطور الأنظمة والقوانين في الدول العربية سعيا منها إلى الدخول إلى الساحة البنكية العالمية من خلال تطبيق مقررات بازل.
- تساعد الرقابة المستمرة ذات التدابير الموجهة على الحد من المخاطر التي تشهدها البنوك.
- التزام البنوك والمصارف العربية بتطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3.

بناءا على النتائج أعلاه يمكننا **تأكيد أو عدم تأكيد الفرضيات** كالتالي:

- الفرضية الأولى: أكدت الدراسة على الفرضية الأولى حيث تخضع البنوك العربية لرقابة تسيير وتنظم عملها، بسعي منها إلى الدخول في ساحة البنوك العالمية.

- الفرضية الثانية: أكدت الدراسة على مساهمة مقررات بازل في تحسين الرقابة في البنوك العربية والحد من مخاطرها، من خلال ما تميزت به مقررات بازل من شمولية من حيث الأدوات والتطبيق العملي.
- الفرضية الثالثة: نفت الدراسة أن البنوك العربية لم تصبو إلى تحقيق متطلبات بازل، بل وأبرزت أن بعض البنوك العربية تجاوزت مقررات بازل 3 بمراحل.

وعليه نستخلص مجموعة **التوصيات** التالية:

- يتوجب وضع آليات وسياسات للربط بين العمل المتبادل بين الدول العربية فيما يخص العمل البنكي.
- تعزيز الرقابة على البنوك من خلال اتخاذ إجراءات واتخاذ تدابير ذات مقايس عالمية للحد من المخاطر والدخول في ضمار الساحة البنكية العالمية.
- ضرورة تطوير جودة وشمولية الرقابة البنكية والسعي الدائم إلى الحد من المخاطر.

مصادر ومراجع البحث:

-عبد الغفار حنفي، **الأسواق والمؤسسات المالية**، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2000.

-الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

-محمد أحمد عبد النبي، **الرقابة المصرفية**، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، القاهرة، 2000.

-منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، مركز الدالتا للطباعة، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1996.

-عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

- محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار وائل للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.

-أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية**، علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

-عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، القاهرة، 2001.

-إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010.

-محمد شهيدي، شروق حدوش، **المصارف العربية واتفاقيات بازل-الواقع والتحديات**، النشرة المصرفية العربية، الفصل الرابع، 2016.

-هبة عبد المنعم، **تطبيق متطلبات بازل في الدول العربية**، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2022.

-عادل رحال، خوني رابح، **دور الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر التي تواجه المنظومة المصرفية الجائرة-دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL خلال الفترة الممتدة بين بين 2015 و2019**، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 01، 2021.

- بريش عبد القادر، غرابة زهير، **مقررات بازل ودورها في تحقيق مبادئ الحكومة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 55، 2015.

-طلحي كوثر، بوشناقة الصادق، **واقع وآفاق تطبيق معيار الرفع المالي وفق مقررات اتفاقية بازل 3**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد1، 2018.

- زبير عياش، سناء العايب، **تطبيق مقررات بازل 3 في البنوك العربية مع الإشارة إلى البنوك الخليجية (السعودية، الإمارات، البحرين)**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد18، 2018.

-شيخ محمد زكريا، **عمليات الائتمان البنكية (دراسة مقارنة)**، أطروحة دكتوراه في القانون الخاص، فرع قانون الأعمال المقارن، محمد بن أحمد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2016-2017.

-بوطرة فضيلة، **دراسة وتقييم الرقابة الداخلية في البنوك – دراسة حالة: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي–**، رسالة ماجستير، علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007.

-حميني حورية، **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية**، مذكرة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسنطينة، 2006.

-حسين بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، ورقة بحثية في الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة مخاطر –تقنيات، جامعة جيجل، 5-7 جوان 2005.

- بوعشة مبارك، **مداخلة بعنوان: إدارة المخاطر البنكية**- مع إشارة خاصة للجزائر، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

ملاحق البحث:

الجدول رقم01: الأوزان المطبقة لمخاطر الأصول حسب لجنة بازل:

الأوزان	الأصول
0 %	النقدية+ المطلوبات من الحكومات والبنوك المركز والمعلومات بضمانات نقدية أو بضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات+ المطلوبة أو المضمونة من حكومات والبنوك المركزية في البلدان (OCDE)
10-50%	المطلوبات من هيئات القطاع العام المحلية (حسب ما يتقرب وطنيا)
%20	المطلوبات من بنوك التسمية الدولية وسواء دول منظمة OCDE النقدية في الطريق ديون ناقل من سنة لمؤسسات القرض خارج الدولة (OCDE)
%50	قروض مضمونة برهونات عقارية، ويشملها ملاكها القرض الايجاري للأموال المنقولة.
%100	جميع الأصول الآخر بما فيها القروض التجارية. مطلوبات من قطاع خاص . مطلوبات من خارج دول منظمة OCDE ويتبقى على استحقاقهما يزيد من عام. مطلوبات من شركات قطاع العام الاقتصادي. مساهمات في شركات أخرى. جميع الموجودات الأخرى.

المصدر: سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفق متطلبات لجنة بازل، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2017، ص ص 39-40.

الجدول رقم02: معاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية:

أوزان المخاطرة	البنود
%20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية (الاعتمادات المستندية).
%50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات)
%100	بنود مثلية للقروض (الضمانات العامة للقروض)

المصدر: طارق عبد العالم حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص 136.

الجدول رقم 03: الوضع الراهن لتطبيق متطلبات بازل في الدول العربية (2020)

الدولة	بازل 2	بازل 3

الأردن		×
السعودية		×
السودان	×	
سورية	×	
عمان	×	×
العراق	×	×
فلسطين	×	×
الكويت		×
مصر	×	×
موريتانيا		×

المصدر: هبة عبد المنعم، تطبيق متطلبات بازل في الدول العربية، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2022، ص 17.

الجدول رقم 04: أوضاع البنوك السعودية من حيث كفاية رأس المال.

اسم المصرف	الفترة	نسبة رأس المال الفئة 1	الكلي
البنك الأهلي التجاري	جوان 2010	% 17.3	% 17.9
مصرف الراجحي	جوان 2010	% 16.48	% 19.69
البنك السعودي الهولندي	جوان 2010	% 10.9	%15.4
بنك ساب	جوان 2010	% 12.01	% 13.62
بنك البلاد	جوان 2010	% 18	% 18.67
بنك الجزيرة	جوان 2010	% 14.18	% 14.72
البنك السعودي الفرنسي	جوان 2010	%13.17	% 13.74
بنك الرياض	جوان 2010	% 16.9	% 18.40
البنك العربي الوطني	جوان 2010	% 14.43	% 17.68
البنك السعودي للاستثمار	جوان 2010	% 15.84	% 15.87
بنك سامبا	ديسمبر 2010	% 17.10	% 17.10

المصدر: محمد شهيدي، شروق حدوش، المصارف العربية واتفاقيات بازل–الواقع والتحديات، النشرة المصرفية العربية، الفصل الرابع، 2016، ص 37.

الشكل رقم 01: أنواع البنوك التجارية:

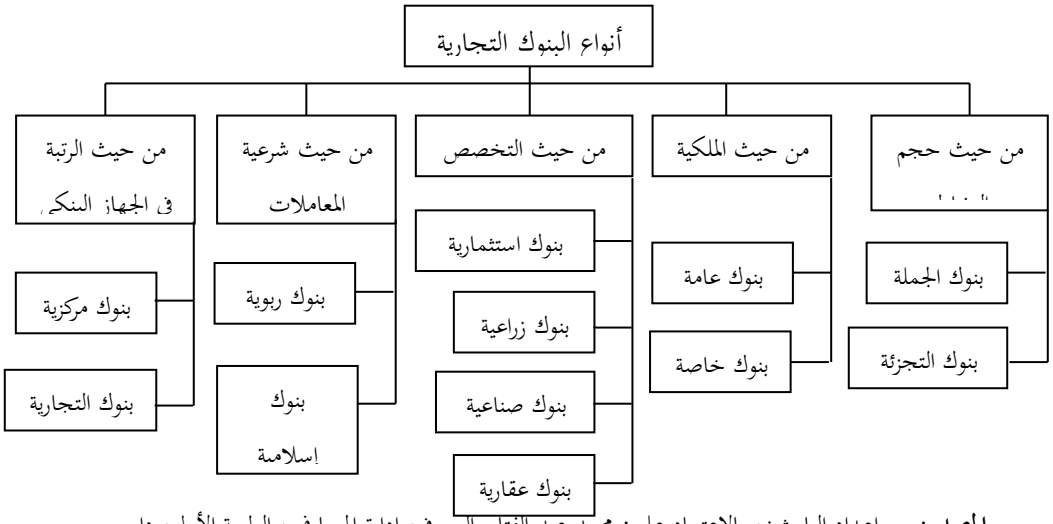

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على: محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 29.

الشكل رقم 02: أنواع المخاطر البنكية

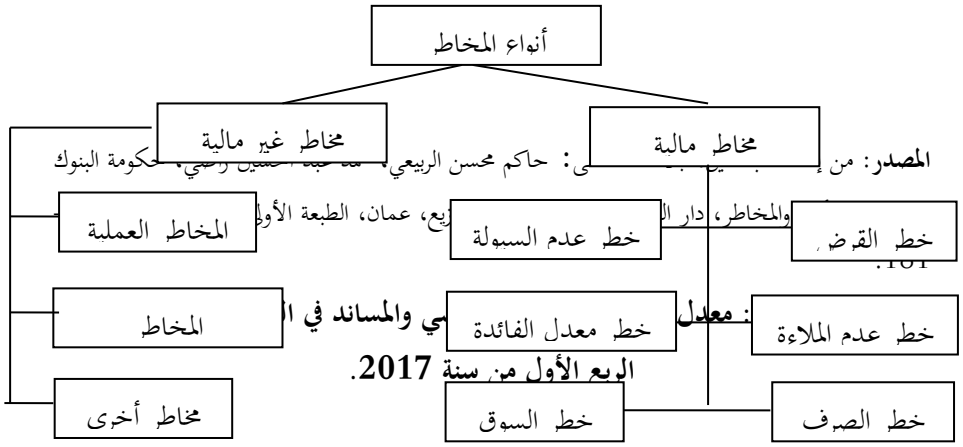

المصدر: من إ[illegible] على: حاكم محسن الربيعي، [illegible] حكومة البنوك والمخاطر، دار [illegible] للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، [illegible].161.

[illegible] معدل [illegible] والمساند في ال[illegible] الربع الأول من سنة 2017.

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 333-359،
صفحة 356

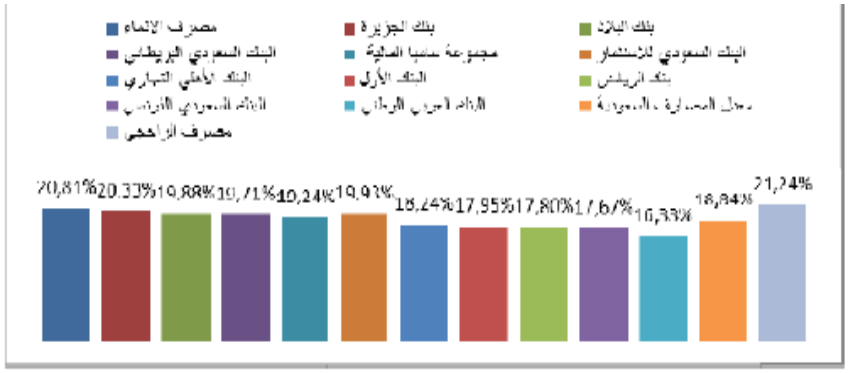

المصدر: زبير عياش، سناء العايب، تطبيق مقررات بازل 3 في البنوك العربية مع الإشارة إلى البنوك الخليجية (السعودية، الإمارات، البحرين)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد18، 2018، ص 89.

هوامش البحث:

[1] عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2000، ص 24.

[2] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص22.

[3] رحال عادل، خوني رابح، دور الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر التي تواجه المنظومة المصرفية الجزائرية، دراسة بنك التنمية المحلية BDL خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2019، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 8، العدد01، مارس 2021، ص 349.

[4] محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص 246 .

[5] عادل رحال، خوني رابح، مرجع سابق، ص 349.

[6] محمد أحمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، القاهرة، 2000، ص 35-36.

[7] ابراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010، ص 6.

[8] بوطرة فضيلة، دراسة وتقييم الرقابة الداخلية في البنوك – دراسة حالة: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي-، رسالة ماجستير، علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007، ص ص 7-8.

[9] شيخ محمد زكريا،عمليات الائتمان البنكية (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه في القانون الخاص، فرع قانون الأعمال المقارن، محمد بن أحمد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2016-2017، ص 168.

[10] حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، ورقة بحثية في الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة مخاطر –تقنيات، جامعة جيجل، 5-7 جوان 2005، ص 3.

[11] بوعشة مبارك، مداخلة بعنوان: إدارة المخاطر البنكية- مع إشارة خاصة للجزائر، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص 142.

[12] منير إبراهيم هندي، ادارة البنوك التجارية، مركز الدالتا للطباعة، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1996، ص 132.

[13] منير إبراهيم هندي ، مرجع سابق، ص 244.

[14] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 244.

[15] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 80.

[16] أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، علم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 114-115.

[17] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص 82.

[18] بريش عبد القادر، غرابة زهير، مقررات بازل ودورها في تحقيق مبادئ الحكومة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 55، 2015، ص 102.

[19] ابراهيم الكسارنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر،صندوق النقد العربي، أبو ظبي، مارس 2010، ص10.

[20] حميني حورية، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية، مذكرة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسنطينة، 2006، ص 155.

[21] هبة عبد المنعم، تطبيق متطلبات بازل في الدول العربية، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2022، ص 16.

[22] هبة عبد المنعم، مرجع سابق، ص 17.

[23] طلحي كوثر، بوشناقة الصادق، واقع وآفاق تطبيق معيار الرفع المالي وفق مقررات اتفاقية بازل 3، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد1، 2018، ص47.

[24] محمد شهيدي، شروق حدوش، المصارف العربية واتفاقيات بازل–الواقع والتحديات، النشرة المصرفية العربية، الفصل الرابع، 2016، ص 36.

[25] محمد شهيدي، شروق حدوش، مرجع سابق، ص 37.

[26] زبير عياش، سناء العايب، تطبيق مقررات بازل 3 في البنوك العربية مع الإشارة إلى البنوك الخليجية (السعودية، الإمارات، البحرين)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد18، 2018، ص 89.

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:
صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية – الواقع والتحديات والآفاق –
****

تسيير المخاطر المالية في المؤسسات البنكية بين العائد والمخاطرة

Financial Risk Management In Banking Institutions Between Return and Risk

د.خروبي محمد *	د. بوزاغو أسماء	د.بصري ريمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	المدرسة العليا للاقتصاد	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة مستغانم / الجزائر	المدرسة العليا للاقتصاد الجزائر	جامعة الجزائر 03

ملخص: تهدف هذه الدراسة على محاولة استعراض تسيير المخاطر المالية في البنوك بحيث تتعرض البنوك لمخاطر متعددة نتيجة للظروف والعوامل البيئية التي تواجهها، سواء كانت عوامل داخلية أو خارجية إلى جانب العوامل المتعلقة بخصائص عملاء البنك وإدارته، ولا شك أن عدم التعرف على هذه العوامل وتطوير أساليب لقياسها سوف يعرض المؤسسات المصرفية (البنكية) لمخاطر وخسائر مالية، منها العسر المالي والإفلاس، ويؤدى ذلك كله إلى ضياع أموال الملاك والمودعين.

كلمات مفتاحية: إدارة المخاطر، العائد، المخاطرة، المؤسسات المالية.

Abstract This study aims to attempt to review the management of financial risks in banks in which banks are exposed to multiple risks as a result of the environmental conditions and factors they face, whether they were internal or external factors, in addition to factors related to the characteristics of the bank's clients and its management. There is no doubt that failure to recognize these factors and develop methods to measure them will expose banking institutions to financial risks and losses, including financial hardship and bankruptcy, and all of this leads to the loss of the funds of owners and depositors.

Keywords: Risk management; Return ; Risk ; financial institutions.

=

* خروبي محمد؛ *kharroubimohamed@gmail.com*

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 360-378،
صفحة360

مقدّمة: فرضت الحياة المعاصرة على الوحدات الاقتصادية المختلفة تحديات كبيرة ترتبط ببقاء هذه الوحدات واستمرارها وبالتالي نموها وازدهارها .كما أن تزايد ظروف اللاتأكد فرض عليها التفكير الجدي لإيجاد السبل الكفيلة لتقييم أدائها والوقوف على عوامل القوة والضعف في ذلك الأداء .وقد كان موضوع إدارة المخاطر المصرفية من المواضيع التي لقيت اهتماما واسعا من طرف السلطات الرقابية والنقدية الإشرافية، فإدارة المخاطر المصرفية هي جوهر العمل الإداري في المؤسسات المالية بشكل عام، والمؤسسات المصرفية بشكل خاص، باعتبار المخاطر ملازمة لعمل البنوك بشكل دوري ومتكرر في البنوك.

ومن هنا تأتي أهمية إدارة المخاطر المصرفية، وذلك من اجل المحافظة على قوة وسالمة هذا الجهاز خدمة للاقتصاد الوطني ورفع كفاءة إدارة العمليات البنكية حيث اهتمت البنوك بإنشاء جهاز الغرض منه قياس وتوجيه ومراقبة مخاطر البنوك المختلفة، ليس بهدف المساهمة في تقليل المخاطر بل يمتد دوره إلى المساهمة في اتخاذ القرارات المتوافقة مع سياسات البنوك واستراتيجياتها وتدعيم قدراتها التنافسية في السوق، والمساعدة في تسعير الخدمات البنكية المختلفة ووضع سياسات احترازية ضد مختلف أنواع المخاطر على أساس عقلاني، مع تعظيم عائد عمليات البنك التي تتضمن العديد من المخاطر.

إشكالية البحث: من خلال ما سبق سنقوم بطرح الاشكالية التالية:

ما هي أهم المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسات البنكية وكيف يتم إدارتها؟

الأسئلة الفرعية: وللإجابة عن هذا التساؤل نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهية المخاطر المالية؟ وكيف يمكن تسييرها؟

- ماذا يقصد بالعائد والمخاطرة؟
- فيما تتمثل المخاطر المالية البنكية؟ وكيف يمكن تفادي الوقوع فيها؟

أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها:

- تسليط الضوء حول مفهوم الخطر المالي ثم التطرق الى مفهوم تسيير المخاطر المالية؛
- معرفة تقسيمات المخاطر المالية التي تكون في البنوك؛
- التطرق الى اهم التصنيفات التي تكون فيها إدارة المخاطر المالية؛
- ذكر اهم الإجراءات الواجب اتباعها للتقليل من قوة المخاطر المتوقعة؛

المنهج المتبع في البحث:

من خلال الدراسة تم تتبع المنهج الوصفي التحليلي المتعلق بوصف المخاطر المالية ثم التطرق الى مفهوم ادارتها، مع البحث عن اهم المخاطر المالية التي يمكن ان تقع فيها المؤسسات المالية اثناء النشاط مع وصف وتحليل العائد والمخاطرة الذي ينجر عنه كيفية إدارة الخطر او التقليل من درجته.

المبحث الأول:

تسيير (ادارة) المخاطر البنكية

المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر المالية:

الفرع الأول: تعريف المخاطر المالية:

المخاطر المالية هي عبارة عن التقلبات المتوقعة والغير متوقعة في المستقبل التي يمكن ان تحدث للمؤسسات المالية والبنكية وحتى المؤسسات التجارية حيث ان المخاطر المالية عرفت على انها " احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل الى النتيجة المتوقعة او المأمولة".[1]

الفرع الثاني: تعريف إدارة المخاطر المالية:

تعرف إدارة المخاطر بأنها " تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل رئيس إدارة المصرف للمخاطر.[2]

وتعرف أيضا إدارة المخاطر المالية على انها عبارة عن الممارسات الاقتصادية التي تهدف الى خلق القيمة في المؤسسات وذلك عن طريق تطبيق وتفعيل الأدوات المالية الضرورية والتي تحتاجها من اجل تسيير عملية تعرضها لهذه المخاطر في ظل الموارد المالية المتاحة لها.[3]

المطلب الثاني: مزايا إدارة المخاطر:

هناك العديد من المزايا لإدارة المخاطر للمؤسسة وتشمل: [4]

- تخطيط أعمال ومشروعات أكثر واقعية.
- تنفذ الأعمال في الوقت المناسب لتكون فعالة.
- ثقة أكبر في تحقيق أهداف الأعمال والمشروعات.
- إدراك الفرص النافعة والاستعداد لاستغلالها.
- تحسين السيطرة لتقليل من الخسائر.
- تحسين السيطرة على تكاليف المشروعات والأعمال.

المطلب الثالث: تصنيفات إدارة المخاطر:

تصنيفات إدارة المخاطر تعتمد على مقياس من 1 إلى 4 وعلى المراقب (المفتش) أن يضع تصنيف يعكس ما تم رؤيته أثناء التفتيش.

- **تصنيف 1 قوي** :تصنيف 1 يعكس فعالية الإدارة وقدرتها على تعريف وضبط المخاطر بشكل فعال حتى تلك الناتجة عن المنتجات الجديدة التي يقدمها البنك، كذلك فان مجلس الإدارة فعال في المشاركة في إدارة المخاطر لضمان أن السياسات والإجراءات لدى البنك مدعمة بإجراءات رقابة داخلية فعالة، وبأنظمة معلومات قوية تقدم لمجلس الإدارة المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب.[5]
- **تصنيف 2 مرضي** :يدل هذا التصنيف على أن إدارة البنك للمخاطر فعالة ولكن يشوبها بعض النقص وهذا النقص أو الضعف معروف ويمكن التعامل معه .

- **تصنيف 3 عادل** :إن هذا التصنيف يدل على أن إدارة المخاطر يشوبها شيء من القصور وبالتالي تستدعي اهتمام أكثر من العادي من قبل أجهزة الرقابة، حيث يشوب نقص أحد عناصر إدارة المخاطر.
- **تصنيف 4 حدي (هامشي)** :يدل هذا التصنيف على أن إدارة المخاطر لدى البنك عاجزة عن تحديد ومراقبة وقياس وضبط المخاطر ذات التأثير المادي الكبير على عمليات البنك، وغالبا فان هذه الوضعية تعكس ضعف في رقابة مجلس الإدارة، حيث يكون أحد عناصر إدارة المخاطر حدية وهي في حاجة إلى إصلاح فوري من طرف مجلس الإدارة.
- **تصنيف 5 غير مرضي** :يدل هذا التصنيف على غياب الإدارة الفعالة للمخاطر من اجل تحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر، هذه الوضعية تعكس بأن هناك واحد على الأقل من العناصر الرئيسية الإدارة المخاطر ضعيف وعدم قدرة مجلس إدارة البنك على التعامل مع هذا الضعف.[6]

المبحث الثاني:

العائد والمخاطرة في البنوك

المطلب الأول: تعريف العائد والمخاطرة:

الفرع الأول: تعريف العائد

يعرف العائد على الاستثمار بأنه المكافئة التي يحصل عليها المستثمر تعويضا عن فترة الانتظار والمخاطر المحتملة لرأس المال المستثمر، يعبر عن هذه المكافئة بنسبة مؤوية من قيمة الاستثمار.[7] أو هو عبارة عن الزيادة المحققة أو الزيادة المتوقعة للمبلغ المستثمر.[8]

وتأخذ في العادة عوائد الاستثمار ثلاثة أشكال التالية:

-**توزيعات الأرباح:** إذا كانت هذه الأصول تمثل حقوقا في أموال ملكية مثل الأسهم، فحامل السهم شريك في الشركة التي أصدرت هذا السهم، لذلك فهو من مالكيها وله الحق في الحصول على العوائد إذا ما حققت نتائج إيجابية وإذا ما قرر مجلس الادارة توزيع هذه الأرباح.

-الفوائد: إذا كانت الأصول المالية تمثل أموال اقتراض مثل السندات فحامل السند مقرض للشركة التي أصدرت ذلك السند، ومبلغ السند يعبر عن قيمة القرض والسند يعطي لحامله الحق في الحصول على فائدة يكون قد اتفق عليها مسبقا مع الشركة المقرضة.

-الأرباح الرأسمالية: التي تنتج عن إعادة بيع الأصول المالية، فحامل السند أو السهم إذا استطاع بيعه بمبلغ يزيد على المبلغ الذي اشتراه به يكون الفرق هو ربح رأسمالي.[9]

الفرع الثاني: تعريف المخاطرة.

المخاطرة هي احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المتوقع على الاستثمار، وهي الفشل في تحقيق العائد ويمكن قياس المخاطر بمقدار الانحراف المعياري للتدفقات النقدية الفعلية عن التدفقات النقدية المتوقعة من خلال معرفة درجة التشتت عن متوسط العوائد.[10]

المطلب الثاني: أدوات قياس العائد والمخاطرة.

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة لقياس العائد:

هنالك العديد من الأدوات والأساليب التي يتم من خلالها قياس العائد في الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسة او البنك والتي تتمثل في:[11]

-**العائد على حقوق الملكية:** يمكن قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان الأمر أفضل لأن هذا يعين أن البنك يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين.

– العائد على الأصول: يعتبر هذا المعدل مقياس جيد للربحية وللكفاءة الإدارية طالما أن الهدف تعظيم صافي الثروة، ويدل هذا العائد على مدى استغلال البنك لأصوله في توليد الربح.

–معدل هامش الربح: يعكس مدى كفاءة البنك في إدارة ومراقبة تكاليفه .

–معدل منفعة الأصول: وتسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل لأصول، أي إنتاجية الأصول.

–معامل الرفع المالي: يعمل لصاحب البنك حينما تكون الأرباح ايجابية، وفي نفس الوقت مقياس للمخاطرة لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن للبنك خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته.

الفرع الثاني: المقاييس المستخدمة في المخاطرة:

أ–مخاطر السيولة:

المعدل النقدي = نقدية بالخزانة ارصدة البنك المركزي ولدى المرتسلين /الودائع الارصدة المستحقة للبنوك والمراسلين

(النقدية+ المستحق على المصارف /) إجمالي الأصول

إجمالي الودائع الجارية / إجمالي الودائع الادخارية والآجلة

ب–مخاطر سعر الفائدة:

أصول حساسة اتجاه معدل الفائدة – خصوم حساسة اتجاه معدل الفائدة

ج–مخاطر الائتمان:

القروض المتأخرة عن السداد / محفظة القروض

حق الملكية / إجمالي محفظة القروض

قروض وسلفيات قصيرة الأجل / الأصول

مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض والإيجارات

د–مخاطر رأس المال:

إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول

مصروف العمالة / عدد العمال

على الرغم من أهمية النسب المالية، إلا أن هناك محاذير وحدود لاستخدام هذه النسب، فهي أدوات التحليل المالي وليست غاية في حد ذاتها، إذ أنها تعطينا مؤشرات فقط عن أداء الإدارة ولا تقوم بإعطاء تفسيرات أو حلول للمشاكل، فالنسب هي علاقة كمية ونسبية بين بنود في تاريخ محدد ولكنها لا تظهر نشاطات الادارة و خططها ،إضافة إلى التضخم وأثرة على عدم دقة النسب المالية وخاصة عند المقارنة بين نتائج متعددة. [12]

المبحث الثالث:

أهم المخاطر البنكية وإجراءات الحد منها

المطلب الاول: أهم المخاطر البنكية

وتنقسم المخاطر بدورها إلى عدة أنواع كما يلي ذكرها:

الفرع الأول: المخاطر البنكية الرئيسية:

1-مخاطر الائتمان:

يرتبط هذا النوع من المخاطر بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد. وهناك صعوبة كبيرة تواجه عملية تقييم نوعية الأصول بسب ندرة نوعية المعلومات المتاحة، وتركز مقاييس مخاطر الائتمان على القروض لأنها تخضع لأعلى معدلات ال عجز عن السداد، وتقوم معظم النسب على فحص صافي خسائر القروض والقروض المتعثرة[13].

2-مخاطر السيولة:

ويقصد به عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، والبنك الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه، وقد تكون مخاطر السيولة كبيرة على البنوك المتخصصة في نشاطات الأموال الإلكترونية إذا لم تستطع التأكد من كفاية الأرصدة لتغطية التسديد في أي وقت محدد، إضافة إلى ذلك قد يؤدي ذلك إلى مخاطر السمعة والتأثير على الربحية[14].

3-مخاطر معدل الفائدة:

وهي تتمثل في مدى حساسية ال تدفقات النقدية للتغيرات التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة، ويصبح الأصل أو الالتزام أساساً لمعدل الفائدة إذا كان من الممكن إعادة تسعيره في فترة زمنية معينة، ويقصد بإعادة التسعير التغيير في التدفق النقدي المصاحب لأحد عناصر الأصول والخصوم، فعلى سبيل المثال، يمكن إعادة تسعير إعادة الأصول إذا كان معيار استحقاقه أو معدل فائدته يتغير آلياً كل فترة.[15]

4-مخاطر السوق: تنتج مخاطر السوق عن التغييرات لأسعار السوق المعاكسة أو التي ليست في صالح البنك، وتصنف مخاطر السوق عادة ضمن فئة مخاطر المضاربة حيث أنت حركات الأسعار يمكن أن ينتج عنها ربح أو خسارة بالنسبة للبنك.

الفرع الثاني: المخاطر البنكية الثانوية:

1-المخاطر القانونية: تنشأ هذه المخاطر في حالة عدم الالتزام بالقوانين أو القواعد التنظيمية أو التعليمات المقررة من قبل السلطات الإشرافية، والتي يمكن أن تؤذي حاليا أو مستقبلا أرباح البنك وسمعته بشكل عام، مثل فرض غرامات مالية نتيجة غموض بنود اتفاقيات مبرمة.[16]

2-خطر عدم التسديد:

وهو الخطر المهم بالنسبة للبنك فالمقترض قد لا يسدد ما عليه من دين لسبب او اخر او ان البنك يعجز عن تحصيل ماله في الأجل المحدد لنفس الأسباب، وهذا ما يفسر انه مهما كانت الضمانات من حيث الحجم او النوع فإنها غير كافية لضمان

تحصيل القرض ومهما حاول البنك تحصيل أمواله بالطريقة القانونية فهي الاخرى تعد له خسارة نظرا للتكاليف المادية والمعنوية وخسارة للوقت كما تفوت عليه فرصا اخرى لتوظيف أمواله اخذين بالاعتبار المدة الزمنية التي تتطلبها اجراءات المنازعات القضائية على القروض غير المسددة.[17]

3-مخاطر العمليات (التشغيل): يشمل هذا النوع المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للبنوك، ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فالبنوك إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها، وعدم ظهور أية خسائر للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير، ومن المهم للإدارة العليا التأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات، وتشمل مخاطر العمليات مخاطر الاحتيال المالي(الاختلاس)، تزوير الشيكات وتزييف العملات، وأيضا الجرائم الالكترونية والمخاطر المهنية.....الخ[18]

المطلب الثاني: إجراءات الحد من المخاطر:

وهي آليات وترتيبات ادارية الهدف منها حماية اصول وارباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر الى اقل حد ممكن، وبالتالي فان اجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر وقياس وتقييم إمكانية حدوثها واعداد النظم الكفيلة بالرقابة عل حدوثها او التقليل من آثارها الى أدنى حد ممكن، وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها، بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله.

وهذه الاجراءات تستند على ثلاثة أسس:

–الاختيارية: أي اختيار عدد على الاقل من الديون ذات المخاطرة المعدومة.

–وضع حد للمخاطرة: و هذا حسب نوع و صنف القرض.

–التنوع: و هذا يتجنب تمركز القروض لعملاء معنيين.

وتنقسم إجراءات الحد من المخاطر إلى نوعين:

الفرع الأول: التسيير العلاجي.

وهو المتمثل في كل السياسات والإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعا جدا، ويوصف هذا التسيير بالعلاجي لان سياسته وإجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور خطر القرض أو أثناء تحققه، وهو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك وهي مصلحة المنازعات والشؤون القانونية.

والتسيير العلاجي يستخدم طرق وتقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.

الفرع الثاني. التسيير الوقائي:

و هو متمثل في كل الإجراءات و السياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل و أثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء و تقسيم الأخطار بين البنوك،.....الخ[19].

خاتمة:

تخلص هذه الدراسة الى ان عملية تسيير المخاطر المالية في المؤسسات البنكية تأتي ضمن المخاطر المتوقعة والغير متوقعة التي تحيل المؤسسة دون تحقيق أهدافها المسطرة، فكثرة النشاط وتفاوته بين جديلة العوائد التي يمكن تحقيقها في مدة زمنية معينة لا يمكن تحقيقه دون دراسة المخاطرة التي ستقع فيها هاته المؤسسات، فعملية تسيير المخاطر المالية تعمل على تقديم ثقة أكبر لأصحاب القرار في توجيه الأهداف والعمل على تحقيقها لما تقدمه هذه الأخيرة من عملية التحكم والسيطرة على التهديدات والفرص الداخلية والخارجية لها، والتي تسمح للمسيريين من تقليل الخسائر الناتج عن المشروعات القائمة.

ومن خلال هذه الدراسة تم الوصول الى مايلي:

- إدارة وتسيير المخاطر المالية تتمثل في كل الممارسات الاقتصادية والمالية التي من خلالها تسعى المؤسسات الى خلق القيمة، باستعمال كل الأدوات والوسائل المالية التي تتحكم في تعرضها لها؛
- يعتبر العائد عن الزيادات والتدفقات التي يحققها المشروع في حين المخاطرة هي عكس العائد وتعني التدفقات النقدية الفعلية التي تكون اقل التدفقات المتوقعة او في اتجاه سلبي لها، ويمكن قياسهم عن طريق مجموعة من الأدوات التي تم ذكرها في الورقة البحثية؛
- تتنوع المخاطر المالية البنكية بين الرئيسية والثانوية التي تلحق بالمؤسسة المالية والتي يمكن ادارتها عن طريق جملة من الإجراءات التي تكون مبدئية عن طريق الإدارة العلاجية التي تتمثل في السياسات التي تراعيها المؤسسات بداية واثناء وقوع الخطر مثل تحويل القرض الى قيمة منقولة، اما الطريقة الثانية المتمثلة في التسيير الوقائي المتعلق على العموم بالضمانات والتعهدات.

مصادر ومراجع البحث:

- سعاد شدري معمر، واخرون، **دور إدارة المخاطر المالية والانذار المبكر بالتنبؤ بالفشل المالي، مجلة المحاسبة**، والتدقيق والمالية، المجلد 02، العدد 02، 2020.
- غربي بشير وآخرون، **إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التقليدية والاسلامية (دراسة تحليلية مقارنة)**، مجلة التنويع الاقتصادي، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، العدد 02.
- Cours Material, Definition of financial risk, Professional Education Services, LP, 2013.
- زياد، **نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- مبارك عائشة، **تسيير المخاطر البنكية**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 27 ،2007.
- رابح شيلق، عمار بن نوار، **الموازنة بين العائد والمخاطرة كأساس لاختيار القرارات المالية**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 7، العدد 2، 2016.
- محفوظ بصيري، فريدة سليماني، **تحليل العلاقة بين العائد والمخاطرة للمحفظة الاستثمارية في ظل نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (دراسة حالة عينة من المؤسسات في سوق الأوراق المالية الجزائرية خلال الفترة 2013–2017)**، المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 12، العدد 02.
- قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار**، دار الثقافة لنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.
- أحمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك، دار الجامعية الجديدة**، مصر، ،2005.
- طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطر**، الدار الجامعية، الاسكندرية ،2001.
- نجاة محمد أحمد جمعان، **نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية**، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد 17، 2018.

- بوعمامة علي، زائد مراد، **المخاطرة البنكية وإدارتها في الأنظمة المحلية والدولية**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 15، 2016.
- بوعشة مبارك، **إدارة المخاطر البنكية (مع الاشارة خاصة للجزائر)**، موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي ،2009.

هوامش البحث:

[1] سعاد شدري معمر، واخرون، دور إدارة المخاطر المالية والانذار المبكر بالتنبؤ بالفشل المالي، مجلة المحاسبة، والتدقيق والمالية، المجلد 02، العدد 02،2020، ص73.

[2] غربي بشير و آخرون ،إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التقليدية والاسلامية (دراسة تحليلية مقارنة)، مجلة التنويع الاقتصادي ،جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت ،العدد 02 ،ص20.

[3] Cours Material, Definition of financial risk , Professional Education Services,LP, 2013, P01.

[4] زياد ،تظم المعلومات في الرقابة والتدقيق ط1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،الأردن.

[5] مبارك عائشة ،تسيير المخاطر البنكية ،مجلة العلوم الانسانية ،جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر ،العدد 27 ،2007 ،ص235.

[6] مبارك عائشة ،تسيير المخاطر البنكية ،المرجع السابق ،ص235.

[7] رابح شيلق ،عمار بن نوار ،الموازنة بين العائد والمخاطرة كأساس لاختيار القرارات المالية ،مجلة دفاتر اقتصادية ،المجلد7 ،العدد2 ،2016 ،ص187.

[8] محفوظ بصيري ،فريدة سليماني ،تحليل العلاقة بين العائد والمخاطرة للمحفظة الاستثمارية في ظل نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (دراسة حالة عينة من المؤسسات في سوق الأوراق المالية الجزائرية خلال الفترة 2013-2017) ، المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ،المجلد12 ،العدد02 ،ص62.

[9] قاسم نايف علوان ،إدارة الاستثمار ،دار الثقافة لنشر والتوزيع ،عمان ،ط1 ،2009 ،ص48.

[10] رابح شيلق ،عمار بن نوار ،الموازنة بين العائد والمخاطرة كأساس لاختيار القرارات المالية ،مرجع سبق ذكره ،ص188.

[11] حمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعية الجديدة، مصر، ،2005 ص: 471.

[12] طارق عبد العال حماد ،تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطر ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2001 ،ص81.

[13] نجاة محمد أحمد جمعان ، نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية ،المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ،جامعة الأزهر ،العدد17 ،2018 ،ص123.

[14] بوعمامة علي ،زائد مراد ،المخاطرة البنكية وإدارتها في الأنظمة المحلية والدولية ،مجلة الاقتصاد الجديد ،المجلد02 ،العدد15 ،2016 ،ص246.

[15] نجاة محمد أحمد جمعان ،نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية ،مرجع سبق ذكره ،ص123.

[16] بوعمامة علي ،زائد مراد ،المخاطرة البنكية وإدارتها في الأنظمة المحلية والدولية ،مرجع سبق ذكره ،ص246.

[17] بوعشة مبارك ،إدارة المخاطر البنكية (مع الاشارة خاصة للجزائر) ،موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي ،2009.

[18] بوعمامة علي ،زائد مراد ،المخاطرة البنكية وإدارتها في الأنظمة المحلية والدولية ،مرجع سبق ذكره ،ص246.

[19] بوعشة مبارك ،إدارة المخاطر البنكية (مع الاشارة خاصة للجزائر) ،مرجع سبق ذكره، ص85.

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:
صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة و الفعالية– الواقع والتحديات والآفاق –
****

دور الركيزة الثالثة لاتفاقية بازل 2 انضباط السوق في الحد من المخاطر المصرفية "النظامية والأخلاقية"

The role of the third pillar of Basel II agreement, market discipline, in reducing "systemic and moral" banking risks

د. شاكر حمزة*
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة فرحات عباس / الجزائر

ملخص: قمنا في هذا البحث بتسليط الضوء على قضية من القضايا الأساسية التي لها علاقة بتعزيز سلامة وأمن القطاع المصرفي، هي الركيزة الثالثة لاتفاقية بازل 2 والمعروفة باسم انضباط السوق؛ حيث يسعى انضباط السوق للحد من المخاطر المصرفية "النظامية والأخلاقية" الناجمة عن نظام التأمين على الودائع؛ ويعد انضباط السوق مكملا للإشراف الرسمي الذي تمارسه البنوك المركزية والهيئات الإشرافية؛ حيث يساهم في توفير إشارات قوية للهيئات الإشرافية يمكن استخدامها ضمن نماذج الإنذار المبكر لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب؛ كما يساهم انضباط السوق في الحد من المخاطر النظامية والأخلاقية عن طريق التأثير المباشر على المديرين لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، وبالتالي استكمال الإشراف الرسمي، الذي من شأنه أن يحفظ ويعزز استقرار القطاع المصرفي.

كلمات مفتاحية: بازل 2؛ انضباط السوق؛ المخاطر الأخلاقية.

تصنيف JEL: G21؛ G24؛ G29.

Abstract : In this study, we have highlighted one of the main issues related to enhancing the safety and security of the banking sector, which is the third pillar of Basel II agreement, known as market

* حمزة شاكر؛ *hamzachaker9@gmail.com*

discipline; where market discipline seeks to reduce the “systemic and moral” banking risks arising from the deposit insurance scheme; Market discipline is complementary to the formal supervision exercised by central banks and supervisory agencies; As it contributes to providing strong signals to the supervisory bodies that can be used within early warning models to take the necessary corrective measures in a timely manner. Market discipline also contributes to reducing systemic and moral risks by directly influencing managers to take the necessary corrective measures, thus completing formal supervision, which would preserve and enhance the stability of the banking sector.
Keywords: Basel 2; market discipline; Moral hazard.
JEL classification: G21 ; G24 ; G29.

مقدّمة:

دفعت التغييرات العميقة التي عرفتها الصناعة المصرفية في العقود الماضية الحكومات والمؤسسات الدولية إلى التفكير في إجراء إصلاحات جادة للأنظمة الرقابية والإشرافية، وكان يُنظر إلى انضباط السوق على أنه عنصر أساسي في هذه الإصلاحات بالنظر إلى الطبيعة المعقدة للأنشطة المصرفية؛ حيث كان هناك تصور بأن يقوم المستثمرون بعملية استبدال جزئي للإشراف الرسمي في مراقبة المصارف.

اتخذت لجنة بازل عند إصدار اتفاقية بازل II وجهة نظر مفادها أن تعزيز انضباط السوق مهم للعملية الإشرافية، وذلك لأن الموارد الإشرافية محدودة والأنشطة المصرفية تزداد تعقيداً كل يوم، حيث من المفترض أن يكون انضباط السوق ركيزة داعمة للتنظيم والإشراف، من خلال منح اللاعبين في السوق الحق في ممارسة الرقابة على المصارف المحفوفة بالمخاطر العالية، علاوة على ذلك فإن تطبيق القواعد واللوائح التي تحكم العمل المصرفي أمر مكلف وبالتالي فإن انضباط السوق قد يحسن من كفاءة الإشراف المصرفي ويقلل من تكاليف الإشراف.

الدافع من وراء انضباط السوق هو زيادة دور الدائنين في العملية التنظيمية والإشرافية على المصارف، وهذا لأن المصارف هي مؤسسات ذات رافعة مالية عالية، أي أن معظم مواردها من الديون فالمودعون يوفرون غالبية الأموال المصرفية، تتوقع النظرية الأساسية لانضباط السوق أن الدائنين بما فيهم المودعين سيكافئون المصارف أو يعاقبونها على أدائها من خلال طلب عوائد عالية على ودائعهم أو سحبها إذا كانت المخاطر التي تواجه المصارف عالية ومخيفة.

إشكالية البحث: من خلال ما سبق، تتضح إشكالية هذا البحث، والتي يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه انضباط السوق للحد من المخاطر المصرفية؟

فرضيات البحث: يقوم هذا البحث على الفرضيات التالية:

- يعتبر انضباط السوق مساعداً ومكملاً للانضباط الرسمي الذي تمارسه الهيئات الرقابية؛
- يساهم انضباط السوق الفعال إلى جانب الانضباط الرسمي في الحد من المخاطر النظامية والأخلاقية.

أهداف البحث: إن أهم ما دفعني لتناول هذا البحث هو إثراء المكتبة الوطنية والعربية، حيث أن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع باللغة العربية وبهذا القدر من التفصيل قليلة جداً، وقد حاولنا من خلال هذا البحث إعطاء نظرة مفصلة ودقيقة عن أهمية انضباط السوق في القطاع المصرفي والدور الذي يمكن أن يلعبه، وفي نفس الوقت فتح المجال للباحثين والطلبة لإجراء دراسات تطبيقية حول انضباط السوق في القطاع المصرفي الجزائري بشقيه الإسلامي والتقليدي.

منهجية البحث: بغية الإجابة على إشكالية البحث وإثبات مدى صحة الفرضيات سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال وصف نظرية انضباط السوق وما هي الأسباب التي تجعله يلعب دوراً مهماً في مساعدة الهيئات الرقابية في عملية الإشراف والرقابة على المصارف.

المبحث الأول:

انضباط السوق في القطاع المصرفي

سنحاول في هذا المبحث دراسة الجوانب الأساسية لانضباط السوق؛ من خلال التطرق إلى مفاهيم انضباط السوق وحدوده وشروط عمل انضباط السوق.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول انضباط السوق

سنتطرق في هذا المطلب إلى العناصر التالية: مفهوم انضباط السوق؛ هيكل انضباط السوق؛ حدود انضباط السوق.

الفرع الأول: مفهوم انضباط السوق

تشكل الركيزة الثالثة (انضباط السوق) نظام الإفصاح للمصارف، بغرض توفير الشفافية الكافية للمستثمرين لضمان أن السعر الذي تدفعه المصارف لزيادة رأس المال من السوق يعكس مستوى المخاطر التي يتحملها المصرف؛ أساس نهج الركيزة الثالثة هو الفكرة القائمة على إمكانية استفادة الهيئات الإشرافية من تسعير السوق كمساعد لعملية الإشراف، تكمن الفكرة في أنه كلما زادت المعلومات لدى الأطراف المقابلة حول المصرف كلما كان موقفهم أفضل لاتخاذ قرارات بشأن المخاطر النسبية التي يتعرض لها المصرف، وهذا سيعطي الفرصة للمشرفين لرؤية المصارف التي تعتبرها الأسواق أنها ذات مخاطر عالية نسبياً من أجل اتخاذ التدابير الصحيحة[1].

يُستخدم انضباط السوق بمعنى واسع للإشارة إلى دور آليات الحوكمة الداخلية والخارجية في اقتصاد السوق الحر في ضمان الاستقرار المالي في غياب التدخل الحكومي[2].

انضباط السوق هو الدعامة الثالثة في بنية اتفاق بازل II، وهو مكمل للدعامتين الأولى الخاصة بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال، والدعامة الثانية الخاصة بمتابعة السلطات الرقابية؛ يهدف انضباط السوق إلى تعزيز مقومات سلامة وكفاءة القطاع المالي والمصرفي من خلال تركيزه على توفير المعلومات الضرورية والمناسبة لجميع المتعاملين في السوق، حيث تطالب لجنة بازل المصارف بتوفير الحد الأدنى من المعلومات المالية والعامة وفقا لمنهج محدد في اتفاق بازل II [3].

من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نعرف انضباط السوق بأنه الدور الذي يمكن أن يلعبه المشاركين في السوق في الرقابة والتأثير على المصارف المجازفة ذات المخاطر العالية عن طريق سحب أموالهم أو طلب عوائد عالية، وهذا سيوفر إشارات قوية للهيئات الرقابية تساعدها في اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل المحافظة على سلامة واستقرار القطاع المصرفي.

الفرع الثاني: هيكل انضباط السوق

إن انضباط السوق يتكون من أربع كتل مترابطة كما هي موضحة في الشكل أدناه، هذه الكتل هي[4]:

- الإفصاح: لا بد من توافر المعلومات الكافية والملائمة والموثوقة وفي الوقت المناسب حول الأداء المالي للمصرف وإدارة المخاطر به؛
- المشاركون في السوق: لا بد من وجود مشاركين مستقلين في السوق لديهم الحوافز لمراقبة المصرف والقدرة على معالجة المعلومات التي يفصح عنها؛
- آليات انضباط السوق: وهي الأدوات المختلفة التي يستعملها السوق في تأديب المصرف وهي مالية أو قانونية أو إشرافية (انضباط غير مباشر)؛

- الحوكمة الداخلية: بالنظر إلى الهياكل التنظيمية وتعويضات المدراء يمكننا تحديد ما إذا كان كبار المطلعين في المصرف (المدراء التنفيذيين ومجلس الإدارة) يفهمون ويتحكمون في المخاطر التي يتحملها المصرف، وتحفيزهم على تغيير سلوكهم استجابة لإشارات السوق.

الفرع الثالث: حدود انضباط السوق

على الرغم من أن انضباط السوق من المحتمل أن يكون قويا وفعالا في الحفاظ على سلامة وأمن المصارف إلا أن له حدود وأوجه قصور، وهذا يعني أنه من الناحية العملية من غير المحتمل أن يكون بديلاً فعالاً كاملاً لدور الهيئات الرقابية والإشرافية الرسمية، وفيما يلي سنذكر أهم الأسباب التي قد تحد من فعالية انضباط السوق[5]:

- تشعر الأسواق بالقلق إزاء التكاليف الخاصة لفشل المصارف وتنعكس مخاطر ذلك الفشل على أسعار السوق؛ من ناحية أخرى قد تكون التكلفة الاجتماعية لفشل المصارف أعلى من التكاليف الخاصة، وبالتالي قد لا تنعكس التكلفة الإجمالية (الخاصة والاجتماعية) لفشل المصرف بالكامل في أسعار السوق.
- قد تتجاوز التكاليف الخاصة بمراقبة السوق وجمع المعلومات الفوائد والمنافع المحتملة للجهات التي تقوم بالرقابة.
- انضباط السوق غير فعال في مراقبة وضبط المصارف العمومية؛
- تكون الأسواق المالية والنقدية فعالة وكفاءة إذا ما توفرت المعلومات الدقيقة وذات الصلة، وفي كثير من الأحيان لا تتوفر هذه المعلومات، كل هذا قد يحد من عملية انضباط السوق.
- ليس ضروريا أن يكون لدى المشاركين في السوق دائما القدرة والخبرة اللازمة لتقييم مخاطر المصارف المعقدة، التي تكون مبهمة في بعض

الأحيان؛ بالإضافة إلى ذلك هناك بعض الأمور داخل المصرف مثل أنظمة تحليل المخاطر ونظم الرقابة يكون الإفصاح عنها غير ممكن.

- في بعض البلدان تكون أسواق الديون بجميع أنواعها بما في ذلك سوق الأوراق المالية والديون التي تصدرها المصارف محدودة وغير كفاءة.
- عندما تكون إصدارات الديون صغيرة جداً فليس من المفيد دائما أن تقوم وكالات التصنيف بإجراء تصنيف ائتماني كامل على الديون الثانوية للمصرف.

وبالتالي نستنتج أن انضباط السوق لا يمكن أن يحل محل الرقابة الرسمية التي تقوم بها الهيئات الرقابية الرسمية، بل أن له دور قوي ينبغي تعزيزه داخل النظام ككل.

المطلب الثاني: شروط انضباط السوق الفعال

يتطلب انضباط السوق توفر خمس شروط رئيسية ليكون فعال، أولا أن تكون هناك أسواق مالية حرة ونشطة؛ ثانيا وجود معلومات كافية حول المقترضين واحتمالات السداد؛ ثالثا عدم وجود احتمال لإنقاذ المقرضين في حالة التخلف عن سدادهم؛ رابعا قدرة المقترضين على الاستجابة لإشارات السوق قبل استبعادهم وإخراجهم من السوق؛ خامسا كفاءة الأطراف المشاركة في السوق وفيما يلي سيتم التطرق إلى هذه الشروط بنوع من التفصيل[6]:

الفرع الأول: الأسواق المفتوحة

يجب أن تكون إشارات السوق لمصرف يعاني من تغير ملحوظ في جدارته الائتمانية مرئية لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المودعين وحاملي الديون وحاملي الأسهم، هذا يعني أن الأسواق التي تجمع بين أصحاب الأموال والمصارف يجب أن تكون مفتوحة ونشطة[7]؛ أي بمعنى آخر يجب أن تكون الأسواق فعالة وغير مقيدة حتى يتمكن المشاركون في السوق من تمييز المصارف الجيدة من

المصارف الضعيفة وبالتالي إرسال إشارات صحيحة؛ لتكون الأسواق حرة ومفتوحة يتطلب أن تتمكن أسعار الفائدة من الاستجابة لمستوى وطبيعة الاقتراض؛ يجب أن لا يواجه المقرض سوقاً مقيداً أسيراً لا يستطيع من خلاله حرمان المقترض من الأموال، أي يجب أن يكون القطاع المصرفي قطاع تنافسي، وهذا يعني أن البيئة التنافسية تجعل من السهل على المودعين والمستثمرين تحويل استثماراتهم بين المصارف وفقاً لتقديراتهم للمخاطر والعائد[8]. وقد يكون السوق أقل قدرة على التمييز بين الوسطاء الماليين الحذرين والمتهورين مما يجعل انضباط السوق غير فعال؛ وفي الدول الاشتراكية تطلب السلطات من المصارف والمؤسسات المالية إقراض شركات معينة بغض النظر عن ملاءتها المالية، هذا الأمر من شأنه أن يبطل عمل انضباط السوق، في جميع الحالات تحرير الأسواق المالية يعزز وظيفة السوق التأديبية.

يجب أن تكون هناك أسواق يمكن من خلالها أن يعمل انضباط السوق عن طريق آليات السعر والكم، قد تختلف الطريقة التي يعمل بها انضباط السوق بين مختلف الأسواق مثل سوق الودائع وسوق الديون الثانوية؛ إن وجود الأسواق شرط ضروري ولكنه ليس كافياً لانضباط سوق فعال، حيث يجب أن تكون هذه الأسواق فعالة بمعنى أن التعديلات التي تجرى في السوق تنتج أسعار تعكس مخاطر المصارف، أي أنه ينبغي للسوق دمج المعلومات المتعلقة بالمخاطر في الأسعار بكفاءة، من المعروف أن التنظيم المصرفي السيئ يخلق تشوهات في الصناعة المصرفية؛ كذلك فإن التسعير السيئ غير الكفء يخلق أيضاً تشوهات.

الفرع الثاني: شفافية المؤسسات المصرفية

يتمثل الشرط الثاني لانضباط السوق في مدى وفرة المعلومات ذات الصلة لدى المقرضين حول الوضعية المالية للمقترضين. لكي يستطيع المقرضون تقديم

إشارات فعالة، يجب أن يتوفر لديهم معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب حول التدفق الائتماني. يجب أن تكون الأطراف الفاعلة في السوق على دراية جيدة بالمصارف، حتى يتسنى لهم تمييز المصارف السليمة من المصارف عالية المخاطر، وبالتالي تخصيص مواردهم بشكل أفضل عن طريق معاقبة المصارف ذات المخاطر العالية برفع تكلفة التمويل؛ إن الافتقار إلى وجود المعلومات الملائمة والكافية يؤدي إلى إمكانية حدوث تأثيرات معدية، بحيث يمكن أن تؤدي الصعوبات التي يواجهها أحد المقترضين في خدمة ديونه إلى إمكانية حدوث مشاكل وشيكة مع جميع المقترضين من نفس الفئة. فالعدوى تضعف انضباط السوق باستبعاد كل المقترضين من السوق سواء من لديهم ملاءة مالية جيدة أو المعسرين على حد سواء. هناك حاجة إلى الإفصاح عن المعلومات الجيدة لتنظيم الوساطة المالية، إلا أن المقترضين يُخفون مخاطرهم العالية عن الدائنين والهيئات الرقابية من خلال تزويدهم بمعلومات غير كاملة أو خاطئة.

يجب أن تمتاز المعلومات المتاحة للأطراف أصحاب المصلحة بالدقة، والموثوقية، وأن تكون ذات دلالة، ومنشورة في الوقت المناسب، وهذا يتطلب بنية تحتية محاسبية جيدة إلا أن هناك بلدان تفتقر لمثل هذه البنى؛ هذه البنى التحتية هي[9]:

- طبيعة وكفاية قانون الشركات؛
- كفاية المعايير المحاسبية ومتطلبات التدقيق؛
- تطور مهنة المحاسبة ونزاهتها؛
- وجود عدد كافي من المهنيين الماليين، ومدى كفاية وسائل الإعلام الإخبارية المالية.

يدور تعريف لجنة بازل لانضباط السوق حول معايير الإفصاح، وعلى الرغم من هذا فإن معايير الإفصاح ليست كافية لتعزيز انضباط السوق إذا لم تكن ديون المشاركين في السوق معرضة لخطر الخسارة، لأنه بدون ديون معرضة لخطر الخسارة لن يكون للمشاركين حوافز قوية في تقييم المعلومات التي تفصح عنها المصارف؛ بالإضافة إلى ذلك قد تكون المعايير غير ضرورية في بيئة يحتفظ فيها المشاركون بديون محفوفة بالمخاطر، لأنه في هذه البيئة سيتم دفع المصارف إلى توفير معلومات مفيدة للأسواق حول مخاطرها حتى لو لم يطلب المشرفون منها ذلك[10].

كما أن الإفصاح عن الكثير من المعلومات قد يؤدي إلى عمليات سحب كبيرة للودائع و/أو الأزمات المصرفية النظامية، يمكن أن يحدث هذا في أي وقت قد يفشل التنسيق بين المستثمرين المشتتين؛ على أي حال هناك حدود جوهرية للشفافية في العمل المصرفي، علينا أن نتذكر أن الدور الرئيسي للمصارف هو على وجه التحديد تخصيص الأموال لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تكون غير شفافة للمستثمرين الخارجيين[11].

الفرع الثالث: عدم وجود خطة إنقاذ

لا يكون انضباط السوق فعالاً إلا إذا اعتقد المشاركون في السوق أنه سوف لن يتم إنقاذ المقترض المتخلف عن السداد. غالباً ما تكون عمليات الإنقاذ مفيدة، حيث أنها كثيراً ما تعوض الأفراد عن الخسائر الناتجة عن ظروف خارجة عن إرادتهم؛ ومع هذا فإن خطة الإنقاذ تؤدي إلى ظهور مشكل الخطر الأخلاقي، حيث يقلل من حوافز المقرضين في مراقبة وتقييم سلوك المقترضين عند اتخاذ القرارات، كما أنه يقلل كذلك من حافز المقترض في الحفاظ على الملاءة المالية. تتخذ عمليات الإنقاذ أشكالاً متعددة، أبرزها نظام التأمين على الودائع ودوره في حالات إفلاس المصرف وكذلك رابطة القروض والادخار في الولايات المتحدة

الأمريكية؛ وفي حالات التأمين الكامل على الودائع فإن المودعين ليسوا بحاجة إلى تقييم وتقدير الملاءة الائتمانية لأي مصرف، حيث سيأخذون كامل أموالهم في حالة فشل المصرف وتعرضه للإفلاس، كما أن هذه المصارف سوف لا تخضع لانضباط السوق وآلياته مثل الخروج من السوق وزيادة تكلفة الأموال؛ وفي ظل وجود نظام التأمين على الودائع فإن هذا سيدفع بالمصارف للمجازفة في مشاريع وأنشطة محفوفة المخاطر.

إن انضباط السوق يتطلب أن يعتبر المستثمرون أنفسهم في مواجهة المخاطر التي تواجه المصرف وفي مقدمتها مخاطر الملاءة المالية، وأن الفوائد المحتملة لمراقبة سلوك المصرف تتجاوز التكاليف؛ من الواضح أنه لن يتعرض جميع المشاركون في السوق للخسارة في نفس الوقت، وهذا راجع لترتيبات التدخل الموجودة داخل النظام الإشرافي العام وبالتالي لا يمكن لنظام إشرافي يوفر الضمانات أن يتوقع الكثير من انضباط السوق، حيث كلما زادت شبكات الأمان كلما ضعفت الحوافز.

وقد ظهرت عدة مقترحات دعت إلى إصلاح نظام التأمين على الودائع، ومن بين الحلول المقترحة توفير التغطية الجزئية والمحدودة للودائع، ومقترح آخر هو تحديد أقساط تأمين تقوم على المخاطر ومن شأن هذا النهج أن يحاكي دور السوق في تسعير وتقييم المخاطر التي تنطوي عليها المصارف واستعادة الحوافز التي تدفع بالمصرف إلى تغيير سلوكه. إن مصداقية عدم وجود نظام إنقاذ لها دور كبير في إنشاء انضباط سوق فعال؛ إلا أنه في بعض الحالات، قد تكون عملية الإنقاذ حتمية وفي بعض الحالات مرغوب فيها، بالإضافة إلى هذا ينبغي لأي خطة إنقاذ أن تفرض تكاليف كافية على المقترضين والمقرضين حتى لا يتم تدمير جميع الحوافز التي تدفع نحو سلوك راشد وحكيم.

الفرع الرابع: استجابة المقترض (المصرف)

استجابة المصرف لإشارات السوق هو شرط ضروري لعمل انضباط السوق، يتعلق هذا الشرط بالمرحلة الثانية من مراحل انضباط السوق ألا وهي مرحلة التأثير؛ يجب على المصارف التي تشهد زيادة في تكاليف الديون و/أو التي تواجه سحب للودائع أن تتصرف بعقلانية وبطريقة ترضي هذه الجهات ويجب عليها اتخاذ الإجراءات الصحيحة. يتضمن انضباط السوق آليتين اثنتين هما: أولا يواجه المصرف أو المقترض زيادة في سعر الفائدة، وفي نهاية المطاف ينتهي به الحرمان من الحصول على مزيد من الائتمان؛ ثانيا وهي آلية قاسية جداً تتمثل في الاستبعاد من السوق، وحسب كثيرين فإن هذه الآلية ليست مقبولة للرقابة وعلى هذا فإن الشرط اللازم لتشغيل سلس لانضباط السوق يتلخص في استجابة المقترضين لأسعار الفائدة في الوقت المناسب لتجنب الأزمة. وفي حالة ما إذا كان المقترضون على وشك الإفلاس أو في حالة إعسار فإن انضباط السوق من خلال آلية فروق أسعار الفائدة لا يعمل بشكل جيد ولا يؤثر على سلوك المقترضين لأنه ليس لديهم ما يخسرونه، وفي مثل هذه الحالات يجب اللجوء إلى الآلية الثانية وهي استبعاد المقترضين المعسرين من السوق.

يجب أن يكون لدى مديري المصارف الحوافز والقدرة الكافية للاستجابة لهذه التغيرات في السوق، كما يجب عليهم أيضا أن يكونوا على وعي تام بالتهديدات المحتملة لمثل هذه التغييرات لأنهم سيؤثرون على القدرة التنافسية للمصرف، فعلى سبيل المثال يمكن للقدرة التنافسية للمصرف أن تتأثر نتيجة للسياسات التي تمارسها الإدارة مع المودعين والمقترضين وأصحاب الأسهم؛ بشكل خاص يتوجب على المدراء الاستجابة للزيادات الفعلية أو المحتملة في تكلفة الودائع

والديون ورأس المال، كما أن المصارف قد تتفاعل مع إشارات السوق السالبة عن طريق التحول إلى مصادر تمويل أقل انضباطاً.

الفرع الخامس: الأطراف أصحاب المصلحة

هناك عدة صفات يجب أن تتوفر في الأطراف أصحاب المصلحة حتى يعمل انضباط السوق بشكل جيد، نذكرها فيما يلي[12]:

- يجب أن يكون هناك عدد كاف من الأطراف أصحاب المصلحة القادرين على تحليل المعلومات المتاحة للجمهور؛
- يجب أن يكون للأطراف أصحاب المصلحة حافز قوي لمراقبة سلوك المصرف وتحمل تكاليف المراقبة، هذا قد يشمل احتمال خسارة أموالهم في حالة فشل المصرف؛
- يتعين على الأطراف أصحاب المصلحة ضبط سلوكهم وتكييفه استناداً إلى المعلومات المتاحة حول الحالة الصحية للمصرف؛
- يتعين على الأطراف أصحاب المصلحة الاستجابة بعقلانية للمعلومات ذات الصلة المتعلقة بالمصرف، بحيث لا يساء فهم المصارف التي يجري رصدها ومراقبتها؛ هذا يثير سؤال عام عن مدى حسن وقدرة المشاركين في السوق على معالجة المعلومات المتاحة لهم.

المبحث الثاني:

العلاقة بين انضباط السوق والإشراف المصرفي

سنحاول في هذا المبحث دراسة العلاقة التي تربط بين انضباط السوق والإشراف المصرفي؛ وكيف يساهم كل منها في تعزيز الطرف الآخر، بحيث يعتبر انضباط السوق عنصرا مساعدا ومكملا في ممارسة الانضباط الرسمي الذي تمارسه الهيئات الإشرافية الرسمية.

المطلب الأول: انضباط السوق والعملية الإشرافية

الفرع الأول: دور انضباط السوق في تعزيز عملية الإشراف على المصارف

عند النظر إلى دور انضباط السوق في تقييد سلوك المصارف ذات المخاطر العالية، هناك اتفاق عام على عدة مقترحات هي[13]:

- انضباط السوق لديه القدرة على المساهمة في تحقيق هدفين رئيسيين هما: الحد من احتمال فشل المصارف بسبب المخاطر النظامية؛ والتقليل من تكاليف فشل المصارف التي ممكن أن تحدث؛
- بسبب العديد من العوائق الهيكلية والسياسية، فإن الدور المحتمل الذي يمكن أن يلعبه انضباط السوق أكبر مما هو عليه في الوقت الحالي؛
- كما أنه لا يمكن الاعتماد على انضباط السوق وحده لأنه ليس البديل الوحيد لعملية التنظيم والإشراف من قبل الهيئات الرسمية؛
- إن تقوية دور انضباط السوق قد يحد من خطر التحمل الرسمي، حيث أن توسيع شبكة الأطراف المهتمة بسلامة وأمن المصارف يقلل من تأثير الضغوط السياسة الداخلية التي يمكن أن تُمارس على التنظيم والإشراف المصرفي.

- وجود الأموال المؤمنة يعني أن الرقابة الاحترازية ضرورية لضمان عدم دخول المصارف في أنشطة مصرفية عالية المخاطر، ومع هذا فإن الاعتماد الحصري على الرقابة الاحترازية يعتبر غير كاف لتنظيم قطاع مصرفي سريع التغير.

وبالتالي فإن الاعتماد على انضباط السوق يجب أن يكون متسق مع أهداف السلطات التنظيمية للحد من المخاطر الأخلاقية والمخاطر النظامية، ويستند هذا الافتراض إلى أن تصرفات حاملي الديون المصرفية من خلال تأثيرات السعر والكم ستؤثر مستقبلاً على مخاطر المصرف وهيكل رأس ماله؛ كما يتعين على السلطات التنظيمية أيضا مراعاة قضايا المخاطر الأخلاقية المحتملة عند اتخاذ قرار بشأن مستوى حماية أصحاب الودائع، على الرغم من أن السلطات الإشرافية تريد حماية الطرف الضعيف إلا أنها حريصة أيضاً على التأكد من أن المستثمرين يدركون أنهم يتحملون مسؤولية قراراتهم المالية، وهذا يتفق مع شرط مهم من شروط فعالية انضباط السوق وهو أن المستثمرين يعتبرون أنفسهم في خطر في حالة تعثر المصرف وإفلاسه. من خلال ما سبق، يبدو أن لكل من السلطات التنظيمية والأطراف الفاعلة في السوق دور مكمل تؤديه في تنظيم القطاع المصرفي، وبالتالي فإن الحل هو تصميم منهج تنظيمي مختلط تقوم فيه السلطات التنظيمية بمراقبة وتطبيق مجموعة من القواعد الأساسية اللازمة مثل متطلبات منح الترخيص المصرفي وتكمل الأطراف الفاعلة في السوق دورها من خلال آليات السوق[14].

إذا كان تقييم السوق له تأثير على الهيئات الرقابية والإشرافية، فإنه يجب وضع إجراءات يمكن من خلالها دمج المعلومات المتوفرة عن السوق بشكل واضح في العملية الإشرافية والرقابية؛ هذا الدمج للمعلومات يكون في ثلاث أوجه عامة هي[15]:

- مساعدة الهيئات الرقابية في تقييم الوضع الحالي للمصارف؛
- يمكن أن تكون بمثابة إشارات إنذار مبكرة حول الوضعية المستقبلية للمصرف؛
- تسمح للهيئات الإشرافية بالتصدي ومواجهة المشاكل فوراً.

الفرع الثاني: آليات الرقابة الرسمية للحد من المخاطر المصرفية

لدى الهيئات الرقابية مجموعة من الآليات تتعامل بها للحد من المشاكل التي تعترض المصارف ويمكن تقسيمها إلى قسمين[16]:

1. **آليات للحد من احتمال فشل المصرف وتعثره:** وهي:

- متطلبات كفاية رأس المال للحيلولة دون وقوع الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة؛
- عملية المراجعة التي تقوم بها الهيئات الإشرافية للتأكد من أن المخاطر وطرق إدارتها يتم بالشكل المناسب؛
- انضباط السوق من خلال الإفصاح وضرورة إصدار ديون ثانوية وتداولها.

2. **آليات لحل المشاكل التي تقع فيها المصارف والتقليل من تكاليفها إن وقعت:** وهي:

- مجموعة من الإجراءات التصحيحية الفورية لحل المشاكل في مرحلة مبكرة حتى لا يصل المصرف لحالة خروجه من القطاع؛
- إجراءات خروج المصرف والحد من خسائر الإفلاس، في كثير من الأحيان عن طريق التأمين، إذا ثبت أن الإجراءات التصحيحية مستحيلة أو غير فعالة.

كل هذه الآليات صممت للحد من احتمال تعرض المصرف لمخاطر الإفلاس، كذلك للتخفيف من تكلفة الإفلاس والإعسار إذا وقعت. ولاتخاذ الإجراءات التصحيحية تقسم الهيئات الإشرافية المصارف التي تعاني مشاكل إلى أربعة أقسام، هي:

- المصارف التي يكون رأس مالها غير كاف من وجهة نظر السوق ولكنها تستوفي المعايير التنظيمية؛ هذه المصارف لا تحتاج إلى تدخل الهيئات الإشرافية وسينعكس وضع المصرف في أسعار السوق وربما في تصنيفها الائتماني، هنا نتوقع أن الحلول ستقدم من القطاع الخاص فيمكن للمصرف الحصول على أموال من ملاكه، وتقوم الإدارة بإجراء تحسينات جذرية على أعماله وخفض التكاليف وبيع أجزاء من المصرف لتحسين وضع رأس المال وحصول تدفق نقدي؛ على الأرجح هذ القسم من المصارف سيجد نفسه أمام محادثات اندماج أو استحواذ.
- المصارف التي تنتهك معايير رأس المال التنظيمي، ولكن يعتقد أن لها القدرة على استعادة ملاءتها؛
- المصارف التي تنتهك معايير رأس المال التنظيمي وهي معسرة اقتصادياً ولكنها غير معسرة قانونياً؛
- المصارف المعسرة التي لم تعد قادرة على الاستمرار في النشاط دون ضخ للأموال.

أما عن المصارف التي تنتمي إلى الأقسام الثلاثة الأخيرة فتتطلب اتخاذ إجراءات تصحيحية من قبل السلطات التنظيمية الرسمية، حسب لجنة بازل يدخل في هذه الأقسام كل المصارف التي تعاني أو ستعاني من مخاطر السيولة ومخاطر ائتمانية

مستقبلاً، ما لم تُعدد من مصادر أموالها وتُحسن قدرتها في إدارة المخاطر. بالنسبة للمصارف التي تنتمي إلى المجموعتين الثانية والثالثة فيمكنها الاستمرار في النشاط على الأقل لفترة من الزمن، وتسعى هذه المصارف إلى العمل على سداد المودعين والدائنين غير المؤمن عليهم، والفرق بين المجموعة الثانية والثالثة هي أن المصارف التي تنتمي إلى المجموعة الثالثة لم تعد لديها القيمة الكافية لسداد جميع الدائنين والمودعين.

بالنسبة للمجموعة الثانية من المصارف والتي تتمتع بقيمة سوقية إيجابية، يجب على الهيئات الإشرافية التعامل معا ومطالبتها بتحسين مركزها المالي وتحسين إدارتها للمخاطر والالتزام بمعايير كفاية رأس المال من أجل إعطاء ثقة كافية للمصرف تُعينه على مواجهة الصدمات المستقبلية؛ أما بالنسبة للمجموعة الرابعة من المصارف فقد وصلت إلى نقطة الإغلاق.

المطلب الثاني: توجيهات لجنة بازل لتعزيز انضباط السوق

تؤكد النظرية التنظيمية والإشرافية الحديثة على أهمية وضع سياسات تنظيمية محفزة تحث على السلوك الإيجابي من أجل إنشاء انضباط سوق فعال، ومن بين أهم هذه الحوافز أو الشروط هو تحسين مستوى الإفصاح والشفافية في نشر المعلومات المصرفية وإدخال جهات فاعلة مناسبة في السوق، الذين تتوافق حوافزهم بشكل وثيق مع حوافز الجهات التنظيمية. أكدت لجنة بازل على ضرورة تحسين الشفافية المصرفية من خلال حث المصارف على نشر المعلومات المناسبة والكافية وفي الوقت المناسب عن أنشطتها ومعاملاتها حتى يتسنى للمشاركين في السوق إجراء تقييمات ذات أهمية للمركز المالي للمصارف؛ ولقد وضعت لجنة بازل توصيات تفصيلية في كل مجال من مجالات الإفصاح وأكدت على ضرورة أن تكون العلاقة بين الهيئات التنظيمية والمشاركين في السوق العلاقة تكاملية وإلا لن تكون

متطلبات الإفصاح ذات جدوى[17]؛ تقوم توجيهات لجنة بازل لتطبيق انضباط السوق على أربعة محاور أساسية[18]:

الفرع الأول: إجراء الإفصاح المناسب بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية

يتعين عند تطبيق متطلبات الإفصاح مراعاة عدم تعارضها مع تلك المطلوبة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، يتوجب على المصرف أن يحدد وسيلة مناسبة للإفصاح، بالنسبة لمتطلبات الإفصاح غير الإلزامية بموجب المعايير المحاسبية الدولية أو غيرها، بإمكان المصرف تقديم هذه المعلومات من خلال وسائل أخرى كمواقع الانترنت أو من خلال التقارير التنظيمية العامة بما يتوافق مع متطلبات السلطات الرقابية المحلية، على المصرف اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقق من جميع المعلومات المفصح عنها دون الحاجة إلى متابعة من المدقق الخارجي.

الفرع الثاني: الأهمية النسبية

تعتبر المعلومة ذات أهمية نسبية إذا كان إغفالها أو إدراجها بشكل خاطئ يغير أو يوثر على القرار الذي يمكن أن يتخذه مستخدمو القوائم المالية، هذا التعريف يتسق مع المعايير المحاسبية الدولية ومع الأنظمة المحاسبية الوطنية؛ يتعين على المصارف في سبيل تحديد الأهمية النسبية لأي معلومة، واتخاذ قرار بضرورة الإفصاح عنها أو عدمه أن تجري تقديرا نوعيا عما يمكن أن يستند إليه مستخدمو القوائم المالية، ويمثل اختبار مستخدمي البيانات المالية (User Test) المعيار الذي يرجع إليه المصرف لتحديد ما يقتضي الإفصاح عنه.

الفرع الثالث: دورية الإفصاح

يجب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالدعامة الثالثة لاتفاق لجنة بازل بشكل نصف سنوي، مع مراعاة الاستثناءات التالية حيث يمكن نشر الإفصاحات النوعية التي تقدم ملخصا عاما حول سياسات إدارة المخاطر وأهدافها بشكل

سنوي. على المصارف ذات النشاط الدولي الواسع، أن تفصح عن مكونات رأس المال وفقا لمعيار كفاية رأس المال وعن نسبة كفاية رأس المال لديها، وكذلك عن المعلومات ذات التقلبات السريعة وذلك بشكل فصلي؛ في جميع الأحوال، ينبغي على المصارف أن تفصح عن المعلومات ذات الأهمية النسبية المعدة للنشر وذلك في أقرب الآجال.

الفرع الرابع: معلومات عن المزايا التي ينفرد بها المصرف والمعلومات السرية

تشمل هذه المعلومات على سبيل المثال المنتجات والأدوات المالية والأنظمة المبتكرة والمعلومات المتعلقة بعملاء المصرف، حيث أن الإفصاح عن هذا النوع من المعلومات من شأنه أن يضعف القدرة التنافسية للمصرف. تجدر الإشارة في هذا السياق، أن لجنة بازل راعت من خلال الإفصاحات المطلوبة بموجب انضباط السوق، التوازن بين الحاجة إلى إفصاحات مجدية وبين حماية المعلومات المتعلقة بمزايا المصرف التي ينفرد بها.

المبحث الثالث:

التكامل بين انضباط السوق والإشراف المصرفي في الحد من المخاطر المصرفية

يسعى كل من انضباط السوق والهيئات الإشرافية في ضمان صلابة ومتانة القطاع المصرفي، عن طريق الحد من المخاطر المصرفية (النظامية والأخلاقية) التي يمكن أن تهدد استقرار القطاع المصرفي؛ وبالتالي سنحاول في هذا المبحث دراسة دور انضباط السوق في تعزيز الإشراف الرسمي والحد من المخاطر النظامية والمخاطر الأخلاقية التي تواجه النظام المصرفي.

المطلب الأول: دور انضباط السوق في الحد من المخاطر النظامية

سنتناول في هذا المطلب حاجة الهيئات الإشرافية إلى الانضباط السوق، وكيف يتم استخدام المعلومات التي يوفرها السوق من طرف الهيئات الإشرافية للحد من المخاطر المصرفية.

الفرع الأول: حاجة الهيئات الإشرافية إلى انضباط السوق

أصبحت المؤسسات المالية معقدة وغير شفافة بشكل متزايد، وينطبق هذا بشكل خاص على المؤسسات المالية الكبرى التي تتمتع بمراكز مالية كبيرة من المشتقات المالية ولديها أنشطة عديدة خارج الميزانية، أصبح تقييم أصول وخصوم هذه المؤسسات يشكل تحديا بالنسبة للمحاسبين والهيئات الإشرافية، حيث أصبح من الصعب فحص هذه المؤسسات والإشراف عليها بحكمة؛ حيث يشعر المنظمون بعدم الارتياح نتيجة توليهم المسؤولية الرئيسية للإشراف على المصارف والمؤسسات المالية الكبيرة، حيث يدركون أن تعقيد منتجات الهندسة المالية الحديثة وتقييمها قد يكون خارج نطاق معظم المشرفين؛ تتفاقم هذه المشكلة بسبب نقص الموارد التنظيمية.

تدعو الهيئات الإشرافية إلى زيادة انضباط السوق وتعزيزه، وذلك لأن المشاركين في السوق قد يَكُونون بشكل جماعي أكثر قدرة على مراقبة أنشطة المصارف من الهيئات الإشرافية التي تعاني نقص في الموظفين أو على الأقل تريد توفير مزيد من الإشراف المستمر؛ بالإضافة إلى ذلك قد يكون بعض المشاركين في السوق على سبيل المثال حاملي المشتقات المالية أكثر قدرة على تنفيذ التقييمات المعقدة المطلوبة؛ لذلك تسعى الهيئات الإشرافية إلى الاستفادة من إمكانيات السوق بطريقتين، الأولى عن طريق استخدام الإشارات التي يوفرها المشاركون في السوق كمدخل لتحديد كيفية تخصيص الإجراءات التنظيمية التصحيحية، والثانية هو أن يكون للمشاركين في السوق تأثير مباشر على المديرين لاتخاذ الإجراءات المطلوبة، وبالتالي استكمال الانضباط التنظيمي[19].

إن الإشراف الرسمي بدون انضباط السوق يميل إلى القصور، لعدة أسباب هي[20]:

- أولاً يمكن للمشاركين في السوق الوصول إلى أفضل المعلومات أو أنهم قد يكونون أكثر مهارة في تفسير معنى المعلومات من المشرفين، على سبيل المثال من بين أسباب حرص الجهات التنظيمية الأرجنتينية في تسعينيات القرن الماضي على زيادة دور انضباط السوق، هو اعتقادها بأن المشاركين في أسواق المشتقات لديهم معلومات جيدة وفي الوقت المناسب حول تعرض المصارف للمخاطر أفضل من المشرفين؛
- ثانياً يتمتع المشاركون في السوق بحوافز مختلفة عن حوافز المشرفين في استخدامهم للمعلومات، غالبا ما يتمتع المشرفون في السوق بحوافز قوية تدفعهم للتراخي أمام مشاكل المصرف على عكس المشاركين في السوق الذين يخاطرون بأموالهم في المصارف، علاوة على ذلك غالباً ما يتقاضى المشرفون القليل من المال وفي عديد البلدان يكونون عرضة للرشوة، كما

يمكن أن يعاني المشرفون من عواقب سلبية نتيجة لأداء وظائفهم بشكل صحيح، حيث يمكن للمصرف مناشدة السياسيين لممارسة الضغط على المشرفين الذين قد يخسرون وظائفهم إذا لم يوافقوا على تحمل مشاكل المصرف والصبر عليه؛

أخيراً الاعتماد الكبير على متطلبات رأس المال المحسوبة بالقيمة الدفترية كأداة أساسية للإشراف الاحترازي يوفر للمشرفين الوسيلة لتجنب فرض انضباط السوق أي ببساطة تأجيل الاعتراف بمشاكل المصرف والصبر عليه؛ في دراسة أجريت حول فعالية انضباط السوق مقابل اللوائح الاحترازية كوسيلة لتعزيز الاستقرار المصرفي، وجد أن انضباط السوق فعال في الحد من المخاطر المصرفية مقارنة بصور وأشكال التنظيم والإشراف المصرفي.

الفرع الثاني: طرق استخدام معلومات السوق من طرف الهيئات الإشرافية

يمكن للهيئات الإشرافية استخدام معلومات السوق ضمن نماذج الإنذار المبكر وكحافز لتنفيذ إجراءات تصحيحية مبكرة[21]:

1. **استخدام معلومات السوق ضمن أنظمة الإنذار المبكر:**

بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة لعام 2007، أصبح موضوع التنبؤ بالأزمة محط اهتمام السلطات الرقابية، حيث شرعت هذه الأخيرة بتطوير أدوات تمكنها من التنبؤ بالأزمات، والتي أصبحت تعرف بأنظمة الإنذار المبكر، وذلك من أجل التنبؤ بأوضاع المصارف المستقبلية، وبالأخص تلك التي قد تعاني من تحديات محتملة في المستقبل، وبالتالي تقليل احتمال حدوث أزمات مصرفية أو التخفيض من آثارها إن وقعت؛ لذا فإن معظم السلطات الرقابية أصبحت تولي اهتمام كبير لموضوع بناء أنظمة الإنذار المبكر التي تعتمد في عملها على نماذج إحصائية

متقدمة، بهدف تحديد وتحليل التحديات التي تواجه المصارف وكيفية مواجهتها، بهدف ضمان سلامة المصرف، وتحقيق الاستقرار في النظام المالي ككل[22].

نظراً لمحدودية الموارد فإنه لا يمكن للهيئات الإشرافية مراقبة جميع المصارف عن كثب، حسب نموذج بارك (Park) تقوم الهيئات الإشرافية بفحص المصارف من خلال مراقبة كُلاً من نسبة رأس المال ومحفظة الأصول في وقت مبكر من كل فترة وتصنيف المصارف إلى مصارف آمنة ومصارف محفوفة بالمخاطر، يقوم المشرفون بمراقبة المصارف عالية المخاطر خلال تلك الفترة ويستند تصنيف هذه المصارف على أنها مخاطرة نتيجة الزيادة في حجم الأصول ذات المخاطر العالية وانخفاض نسبة كفاية رأس المال، حتى قبل استخدام متطلبات رأس المال على أساس المخاطر كان الإشراف المصرفي متعدد الأبعاد حيث يتم تصنيف المصارف على أساس عدة مؤشرات من بينها مؤشر (CAMEL rating)؛ فرضية أن المصارف محفوفة بالمخاطر هي دالة لكل من كفاية رأس المال ومحفظة الأصول الخطرة، كما أن هذين المتغيرين يمكن استبدالهما عن طريق تعويض محفظة الأصول الخطرة بنسبة رأس مال عالية[23].

هناك عنصر مخاطرة لا يمكن ملاحظته وهو وجود تباين في العائد على محفظة الأصول الخطرة، يمكن للمشرفين مراقبة محفظة الأصول المعرضة للخطر ولكن لا يمكن مراقبة الفرق في عوائدها، في هذه الحالة يمكن للمصرف الذي لديه تباين في العائد على الأصول عالية المخاطر أن يختار زيادة حصة هذا الأصل في محفظته مع زيادة طفيفة لرأس المال المحتفظ به، فيبدو هذا المصرف أنه في حالة جيدة كما أن المشرفين لا يمكنهم ملاحظة هذه الزيادة في المخاطر؛ إذا استخدم المشرفون نسبة رأس المال فقط كمعيار تصنيف، فقد تزيد بعض المصارف من مخاطرها بينما تبدو بصحة جيدة أمامهم. وبالتالي فإن استخدام المعلومات التي

يقدمها السوق كإشارات تكميلية يمكن أن يساعد في الكشف عن هذه المصارف ووضع التدابير اللازمة للحد من هذه المخاطر؛ يعد استخدام المعلومات التي يقدمها السوق أحد السبل المتوخاة لتعزيز نظم منع مخاطر إفلاس المصارف، إن الاستخدام التكميلي للمعلومات في سياق انضباط السوق غير المباشر من شأنه أن يسمح بتحسين أنظمة الإنذار المبكر واكتشاف مصارف أخرى لها مخاطر عالية وتأكيد تلك التي تم الكشف عنها.

2. **استخدام إشارات السوق في اتخاذ إجراءات تصحيحية مبكرة:**

تُستخدم الإجراءات التصحيحية لمعالجة عدم كفاءة المصارف وجوانب الضعف لديها، يتعين على السلطات الرقابية مطالبة المصارف باتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية لمواجهة الممارسات والأنشطة غير الآمنة التي قد تعرض المصارف للمخاطر، ومن بين هذه الإجراءات ما يلي: تحسين أنظمة إدارة المخاطر؛ توفير السيولة من خلال ضخها من قبل المساهمين أو إصدار سندات؛ تعليق حقوق المساهمين كمنع حقوق التصويت أو منع توزيع الأرباح؛ تغيير هيكل رأس المال؛ تقييد أعماله؛ بيع جزء من موجودات المصرف؛ الدمج والاستحواذ في حالة عدم قدرة المصرف على حل مشاكله بنفسه في الوقت المناسب[24].

أنشأت العديد من الدول أنظمة للإجراءات التصحيحية المبكرة، ففي عام 1991 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإدخال نظام الإجراءات التصحيحية المبكرة في إصلاحات قانون التأمين على الودائع الفيدرالية؛ يتم اتخاذ هذه التدابير للحد من مخاطر المصارف بمجرد أن يصل المؤشر المختار مثلاً نسبة كفاية رأس المال إلى القيمة الحرجة المحددة مُسبقاً، تخضع جميع المصارف التي تعاني من عدم استيفاء متطلبات رأس المال لإجراءات عديدة منها قيود التوسع، تعليق دفع أرباح الأسهم، إجبارها على استيفاء متطلبات رأس المال؛ ميزة نظام الإجراءات

التصحيحية المبكرة هي فرض التدخل المبكر من قبل المشرفين، والحد من مشاكل التراخي عند المشرفين حيث يتم تحديد عتبات التدخل[25].

تتمثل أحد نقاط الضعف المحتملة في نظام الإجراءات التصحيحية المبكرة اعتماده على نسبة كفاية رأس المال المحسوبة بالقيمة الدفترية التي يتم قياسها باستخدام التكلفة التاريخية، لأن انخفاض القيمة السوقية لرأس المال لا ينعكس في نسبة رأس المال إلا إذا قرر المصرف الاعتراف طواعية بخسائره، و من بين أحد بدائل نسبة كفاية رأس المال المستعملة كحافز لاتخاذ إجراءات تصحيحية مبكرة هي استخدام معلومات السوق، لأن الميزة المحتملة في استخدام أسعار الأسهم وأسعار الديون هي أن المشاركين في السوق لديهم الحوافز للتعرف على الوضع الحقيقي للمصرف وتسعير أوراقه المالية بناءً على تقديرهم للتدفقات النقدية المستقبلية للأوراق المالية، وبالتالي يمكن أن تكون معلومات السوق أفضل من نسبة كفاية رأس المال للحد من مشاكل التراخي عند الهيئات الإشرافية؛ من أهم مؤشرات مخاطر السوق والذي لقي أكبر قدر من الاهتمام هو فروق عوائد الديون الثانوية، وعليه يمكن للهيئات الإشرافية الاعتماد على المعلومات التي يوفرها السوق لمعرفة الأوضاع الحقيقية للمصارف والمخاطر المحدقة بها ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية المبكرة للحد من هذه المخاطر[26].

المطلب الثاني: دور انضباط السوق في الحد من المخاطر الأخلاقية وتكاليف الوكالة

خصصنا هذا المطلب لدراسة الدور الذي يمكن أن يلعبه انضباط السوق في الحد من المخاطر الأخلاقية الناجمة عن نظام التأمين على الودائع، وكيف يمكن لانضباط السوق أن يحد من مشكل الوكالة.

الفرع الأول: مشكلة المخاطر الأخلاقية الناجمة عن نظام التأمين على الودائع

على مدى السنوات الماضية كتب العديد من الباحثين عن مشكلة المخاطر الأخلاقية التي أوجدها نظام التأمين على الودائع واقترحوا طرق عدة لتصحيحها من بينها اقتراح تغييرات في هيكل رأس المال المصارف واستخدام الديون الثانوية كمصدر رئيسي لانضباط السوق، والاعتماد على أصحاب الودائع لمراقبة مخاطر المصارف؛ إن أحد صور المخاطر الأخلاقية في الصناعة المصرفية هو عدم وجود حافز لدى المصرف المؤمن عليه لتجنب المخاطر المفرطة، ذلك أن إدارة المصرف تعلم أن أي خسائر ناجمة عن المخاطرة المفرطة تقع على عاتق صندوق التأمين وليس على الأطراف التي تتحمل المخاطر أو على حاملي أسهم المصرف[27].

ولقد تم اقتراح العديد من الأساليب للقضاء على مشكل المخاطر الأخلاقية المصرفية ومن بين هذه الطرق إلغاء التأمين على الودائع، الذي كان ينظر إليه من بعض الأكاديميين أنه سوى أداة لتحويل الثروة وحماية المصرفيين؛ كما ألغى التأمين على الودائع خوف المودعين من فقدان ودائعهم، وبالتالي مهد الطريق لزيادة المخاطرة من قبل المصرفيين مما أدى في النهاية إلى مشكلة المخاطر الأخلاقية.

في أعقاب إخفاقات المصارف الضخمة في ثمانينات القرن الماضي، بدأ الأكاديميون والمفكرون في البحث عن طرق لتخفيف مشكلة المخاطر الأخلاقية من خلال استخدام استراتيجيات أقل شدة من تلك الرامية إلى الإلغاء الكامل للتأمين على الودائع؛ ظهرت إستراتجيتين اثنتين، الأولى ترمي إلى الحد من المخاطر الأخلاقية عن طريق منع تدفق مبالغ كبيرة من الأموال المؤمن عليها إلى المصارف المتعثرة، وذلك باستخدام الإجراءات التصحيحية المبكرة لمنع المصارف الضعيفة من التدهور، وقد ساهمت هذه الإجراءات في الحد من المخاطر الأخلاقية الكلاسيكية

الناجمة عن نظام التأمين على الودائع، ولكن لم تلغي كل المخاطر؛ أما الإستراتيجية الثانية والتي تهدف إلى إلغاء كل المخاطر والقضاء عليها، فتتمثل في تحفيز أطراف أخرى فاعلة في السوق للقيام بدور نشط في مراقبة المخاطر التي يتحملها المصرف[28].

الفرع الثاني: دور انضباط السوق في الحد من مخاطر التأمين على الودائع

في الواقع أهمية انضباط السوق تعتبر ظاهرة حديثة نسبياً بدأت إلى حد كبير كرد فعل على الآثار السلبية المترتبة على الضمانات الحكومية، بدءاً من أواخر الستينيات عندما بدأت المصارف الأمريكية في تحمل المخاطر بشكل متزايد، وزادت معها الانتقادات الموجهة للتأمين على الودائع نتيجة إلغاءه لحوافز المودعين لمراقبة المصارف والتأثير عليها، مما أدى إلى تسعير خاطئ لمخاطر المصارف. كان صعود انضباط السوق موازيا لصعود فرضية كفاءة الأسواق، والتي تؤكد عموماً أن أسعار الأوراق المالية تعكس بدقة جميع المعلومات حول مخاطر المصارف؛ في الواقع تُفهم نظرية انضباط السوق على أنها نتيجة طبيعية لفرضية كفاءة الأسواق، التي أحد فرضياتها الأساسية هو أن تسعير الالتزامات المصرفية يعكس جميع المعلومات المتاحة للجمهور حول مخاطر المصرف، يفترض فاما (FAMA) الذي ينسب إليه الفضل في تطوير فرضية كفاءة الأسواق، أنه إذا كان القطاع المصرفي يمتاز بتنافسية تامة وغير منظم سيؤدي إلى تسعير دقيق للودائع على أساس المخاطر[29]. وبالتالي يمكن للمودعين والدائنين مراقبة المصارف والحد من المخاطر العالية التي تتحملها المصارف بشكل معقول.

الفرع الثالث: نظرية الوكالة وانضباط السوق

1. **دور انضباط السوق في الحد من تكاليف الوكالة:**

لقد تم تطوير نظرية الوكالة بشكل رسمي لأول مرة عن طريق (Jensen & Meckling) عام 1976؛ تنشأ تكاليف الوكالة عن طريق فصل الملكية عن الإدارة، وهذه التكاليف لا يمكن تفاديها بسبب أن المستثمرين ليس لديهم الثقة المطلقة في مدراء الشركة، هل سيعملون لما فيه مصلحة الملاك والمستثمرين أم لزيادة مصالحهم الشخصية؛ إن مزايا فصل الملكية عن الإدارة تفوق بكثير تكاليف الوكالة التي تنتج عن هذا الفصل، ومع ذلك فإن تكاليف الوكالة ليست ضئيلة، ومن أجل تخفيض هذه التكاليف إلى حد أدنى يضمن تحقيق مصالح الشركة، تم تطوير العديد من آليات نذكر منها: عن طريق المراقبين المفوضين (مجالس الإدارة، الإشراف التنظيمي)؛ عن طريق زيادة متطلبات الإفصاح للمعلومات ذات الصلة؛ التقليل من حوافز المدراء؛ ومع كل هذا لا يمكن إلغاء تكاليف الوكالة بشكل كامل وبالتالي فإن انضباط السوق هو أمر لا مفر منه.

يمكن للمساهمين التصويت ضد الإدارة حيث يؤدي ضعف أداء الشركة إلى زيادة احتمال تغيير الإدارة، ويمكن لحاملي الحصص الكبرى من الأسهم إحداث تغيير في تكوين وشكل مجلس الإدارة بتكلفة منخفضة نسبياً، كما أنه يمكن للمستثمرين الرئيسيين أو الشركات الأخرى القيام بعمليات استحواذ عدائية والتي إن نجحت ستؤدي إلى تغيير الإدارة، مثل هذه الحالات تمثل عقوبة نهائية ضد الإدارة (بخلاف الملاحقة القضائية بسبب المخالفات) إلا أنها نادرة الحدوث وتؤثر فقط على كبار المديرين في عدد قليل من الشركات، ويمكن اعتبارها شكل من أشكال انضباط السوق. كما أن إصدار أدوات الدين قد يكون مفيد للحد من مشكل الوكالة، فوجود الديون يجبر المدراء على أن يصبحوا أكثر كفاءة وذلك خوفًا من احتمالية الإفلاس وفقدان السيطرة وتدهور سمعتهم في السوق. وهذا أيضا يمكن اعتباره شكل من أشكال انضباط السوق[30].

2. **العلاقة المتداخلة بين انضباط السوق وحوكمة الشركات:**

يعتبر انضباط السوق حلاً لمشكلة الوكالة الناتجة عن فصل إدارة الشركة عن مقدمي رؤوس المال (حقوق الملكية والديون)، كما أن حوكمة الشركات تعد من أهم العناصر المساهمة في إنشاء ممارسات سليمة لإدارة المخاطر وتعزيز انضباط السوق؛ من المهم معرفة أن النظام المناسب للحد من المخاطر لا يقتصر على الإفصاح فقط ولكن على حسن حوكمة الشركات، بحيث يجب أن تعمل حوكمة الشركات في سياق تعزيز انضباط السوق، عن طريق مراقبة الأطراف أصحاب المصلحة للوكلاء الذين يديرون المصارف، إن تطوير الأسواق من أجل مراقبة المصارف والسيطرة عليها سيسهم في حوكمة فعالة للمصارف. يعزز إطار حوكمة الشركات الجيد الشفافية من خلال الكشف عن المعلومات الكافية والملائمة، سيساعد هذا في زيادة الثقة في السوق وتعزيز انضباط السوق داخل الصناعة المصرفية[31].

إن انضباط السوق وحوكمة الشركات يساهمان في تعزيز الممارسات الجيدة لإدارة المخاطر والحد منها، فحوكمة الشركات تساهم في الحد من المخاطر على المستوى الجزئي أي على مستوى الشركة أما انضباط السوق فيساهم في الحد من المخاطر على المستوى الكلي أي على مستوى السوق؛ كما أن هناك علاقة متداخلة بين انضباط السوق وحوكمة الشركات في الحد من المخاطر، وأن كل واحد منهما يساهم في تعزيز الآخر.

خاتمة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى انضباط السوق في القطاع المصرفي من خلال عدة المحاور، تناولنا في المحور الأول مفاهيم عامة حول انضباط السوق؛ حيث خلصنا في هذا المحور إلى أن انضباط السوق يهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي من خلال ممارسة عملية الرقابة على المصارف من طرف المتعاملين في السوق، بحيث يقوم المتعاملون مع تلك المصارف بتقييم مستوى أدائها ومن ثم اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستمرار في الاستثمار فيها أم لا؛ كما تناولنا في المحور الثاني العلاقة بين انضباط السوق والإشراف الرسمي، وفي المحور الثالث تناولنا مساهمة الهيئات الإشرافية في تعزيز انضباط السوق من خلال فرض وطلب مزيد من إجراءات الإفصاح والشفافية؛ أما المحور الرابع فتناولنا فيه التكامل بين الإشراف الرسمي وانضباط السوق في الحد من المخاطر المصرفية النظامية؛ في حين خصصنا المحور الأخير للدور الذي يمكن أن يلعبه انضباط السوق في الحد من المخاطر الأخلاقية الناجمة عن نظام التأمين على الودائع.

ومن خلال ما سبق، تم التوصل إلى مجموع من النتائج تتمثل فيما يلي:

- أن انضباط السوق من شأنه أن يساعد على تحسين كفاءة المصارف من خلال الضغط على المصارف غير الفعالة نسبياً لتصبح أكثر كفاءة أو دفعها للخروج من الصناعة المصرفية؛
- تخفيض التكلفة الاجتماعية للإشراف على المصارف، عن طريق استفادة الهيئات الإشرافية من الإشارات التي توفرها قوى السوق التي تستطيع التمييز بين المصارف الجيدة والسيئة، والتي من شأنها أن تساعد الهيئات الإشرافية للتدخل في الوقت المناسب، وفرض الإجراءات اللازمة؛

- إن وجود انضباط السوق بشكل منتظم يمكن أن يخفف من العبء التنظيمي على المصارف والمؤسسات المالية، وهذا يدفع الهيئات الإشرافية للحد من الضوابط التنظيمية المفروضة على هذه المصارف والتركيز على المصارف الأكثر احتياجا للحماية؛
- يمكن أن يكون انضباط السوق مكملاً للانضباط الإشرافي أو التنظيمي عن طريق نقل عبئ الإثبات من السلطات التنظيمية التي يجب أن تثبت أن المصرف ليس آمنا إلى إدارة المصرف التي يجب أن تثبت للسوق أن المصرف ليس محفوف بالمخاطر العالية؛
- يعتبر انضباط السوق مكملا لعمل الهيئات الإشرافية في الحفاظ على صحة وأمن القطاع المصرفي، والحد من المخاطر النظامية والأخلاقية التي قد تعصف بالنظام المالي والمصرفي، عن طريق توفير المعلومات المناسبة للهيئات التنظيمية لتحسين الانضباط التنظيمي ودفعها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة؛
- أن انضباط السوق يقلل من الحوافز التي قد تؤدي إلى المخاطر الأخلاقية، والتي تنشأ نتيجة الضمانات الحكومية التي تدفع بالمصارف إلى الدخول في أنشطة محفوفة بالمخاطر.

بناءا على النتائج أعلاه يمكننا **تأكيد أو عدم تأكيد الفرضيات** كالتالي:

- الفرضية الأولى: يعتبر انضباط السوق مساعداً ومكملاً للانضباط الرسمي الذي تمارسه الهيئات الرقابية؛ **(تأكيد)**
- الفرضية الثانية: يساهم انضباط السوق الفعال إلى جانب الانضباط الرسمي في الحد من المخاطر النظامية والأخلاقية. **(تأكيد)**

مصادر ومراجع البحث:

1. اللجنة العربية للرقابة المصرفية، **الإجراءات الرقابية والإشرافية للتعامل مع البنوك الضعيفة**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2019.
2. رامي يوسف عبيد، **دراسة تجارب أنظمة الإنذار المبكر لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (التنبؤ بالأزمات المالية)**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2019.
3. **الدعامة الثالثة لاتفاق بازل 2 انضباط السوق**، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006.
4. Andrew Crockett, "Market Discipline and Financial Stability", **Journal of Banking and Finance**, Vol 26, N° 5, 2002.
5. Chamsa Fendri, "**La Discipline du Marché dans le Secteur Bancaire : Le Rôle de l'Actionnaire et l'Influence de la Charter Value"**, Thèse Doctorat, Science de Gestion, Université de Grenoble, France, 2012.
6. Charles W. Calomiris, **Reestablishing Market Discipline as Part of Bank Regulation,** Market Discipline across Countries and Industries, The MIT Press, Massachusetts, 2004.
7. Constantinos Stephanou, "Rethinking Market Discipline in Banking, Lessons from the Financial Crisis", **The World Bank, Policy Research Working Paper**, March 2010.
8. David Min, "Understanding The Failures of Market Discipline", **Washington University Law Review**, Vol 92, N°6, 2015.
9. David T. Llewellyn, "Inside The Black Box of Market Discipline", **Economic Affairs**, Vol 25 N° 01, March 2005.
10. David T.Llewellyn, David G.Mayes, "The Role of Market Discipline in Handling Problem Banks", **Bank of Finland, Discussion Papers**, 2003.
11. David VanHoose, "Market Discipline and Supervisory Discretion in Banking : Reinforcing or Conflicting Pillars of Basel 2 ?",**Working paper, Networks Financial Institute**, 2007.
12. Douglas D. Evanoff, Larry D. Wall, "Sub-Debt Yield Spreads as Bank Risk Measures", **Federal Reserve Bank of Atlanta Working Paper N° 2001-11**, U.S.A, 2001.

13. Eric J. Gouvin, "Shareholder Enforced Market Discipline : How Much is Too Much ?", **Annual Review of Banking Law**, Vol 16 :311, 1997.
14. **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards",**Bank for International Settlements, june 2006.
15. Isabelle Distinguin, "**Discipline de Marché et Contrôle du Risque Bancaire : Analyse des Conditions d'Efficacités"**, Thèse Doctorat, Université de Limoges, France, 2008.
16. Jean-Charles Rochet, "**Market Discipline in Banking : Where Do We Stand ?"**, Market Discipline Across Countries and Industries, The MIT Press, Massachusetts, 2004.
17. Mark J.flannery, Stainslava Nikolova, "Market Discipline of U.S Financial Firms : Recent Evidence and Research Issues",**Conference on Market Discipline Across Countries and Industries**, Federal Reserve Bank of Chicago and The Bank for International Settlements, October 30 to November 1, 2003.
18. Park Sangkyun, "Risk-taking Behavior of Banks under Regulation", **Journal of Banking & Finance**, Vol 21, 1997.
19. Paul Hamalainen, "Market Discipline and Regulatory Authority Oversight of Banks : Complements not Substitutes",**The Service Industries Journal**, Vol.26, N° 01, 2006.
20. Robert R.Bliss, "Market Discipline : Players, Processes and Purposes"**,Conference on Market Discipline : The Evidence Across Countries and Industries**, 2004.
21. Simon Gleeson, **International Regulation of Banking : Capital and Risk Requirements**, Second Edition, Oxford University Press, 2012.
22. Timothy D. Lane, "Market Discipline", **International Monetary Fund, Staff papers**, Vol. 40, N° 01, March 1993.
23. Toby Fiennes, "Regulation and The Importance of Market Discipline", **Reserve Bank of New Zealand**, February 2016.
24. Yener Coskun, "Fundamentals of Market Discipline and Custody Risk Management", **Journal of Securities Operations & Custody**, Vol 8 N° 2, 2016.

هوامش البحث:

[1] Simon Gleeson, **International Regulation of Banking : Capital and Risk Requirements**, Second Edition, Oxford University Press, 2012, p : 523.
[2] Andrew Crockett, "Market Discipline and Financial Stability", **Journal of Banking and Finance**, Vol 26, N° 5, 2002, p : 978.
[3] **الدعامة الثالثة لاتفاق بازل 2 انضباط السوق**، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006، ص: 2.
[4] Constantinos Stephanou, "Rethinking Market Discipline in Banking, Lessons from the Financial Crisis", **The World Bank, Policy Research Working Paper**, March 2010, p : 6.
[5] David T.Llewellyn, David G.Mayes, Op.cit, p : 22-23.
[6] See :
- Timothy D. Lane, "Market Discipline", **International Monetary Fund, Staff papers**, Vol. 40, N° 01, March 1993., p : 61-72.
- Chamsa Fendri, "**La Discipline du Marché dans le Secteur Bancaire : Le Rôle de l'Actionnaire et l'Influence de la Charter Value"**, Thèse Doctorat, Science de Gestion, Université de Grenoble, France, 2012, p : 56-57.
- David T.Llewellyn, David G.Mayes, "The Role of Market Discipline in Handling Problem Banks", **Bank of Finland, Discussion Papers**, 2003, Op.cit, p : 12-13.
- David T. Llewellyn, "Inside The Black Box of Market Discipline", **Economic Affairs**, Vol 25 N° 01, March 2005, p : 43-44.
[7] David VanHoose, "Market Discipline and Supervisory Discretion in Banking : Reinforcing or Conflicting Pillars of Basel 2 ?",**Working paper, Networks Financial Institute**, 2007, p : 8, available at:http://ssrn.com/abstract=985659
[8] Toby Fiennes, "Regulation and The Importance of Market Discipline", **Reserve Bank of New Zealand**, February 2016, p : 2.
[9] Yener Coskun, "Fundamentals of Market Discipline and Custody Risk Management", **Journal of Securities Operations & Custody**, Vol 8 N° 2, 2016, p : 166.
[10] Charles W. Calomiris, **Reestablishing Market Discipline as Part of Bank Regulation,** Market Discipline across Countries and Industries, The MIT Press, Massachusetts, 2004, p : 414.
[11] Jean-Charles Rochet, "**Market Discipline in Banking : Where Do We Stand ?"**, Market Discipline Across Countries and Industries, The MIT Press, Massachusetts, 2004, p : 59.
[12] David T. Llewellyn, Op.cit, p : 43.
[13] David T.Llewellyn, Op.cit, p : 41-42.
[14] Paul Hamalainen, "Market Discipline and Regulatory Authority Oversight of Banks : Complements not Substitutes",**The Service Industries Journal**, Vol.26, N° 01, 2006, pp : 104 - 105.

[15] Mark J.flannery, Stainslava Nikolova, "Market Discipline of U.S Financial Firms : Recent Evidence and Research Issues",**Conference on Market Discipline Across Countries and Industries**, Federal Reserve Bank of Chicago and The Bank for International Settlements, October 30 to November 1, 2003, p: 6.

[16] See: David T. Llewellyn, David G. Mayes, Op.cit, p : 15-18.

[17] Paul Hamalainen, Op.cit, p : 111 - 112.

[18] راجع:

- **الدعامة الثالثة لاتفاق بازل 2 انضباط السوق**، مرجع سابق، ص: 5-7.

-"**International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards",**Bank for International Settlements, june 2006, p : 227-228.

[19] Robert R.Bliss, "Market Discipline : Players, Processes and Purposes"**,Conference on Market Discipline : The Evidence Across Countries and Industries**, 2004, p : 3-4.

[20] Charles W. Calomiris, Op.cit, p : 411-412.

[21] Idem, p : 27-30.

[22] رامي يوسف عبيد، **دراسة تجارب أنظمة الإنذار المبكر لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (التنبؤ بالأزمات المالية)**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2019، ص: 5.

[23] Park Sangkyun, "Risk-taking Behavior of Banks under Regulation", **Journal of Banking & Finance**, Vol 21, 1997, p : 497-498.

[24] اللجنة العربية للرقابة المصرفية، **الإجراءات الرقابية والإشرافية للتعامل مع البنوك الضعيفة**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2019، ص: 14-15.

[25] Isabelle Distinguin, "**Discipline de Marché et Contrôle du Risque Bancaire : Analyse des Conditions d'Efficacités"**, Thèse Doctorat, Université de Limoges, France, 2008, p : 38.

[26] Douglas D. Evanoff, Larry D. Wall, "Sub-Debt Yield Spreads as Bank Risk Measures", **Federal Reserve Bank of Atlanta Working Paper N° 2001-11**, U.S.A, 2001, p : 3-4.

[27] Eric J. Gouvin, "Shareholder Enforced Market Discipline : How Much is Too Much ?", **Annual Review of Banking Law**, Vol 16 :311, 1997, p : 312-314.

[28] Eric J. Gouvin, Op.cit, p : 314-317.

[29] David Min, "Understanding The Failures of Market Discipline", **Washington University Law Review**, Vol 92, N°6, 2015, p : 1432- 1434.

[30] Robert R. Bliss, "Market Discipline : Players, Processes and Purposes", Op.cit, p : 4-5.

[31] Yener Coskun, Op.cit, p : 167.

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:
صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة و الفعالية– الواقع و التحديات و الآفاق –
****

دور معايير بازل 3 في إدارة المخاطر بالمؤسسات الإسلامية "دراسة بنك السلام أنموذج"

The role of Basel 3 standards in risk management at Islamic financial institutions « study Bank Al-Salam model»

ط.د. رندي يمينة*	ط.د. طالبي رحيلة	د. بن صالح عبد الله
المخبر الاقتصاد الحديث والتنمية التنمية المستدامة	مخبر الصناعة، التطوير التنظيمي للمؤسسات والابداع جامعة خميس مليانة	المخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا
جامعة تيسمسيلت / الجزائر	جامعة تيسمسيلت / الجزائر	جامعة تيسمسيلت / الجزائر

ملخص: تهدف الدراسة إلى توضيح دور معايير بازل 3 في إدارة المخاطر، والحد منها في ظل الامتثال إلى المعايير التي أقرتها هيئة بازل، حيث توصلت الدراسة أن نسبة مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع تقل عن النسبة المعيارية ما يشير لخطر عدم قدرة بنك السلام على رد الودائع، وأنه لا يتعرض لمخاطر الملاءة حسب مؤشر ملاءة رأس المال.

كلمات مفتاحية: البنوك الإسلامية؛ إدارة المخاطر؛ معايير بازل؛ كفاية رأس المال.
تصنيف JEL: G34؛ E53

Abstract : The study aims to highlight the role of Basel III standards in risk management within and their mitigation while adhering to the standards established by the Basel Committee. The study concludes that the ratio of equity to total deposits falls below the standard ratio, indicating the risk of the Islamic bank being unable to meet its deposit obligations. Furthermore, it does not face liquidity risks accoding to the liquity adequacy ratio.

Keywords: Islamic banks**;** risk management**;** Basel standers**;** capital adequacy.
JEL classification: G34 ،E53

* رندي يمينة؛ *yamina.randi@univ-tissemsilt-dz.*

مقدّمة:

تعتبر المعايير الاحترازية في العمل البنكي ذات أهمية بالغة في العقود الأخيرة، خاصة مع توالي الأزمات الاقتصادية والمالية التي تركت تأثيراتها البالغة على قطاع البنوك، ما جعل العديد منها ينهار جراء تلك الأزمات، وهو ما جعل الخبراء في هذا المجال يبحثون عن الحلول التي تمثل وقاية للبنوك في ظل تلك الظروف الصعبة.

ومن أبرز الحلول الوقائية التي اوجدت خبراء العمل البنكي ما يسمى بالمعايير الاحترازية أو القواعد الحيطة والحذر، والتي يتوجب على البنوك التقيد بها وتحت رقابة صارمة للبنوك المركزية من اجل ضمان ذلك، وهي قواعد أو المعايير التي نخضع للمراجعة المستمرة والتصحيح المتتالي في ضوء التطبيق الميداني والتجارب العملية.

ومنذ أن ظهرت هذه المعايير خاصة منها معايير بازل ظهر التساؤل حول كيفية تطبيقها في البنوك الإسلامية، بحكم أنها تحتاج إلى حماية لأموال المودعين فيها من جهة ونظراً لطبيعة عملها المختلف من جهة أخرى.

إشكالية البحث: في إطار ما تم عرضه تبرز ضرورة العمل على تطوير إدارة المخاطر البنكية التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة وذلك من خلال الامتثال لمقررات بازل الاحترازية، وعليه نطرح التساؤل الرئيسي التالي: **ما هو دور تطبيق معايير بازل في إدارة المخاطر ببنك السلام الجزائري؟**

الأسئلة الفرعية: وللإجابة عن هذا التساؤل نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل بنك السلام قادر على تحمل المخاطر وهل الإجراءات الاحترازية مطبقة من قبله تساهم في ضمان الاستقرار المالي؟

- هل حقوق الملكية في بنك السلام كافية لتلبية احتياجاته من الأصول الثابتة والتعامل مع المخاطر التي تنشأ نتيجة استخدام الأموال؟

فرضيات البحث:

- الفرضية الأولى: يتمتع بنك السلام بالقدرة على تحمل المخاطر المالية المختلفة التي قد تنشأ نتيجة لأنشطته البنكية، يتم ذلك عن طريق تحديد وتقييم المخاطر المحتملة واتخاذ التدابير اللازمة لتقليل تأثيرها على أداء البنك المالي وتحقيق الاستقرار؛
- الفرضية الثانية: يملك بنك السلام حقوق ملكية كافية على الأصول والممتلكات التي تشكل جزءًا من رأسماله وموجوداته، ليكون البنك مؤهلاً لتلبية احتياجاته من الأصول الثابتة والاستجابة للمخاطر المحتملة التي قد تنشأ نتيجة لاستخدام الأموال في أنشطته البنكية.

أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها:

- التعرف على مقررات بازل الثلاث وتطور دعائمها من بازل 1 إلى غاية بازل3؛
- معرفة ما إذا كان البنك السلام يلتزم بتطبيق المعايير الاحترازية لإدارة مخاطرها؛

أهمية البحث: تستمد هذه الدراسة أهميتها من الحاجة إلى تبيين أهم دور لمعايير بازل في الحد من المخاطر في بنك السلام.

المنهج المتبع في البحث: هو المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة، بينما استخدمنها منهج تحليل محتوى في الجانب التطبيقي.

الدراسات السابقة:

- **دراسة "أحمد مهلي سمية"، سنة "2020"، بعنوان** "انعكاسات اتفاقية بازل 2 و3على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية"، مشكلة البحث: هل اتفاقية بازل 2 و3 انعكاسات على إدارة المخاطر البنكية، وهل أن البنوك العمومية الجزائرية في مستوى اعتماد تلك

التقنيات العلمية المستخدمة في إدارة المخاطر والمنصوص عليها في اتفاقية بازل 2 و3؟ الهدف من البحث: توضيح واقع تطبيق مقررات بازل 2 و3في الجهاز البنكي الجزائري؛ أهم النتائج المتوصل لها: اكتساب إدارة المخاطر البنكية أهمية متزايدة حيث بدأت الدول النامية في انتهاج سياسات لإدارة المخاطر واستحداث إدارات متخصصة للتحكم في تلك المخاطر؛

- **دراسة "منتصر أحمد حجازي، ندى ماجد سعيد، سهى جمعة أبو منديل"، سنة** "2021"، **بعنوان** "أثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك الإسلامية في قطاع غزة": مشكلة البحث: ما أثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك الإسلامية في قطاع غزة؟ الهدف من البحث: الكشف عن أثر إدارة مخاطر التشغيل على ربحية البنوك الإسلامية في قطاع غزة؛ أهم النتائج المتوصل لها: أن ربحية البنوك الإسلامية في قطاع غزة جاء مرتفعا (70.48%) واتضح أن البنوك الإسلامية تحقق أرباح سبق التخطيط له.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة: أننا ركزنا في بحثنا على قياس مخاطر ملاءة رأس المال، عن طريق مجموعة من المؤشرات تمثلت في مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع، مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات، مؤشر نسبة الأصول الخطرة، ما جعلنا نقسم ورقتنا البحثية إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية وإدارة المخاطر.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر وفق معايير بازل العالمية.

المبحث الثالث: قياس المخاطر البنكية في بنك السلام الجزائري.

المبحث الأول:

الإطار النظري للبنوك الإسلامية وإدارة المخاطر:

تعد إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية أحد أهم الجوانب الحيوية لضمان استقرارها والامتثال للمبادئ الشرعية، إذ تهدف هذه الأخيرة إلى تحديد وتقيم المخاطر التي تواجها، حيث سنتطرق إلى مفهوم البنوك الاسلامية وخصائصها، وإدارة المخاطر.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الاسلامية وخصائصها:

تعد البنوك الإسلامية جزءا من النظام المالي الإسلامي، إذ تعمل على وفقا لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية في تقديم خدماتها المالية.

الفرع الأول: تعريف البنوك الاسلامية:

يعتبر البنك الاسلامي هو "مؤسسة مالية لتجميع الأموال حسب عقد القرض أو المشاركة أو المضاربة وتوظيفها في نطاق الشريعة الاسلامية، بما يخدم بناء مجتمع متكامل وتحقيق عدالة التوزيع، أو وضع المال في المسار الإسلامي"[1]،

وفي تعريف آخر عرفها على أنها مؤسسة مالية لا تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاء، كما أن هناك الركن الذي يميزه على غيره من البنوك التقليدية وهو أنه يقوم أساساً على المشاركة فيما يتحقق ربح، فاذا تحققت الخسارة فانه يتحملها صاحب النشاط الذي قام بتمويله[2].

الفرع الثاني: الخصائص المميزة للبنوك الإسلامية.

تتميز البنوك الاسلامية بمجموعة من الخصائص منها:

- عدم التعامل بسعر الفائدة أخذاً وعطاء
- توجيه توظيف الأرباح في الاستثمار الحلال
- تعبئة الموارد المالية وتمويل الاستثمارات المنتجة[3]

- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية من حيث التعامل بالربا، بالإضافة إلى أداء الزكاة المفروضة شرعا على كافة الأموال والمعاملات ونتائج أعمال البنك.
- تنمية الوعي الادخاري وعدم حبس المال واكتنازه، واستثماره في مشاريع ذات جدوى اقتصادية.
- حسن اختيار القائمين على الإدارة بهدف تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات البنكية وضمان سيرها بشكل جيد. [4]

المطلب الثاني: إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية:

يعتبر الاهتمام الشديد بإدارة المخاطر إلى ضمان استقرارية البنك والحفاظ على سلامة رأس المال وحماية حقوق المساهمين والعملاء التابعين له، وفي هذا الصدد نستعرض بعض المفاهيم الخاصة بإدارة المخاطر.

الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر

هي عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك من خلال اكتشاف الخطر ثم تحليله، قياسه وأخيراً تحديد وسائل مواجهته واختيار الوسيلة الأنسب لمواجهته.[5]

تهتم المؤسسات بإدارة المخاطر وذلك لما تحتله من أهمية يمكن طرحها في النقاط التالية:[6]

- المحافظة على الأصول المجودة لحماية مصالح المودعين والدائنين، وتحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى الحد الأدنى من خلال الرقابة الفورية
- مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً للمقترحات لجنة بازل

- ارساء الثقة بين المودعين والدائنين والمستثمرين مما يعود على البنك بتوليد أرباح أكبر

الفرع الثاني: طبيعة المخاطر في البنوك الإسلامية:

يمكن تقسم المخاطر التي تواجه البنوك الاسلامية إلى قسمين هما:

1 مخاطر مالية: تتمثل فما يلي:

–مخاطر الائتمان: تعتبر هذه المخاطر مرتبطة بنوع صيغة التمويل إذ نجد في التمويل الاسلامي صيغ متنوعة من التمويل كالمشاركة والمضاربة ...الخ، رغم اختلافها فما بينها إلا أنها تشترك من حيث الالتزام الواقع على الطرف الآخر، كما أنها تشترك أيضاً مع البنوك التقليدية في هذا النوع من المخاطر" [7].

–مخاطر السيولة: يقصد بها عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته من خلال عدم توفر السيولة اللازمة في الآجال المحددة.[8]

2 المخاطر غير المالية: يمكن حصرها في النقاط التالية:

–المخاطر التشغيلية: هي مخاطر ناتجة عن البنك نفسه حيث يتحمل تكاليف اضافية نتيجة عدم كفاية البنك والتي تؤدي إلى انخفاض عوائد البنك كعدم خبرة العاملين أو خسائر مادية، ومن جهة هناك مخاطر أخرى تتميز بها البنوك الاسلامية وهي عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية[9]، تعرف عادة بأنها الخسائر الناتجة عن عدم التكيف أو عن ضعف في الإجراءات أو الخسائر الناتجة عن عدم الامتثال للقواعد الاحترازية، أو تلك الناجمة عن الأحداث الخارجية.[10]

–المخاطر السمعة: هي مخاطر الناشئة عن الانطباع السلبي أو الايجابي للبنك والذي قد يحول العملاء إلى البنوك المنافسة والتي تنشأ اهتزاز الثقة العملاء أو عدم التزام البنك بقواعد الشريعة الاسلامية[11]، ويرجع سبب هذا النوع من المخاطر إلى الأسباب التالية[12]:

- عدم نجاح البنك في إدارة أحد أنواع المخاطر البنكية المتوقعة؛
- عدم كفاءة أنظمة البنك مما يسبب ردود أفعال سلبية واسعة؛ نتيجة لتقديم خدمات للعملاء دون توقعاتهم.

مخاطر التوثيق: هي مخاطر ناشئة عن التوثيق اللازم الأنشطة والعمليات الخاصة بالبنك، فقد يحدث عقد اتفاقيات وعقود بشكل خاطئ[13].

المبحث الثاني:

إدارة المخاطر وفق معايير بازل العالمية.

تهدف معايير بازل في البنوك الإسلامية إلى تحسين مستوى إدارة المخاطر وزيادة الشفافية وتعزيز استقرار النظام البنكي بشكل عام، لذا يتوجب عليها الامتثال لضوابط الشرعية في إدارة المخاطر، وعليه سنعرض إدارة المخاطر وفق معايير بازل 1و2، 3.

المطلب الأول: إدارة المخاطر وفق معايير بازل 1و2.

الفرع الأول: إدارة المخاطر وفق بازل 1:

تعريف باللجنة وأهدافها: بدأت فكرة انشاء لجنة بازل بعد تفاقم أزمات العالمية وافلاس المؤسسات المالية الكبرى كإفلاس بنك "هيرت ستات بنك" سنة 1974، مما تسبب في خسائر بالغة على مستوى البنوك الأمريكية والأوروبية معه، من هنا جاءت فكرة ايجاد حل مشترك بين البنوك المركزية وكانت النتيجة تشكل لجنة بازل تحت مسمى لجنة التنظيمات والاشراف والرقابة البنكية على الممارسات العملية،[14] تهدف هذه اللجنة إلى ما يلي:

- إصدار معايير تساعد في تحقيق السلامة البنكية لتقوية القطاع البنكي
- تعزيز دوره في نمو الاستقرار الاقتصادي وتوفير منهجية شاملة ودراسة تحليل قاضيا القطاع البنكي والمالي وذلك بغرض تحسين الرقابة البنكية والمالية وتوفير فرص لتقييم الذات. [15]
- وقف هبوط الملاحظ على رأس مال البنوك وتسوية لأوضاع بين البنوك العاملة على المستوى الدولي[16].

أهم ما جاء في اتفاقية بازل 1: تضمنت اتفاقية بازل 1 العديد من الجوانب أهمها ما يلي: [17]

التركيز على المخاطر الائتمانية: إذ تهدف إلى احتساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا في الاعتبار (المخاطر الائتمانية) فقط وإهمال باقي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

التركيز الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: إذ أنه من غير الممكن أن يفوق معدل كفاية رأس المال لدى البنوك الحد الأدنى المقرر دون توفر المخصصات الكافية لذلك.

تقسيم دول العالم من حيث أوزان المخاطر الائتمانية: قامت الاتفاقية على تصنيف دول العالم من حيث المخاطر الائتمانية الخاصة بها إلى مجموعتين كما يلي:

- **الدول منخفضة المخاطر:** تم تقسيمها إلى مجموعتين الأولى وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أما الثانية فتضم الدول التي قامت بعقد ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي، وفي جويلية 1994 تم استبعاد من المجموعة أي دولة تقوم بإعادة جدولة الدين العام الخارجي ضمن 5 سنوات
- **الدول ذات المخاطر العالية:** وهي تضم باقي الدول غير المذكورة

وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول : قامت لجنة بازل بإيجاد طريقة لقياس معدل كفاية رأسمال على أساس نظام من الأوزان للمخاطرة، يتم تطبيقه على الفقرات داخل وخارج ميزانية البنك، وقد تحددت الأوزان الأساسية للمخاطرة بالأوزان: 100% (البدائل للائتمان المباشر)، 50%(الفقرات المرتبطة بمعاملات معينة مثل سندات الأداء وسندات الطلب)، 20% (الائتمان قصير الأجل ذات النصفية الذاتية مثل الاعتمادات المستندية المرتبطة بمعاملات معينة)، 5%(الالتزامات التابعة ذات الاستحقاقات حتى سنة)، 0%(الالتزامات الأخرى مثل التسهيلات الرسمية، خطوط الائتمان ذات الاستحقاق الأكثر من سنة). [18]

سياسة كفاية رأس مال في البنوك الاسلامية: يجب أن تكون نسبة أكبر من النسبة المعيارية، نظراً للمخاطر لاعتمادها على الاستثمار الحقيقي وعدم وضوح علاقتها مع البنك المركزي، كما نعلم أن نسبة الكفاية في البنوك التقليدية لا تساوي نسبة الكفاية في البنوك الاسلامية كونها تستبعد معدلات الفائدة لهذا يمكن حساب نسب الكفاية رأس مال للبنوك الاسلامية حسب بازل 1 كما يلي: [19]

نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية حسب بازل 1=

رأس المال المدفوع+ الاحتياطات+ مخصصات مخاطر الاستثمار + احتياطات إعادة تقويم الأصول

الأصول الخطرة المرجحة الممولة من (رأسمال المصرف+باقي الموارد الخارجية باستثناء حسابات الاستثمار المشترك)+ 50 من إجمالي الأصول الخطرة المرجحة الممولة من حسابات الاستثمار المشترك

≤ 8%

الفرع الثاني: إدارة المخاطر وفق بازل 2:

– دوافع اتفاقية بازل 2:

أدى توسع النشاط البنكي إلى تعقيد المعاملات المالية مما أدى ظهور عدة نقائص في معيار كفاية رأس مال (بازل 1)، فمن بين النقائص هي:

- عدم التمييز بين البنوك وفقاً لدرجة مخاطرها، لم تأخذ بازل 1 بعين الاعتبار أحد أهم المخاطر التي تواجه البنوك وهي المخاطر التشغيلية، مما دفع لجنة الاشراف وعلى رأسها لجنة بازل في التفكير الجدي لإصدار اتفاقية قادرة على تحديد المخاطر وتستوفي متطلبات الكمية والنوعية [20]

–أهم ما جاء في اتفاقية بازل 2:

نصت بازل 2 على ثلاث ركائز أساسية لأجل فاعلية الرقابة البنكية وهي كما يلي[21]:

الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات راس المال: يستند معيار كفاية رأس المال حسب هذه الاتفاقية أن مستوى رأس مال البنك ينبغي أن يكون مرتبطا بالمخاطر التي قد يتعرض لها البنك، فبموجبها تم إدراج مخاطر التشغيل في حساب كفاية

رأس المال، حيث أصبح قياسها يتم اعتمادا على ثلاث أنواع للمخاطر مخاطر الائتمان، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية مع استخدام عدد من النماذج لقياس أي نوع من هذه المخاطر، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة كفاية راس المال} = \frac{\text{اجمالي المال راس}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{السوق مخاطر} + \text{مخاطر التشغيل} * \mathbf{12.5}} \geq \mathbf{8\%}$$

الدعامة الثانية: عملية المراجعة الرقابية: تعتبر من الركائز المهمة التي تقوم عليها الاتفاقية الثانية، نظرا لدورها في خلق التناسق بين كفاية رأس المال وحجم المخاطر التي يواجهها البنك بالإضافة إلى استراتيجية التعامل مع هذه المخاطر.

الدعامة الثالثة: الانضباطية السوقية: (الانضباط السوقي): يهدف إلى تعزيز وتحسين مناخ الإفصاح والشفافية لدى البنوك من خلال توفيرها مزيد من المعلومات في السوق حول المساهمين والدائنين والتمكن من مراقبة وإدارة البنك لضمان سلامته وتحقيق الاستقرار البنكي في المستقبل.

المطلب الثاني: إدارة المخاطر وفق بازل 3.

الفرع الأول: التغيرات في اتفاقية بازل 3:

هناك ثلاثة تغيرات أساسية من المرجح أن تجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للبنوك في تقديم التزامات بديون طويلة[22]:

1. سوف تحتاج البنوك إلى قدر أكبر من رأس المال، لاحتساب رأس المال هذا كنسبة مئوية من قاعدة الأصول المعدلة حسب المخاطر.
2. تركز بازل 3 علة موقف السيولة في البنوك على المدى القصير لجعل البنوك أكثر مرونة أمام إغلاق أسواق المال قصيرة الأجل.
3. يتطلب من البنوك تحقيق توافق بين التزاماتها وأصولها باستخدام نسية تمويل مستقرة وصافية، يتم حسابها بقسمة قيمة التمويل المتاحة والمستقرة على المبلغ

المطلوب للتمويل بحيث لا يقل الحد الأدنى عن نسبة 100 %، لتصبح نسبة إجمالي متطلبات رأس المال 10.5%.

الفرع الثاني: محاور بازل 3:

تضمنت اتفاقية بازل 3 خمس محاور نتيجة لحدوث أزمة في النقد، نذكر منها ما يلي:

- **متطلبات أعلى من رأس المال وجودة أفضل:** تقترح لجنة بازل أن يتم رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين، وهو أعلى أشكال رأس المال[23] الذي يمكن أيستوعب الخسائر، من النسبة الحالية 2%إلى 4.5 %من متطلبات راس المال الذي يمكن تسميته الأموال التحوطية الإضافية تحتفظ به البنوك بنسبة 2.5% علاوة على الحد الأدنى المطلوب وفقا للأنظمة الحالية على أن يكون من حقوق المساهمين.
- **مؤشر الرافعة المالية:** إدخال مؤشر الرافعة المالية كمقياس داعم للإطار الداخلي أو لأساليب قياس المخاطر وفقا لاتفاقية بازل الثانية أخذا في الاعتبار النزوح إلى المعالجة الجديدة في الدعامة الأولى pillar 1 من مقرر بازل 3، كما أن مؤشر معدل الرافعة المالية سوف يساعد على تكوين عملية البناء للملاءة الزائدة في نظام البنوك، ولمراعاة القابلية للمقارنة فإن تفاصيل هذا المؤشر سوف يكون متوافقا عليها دوليا بما في ذلك المعالجات المحاسبية.

المبحث الثالث:

قياس المخاطر البنكية في بنك السلام الجزائري:

قياس المخاطر البنكية في بنك السلام الجزائري عملية حيوية لضمان الاستدامة والنجاح في أداء الأنشطة البنكية، لذا يتعين على البنك تحديد وتقييم المخاطر التي يتعرض لها وتحديد مدى تأثيرها على أدائه المالي وسلامة رأس المال، وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى نبذة عن بنك السلام الجزائر، قياس مخاطر ملاءة راس المال.

المطلب الأول: لمحة عن بنك السلام الجزائر:

الفرع الأول: نبذة عن بنك السلام الجزائر.

بنك السلام الجزائري هو بنك إسلامي أجنبي من أصل الإمارات العربية المتحدة، يضم العديد من المساهمين من بينهم مجموعة إعمار القطرية، بنك لبناني كندي، شركة تأمين في الإمارات، بالإضافة إلى بعض المساهمين المحليين[24].

أنشئ بنك السلام في الجزائر في 08 جوان 2006، وتمت الصادقة عليه من قبل بنك الجزائر في 10 سبتمبر 2008، وبدأ في ممارسة نشاطه في 20 أكتوبر 2008 برأس مال قدره 2.7 مليار دج 100(مليون دولار)، وتم رفعه إلى 10 مليار دج وفقا للقواعد الجديدة لبنك الجزائر[25]، بدأ البنك في توسيع شبكة وكالاته مند التنصيب، واليوم يضم سبعة فروع في خمس ولايات، ثالثة في الجزائر العاصمة، واحدة في سطيف والبليدة ووهران وقسنطينة، وهو رابع بنك خليجي يتموضع في الجزائر بعد بنك البركة، بنك الخليج، Bank ABC.

إن بنك السلام الجزائري يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات بنك ية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية

تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين، تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد[26].

الفرع الثاني: من جانب إدارة المخاطر

يعلق بنك السلام الجزائر أهمية خاصة على تنفيذ منظمة قوية وفعالة للسيطرة على المخاطر في جميع أعماله، كما يعمل على التوازن بين التعرض للمخاطر واستغلال الفرص لتحقيق الربحية. إدارة المخاطر تدار على أعلى مستوى، ويتم تنفيذها وفقا للمعايير المعمول بها، ولا سيما القوانين المحلية والحدود الداخلية الموضوعة من طرف مجلس إدارة البنك .تتكون المهام الرئيسية لإدارة المخاطر ببنك السلام الجزائر من إدارة مخاطر التمويلات وإدارة المخاطر التشغيلية[27]:

مخاطر التمويلات: تعتبر سياسة مخاطر التمويلات المرجع الاساسي الذي يحدد الاطار العام والقواعد الاساسية لإدارة مخاطر الائتمان حيث تقوم الإدارة بالتصنيف الائتماني للتعرضات (تصنيف 915 مؤسسة سنة 2021) وبمراجعة ومتابعة تقييم محفظة التسهيلات وإعداد التقارير اللازمة وتزويد الإدارة العامة بها، كما تقوم بمراقبة مخاطر التركيزات (الخطر الكبير ونفس المستفيد وتركيزات الصيغ التمويلية وقطاع النشاط والطبيعة القانونية ونوع التمويل الفروع والمنتوجات الممولة)، كما تقوم ادارة المخاطر بمراجعة ومراقبة وتحيين قوائم مجمعات الشركات الموطنة في دفاتر البنك.

المخاطر التشغيلية: تعتبر سياسة المخاطر التشغيلية المرجع الاساسي الذي يحدد الاطار العام والقواعد الاساسية لإدارة مخاطر التشغيل حيث تقوم الإدارة بجمع المعلومات والبيانات والاحداث من جميع هياكل البنك وهذا من أجل إدارة موحدة للمخاطر التشغيلية. خلال سنة 2021 ، سجلت إدارة المخاطر على قاعدة الاحداث للبنك 548 حادث تشغيلي على مختلف مهن البنك كل حسب

درجة تكراره وحسب درجة خطورته، ولتبسيط التسيير اليومي الناجع، تقوم إدارة المخاطر بتصنيف الاحداث على خريطة المخاطر التشغيلية التي هي أداة تسييريه تسهل التعامل وتعطي نظرة شاملة عن المخاطر التي يتعرض لها البنك وهذا لاعداد استراتيجيات للقضاء أو التخفيف أو نقل أو تسيير هذه المخاطر.

تقارير خلية إدارة المخاطر: تقوم إدارة المخاطر بإعداد تقرير حول المخاطر (ربع سنوي وسنوي (ومصفوفة المخاطر (ربع سنوي وسنوي) وتقرير حول كفاية رأس المال (مؤشر الملاءة ومؤشر السيولة).

المطلب الثاني: قياس مخاطر ملاءة راس المال:

نظرا للدور الذي يلعبه راس المال في تحقيق الأمان للمودعين، وضعت العديد من النسب تسمى نسب ملاءمة رأس المال لارتباطه بالمخاطر، سنقوم بقياس مجموعة من المؤشرات بغرض تحليل ملاءة راس المال منها ما يلي:

الفرع الأول: مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع

يعطى بالعلاقة التالية: $\text{حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}}$

الجدول رقم 01: مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع

البيان	2018	2019	2020	2021
حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع	0،2024265	0،1829704	0،1417687	0،1373686
حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع %	20،242658	18،297041	14،176870	13،736869

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المتاحة على الموقع:

https://www.alsalamalgeria.com/?path=catalogue.produits.famille.3، تاريخ الاطلاع 2023/03/15، على الساعة 14:22.

نلاحظ أن تناقص في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة، حيث انخفضت النسبة من 20،24 %سنة 2018 إلى 18،29 % في عام 2019، لينخفض سنة2020 إلى نسبة14،17 % لينخفض مجدد إلى 13،73% سنة 2021.

حيث أن النسبة المعيارية لهذا المؤشر (نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع) يجب ألا تقل عن نسبة 09،50 %حسب قوانين البنك المركزي، وانخفاض النسبة عن النسبة المعيارية فإن البنك معرض لخطر عدم قدرته على رد الودائع، فهي عبارة عن هامش أمان للمودعين، ومن خلال نسبة المؤشر نلاحظ قدرة البنك على رد الودائع طول فترة الدراسة.

الفرع الثاني: مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات

يعطى بالعلاقة التالية: $\text{حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$

الجدول رقم 02: مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات

البيان	2018	2019	2020	2021
حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	0،15716	0،01680	0،116219	0،114646
حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول %	15،71619	1،680979	11،62192	11،46465

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المتاحة على الموقع: https://www.alsalamalgeria.com/?path=catalogue.produits.famille.3، تاريخ الاطلاع 2023/03/15، على الساعة 14:22.

نلاحظ أن تناقص في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات خلال فترة الدراسة، حيث انخفضت النسبة من 15،71 %سنة 2018 إلى 1،68 % في عام 2019، لينخفض سنة2020 إلى نسبة11،62 % ليرتفع مجدد إلى 11،46% سنة 2021.

حيث أن النسبة المعيارية لهذا المؤشر (نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات) يجب ألا تقل عن نسبة 09،50 %حسب قوانين البنك المركزي، وإلا فالبنك معرض لخطر حقوق الملكية وأن هذه الأخيرة تمثل نسبة صغيرة من أصول البنك بالتالي فإن خطر الإفلاس حتمي، ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول نلاحظ أن البنك قد معرض لخطر الإفلاس نظرا لتصادفه مع سنة انتشاء وباء كوفيد 19، غير أن باقي السنوات نسبة الأصول الخطرة مرتفعة جدا مقارنة بالنسبة المعيارية نتيجة لضعف حقوق الملكية.

- **مؤشر نسبة الأصول الخطرة**: يحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأصول الخطرة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الموجودات (ماعدا السائلة)}}$$

الجدول رقم 3: مؤشر نسبة الأصول الخطرة

البيان	2018	2019	2020	2021
حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (ما عدا السائلة)	0،210705	0،017230	0،17335698	0،16840943
حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول(ماعدا السائلة) %	21،0705	1،7230018	17،3356981	16،84094

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المتاحة على الموقع: https://www.alsalamalgeria.com/?path=catalogue.produits.famille.3 ، تاريخ الاطلاع 2023/03/15، على الساعة 14:22.

نلاحظ أن تناقص في نسبة الأصول الخطرة خلال فترة الدراسة، حيث انخفضت النسبة من 21،07 % سنة 2018 إلى 1،72 % في عام 2019، ليرتفع سنة2020 إلى نسبة17،33 % ليعاود الانخفاض مجدد إلى 16،84% سنة 2021،كما أن نسبة الأصول السائلة الخطرة من نسب ملاءة رأس ملاءة رأس المال ويجب ألا تقل عن نسبة 09،50 % حسب قوانين البنك المركزي، وإلا

فالبنك معرض لخطر حقوق الملكية غير قادرة على تغطية الخسائر الرأس مالية، ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول نلاحظ أن البنك قد تعرض لهذا الخطر نظرا لتصادفه مع سنة انتشاء وباء كوفيد 19، غير أن باقي السنوات نسبة الأصول الخطرة مرتفعة جدا مقارنة بالنسبة المعيارية.

وفق النتائج المتوصل إليها من حساب نسب الملاءة رأس المال، أن بنك السلام غير معرض لخطر الملاءة، فحقوق الملكية لدى البنك كافية لمواجهة احتياجات البنك من الأصول الثابتة والمخاطر الناتجة عن استخدام الأموال، ومن المهم أن يواصل البنك في تحسين وتطوير إجراءات ممارسته في إدارة المخاطر ومراقبتها بشكل دوري.

خاتمة:

تعد النشاطات البنكية واحدة من أكثر النشاطات عُرضة للمخاطر بسبب طبيعة عملها والتحديات التي تواجهها، والتي قد تنشأ نتيجة لعدم عمل الأنظمة وفقًا للقوانين المنصوص عليها، مما يؤدي إلى وجود عدة مشاكل، التي من شأنها العمل على الحد من تحقيق الأرباح، لذا فإن إدارة المخاطر أحد أهم الجوانب التي تركز عليها البنوك الإسلامية، إذ يُعدُّ اعتماد معايير بازل 3 في إدارة المخاطر للمؤسسات الإسلامية من بين أهم الطرق الفعالة لتحقيق التوازن بين تحقيق الربحية والحفاظ على الاستدامة، حيث تتماشى هذه المعايير مع مبادئ التمويل الإسلامي، تتضمن هذه المعايير مجموعة من المبادئ والإرشادات التي تهدف إلى تعزيز استدامة ومتانة المؤسسات المالية وضمان تحقيق أعلى مستويات الأمان والثقة.

وبناءا على ما سبق ذكره خلصنا إلى **النتائج** التالية:

- نستنتج أن النسبة قدرت بـ 13,73% لسنة 2021 وهي أكبر من النسبة المعيارية يفسر أن البنك غير معرض لخطر عدم قدرته على رد الودائع، فهي عبارة عن هامش أمان للمودعين، وعليه فالبنك قادر على رد الودائع.
- تبين من خلال الدراسة تناقص في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات خلال فترة الدراسة، حيث انخفضت النسبة من 15،71% سنة 2018 إلى 11،46% سنة 2021، وهذه النسبة أقل من النسبة المعيارية وبالتالي نتيجة لضعف حقوق الملكية.
- اتضح أيضا أن نسبة الأصول الخطرة لسنة 2021بلغت 16,84% أكبرن من النسبة المعيارية وهذا يدل على أن نسبة الأصول الخطرة مرتفعة مقارنة بالنسبة المعيارية.

- نستنتج من خلال الدراسة أن بنك السلام لا يتعرض لمخاطر الملاءة، وهذا راجع لآليات المتعددة التي يستخدمها حسب نوع الخطر، بالإضافة إلى إدارتها عن طريق لجنة خاصة، فحقوق الملكية لدى البنك كافية لمواجهة احتياجات البنك من الأصول الثابتة والمخاطر الناتجة عن استخدام الأموال، كما اتضح ذلك من خلال المقارنة بين النتائج المعيارية والنتائج المحققة.

بناء على النتائج أعلاه يمكننا **تأكيد الفرضيات** كالتالي:

الفرضية الأولى: يتمتع بنك السلام بالقدرة على تحمل المخاطر المالية المختلفة التي قد تنشأ نتيجة لأنشطته البنكية، يتم ذلك عن طريق تحديد وتقييم المخاطر المحتملة واتخاذ التدابير اللازمة لتقليل تأثيرها على أداء البنك المالي وتحقيق الاستقرار؛ تم اثبات الفرضية هذا يساهم في حماية مصالح العملاء والمستثمرين وضمان استمرارية الأعمال البنكية.

الفرضية الثانية: يملك بنك السلام حقوق ملكية كافية على الأصول والممتلكات التي تشكل جزءًا من رأسماله وموجوداته، ليكون البنك مؤهلاً لتلبية احتياجاته من الأصول الثابتة والاستجابة للمخاطر المحتملة التي قد تنشأ نتيجة لاستخدام الأموال في أنشطته البنكية، والتي تم تأكيدها فعلى البنك أن يواصل مراقبة وتقييم الأصول الثابتة وتحسين إدارتها بشكل دوري.

وعليه نستخلص مجموعة **التوصيات** التالية:

- ينبغي على بنك السلام تطوير نماذج تقييم المخاطر البنكية الملائمة لطبيعة نشاطه ومنتجاته؛
- يتوجب عليه تعزيز الإجراءات الرقابية للحد من المخاطر التي قد يتعرض لها أو لتجنبها؛
- ضرورة توفير التدريب المناسب للموظفين لفهم وتطبيق المعايير الاحترازية بشكل صحيح وفعال؛

– ضرورة تنفيذ معايير بازل وإدارة المخاطر من طرف بنك السلام لضمان الاستقرار في رأس المال وتحقيق ملاءة.

مصادر ومراجع البحث:

- أبو شادي محمد إبراهيم، **البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة–مصر، 2000.
- METIN ALLAHVERDI ; A General Model of Accounting Information Systems; The 5th International Conference on Application of Information and Communication Technologies (AICT); 2011; Azerbaijan; Baku.
- الوادي حسين محمود، سمحان محمد حسين، **المصارف الاسلامية**، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، سنة 2012.
- شقيري نوري موسى، الحداد محمود ابراهيم، وذيب محمد وسيم، وسوزان سمير، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان–الأردن، سنة 2012، ص 26
- عاشوري صورية، مذكرة ماجستير حول: **دور نظام التقييم البنكي في دعم الرقابة على البنوك التجارية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري–**، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر،2010–2011.
- بن حليمة هوارية، بطاهر علي، **البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الإسلامية التجربة الماليزية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية–دراسات اقتصادية–، المجلد 26، العدد 01، سنة 2012.
- طهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق، **إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية ، المجلد19، العدد01، بدون ذكر سنة.
- السيد البدوي عبد الحافظ، **إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة**، دار الفكر العربي للتوزيع، القاهرة–مصر، 1999.
- ناصر سليمان، بن زيد ربيعة، **إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية**، ورقة بحثية مقدمة في مؤمر دولي تحت عنوان " إدارة المخاطر التنظيم والإشراف"، معهد الدراسات البنكية، عمان– الأردن، يوم 07–08 أكتوبر 2012.

- عبد الرزاق خليل، حمزة طيبي، **إدارة مخاطر العمليات البنكية الالكترونية وفق معايير لجنة بازل الدولية**، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني جامع الكتب الإسلامية على الرابط:
https://ketabonline.com/ar/books/99740/read?part=1&page=3&index=660136، تاريخ لاطلاع 2023/05/13، على الساعة 22:06.
- عبد الحفيظي امحمد صديقي مليكة، **دور الحوكمة في الحد من مخاطر السمعة في البنوك التجارية الجزائرية**، مقال منشور في مجلة إدار الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019.
- محمد كمال الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان البنكي**، منشآت المصارف، طبعة02و الاسكندرية–مصر، 2000.
- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية– مصر، 2001.
- محمد عوض الكريم الحسين الحسن، **متطلبات الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية في ضوء مقررات لجنة بازل 1و 2**، مجلة الجزيرة، مجلد12، العدد1، 2012،ص02
- بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، **دور معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد31، سنة 2015.
- عريس عمار، بحوصي مجدوب، **تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الإستقرار البنكي**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد01، مارس 2017.
- آيت عكاش سمير، **تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2012–2013.
- آسيا الوافي، أطروحة دكتوراه حول **ضوابط المصارف الاسلامية للوقاية من الأزمات المالية المعاصرة**، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة –1–، الجزائر، 2018–2019.

- ماهر الشيخ حسن، **قياس ملاءة البنوك الاسلامية لمعيار جديد لكفاية رأس مال**، ورقة بحث مقدمة في مؤتمر دولي للاقتصاد الاسلامي، 17 يوليو 2009، عبر الرابط https://iefpedia.com/arab/?p=515 تاريخ الدخول: 05-01-2023
- بريش عبد القادر، زهير غراية، **مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادء الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والبنكي العالمي**، مقال منشور في مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 01، 2015.
- موقع البنك المتاح على الرابط: https://www.alsalamalgeria.com/?path=catalogue.produits.famille.3، تاريخ الاطلاع 2023/03/15، على الساعة 14:22.
- التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر، 2012، 2013 ، 2021.

ملاحق البحث:

جدول رقم 01: يمثل البيانات المأخوذة من تقارير المالية لبنك السلام.

البيان	2018	2019	2020	2021
ح الملكية	17304949	19012201	18900240	27263451
الودائع	85487532	103908605	133317430	198469176
السائلة	27980262	27584242	53600804	75916435
مجموع الأصول	110109059	1131018967	162625776	237804350
مجموع الأصول ما عدا السائلة	82128797	1103434725	109024972	161887915

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المتاحة على الموقع:
https://www.alsalamalgeria.com/?path=catalogue.produits.famille.3 ، تاريخ الاطلاع 2023/03/15، على الساعة 14:22.

هوامش البحث:

[1] أبو شادي محمد إبراهيم، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة–مصر، 2000، ص 04

[2] METIN ALLAHVERDI، A General Model of Accounting Information Systems، The 5th International Conference on Application of Information and Communication Technologies (AICT)، 2011، Azerbaijan، Baku، p: 01.

[3] الوادي حسين محمود، سمحان محمد حسين، المصارف الاسلامية، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، سنة 2012، ص44.

[4] بن حليمة هوارية، بطاهر علي، البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الإسلامية التجربة الماليزية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية–دراسات اقتصادية–، المجلد 26، العدد 01، سنة 2012، ص26.

[5] شقيري نوري موسى، الحداد محمود ابراهيم،و ذيب محمد وسيم،وسوزان سمير، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان–الأردن، سنة 2012، ص 26

[6] عاشوري صورية، مذكرة ماجستير حول: دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري–، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر،2010–2011، ص50

[7] طهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق،**إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية ، المجلد19، العدد01، بدون ذكر سنة، ص61

[8] السيد البدوي عبد الحافظ، **إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة**،دار الفكر العربي للتوزيع،القاهرة–مصر، 1999، ص321

[9] ناصر سليمان، بن زيد ربيعة، **إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية**، ورقة بحثية مقدمة في مؤمر دولي تحت عنوان " إدارة المخاطر التنظيم والإشراف"، معهد الدراسات المصرفية، عمان– الأردن، يوم 07–08 أكتوبر 2012، ص9

[10] عبد الرزاق خليل، حمزة طيبي، إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية وفق معايير لجنة بازل الدولية، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني جامع الكتب الإسلامية على الرابط: https://ketabonline.com/ar/books/99740/read?part=1&page=3&index=660136، تاريخ لاطلاع 2023/05/13، على الساعة 22:06، ص: 5.

[11] عبد الحفيظي امحمد صديقي مليكة، دور الحوكمة في الحد من مخاطر السمعة في البنوك التجارية الجزائرية، مقال منشور في مجلة إدار الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019، ص: 240–241.

[12] عبد الحفيظي امحمد صديقي مليكة، دور الحوكمة في الحد من مخاطر السمعة في البنوك التجارية الجزائرية، مقال منشور في مجلة إدار الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019، ص: 240–241.

[13] محمد كمال الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشآت المصارف، طبعة02و الاسكندرية–مصر، 2000، ص59

[14] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الاسكندرية– مصر، 2001، ص80

[15] محمد عوض الكريم الحسين الحسن، **متطلبات الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية في ضوء مقررات لجنة بازل 1و 2**،مجلة الجزيرة، مجلد12، العدد1، 2012،ص02

[16] بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، **دور معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، العدد31، سنة 2015، ص141.

[17] عريس عمار، بحوصي مجدوب، **تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الإستقرار المصرفي**، مقال منشور في مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد01، مارس 2017، ص101

[18] آيت عكاش سمير، **تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2012-2013، ص39

[19] آسيا الوافي، أطروحة دكتوراه حول **ضوابط المصارف الاسلامية للوقاية من الأزمات المالية المعاصرة**، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة -1-، الجزائر، 2018-2019، ص183

[20] ماهر الشيخ حسن، قياس ملاءة البنوك الاسلامية لمعيار جديد لكفاية رأس مال، ورقة بحث مقدمة في مؤتمر دولي للاقتصاد الاسلامي، 17 يوليو 2009، عبر الرابط https://iefpedia.com/arab/?p=515 تاريخ الدخول: 05-01-2023

[21] عريس عمار، مجدوب بحوصي، نفس المرجع السابق، ص ص: 104-105.

[22] بريش عبد القادر، زهير غراية، مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادء الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مقال منشور في مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 01، 2015، ص110.

[23] بريش عبد القادر، زهير غراية، نفس المرجع السابق، ص ص111-112.

[24] موقع البنك المتاح على الرابط:
https://www.alsalamalgeria.com/?path=catalogue.produits.famille.3، تاريخ الاطلاع 2023/03/15، على الساعة 14:22.

[25] التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر، 2012، ص04.

[26] التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر، 2013، ص04.

[27] التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر، 2021، ص24.

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:
صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية–الواقع والتحديات والآفاق –
****

الحوكمة المصرفية كمدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية: دراسة تحليلية

Banking governance as a strategic approach to risk management in banking institutions: an analytical study

د. كمال معيوف *	د. حسين وراد	د. مهدية سردون
جامعة خميس مليانة / الجزائر	جامعة خميس مليانة / الجزائر	جامعة خميس مليانة / الجزائر
kamelalg91@gmail.com	h.ouarad@univ-dbkm.dz	m.cerdoun@univ-dbkm.dz

ملخص: تعد الحوكمة وإدارة المخاطر المصرفية من أهم بوابات تحقيق الاستقرار والنجاح في قطاع الخدمات المصرفية والمالية، خاصة في ظل التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي ولذلك جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على مدى مساهمة مبادئ الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر المصرفية، ومن خلال هذه الدراسة خلصنا إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية يعد أحد المفاتيح الإستراتيجية لزيادة فعالية المؤسسات المصرفية في إدارة المخاطر التي تواجهها.

كلمات مفتاحية: الحوكمة ؛ الحوكمة المصرفية ؛ المخاطر المصرفية ؛ إدارة المخاطر ؛ البنوك
تصنيف JEL: G21 ؛ G30 .

Abstract : Governance and banking risk management are among the most important gateways to achieving stability and success in the banking and financial services sector, especially in light of the challenges and complexities facing the banking sector ,Therefore, this study came in order to highlight the extent to which banking governance principles contribute to banking risk management ,Through this study, we concluded that applying banking governance principles is one of the strategic keys to increasing the effectiveness of banking institutions in managing the risks they face.

Keywords: Governance, Banking Governance, Bank Risks, Risk Management, Banks
JEL classification: G21 **;** G21 **.**

* معيوف كمال، kamelalg91@gmail.com

مقدّمة:

لقد دفعت تجربة الأزمة المالية العالمية سنة 2008 بالمؤسسات مهما كان نوعها و مجال نشاطها إلى تبني مفهوم الحوكمة و إدارة المخاطر و خاصة في ظل التغيرات السريعة التي تشهدها بيئة الأعمال، و تعتبر الحوكمة المصرفية من الجوانب الأساسية في عمل المؤسسات المالية و المصرفية، حيث تهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح مختلف أصحاب المصلحة من جهة، و ضمان تحقيق الأهداف المالية والتنموية من جهة أخرى،كما تعد أيضا إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية من العمليات الحيوية للحفاظ على استقرارها و ضمان تحقيق أهدافها بفعالية و كفاءة، و من هنا تظهر أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في الإدارة و التعامل مع مختلف المخاطر التي تواجه المؤسسات المصرفية من خلال العديد من المبادئ و الآليات.

إشكالية البحث: تتعلق الحوكمة المصرفية بكيفية إدارة وتوجيه المؤسسات المصرفية بهدف تحقيق التوازن بين الأهداف المالية و ضمان الامتثال للقوانين واللوائح بالإضافة إلى تلبية متطلبات مختلف أصحاب المصلحة كالمساهمين و العملاء والمجتمع،و تهدف هذه الحوكمة إلى تحقيق شفافية في عمليات صنع القرار، وتحسين الإفصاح عن المعلومات، وتوجيه الإدارة التنفيذية نحو تحقيق أقصى قيمة ممكنة من خلال إدارة الأصول والمخاطر بشكل فعال، وعليه نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن أن تساهم آليات الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمؤسسات المصرفية ؟

الأسئلة الفرعية: وللإجابة عن هذا التساؤل نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالحوكمة المصرفية؟و ماهي أهم مبادئها؟
- ماذا نعني بإدارة المخاطر المصرفية ؟و فيما تتمثل أهم مبادئها ؟
- ماهي العلاقة الموجودة بين الحوكمة المصرفية و إدارة المخاطر المصرفية ؟

أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها:

- تسليط الضوء و تكوين معارف جديدة حول متغيرات الدراسة (الحوكمة المصرفية و إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية) ؛
- محاولة إبراز العلاقة الموجودة بين الحوكمة المصرفية و إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية ؛
- السعي إلى الإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة.

أهمية البحث: تستمد هذه الدراسة أهميتها من الحاجة إلى إبراز الأهمية الكبيرة التي يحظى بها هذا الموضوع خاصة في ظل ما تشهده بيئة المؤسسات بصفة عامة من تحديات و تغيرات سريعة و معقدة في كل المجالات، مما يتطلب الاهتمام بالحوكمة المصرفية كمدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية ؛

المنهج المتبع في البحث: بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي الذي يعتبر من المناهج المناسبة لهذا النوع من الدراسات الذي يرتكز أساسا على جمع المعلومات من مختلف المراجع و المصادر ثم القيام بتحليلها؛

الدراسات السابقة: توجد الكثير من الدراسات و الأبحاث التي حاولت إبراز العلاقة الموجودة بين الحوكمة المصرفية و إدارة المخاطر، و لعل أهمها ما يلي:

– دراسة " كتفي خيرة"، سنة "2016"، بعنوان " دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية دراسة مقارنة": هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة المصرفية في تحسين إدارة المخاطر مع دراسة مقارنة بين النظام المصرفي الجزائري و المغربي، و توصلت هذه الدراسة إلى كل من الجزائر و المغرب تسعيان إلى تطوير وعصرنة الجهاز المصرفي، وذلك من خلال الإدارة الجيدة والفعالة للمخاطر المصرفية، حيث عملت كل من السلطات النقدية للبلدين على تطبيق معايير وتوصيات لجنة بازل والعمل على إرسائها في المنظومة المصرفية.

– دراسة "علال بن ثابت و عامري محمد الطاهر"، سنة "2018"، بعنوان " دور حوكمة المؤسسات في تفعيل ادارة المخاطر المصرفية :دراسة عينة من المؤسسات المصرفية الجزائرية"، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور حوكمة المؤسسات في تفعيل ادرة المخاطر المصرفية في المؤسسات المصرفية الجزائرية و من أجل هذا تم توزيع استبيان على البنوك العمومية و الخاصة ، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود ضعف في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري رغم الاصلاحات الكثيرة التي باشرتها السلطات النقدية؛

– دراسة " ياسر تاج السر محمد السند و أسعد مبارك حسين موسى سنة 2020"، بعنوان " دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمصارف:دراسة ميدانية على عينة من فروع المصارف السودانية بمدينة الأبيض": هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر على مستوى عينة من المؤسسات المصرفية السودانية ،و توصلت هذه الدراسة إلى أن مجلس الإدارة يقوم بوضع نظام محدد لقياس و مراقبة المخاطر المصرفية ،و يهتم التدقيق الداخلي بالتأكد من الإستخدام الاقتصادي الكفئ للموارد،أما التدقيق الخارجي فيهدف إلى تقييم نظم الرقابة الداخلية مما يسمح بزيادة فعالية إدارة المخاطر للمؤسسات المصرفية.

– ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة: إن ما يميز الدراسة الحالية (دراسة نظرية) عن الدراسات السابقة هو محاولة إبراز مدى مساهمة مبادئ و آليات الحوكمة المصرفية في زيادة فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات المصرفية و خاصة باعتبار هذه الحوكمة من المفاتيح و المداخل الإساراتيجية لزيادة فعالية المؤسسات البينكية في إدارة المخاطر التي تواجهها في ظل التحديات و التغيرات السريعة التي تشهدها بيئة الأعمال.

المبحث الأول: الإطار النظري للحوكمة المصرفية

نتيجة للتغيرات السريعة التي تشهدها بيئة أعمال المنظمات في كل المجالات،ظهر مفهوم الحوكمة كمصطلح حديث و معاصر زاد الاهتمام به مما أدى إلى معظم المؤسسات مهما كان مجال نشاطها إلى تبني هذا المفهوم باعتباره مفهوما مرتبطا ارتباطا وثيقا بكل الجوانب الإدارية لهذه المؤسسات.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة المصرفية: قبل أن نقوم بتقديم تعريف للحوكمة المصرفية لا بأس أن نتطرق إلى تعريف الحوكمة حيث عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها " مجموعة العلاقات بين إدارة المنظمة ومجلس إداراتها ومساهميها والأطراف الأخرى التي لها اهتمام بالمنظمة [1]"،وقد عرفها آل خليفة بأنها "مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تمكن إدارة المنظمة من تعظيم ربحيتها وقيمتها في المدى الطويل لصالح المساهمين" [2]،و تعرف أيضا على أنها القوانين و القواعد و المعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المنظمة من جهة، وحملة الأسهم و أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالمنظمة (حملة السندات، العمال الموردين، الدائنين، المستهلكين)من جهة أخرى، و تشمل حوكمة المنظمات العلاقات بين المصالح المختلفة و الأهداف و إدارة المنظمة[3] ،و تعرف كذلك بأنها مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للمنظمة ، و مجلس إدارتها، ومساهميها و غير هم من أصحاب المصلحة، و ذلك من خلال الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة و توجيه أعمال و شؤون المنظمة من أجل ضمان تعزيز الأداء و الشفافية و المساءلة بالمنظمة و تعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة[4] ،بينما الحوكمة المصرفية وفقا لما جاء في الكتب والمقالات و تقارير مختلف للهيئات الدولية، و تعد منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD من أوائل من اهتم بهذا الموضوع حيث قدمت أول تعريف لها سنة 1999 على أنها عبارة عن نظام يوضح كيفية إدارة المؤسسات المالية

و المصرفية والرقابة عليها[5]، و يعرف بنك التسويات الدولية التي تعمل تحت سلطته لجنة بازل للرقابة المصرفية حوكمة البنوك بأنها مجموعة من الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف المصرف والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين[6]، و تعرف أيضا على أنها عبارة عن مجموعة من الأساليب والإجراءات الخاصة التي تبين كيفية إدارة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين لمختلف نشاطات المصرف وشؤونه،كتحديد الأهداف الإستراتيجية للبنك ومتابعة سير عملياته اليومية والقيام بمسؤولياتهم اتجاه أصحاب المصالح على أكمل وجه والتأكد من سيرورة أنشطة المصرف تبعا لما جاء في اللوائح والقوانين[7] ، و تم تعريف الحوكمة على أنها عبارة عن مجموعة من العلاقات بين الإدارة و مجلس الإدارة و المساهمين و غيرهم من لديهم مصلحة مع المؤسسات المالية و المصرفية.[8]

و من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الحوكمة المصرفية بأنها عبارة عن نظام رقابي داخلي، يستخدم للتحكم الجيد في إدارة المؤسسات المصرفية والاستغلال الأمثل لمواردها المالية و تحقيق المصالح ذات العلاقة معها ، وبالتالي فهي تهدف إلى تحقيق جو مصرفي داخلي آمن وسليم، وقادر على إدارة المخاطر المصرفية.

المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة المصرفية

نظرا للاهتمام المتزايد لمفهوم الحوكمة بصفة عامة هناك العديد من المبادرات من طرف العديد من المنظمات و الهيئات الدولية الرامية إلى وضع و إرساء مبادئها و من أهم المبادئ المتعارف عليها ما يلي :

1- توافر إطار فعال لحوكمة المؤسسات المصرفية: يؤكد هذا المبدأ على أنه يجب على إطار هذه الحوكمة أن يشجع على رفع مستوى الشفافية ، و أن يتوافق مع أحكام القانون ويحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة على مستوى هذه المؤسسات؛[9]

2- حفظ حقوق المساهمين: ينص هذا المبدأ على ضرورة أن توفر الحوكمة المصرفية حماية للمساهمين من خلال نقل ملكية الأسهم و إختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد من الأرباح و مراجعة القوائم المالية و تسهيل ممارسة حقوقهم المختلفة؛[10]

3- المعاملة المتساوية للمساهمين: ضرورة أن تضمن الحوكمة المصرفية معاملة متساوية لكافة المساهمين، وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عند انتهاك حقوقهم [11]، و التي تتمثل في التصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية ،وكذلك حقهم في الإطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين؛[12]

4- الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح: ينبغي أن يعترف إطار حوكمة المؤسسات المصرفية بحقوق أصحاب المصالح التي نص عليها القانون أو الاتفاقيات

المتبادلة وتشجيع التعاون بين هذه المؤسسات وأصحاب المصلحة في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة المشاريع السليمة ماليا؛[13]

5- الإفصاح والشفافية: تتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات ،والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم ،والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة ،ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير؛[14]

6- مسؤوليات مجلس الإدارة: تتعلق هذه المسؤوليات بالتوجيه والإرشاد الاستراتيجي للبنك، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة المصرف، مع محاسبة مجلس الإدارة على مسؤوليته أمام المصرف والمساهمين. [15]

المبحث الثاني: الإطار النظري لإدارة المخاطر البنيكة

في ظل التغيرات و التحديات السريعة التي تشهدها البيئة المحيطة،تجد المؤسسات المصرفية نفسها أمام حتمية التعامل مع مختلف المخاطر التي تواجهها،و سنحاول في هذا الجزء توضيح مفهوم هذه الإدارة بالإضافة إلى أهم مبادئها.

المطلب الأول:مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

قبل تقديم تعريف إدتارة المخاطر سوف نقوم بتقديم مختصر للمخاطرة المصرفية حيث تم تعريفها على أنها تعرض المؤسسات البنيكة إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، مما ينتج عنه أثار سلبية لها قدرة على التأثير على تحقيق الأهداف المرجوة، وتنفيذ استراتيجياته بنجاح[16]، كما تم تعريفها أيضا على أنها عدم التأكد من الأحداث المستقبلية التي تحدث في البيئة المحيطة بالمؤسسات المصرفية كرغبات الزبائن والفوائد المتوقعة وغيرها من الأمور الغير مرغوب فيها[17]،أما إدارة المخاطر فتعرف على أنها العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال عائد المخاطرة وتكلفتها، أي هي العمل على تقليل أو تدنيه المستوى المطلق للمخاطر[18]،كما تعرف أيضا إدارة المخاطر على أنها العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، تحديدها، قياسها، مراقبتها و الرقابة عليها، بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة[19] و تعرف أيضا على أنها عملية إشرف مجلس الإدارة على المخاطر و التشكيل المصاحب لعمليات إدارة المخاطر و قياسها و تقييمها و إدارتها بشكل مناسب و الإبلاغ عنها[20]، و يمكن القول بأن إدارة المخاطر المصرفية هي علم وفن في نفس الوقت،علم لأنه يتبع عمليات التحليل الواقعي والبناء العقلاني لهيكل المخاطر والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية، و الأساليب الحديثة لإدارة

المخاطر،و فن باعتباره يتطلب اختيار النموذج المناسب ومحاولة تعميمه بنجاح وفاعلية في المؤسسات المصرفية مع الالتزام بالحذر اتجاه المخاطر مما يجعل إدارتها دائما من الفنون القائمة على المعرفة الحقيقية المكتسبة من خلال الكفاءة المهنية ومن جراء الخبرة الطويلة في العمل المصرفي[21]،و من خلال ما سبق يمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات و العمليات يتم من خلالها مواجهة أو التعامل مع أي خطر أو أزمة تواجه المؤسسات المصرفية.

و تهدف عملية إدارة المخاطر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها فيما يلي:[22]

– المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين المودعين والدائنين؛

– قياس المخاطر من أجل التحكم فيها،و يمكن أن يكون هذا القياس كميا أو بيانيا ،أو بطريقة خاصة بكل مؤسسة بنكية يتم تصميمها؛

– تعتبر إدارة ومراقبة المخاطر جزء من الاستراتيجية العامة للبنك التي تطرح في اللقاءات الدورية،حيث تعمل على الاهتمام بتنافسية المؤسسات المصرفية ،أي أن هذه المؤسسة بدون وجود إدارة مخاطر وثقافة الإحاطة بها يمكن أن يتأخر في مواجهة التغيرات والخسائر المتوقعة؛

– ضمان كفاية الموارد في حالة وقوع الخطر و القدرة على أداء الالتزامات القانونية و استقرار الأرباح لضمان نمو و استمرارية المؤسسات المصرفية ؛

– تقوم إدارة المخاطر بالمؤسسات المصرفية بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار.

و تتمثل استراتيجيات إدارة المخاطر في **المنع** منع الحدوث بالتوقف عن النشاط الذي يولد تلك المخاطر)، **القبول** (الإبقاء على الوضع الحالي وتحمل المخاطر مع أخذ الاحتياطات)،**التخفيف** (تقليل أثر المخاطر) و **نقل المخاطر** (نقل الخطر إلى طرف خارجي عبر عقد، حتى يتحمل هذا الطرف الخطر المحتمل أو القائم)[23]

المطلب الثاني:مبادئ إدارة المخاطر المصرفية :هي مجموعة من المبادئ التي تتضمن القواعد الإرشادية والممارسات السليمة التي تعمل على توفير إطار سليم لإدارة المخاطر و التي يمكن توضيحها كما يلي:

1- توفر إطار لإدارة المخاطر :من الضروري أن يكون لدى المؤسسات المصرفية إطار لإدارة المخاطر الذي يغطي جميع المخاطر التي قد تتعرض لها ، ومن خلاله يتم تحديد أنظمة وإجراءات إدارة المخاطر، التي تتسم بالمرونة و الشمولية حتى يتوافق هذا الإطار مع مختلف التغيرات الحاصلة في محيط هذه المؤسسات ؛[24]

2- مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا: تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل المؤسسات المصرفية ، و هو مسؤول أمام المساهمين عن أعمال هذه المؤسسة، مما يستوجب فهمه للمخاطر التي يواجهها المصرف والتأكد من أنها تسير بأسلوب فعال؛[25]

3- المراجعة المستقلة :يعني أن تقييم المخاطر ينبغي أن يتم من طرف جهة مستقلة تكون لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر، و اختبار فاعلية أنشطة إدارة المخاطر، وتقديم تقاريرها للإدارة العليا ومجلس الإدارة؛[26]

4- تكامل إدارة المخاطر: لتحقيق التكامل في عمل إدارة المخاطر يقتضي وجوب عدم مراجعة وتقييم المخاطر المصرفية بصورة منعزلة عن بعضها البعض ولكن بصورة متكاملة، نظرا لوجود تداخل بين المخاطر، ويهدف هذا المبدأ إلى التأكد من أن عملية إدارة المخاطر تتم بشكل مستمر على مستوى المصرف ككل؛[27]

5 – التخطيط للطوارئ :ينبغي أن تكون هناك سياسات و خطط لإدارة المخاطر في حالة الأزمات الطارئة وغير العادية، ويجب مراجعة هذه الخطط بصورة دورية، للتأكد من تغطيتها للأزمات المحتملة الحدوث و التي تؤثر على المؤسسات المصرفية. [28]

المبحث الثالث: مساهمة آليات الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر المصرفية

تعتبر الحوكمة المصرفية من المداخل الإستراتيجية لإدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية ، مما أدى إلى سعي معظم هذه المؤسسات إلى تبني ممارسات قوية لإدارة المخاطر من خلال آليات و مبادئ الحوكمة المصرفية.

المطلب الأول: مساهمة مجلس الإدارة في إدارة المخاطر المصرفية

يعد مجلس الإدارة من أهم آليات الحوكمة المصرفية باعتباره يمثل إطارها العملي فوظيفته الأساسية تكمن في تقليل تكاليف الوكالة الناجمة عن الفصل بين الملكية و اتخاذ القرار ، حيث يعمل حجم وتنوع هيكل مجلس الإدارة من الخبرات على تقييم مستوى مخاطر المشاريع الاستثمارية التي من شأنها تقليل مخاطر الإعسار في المؤسسات المصرفية ، فهو يمثل دعامة أساسية لإدارة المخاطر والرقابة عليها[29] كما يعتبر هذا المجلس من أنجع الأدوات الرقابية على سلوك الإدارة، حيث يساهم في حماية رأس المال المستثمر من سوء الاستعمال من قبل الإدارة ، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين و إعفاء الإدارة العليا،كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع الإستراتيجية ، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة ويراقب سلوكها و يقوم بتقويم أدائها[30]، كما يظهر دور مجلس الإدارة في مراقبة الأداء و التحكم في إدارة المخاطر بالمؤسسات المصرفية و حماية حقوق المساهمين و المودعين، فالحوكمة المصرفية تحدد الاطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، ولا يرتبط نجاح الحوكمة المصرفية فقط بوضع القواعد الرقابية فقط، و إنما بتطبيقها على نحو سليم،و بهذا تؤدي إلى زيادة فرص التمويل و انخفاض تكلفة الاستثمار و الحد من الفساد و انخفاض درجة المخاطرة في مثل هذه المؤسسات.[31]

المطلب الثاني: مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية

يعرف التدقيق الداخلي على أنه نشاط محايد و موضوعي و استشاري يهدف إلى زيادة قيمة المؤسسات المصرفية و تحسينها،كما يساعدها على تحقيق أهدافها من خلال أسلوب منتظم و منضبط لتقييم و تحسين فعالية إدارة المخاطر و الرقابة و الحوكمة[32]،يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة وتقييم نظام إدارة المخاطر ومراحل تنفيذه ومدى قيام المسؤولين عنه بأداء المهام المطلوبة منهم والإبلاغ عن أي قصور، فلقد حولت معايير التدقيق الداخلي الجديدة القاعدة من تدقيق داخلي قائم على الرقابة إلى تدقيق داخلي مبني على المخاطر في إطار الحوكمة، حيث جاء ضمن المعايير التي حددها معهد المدققين الداخليين الأمريكي **(IIA)** أن نطاق التدقيق الداخلي يجب أن يشمل ثلاث نقاط استشارية تتمثل في إدارة المخاطر الرقابة والحوكمة ، فهو يهدف إلى المساعدة على حل جميع المشاكل التي تعيق عمل الإدارة من خلال تحديد أنواع المخاطر التي حددها والآثار المترتبة عنها، وكذا تعزيز نظم إدارة المخاطر وسبل تحسين كفاءة و فعالية جودة الرقابة على مختلف المخاطر التي تواجه المؤسسات المصرفية [33]، و في إطار الحوكمة توسع مفهوم التدقيق الداخلي ليتخطى الدور التقليدي المحصور بخدمات الضمان التقليدية ليشمل خدمات الاستشارة والدور الحوكمي الذي يمكن أن تلعبه في العديد من أنواع الاستشارات من خلال فلسفة إضافة القيمة لتحسين عمليات المصرف و يعني ذلك أن المهنة يمكنها ان تضيف قيمة من خلال تقديم تقييم لموثوقية البيانات والعمليات في مجالات تنظيمية محددة ويتضمن هذا المفهوم جميع مجالات التدقيق الداخلي التي تتعلق بمراجعة الالتزام، المراجعة المالية والتشغيلية إضافة إلى المجالات الجديدة من الضمان التي تتعلق بقضايا إدارة المخاطر والرقابة،حيث يعتبر

نشاط التدقيق الداخلي بمثابة تأكيد مستقل و موضوعي واستشاري لإضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسات المصرفية ، من خلال تحقيق أهدافها و إيجاد ثقافة واتجاه منتظم و ملتزم لتقييم و تحسين فاعلية إدارة المخاطر و الرقابة [34]،و تقوم آلية التدقيق الداخلية بدعم إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية دون تنفيذ عملياتها التي هي من صلاحية مجلس الإدارة ،و يتبع مراجعو الحسابات الداخليون نهجا معينا في تقييم و تحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر ومراقبتها وإدارتها من أجل تحقيق أهدافهم؛[35]

المطلب الثالث:مساهمة التدقيق الخارجي في إدارة المخاطر المصرفية

يعرف التدقيق الخارجي على أنه أداة رئيسية مستقلة و حيادية يهدف إلى فحص القوائم المالية في المؤسسات المصرفية ،و بمعنى آخر فهو نظام يسعى إلى إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير و الأنظمة و الإجراءات المعنية بحماية هذه المؤسسات[36]،و يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة للمؤسسات المصرفية ،حيث يهدف إلى تحقيق المساءلة و النزاهة و تحسين العمليات فيها و يؤكد (**Paape and Spekle**) أن تشجيع هذه المؤسسات للتدقيق الخارجي هو دليل على تحسين ممارسات إدارة المخاطر و بالتالي تحسين الحوكمة الجيدة ، كما تؤكد دراسة (**Desender, 2011**) على وجود علاقة ايجابية بين جودة التدقيق الخارجي ومستوى تنفيذ إدارة المخاطر [37]، و يلعب الإستعانة بالمدقق الخارجي من طرف المؤسسات المصرفية دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك

الكشوفات و يؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية على أن دور التدقيق الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة في الإشراف ، الحكمة و التبصر، حيث ينصب الإشراف على التحقق مما إذا كانت هذه المؤسسات تعمل ما هو مفروض أن تعمله ويفيد في اكتشاف و منع الفساد الإداري و المالي أما التبصر فإنه يساعد متخذي القرار من خلال تزويدهم بتقويم مستقل للبرامج و السياسات، العمليات والنتائج،أما الحكمة فتحدد الاتجاهات و التحديات التي تواجهها المؤسسات المصرفية. [38]

و لكي تنجح الحوكمة في إدارة المخاطر بشكل فعال و كفئ فيجب أن يتصف نظام الحوكمة بالخصائص التالية: [39]

- مجلس إدارة قوي ينفذ المسؤوليات الملقاة عليه بقدرة و سلامة؛
- رئيس تنفيذي كفئ يتم اختياره من طرف مجلس الإدارة و يتم منحه السلطات و الصلاحيات لممارسة مسؤولياته في أحسن الظروف؛
- الأعمال التي يتم اختيارها من قبل الرئيس التنفيذي يجب تنفيذها بموافقة مجلس الإدارة؛
- اختيار نموذج عمل جيد من طرف الرئيس التنفيذي و بالأخذ بمشورة و موافقة مجلس الإدارة؛
- الافصاح الكافي و الملائم عن أداء المؤسسة المصرفية للمساهمين و المجتمع المالي.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة النظرية لكل من الحوكمة المصرفية و إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية توصلنا من خلال هذه الدراسة أن الحوكمة المصرفية تلعب دورا مهما و إستراتيجيا في الإشراف و الرقابة على المديرين و بالتالي فإن وجود هيكل مناسب للحوكمة المصرفية يمكن أن يساعد المؤسسات المصرفية على زيادة فعاليتها في إدارة المخاطر بمختلف أنواعها،كما تعتبر آليات الحوكمة المصرفية المتمثلة في مجلس الإدارة ، التدقيق الداخلي و الخارجي بمثابة الدعائم المحورية لإدارة المخاطر و التي تساعد في حماية حقوق جميع المساهمين و المودعين،و يسمح تطبيق هذه الآليات بشكل فعال و متكامل بزيادة فعالية إدارة المخاطر في هذه المؤسسات من خلال تعزيز قدرتها على التكيف مع التغيرات السريعة في البيئة المالية والاقتصادية.

وبناءا على ما سبق ذكره خلصنا إلى **النتائج** التالية:

- يعتبر تطبيق الحوكمة المصرفية من المداخل أو المفاتيح الإستراتيجية لإدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية ،مما يسمح لها بالمنافسة و المحافظة مكانتها و استمراريتها و خاصة في ظل التغيرات السريعة المحيطة بها؛
- تكتسي الحوكمة المصرفية أهمية كبيرة في إدارة المخاطر بالمؤسسات المصرفية حيث يسمح التطبيق الفعال لآليات هذه الحوكمة إلى فعالية التعامل مع مختلف المخاطر التي تواجه هذه المؤسسات،و بالتالي تقليلها إلى أقصى حد ممكن؛

– تعد آليات الحوكمة المصرفية (مجلس الإدارة ، التدقيق الداخلي و الخارجي) من العناصر الإستراتيجة لإدارة المخاطر بشكل فعال و كفئ؛

و في ضوء النتائج السالفة الذكر يمكن تقديم التوصيات و الإقتراحات التالية:

– توصي هذه الدراسة إلى تبني مفهوم الحوكمة المصرفية من طرف المؤسسات المصرفية باعتباره ركيزة أساسية تسمح بتجنب التهديدات و المخاطر من طرف هذه المؤسسات في ظل البيئة السريعة و المعقدة التي تعمل فيها؛

– تقترح الدراسة تطبيق الحوكمة المصرفية لإدارة المخاطر بالمؤسسات المصرفية حيث يسمح التطبيق الفعال لآليات هذه الحوكمة (مجلس الإدارة،التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي) إلى فعالية التعامل مع مختلف المخاطر التي تواجه هذه المؤسسات ؛

– لكي تسطيع المؤسسات المصرفية إدارة المخاطر بشكل فعال في ظل التحديات و التغيرات السريعة التي تشهدها البيئة،،فمن الضروري إنشاء خلية أو لجنة أو وظيفة مختصة في إدارة المخاطر.

مصادر ومراجع البحث:

- هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في شعبة العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة معمقة ، كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012.
- خيرة كتفي ،**دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية:دراسة مقارنة**،رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في شعبة علوم التسيير،تخصص الحوكمة و مالية المؤسسة،كلية العلوم الاقتصادية،التجارية و علوم التسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف،2015-2016.
- بتول محمد نوري،علي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة،**مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية**،العدد الرابع، جامعة البليدة2، ديسمبر 2011.
- بشير زناقي ،معاريف محمد،أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك: دراسة استطلاعية بفروع البنوك العمومية العاملة بولاية عين تموشنت،**مجلة البديل الاقتصادي**،المجلد الخامس،العدد الأول،جوان 2018.
- ياسر تاج السر محمد السند و أسعد مبارك حسين موسى، دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمصارف:دراسة ميدانية على عينة من فروع المصارف السودانية بمدينة الأبيض،**مجلة اقتصاد المال و الأعمال**،المجلد الخامس،العدد الثاني،ديسمبر 2020.
- محمد معاريف ،شيخي مختارية، الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، **مجلة التكامل الاقتصادي**،المجلد السابع،العدد الأول،مارس 2019.
- ملوكي أوس، دور لجنة التدقيق في تحقيق أهداف الحوكمة بالبنوك دراسة حالة عينة بنوك تجارية جزائرية،**مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية**،العدد 11،الجزء الأول،جامعة البليدة2، جوان 2015.

- محمد كريم قروف،حنان خنتوش،دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية: دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي،**مجلة المالية وحوكمة الشركات**،المجلد الرابع،العدد الأول،أكتوبر 2020.
- علال بن ثابت ،عامري محمد الطاهر، دور حوكمة المؤسسات في تفعيل ادارة المخاطر المصرفية :دراسة عينة من المؤسسات المصرفية الجزائرية،**مجلة التكامل الاقتصادي**، المجلد السادس،العدد الرابع، ديسمبر 2018.
- شريفة بوعبيدة ، واقع تطبيق الحوكمة داخل المنظومة المصرفية الجزائرية، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، المجلد الخامس، العدد العاشر، سبتمبر 2018.
- حمزة العرابي ، مروة بوقدوم ، **الحوكمة كآلية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحقيقها للتنمية المستدامة**،مداخلة تدخل ضمن فعاليات المؤتمر الدولي 13 حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة –الواقع و الرهانات–، جامعة الشلف ،نوفمبر 2016.
- محمد براق ،جنادي محمد علاء الدين ، **مدى إمكانية تطبيق المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية بالجزائر في ظل قواعد الحوكمة "دراسة ميدانية"** ،مداخلة تدخل ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة –الواقع و الرهانات–، جامعة الشلف ،نوفمبر 2016.
- فاطمة مفتاح خليل الفلاح، افطيطيم سالم المبروك الجهاني،**دور حوكمة الشركات في الحد من الأزمات المالية في المصارف التجارية الليبية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي** ، مداخلة تدخل ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الأول : إدارة الأزمات الواقع – المأمول،جامعة عمر المختار – مدينة البيضاء،ليبيا،13-14 ماي 2017.
- خطوات واستراتيجية إدارة المخاطر وأهم خطوط الدفاع، الموقع الإلكتروني:بكة للتعليم تاريخ النشر: 23 أوت 2023،تاريخ الزيارة: 26 أوت 2023 https://bakkah.com/ar/knowledge-center/
- Mohamad Bastomi, Ubud Salim, Siti Aisjah, The Role of Corporate Governance and Risk Management on Banking Financial Performance in Indonesia , **Jurnal Keuangan dan Perbankan** , Vol 21, No 4, October 2017.

- Rashidah Abdul Rahman, Siti Balqis Noor, Tariq Ismail, Governance and Risk Management: Empirical Evidence from Malaysia and Egypt , **International Journal of Finance & Banking Studies** , Vol2, No3, 2013.

هوامش البحث:

[1]جنادي محمد علاء الدين ، محمد براق ، **مدى إمكانية تطبيق المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية بالجزائر في ظل قواعد الحوكمة" دراسة ميدانية"** ،مداخلة تدخل ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة –الواقع و الرهانات–، جامعة الشلف ،نوفمبر 2016،ص8.

[2]بتول محمد نوري،علي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة،**مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية**،العدد الرابع، جامعة البليدة2، ديسمبر 2011،ص29.

[3]العرابي حمزة، بوقدوم مروة، **الحوكمة كآلية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحقيقها للتنمية المستدامة**،مداخلة تدخل ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة –الواقع و الرهانات–، جامعة الشلف ،نوفمبر 2016،ص14.

[4]ملوكي أوس، دور لجنة التدقيق في تحقيق أهداف الحوكمة بالبنوك دراسة حالة عينة بنوك تجارية جزائرية،**مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية**،العدد 11،الجزء الأول،جامعة البليدة2، جوان 2015،ص142.

[5] بوعبيدة شريفة، واقع تطبيق الحوكمة داخل المنظومة المصرفية الجزائرية، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، المجلد الخامس، العدد العاشر، سبتمبر 2018،ص 124

[6] معاريف محمد،شيخي مختارية، الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، **مجلة التكامل الاقتصادي**،المجلد السابع،العدد الأول،مارس 2019،ص 33

[7] محمد كريم قروف،حنان خنتوش،دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية: دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي،**مجلة المالية وحوكمة الشركات**،المجلد الرابع،العدد الأول،أكتوبر 2020،ص 35

[8] Mohamad Bastomi, Ubud Salim, Siti Aisjah, The Role of Corporate Governance and Risk Management on Banking Financial Performance in Indonesia , **Jurnal Keuangan dan Perbankan** , Vol. 21, No. 4, October 2017 ,P 591

[9] محمد كريم قروف،حنان خنتوش،**مرجع سبق ذكره**،ص 36

[10]بوعبيدة شريفة، واقع تطبيق الحوكمة داخل المنظومة المصرفية الجزائرية، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، المجلد الخامس، العدد العاشر، سبتمبر 2018،ص 127

[11] محمد كريم قروف،حنان خنتوش، **مرجع سبق ذكره** ،ص 36

[12]بوعبيدة شريفة، **مرجع سبق ذكره** ،ص 127

[13] بن ثابت علال،عامري محمد الطاهر، دور حوكمة المؤسسات في تفعيل ادارة المخاطر المصرفية :دراسة عينة من المؤسسات المصرفية الجزائرية،**مجلة التكامل الاقتصادي**، المجلد السادس،العدد الرابع، ديسمبر 2018،ص 49

[14]بوعبيدة شريفة، **مرجع سبق ذكره** ،ص 127 -128

[15] محمد كريم قروف،حنان خنتوش، **مرجع سبق ذكره** ،ص 36

[16] معاريف محمد،شيخي مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص 36

[17] هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التجارية تخصص مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012، ص: 56.

[18] محمد كريم قروف،حنان خنتوش، **مرجع سبق ذكره** ،ص 37

[19] معاريف محمد،شيخي مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص 37

[20] Rashidah Abdul Rahman, Siti Balqis Noor, Tariq Ismail, Governance and Risk Management: Empirical Evidence from Malaysia and Egypt , **International Journal of Finance & Banking Studies** , Vol2, No3, 2013 ,p22

[21] بن ثابت علال،عامري محمد الطاهر، دور حوكمة المؤسسات في تفعيل ادارة المخاطر المصرفية :دراسة عينة من المؤسسات المصرفية الجزائرية،**مجلة التكامل الاقتصادي**، المجلد السادس،العدد الرابع، ديسمبر 2018،ص 52

[22] معاريف محمد،شيخي مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص 37

[23] خطوات واستراتيجية إدارة المخاطر وأهم خطوط الدفاع، الموقع الإلكتروني:بكة للتعليم ، تاريخ النشر: 23 أوت 2023،تاريخ الزيارة: 26 أوت 2023 ، https://bakkah.com/ar/knowledge-center

[24] معاريف محمد،شيخي مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص 38

[25] محمد كريم قروف،حنان خنتوش، **مرجع سبق ذكره** ،ص 37-38

[26] معاريف محمد،شيخي مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص 38

[27] محمد كريم قروف،حنان خنتوش، **مرجع سبق ذكره** ،ص 37-38

[28] معاريف محمد،شيخي مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص 38

[29] زناقي بشير،معاريف محمد،أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك: دراسة استطلاعية بفروع البنوك العمومية العاملة بولاية عين تموشنت،**مجلة البديل الاقتصادي**،المجلد الخامس،العدد الأول،جوان 2018،ص 342

[30] كتفي خيرة،**دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية:دراسة مقارنة**،رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في شعبة علوم التسيير،تخصص الحوكمة و مالية المؤسسة،كلية العلوم الاقتصادية،التجارية و علوم التسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف،2015-2016،ص 63

[31] معاريف محمد،شيخي مختارية، **مرجع سبق ذكره** ،ص 39-40

[32] ياسر تاج السر محمد السند و أسعد مبارك حسين موسى، دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمصارف:دراسة ميدانية على عينة من فروع المصارف السودانية بمدينة الأبيض،**مجلة اقتصاد المال و الأعمال**،المجلد الخامس،العدد الثاني،ديسمبر 2020،ص 383

[33] زناقي بشير،معاريف محمد، **مرجع سبق ذكره** ،ص 343

[34] كتفي خيرة، **مرجع سبق ذكره** ،ص 63

[35] خطوات واستراتيجية إدارة المخاطر وأهم خطوط الدفاع، **مرجع سبق ذكره**.

[36] ياسر تاج السر محمد السند و أسعد مبارك حسين موسى، دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمصارف:دراسة ميدانية على عينة من فروع المصارف السودانية بمدينة الأبيض،**مجلة اقتصاد المال و الأعمال**،المجلد الخامس،العدد الثاني،ديسمبر 2020،ص 383

[37] زناقي بشير،معاريف محمد، **مرجع سبق ذكره** ،ص 343

[38] كتفي خيرة، **مرجع سبق ذكره** ،ص 65

[39] زناقي بشير،معاريف محمد، **مرجع سبق ذكره** ،ص 398-399

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:
صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية – الواقع والتحديات والآفاق –
****

أهمية الرسملة القوية للبنوك الاماراتية في دعم مرونتها تجاه مخاطر الهجمات الإلكترونية مع قراءة في تجربة مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي

The importance of the strong capitalization of UAE banks in supporting their resilience to the risks of attacks Electronic with a reading of the experience of the Central Bank of the United Arab Emirates

د.بن عزة هشام*
مخبر البحث الحوكمة العمومية و الاقتصاد الاجتماعي
جامعة تلمسان /الجزائر

ملخص:. تشمل المخاطر الناشئة والتي تواجه النظام المالي والمصرفي في دولة الإمارات، تباطؤ النمو العالمي، واستمرار ضغوط التضخم، والتقلبات الشديدة للأسواق المالية العالمية، وآثار ارتفاع أسعار الفائدة على المقترضين والاستثمارات، وبدوره يؤدي تزايد تبني الرقمنة في القطاع المالي إلى مزيد من التركيز على الأمن السيبراني الفعال، وتصميم نماذج أعمال متوافقة مع ذلك
تمثل المخاطر الإلكترونية تهديداً متزايداً لعمليات المؤسسات المالية والمصرفية وأوضاعها الائتمانية، والتي لم تصل إلى هذا المستوى منذ أن أدت جائحة كورونا إلى تسريع التحول إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، تهدف الدراسة الى محاولة تبيان اهمية الرسملة القوية للبنوك الاماراتية في دعم مرونتها تجاه مخاطر الهجمات الإلكترونية مع قراءة في تجربة مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي.

كلمات مفتاحية: النظام المصرفي، الرسملة، المخاطر البنكية، المخاطر الالكترونية، البنوك الاماراتية.
تصنيف JEL: E26, C97

Abstract : **Emerging risks facing the financial and banking system in the UAE include slowing global growth, persistent inflation pressures, severe fluctuations in global financial markets, and the effects of high interest rates on borrowers and investments. In turn, the increasing adoption of digitization in the financial sector leads to more focus on effective cybersecurity. and design business models compatible with it Electronic risks represent an increasing threat to the operations and credit conditions of financial and banking institutions, which have not reached this level since the Corona pandemic accelerated the transition to online banking services. Read about the experience of the Central Bank of the United Arab Emirates.**

Keywords: banking system, capitalization, banking risks, electronic risks, UAE banks.
JEL classification: E26, C97

* د.بن عزة هشام: hicham.benazza@univ-tlemcen.dz

1–مقدّمة:

شهد النظام المالي في دولة الإمارات خلال العام ،2022 انتعاشا بحسب المقاييس المالية الرئيسية، وحافظ على مرونته وعاد إلى حالة النمو التي كانت سائدة قبل الجائحة، وذلك نتيجة لتوفر البيئة الاقتصادية الكلية المحلية المواتية، وظروف التمويل والسيولة القوية.وبالتوازي مع تعافي الاقتصاد، أنهى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (المصرف المركزي) معظم تدابير الدعم المؤقتة ضمن خطة الدعم الاقتصادي الشاملةّ الموجهة التي أطلقها المصرف المركزي لمواجهة تداعيات جائحة ''كوفيد.-19،لا يزال المصرف المركزي حريصا على الالتزامً بمعالجة نقاط الضعف المحتملة، نظرا للتوقعات العالمية للعام 2023التي لا تزال تهدد بمخاطر حدوث تطورات معاكسة. وتشمل العوامل الرئيسية المحركة للمخاطر على وجه الخصوص، تشديد الظروف المالية التي تؤثر على تكاليف خدمة الدين والطلب على الائتمان الجديد، يضاف إلى ذلك ضغوط التضخم المستمرة التي تؤثر على الدخل المتاح، والتوترات الجيوسياسية السائدة وما يرتبط بها من حالة انعدام اليقين في الأسواق المالية العالمية وبعض النظم المصرفية.

لقد استفاد النظام المصرفي في دولة الإمارات من تعافي الاقتصاد الكلي للدولة في 2022.وتجاوزت ربحية القطاع مستويات ما قبل الجائحة، وسط ارتفاع صافي دخل الفوائد، وانخفاض مخصصات الانخفاض في القيمة.وظلت ظروف التمويل والسيولة مناسبة للغاية، بينما حافظ القطاع على رسملة جيدة، في حين حقق نمو الائتمان انتعاشاً ، وتحديدا القروض للقطاع الخاص، الأمر الذي يسهم في دعم الانتعاش بعد الجائحة، وأكدت اختبارات القدرة على تحمل ضغط الملاءة والسيولة التي أجراها المصرف المركزي على البنوك في الدولة على استقرار القطاع المصرفي بشكل عام.واعتمدت الاختبارات الرقابية الخاصة بقياس قدرة البنوك في دولة

الإمارات على تحمل الضغط لتقييم مرونتها في مواجهة السيناريوهات السلبية ارتفاع التضخم وتفشي حالة انعدام اليقين في الأسواق العالمية. وأشارت النتائجً إلى أنه يمكن للنظام المصرفي عموماّ ، تحمل هذه السيناريوهات السلبية الافتراضية من منظور رأس المال والسيولة، مع الاستمرار في دعم الاقتصاد من خلال الحفاظ على عرض الائتمان للمقترضين في الدولة، تهدف الدراسة الى محاولة تبيان اهمية الرسملة القوية للبنوك الاماراتية في دعم مرونتها تجاه مخاطر الهجمات الإلكترونية مع قراءة في تجربة مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي.

من خلال ما سبق تسعى هذه الدراسة لمعالجة **الاشكالية** التالية:

ما مدى أهمية الرسملة القوية للبنوك الاماراتية في دعم مرونتها تجاه مخاطر الهجمات الإلكترونية؟ مع قراءة في تجربة مصرف الامارات العربية المركزي؟

1-1-فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم وضع الفرضيات التالية:

- يتمتع القطاع المصرفي الاماراتي بنوع من الاستقرار يمكنه من تحمل الازمات نتيجة تمتع البنوك الاماراتية برأس مال كاف وسيولة مريحة.
- تساهم اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي من خلال صدمات وسيناريوهات شديدة لكنها ممكنة الحدوث؛

1-2-أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى جملة من الاهداف متمثلة في:

-ابراز مختلف المخاطر الناشئة والتي تواجه النظام المالي والمصرفي في دولة الإمارات

- ابراز دور اختبارات الضغط كأداة حديثة في ادارة المخاطر المصرفية ؛
- تحديد دور اختبارات الضغط في تجنب الازمات وتحقيق الاستقرار المالي؛
- التعرف على دور اختبارات الضغط في تحديد قدرة البنوك الاماراتية على تحمل الأزمات والمخاطر المرتفعة .

1-3-منهجية الدراسة:

قصد الإجابة على إشكالية الدراسة وتحليل أبعادها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كونه يلائم طبيعة الموضوع المدروس من خلال وصف وتحليل مختلف مكوناته وأجزائه.

وعليه تم تقسيم البحث الى :

2- تقييم النظام المصرفي في دولة الإمارات

3- الاختبار الرقابي لقياس القدرة على تحمل الضغط في سنة 2022

4- تأثير المخاطر الإلكترونية على النظام المصرفي

2- تقييم النظام المصرفي في دولة الإمارات

2-1-هيكل التمويل

اواخر عام 2022شهدت نسبة الخصوم الثانوية إلى الخصوم الأساسية ً انخفاضا بمقدار 2.7نقطة مئوية عن العام السابق، لتصل إلى 22.6% .ويرجع ذلك أساسا إلى النمو القوي في الودائع المقيمة من الشركات والحكومات والأفراد. وتساعد مراقبة هيكل التمويل باستخدام هذا المؤشر على معرفة ما إذا كان نمو الائتمانً ممولا من مصادر مستقرة. وتشير هذه النسبة إلى قاعدة تمويل قوية ومستقرة للبنوك في الإمارات، وتعني أنها تتمتع بإمكانات عالية للحصول على الودائع المحلية والاحتفاظ بها، ما يعزز قدرتها على تسهيل نمو الائتمان المستقبلي المحتمل للاقتصاد،[1]يجمع مؤشر اتجاه الاستقرار المالي في دولة الإمارات بين 18مؤشراً مالياً كليا ذوي صلة بالنظام المالي للدولة، فتمثلت في الانخفاض التاريخي في نسبة القروض إلى الودائع في النظام المصرفي في دولة الإمارات، في إشارة تدل على ظروف تمويل جيدة، وحدوث انتعاش قوي في أسعار العقارات بدبي.

الشكل رقم 01: مؤشر اتجاه الاستقرار المالي لدولة الإمارات

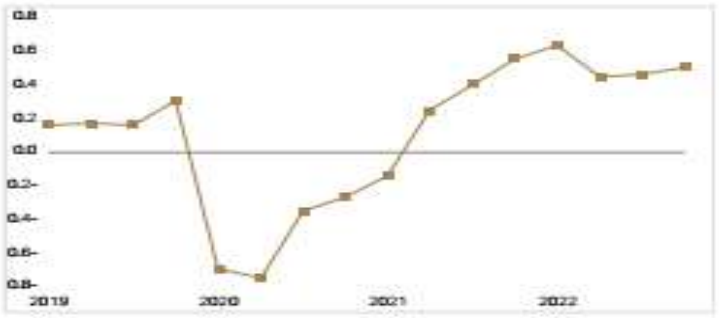

المصدر :المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة

يعد قطاع الشركات في دولة الإمارات أحد القطاعات الرئيسية للنظام المصرفي في دولة الإمارات. ويشكل إجمالي القروض من البنوك المحلية للقطاع حوالي56%من إجمالي قروض النظام المصرفي للدولة

الشكل رقم 02:نمو قروض الشركات المقيمة

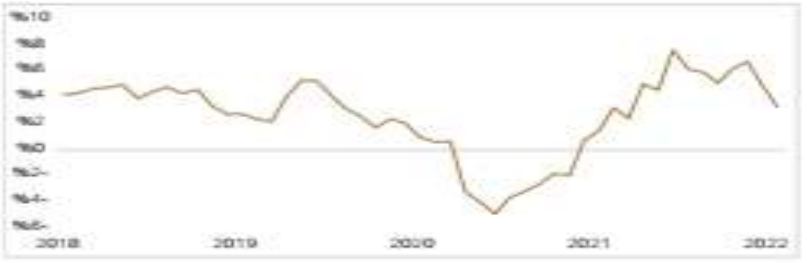

المصدر :المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة

واصلت نسب القروض المتعثرة وصافي القروض المتعثرة في قطاع الشركات في دولة الإماراتً انخفاضها بشكل مضطرد، ابتداء من العام عند مستوى11.1%و 4.5%على التوالي، وانخفضت إلى 10.1%و 4.2^{2}%.

الشكل رقم 03: إجمالي القروض المتعثرة لقطاع الشركات في دولة الإمارات

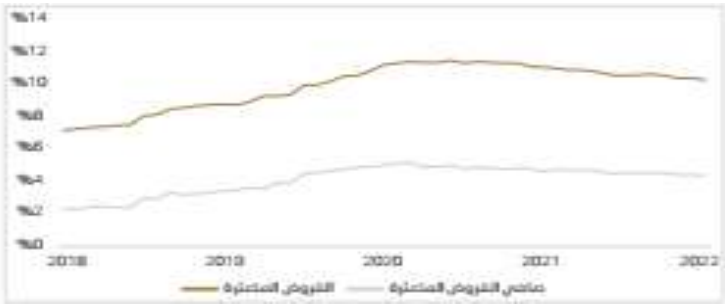

المصدر :المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة

شهد هيكل تمويل ائتمان قطاع الشركات في دولة الإمارات زيادة في تمويل الائتمان المصرفي، في حينً ظل الاقتراض من سوق رأس المال مستقراً نسبيا. وكانت هناك زيادة في الاعتماد على القروض المصرفية، لاّ سيما وأن ما يقرب من 83%من التمويل يأتي من القطاع المصرفي المحلي.

الشكل رقم 04: ائتمان قطاع الشركات في دولة الإمارات

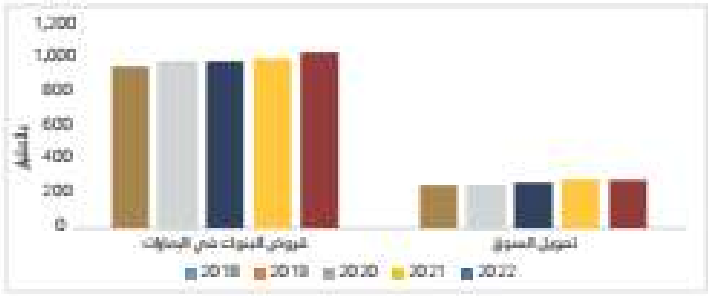

المصدر :المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة

2.2.تقييم القطاع المصرفي

حافظ النظام المصرفي في دولة الإمارات على مرونته خلال العام 2022 ظل إجمالي مركز رأس المال مناسبا في العام ،2022مع ظروف التمويل والسيولة المواتية. وانتعشت ربحية القطاع المصرفي على خلفية ارتفاع صافي دخلً الفوائد

وانكماش مخصصات الانخفاض في القيمة. وأظهر القطاع مرونة خلال الجائحة، نظرا للتدابير واسعة النطاق التي نفذها المصرف المركزي.

ارتفع إجمالي الإقراض في النظام المصرفي في دولةالإمارات بنسبة 4.8%خلال العام 2022بالتوازي مع استمرار الانتعاش الاقتصادي. ودعمت ظروف التمويل القوية للبنوك والقدرة الائتمانية الكبيرة رغبة البنوكّ للنمو في الائتمان المقدم للاقتصاد المحلي،[3]

الشكل رقم 05:نمو القروض في النظام المصرفي

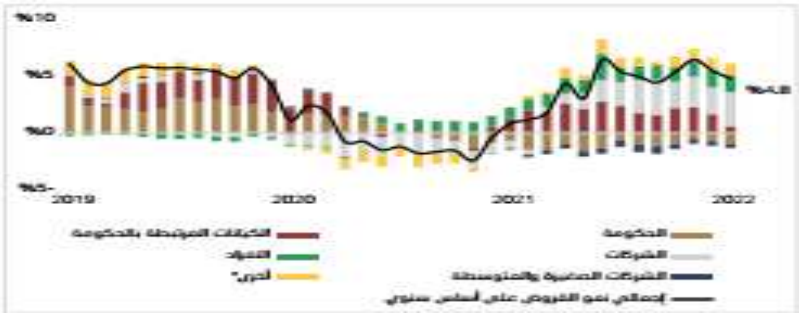

المصدر :المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة

2-2-1- التمويل والسيولة: بقي التمويل المصرفي في الدولة قائما على الودائع، حيث يمثل 60.6%من إجمالي الخصوم، مع وجود حصة صغيرة فقط من تمويل سوق رأس المال بنسبة6.3%.

الشكل رقم 06:نمو الودائع في النظام المصرفي

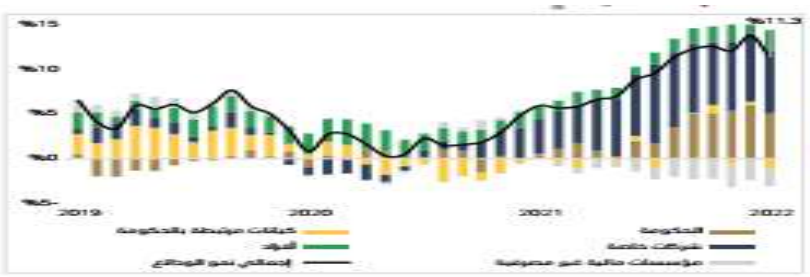

المصدر :المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة

2-2-2- جودة الأصول

تحسنت جودة أصول النظام المصرفي في دولة الإمارات بعد انخفاضها في العام الأول من الجائحة. وتراجعت نسبة صافي القروض المتعثرة ونسب القروض المتعثرة إلى 3.0%و 7.3%على التوالي بحلول نهاية عام2022 .

الشكل رقم 07:نسب جودة الأصول في النظام المصرفي

المصدر :المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة

2-2-3- الربحية:

حققت الربحية الإجمالية للبنوك انتعاشاً قويا في العام،2022ويعزى ذلك إلى انخفاض مخصصات الانخفاض في القيمة وتحسن صافي دخل الفوائد، ونما صافي الربح بنسبة 31.8%عن العام الماضي. حيث تراجعت تكلفة المخاطر ونمو المخصصات.

الشكل رقم 08: ربحية النظام المصرفي

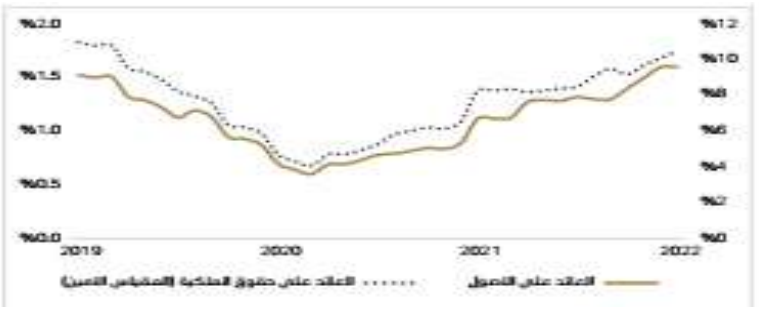

المصدر :المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة

2-2-4- رأس المال

حافظ النظام المصرفي في دولة الإمارات بشكل كلي على رسملة جيدة. وبشكل عام، تحسنت نسب كفاية رأس المال، ونسبة حقوق الملكية العادية الشق-1 خلال العام ،2022بنسبة 0.3نقطة مئوية و 0.2نقطة مئوية، لتصل إلى 17.4%و 14.4%على التوالي، واصلت البنوك الحفاظ على نسبة رافعة مالية قدرها ،9.6%وهي نسبة أعلى بكثير من متطلبات الحد الأدنى الرقابية البالغة [4]3% .

3- الاختبار الرقابي لقياس القدرة على تحمل الضغط في سنة 2022

3-1-تعريف وأهمية اختبارات الضغط:

يقصد باختبارات الضغط Stress Testing استخدام المصرف تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة الأزمات في ظل أوضاع و ظروف عمل صعبة من خلال قياس أثر هذه الأزمات على مجموعة المؤشرات المالية للمصرف. تعتبر هذه الإختبارات من العناصر المهمة في نظم إدارة المخاطر لدى المصارف وذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر، وتمثل دوراً مكملاً وليس بديلاً عن أدوات إدارة المخاطر المصرفية.[5]

استنادا إلى بنك التسويات الدولي، فإن اختبارات الضغط توصف بأنها تقييم الوضع المالي للمصرف

3-2-: نطاق اختبارات الضغط:

يجب على المصارف إعداد السيناريوهات اللازمة لإختبارات الضغط لتغطية المخاطر التالية كحد أدنى:

*مخاطر السيولة.*مخاطر التمويل.* مخاطر السوق.*مخاطر التركيز.

مخاطر التشغيل. مخاطر معدل العائد.* مخاطر الاستثمار في الأسهم.

3-3-: أهداف اختبارات الضغط:

-مساعدة المصارف في إجراءات التخطيط السليم لرأس المال من خلال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) والسيولةILAAP).)

-تزويد إدارات المصارف بتقييم مستقبلي للمخاطر التي قد تتعرض لها.

-مساعدة المصارف في وضع حدود مقبولة للمخاطر.

-توفير بيانات تفصيلية عن كل من: تعرض المصرف للمخاطر، نموذج أعمال المصرف، منظومة المخاطر لدى المصرف، وتقديم تحليل شامل لنقاط الضعف والتهديدات المحتملة لدى المصرف.

-تعزيز ثقة الرأي العام باستقرار القطاع المصرفي وذلك من خلال نشر نتائج اختبارات الضغط على مستوى إجمالي القطاع المصرفي لطمأنة الجمهور وأصحاب المصلحة بأن هذا القطاع قادر على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة.

-تطوير منهجيات للتخفيف من المخاطر وتطوير خطط طوارئ للتعامل مع المخاطر المختلفة.

-تعزيز عملية تحديد وضبط المخاطر.

-المساعدة في اتخاذ قرارات إداريه رشيدة، كونها تُعتبر جزءاً أساسياً في منظومة الحوكمة المؤسسية[6].

3-4-: منهجيات اختبارات الضغط:

*تقسم اختبارات الضغط من حيث المنهجية إلى نوعين رئيسيين كما يلي:

أ. اختبارات الحساسية:(Sensitivity Scenarios)

يتم تقييم أثر تطبيق تغير غير عادي في متغير واحد من المتغيرات (مع ثبات العوامل الأخرى) على الموقف المالي للمصرف، وتستخدم لقياس مدى أثر التحركات في عوامل المخاطر (كلُ على حده) على الوضع المالي للمصرف. ويتم إجراء

اختبارات الحساسية على المستوى الفردي أو على مستوى المحفظة أو على مستوى خطوط الأعمال أو على مستوى المصرف ككل. [7]

ب. الإختبارات القائمة على السيناريوهات:(Scenario Analysis)

تعد هذه الاختبارات أكثر تعقيداً من تحليل الحساسية حيث يتم من خلالها إحداث تغييرات على عدة متغيرات في وقت واحد، وتتضمن تحليل لأحداث تاريخية، وأحداث مستقبلية وتنبؤات.

* .وفقاً للمنهجيات المذكورة في أعلاه يتم تصميم النماذج الخاصة بعمليات اختبارات الضغط كما يلي:

أ. نماذج خاصة بالمصرف:

-يجب على المصرف تصميم النماذج الخاصة به وتحديد الفرضيات والسيناريوهات التي تتناسب مع المخاطر الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها.

-يجب على المصرف تطوير اختبارات ضغط عكسية (Reverse Stress Testing) باعتبارها أدوات لإدارة مخاطره لاستكمال مجموعة من اختبارات الضغط التي يقوم بها.[8]

-أن يتم إجراء الاختبارات علي عوامل المخاطر باستعمال درجات مختلفة من الشدة (التدرج من الأقل تأثيراً إلى الأكثر تأثيراً).

-تكون الاختبارات شاملة لنطاق اختبارات الضغط.

الموجهات والسيناريوهات المحددة بواسطة بنك السودان المركزي:

في إطار منهج الرقابة المبنية على المخاطر، سيقوم بنك السودان المركزي بتزويد المصارف باختبارات تحليل الحساسية أو السناريوهات الواجب القيام بها، آخذاً في الإعتبار تطورات المخاطر على المستوي المحلي والإقليمي والدول[9]ي، حيث يمكن

أن تشمل الاختبارات الجديدة مستويات مختلفة من الشدة، كما يمكن تغييرها بشكل جزئي أو كامل حسب التطورات الاقتصادية أو المالية [10].

الجدول رقم :01المخاطر المقيمة في اختبارات الضغط

نوع الخطر	الصدمات الممكنة	مجال تطبيق الاختبار
سعر الفائدة	صدمات ممكنة للأسعار الداخلية والخارجية	تطبق على المحافظ المالية المشكلة عادة من السندات ذات عائد ثابت.
سعر الصرف	تغير في سعر الصرف	تطبق على المحافظ المالية ومحافظ القروض اذا كانت مقيمة بالعملة الاجنبية
القروض	ارتفاع احتمالية وقوع خطر عدم الدفع	تطبق على محافظ القروض
أسعار الأصول المالية	انخفاض مؤشر البورصة	تطبق على المحافظ المالية في البورصة
عدم الاستقرار		يطبق على محفظة الخيارات في فترات سابقة لارتفاع درجة عدم الاستقرار
السيولة	نقص سيولة السندات المتداولة وزيادة سحوبات الودائع أو تخفيض في قروض ما بين البنوك	يطبق على المحافظ المالية المتداولة في البورصة
أسعار المنتجات الأساسية	انخفاض في قيمة منتج أساسي مثل سعر البترول	يطبق خاصة على البلدان المعتمدة بشكل أساسي على هذا المنتج

المصدر: شروق حدوش،اختبارات الضغط تقنية من تقنيات الهندسة المالية لتحديد درجة الاستقرار المالي في البنوك الاسلامية، مجلة المنهل الاقتصادي.2019.

3-5-قراءة في تجربة القطاع المصرفي الاماراتي في اختبارات الضغط

أجرى المصرف المركزي اختباره السنوي لقياس القدرة على تحمل الضغط لدى البنوك (من القاعدة إلى الأعلى) في العامّ 2022بهدف تقييم مرونة البنوك في دولة الإمارات في ظل ارتفاع معدلات التضخم العالمية، وتفشي حالات عدم اليقين في السوق. واستند السيناريو السلبي للاختبار إلى تضخم مصحوب بركود اقتصادي افتراضي، وذلك ضمن بيئة ارتفاع معدلً الفائدة بشكل كبير. وأظهرت النتائج أن النظام المصرفي الإماراتي سيكون قادراّ على تحمل السيناريو المدروس، حيث انخفض متوسط نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية الشق- 1بمقدار 301نقطة أساس من ،13.6%ليصل إلى أدنى مستوى قدرهً 10.6%في ظل السيناريو السلبي.

الشكل رقم 09: المخاطر الافتراضية الرئيسية على الاقتصاد والنظام المالي لدولة الإمارات

المصدر :المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة

يتبع السيناريو الأساسي للعام 2022افتراضات مشابهة للتوقعات التي أجمع عليها صندوق النقد الدولي بشأن التوقعات لمدة ثلاث سنوات، بافتراض حدوث انتعاش .تدريجي في الاقتصاد،استند السيناريو السلبي الافتراضي للعام 2022إلى مخاطر التضخم المصحوب بركود عالمي شديد (ارتفاع التضخم والركود،) مع ضغوط متزايدة في أسعارالنفط والعقارات وأسواق الأسهم في الإمارات بسبب تلاشي الطلب. تنخفض جودة الأصول المصرفية بسبب تفاقم عبء المديونية والقدرة على تحمل التكاليف.

الجدول رقم 02: مقاييس شدة السيناريو السلبي لمتغيرات مختارة

أسماء المتغيرات	تغير النسبة المئوية من نهاية 2020 إلى أدنى مستوى
أسعار العقارات (دبي)	-%20.3
أسعار العقارات (أبوظبي)	-%19.6
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات	-%6.6
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي لدولة الإمارات	-%7.1
متوسط سعر برميل النفط	-%59.8

المصدر :المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة

3-5-1- نتائج اختبار القدرة على تحمل الضغط من القاعدة إلى الأعلى

ستظل البنوك، تحت السيناريو الأساسي، متمتعة بمتوسط نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية الشق-1بمقدار 15.1%في العام ،2023أي أنه أعلى بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات هذا المتوسط. أما تحت السيناريو الافتراضي السلبي فسوف ينخفض متوسط نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية الشق- 1للبنوك المشاركة بمقدار 301نقطة أساس من 13.6%إلى قاع بمقدار10.6%في العام2023.

الشكل رقم 10: نسب رأس مال حقوق الملكية العادية الشق- 1تحت اختبار القدرة على تحمل الضغط

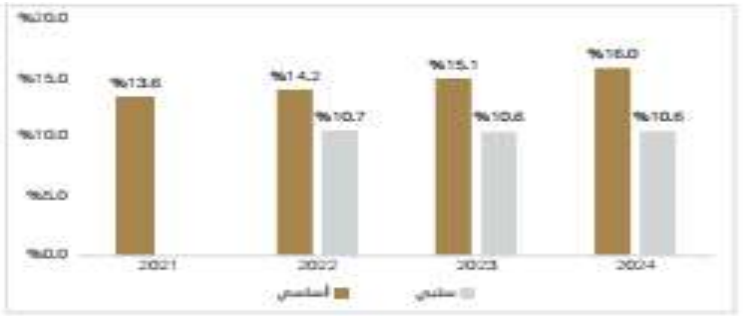

المصدر :المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة

الشكل رقم 11: إجمالي الانكشاف حسب مراحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9في السيناريو السلبي

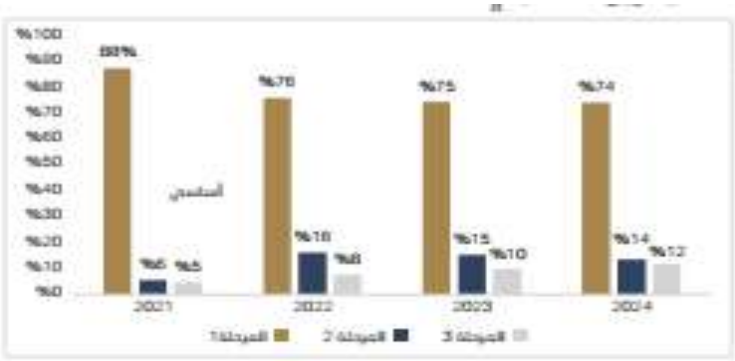

المصدر :المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة

ساهم ارتفاع حالات التخلف عن السداد على وجه الخصوص في شريحتي الشركات والأفراد في زيادة الخسائر الناجمة عن مخاطر الائتمان وفي تخفيض نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية الشق- 1،أما القطاعات الأخرى التي أسهمت في خسائر مخاطر الائتمان فقد شملت المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والحكومات المحلية.[11]

3-5-2- اختبارات القدرة على تحمل ضغط السيولة من الأعلى إلى القاعدة

اجرى المصرف المركزي في العام 2022اختبارات منتظمة للقدرة على تحمل ضغط السيولة (من الأعلى إلى القاعدة،) وذلك بهدف تحديد وتقييم تأثير سيناريوهات ضغوط السيولة الافتراضية قصيرة الأجل على البنوك. وتوفر هذه الاختبارات تقييماً شاملا لمرونة البنوك لتحمل الصدمات غير النظامية على مستوى السوق، من خلال الكشف عن قدرتها على توفير التمويل الكافي لتغطية التزامات الدفع

قصيرة الأجل. يستخدم المصرف المركزي منهجية فترة القدرة على التحمل التي تستند إلى نسبة تغطية السيولة، بمدىزمني من 30وً 60يوما لتقييم مخاطر السيولة

3-5-3- اختبارات القدرة على تحمل الضغط لنظم الدفع

اظهرت نتائج الاختبار المرونة القوية التي يتمتع بها النظام مع وجود مستويات كافية من السيولة، يضاف إلى ذلك خصائص إدارة السيولة الفعالة في نظام دولة الإمارات للتحويلات المالية، مع قدرة السداد العالية للمشاركين خلال الفترات المشمولة بالاختبار.

الشكل رقم 12: نتائج اختبار القدرة على تحمل الضغط لنظم الدفع

المصدر :المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة

4- تأثير المخاطر الإلكترونية على النظام المصرفي

تمثل المخاطر الإلكترونية تهديداً متزايداً لعمليات المؤسسات المالية وأوضاعها الائتمانية، والتي لم تصل إلى هذا المستوى منذ أن أدت الجائحة إلى تسريع التحول إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

تعتقد وكالة «إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية» أن انكشاف البنوك الخليجية على المخاطر الإلكترونية قابل للإدارة، على افتراض مواصلتهم الاستثمار في الأمن الإلكتروني وإدارة المخاطر بشكل استباقي، مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة

المتطورة للتهديدات. نلاحظ أن البنوك الخليجية سجلت فقط عدداً محدوداً من الخروقات الرقمية والهجمات الإلكترونيةً نظرا خلال العقد الماضي،الهجمات الإلكترونية لديها القدرة على الإضرار بالأوضاع الائتمانية للبنوك من خلال الإضرار بالسمعة وكذلك التسبب بالخسارة المالية. في حالة وقوع هجوم واسع النطاق على بنك ذو أهمية استراتيجية للنظام المصرفي أو عدة مؤسسات كبيرة. على مدى العقد الماضي، سجلت البنوك الخليجية عدداً محدوداً من الهجمات الإلكترونية التي أدت إلى إلحاق الضرر بالسمعة أو خسائر مالية. بالإضافة إلى ذلك، بلغ إجمالي رسوم رأس مال المخاطر التشغيلية، والتي تعد جزءاً من متطلبات رأس المال المحلي، 3.4%من إجمالي حقوق الملكية في نهاية عام 2021بافتراض أن الحد الأدنى لنسبة متطلبات رأس المال هي ،8% سجلت البنوك الموجودة في أكثر من دولة، وتلك التي تقدم خدمات مصرفية للأفراد على نطاق واسع،أعلى تكلفة ضمن عيّنتنا من البنوك الخليجية. بالنظر إلى أن المخاطر الإلكترونية هي أحد العناصر التي تم تصميم رأس مال المخاطر التشغيلية لتغطيتها، فإن التخصيص يشير إلى أن البنوك الخليجية تعتبر أن انكشافها على المخاطر الإلكترونية منخفض

4-1-الاستثمار الكبير في البنية التحتية والتجهيزات والبرمجيات:

على الرغم من أن البنوك الاماراتية لم تكشف علناً عن أرقام الاستثمارات، إلا أن مجالس إدارتها وإدارتها العليا تولي اهتماماً كبيراً للمخاطر الإلكترونية. كما استثمرت البنوك الخليجية في التكنولوجيا والتجهيزات وتدريب الموظفين لاكتشاف والحد من التعرض للمخاطر الإلكترونية، وتواصل تحديث سياساتها واستثماراتها لمواكبة التوجهات الناشئة في مجال الأمن الإلكتروني. ومع ذلك، فإننا ندرك أنه لا يوجد نظام مثالي، وأن الاستثمارات والتكيف المستمر مطلوبان لتقليل المخاطر[12]

4-2- الأطر والمتطلبات التنظيمية المحلية التي تركز على الأمن الإلكتروني

أنشأ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، في أواخر عام ،2021 مركز العمليات الشبكات والأمن الإلكتروني لتوفير حماية أفضل للنظام المالي المحلي من الهجمات الإلكترونية. وقام البنك المركزي أيضاً بتحديد وتحسين الركائز الأساسية للمرونة الإلكترونية الفعالة للنظام المصرفي وبنيته التحتية

باستخدام حساب القيمة المعرضة للخطر الذي يقيس متوسط الخسارة لأخطر 40عملية محاكاة في نموذج "غايدواير،"سيعاني أكبر 19بنكاً في دول مجلس التعاون الخليجي من خسارة تبلغ في المتوسط 8.3%من صافي الدخل و 0.7%من حقوق الملكية إذا ما تعرضت لهجوم إلكتروني شديد الخطورة.

تشير حسابات "غايدواير" إلى أن رأس مال المخاطر التشغيلية لدى البنوك الخليجية كافٍ . مع ذلك، هذا التقييم لا يتضمن التأثيرات المحتملة على وضع الأعمال، أو خسارة الإيرادات المحتملة المرتبطة بها بسبب الإضرار بالسمعة، أو الفدية الإلكترونية. نلاحظ أيضاً أن تغطية "غايدواير" للبنوك الخليجية تستثني بعض الكيانات الأصغر التي يمكن أن تكون معرضة نسبياً للمخاطر الإلكترونية. عند تقييمنا لاستقرار الأعمال والرسملة وكفاية إدارة المخاطر لدى البنوك.

الشكل رقم:13: متوسط احتمال الخسارة بسبب المخاطر الإلكترونية ورسوم مخاطر التشغيل لدى البنوك الخليجية

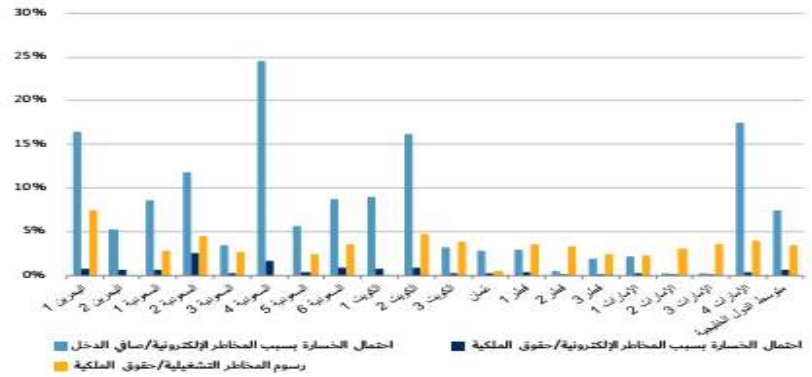

المصدر:وكالة "ستاندرد آند بورز

في السيناريوهات الشديدة، قد يكون للمخاطر الإلكترونية آثار سلبية على السيولة من خلال التسبب في تدفق مفاجئ للأموال للخارج، مما يؤدي إلى ضغوط على السيولة. نلاحظ أيضاً بأن المخاطر الإلكترونية تتطور بسرعة وتتطلب جهوداً متواصلة إذا أرادت البنوك أن تظل محمية، ونحن ندرك أنه لا يوجد نظام يمكنه الحماية بشكل كامل من المخاطر غير المتوقعة.

الشكل رقم:14: الخسارة المقدرة بسبب المخاطر الإلكترونية

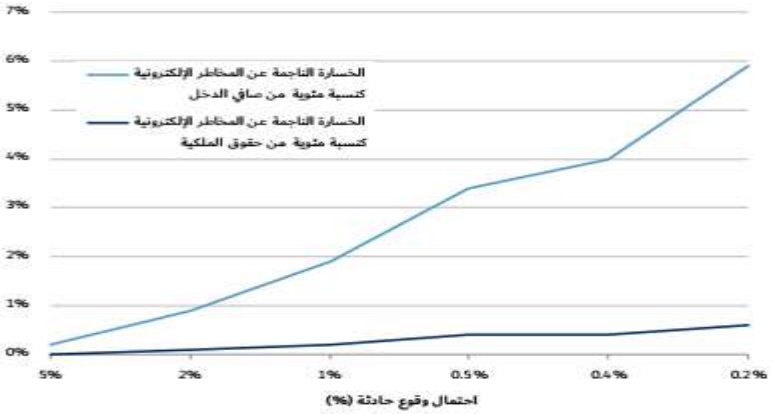

المصدر:وكالة "ستاندرد آند بورز

4-3- خروقات البيانات من أكبر المخاطر

تتراوح المخاطر الإلكترونية من الانقطاع المؤقت للخدمات إلى الإغلاق الكامل لأنظمة تكنولوجيا المعلومات بسبب تدمير البيانات وسرقة البيانات المرتبطة بالفدية الإلكترونية. يشير نمو برمجيات الفدية الخبيثة المرتبطة بسرقة البيانات، إلى جانب الكمية الكبيرة من المعلومات الحساسة التي تتعامل معها البنوك، إلى أن هذا يمثل خطراً رئيسياً على المقرضين في الدول الخليجية، لا سيما بالمقارنة مع الأخطار الأخرى مثل توقف الأعمال.[13] زادت الهجمات المرتبطة ببرمجيات الفدية الخبيثة التي تؤدي لتسرب المعلومات بنسبة 82%في عام ،2021حيث تم تسجيل 2.686هجوماً، مرتفعاً من 1.474هجوم في عام ،2020وفقاً لتقرير "التهديد العالمي لعام 2022"من "كراودسترايك"، وهي شركة تكنولوجيا للأمن الإلكتروني تشير نتائج "غايدواير" إلى أن وضع المخاطر الإلكترونية للبنوك الخليجية يمكن مقارنته بالأسواق المتقدمة، بدلاً من بنوك الأسواق الناشئة. وتجدر الإشارة إلى أن الأسواق الناشئة أكثر عرضة بشكل ملحوظ من الدول الخليجية لقضايا انقطاع الأعمال غير المباشرة، والتي تنجم عن مشاكل لدى مزودي الخدمات من الأطراف الثالثة. يمكن أن يفسر ذلك من خلال الاستثمار الكبير للدول الخليجية في البنية التحتية.

الشكل رقم 15: إجمالي نسبة الخسارة في الحالات عالية الخطورة"اختراق البيانات"

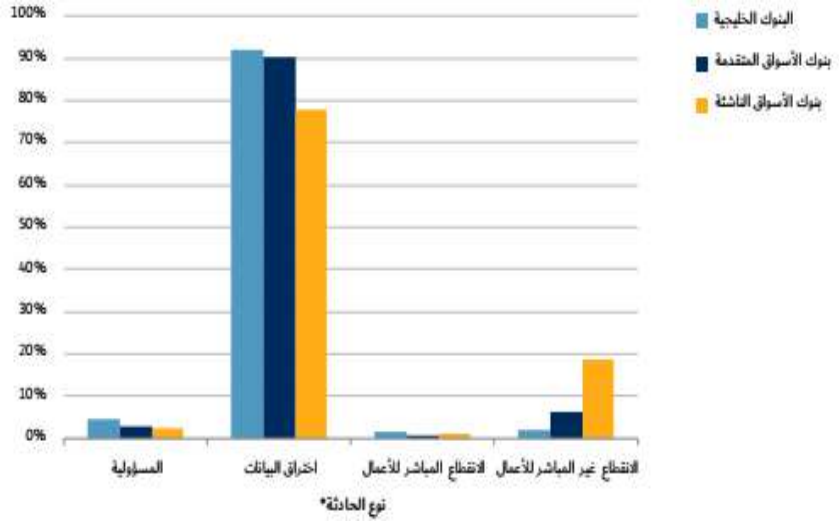

المصدر:وكالة "ستاندرد آند بورز

5–خاتمة: واجهت الأنظمة المصرفية عبر العالم تحديات كبيرة خلال أزمة كورونا نتيجة تعطل معظم المشاريع الاقتصادية والتي تعتبر البنوك الممول الرئيس ي لها، مما جعل احتمال تعثر هذه المشاريع مرتفع نسبيا. مما يتوجب اعتماد البنوك اسلوب تحوطي لمواجهة تعثر أصحاب هذه المشاريع أو تأخرها عن تاريخ السداد وذلك من خلال الاحتفاظ برأس مال اضافي بما يسمح لها من تحقيق نوع من الاستقرار المالي.

اكتسبت اختبارات الضغط في السنوات الماضية أهمية متزايدة في القطاع المصرفي كأداة فعالة لإداءها المخاطر المصرفية، وأسلوب جديد لتقييم وقياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات والأزمات التي قد تواجه على المدى البعيد، عن طريق وضع سيناريوهات قاسية لكنها ممكنة الحدوث، بهدف المساعدة في اختيار السياسات والاجراءات التصحيحية المناسبة بما يساهم في تعزيز قدرة البنوك على تحمل الأزمات وتعزيز الاستقرار في النظام المالي،قام البنك المركزي الاماراتي باختبارات ضغط لقياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات بعد أن عصفت أزمة كورونا بالاقتصاد العالمي والمحلي، أن الجهاز المصرفي الكويتي ما يزال قادرا بشكل عام على تحمل الأزمات.

النتائج :–تعتبر اختبارات الضغط التي تجريها البنوك المركزية بمثابة مراجعة تحليلية شاملة لمدى كفاية رأس المال، وتقدم وسائل هيكلية للمراقبين والمنظمين لتقييم ما إذا كانت البنوك تمتلك رأس مال كافيا، وأيضا ما إذا كانت البنوك قادرة بسرعة وبدقة على تحديد درجة انكشافها للمخاطر؛

–قام بنك الامارات المركزي بتطوير أداة اختبار ضغط تنازلي على أحدث طرازّ، أثبتت قدرتها الكبيرة على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المتغيرة خلال جائحة فايروس كورونا. وما يميز هذه الأداة مرونة سيناريوهاتها، ودقة بياناتها، وقابليتها لقياس الآثار اللاحقة، ولمنظور مستقبلي يمتد ثلاث سنوات. علاوة على ذلك،

يتميز الإطار الجديد بالشمولية في تحديد المخاطر الكلية المحتملة التي قد يواجهها القطاع المصرفي، والقدرة على نمذجة واحتساب أثر المخاطر الناتجة عن محفظتي الائتمان والاستثمار، ومخاطر تغير أسعار الفائدة، ومخاطر السيولة.

-أعطت نتائج اختبارات الضغط المطبقة وفقا لافتراض أسوء السيناريوهات والمتمثل في بلوغ مستويات عالية من القروض غير المنتظمة من القطاع الخاص، نسب كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الاماراتي تقدر بـ 18.9%، 19.2%للأعوام 2020، 2021على التوالي.

- ساهم البنك المركزي الاماراتي في تحقيق وتعزيز الاستقرار المالي في الامارات من خلال إصدار التعليمات الخاصة بإجراء اختبارات الضغط والإشراف عليها وتحديثها من فترة لأخرى، حيث قام بتحديث نظام ادارة مخاطر الائتمان ليشمل تقارير اضافية عن الافصاح عن الانكشافات الكبيرة، وقام بإصدار تعليمات رقابية معدلة بشأن متطلبات كفاية راس المال.

- يعتبر القطاع المصرفي الاماراتي قطاعا سليما ومرنا قادرا على تحمل الأزمات والمخاطر المرتفعة الناتجة عن فيروس كورونا، نتيجة تمتع البنوك الاماراتية بمستويات مرتفعة من رأس المال مقرونة بانخفاض القروض الغير منتظمة وهذا ما يضمن أيضا مرونة نظامية اتجاه الضغوط الاضافية؛

أن البنوك الاماراتية تدير انكشافها على المخاطر الإلكترونية بشكل فعال، بما في ذلك من خلال الاستثمار في الأمن الرقمي، وأن الربحية والرسملة والسيولة القوية التي تتمتع بها هذه البنوك توفر لها هامشاً مالياً ضد الحوادث المحتملة.

6–مصادر ومراجع البحث:

1- Masood. O; J.M. Fry, , **Risk management and the implementation of the Basel Accord in emerging countries: An application to Pakistan**, MPRA Payper, No.34163, posted 17, october.2011

2- المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة: www.centralbank.ae

3 –فضيلة بوطورة ، نوفل سمايلي ،، م**واكبة بنك الجزائر لمقررات لجنة بازل من خلال تشريعات انظمة الرقابة الداخلية تعزيزا للحوكمة المصرفية** ، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات ، المجلد 05،العدد02. 2019.

4 --AlFawwaz, T. M. & Alrgaibat, G. A., **Capital Adequacy of the Jordanian Banking Sector for the Period 2000-2013**, *International Journal of Academic Research in Accounting,Finance and Management Sciences*, Volume 5 No 2015.

5 ---Jablecki, . J., (2009), **The impact of Basel I capital requirements on bank behavior and the efficacy of monetary policy**, *International Journal of Economic Sciences and Applied Research*Volume 2 No (1)

6 –شروق حدوش، و آخرون، **اختبارات الضغط تقنية من تقنيات الهندسة المالية لتحديد درجة الاستقرار المالي في البنوك الاسلامية**، مجلة المنهل الاقتصادي..2019

7 –محمد امين صلاح الدين، و صادق راشد الشمري، **متطلبات نموذج اختبارات التحمل وامكانية التطبيق في المصارف العراقية**: دراسة استطلاعية لآراء عينة من موظفي البنك المركزي العراقي ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، (.19–71).2020.

8 ناصر. سليمان ،**البنوك الإسلامية واتفاقية بازل 3المزايا والتحديات**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن عدال ،2019

9 - Abdullah. H., **Basel III Impact on the IIFS and the Role of the IFSB,** *AAOIFIWord Bank Annual Conference on Islamic Banking and Finance*, 2019 .

10–مفتاح صالح .رحال فاطمة ،**تأثير مقررات لجنة بازل 3على النظام المصرفي الإسلامي**، المؤتمر الإسلامي التاسع للاقتصاد والتمويل، تركيا.2018.

11 –المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة:www.centralbank.ae

12 غايدوار، التقارير المالية للبنوك، إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية2022.

[13] Ozkan. C.,, **Regulatory and Supervisory Challenges of Islamic Banking After Basel-III**,COMECE Financial Cooperation Working Group Meeting ANKARA, *The International Bank forReconstruction and Development*, Washington, USA, p11.2020

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:
صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية – الواقع والتحديات والآفاق –
****

المخاطر المالية في ظل المعايير الإحترازية الدولية الجديدة
حالة القطاع المصرفي الجزائري

Title Financial risks under new international precautionary standards Status of Algeria's banking sector

د. إنصاف قسوري *	ط.د. سندس بن عبد الله
مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال	مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
محمد خيضر بسكرة/ الجزائر	محمد خيضر بسكرة/الجزائر

ملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على اشكالية المخاطر المالية ودور لجنة بازل في صياغة مجموعة من المعايير الاحترازية لتجنب المصارف المخاطر ،خاصة أن البنوك الجزائرية بحاجة إلى استخدام مقاييس تربط بين الربحية و المخاطرة، توصلنا الى مجموعة نتائج اهمها ان لجنة بازل لها دور اساسي في الاستقرار المصرفي وأن القواعد الاحترازية الدولية كان لها دور في صلابة المصارف الجزائرية من خلال زيادات السيولة وملاءته والارتفاع المحسوس في مردودية القطاع.
كلمات مفتاحية: مخاطر مالية، قواعد إحترازية، مصارف جزائرية

Abstract : The study aimed to identify the problems of financial risks and the role of the Basel Committee, especially since Algerian banks need to use measures linking profitability to risk…The study found that the Basel Committee has a key role in banking stability and that international precautionary rules have played a role in the resilience of the Algerian banking sector through increases in liquidity, its solvency and the perceived rise in the sector's resilience.
Keywords: Financial risks, precautionary rules, Algerian banks
JEL classification: G21.G24

* إنصاف قسوري ؛ insaf.guessouri@univ-biskra.dz

مقدّمة:

تسعى كل البلدان إلى إقامة نظام مصرفي مستقر وصلب من أجل مجابهة أي أزمة مصرفية سواء في الداخل أو الخارج، مما يعزز من ثقة العملاء و المستثمرين في الجهاز المصرفي، لذلك أصبح لزاما إقرار معايير موحدة لكافة البنوك، وعليه تضع السلطات النقدية مجموعة من القواعد الإحترازية وجب التقيد بها وإتباعها هدفها الأساسي الرقابة المصرفية وتحقيق الاستقرار للأجهزة المصرفية، ولتحقيق الإستقرار المالي، وإستكمالا لجهوده المبذولة لتعزيز صلابة القطاع البنكي وضمان قدرته على امتصاص الصدمات، قام بنك الجزائر بإعتماد مجموعة من الأدوات والتدابير التي تندرج ضمن سياسته الإحترازية الكلية، والتي تتماشى إلى حد ما مع التوجهات الدولية، والمتطلبات التي أوصت بها لجنة بازل في إتفاقيتها الثالثة.

إشكالية البحث: سعت الجزائر إلى تفعيل دور البنك المركزي في الرقابة على البنوك التجارية، لتجسيد التوصيات الصادرة عن لجنة بازل، وعليه، نطرح التساؤل الرئيسي التالي: **فيما تتمثل المعايير الاحترازية الدولية الجديدة في مجابهة المخاطر المالية في سوق القطاع المصرفي الجزائري؟**

فرضيات البحث: إرتفاع سيولة سوق القطاع المصرفي الجزائري في ظل إعتماد المعايير الإحترازية الدولية.

أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها:

- التعريف بإدارة المخاطر المالية، والتعرف على القواعد الاحترازية الدولية؛
- التعرف على مدى صلابة القطاع المصرفي الجزائري.

أهمية البحث: تستمد هذه الدراسة أهميتها من الحاجة إلى إبراز أهمية استخدام نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC من طرف البنوك الجزائرية كونه أحد أهم التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر المالية البنكية.

المنهج المتبع في البحث: تـــــــم الإعتماد على المنهج الوصفي من خلال الإطار النظري حول المعايير الإحترازية تعريفها و أهدافها وأسباب تطبيقها وكذا من خلال التعرف على إتفـاقيـة بازل3، والمنهج الاســـتقرائي من خلال اســـتقراء الإحصـائيات والنتائج من التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2021 والذي تـــم الإعتماد عليه كليا في المحور الأخير.

المبحث الأول

إدارة المخاطر المالية

معظم الدول التي شهدت أزمات مالية و اقتصادية كانت مشاكل البنوك قاسماً مشتركاً فيها، بسبب تزايد المخاطر المالية المصرفية لاسيما مخاطر الإئتمان مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية.

المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر المالية

يرى Cummins,J.D أن مفهوم إدارة المخاطر المالية يشير إلى تلك القرارات التي تستهدف تغيير شكل العلاقة الخاصة بالعائد و المخطر المرتبطين بالتدفقات النقدية المستقبلية.

يؤكد Stewart أن إدارة المخاطر المالية لا تعني التخلص منه لأن التخلص من الخطر يعني التخلص من العائد المتوقع. أما إدارة المخاطر المالية، فإنها تعنى استخدام الأدوات المناسبة لتدنيه الخسائر المحتملة، و هي تستهدف تعظيم القيمة السوقية للعوائد المتوقعة في ضوء درجة المخاطر التي يمكن تحملها، أو المصاحبة لهذه العوائد المتوقعة. [1]

و بمراجعة المفاهيم و التعريفات السابقة، نستخلص أن مصطلح إدارة المخاطر المالية، يتضمن كل الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع و درجة المخاطرة المرتبطة بتحقيق هذا العائد المتوقع، و ذلك بهدف تعظيم قيمة الأصل الذي يتولد عنه هذا العائد.

[1] – محمد علي، ادارة المخاطر المالية، كلية التجارة، القاهرة، مصر، 2005،ص ص 03-04

المطلب الثاني: أنواع المخاطر المالية:

إن البنوك تلعب دوراً هاماً في القطاع المصرفي وتلبي حاجات العملاء لاسيما عملية منح الائتمان، كان من الطبيعي أن تتعرض هذه البنوك لمخاطر متنوعة، أهمها:[2]

الفرع الأول : مخاطر السيولة liquidity risk

هي عدم قدرة البنك على مواجهة الالتزامات المالية(سحب الودائع، طلبات القروض) في مواعيد استحقاقها، و ذلك بدون حدوث أية خسارة أو تكاليف غير معقولة يتحملها البنك في سبيل تنفيذ تلك الالتزامات المالية.

الفرع الثاني: مخاطر عدم الملاءة insolvency risk

الحالة التي تسجل فيها المؤسسة عجز في أموالها الخاصة وذمتها المالية بنقصها لدرجة يستحيل فيها تغطية المخاطر و الخسائر المحتملة الوقوع، بحيث لا تتوفر لا على السيولة ولا على أصول أخرى تواجه بها خصومها.

الفرع الثالث: مخاطر السوقmarket risks

يمكن تعريف مخاطر السوق على أنها احتمال خسارة للبنك بسبب التغيرات في متغيرات السوق أسعار الفائدة أو أسعار الأوراق المالية و العملات الأجنبية.

الفرع الرابع: مخاطر القرض:credit risk

[2] –بودالي مختار،نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر كآلية لإدارة المخاطر المالية بالتطبيق على البنك الوطني الجزائري للفترة 2018-2020.مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، المجلد 11، العدد02، 2022، ص 121.

احتمال فشل المقترض الطرف المقابل في الوفاء بالالتزامات بموجب الشروط المتفق عليها. و يمكن أن تأخذ هذه الخسائر شكل الامتناع التام عن السداد أو بدلاً من ذلك .

الفرع الخامس: مخاطر التشغيلoperational risks:

عرفتها لجنة بازل على أنها الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية .ضعف أنظمة المعلومات أو بسبب أحداث خارجية و تنشأ من عدة عوامل منها عدم الكفاءة في السيطرة المباشرة على التكاليف.[3]

المطلب الثالث:نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC)

الفرع الأول: تعريف نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر

إن تقنية معدل العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر Risk Adjusted Rate of Return on Capital تقيس المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية للمحفظة الاستثمارية للبنك، بالاستناد إلى حساب العائد الصافي المعدل بالمخاطر، و رأس المال الاقتصادي الذي يجب الاحتفاظ به لمقابلة المخاطر الرئيسة المترتبة على أعمال البنك و المتمثلة بكل من مخاطر الائتمان و السوق و التشغيل.

[3] – عبد الحميد لخديمي، بن صالح حورية ،دور القواعد الاحترازية في إدارة المخاطر المالية–بنك الجزائر نموذجا خلال الفترة 1990–2018. مجلة الاقتصاد و ادارة الأعمال.2020ص 126

الفرع الثاني: أهمية نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر

يستخدم العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر و يحتل أهمية كبيرة في مجالين رئيسين هما[4]:إدارة المخاطر من أجل تحديد مقدار مساهمة كل صفقة أو عملية في المخاطر الإجمالية التي يتعرض لها البنك، و من أجل تحديد رأس المال المطلوب للبنك ككل؛ أو لغرض تقييم الأداء من أجل تحديد الربحية الاقتصادية لعمليات أو صفقات مختلفة على أساس مقارنة المخاطر المعدلة الخاصة بالمصادر المختلفة للمخاطر.

اولا: استخدام العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لتقييم الأداء المالي:

إن الأداء المعدل بالمخاطر عندئذ يتم قياسه بقسمة الأرباح على رأس المال المخاطر باستخدام العلاقة التالية:

مقياس الأداء المعدل بالمخاطر= الربح / رأس المال المخاطرRC

ثانيا: استخدام العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لأغراض إدارة المخاطر المالية:

[4] – محمد البشير بن عمر، بن عمارة نوال. تحليل المخاطر المصرفية باستخدام نموذجRAROC-دراسة حالة مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار2012-2016. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة.2018. ص182

إن استخدام العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لأغراض إدارة المخاطر المالية يستند إلى حساب العائد المعدل بالمخاطر وقسمته على رأس المال الاقتصادي Economic Capital ويتم حسابه باستخدام العلاقة التالية :

العائد على رأس المال المعدل بالمخاطرRAROC = العائد الصافي المعدل بالمخاطر / رأس المال الاقتصادي

– العائد الصافي المعدل المخاطر = الإيرادات – المصروفات – الخسائر المتوقعة – الضرائب؛

– رأس المال الاقتصادي أو المعدل وفق المخاطر= رأس المال المحتفظ به لتغطية الخسارة غير المتوقعة إلى المخاطر الائتمانية، التشغيلية و السوقية.

ويتميز النموذج بالخصائص الآتية : يقدم وحدة القياس العامة إلى العوائد المعدلة وفق المخاطر من رأس المال المخصص و المستخدم؛ يعتبر واحدا من الدعائم الأساسية في هيكل إدارة المخاطر المتكامل؛يشجع المدراء على أن يصبحوا مدراء مخاطر استنادا إلى أن المخاطر يجب أن تؤخذ في الحسبان بشكل واضح وصريح في وقت تخصيص الموارد وصنع قرارات الاستثمار. [5]

[5] – محمد البشير بن عمر، و بن عمارة نوال، مرجع سابق ،ص180

المبحث الثاني

المعايير الاحترازية الدولية الجديدة

المطلب الاول: تعريف المعايير الاحترازية:

وتعرف أيضا بقواعد الحيطة والحذر وهي قواعد للتسيير في المجال المصرفي، فالتسيير الاحترازي هو تنظيم بنكي عصري يقوم على مجموعة من المعايير التسييرية والتي يجب على البنوك تطبيقها واحترامها لضمان سلامة أموالها الخاصة والقدرة على مقابلة طلبات السيولة من طرف المودعين من خلال الاحتفاظ بمستوى معين من الأرصدة السائلة لديها. [6]

المطلب الثاني: أهداف المعايير الاحترازية:

تهدف القواعد الاحترازية بشكل أساسي إلى ضمان سلامة النظام المالي و المصرفي على وجه الخصوص، بشكل يمكنه من تفادي الوقوع في الأزمات النقدية و المالية

[6] – علي بوعمامة، فعالية المعايير الاحترازية في الحد من المخاطر البنكية–مع الاشارة الى حالة الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر،(2022/2021).ص 106

التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي الكلي للبلد.ونستطيع تجميع هذه الأهداف في محورين هما : [7]

– حماية المودعين : توجب على القواعد الاحترازية أن تكون في حماية مصالح هؤلاء المودعين بوضع قواعد للسيولة التي تلزم البنوك على الاحتفاظ بحجم معين من السيولة لديها تواجه به طلبات السحب من الزبائن،كما تفرض القواعد الاحترازية على البنوك تأمين الودائع بهدف ضمان التسديد للمودعين في حالة إفلاس البنك.

– الحفاظ على استقرار النظام المالي: تمكن القواعد الاحترازية من التنبؤ بالخطر النظامي و تمكن من تفادي تأثير أزمة إفلاس أي بنك على مجموع النظام المالي، وهذا بوضع قواعد للملاءة، و تسيير فعال للخطر العام.

المطلب الثالث: أسباب تطبيق القواعد الاحترازية: تعود أسباب إتباع المعايير الاحترازية وتطبيق قواعدها إلى:[8]

- عدم تماثل المعلومات بين البنوك و المودعين :يمكن أن يبرز مشكل سوء النية في علاقة البنك بالمودعين و الذي بدوره يجعل البنك يواجه خطر السيولة، كما أن عقد الإيداع الخاص بالودائع تحت الطلب يحتم على البنك أن يكون جاهزا في

[7] – محمد أمين بومدين، حنان تلمساني، النظم الاحترازية لتسيير الخطر البنكي وفق مقترحات لجنة بازل كآلية للحد من مشكل عدم تماثل المعلومات"دراسو ميدانية على فروع البنوك الجزائرية–ولاية سعيدة". *مجلة البشائر الاقتصادية، ديسمبر 2015 ،ص 02*.

[8] – فاطمة الزهراء زغاشو، و عبد الحق بوعتروس، ضبط قواعد الحذر في البنوك الجزائرية وفق المعايير الاحترازية الدولية. مجلة العلوم الانسانية، 2022، ص154

أي وقت لتحويل هذه الودائع إلى قيمتها الاسمية، و ذلك في حالة تنبؤ المودعين بأن البنك يمكن أن يتعرض إلى خطر الإفلاس فسيندفعون إلى سحب أموالهم.

- عدم تماثل المعلومات بين البنوك و المقترضين: إن البنك ذو عرضة لنوعين من عدم تماثل المعلومات في إطار علاقته بالمقترضين، و التي لها تأثير كبير على قدرته على السداد، الأول هو متمثل في مشكل الاختيار السيئ وهو اختيار الفئة السيئة من المقترضين، و الثاني متمثل في خطر سوء النية المرتبط بحالة عدم اليقين في قدرة المقترضين على احترام التزاماتهم وفقا لعقد الإقراض.
- عدم تماثل المعلومات بين البنوك و السلطات الإشرافية : إن تدخل السلطات الإشرافية المتمثلة في البنوك المركزية بهدف تعزيز الثقة في النظام المصرفي يتم من خلال إجراءين أساسين:

- نظام التأمين على الودائع: وهذا بهدف منع حدوث خسائر كبيرة للمودعين في حالة إفلاس بنك ما، حيث بفضل هذا النظام يصبح المودعين أقل اندفاع لسحب أموالهم.
- نظام الملجأ الأخير للإقراض: هدفه منع حدوث إفلاس للبنوك التي لديها مركز مالي قوي وقدرة على الوفاء بالتزاماتها و لكنها تواجه عجز مؤقت في السيولة.

المطلب الرابع : أهمية إتفاقية بازل الثالثة على المنظومة المصرفية

الفرع الأول: أسباب ظهور بازل3: إن حدوث الأزمة بعد تطبيق بازل 2 في الدول المتقدمة جعل الاتفاقية على المحك كونها جاءت لتعزز صلابة النظام المصرفي، الأمر

الذي عجل بمراجعة الأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية، أهم أسباب حدوث هذه الأزمة ما يلي:[9]

1- النقص في رؤوس الأموال الملائمة: كشفت الأزمة المالية العالمية أن المصارف في مختلف دول العالم لا تتوفر على المستوى الكافي من الأموال لتغطية المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.

2- عدم كفاية شفافية السوق: بينت الأزمة الأخيرة أن هناك نقصا في شفافية السوق نتيجة عدم كفاية مستوى الإفصاح المصرفي، الأمر الذي عقد من عملية تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها من مصرف لآخر.

3- المبالغة في عمليات التوريق المعقدة: عمدت العديد من المصارف إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها، مظهرة بذلك معدل كفاية رأس مال أعلى من الواقع، وبالتالي الابتكارات المالية الجديدة كان لها دور في إحداث هذه الأزمة

4- الإفراط في المديونية: لجأت المصارف إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية من اجل التعظيم من أثر الرفع المالي وزيادة مردوديتها، وقد ترافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال.

الفرع الثاني: الركائز الأساسية الواردة في اتفاقية بازل3:[10]

[9] - فرجاني مسعود، التاورغي محمد، واقع إدارة المخاطر في المصارف التجارية وفق إتفاقية بازل3، مجلة البحوث المالية و الاقتصادية ،2021، ص124

[10] - بوسيف زينب أسماء، بن سكران بودالي، الالتزام بمقررات بازل3 كآلية لتعزيز الرقابة لدى النظام البنكي الجزائري، مجلة les cahiers du mecas ، جوان 2023،ص359

-رفع نسبة رأس المال الاحتياطي من 2 إلى 4.5 من المائة، بالإضافة إلى هامش احتياطي آخر يتكون من 2.5 في المائة من الأسهم العادية لأصول البنك والالتزامات التي تستخدم في مواجهة الأزمات، ليصل المجموع إلى نسبة 7%.

- الإبقاء على الحد الأدنى لرأس المال الإجمالي كما كان سابقا بنسبة 8 ٪وإضافة احتياطي آخر لمواجهة الأزمات التي قد يتعرض لها البنك ليصبح الحد الأدنى الإجمالي المطلوب مع هذا الاحتياطي 10.5٪.

الفرع الثالث:دوافع اتجاه النظام البنكي الدولي نحو مقررات لجنة بازل3: أدت الظروف المالية الحاصلة في العالم إلى ضرورة إصدار اتفاقية جدية بازل3 أكثر صرامة نتيجة دوافع معينة تمثلت في ما يلي [11]:

إن الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالنظام المالي منذ أواخر سنة 2007 ،وطالت كبار البنوك والشركات، دعت بشكل عاجل زعماء مجموعة العشرين الجهات التنظيمية و مسئولي البنوك المركزية في العام 2009 إلى العمل على وضع لوائح أكثر صرامة بخصوص رؤوس الأموال المصرفية في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي نتجت جزئيا عن تعاملات غير آمنة للبنوك، وبهدف خفض آثار أية أزمة مالية مستقبلية، وعليه فإن الدوافع التي شجعت على اتفاقية بازل3 كما يلي:

[11] -عباي وسام، بويهي محمد، نحو الالتزام بمقررات لجنة بازل3 كآلية لتعزيز الرقابة لدى النظام البنكي الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، أفريل 2020، ص203

- اقتصار اهتمام مقررات بازل II في صياغتها لمعيار كفاية ر أس المال على المخاطر الائتمانية والسوقية و التشغيلية دون الأخذ بعين الاعتبار مخاطر السيولة ومخاطر المصادفة والتي ساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة.
- المبالغة في عمليات التوريق المعقدة حيث عمدت الكثير من البنوك إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق للأصول.
- عدم الالتزام الكلي بمبدأ انضباط السوق، والذي تبين من خلال ضعف مستوى الإفصاح و شفافية السوق البنكي.

الفرع الرابع: تأثير اتفاقية بازل3 على النظام البنكي:[12]

– تحسين نوعية رأس المال الخاص بالبنوك: تركز المتطلبات الجديدة لرأس المال وفقا لبازل3 على الأسهم العادية بصفتها المكون الأكثر صلابة بالنسبة للأموال الخاصة بالبنوك، حيث يجب أن تكون الأسهم العادية على الأقل مساوية لنصف مكونات رأس المال الأساسي.

– رفع مستوى رأس المال الخاص الواجب على البنوك الاحتفاظ به: اتفاقية بازل3 ركزت على ضرورة رفع الحد الأدنى لرأس المال الخاص الواجب توفره لدى البنوك والمؤسسات المالية، والمحافظة على مستويات كفاية رأس المال بما يتلاءم مع المخاطر المحتملة وتغير الأعمال البنكية وتعقدها، مما سيعزز من سلامة وأمان النظام البنكي.

[12] – زبير عياش. اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي. مجلة العلوم الانسانية، ماي 2013، ص30-31

الفرع الخامس: الصعوبات التي تواجهها البنوك لتطبيق مقررات لجنة بازل3:

إن التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، و استحداث أدوات مالية جديدة ، ما دفع إلى مراجعة عميقة و شاملة لبنود و مقترحات اتفاقية بازل 2 لتتولد اتفاقية بازل 3في سبتمبر 2010، تحمل مجموعة من المعايير الرقابية الجديدة، ما أوجد العديد من التحديات والصعوبات في تطبيقها، ومنها : [13]

– الزيادة من احتياطات البنوك والرفع من رأسمالها إلى جانب التحسين من نوعيته يتطلب وقتا قد يتعدى مدة المرحلة الانتقالية "2013-2019 "التي حددتها لجنة بازل للرقابة المصرفية؛

– مقررات بازل 3 ستؤدي إلى رفع كلفة الخدمة المصرفية على الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط أكثر تدخلا في هيكل رأسمال البنوك وموجوداتها وبالتالي تحميل إدارتها تكاليف اكبر تتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة للجمهور؛

– مقررات بازل3 ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومات مما يؤثر بشكل كبير على اقتصاديات الدول النامية، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سيؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة؛

[13] – اسماعيل بن ثلجون. مقررات بازل3 كاقتراح مزدوج لمعالجة النظام البنكي من جراء أزمة الرهن العقاري ووقايته من الازمات. مجلة العلوم الانسانية،مارس 2017، ص34

– إن الشروط المفروضة على البنوك التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطات النظامية لدى البنوك المركزية تؤدي إلى تراجع قدرة البنوك على الإقراض ما يعمق من أزمة السيولة الحالية، وبالتالي يرفع التكلفة على البنوك في تحصيل سيولة قصيرة الأجل ووفيرة وهو ما سينعكس لاحقا على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والأفراد نظرا لارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارف؛

– انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية نظرا إلى أن أرباح الأسهم من المرجح أن تنخفض للسماح للبنوك بإعادة بناء قواعد أرس المال، وبصفة عامة سينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير.

المطلب الثاني: علاقة مقررات بازل II و بازل III بالنموذجRAROC

إن العلاقة بين مقررات لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية وبين نموذج RAROCتعتبر علاقة ايجابية وثيقة إذ أنه من أجل الإذعان إلى صيغة اتفاقية بازل و الالتزام بمقرراتها يجب أن يكون المصرف قادرا على إدارة مخاطره بشكل جيد و قادرا على مواجهة الأزمات المالية المحتملة و هو ما يقوم به نموذجRAROC

– يسمح نموذج RAROC بدمج المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية ضمن هيكل شمولي يوضح العلاقة المتداخلة في ما بين أنواع المخاطر المختلفة وبنفس الوقت تهتم مقررات بازل II و III إلى تحسين أداء المصارف في قياس المخاطر و مواجهتها، و لا يقتصر على مخاطر الائتمان و إنما يشمل على مخاطر السوق و التشغيل أيضا؛

– تستخدم مقررات بازل II و III عناصر و مكونات الخسارة المتوقعة لغرض تحديد الخسارة غير المتوقعة وبالتالي تحديد رأس المال اللازم لضمان القدرة على البقاء و الصمود في ظل الظروف الصعبة، و هو الهدف ذاته بالنسبة لنموذج RAROCالذي يقوم بتحديد رأس المال القادر على مواجهة الخسائر غير المتوقعة ؛[14]

– يشترك نموذج RAROC و مقررات بازل بموازنة رأس المال و العوائد و المخاطر، حيث تهدف مقررات بازل إلى تقوية العلاقة مابين رأس المال و الربحية عن طريق تقوية كفاية رأس المال كون العلاقة بين كفاية رأس المال و الربحية، تعد علاقة ايجابية بوصفها من مؤشرات الأرباح كلما زادت أرباح المصرف أدت إلى تعزيز كفاية رأس المال و ذلك من خلال احتجاز المزيد من الأرباح لتدعيم رأس المال و متانته و هو ما يقوم به النموذج من خلال تحديد رأس المال الاقتصادي و بذلك فأنه في حالة أن يتوجب على المصرف الإذعان إلى صيغة اتفاقية بازل الأكثر تطورا فأن نظام قياس العائد و المخاطر بموجب RAROC يصبح منطقيا[15] .

[14] -بودالي مخطار ، مرجع سابق، ص128
[15] -بودالي مخطار، مرجع سابق ، ص126

المبحث الثالث

تقييم مؤشرات صلابة القطاع المصرفي الجزائري

سيتم فيما يلي تقييم صلابة القطاع المصرفي الجزائري من حيث السيولة و الملاءة والمردودية وذلك بالاعتماد على معطيات **التقرير السنوي الجزائري لسنة 2021**، بالرغم من التداعيات التي سببها وباء كوفيد-19 خلال العامين الماضيين، أظهر القطاع المصرفي الجزائري صمودا وهذا بفضل الجهود المشتركة للسلطات العامةً والسلطة النقدية لاحتواء آثار الأزمة الصحية بزيادة القدرة الإقراضية للقطاع المصرفي، أطلق بنك الجزائر برنامج تمويل خاص مدته عام واحد وبحد أقصاه 2100 مليار دينار[16].

المطلب الأول: ملاءة القطاع المصرفي الجزائري:

تخضع المصارف، منذ فيفري 2014 ،للقواعد الجديدة لتحديد الأموال الخاصة ولمخططات التقارير وفق المعايير الدولية. خلال سنة 2020 وفي ظل الأزمة الصحية العالمية، تم تخفيف بعض القواعد لاسيما تلك المتعلقة بوسادة الأمان المنصوص عليها في أحكام المادة 4 من النظام رقم 01/2014 المؤرخ في 16فيفري 2014 المتعلق بنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، حيث قرر بنك الجزائر في أفريل 2020 إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إنشائها. قرار تم تمديده إلى غاية 31

[16] – التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2021 ww.bank-of-algeria.dz

ديسمبر 2021 بموجب التعليمة رقم 09-2021 بتاريخ 29 سبتمبر 2021 المعدلة والمكملة للتعليمة رقم 05-2020 المؤرخة في 06 أفريل 2020 المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية .لقد سمحت تدابير التخفيف من استمناف المصارف لنشاطها وزيادته نسبيا، الأمر الذي مكن من رفع مستويات كفاية رأس المال لديها إلى مستوى أعلى من الحد الأدنى التنظيمي المطلوب ويمكن قياس مستويات كفاية رأس المال من خلال نسبتين، وهما نسبة الملاءة الكلية ونسبة الملاءة القاعدية، وتعتبر هاتين النسبتين مؤشرات لقياس قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المحتملة ذات الصلة بنشاطاتها. كلما كانت النسبة مرتفعة كلما ازدادت قدرة البنوك على تحمل الخسائر المحتملة دون المخاطرة بملاءتها[17].

الجدول رقم 2: مؤشرات ملاءة المصارف

	2017	2018	2019	2020	2021
المصارف العمومية					
نسبة الملاءة الكلية	%19.58	%19.24	%17.81	%18.95	%22.26
نسبة الملاءة القاعدية(المحور1)	%14.33	%14.43	%13.47	%14.58	%17.64
المصارف الخاصة					
نسبة الملاءة الكلية	%18.92	%18.20	%18.90	%20.29	%19.99
نسبة الملاءة القاعدية(المحور1)	%18.14	%17.43	18.17%	%19.46	%19.16
القطاع المصرفي					
نسبة الملاءة الكلية	%19.45	%19.05	%17.99	%19.17	%21.82
نسبة الملاءة القاعدية(المحور1)	%15.03	%14.98	%14.26	%15.38	%17.93

[17] - التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2021 ww.bank-of-algeria.dz

في نهاية عام 2021 ،سجل القطاع المصرفي تحسنًا ملحوظا من حيث نسبة الملاءة الإجمالية التي بلغت 21،82 ٪مقابل 19،17٪ في نهاية عام 2020 .وهذا التحسن في الملاءة الإجمالية للقطاع المصرفي الناتج أساسا عن التحسن في ملاءة المصارف العمومية، يرجع إلى انخفاض المخاطر المرجحة بنسبة 7،3٪ من جهة، مما ساهم بـ +1،51 نقطة مئوية في التغير في الملاءة الكلية، ومن جهة أخرى فإن زيادة 5,5 ٪ في رأس المال التنظيمي ساهم ب +1،06 نقطة مئوية في التغير في نفس النسبة (الملاءة الكلية) إجمالاً، كان لهذه التغيرات تأثير إيجابي قدره 2،65 نقطة مئوية على نسبة الملاءة الإجمالية .بلغت نسبة الملاءة القاعدية (المحور 1) للنظام المصرفي 17،93٪ في نهاية عام 2021 مقابل 15،83٪ في نهاية عام 2020 ،وتعود هذه الزيادة إلى زيادة رأس المال القاعدي (+8،0٪) مرفقة بانخفاض المخاطر المرجحة (-7،3٪).كما هو مسجل في سنة 2020 ،فقد عرفت المصارف العمومية سنة 2021 زيادة في نسب الملاءة المالية

المطلب الثاني: سيولة القطاع المصرفي الجزائري (الأصول السائلة)

لا يزال حجم القطاع المصرفي، بالنظر إلى إجمالي أصوله مهيمنا ومسيطرا عليه من طرف المصارف العمومية التي يمثل إجمالي أصولها أكثر من 87 ٪من إجمالي أصول القطاع المصرفي .بالنسبة للسنة المالية 2021 ،تم تسجيل زيادة كبيرة في إجمالي أصول القطاع المصرفي تقدر بـ 21،41٪ مقابل نمو شبه معدوم في عام 2020 ب 075 ٪ ، يتميز عام 2021 بتغير ملحوظ وعودة الأصول السائلة إلى المستوى

المطلوب، حيث شهد القطاع المصرفي الجزائري زيادة جد معتبرة في أصوله السائلة مدعومة أساسا بزيادة الأصول السائلة للمصارف العمومية، والتي شهدت تجاوز نسبة الأصول السائلة / الخصوم قصيرة الأجل عتبة 100٪، هذا التحسن هو نتيجة برنامج إعادة التمويل الخاص المذكور أعلاه والذي سمح للمصارف العمومية بالحصول على المزيد من السيولة وهذا بهدف زيادة قدرتها على التمويل .على أساس موحد، فإن الأصول السائلة للقطاع المصرفي تغطي التزاماته (الخصوم) قصيرة الأجل بنسبة 101،7٪ في ديسمبر 2021 مقابل 37,1٪ فقط في ديسمبر 2020، وهذا نتيجة ارتفاع الأصول السائلة ب 230،30 ٪بين عامي 2020 و2021 .[18]

الجدول رقم 3: نسبة سيولة المصارف

	2017	2018	2019	2020	2021
المصارف العمومية					
الأصول السائلة/إجمالي الأصول	%21.88	%18.42	%14.21	%10.34	%35.66
الأصول السائلة/الخصوم قصيرة لأجل	%52.17	%46.30	%42.24	%31.54	109.64%
المصارف الخاصة					
الأصول السائلة/إجمالي الأصول	%33.11	%28.52	%27.31	%30.29	%35.29
الأصول السائلة/الخصوم قصيرة لأجل	%60.58	%52.61	%52.45	%59.46	%68.90
القطاع المصرفي					

[18] - التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2021 ww.bank-of-algeria.dz

الأصول السائلة/إجمالي الأصول	%23.51	%19.84	%15.97	%13.11	%35.74
الأصول السائلة/الخصوم قصيرة لأجل	%53.70	%47.45	%44.23	%37.14	%101.66

الشكل 1: تطور أصول القطاع المصرفي

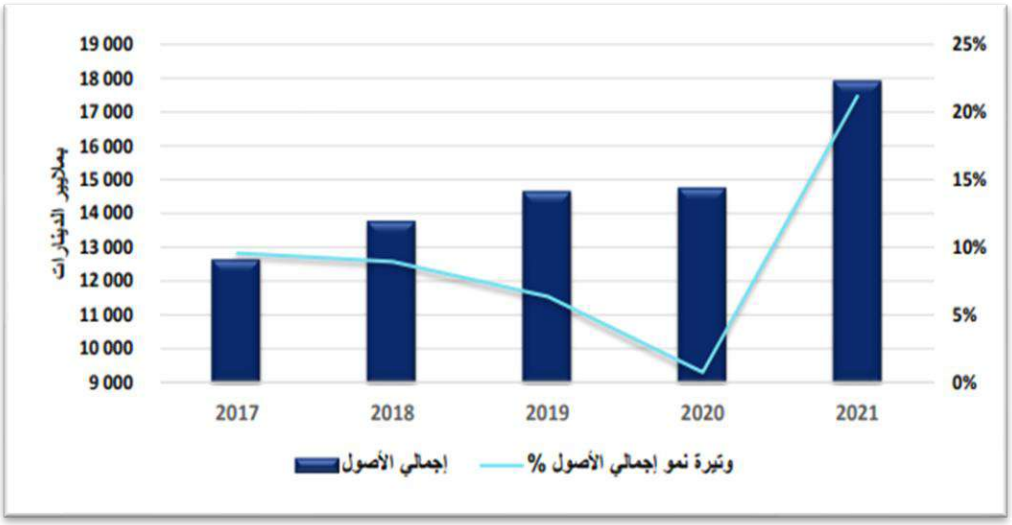

تجدر الإشارة إلى أنه خلال السنوات المالية الخمس الماضية قبل عام 2021 ،لم تتوقف وتيرة تطور الأصول السائلة للقطاع المصرفي عن التراجع على الرغم من الارتفاع المسجل في 2017 المرتبط بالتمويل غير التقليدي. تم تأكيد هذا التراجع نتيجة انخفاض الأصول السائلة بـ 17،4٪ في 2020 مقابل 14،4٪ سنة2019.

أما بالنسبة لهيكل الأصول السائلة للمصارف في نهاية عام 2021 ،فهي تتكون من 23،08 ٪من موجوداتها في حساب بنك الجزائر مقابل 38،7 ٪ في 2020

و53،05 ٪من مستحقات على الإدارة المركزية (سندات واذونات الخزينة) مقابل 46،5 ٪في عام 2020 ،سجلت نسبة "الأصول السائلة/ الخصوم القصيرة الأجل " للمصارف العمومية مستوى يعادل 109،6٪ نهاية عام 2021 ،مقابل 31،5 ٪ في نهاية عام 2020 ، يأتي هذا التحسن نتيجة زيادة الأصول السائلة وهذا بفضل زيادة المستحقات على الإدارة المركزية (سندات واذونات الخزينة) بـ 415 ٪بعد إعادة شراء القروض المشتركة للشركات العمومية في عام 2021 من قبل الخزينة العمومية مقابل سندات تصل إلى 2079،7 مليار دينار.[19]

الشكل 2: تطول الأصول السائلة للقطاع المصرفي

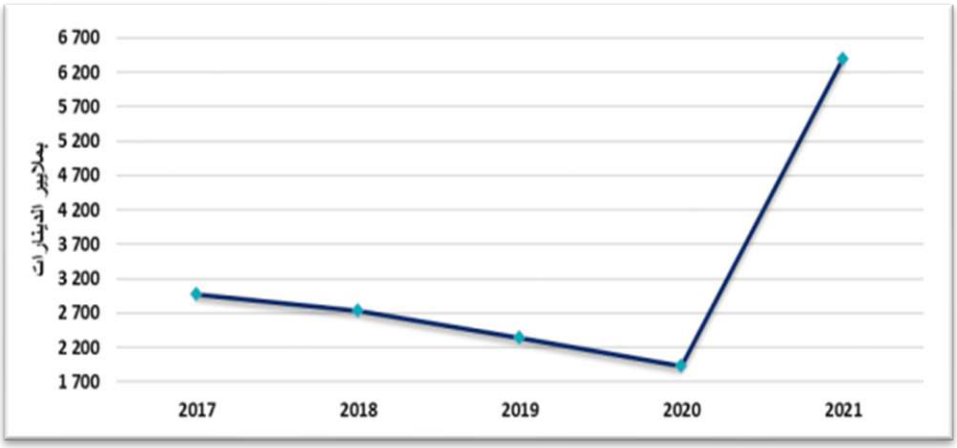

تحسنت نسبة "الأصول السائلة/ الخصوم القصيرة الأجل" للمصارف الخاصة لتصل إلى 68،9 ٪ في عام 2021 مقابل 59،5 ٪في عام 2020 ،مثلها مثل "نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول" التي سجلت معدل 35،3٪في نهاية عام 2021 متقدمة بـ 5نقاط مقارنة بالعام السابق. هذا التحسن في مستوى نسبة

[19] - التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2021 ww.bank-of-algeria.dz

"الأصول السائلة/ الخصوم القصيرة الأجل " للمصارف الخاصة هو نتيجة للزيادة الأسرع في الأصول السائلة 36،6 ٪ (بسط النسبة) من المطلوبات قصيرة الأجل 15،7 (٪مقام النسبة).

المطلب الثالث: مردودية المصارف الجزائرية

إن الإجراءات المختلفة المذكورة أعلاه والتي اتخذها بنك الجزائر لاحتواء آثار الأزمة الصحية على القطاع المصرفي خلال العامين الماضيين، وبرنامج إعادة التمويل الخاص المقترن باستئناف النشاط الاقتصادي، مّكنت المصارف من تحقيق المزيد من النتائج والأرباح، حيث ارتفع من 8،3 ٪ في عام 2020 إلى 11،2 ٪ في عام 2021 هذا التحسن هو النتيجة المباشرة للزيادة في مستوى العائد حيث عرف الناتج المصرفي (قبل الضريبة) تحسنا بنسبة + 46،2 ٪ بين نهاية عام 2020 ونهاية عام 2021.[20]

الجدول 4: مؤشرات مردودية المصارف

[20] - التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2021 ww.bank-of-algeria.dz

**2021	*2020	2019	2018	2017	
			المصارف العمومية		
%10,40	%7,34	%12,31	%22,72	%20,00	العائد على رأس المال[33](ROE)
%13,58%	%19,61%	%5,77%	%30,55%	%29,21	العائد على رأس المال (قبل المؤونات)
%155,09	%128,19	%130,09	%163,94	%144,92	نسبة : تغطية التكاليف بالنتائج
%1,77	%1,23	%1,26	%2,27	%1,97	العائد على الأصول[34](ROA)
%2,79	%3,33	%3,39	%3,96	%3,87	الهامش المصرفي[35]
			المصارف الخاصة		
%15,36	%13,59	%22,51	%21,21	%14,69	العائد على رأس المال (ROE)
%16,17	%18,35	%30,49	%25,36	%18,94	العائد على رأس المال (قبل المؤونات)
%164,98	%146,43	%156,49	%146,61	%149,04	نسبة : تغطية التكاليف بالنتائج
%3,02	%2,73	%3,16	%3,38	%2,59	العائد على الأصول (ROA)
%5,58	%6,16	%6,85	%6,57	%5,98	الهامش المصرفي
			القطاع المصرفي		
%11,18	%8,31	%14,08	%22,41	%18,85	العائد على رأس المال (ROE)
%12,43	%15,43	%25,67	%29,49	%26,99	العائد على رأس المال (قبل المؤونات)
%156,94	%131,34	%134,61	%164,06	%145,54	نسبة : تغطية التكاليف بالنتائج
%1,95	%1,43	%1,51	%2,42	%2,05	العائد على الأصول (ROA)
%3,18	%3,70	%3,85	%4,32	%4,15	الهامش المصرفي

الشكل 3: تطور معدل العائد على رؤوس الأموال الخاصة ومكوناتها للقطاع المصرفي

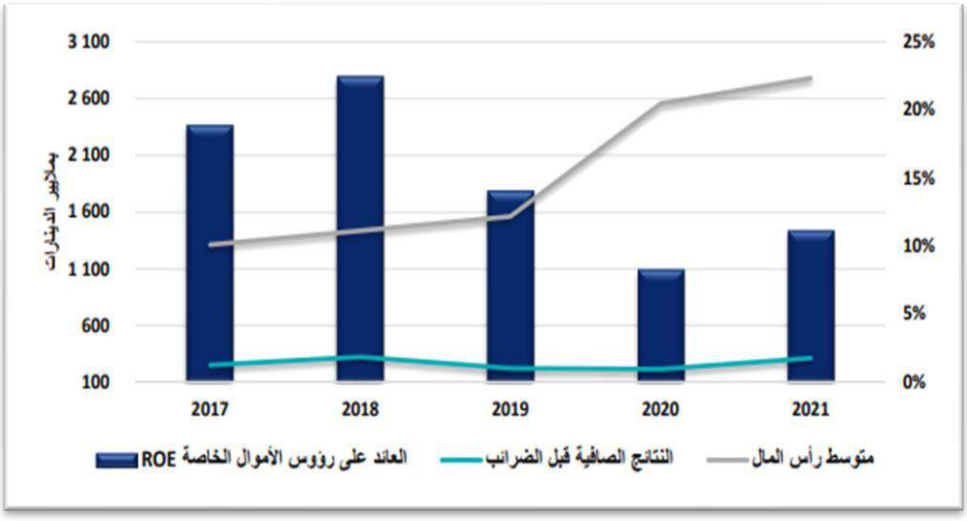

ويرجع هذا التحسن إلى زيادة النتائج الصافية بـ 46،2٪زيادة تعد أكبر من تلك المسجلة في متوسط الأصول والمقدرة بـ 7,7٪ انتقلت نسبة العائد على رأس المال

للمصارف الخاصة للبنوك الخاصة من 13،6٪ سنة 2020 إلى 15،4٪ سنة 2021 .يعود هذا التحسن الكبير بشكل رئيسي إلى زيادة 23،6٪ في قيمة الناتج الصافي قبل الضريبة. أدت هذه الزيادة في الناتج الصافي لهذه المصارف إلى زيادة طفيفة في نسبة العائد على الأصول والتي ارتفعت من 2،73٪ في عام 2020 إلى 3،02٪ في عام 2021 .نتج عن هذا التطور في عام 2021 ارتفاع نسبة العائد على رأس المال (ROE) 10،4٪مقارنة بـ 7،3 ٪ في عام 2020 .وفي الوقت نفسه، فقد سجل العائد على الأصول تحسنا طفيفا من 1،23٪ في 2020 إلى 1,77٪ في 2021.[21]

الشكل 4: تطور معدل العائد على الأصول ومكوناتها للقطاع المصرفي

خاتمة:

[21] - التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2021 ww.bank-of-algeria.dz

إن عدم الاهتمام بإدارة المخاطر و غياب أنظمة جادة لإدارة المخاطر و عدم الأخذ بتوصيات اتفاقية بازل II و اتفاقية بازل III و عدم الالتزام بالدعائم الثلاثة المتمثلة في المتطلبات الدنيا لرأس المال، عمليات المراجعة الرقابية و انضباط السوق، قد يؤدي إلى تحمل خسائر مالية لا تحمد عقباها. وبناءا على ما سبق ذكره خلصنا إلى **النتائج** التالية:

– عدم استخدام البنوك الجزائرية الأدوات المالية الحديثة في إدارة المخاطر المالية على غرار المؤسسات المالية و البنكية العالمية أيضا المصارف العمومية لا تزال مهيمنة ومسيطرة على حجم القطاع المصرفي الجزائري.

– يقيس نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر كل المخاطر المحيطة بالبنك كالمخاطر الائتمانية، التشغيلية ومخاطر السوق و يساهم في تحديد مقدار رأس المال الضروري لحماية البنك من الخسائر غير المتوقعة و التي قد تتسبب بالأزمات المالية؛

– صمود القطاع المصرفي الجزائري بالرغم من أزمة كورونا بفضل الجهود المشتركة للسلطات العامة والسلطة النقدية؛

– ارتفاع مستويات كفاية رأس المال إلى مستوى أعلى من الحد الأدنى التنظيمي المطلوب بسبب تدابير التخفيف التي سمحت من استئناف المصارف لنشاطها و زيادته نسبيا؛

بناءا على النتائج أعلاه يمكننا **تأكيد الفرضية** إرتفاع سيولة سوق القطاع المصرفي الجزائري في ظل إعتماد المعايير الإحترازية الدولية.

مصادر ومراجع البحث:

– محمد علي، ادارة المخاطر المالية، كلية التجارة، القاهرة، مصر،2005.

- بودالي مخطار،نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر كآلية لإدارة المخاطر المالية بالتطبيق على البنك الوطني الجزائري للفترة 2018-2020.مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، المجلد 11، العدد02، 2022.
- عبد الحميد لخديمي، بن صالح حورية ،دور القواعد الاحترازية في إدارة المخاطر المالية-بنك الجزائر نموذجا خلال الفترة 1990-2018. مجلة الاقتصاد و ادارة الأعمال.2020.
- محمد البشير بن عمر، بن عمارة نوال. تحليل المخاطر المصرفية باستخدام نموذجRAROC-دراسة حالة مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار2012-2016. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة.2018.
- علي بوعمامة، فعالية المعايير الاحترازية في الحد من المخاطر البنكية-مع الاشارة الى حالة الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر،(2022/2021).
- محمد أمين بومدين، حنان تلمساني، النظم الاحترازية لتسيير الخطر البنكي وفق مقترحات لجنة بازل كآلية للحد من مشكل عدم تماثل المعلومات"دراسو ميدانية على فروع البنوك الجزائرية-ولاية سعيدة". *مجلة البشائر الاقتصادية*، ديسمبر2015.
- فاطمة الزهراء زغاشو، و عبد الحق بوعتروس، ضبط قواعد الحذر في البنوك الجزائرية وفق المعايير الاحترازية الدولية. مجلة العلوم الانسانية، 2022.
- فرجاني مسعود، التاورغي محمد، واقع إدارة المخاطر في المصارف التجارية وفق إتفاقية بازل3، مجلة البحوث المالية و الاقتصادية ،2021.
- بوسيف زينب أسماء، بن سكران بودالي، الالتزام بمقررات بازل3 كآلية لتعزيز الرقابة لدى النظام البنكي الجزائري، مجلة les cahiers du mecas ، جوان 2023.
- عباي وسام، بويهي محمد، نحو الالتزام بمقررات لجنة بازل3 كآلية لتعزيز الرقابة لدى النظام البنكي الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، أفريل 2020.

- زبير عياش. اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي. مجلة العلوم الانسانية، ماي 2013.
- اسماعيل بن ثلجون. مقررات بازل3 كاقتراح مزدوج لمعالجة النظام البنكي من جراء أزمة الرهن العقاري ووقايته من الازمات. مجلة العلوم الانسانية،مارس 2017
- التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2021 ww.bank-of-algeria.dz

****

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:

صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية - الواقع والتحديات والآفاق -

****

دراسة واقع وتحديات الاندماج في القطاع المصرفي العربي – تجربة الإمارات العربية المتحدة نموذجا –

Studying the reality and challenges of integration in the Arab banking sector - the experience of the United Arab Emirates as a model -

ط.د موزاوي شهرزاد	أ.د محي الدين محمود عمر	د. شرماط سيد علي
مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة	مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة	/
جامعة تيسمسيلت/ الجزائر	جامعة تيسمسيلت/ الجزائر	جامعة تيسمسيلت/ الجزائر

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان واقع عمليات الاندماج في القطاع المصرفي العربي وأهم التحديات التي تواجهه في ظل التطورات والتحولات المالية الراهنة التي تشهدها البيئة المالية والمصرفية العربية بصفة عامة وتحليل تجارب بعض الدول العربية في الاندماج المصـــرفي كتجربة الإمارات العربية المتحدة نموذجا باعتبارها من بين التجارب الناجحة التي اعتمدت إستراتيجية الاندماج المصرفي. وتكمن أهمية البحث في كونها تتناول موضوع الاندماج في القطاع المصـرفي العربي كتوجه معاصـر في تحسـين تنافسـية وأداء المصـارف العربية، إضـافة إلى الاستقرار المالي في ظل التحديات التي تواجهها. توصلت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي العربي تواجهه عدة تحديات، الأمر الذي جعل من عمليات الاندماج الحل الوحيد لمواجهة والتغلب على هذه الصعوبات والانتقال من العمل المصرفي التقليدي إلى الصيرفة الشاملة الحديثة والالتزام بمعايير العمل المصرفي والمالي الدولي.

كلمات مفتاحية: الاندماج المصرفي ؛ اندماج المصارف العربية ؛ القطاع المصرفي العربي

تصنيف JEL: G21 ؛ G34

Abstract : This study aims to show the reality of mergers in the Arab banking sector and the most important challenges facing it in light of the current financial developments and transformations taking place in the Arab financial and banking environment in general and to analyze the experiences of some Arab countries in banking integration, such as the experience of the United Arab Emirates as among the successful experiences that adopted the banking merger strategy. The importance of the research lies in the fact that it deals with the issue of integration in the Arab banking sector as a contemporary trend in improving the competitiveness and performance of Arab banks, in addition to financial stability in light of the challenges they face. The study found that the Arab banking sector faces several challenges, which made mergers the only solution to face and overcome these difficulties and move from traditional banking to modern comprehensive banking and commitment to international banking and financial standards.

Keywords: banking merger; Arab Banking Merger; Arab Banking Sector
JEL classification: ; G21 ; G34

2023/12 – ISBN N°: 978-9931-864-19-6 - ص ص: 521-548،

صفحة521

مقدّمة:

في ظل ما تشهده البيئة المصرفية العالمية الراهنة من تطورات وتحولات في العمل المالي والمصرفي الحديث، تعرف المصارف على مستوى العالم توجها سريعا لاعتماد مجموعة من الإستراتيجيات والآليات لتدعيم مراكزها وقدراتها التنافسية وتحسين مستويات أدائها للحفاظ على البقاء والاستمرارية الفاعلة، ومن أهم هذه الاستراتيجيات والآليات نجد إستراتيجية الاندماج المصرفي الذي أصبح ظاهرة عالمية في الدول المتقدمة، حيث سارعت العديد من المصارف عبر العالم على اعتماد الاندماج المصرفي كإستراتيجية لإيجاد مزايا تنافسية تعمل على تجميع مختلف القدرات والطاقات الاقتصادية، المالية والإدارية لهذه المصارف في كيانات مصرفية كبيرة تتمتع بوفرات الحجم، الكفاءة والنمو والاستمرار في التواجد وتعزيز إمكانياتها على الساحة المصرفية العالمية، والجهاز المصرفي العربي باعتباره جزءا لا يتجزأ من الجهاز المصرفي العالمي، وهو مطالب بمواكبة التحديات التي فرضتها الساحة العالمية في ظل الانفتاح الاقتصادي، كاتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية، والثورة التكنولوجية المصرفية والمالية المتجددة وما تبعها من أدوات ومنتجات مالية مبتكرة، وأيضا ما فرضته لجنة بازل المصرفية فيما يتعلق بالمعايير العالمية بشأن الرقابة المصرفية، أمام هذا الوضع فقد أصبح من الضروري أن تأخذ المصارف العربية بأسلوب الاندماج في القطاع المصرفي وذلك من أجل مواجهة التكتلات المصرفية الأجنبية باعتباره السباقة للاندماج المصرفي والتكتل فيما بينها، وتكون قادرة على تجاوز التحديات والمنافسة التي تواجهه، وزيادة كفاءتها التي تنعكس على أداءها في الأسواق المالية. وفرض وجودها في الساحة المصرفية الإقليمية والدولية.

إشـــكالية البحث: وعليه، نطرح التســـاؤل الرئيســـي التالي: **ما هو واقع عمليات الاندماج المصـرفي العربي في ظل التحديات التي تفرضـها البيئة المالية والمصرفية العربية والعالمية ؟**

الأسئلة الفرعية:وللإجابة عن هذا التساؤل نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاندماج المصرفي وشروط نجاحه؟
- ما هي أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العربي؟
- ما هو واقع الاندماج المصرفي العربي في ظل التحولات الراهنة؟

فرضيات البحث: لمعالجة إشكالية الدراسة السابقة ننطلق من الفرضيات الاتية:

- الفرضية الأولى: من بين أهم شروط نجاح صفقات الاندماج المصرفي أن تتوافر الرغبة الحقيقية والصادقة لدى القائمين على عملية الاندماج المصرفي، ووضع تصور عملي لمراحل عمليات الاندماج المصرفي ؛
- الفرضـية الثانية: يواجه القطاع المصـرفي العربي عدة تحديات، كصـغر حجم المصارف والكثافة المصرفية وتعثر القروض، مما يجعل من خيار الاندماج ملاذا مطلوبا للمصارف العربية؛
- الفرضية الثالثة: كانت عمليات الاندماج بين المصارف في الدول العربية على مستوى الدول العربية فيما بينها ؛

أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- معرفة واقع عمليات الاندماج المصرفي داخل القطاع المصرفي العربي ؛
- عرض أهم شروط نجاح استراتيجيات الاندماج المصرفي العربي، والتحديات التي تواجهه؛

- تحليل تجارب بعض الدول العربية في الاندماج المصرفي كتجربة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها من بين التجارب الناجحة التي اعتمدت على إستراتيجية الاندماج المصرفي؛

أهمية البحث:تستمد هذه الدراسة أهميتها من الحاجة إلى إبراز أهمية موضوع الاندماج في القطاع المصرفي العربي كتوجه معاصر في تحسين تنافسية وأداء المصارف العربية في ظل التحديات التي تواجهها، وإسقاط ذلك على بعض التجارب العربية الناجحة،كتجربة الإمارات العربية.

المنهج البحث: حتى نتمكن من الإلمام بهذا الموضـــوع ومعالجة الإشـــكالية المطروحة، اعتمدنا في دراسـتنا هذه على المنهج الوصـفي التحليلي، وذلك من خلال وصـــف عمليات الاندماج وتطور القطاع المصـــرفي العربي، وتحليل تجربة الإمارات العربية المتحدة، في اعتماد إستراتيجية الاندماج المصرفي.

الدراسات السابقة: بعد الاطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث حول موضوع الاندماج المصرفي بغية الإثراء المعرفي والوقوف على مدى تطور الموضوع المراد دراسته، فإنه يمكن ذكر بعض من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع فيما يلي:

-دراسة بن معتوق صابر، بوخاري لحلو، 2021، **بعنوان: دراسة تحليلية لظاهرة الاندماج في القطاع المصرفي العربي– تجارب مختارة–** وكانت إشكالية البحث: ما هو واقع عمليات الاندماج المصرفي في القطاع المصرفي العربي في ظل التحديات التي تفرزها البيئة المصرفية العالمية ؟، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة واقع عمليات الاندماج والاستحواذ داخل القطاع المصرفي العربي، ومعرفة أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العربي، وتحليل بعض التجارب العربية في اعتماد الاندماج المصرفي (الإمارات العربية المتحدة، البحرين، لبنان)، أهم ما توصلت إليه الدراسة أن القطاع المصرفي العربي يعاني من مجموعة من التحديات، مثل التركز المصرفي

وصغر حجم وحداته المصرفية، إضافة إلى ظاهرة التمصرف الزائد وتعثر القروض المصرفية، ناهيك عن انخفاض درجات التصنيف الائتماني وضعف اندماج الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي.

– دراسة نجلاء فتح الرحمن أحمد القاضي، 2017، بعنوان: الاندماج المصرفي والاستحواذ في البلدان العربية، وكانت إشكالية البحث:ما هو واقع الاندماج المصرفي في البلدان العربية ؟ تناولت الدراسة عرضا لحالات الاندماج والاستحواذ المصرفي بصورة عامة مع التركيز على تقييم تجربة بعض البلدان العربية ، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مهمة مفادها أن القطاع المصرفي العربي أحوج ما يكون لعمليات الدمج والاستحواذ المصرفي في ظل صغر حجمه وعدم قدرته على المنافسة ، وأن استجابة لمتطلبات العولمة المالية مازالت محدودة، حيث أن الاندماج المصرفي في الدول العربية ظل خيارا ثانويا.

– دراسة حوحو سعاد، 2012، بعنوان: واقع الاندماج المصرفي في الدول العربية، وكانت إشكالية البحث: ما هو واقع الاندماج المصرفي في الدول العربية؟ وهدفت الدراسة إلى تبيان موقع المصارف العربية مقارنة بالمصارف العالمية وأهم مراحل الاندماج المصرفي العربي، إضافة إلى طرح أهم المشاكل التي تواجه عمليات الاندماج المصرفي في الدول العربية، وأهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه البحث: أغلب الدول العربية لا تسمح بفتح فروع للمصارف العربية لديها كما هو معمول به في الدول الأجنبية، وتقع هذه الدول ضمن فئتين الأولى تشترط وجود مساهمة محلية في حدود نصف رأس المال بوصفه حد أدنى، وتضم السعودية وعمان وتونس، والمجموعة الثانية لا تسنح بأي مساهمة خارجية في مصارفها.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

تكمن إضافة البحث في الآتي:

- بيان المفاهيم الأساسية للاندماج المصرفي من الناحية القانونية والاقتصادية؛
- استعراض عمليات الاندماج المصرفي في الدول العربية؛
- تقييم تجربة الاندماج المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة؛

وبالنظر إلى الدراسات السابقة أعلاه فإنه يمكن التأكيد على أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في الجوانب الأساسية التالية:

- حالة الدراسة (الإمارات العربية المتحدة) ذلك أن الدراسات السابقة تناولت حالات من دول مختلفة وهي السعودية، البحرين، لبنان، مصر، السودان، سلطنة عمان، الجزائر .
- الاختلاف في منهجية الوصف والتحليل لمتغيرات البحث، إضافة إلى الإحصائيات الجديدة المتعلقة بالاندماج المصرفي العربي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاندماج المصرفي

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 521-548،
صفحة526

الاندماج المصرفي يعد ضرورة حتمية للمصارف والمؤسسات المالية الكبرى، ومسألة حياة للكيانات المصرفية الصغيرة، إذ بدونه لا تستطيع الأولى المنافسة في الأسواق الدولية أو حتى الصمود في الأسواق المحلية، كما لا تستطيع الثانية حتى الوفاء بمتطلبات العملاء إذا لم تندمج فيما بينها.

المطلب الأول: مفهوم الاندماج المصرفي

تعددت التعريفات التي صيغ بها الاندماج المصرفي بتعدد أبعاده وأهدافه، باعتباره آلية إصلاحية من جهة، وأداة لمواكبة التطورات المالية والنقدية الراهنة من جهة ثانية.

الفرع الأول: تعريف الاندماج المصرفي

لغه : الاندماج في اللغة مصدر اندمج مشتق من الفعل الثلاثي المجرد دمج ويقال دمج الليل دموجا أي ظلم من ودمج الحيوان أي أسرع وقارب الخطو دمج على قوم أي دخلهم بغير استئذان، ودمج الشيء دخل في غيره واستحكم فيه، وكذلك ادمج الشيء أي لفه في ثوبه .[1]

اصطلاحا: يمكن تعريف الاندماج المصرفي من الناحية الاصطلاحية من وجهتين، الوجهة الاقتصادية والوجهة القانونية على النحو الاتي:

تعريف الاندماج من الناحية الاقتصادية :نورد هنا تعريفين هما: [2]

الاندماج هو : (اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذا قدرة أعلى وفعالية أكثر على تحقيق أهداف من المحتمل عدم القدرة على تحقيقها قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد .....).

الاندماج :هو (عملية توحيد بنكين أو أكثر وظهورهم في كيان واحد جديد، والاندماج هو ضم أحد البنوك لبنك آخر بإضافة أصول وخصوم البنك المندمج

لأصول وخصوم البنك الدامج، واتخاذ اسم البنك الدامج من خلال مجموعة من العمليات المالية والمحاسبية والقانونية والإدارية، وعادة ما يكون البنك الدامج بنكا كبيرا والبنك المندمج بنكا صغيرا ولديه مشاكل أو يعاني من أحد مشاكل التعثر)...

ويشير التعريفين السابقين إلى مفهوم الاندماج بطريقة المزج (تعريف رقم 01) والاندماج بطريقة الضّم (تعريف رقم 02):[3]

الاندماج بطريقة المزج :ويتمثل هذا الصنف من الاندماج بين مصرفين أو أكثر وإنشاء مصرف جديد ، وتؤدي هذه الطريقة إلى زوال كل المصارف المندمجة أي زوال الشخصية لكل المصارف وإنشاء مصرف يحل محلهم يتمتع بشخصيته مستقلة ومنفصلة عن شخصية المصارف المنحلة.

الاندماج بطريقة الضّم(أو الاستيعاب أو الامتصاص :)ويتمثل في حل شركة أو أكثر دون تصفية ونقل ذمتها إلى شركة قائمة وهذه الطريقة هي الأكثر شيوعا على المستوى العملي فعادة ما يضم المصارف الأقوى المصارف الأضعف وهذا يتماشى مع المنطق الاقتصادي.

ويمكن التساؤل على المستوى القانوني كيف يمكن لشركة منحلة أن تقوم بعمل قانوني؟ والجواب على ذلك هو أن فقدان الشركة لشخصيتها المعنوية لا يعني انعدام وجودها لأن القانون الوضعي يعترف ببعض الشركات التي لا تتمتع بالشخصية المعنوية مثل شركة المحاصة والشركة تحت التأسيس فالشركة المنحلة دون تصفية قائمة قانونيا ومختفية اقتصاديا.

تعريف الاندماج من الناحية القانونية :لا يخرج معنى الاندماج من الناحية القانونية عن التعريف السابق حيث يعرف أنه : " عقد تضّم بمقتضاه شركة أو أكثر إلى شركة أخرى، فتزول الشخصية المعنوية لكل منهما وتنتقل أصولهما وخصومهما إلى شركة جديدة" .[4]

– ويمكن تعريف الاندماج المصرفي أيضا على أنه : " هو اتفاق يؤدي إلى اتحاد مصرفين أو أكثر وذوبانهما إرديامصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية على تحقيق أهداف لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان الجديد" .[5]

– عرف أيضا الاندماج المصرفي هو سعي المصرف الكبير لشراء مصرف اصغر منه، ويتم التفاوض على سعر الشراء ومن ثم تنفيذ العملية ويسمى المصرف الراغب أو المبادرة بالشراء (المصرف المقتني والمصرف المطلوب شراؤه المصرف المستهدف) .[6]

ومن التعريف السابقة نستخلص أن للاندماج المصرفي أبعاد أهمها:

البعد الأول : المزيد من الثقة والأمان لدى الجمهور العملاء والمتعاملين.

البعد الثاني : خلق وصنع وضع تنافسي أفضل للكيان النفسي في الجديد، تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد والاستثمار والعائد وإدارة الموارد والدخل الجديد بشكل أكثر فعالية وكفاءة وإبداع.

البعد الثالث : إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة ليؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى من الكفاءة ومن ثم يكتسب الكيان المصرفي الجديد شخصية أكثر نضجا من جانب العاملين بمستقبل وظيفي أكثر أمانا.

الفرع الثاني :الأهداف الإستراتيجية للاندماج المصرفي

يتم تقسيم الأهداف الإستراتيجية للاندماج المصرفي إلى ثلاثة أقسام أساسية :

– الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل :ترتبط هذه الأهداف بتحقيق الإستراتيجية العليا للمصرف الدامج، من أجل الوصول إلى قمة هرم السوق ويكون هو القائد والموجه، وهذه الأهداف تتعلق بالهيمنة والسيطرة، وبالتالي يكتسب المصرف الدامج المزيد من القوة والقدرة التي يزداد معها توسعا وحجما وفعالية؛

– **الأهداف المرحلية متوسطة الأجل** :ترتبط بالسياسات المرحلية للمصرف الدامج، والتي يتم من خلالها تحقيق البناء الإداري والهيكلي للبنك الدامج، والتي ترتبط بالحصة السوقية، وباقتصاديات الحجم والنطاق والسعة؛

– **الأهداف التكتيكية قصيرة الأجل** :وهي الأهداف التي تتعلق بالأوضاع والظروف التنفيذية لعملية الاندماج، وتتعامل مع أوضاع وظروف السوق، ومع التغيرات والمستجدات المتعلقة بالسوق المصرفي، والتي يتم رصدها مبكرا ودراستها وتحليلها والتعامل معها وتوجيه حركة المصرف الناتج عن الاندماج للتوافق معها؛

المطلب الثاني:متطلبات نجاح الاندماج المصرفي

من أجل إتمام أي صفقة للاندماج بين المصارف لابد من توفر مجموعة من الشروط ودوافع لنجاحه.

الفرع الأول: شروط نجاح الاندماج المصرفي

هناك عدة شروط يجب أن تتوافر لنجاح الاندماج المصرفي من أهمها:[7]

- أن تتوافر الرغبة الحقيقية والصادقة لدى القائمين على عملية الاندماج المصرفي؛
- أن يتم وضع تصور عملي لمراحل عمليات الاندماج المصرفي يتضمن إعداد وتهيئة البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، ووضع خطة زمنية لتنفيذ عملية الاندماج؛
- أن يتم اختيار اسم الكيان المصرفي الجديد والعلامة التجارية، ومجلس الإدارة والخدمات المصرفية التي سيتم التعامل فيها وتقديمها وغيرها؛
- إيجاد التنسيق الفعال من وحدات البنوك المندمجة، واللوائح والقوانين والقرارات مع وضع شبكة داخلية على درجة عالية من الكفاءة للاتصالات.
- توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لعمليات الاندماج المصرفي.

الفرع الثاني: دوافع الاندماج المصرفي

تتنوع الدوافع التي تقف وراء عمليات الاندماج المصرفي، تبعا للأهداف المراد تحقيقها، وتتمثل هذه الدوافع في العناصر الاتية:

– **الاستفادة من وفورات الحجم واقتصاديات التشغيل**: الدافع الاقتصادي وراء فكرة الاندماج هو تحقيق مبدأ اقتصاديات الحجم الكبير، والذي يحدث من خلال فكرة سيادة الكل على الجزئيات المكونة له أو مبدأ (2+2=5) أي أن الكل يفوق المحصلة الحسابية للأجزاء المكونة له، حيث يؤدي إلى حدوث مزايا عديدة للاندماج المصرفي مثل وفورات الحجم، وفتح أسواق جديدة وخلق مصادر جديدة للإيرادات وتحسين الربحية، وزيادة القدرة التنافسية في ظل العولمة المالية[8].

– **النمو** :لتحقيق هدف النمو والتوسع تلجأ بعض البنوك الكبيرة، خاصة في الدول المتقدمة إلى الاندماج مع بعضهما لتكوين مجموعات بنكية تقدم سلسلة من الخدمات المصرفية المتكاملة وتحقيق تغطية شاملة لبلد معين.[9]

– **التنويع والتوجه إلى البنوك الشاملة** : لقد ظل التنويع دافعا شائعا لعمليات التملك إبان الستينات وأوائل السبعينات وسعت البنوك المشترية للحد من درجة تقلب أرباحها عن طريق شراء بنوك عاملة في مجالات غير أعمالها ،ومنذ ذلك الحين ساءت سمعة التنويع بوصفه دافعا لعملية الاستحواذ، ويشير أصحاب نظريات التمويل الحديثة إلى أنه في سوق رأس المال الذي يعمل بصورة جيدة يمكن للمستثمرين أن يقوموا بالتنويع بأنفسهم دون الحاجة إلى المديرين ليقوموا بذلك نيابة عنه، و إضافة إلى ذلك فقد وجدت انتقادات للتنويع على أساس أن البنوك الرائدة تغفل عن إدراك نواحي القوة التنافسية الرئيسية بها وتدخل مجالات أعمال ليس لها خبرة بها[10] ،كما يؤدي إلى تنويع محفظة التوظيف نتيجة تجميع الموارد التي تتيح مدى أكبر من التوظيف مما يؤدي إلى انخفاض المخاطر المصرفية وتأمين تدفق الإيرادات.

– **الاعتبار الضريبي** :ألغى قانون الإصلاح الضريبي الأمريكي لعام 1986 كثيرا من المزايا الضريبية المتصلة بعمليات الاندماج والاستحواذ ومع ذلك فما تزال هناك عدة مزايا قائمة، والميزة الرئيسية هي اكتساب حق ترحيل الخسائر الناتجة عن التشغيل، فإذا كان بنك ما لايتوقع تحقيق أرباح كافية مما يسمح بالاستفادة الكاملة من مزايا ترحيل خسارة التشغيل فقد يقرر شراء بنك آخر رابح، ويمكن عندئذ مقابلة أو موازنة الخسائر التشغيلية وترحيلات الخسائر للبنك المشتري مع الدخل الخاضع للضريبة للبنك المستهدف، أما الميزة الضريبية الثانية التي تنسب غالباً لعمليات الاندماج فهي الحماية الضريبية الناشئة من زيادة الرافعة المالية للبنك المستهدف.[11]

– **المنافسة** تعتبر ظاهرة الاندماج أحد أبرز مظاهر العولمة والمنافسة والتحكم بآليات الاقتصاد العالمي، وتراجع الفرض القائل بأن الاندماج المصرفي إجراء مضاد للمنافسة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أصبح الاندماج المصرفي الأفقي والرأسي والتكتلي كلها أنواع مقبولة تتيح للبنوك زيادة حجمها بدرجة مناسبة تجعلها قادرة بدرجة أكبر على المنافسة العالمية، وبالتالي هناك دافع كبير لدى الحكومات نسبيا لتدعيم الاندماجات المصرفية لتطوير وزيادة القدرات التنافسية للبنوك المحلية في ظل العولمة، وإن سياسة الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى آليات واقتصاديات السوق ومن ثم التحرر من القيود أدت إلى زيادة المنافسة بين البنوك وبالتالي تسعى إلى الاندماج المصرفي لزيادة قدراتها التنافسية.[12]

– **الدافع التنظيمي لدى السلطات النقدية:** المقصود به أن يكون سببا مؤسسيا للقيام بالاندماج المصرفي والتشجيع عليه، فقد تقرر السلطات النقدية إدماج بعض البنوك بغرض تنظيم الجهاز المصرفي، ومرحلة التحول التي يمر بها

بالإضافة إلى الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي وتفادي حدوث هزات مصرفية (الإفلاس والتصفية) التي قد تؤدي بالثقة في الجهاز المصرفي.

المبحث الثاني: واقع الاندماج المصرفي في الدول العربية

تعرف المصارف العربية تحديات كبيرة تعود إلى تطورات التي شهدها العمل المصرفي عالميا، مما اجبر المصارف الصغيرة وغير القادرة على المنافسة المحلية والدولية الاختيار بين الاندماج والتطور أو الزوال والتراجع لحساب مصارف أكبر، كما أن زيادة الفروقات بين المصارف الأجنبية والمصارف العربية بسبب أن الدول المتقدمة

كانت هي السباقة للاندماج المصرفي والتكتل فيما بينها. أمام هذا الوضع فقد أصبح من الضروري أن تأخذ المصارف العربية، بأسلوب الاندماج المصرفي كأحد أهم الوسائل لمواجهة التحديات وزيادة كفاءتها.

المطلب الأول: الاندماج المصرفي في الدول العربية

شكل الاندماج المصرفي أحد الاستراتيجيات الرئيسية لدى المصارف العالمية في عقد التسعينات من القرن الماضي بحصول اندماجات كبيرة ومتنوعة، والمصارف العربية لم تبقى بمنأى عن التغيرات والتحولات التي عرفتها البيئة الاقتصادية العالمية، خاصة بعد أن أثبتت التجارب العملية الدور الكبير الذي تؤديه المصارف والمؤسسات المالية لاستكمال مسار الاندماج الاقتصادي والمالي، وفي هذا المطلب سنحاول إلقاء نظرة عن دوافع الاندماج المصرفي العربي وأهم التحديات التي تواجهه، إضافة إلى مكانة الاندماج المصرفي العربي.

الفرع الأول: دوافع الاندماج المصرفي العربي

تقتضي الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتنس) في شقيها المصرفي والمالي التزام الدول النامية ومنها العربية[13] التي دخلت أو على طريق الدخول في منظمة التجارة العالمية العمل تدريجيا على فتح السوق المحلية للموردين الأجانب لبعض الخدمات المصرفية والمالية التي تنسجم مع احتياجات هذه الدول في مجال التنمية الاقتصادية وهو ما يضع الدول العربية إزاء التحدي المحتمل من لدن المصارف العالمية التي سوف تدخل بقوة إلى الأسواق العربية بفعل الإمكانات التكنولوجية، المالية ،الإنتاجية والإدارية الكبيرة للمصارف الأخيرة.

أن الدوافع والأسباب التي تقف وراء الاندماجات العالمية هي التي تدفع الدول العربية في السير بهذا الاتجاه العالمي، ولكن في ظل سمات القطاع المصرفي العربي هناك من يقول أن الأسواق الصغيرة لا تسمح بقيام مصارف كبيرة، وفي الوقت نفسه تحقق

أرباحاً سهلة (أي بمعنى أن هناك مصارف صغيرة تعمل في الأسواق العالمية وهي تحتفظ في أسواقها الخاصة) وهذا الحال يعطي للبنوك حافزاً للمقاومة، ثم أن قرار الاندماج يتوقف على البنوك التي تسيطر عليها الحكومة التي تميل للاحتفاظ بسيطرتها على القطاع المصرفي، وحتى البنوك الأسرية غير مستعدة للتفريط بنفوذها الشخصي من أجل مصالح وطنية.[14]. إن الأمر الذي يدفع المصارف العربية إلى الاندماج وجود الكثير من التحديات أبرزها بإيجاز وهي الآتي:

– **المنافسة الشديدة:** إن المصارف العربية الصغيرة لن تجد مكانا لها في ظل المنافسة الشديدة للبنوك الأجنبية، التي ستجد الحرية في دخول الأسواق العربية، وهذا سيفرض على المصارف العربية التفكير بشكل استراتيجي في إقامة تحالفات إستراتيجية ترتكز على عمليات الاندماجات.

– **معيار الملاءة المالية:** إن جميع الدول العربية وافقت على تطبيق معيار كفاية رأس المال للمصارف التي وضعتها لجنة "بازل" وقد حثت السلطات النقدية العربية المصرفية العمل على تطبيق هذا المعيار[15].

وتأسيسا على ذلك فإن قبالة الدول العربية خيارات مصرفية عليها أن تتفحصها وتختار المناسب لها في ظل أجواء التحديات السابقة وهي:

– **الخيار الأول:** تبقى البنوك في ظل الحماية والدعم المستمر والملكية الحكومية، وتقود مجالات هذا الخيار في محصلتها النهائية إلى مزيد من الانغلاق استنادا إلى مقولات أيديولوجية تأخذ شكلاً اقتصاديا [16]، بتأييد الفلسفات الشمولية ومصالح بعض مالكي البنوك والعاملين فيها، والنتيجة المترتبة على ذلك بقاء الأسواق مغلقة ومن ثم انعدام قدرة البنوك العربية حتى الكبيرة منها نسبيا على المنافسة على نطاق عالمي ولاسيما في الدول العربية التي تشترط المعاملة بالمثل في تحرير قطاعها المالي.

– **الخيار الثاني:** يرى أن اندماج الاقتصاديات والبنوك العربية في الاقتصاد العالمي يوفر فرصا ومكاسب لا غنى عنها من منطلق الاستناد إلى قاعدة اقتصادية صحيحة تنص على أن المنافسة العالمية تعمل على تحسين كفاءة استخدام الموارد، ومن ثم التسليم مصرفيا بأهمية تحرير القطاع المالي في إطار تنظيمي ومؤسسي سليم، وهذا الخيار تدعمه جملة من التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العربي الذي سيتأثر حتماً بالعولمة وإفرازاتها وسيكون إزاءه الخيار المناسب المتمثل بالاندماج المصرفي حتى يصبح بالإمكان المنافسة مع البنوك الأجنبية داخل المنطقة العربية وخارجها بعد التسليم بالمعايير الموحدة عالميا. [17]

–الأزمة المالية العالمية 2008: دفعت الأزمة المالية العالمية 2008 الجميع إلى البحث عن أماكن أمنة للأصول والموجودات المالية والمصرفية، بعد القناعة في فشل الاستثمارات في المجالات غير الإنتاجية، والتي تستند على سرعة الحصول على السيولة ورافق ذلك تغيير في اتجاهات الاستثمارات .وفي هذا المجال أمام المصارف العربية فرص لتجميع إمكاناتها المالية من خلال الاندماجات ومن ثم القيام بالاستثمارات الإنتاجية التي تقوم على تنمية العوائد، وفي مقدمة ذلك تشجيع وتطوير الاستثمارات (العربية العربية) وتغير الاتجاه في الاستثمارات الخارجية نحو قارات أسيا وإفريقيا التي تمتلك إمكانات كبيرة وواعدة في مجال الاستثمار في مجال الثروات الطبيعية.

الفرع الثالث: مكانة القطاع المصرفي العربي:

عرف النظام المصرفي العربي تطور ملحوظ خلال السنوات الأخيرة سواء من حيث حجمه، تركيبته أو أدائه، إذ بلغ عدد المؤسسات المصرفية نهاية 2015 حوالي 520مؤسسة مصرفية بعدما كان لا يتجاوز 380 مؤسسة مصرفية سنة 2000

كما عرف حجم النظام المصرفي العربي مقارنة بحجم الاقتصاد العربي تنامي سريع ، حيث بلغت حوالي% 186 سنة 2015 ، بنسبة نمو فاقت %8 مقارنة بسنة 2014.

1. تطور حجم الموجودات وقاعدة الودائع:

نهاية سنة 2015 ، تعدت الموجودات المصرفية العربية الإجمالية عتبة 3.31 تريليون دولار بعدما كانت في حدود2,8 تريليون دولار في نهاية 2012، كما بلغت الودائع المجمعة حوالي 2,07 تريليون دولار، محققة نسبة نمو تقدر بحوالي% 3,8 مقارنة 2014 ، ، في حين سجلت حقوق الملكية نسبة نمو قدرها 4,8 سنة 2015 ، حيث تعدت 357 مليار دولار، (الملحق رقم 01).

وأن المصارف الخليجية مجتمعة تستحوذ على أكثر من % 60 من الحصة السوقية للمصارف العربية، وهو ما يعكس النضج المالي الذي أضحت تتسم به هذه الاقتصاديات، في حين لا تزال المصارف المغاربية ضحلة مقارنة بالإمكانيات الاقتصادية. التي تحوزها. (الملحق رقم 02 و 03).

المطلب الثاني: عمليات الاندماج في القطاع المصرفي العربي

حدثت عدة عمليات اندماج بين المصارف في الدول العربية، وهي في حاجة إلى ذلك سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى الدول العربية فيما بينها، غير أن هذه الاندماجات اقتصرت فقط على الوحدات المصرفية داخل الدولة الواحدة ولم تظهر اندماجات بين هذه الدول .والجدول الموالي يظهر أهم حالات الاندماج المصرفي عربيا التي تمت بين المصارف العربية خلال الفترة 2000- 2020 ، فيمكن ذكرها في الجدول الموالي:

الجدول (رقم 01): أهم عمليات الاندماج بين المصارف العربية خلال الفترة 2000 – 2020

السنة	الدولة	حالات الاندماج	البنك المندمج	البنك الدامج
2000	تونس	حالة واحدة	بنك التنمية للاقتصاد التونسي والبنك القومي للتنمية السياحية	الشركة التونسية للبنك
2000	البحرين	حالة واحدة	شركات الخليج الاستثمارية الإسلامية	بنك فيصل الإسلامي
2000	الكويت	حالة واحدة	البنك الأهلي التجاري	بنك الكويت المتحد
2000	مصر	حالة واحدة	بنك مصر أمريكا	بنك الكويت الوطني والشركة القابضة المصرية الكويتية
2001	عمان	حالة واحدة	بنك عمان التجاري وبنك عمان الصناعي	بنك مسقط
2001	لبنان	حالة واحدة	بنك بيبلوس	ويدج الشرق الأوسط
2003	عمان	حالة واحدة	بنك مجان أنترناشونال	بنك ظفار العماني الفرنسي
2004	مصر	حالة واحدة	بنك مصر إكستريو	بنك مصر
2005	عمان	حالة واحدة	البنك الوطني العماني وبنك مسقط	البنك الوطني العماني
2005	مصر	ثلاث حالات	بنك مصر أمريكا الدولية	البنك العربي الإفريقي الدولي
			بنك مصر الدولي	البنك الأهلي سوسيتيه جنرال
			بنك مصر رومانيا	بنك لبنان والمهجر

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 521-548،
صفحة538

2006	الإمارات العربية المتحدة	حالة واحدة	بنك الإسكندرية التجاري البحري	بنك الإتحاد الوطني الإماراتي
2006	مصر	أربع حالات	البنك المصري الأمريكي	بنك كريدي إجريكول
			بنك الإسكندرية التجاري البحري	الإتحاد الوطني الإماراتي
			بنك الإسكندرية	بنك سان باولو
			بنك القاهرة	بنك مصر
2007	الإمارات العربية المتحدة	حالة واحدة	بنك الإمارات الدولي	بنك دبي الوطني
2007	الكويت	حالة واحدة	بنك دبي الوطني	البنك التجاري الكويتي
2007	مصر	حالتين	بنك القاهرة	بنك مصر موبايل
			بنك المصرف الإسلامي	البنك المصري المتحد
2008	الإمارات العربية المتحدة	حالتين	البنك الأهلي بدبي	بنك الإمارات الدولي
			المصرف العقاري	أملاك للتمويل
2009	البحرين	حالة واحدة	بنك البحرين السعودي	بنك السلام
2010	تونس	حالة واحدة	الشركة التونسية للبنك	بنك الإسكان
2011	قطر	حالة واحدة	بنك قطر الدولي	البنك الخليجي
2012	لبنان	حالة واحدة	سوسيتي جينيرال	البنك اللبناني الكندي
2013	البحرين	حالة واحدة	بنك الإثمار	بنك الإجارة الأول
2014	لبنان	حالة واحدة	بنك الصناعة والعمل	البنك التجاري للشرق الأدنى
2015	مصر	حالة واحدة	بنك بيريوس مصر	البنك الأهلي الكويتي
2016	مصر	حالة واحدة	بنك بيبلوس	بنك فرعون وشيحا
2017	المغرب	حالة واحدة	التجاري وف بنك	بنك باركليز مصر

2018	السعودية	حالة واحدة	البنك الأول	البنك السعودي البريطاني
2019	الإمارات العربية المتحدة	حالة واحدة	بنك نور	بنك دبي الإسلامي
2019	قطر	حالة واحدة	بنك قطر الدولي	بنك بروة القطري
2020	الإمارات العربية	حالة واحدة	بنك الاتحاد الوطني	بنك أبو ظبي التجاري
2020	الإمارات العربية	حالة واحدة	بنك الهلال	بنك أبو ظبي التجاري
2020	عمان	حالة واحدة	بنك العز الإسلامي	بنك عمان العربي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: صابر بن معتوق ، بوخاري لحلو، مرجع سابق، ص 09.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن استمرار الدول العربية في تنظيم عمليات الاندماج بين مصارفها حتى عام 2020 ، من أجل مسايرة التحولات والتطورات الاقتصادية العالمية المعاصرة التي تعصف بالاقتصاديات العربية، خاصة ما تعلق بانخفاض أسعار النفط التي أثرت على هوامش الأرباح لمختلف المصارف وأدت إلى تزايد حجم القروض المتعثرة، إضافة إلى الوفاء بمتطلبات بازل 3 ، بالإضافة إلى الآثار السلبية لجائحة كورونا(كوفيد 19) على المصارف العربية وحتى العالمية، التي دفعت بمختلف هذه المصارف إلى تبني الرقمنة وتقديم خدماتها المصرفية والمالية عن بعد باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الأمر الذي يترك المصارف العربية الصغيرة وضعيفة استخدام التكنولوجيا المصرفية والمالية تبحث عن مصارف أخرى كبيرة تتحكم جيدا في هذه التقنيات لكي تندمج معها وتستفيد من التطور التكنولوجي في مجال الصناعية المصرفية والمالية.

المطلب الثالث: دراسة تجربة الاندماج المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة

لقد توجهت العديد من المصارف في الدول العربية إلى تنظيم عمليات اندماج فيما بينها من أجل تحسين مستويات أدائها والصمود أمام المنافسة القوية

التي تفرضها المصارف العالمية، ومن أهم الدول العربية التي حدثت بها عدة صفقات اندماج ناجحة الإمارات العربية المتحدة

الفرع الأول: تجربة الإمارات العربية المتحدة في الاندماج المصرفي

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من بين الدول العربية التي تحاول بنوكها النمو خارجيا عن طريق عمليات الاندماج من أجل الصمود أمام المنافسة العالمية وتعزيز مراكزها المالية في ظل التحديات التي تفرزها البيئة المصرفية العالمية. لقد بلغ إجمالي موجودات القطاع المصرفي الإماراتي خلال الربع الأول من عام 2020 ما مقداره 851.7مليار دولار، وبلغت إجمالي الودائع ما مقداره 537.9 مليار دولار وبزياد قدرها % 13.4 مقارنة مع عام 2019 ، وبلغت حسابات رأس المال100.7 مليار دولار، أما حجم الائتمان الذي قدمته المصارف الإماراتية خلال الربع الأول من عام 2020 فقُدر بحوالي 447 مليار دولار .أما بالنسبة للقيم السوقية للمصارف الإماراتية فقد شهدت تراجعا حادا بسبب انعكاسات أزمة كوفيد 19 ، حيث بلغ حجم متوسط الخسارة لأكبر 5 مصارف إماراتية حوالي % 36.6 خلال الفترة الممتدة من ديسمبر 2019 إلى أفريل 2020 .[18]كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول(رقم 02) : القيمة السوقية لأكبر 5 مصارف إماراتية خلال الفترة 2019–2020

المصارف	2019	2020	نسبة التغير
بنك أبو ظبي الأول	15,6	9,65	–36,35
بنك الإمارات دبي الوطني	13	7,23	–44,38

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 521-548، صفحة541

بنك أبو ظبي التجاري	07,92	4,63	-41,54
بنك دبي الإسلامي	5,51	3,6	-34,66
بنك أبو ظبي الإسلامي	5,39	3,99	-25,97
متوسط التغيير	-	-	-36,58

المصدر: اتحاد المصارف العربية 2020، ص 02.

نلاحظ من خلال الجدول الانخفاض الحاد في القيمة السوقية لأكبر 5 مصارف إماراتية خلال الربع الأول من عام 2020، حيث انخفضت القيمة السوقية لبنك الإمارات دبي الوطني بنسبة % 44.38 مقارنة بعام2019 ،وانخفضت بنسبة 5.97 %في بنك أبو ظبي الإسلامي، وهذا جراء انتشار فيروس كورونا، الذي قد يكون دافعا قويا لهذه المصارف من أجل التفكير في تنظيم المزيد من عمليات الاندماج في المستقبل القريب.

الفرع الثاني: أهم عمليات الاندماج الحديثة التي تمت في القطاع المصرفي الإماراتي

من أهم عمليات الاندماج الحديثة التي تمت في القطاع المصرفي الإماراتي، نذكر ما يلي:

- **أفريل 2019**: أعلن بنك دبي الإسلامي عن الانتهاء رسميا من اندماجه القانوني مع بنك نور، مما خلق أكبر مجموعة مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في دولة الإمارات، وأكد بنك دبي الإسلامي أن الهدف من الاندماج هو تعزيز نفوذه، وزيادة حصته السوقية، وتحسين كفاءته التشغيلية، وترسيخ مكانته كبنك من أكبر البنوك الإسلامية في العالم، بأصول تقدر بحوالي75 مليار دولار، مما عزز مكانته كثاني أكبر مصرف إسلامي في العالم من حيث الأصول، وقد وصلت قيمة أرباحه خلال الربع الأول من عام 2019 بعد الاندماج إلى 1,355 مليون درهم إماراتي، وبمعدل نمو قدره % 12 مقارنة ب 1,211 مليون درهم إماراتي قبل

الاندماج في عام 2018 ، كما ارتفع إجمالي الدخل إلى 3,407 مليون درهم إماراتي، وبمعدل نمو قدره % 26 مقارنة بـ2,697 مليون درهم إماراتي عام 2018 قبل الاندماج، كما بلغت نسبة كفاية رأس المال بعد الاندماج ما مقداره 17.5 %، الأمر الذي يعني أن الاندماج قد أدى إلى تحسين جودة أصول المصرف وملاءته المالية، وتحسين ربحيته، مما جعله كيان مصرفي قوي قادر على المنافسة إقليميا ودوليا.[19]

– **أفريل 2020** : الانتهاء رسميا من عملية الاندماج بين بنك أبو ظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني وبنك الهلال التي انطلقت في ماي 2019، وقد نتج عن هذه العملية أكبر وأقوى مجموعة مصرفية تساهم في مسيرة التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولقد حققت مجموعة أبو ظبي التجاري خلال نهاية الربع الأول من عام 2020 أرباحا صافية قدرها 209 مليون درهم، كما ارتفعت الأرباح التشغيلية بنسبة% 8، باستثناء تكاليف الاندماج لتبلغ 2.293 مليار درهم مقارنة بنفس الفترة من عام 2019، ويعود الارتفاع في الأرباح بشكل رئيسي إلى الوفورات الناتجة عن الاندماج وارتفاع الإيرادات وفقا للنتائج المالية الصادرة عن البنك، كما ارتفع صافي الدخل من الفوائد وعمليات التمويل الإسلامي بنسبة % 6 لتبلغ 2.789مليار درهم مقارنة مع نفس الفترة من عام2019 ، وقد تم توزيع 2.644 مليار درهم كأرباح نقدية على المساهمين خلال الربع الأول من عام 2020 عن سنة2019، في حين وصل إجمالي حقوق المساهمين إلى 49 مليار درهم بنهاية الربع الأول من 2020، في حين بلغ صافي القروض والتسليفات 247 مليار درهم وودائع العملاء 263 مليار درهم بتاريخ 31 مارس 2020 ، وهذا ما يعكس قدرة البنك الناتج عن الاندماج على التكيف مع الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا على مستوى العالم.

خاتمة:

بالرغم من كل التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي العربي، فقد اتجهت عدة مصارف عربية إلى اعتماد إستراتيجية الاندماج المصرفي كآلية لتحسين وتعزيز مراكزها التنافسية ومواكبة التطور العالمي، وتجربة الإمارات العربية المتحدة كانت من بين التجارب الناجحة التي اعتمدت الاندماج المصرفي، غير أنه يلاحظ في الغالب قلة عمليات الاندماج التي تمت بين المصارف في الدول العربية ومحدوديتها مقارنة بصفقات الاندماج على المستوى العالمي، الأمر الذي يتطلب انتهاج إصلاحات شاملة للجهاز المصرفي العربي سواء على مستوى المصارف المركزية أو على مستوى البيئة الداخلية لكل مصرف.

وبناءا على ما سبق ذكره خلصنا إلى النتائج الآتية:

- القطاع المصرفي العربي يواجهه عدة تحديات، الأمر الذي جعل عمليات الاندماج الحل الوحيد لمواجهة والتغلب على هذه الصعوبات والانتقال من العمل المصرفي التقليدي إلى الصيرفة الشاملة الحديثة والالتزام بمعايير العمل المصرفي والمالي الدولي؛
- عمليات الاندماج بين المصارف العربية تتميز بقلة عددها مقارنة مع عمليات الاندماج العالمية، إضافة إلى تمركزها داخل حدود الدولة الواحدة؛ وبسبب ما تعانيه من كثرة القيود التي تفرضها عليها سياسة حكوماتها؛
- حدثت عدة عمليات اندماج ناجحة للمصارف في الدول العربية، من بينها دولة الإمارات العربية المتحدة التي تم من خلالها ميلاد مصارف ضخمة قادرة على المنافسة محليا، إقليميا وعالميا؛
- توجه ملحوظ للمصارف الإسلامية في الدول العربية نحو اعتماد عمليات الاندماج المصرفي فيما بينها، مثل بنك دبي الإسلامي وبنك نور في دولة الإمارات العربية المتحدة؛

بناءا على النتائج أعلاه يمكننا **تأكيد أو عدم تأكيد الفرضيات** كالآتي :

- **الفرضية الأولى**: من بين أهم شروط نجاح صفقات الاندماج المصرفي أن تتوافر الرغبة الحقيقية والصادقة لدى القائمين على عملية الاندماج المصرفي، ووضع تصور عملي لمراحل عمليات الاندماج المصرفي؛ **(تأكيد الفرضية)**
- **الفرضية الثانية**: يواجه القطاع المصرفي العربي عدة تحديات، كصغر حجم المصارف والكثافة المصرفية وتعثر القروض، مما يجعل من خيار الاندماج ملاذا مطلوبا للمصارف العربية؛ **(تأكيد الفرضية)**
- **الفرضية الثالثة**: كانت عمليات الاندماج بين المصارف في الدول العربية على مستوى الدول العربية فيما بينها؛ **(عدم تأكيد الفرضية)**

وعليه نستخلص مجموعة **التوصيات** الاتية:

– ضرورة اتجاه المصارف العربية نحو إقامة تحالفات إستراتيجية ترتكز على عمليات الاندماج سواء تم هذا الاندماج بين المصارف المحلية للدولة الواحدة أو بين مصارف عدة دول، وذلك لمواجهة مختلف التحديات التي تواجهها المصارف العربية.

– محاولة خلق البيئة المناسبة لتحقيق الاندماج المصرفي، وتعزيز مكانة وقدرة المصارف العربية على المنافسة العربية والعالمية، وذلك من خلال تبني خطة إصلاح شاملة لمواجهة التحديات سواء كانت داخلية أو خارجية.

هوامش البحث:

[1]– مطاي عبد القادر، **الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7 جوان 2010، ص 111.

[2] – رمزي صبحي مصطفى الجرم، **اندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013 ، ص22

[3] – عبد الستار الخويلدي، **الدمج المصرفي(طرقه ومتطلباته الشرعية**، ندوة البركة الحادية والعشرين للاقتصاد الإسلامي، مكة المكرمة، 19 و 20 نوفمبر 2001 ، ص 15.

[4] – نفس المرجع، ص 15.

[5] – شهبون لامية، **الاندماج المصرفي وموقع البنوك الجزائرية منه**– مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية– دراسات اقتصادية– العدد 22 ص174 .

[6] – بن منصور موسى ،بن معتوق صابر، **الاندماج المصرفي كآلية لرفع الملاءة المالية في البنوك التجارية العربية وفق مقررات لجنة بازل–دراسة تجارب دول عربية مختارة** –، مجلة الأبحاث الاقتصادية، لجامعة البليدة 2 العدد 19 ديسمبر 2018 ص 12.

[7] – بن عطا الله لخضر، تواتي عامر، **الاندماج المصرفي وأثره على القدرة التنافسية للبنوك**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، جامعة زيان عاشور – الجلفة– العدد السابع، ص 88 .

[8] – عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية ، مصر 2001 ، ص 167.

[9] – بن عطا الله لخضر، تواتي عامر، مرجع سابق، ص 89.

[10] – طارق عبد العال حماد، **اندماج وخصخصة البنوك**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الإسكندرية، 2001، ص 05.

[11] – نفس المرجع، ص 11–12.

[12] – نفس المرجع، ص 203.

[13] – الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية هي الإمارات العربية، البحرين، قطر، الكويت، مصر، تونس، المغرب، موريتانيا، وهناك دول عربية مراقبون، الأردن، السعودية، عمان، السودان، الجزائر، أما غير الأعضاء، سوريا، ليبيا، لبنان، العراق، اليمن. انظر: اتحاد المصارف العربية والتحركات المنشودة إقليمياً، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 244، المجلد الواحد والعشرون، نيسان، 2001، ص ص 121–125.

[14] – إبراهيم شحاته، **المصارف العربية وخيارات الاندماج**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 234، المجلد العشرين، حزيران، 2000، ص 46.

[15] – صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 1996، ص 104.

[16]– إبراهيم شحاته، مرجع سابق، ص 45.

[17] – عبد الكريم جابر، **قراءة في اتجاهات القطاع المصرفي العربي نحو الاندماج والتكتل بالإشارة إلى تجارب عربية مختارة**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة القادسية، المجلد05 ، العدد 04، 2007، ص 299.

[18] – اتحاد المصارف العربية، **تطورات القطاعات المصرفية العربية خلال الربع الأول من عام 2020 في ظل انتشار جائحة كوفيد19**، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد جوان 2020، ص 01.

[19] – عبد الرحمان العاني قتيبة، **دوافع وأبعاد الاستحواذ والاندماج في قطاع الصيرفة الإسلامية** .مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد أكتوبر 2019، متوفر على موقع : https://www.aliqtisadalislami.ne

ملاحق البحث:

الملحق (رقم 01): التطور العام في حجم البنوك العربية الوحدة مليار دولار

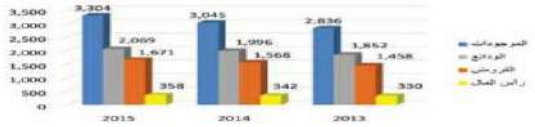

المصدر: اتحاد المصارف العربية، مجلة المصارف العربية، عدد مارس 2016 ص 16.

الملحق رقم 02 :الحصة السوقية للقطاعات المصرفية بحسب الدول جوان 2015

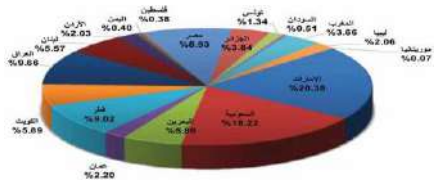

المصدر: اتحاد المصارف العربية، مجلة المصارف العربية، عدد نوفمبر، 2015، ص 41.

الملحق (رقم 03): المؤشرات المجمعة لأهم المصارف العربية

	الموجودات			الودائع			القروض			رأس المال		
	2015	2014	2013	2015	2014	2013	2015	2014	2013	2015	2014	2013
الامارات	674.2	628.0	572.3	401.0	387.3	348.5	369.7	342.9	308.9	87.9	81.6	75.8
السعودية	589.0	568.7	504.9	427.9	420.2	373.9	399.2	361.4	324.6	83.6	76.9	69.7
قطر	305.7	276.0	250.0	178.6	165.1	150.7	181.5	161.1	146.4	37.1	35.2	33.2
الكويت	192.7	189.3	182.6	127.5	128.9	129.2	120.9	117.0	115.8	24.9	25.7	25.5
البحرين	189.6	189.3	192.0	68.0	67.4	68.1	54.5	51.1	51.4	28.6	29.0	36.6
عمان	73.2	64.5	58.1	46.4	44.9	40.5	47.6	43.9	39.4	9.5	8.4	7.8
العراق	312.3	193.4	179.3	93.9	64.5	59.1	30.0	28.7	25.7	9.8	9.4	7.7
لبنان	186.0	175.7	164.8	155.0	147.6	139.2	85.8	82.7	79.2	16.7	15.7	14.2
الأردن	66.6	63.4	60.5	45.4	42.2	38.6	42.6	40.7	39.1	10.0	9.6	8.7
اليمن	13.0	13.1	12.9	10.2	10.4	10.4	8.6	8.6	8.0	1.1	1.1	1.0
فلسطين	12.6	11.8	11.2	9.7	8.9	8.3	5.8	4.9	4.4	1.5	1.5	1.4
مصر	321.1	274.8	242.4	240.5	217.1	188.7	100.4	87.8	79.2	17.9	17.1	16.3
الجزائر	114.8	136.2	130.5	78.1	96.9	91.4	84.6	91.8	83.3	7.9	8.5	9.2
تونس	44.4	44.5	45.8	26.6	27.3	28.4	32.8	33.2	33.6	3.1	3.2	3.3
السودان	18.1	15.3	13.6	10.3	8.8	7.7	10.3	8.8	7.9	2.5	2.4	2.3
المغرب	119.4	125.8	134.9	93.3	97.0	101.2	81.4	86.9	94.8	11.3	12.0	12.8
ليبيا	72.2	72.5	78.5	57.6	60.2	66.7	15.1	15.2	14.5	3.8	3.7	3.8
موريتانيا	2.3	2.3	2.3	1.2	1.2	1.1	1.4	1.5	1.4	0.6	0.6	0.7
المجموع	3,303.7	3,044.5	2,836.3	2,071.4	1,995.9	1,851.6	1,672.2	1,568.1	1,457.7	357.5	341.5	330.1

المصدر: اتحاد المصارف العربية ، مجلة المصارف العربية عدد مارس 2016 ، ص 18.

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:
صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية – الواقع والتحديات والآفاق –
****

رؤية استشرافية لمستقبل إدارة المخاطر البنكية "البنك المركزي الأوروبي" كنموذج

A forward-looking vision for the future of banking risk management, the "European Central Bank" as a model

ط.د. بـوعرفة أسـامة *	أ.د. بـودالي بلقـاسم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة تيسمسيلت / الجزائر	جامعة تيسمسيلت / الجزائر

ملخص: تعد البنوك والمؤسسات المالية من أهم دعائم الحياة الاقتصادية إلا أنها محاطة بالكثير من المخاطر التي يستوجب محاربتها ومعالجتها بكافة الاستراتيجيات والوسائل اللازمة لذلك تسعى البنوك وعلى رائسها البنك المركزي الاوروبي إلى وضع الخطط المستقبلية والإشراف عليها لمواجهة المخاطر البنكية والتقليل من حدوثها، كما أن مواكبة التقدم التكنولوجي أمر أساسي لإدارة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية. من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة، يمكن لهذه المؤسسات تحسين قدرتها على مواجهة المخاطر والتحديات الجديدة.

كلمات مفتاحية: البنوك، إدارة المخاطر، الائتمان، التحول الرقمي.
تصنيف JEL: N2؛ G2؛O3

Summary: *Banks and financial institutions are one of the most important pillars of economic life, but they are surrounded by many risks that must be fought and addressed with all the necessary strategies and means. Therefore, banks, led by the European Central Bank, are seeking to develop and supervise future plans to face banking risks and reduce their occurrence. Additionally, keeping pace with technological progress is essential for risk management in banks and financial institutions. Through the use of advanced technology, these institutions can improve their ability to face risks and new challenges.*

Keywords: *banks, risk management, credit, digital transformation.*
JEL classification : N2 ; G2 ; O3

* اسم ولقب المرسل؛ ط.د *بـوعرفة أسـامة* ***bouarfa.oussama@univ-tissemsilt.dz***

مقدّمة:

تغيرت إدارة المخاطر في البنوك بشكل كبير خلال السنوات العشر الماضية، حيث أدت اللوائح التي انبثقت عن الأزمة المالية العالمية والغرامات التي فرضت في أعقابها إلى موجة من التغيير في وظائف المخاطرة، وشملت هذه المتطلبات رأس المال والرفع والسيولة والتمويل الأكثر تفصيلاً والمطالبة، فضلاً عن معايير أعلى للإبلاغ عن المخاطر، كما أصبحت إدارة المخاطر غير المالي أكثر أهمية مع تشديد معايير الامتثال والسلوك. و أصبحت الصناعة البنكية ترتكز في مضمونها على فن إدارة المخاطر ذلك في ضوء ما شهدته الصناعة البنكية من انفتاح غير مسبوق على الأسواق المالية العالمية والتطور السريع للتقدم التكنولوجي، ومن هنا تأتي الأهمية البالغة لدراسة مستقبل إدارة المخاطر البنكية وذلك من اجل المحافظة على قوة وسلامة الجهاز المصرفي للبلد ورفع كفاءة إدارة العمليات البنكية.

ومن هذا المنطلق أصبحت الدراسات المعاصرة تهتم أكثر بكيفية إدارة مخاطر الائتمان والتحكم فيها واتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية على ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية صارمة تضمن للبنك تحديد أوضح لتلك المخاطر وتصنيفها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تقود إلى تحقيق أهدافه بصورة أفضل، لذلك تأتي هذه الدراسة كمحاولة من أجل الفهم الصحيح لإدارة المخاطر البنكية وطرق الحد منها وتم أخذ البنك المركزي الأوروبي نموذجا وهو ما يتطلب الإجابة على الاشكالية التالية: **ما هو مستقبل إدارة المخاطر البنكية؟ وماهي الرؤية الاستشرافية للبنك المركزي الاوروبي لها بحلول عام 2025 ؟**

وللإجابة عن هذه الاشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم إدارة المخاطر البنكية وأهدافها؟
- ما مقومات إدارة المخاطر البنكية؟
- ماهي أهم اتجاهات إدارة المخاطر البنكية مستقبلا؟

قبل الإجابة على إشكالية الدراسة والاسئلة الفرعية نذكر فرضيات الدراسة:

– الفرضية الأولى: إن إدارة المخاطر البنكية تحتاج إلى تطور خطوط الدفاع الثلاثية؛

– الفرضية الثانية: إدارة المخاطر البنكية تحتاج الى مواكبة التحول الرقمي وتفعيل الذكاء الاصطناعي؛

أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها:

- تحلل هذه الدراسة الابتكارات في مجال إدارة المخاطر المصرفية وتقييم الجوانب البناءة والمدمرة. وبالتالي، يتم الكشف عن آثار التطورات التي تتحقق ويتوقع حدوثها على هيكل إدارة المخاطر في البنوك.
- تهدف إلى المسا همة في الأدبيات من خلال تقديم معلومات محدثة وآراء مختلفة.
- التنبؤ بمستقبل إدارة المخاطر البنكية في ظل التحول الرقمي.

على الرغم من أن الدراسة ليست عملاً تجريبيًا، إلا أنها تتبع المنهج الوصفي التحليلي وللإجابة على اشكاليتها ارتأينا تقسيم هذه الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول: إدارة المخاطر البنكية

المبحث الثاني: مستقبل إدارة المخاطر البنكية بحلول عام 2025

لكن قبل أن نعرج الى محاور الدراسة نتطرق الى مجموعة من الدراسات السابقة:

دراسة بعنوان **المخاطرة البنكية وادارتها في الأنظمة المحلية والدولية** للأستاذ الدكتور بوعمامة علي والدكتور زايد مراد من جامعة الجزائر ثلاثة حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم المخاطرة البنكية وأنواعها، وكذلك تسليط الضوء على الأنظمة الاحترازية.

دراسة بعنوان **إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والإسلامية** من اعداد الدكتور الدكتور أحمد حمصي حيث تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على إدارة المخاطر

البنوك التقليدية وفق لجنة بازل والتعريج الى أهم مفاهيم إدارة المخاطر وتقديم شرح نظري لها.

مداخلة بعنوان **ادارة المخاطر البنكية (مع إشارة خاصة للجزائر)** من إعداد: الدكتور بوعشة مبارك المركز الجامعي العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر وتهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الإطار القانوني لإدارة المخاطر والرقابة في الجزائر وتوصلت الدراسة الى أن الأجهزة الرقابية لازالت تحتاج إلى الاستعمال لأشمل للوسائل المتاحة من أجل ضمان تطبيق القواعد المنصوص عليها قانونا.

المبحث الأول:

إدارة المخاطر البنكية

تشير إدارة المخاطر البنكية أو المصرفية إلى العمليات والاستراتيجيات والأدوات التي تستخدمها المؤسسات المالية لتحديد وتقييم وتخفيف المخاطر التي قد تؤثر على عملياتها وصحتها المالية واستقرارها العام. كما تعد إدارة المخاطر أمر بالغ الأهمية بالنسبة للبنوك لضمان سلامتها وسلامة أعمالها وحماية مصالح أصحاب المصلحة، بما في ذلك المودعين والمساهمين والمنظمين.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر البنكية وأهدافها

تعتبر الإدارة الفعالة للمخاطر أمرًا حيويًا للحفاظ على استقرار البنوك واستدامتها. فهي تساعد على ضمان حماية أموال المودعين، وحسن سير الأسواق المالية، والصحة العامة للنظام المصرفي.

الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر البنكية:

بعد ان قامت جهات عديدة بوضع تعاريف ومفاهيم لإدارة المخاطر ونستطيع أن نبين بأنها (هي كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات المصارف من أجل وضع حدود للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر (كمخاطر الائتمان، السوق أو مخاطر التشغيل....) وللمحافظة عليها في أدنى حد ممكن، ويتضمن ذلك التعرف على المخاطر Risks وتحليلها وتقييمها ومراقبتها بهدف التقليل والتخفيف من آثارها السلبية على المصارف.[1]

كما تعني جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر على القيمة السوقية للمصرف، أو هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال تقليل المخاطر إلى أدنى حد والمحافظة على متطلبات السيولة والأمان.[2]

وقد عرفتها لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الامريكية (FSR) احتمالية حصول الخسارة، إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال، أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئةُ حد من العمل المصرفي من جهة أخرى.[3]

من خلال التعاريف السابقة نستنج أن إدارة المخاطر البنكية أو المصرفية هي مجموعة من الوسائل والإجراءات والسياسات التي تتخذها إدارة البنك للحد من الاخطار التي قد تأثر تأثيرا سلبيا على سير عمل المصرف وعلى السيولة.

الفرع الثاني: أنواع المخاطر البنكية:

تنفق المؤسسات المالية أموال كثيرة بهدف التقليل والتخفيف من حدة المخاطر وهذا بغية الحصول على عائدات وأرباح كبيرة، حيث هناك العديد من المخاطر البنكية ولكن يوجد تسعة مخاطر شائعة نوجزها فيما يلي:

- **إدارة مخاطر الائتمان**

يتضمن ذلك تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين وإدارة مخاطر التخلف عن السداد. تستخدم البنوك تقنيات مختلفة، مثل نماذج التصنيف الائتماني وتحليل الائتمان، لتقييم مخاطر الائتمان للمقترضين المحتملين.

- **إدارة مخاطر السوق**

يتضمن ذلك إدارة مخاطر الخسائر بسبب التغيرات في ظروف السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار السلع. تستخدم البنوك أدوات مختلفة لإدارة المخاطر، مثل المشتقات واستراتيجيات التحوط، لإدارة مخاطر السوق.

- **إدارة المخاطر التشغيلية**

يتضمن ذلك إدارة مخاطر الخسائر بسبب عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة، فضلاً عن الأحداث الخارجية. تستخدم البنوك تقنيات مختلفة، مثل أطر تقييم المخاطر والرقابة، لإدارة المخاطر التشغيلية. يجب تنفيذ مراقبة الرقابة المستمرة في البنوك لتقليل أو القضاء على الخسائر المحتملة.

- **إدارة مخاطر السيولة**

يتضمن ذلك إدارة مخاطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية عند استحقاقها. تستخدم البنوك تقنيات مختلفة لإدارة السيولة، مثل التنبؤ بالتدفقات النقدية واختبار الضغط، لإدارة مخاطر السيولة.

- **إدارة مخاطر السمعة**

يتضمن ذلك إدارة مخاطر الدعاية السلبية والإضرار بسمعة البنك بسبب أفعاله أو تصرفات موظفيه. تستخدم البنوك تقنيات مختلفة، مثل حوكمة الشركات وأطر الامتثال لإدارة مخاطر السمعة.

الفرع الثالث: أهداف إدارة المخاطر البنكية:

الهدف من إدارة المخاطر هو تحديد المخاطر في مرحلة مبكرة واتخاذ الخطوات أو التدابير اللازمة للتخفيف من آثارها الضارة. حيث يتم تحليل المعلومات التاريخية لفهم الاتجاه والتنبؤ بجميع الأحداث المؤسفة في المستقبل. وتتمثل الأهداف فيما يلي:[4]

- **الاستقرار المالي**

تساعد ممارسات إدارة المخاطر الفعالة البنوك على الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال تحديد وتقييم وإدارة المخاطر المحتملة التي قد تسبب خسائر. من خلال إدارة المخاطر، يمكن للبنوك منع الخسائر غير المتوقعة والحفاظ على القوة المالية، وهو أمر ضروري لاستمراريتها على المدى الطويل.

- **التدقيق المطلوب**

تخضع البنوك لمتطلبات تنظيمية مختلفة، وتساعدها ممارسات إدارة المخاطر الفعالة على الامتثال لهذه اللوائح. يساعد الامتثال للوائح البنوك على تجنب العقوبات والإجراءات القانونية والإضرار بالسمعة، والتي يمكن أن تؤثر سلبًا على عملياتها التجارية.

- **إدارة السمعة**

تعتمد البنوك بشكل كبير على سمعتها وثقة العملاء. تساعد ممارسات إدارة المخاطر الفعالة البنوك في الحفاظ على سمعتها من خلال التخفيف من المخاطر المحتملة التي قد تضر بصورة علامتها التجارية. يمكن أن يكون لتلف السمعة عواقب وخيمة على البنوك، بما في ذلك خسارة العملاء والإيرادات. لذلك، من الضروري للبنوك تنفيذ أنظمة قوية لإدارة المخاطر ومراقبة مستمرة للرقابة للتخفيف من المخاطر بشكل فعال ومنع الإضرار المحتمل بالسمعة.

- **حماية العملاء**

تساعد ممارسات إدارة المخاطر الفعالة البنوك على حماية عملائها من المخاطر المحتملة، مثل الاحتيال وسرقة الهوية. من خلال تطبيق أطر عمل قوية لإدارة المخاطر، يمكن للبنوك حماية مصالح عملائها والحفاظ على ثقتهم.

- **ميزة تنافسية**

يمكن أن توفر ممارسات إدارة المخاطر الفعالة للبنوك ميزة تنافسية من خلال إظهار قدرتها على إدارة المخاطر والحفاظ على الاستقرار المالي. يمكن أن يساعد ذلك في جذب العملاء والمستثمرين وشركاء الأعمال والاحتفاظ بهم.

المطلب الثاني: وظائف إدارة المخاطر البنكية ومقوماتها

تنحصر المهام الأساسية لإدارة المخاطر في التنسيق بين كافة الإدارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر، وخاصة في مجال مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق بشكل دوري منتظم وفي الوقت المناسب، وأيضا من

المسؤوليات الأخرى الرئيسية لإدارة المخاطر التأكد من صحة البيانات والمعلومات، واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد تقرير للمخاطر بشكل دوري ودقيق.

الفرع الأول: وظائف إدارة المخاطر البنكية:

إن استحداث إدارة المخاطر من شأنه أن يمكن من التقليل من المخاطر وحسن مراقبتها والتحكم فيها على كافة المستويات بدقة وفعالية حيث تتلخص المسؤوليات والوظائف الرئيسية لإدارة المخاطر كالتالي:[5]

- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية.
- القيام بالمراجعة الدورية وتحديث سياسة الائتمان في البنك.
- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة المؤسسة وضمان حسن تحديدها وتبويبها وتوجيهها لجهات الاختصاص.
- مراقبة تطورات مخاطر الائتمان والتوصية بحدود تركز هذه المخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار إجمالي المخاطر لمنتجات معينة، مخاطر الطرف الآخر.
- مراقبة استخدام الحدود والاتجاهات في السوق ومخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول والاستثمار.
- تطبيق النماذج التي تعتمدها المؤسسة في تحديد المخاطر رقميا والإشراف عليها وتحليل السيناريوهات المطروحة.
- المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في المؤسسة واقتراح التحسينات في الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات.
- نشر الوعي بالمخاطر بوجه عام على مستوى المؤسسة ككل.

الفرع الثاني: مقومات إدارة المخاطر البنكية:

إن العناصر الأساسية لإدارة المخاطر تضم تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وادارتها وتمت في إطار نظام شامل يتكون من العناصر التالية:

أولا تحديد الأهداف: أي تحديد ما تريده البنوك والمؤسسات من برنامج ادارة المخاطر بدقة ومن بين هذه الأهداف على سبيل المثال:[6]

- بقاء المؤسسة؛
- تدنئة التكاليف المرتبطة بالمخاطر قدر الإمكان؛
- حماية الموظفين والأصول بصفة عامة؛

ثانيا تحديد المخاطر: في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية ومن الطرق الشائعة للتعرف على المخاطر هي:[7]

- التحديد المعتمد على الأهداف: أي تحديد المخاطر بعد تحديد الأهداف التي بدورها تنقسم الى اهداف انكماشية واهداف توسعية، ابتداء منها تختلف المخاطر التي سيوجهها البنك.
- التحديد المعتمد على السيناريو: في عملية تحليل السيناريو يتم خلق سيناريوهات مختلفة قد تكون طرق بديلة لتحقيق هدف ما أو تحليل للتفاعل بين القوى في السوق، لذا فإن أي حدث يولد سيناريو مختلف عن الذي تم تصوره وغير مرغوب به، يعرف على أنه خطورة.
- التحديد المعتمد على التصنيف: وهو عبارة عن تفصيل جميع المصادر المحتملة للمخاطر.
- مراجعة المخاطر الشائعة: يوجد في العديد من المؤسسات هناك قوائم بالمخاطر المحتملة.

ثالثا تقييم المخاطر: يقوم مسير المخاطر بقياس حجم الخسائر والمخاطر المحتملة ثم يرتبها من المخاطر ذات الخسائر الأكبر الى الأقل.

رابعا التعامل مع المخاطر واختيار التقنيات والبدائل المناسبة: تعتبر المرحلة الحاسمة في عملية إدارة المخاطر ألنها تتعلق باتخاذ القرار والتقنيات المستخدمة لتسيير هذه المخاطر.

خامسا تنفيذ القرار: لتنفيذ القرار واختيار البديل من التقنيات المذكورة يقوم المسير بتحديد تكاليف هذه التقنيات ومقارنتها مع النتائج المحتملة والخسائر المتوقعة وعلى أساسها يتم تحديد البديل المناسب لمواجهة هذه المخاطر.

سادسا التقييم والمراجعة: أي تقييم ومراجعة ما تحقق باستعمال هذه التقنيات مقارنة بما كان متوقع وخطط له.

المبحث الثاني:

مستقبل إدارة المخاطر البنكية بحلول عام 2025

شهدت إدارة المخاطر في القطاع المصرفي تحولات خلال العقد الماضي، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى اللوائح التي نشأت عن الأزمة المالية العالمية والغرامات التي فُرضت في أعقابها. لكن هناك اتجاهات مهمة على قدم وساق تشير إلى أن إدارة المخاطر ستشهد تغيرات أكثر شمولاً في العقد المقبل.

المطلب الأول: اتجاهات إدارة المخاطر البنكية في المستقبل

يُقال إن "التغيير هو الثابت الوحيد". لا يمكن أن يكون هذا أكثر صحة بالنسبة للخدمات المالية التي واجهت تغيرات غير مسبوقة في السنوات الأخيرة؛ خاصتا مع ظهور الحوكمة؛ وتأثير أزمة COVID-19 على تغيير طريقة عملنا وكيفية تفاعلنا؛ والتغير التكنولوجي السريع، وزيادة الرقمنة والتحليلات المتقدمة؛ والبيئة الجيوسياسية المتغيرة.[8] حيث كانت المؤسسات المالية في بوابة هذه التغييرات المهمة وكان عليها إعادة توجيه استراتيجيات الأعمال وإعادة تنظيم نماذج التشغيل للتكيف والتحويل على أفضل وجه. كما أن وظيفة إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية تلعب دورًا محوريًا في هذا التحول المستمر ويجب أن تظل في المركز لمساعدة الأعمال على التنقل والانتقال من الاستجابة للتغيير إلى تمكين النمو المستدام. كما نتصور خمس تغييرات أساسية من شأنها أن تشكل إدارة المخاطر في المستقبل. وهي كما يلي:

الفرع الأول: تطور خطوط الدفاع الثلاثية

"خطوط الدفاع الثلاثة" هي إطار عمل لإدارة المخاطر يستخدم بشكل شائع في العمليات المصرفية لضمان الحوكمة والرقابة الفعالة للمخاطر. كما يحدد الفصل الواضح بين الواجبات والمسؤوليات بين الوظائف المختلفة داخل المنظمة.

– **خط الدفاع الأول**: إدارة العمليات: يشمل خط الدفاع الأول وظائف الإدارة التشغيلية المسؤولة عن تحديد وتقييم وإدارة المخاطر ضمن العمليات اليومية

للمؤسسة. وهذا يشمل موظفي الخطوط الأمامية ووحدات الأعمال ومالكي العمليات. تشمل مسؤولياتهم: (تحديد المخاطر؛ السيطرة على المخاطر والتخفيف من حدتها؛ المراقبة وإعداد التقارير)

– **خط الدفاع الثاني**: إدارة المخاطر والامتثال: يتكون خط الدفاع الثاني من وظائف إدارة المخاطر والامتثال. يوفر هذا الخط إشرافًا وتوجيهًا مستقلين لضمان تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها بشكل فعال. تشمل مسؤولياتهم: (مراقبة المخاطر؛ مراقبة الامتثال؛ الإبلاغ عن المخاطر)

– **خط الدفاع الثالث**: التدقيق الداخلي: يتكون خط الدفاع الثالث من وظيفة التدقيق الداخلي. يوفر هذا الخط تأكيدًا مستقلاً حول فعالية عمليات إدارة المخاطر والضوابط الداخلية والحوكمة. تشمل مسؤولياتهم: (تخطيط التدقيق والتنفيذ؛ التأكيد والتحقق؛ التقارير والتوصيات).

تتغير التوقعات حول دور ادارة المخاطر، ويجب أن يكون هناك المزيد من التعاون بين خطوط الدفاع المختلفة. كما يعتبر خط الدفاع الأول "الأشخاص" المسؤولين عن عمليات معينة، يتحسنون في إدارة المخاطر وبالتالي يمكنهم التعامل مع قرارات أكثر خطورة، مثل تلك المشاركة في الاكتتاب والتحصيل وإدارة الاحتيال، وفي بعض الحالات، تصميم النماذج التنظيمية.

ونتيجة لذلك، فإن نموذج خطوط الدفاع الثلاثة يتطور من أجل التأكيد على وظيفة المخاطرة في أنشطة الخط الثاني التقليدية، مثل تحديد الشهية والمراقبة، وتطوير السياسات، والدور الصعب، وضوابط الخط الثاني وإعداد التقارير. لكي تكون فعالة في دورها الثاني، يجب أن تزيد الوظيفة من معرفتها بأنواع جديدة من المخاطر التي تظهر في الأمن السيبراني والتكنولوجي وكذلك تغير المناخ.[9]

الفرع الثاني: التحول الرقمي

تعتمد ادارة المخاطرة البنكية على التقنيات الجديدة والأدوات والمزيد من البيانات، حتى لو كانت بعض اللبنات الأساسية لا تزال تعاني من مشاكل "قديمة لكن يبقى التحول الرقمي مهم جدًا.

ومع ذلك، لا تزال العديد من المؤسسات المالية يعتقدون أن جودة البيانات الرديئة ستستمر في إزعاجهم. وسيكون لها تأثير ضار على تطبيقات التحليلات المتقدمة. من الممكن حل نقاط الضعف من خلال البحث وابتكار أنواع جديدة من الخوارزميات بهدف تحسين الجودة الشاملة لإدارة المخاطر. وذلك من خلال إنشاء مركز تحليلات داخل البنك.

على الرغم من الأهمية البالغة لإدارة المخاطر، إلا أن إعداد التقارير والمراقبة لا يزالان من المهام الشاقة التي تحتاج في كثير من الأحيان إلى جهود وموارد بشرية إضافية. لذلك، هناك حاجة ماسة للتحسينات. ومع ذلك، فقد توسعت الميزانيات الرقمية بشكل كبير. يتوقع 25٪ فقط من البنوك ارتفاع ميزانيات الرقمنة. وهذا يعني أن التحسينات التي تمس الحاجة إليها في إعداد التقارير والرصد يجب أن تتحقق في المقام الأول من خلال زيادة كفاءة إدارة المخاطر.[10]

كما كان للتحول الرقمي تأثير كبير على القطاع المصرفي، وأحدث ثورة في طريقة عمل المؤسسات المالية وتفاعلها مع عملائها.

الفرع الثالث: الامتثال القانوني (التنظيمي)

يعد الامتثال التنظيمي أو القانوني جانبًا مهمًا لإدارة المخاطر البنكية. إنه ينطوي على الالتزام بالقوانين واللوائح والمبادئ التوجيهية التي وضعتها السلطات التنظيمية لضمان عمل البنوك بطريقة آمنة وسليمة وأخلاقية. حيث يساعد البنوك في تحديد وتقييم وتخفيف المخاطر المختلفة المرتبطة بعملياتها، بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر القانونية.

كما يُطلب من البنوك المساعدة في إجراءات قمع المعاملات المالية غير القانونية وغير الأخلاقية من خلال الكشف عن علامات غسيل الأموال، وخرق العقوبات، والاحتيال، وتمويل الإرهاب، وتسهيل تحصيل الضرائب. كما تطالب الحكومات بنوكها بالامتثال للمعايير التنظيمية الوطنية أينما تعمل في العالم. كما يجب أن تلتزم البنوك العاملة في الخارج بالفعل باللوائح الدولية المتعلقة بالرشوة والاحتيال وتحصيل الضرائب.

من الضروري للبنوك أن تراقب التغييرات التنظيمية باستمرار، وتكييف عملياتها وأنظمتها وفقًا لذلك، والاستثمار في التكنولوجيا لتبسيط جهود الامتثال. من خلال الإدارة الفعالة للامتثال التنظيمي، يمكن للبنوك التخفيف من المخاطر والحفاظ على الثقة وحماية سمعتها في السوق.

الفرع الرابع: تفعيل الذكاء الاصطناعي وتحسين ذكاء العمال

يساعد الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي الحصول على مجموعات كبيرة من البيانات من البيئة ومعالجتها بالذكاء الاصطناعي (AI) والتعلم الآلي (ML) يغير مشهد القطاع المالي. حيث يسهل الذكاء الاصطناعي تعزيز القدرة على التنبؤ بالأحداث الاقتصادية والمالية والمخاطر؛ إعادة تشكيل الأسواق المالية؛ تحسين إدارة المخاطر والامتثال؛ تعزيز الرقابة الاحترازية؛ وتزويد البنوك المركزية بأدوات جديدة لمتابعة أعمالهم النقدية والتفويضات الاحترازية الكلية.

– **التنبؤ**: تُستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي للتنبؤ بمتغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات المالية، وتلبية طلبات العملاء، وتوفير القدرة على الدفع، ومراقبة ظروف العمل. كما توفر المرونة مقارنة بالنماذج الإحصائية والاقتصادية القياسية التقليدية، ويمكن أن تساعد في استكشاف العلاقات التي يصعب اكتشافها بين المتغيرات.[11]

– **الاستثمار والخدمات المصرفية:** في القطاع المالي، كان للتطورات في الذكاء الاصطناعي في السنوات الأخيرة تأثيرها الأكبر على صناعة إدارة الاستثمار. استخدمت الصناعة التكنولوجيا لعقود من الزمن في التجارة، وخدمات العملاء، وعمليات المكاتب الخلفية، ومعظمها لإدارة تدفقات كبيرة من بيانات ومعلومات التداول وتنفيذ تداول عالي التردد. ومع ذلك، فإن الذكاء الاصطناعي والتقنيات ذات الصلة تعيد تشكيل الصناعة من خلال تقديم مشاركين جدد في السوق (على سبيل المثال، تخصيص المنتج)، وتحسين واجهات العميل (على سبيل المثال، روبوتات الدردشة)، وتحسين أساليب التحليلات واتخاذ القرار، وخفض التكاليف من خلال العمليات الآلية.[12]

– **إدارة المخاطر والامتثال:** أدت التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي في السنوات الأخيرة إلى تغيير نطاق ودور التكنولوجيا في الامتثال التنظيمي. كما اكتسبت التكنولوجيا التنظيمية أهمية أكبر استجابة للتشديد التنظيمي وتكاليف الامتثال المتزايدة في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008. بالنسبة للجزء الأكبر، تم استخدام التكنولوجيا لرقمنة عمليات الامتثال وإعداد التقارير. ومع ذلك، فإن التقدم في الذكاء الاصطناعي على مدى السنوات القليلة الماضية يعيد تشكيل إدارة المخاطر والامتثال من خلال الاستفادة من مجموعات واسعة من البيانات، غالبًا في الوقت الفعلي، وأتمتة قرارات الامتثال. وقد أدى ذلك إلى تحسين جودة الامتثال وخفض التكاليف.[13]

– **الإشراف الاحترازي:** على الرغم من أن القرارات ستعتمد في النهاية على حكم المشرفين، إلا أن هناك مكانًا لذكاء الاصطناعي، في المقام الأول في جمع البيانات وتحليلها. كما تستخدم العديد من سلطات الدول الأعضاء في مجلس الاستقرار المالي حاليًا أدوات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات ومعالجتها والتحقق من صحتها ومعقوليتها، ويمكن للمشرفين استخلاص رؤى أعمق من أي نوع من البيانات واتخاذ

قرارات أكثر استنارة وقائمة على البيانات. يمكن للذكاء الاصطناعي تحديد الأنماط التي يفشل البشر في تحديدها وبالتالي تحسين جودة الإشراف. ويمكنه أيضًا جعل الإشراف أكثر مرونة من خلال الإبلاغ عن الحالات الشاذة للمشرفين في الوقت الفعلي بالإضافة إلى ذلك، التكنولوجيا الإشرافية يمكن أن توفر التطبيقات التي تستفيد من الذكاء الاصطناعي تحليلات تنبؤية، مع إمكانية تحسين جودة الإشراف. على الرغم من كل إمكاناته، فإن الذكاء ليس حلاً سحريًا، وستعتمد فعالية الإشراف دائمًا إلى حد كبير على الحكم البشري وثقافة المخاطر في المؤسسة.[14]

المطلب الثاني: رؤية استشرافية للأولويات إدارة المخاطر البنكية في البنك المركزي الأوروبي كنموذج للفترة 2024/2022

تستعد معظم المؤسسات المالية للمستقبل من خلال قيادة عدد من الجهود طويلة الأجل في وقت واحد. كما إنهم يسعون إلى تعميق وتسريع التحول الرقمي للوظيفة، لكسب الحرب على المواهب الخطرة، وبناء أحدث الخبرات في التنظيم والأمن السيبراني والتحليلات والابتكار الرقمي. فبدلاً من رؤية شركات التكنولوجيا المالية والوافدين الجدد الآخرين على أنها تهديدات عدائية، على سبيل المثال، يتبنى قادة المخاطر المتطلعون إلى المستقبل الأساليب الجديدة. إنهم يصممون تحولات رقمية ورشيقة داخل البنك لتصبح محفزات للابتكار، وربما تشمل الشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية. هذه الجهود مستمرة حتى مع قيام مديري المخاطر بمعالجة المزيد من الاضطرابات السياسية والاقتصادية الكلية الفورية.

حددت الرقابة المصرفية للبنك المركزي الأوروبي أولوياتها الإشرافية من خلال الاعتماد على تقييم المخاطر الرئيسية ونقاط الضعف للقطاع المصرفي الأوروبي. تتساوى الأولويات الثلاث لفترة 2022-2024 في الأهمية. وهي تهدف إلى ضمان أن البنوك تخرج من الوباء بشكل سليم، اغتنام هذه الفرصة لمعالجة نقاط

الضعف الهيكلية من خلال استراتيجيات الرقمنة الفعالة والحوكمة المعززة، ومعالجة المخاطر الناشئة. كما ترتبط كل أولوية بمجموعة من الأهداف الاستراتيجية وبرامج العمل الأساسية رفيعة المستوى التي تهدف إلى معالجة نقاط الضعف الرئيسية التي تم تحديدها كجزء من تمرين المخاطر والأولويات.

الفرع الأول: البنوك تخرج من الوباء بصحة جيدة

تعد معالجة الآثار السلبية لوباء COVID-19 وضمان بقاء القطاع المصرفي مرنًا هدفًا حاسمًا للمشرفين. إن التدهور المحتمل لجودة الأصول، المرتبط بالسحب التدريجي لدعم السياسة الحكومية والنقدية، والتصحيحات المحتملة في تقييمات الأسواق المالية، يستدعي اهتمامًا إشرافيًا لمعالجة التحديات قصيرة إلى متوسطة الأجل للبنوك.

الأنشطة الإشرافية الرئيسية المخطط لها:

- المراجعات المستهدفة في مجال تحديد مخاطر الائتمان ومراقبتها وتقييمها، بالإضافة إلى الأبعاد ذات الصلة لإطار عمل توفير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية.
- المتابعة من قبل فرق العمل المشتركة مع البنوك المتضررة، والتحقيقات المستهدفة في النموذج الداخلي في التغييرات النموذجية المتعلقة بتنفيذ برنامج إصلاح IRB الخاص بـ EBA أو الناجمة عن تأثير الوباء.
- المراقبة المنتظمة لانكشاف البنوك تجاه القطاعات الضعيفة.
- المراجعات المستهدفة وعمليات التفتيش في الموقع لتعرض البنوك للعوامل الخارجية.

الفرع الثاني: معالجة نقاط الضعف الهيكلية من خلال استراتيجيات الرقمنة الفعالة والحوكمة المعززة:

لدعم مرونة واستدامة نماذج أعمال البنوك، سيتخذ المشرفون مبادرات مركزة لتشجيع البنوك على معالجة أوجه القصور المستمرة في كل من مجال التحول الرقمي والقدرات التوجيهية لهيئات إدارتها.

الأنشطة الإشرافية الرئيسية المخطط لها:

– استبيان حول استراتيجيات الرقمنة في البنوك.

– تحليل المقارنة المعيارية ومتابعة JST مع البنوك حيث يتم تحديد أوجه القصور المادية في استراتيجيات التحول الرقمي الخاصة بهم.

– عمليات التفتيش الموقعية المستهدفة في المناطق التي يتم فيها تحديد أوجه القصور الرئيسية.

الفرع الثالث: معالجة المخاطر الناشئة

تواجه البنوك تحديات بسبب عدد من المخاطر الناشئة والمتطورة التي يمكن أن تتحقق على المدى القصير والطويل على حد سواء، ومن الضروري للإشراف المصرفي للبنك المركزي الأوروبي مراقبة الموقف وتصميم ومعايرة استجابته الإشرافية بشكل مناسب. لذلك، سوف يهدف المشرفون المصرفيون إلى ضمان معالجة نقاط الضعف المتعلقة بثلاثة موضوعات ناشئة: المخاطر المتعلقة بالمناخ والمخاطر البيئية، وزيادة مخاطر الائتمان للطرف المقابل تجاه المؤسسات المالية غير المصرفية الأكثر خطورة والأقل شفافية، والمرونة التشغيلية وتكنولوجيا المعلومات.

الأنشطة الإشرافية الرئيسية المخطط لها:

– اختبار إجهاد مخاطر المناخ التصاعدي وتطوير أفضل الممارسات في اختبار الإجهاد المناخي.

– المراجعة الموضعية لاستراتيجيات البنوك وأطر الحوكمة وإدارة المخاطر.

– عمليات التفتيش في الموقع.

– المتابعة من قبل JSTs بشأن ممارسات الإفصاح للبنوك والالتزام بالتوقعات الإشرافية المنصوص عليها في دليل البنك المركزي الأوروبي ذي الصلة.[15]

خاتمة:

يواجه القطاع المصرفي مجموعة متزايدة من المخاطر، بما في ذلك المخاطر التقليدية مثل مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية، والمخاطر الجديدة الناشئة عن الابتكار التكنولوجي، مثل مخاطر الأمن السيبراني. ولمواجهة هذه المخاطر، تحتاج البنوك إلى نهج شامل لإدارة المخاطر يشمل التكامل والرقمنة والتكنولوجيا الحديثة، كما يجب أن تكون إدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من جميع عمليات البنك، وليس مجرد وظيفة منفصلة و أيضا تساعد الرقمنة البنوك على جمع وتحليل البيانات الضخمة اللازمة لتقييم المخاطر بشكل أكثر دقة. وكل هذا يساعد البنك على تحقيق جملة من الاهداف أهمها تعزيز فعالية ادارة المخاطر وتحسين الدقة في ادارة المخاطر وهذا ما يسعى إليه البنك المركزي الاوروبي في اطار الرؤية الاستشرافية لمستقبل ادارة المخاطر البنكية.

وبناءا على ما سبق ذكره خلصنا إلى **النتائج** التالية:

- **تحسين كفاءة العمليات**: يمكن أن تساعد الرقمنة في تحسين كفاءة العمليات المصرفية من خلال أتمتة المهام وتحسين الاتصالات الداخلية. يمكن أن يؤدي هذا إلى تقليل التكاليف وتحسين خدمة العملاء.
- **زيادة الشفافية**: يمكن أن تساعد الرقمنة في زيادة الشفافية في القطاع المصرفي من خلال توفير بيانات وتقارير أكثر تفصيلاً للعملاء والمساهمين. يمكن أن يساعد هذا في بناء الثقة وتعزيز الاستقرار المالي.
- **التخفيف من المخاطر**: يمكن أن تساعد الرقمنة في التخفيف من المخاطر في القطاع المصرفي من خلال توفير أدوات وتقنيات جديدة للإدارة والمراقبة. يمكن أن يساعد هذا في الحد من الخسائر المحتملة

بناءا على النتائج أعلاه يمكننا **تأكيد أو عدم تأكيد الفرضيات** كالتالي:

- الفرضـــية الأولى: إن إدارة المخاطر البنكية تحتاج إلى تطور خطوط الدفاع الثلاثية؛ **(تأكيد)**
- الفرضـــية الثانية: إدارة المخاطر البنكية تحتاج الى مواكبة التحول الرقمي وتفعيل الذكاء الاصطناعي؛ **(تأكيد)**

وعليه نستخلص مجموعة **التوصيات** التالية:

- **الاستثمار في التكنولوجيا:** يجب على البنوك الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة التي تساعدها على تبسيط العمليات وتحسين الكفاءة. يمكن أن يساعد ذلك البنوك على تقليل المخاطر عن طريق تقليل الأخطاء البشرية وتحسين مراقبة المخاطر.
- **الالتزام بالحوكمة القوية:** يجب على البنوك الالتزام بالحوكمة القوية من خلال وضع أنظمة وإجراءات مناسبة لضمان الشفافية والإشراف. يمكن أن يساعد ذلك البنوك على تقليل المخاطر عن طريق تقليل الفساد والاحتيال.؛
- **تعزيز الثقافة الأمنية:** يجب على البنوك تعزيز الثقافة الأمنية لديها من خلال تدريب الموظفين على المخاطر الأمنية وكيفية التعامل معها. يمكن أن يساعد ذلك البنوك على تقليل المخاطر عن طريق حماية الأنظمة والبيانات من الهجمات الإلكترونية.؛
- **التعاون مع الجهات التنظيمية:** يجب على البنوك التعاون مع الجهات التنظيمية لفهم المخاطر التنظيمية وكيفية التعامل معها. يمكن أن يساعد ذلك البنوك على تقليل المخاطر عن طريق تجنب مخالفة اللوائح.؛

مصادر ومراجع البحث:

- أحمد حمصي، **إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والإسلامية**، جامعة القاهرة، مصر، سنة 2006.

- طالب نريمان، رومان خديجة، **ادارة المخاطر في البنوك التجارية وفق اتفاقية بازل 03**، جامعة الدكتور مولاي طاهر سعيدة، الجزائر، سنة 2014.

- ناصر فاطمة، **تسيير مخاطر صيغ التمويل بالبنوك الإسلامية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والاقتصاد، قسم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، سنة 2009.

- نريا أندريا، **تحديد وقياس مخاطر الائتمان في سياق جائحة فيروس كورونا**، جامعة بون، ألمانيا، سنة 2020.

- فريهان عبدالحفيظ يوسف، **إدارة المخاطر المصرفية**، بحث مقدم من قبل مدرس مساعد في كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة الاسراء، عمان، الأردن، سنة 2008.

- سيزر بوزكو وجانيت كورتو، **التوقعات المستقبلية في إدارة المخاطر**، الدراسة والتي تم تقديمها في المؤتمر الدولي المصرفي في أنقرة، 4 ماي 2018، جامعة إزمير باكيرشاي، تركيا، سنة 2018.

- عبد الكريم أحمد قندوز، **المخاطر المصرفية وأساليب قياسها**، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 05-2020. صندوق النقد العربي، سنة 2020.

- بوعشة مبارك، **إدارة المخاطر البنكية (مع إشارة خاصة للجزائر)**، مداخلة مقدمة في المركز الجامعي العربي بن مهيدي _أم البواقي، الجزائر، سنة 2017.

- زكرياء باكلي، **فعالية إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الجزائرية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة بأم البواقي**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم بواقي، الجزائر، سنة 2015.

- ماتياس إيفينج وباتريك كامبكوتير، **مدراء المخاطر في البنوك**، كلية الدراسات العليا التجارية، باريس، فرنسا، سنة 2020

- تركي مجـحم الفواز، **إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادي 19(02)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، سنة 2014.

– خضراوي نعيمة، **دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، سنة 2009.

–خان طارق الله، أحمد حبيب، **إدارة المخاطر: تحليل قضايا الصناعة المالية الإسلامية، البنك الخطيب**، سمير دارة المخاطر بالبنوك قياس منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، سنة 2005.

– الزبيدي حمزة محمود، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2000.

– داودي رجاء، إدارة المخاطر الائتمانية وفق لجنة بازل دراسة حالة بنك الجزائر الخارجيBEA، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، سنة 2013.

هوامش البحث:

[1] Carry, Behader; Risk-Based Internal; May 2002 P22

[2] يوسف، فريهان عبدالحفيظ، إدارة المخاطر المصرفية، جامعة الاسراء، سنة 2008 ص 03

[3] أحمد حمصي، إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والإسلامية، جامعة القاهرة سنة 2006، ص15

[4] موقع intone، Importance of Risk Management in Banking، 08ماي 2023 https://intone.com/importance-of-risk-management-in-banking-managing-risks-for-financial-stability/

[5] طالب نريمان، رومان خديجة، ادارة المخاطر في البنوك التجارية وفق اتفاقية بازل 03، جامعة سعيدة، سنة 2014 ص30

[6] ناصر فاطمة، تسيير مخاطر صيغ التمويل بالبنوك الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والاقتصاد، قسم التسيير، جامعة ورقلة، سنة 2009 ص 51

[7] ياسين لعرابة، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية، سنة 2016 ص 19

[8] إدوينا ستار، دارة المخاطر البنكية وما بعده الأولويات وأجندة التحول للخدمات المالية 2025، شوهد في 27 جويلية 2023 https://www.pwc.com.au/consulting/transforming-financial-services/risk-management-2025.html

[9] موقع إرما https://www.erm-academy.org، قيمة إدارة مخاطر المؤسسة، شوهد في 02 أوت 2023

[10] مرجع سابق

[11] Rayner, Bolhuis، إطار عمل للتنبؤ الكلي باستخدام التعلم الآلي، صندوق النقد الدولي https://www.elibrary.imf.org/ سنة 2020

[12] World Economic Forum (WEF)، The New Physics of Financial Services: Understanding How Artificial Intelligence is Transforming the Financial Ecosystem، http://www3.weforum.org/docs/WEF_New_Physics_of_Financial_Services.pdf، سنة 2018

[13] Buckley, Arner و Barberis ، إعادة صياغة مفاهيم التنظيم المالي، مجلة نورث وسترن للقانون الدولي، سنة 2017 ص 37

[14] تقرير لـ The Financial Stability Board، استخدام الإشراف والتنظيم التكنولوجيا من قبل السلطات ومنظمة المؤسسات تطورات السوق والمالية تداعيات الاستقرار، 09 أكتوبر 2020

[15] البنك المركزي الأوروبي، دليل حول المخاطر البيئية والمتعلقة بالمناخ، https://www.bankingsupervision.europa.eu/ سنة 2021

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:
صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية – الواقع والتحديات والآفاق –
****

مساهمة التأمين في إدارة مخاطر الإئتمان العقاري في المؤسسات البنكية دراسة حالة شركة ضمان القرض العقاري (SGCI)

The contribution of insurance to real estate credit risk in banking institutions: A case study of the Real Estate Loan Guarantee Company (SGCI)

ط.د. إيمان حديد *	د. فوزي الحاج أحمد	أ.د. جمال الدين سحنون
كلية العلوم الاقتصادية	كلية العلوم الاقتصادية	كلية العلوم الاقتصادية
جامعة خميس مليانة/ الجزائر	جامعة الوادي / الجزائر	جامعة تيسمسيلت / الجزائر

ملخص: يعد التامين على القرض العقاري من بين أهم الضمانات التي تشترطها البنوك المانحة للقروض العقارية على المقترضين حتى يتم الموافقة على منحهم القروض المطلوبة لتمويل مشاريعهم السكنية وترجع أهمية هذا النوع من التأمين الى الحماية التي يوفرها فهو يعتبر آلية حماية بامتياز لصالح البنوك من خطر عدم الوفاء وأداة تحفيزهم على منح قروض جديدة، وعليه حاولنا في هذه الورقة البحثية دراسة مدى أهمية التأمين في تحقيق الضمان لدى البنوك.

كلمات مفتاحية: التأمين؛ القرض العقاري؛ تأمين القرض العقاري.
تصنيفات JEL : G22،G32.

Abstract : Real estate loan insurance is among the most important guarantees that banks granting real estate loans require of borrowers until they are approved to grant them the loans required to finance their housing projects. The importance of this type of insurance is due to the protection it provides, as it is considered a protection mechanism par excellence for the benefit of banks from the risk of non-payment and a tool to motivate them. To grant new loans, and therefore we tried in this research paper to study the extent of the importance of insurance in achieving guarantee in banks.

Keywords: Insurance; Mortgage loan; Mortgage loan insurance.
Jel Classification Codes: G22, G32.

* إيمان حديد ؛ . imane.hadid@univ-dbkm.dz

مقدّمة:

تمنح الهيئات المالية القروض العقارية كوسيلة لتلبية احتياجات الأفراد في الحصول على السكن، وكذلك لتمويل مشاريع الترقية العقارية للمتعاملين في هذا القطاع وبالتالي، للبنوك دور هام حيث أصبحت تعمل كأداة داعمة ومنشطة للاقتصاد في أي دولة من خلال منح القروض العقارية، وتعتبر هذه القروض من الأنشطة المربحة التي تهدف البنوك من خلالها تحقيق أرباح ملائمة مع تقليل المخاطر، فمن أجل تجاوز المخاطر المرتبطة بالقروض العقارية، يتطلب من البنوك المانحة للقروض أن تطلب بعض الضمانات المناسبة من المقترضين. وتشمل هذه الضمانات العينية، مثل وضع رهن على الممتلكات، والضمانات الشخصية، مثل الكفالة، بهدف ضمان استرداد المبالغ المقترضة والفوائد المترتبة عليها.

إلا أن تحولات العالم في المجال التجاري والاقتصادي أدت إلى تطور سريع في المعاملات والمبادلات، مما جعل الضمانات التقليدية غير كافية لتغطية مخاطر الأنشطة التجارية، وخاصة في القطاع المصرفي. وبالتالي، تم اللجوء إلى آليات جديدة تكمل الضمانات التقليدية، ومن بين هذه الآليات الجديدة المهمة هو التأمين على القروض. تم الاستعانة بشركات التأمين لتأمين القروض، بما في ذلك القروض العقارية التي تستخدم لتمويل مشاريع الترقية العقارية وقطاع السكن، وبالتالي يعد عقد التأمين من الشروط الأساسية لإبرام عقد القرض العقاري، ويعتبر ضمانًا أساسيًا يشجع المؤسسات المقرضة على تقديم القروض العقارية ذات الأجل الطويل والمبالغ الكبيرة والمخاطر المتعددة. حيث يلعب التأمين دورًا في تعزيز آلية القرض العقاري المستخدمة لتمويل مشاريع الترقية العقارية المختلفة بما في ذلك مشاريع السكن.

إشكالية البحث: انطلاقا مما تقدم نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة التأمين في ضمان القروض العقارية المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية؟

التساؤلات الفرعية: انطلاقا من التساؤل الرئيسي للبحث يمكننا صياغة الأسئلة الفرعية الأتية:

- ❖ هل هناك جهات مختصة بتأمين القروض العقاري الممنوحة من طرف البنوك في الجزائر؟
- ❖ فيما تتمثل صور التأمين العقاري التي تفرضها البنوك على المقترضين؟
- ❖ ماهي أهم الضمانات والسبل التي تعتمدها البنوك في مواجهة مخاطر القروض العقارية؟

فرضيات البحث: استنادا لما تقدم نفترض ما يلي:

- ❖ يتولى تغطية المخاطر المتعلقة بمنح القروض العقارية شركات التأمين المتخصصة؛
- ❖ يشمل تأمين القرض العقاري الأخطار المتعلقة بالمقترض نفسه وكذا المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية؛
- ❖ يعتبر تأمين القرض العقاري من أهم الضمانات وأكثرها تعزيزا وتوفيرا لحماية البنوك من مخاطر عدم السداد.

أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها:

- التأكيد على أهمية القروض العقارية كجزء مهم من الأنشطة التمويلية للبنوك والمؤسسات المالية؛
- توضيح الدور المهم الذي يلعبه التأمين في تحقيق الضمان والحماية للبنوك؛

- التأكيد على مساهمة التأمين في تعزيز القدرة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية من خلال تخفيض أخطار القروض العقارية التي يمكن أن تلحق بها؛

أهمية البحث:

تظهر أهمية دراسة التأمين على القروض العقارية نظرًا لاختلافه عن أشكال التأمين الأخرى ولعدم وجود دراسات مفصلة وشاملة حول هذا الموضوع. نحن نسعى لتسليط الضوء على هذا الموضوع المهم في ظل غياب البحوث المتخصصة في مجال التأمين على القروض العقارية، على الرغم من اعتماد المؤسسات المقرضة بشكل واسع على هذه الضمانة. يتطلب ذلك توفر تأمينات محددة لتغطية مخاطر القرض، خاصة مخاطر عدم السداد.

الدراسات السابقة:

❖ **دراسة حدة مبروك بعنوان التأمين على القرض العقاري الممنوح في إطار نشاط الترقية العقارية السكنية:** حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التأمين على القرض العقاري في ضمان ودعم منح القروض العقارية من طرف البنوك ومواجهة المخاطر التي تنطوي عليها على خلفية قصور الوسائل التقليدية والتي لم تعد كافية لتغطية مخاطر نشاط القطاع المصرفي، وتوصلت إلى أن التأمين على القرض العقاري يعتبر ألية مستحدثة اعتمدها المشرع كضمان إلى جانب الضمانات التقليدية والمتمثلة في الرهن والكفالة وذلك لتحقيق الحماية الكافية للبنوك والمؤسسات المالية وتحفيزها على منح القروض العقارية، كما أشارت إلى الدور الريادي الذي تلعبه شركة ضمان القروض العقارية على المستوى الوطني في إطار نشاط الترقية العقارية من خلال تكفلها بتغطية حالات العجز عن التسديد والوفاة والحريق...

- **دراسة كل من علال قاشي وجيلالي عشير بعنوان مخاطر القروض العقارية وآليات مواجهتها:** حيث أشار إلى أن الضمانات العينية والشخصية التي يقدمها المستفيدون الراغبون في الحصول على القروض العقارية غير كافية لتغطية مخاطر هذا النوع من القروض بالنسبة للبنوك وهذا ما دفع التشريعات إلى استحداث آليات أخرى لتفادي مخاطر القروض العقارية من بينها التأمين، وتوصل إلى أن إجراءات تأمين القروض العقارية تتم على مستوى البنك وكذا على مستوى شركة التأمين وذلك وفق عدة صور منها ما يتعلق بالمقترض في حد ذاته بالإضافة إلى تأمين الكوارث الطبيعية، كما أشار إلى أن تأمين هذا النوع من القروض تتوله شركات متخصصة والمتمثلة في شركة ضمان القروض العقارية.
- **دراسة كل من يوسفي محمد ومزيان محمد أمين بعنوان التأمين على القرض العقاري الموجه لتمويل السكن في الجزائر:** حيث أكد على أهمية التأمين على القرض العقاري باعتباره آلية حمائية لصالح البنوك تحفز التوسع في منح القروض، وتوصل إلى أن القرض العقاري بمثابة وسيلة فعالة في تمويل الترقية العقارية إلا أن هذا النوع من القروض يتطلب تقديم ضمانات كفيلة بتغطية مخاطره والتي يعتبر التأمين من أهمها، حيث يكفل هذا الأخير للمقرضين استيفاء أمواله من جهة كما يسهل للمقترضين الحصول على القروض العقارية لتلبية احتياجاتهم.

المنهج المتبع في البحث: تماشيا مع متطلبات البحث وتحقيقاً لأهدافه ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقاً والإحاطة أكثر بجوانب الموضوع، تمّ الاعتماد في دراسة الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع مختلف

المعلومات والبيانات المرتبطة بالموضوع وتوضيح مفاهيم البحث الأساسية وبيان أهميتها، ومحاولة تحليلها ومناقشتها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها.

تقسيمات البحث: وللإجابة على إشكالية البحث ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين وهي على النحو التالي:

جانب نظري: تطرقنا فيه إلى أهم المفاهيم الأساسية والمصطلحات ذات العلاقة بموضوع البحث

جانب تطبيقي: والذي عرضنا فيه دراسة حالة لشركة ضمان القروض العقارية (SGCI)

الجانب النظري: التأمين كأداة لتغطية مخاطر القروض العقارية

يرتبط عادة لفظ التأمين بنظرية التأمين على الحياة والتأمين على المخاطر التي تصيب الممتلكات غير أن لفظ التأمين أصبح أوسع ليشمل جميع مجالات الحياة الاقتصادية بما في ذلك ضمان منح الائتمان في البنوك والمؤسسات المالية لضمان حقها في الاستفادة من التعويض عن الأضرار التي يمكن أن تلحق بها جراء عدم التزام المقترض المدين بمستحقاته سواء بسبب الإعسار أو الإفلاس، وحتى وفاة المدين، ففي مجال توزيع القروض العقارية نجد أن البنوك تعزيزا لثقة والاحتياط عن تخلف العميل من دفع مستحقاته تطلب جملة من التأمينات والمتمثلة في التأمين على القروض وتأمينات أخرى كالتامين على الوفاة وتأمين التسبيقات في إطار تمويل شراء مسكن وقف بتقنية البيع على التصاميم.

أولا: مفهوم التأمين على القرض العقاري

قبل التطرق إلى فكرة التأمين على القروض العقارية نورد بعض التعاريف ذات الصلة:

1. مفهوم التأمين:

التأمين هو وسيلة لإدارة المخاطر الخاصة بالمستأمنين، فعندما يشترون التأمين فإنهم يشترون الحماية من الخسائر المالية الغير المتوقعة، حيث تدفع شركات التأمين لهم أو للمستفيدين الذين يحددونهم تعويضا في حالة تحقق الخطر. 1

كما يعرف المشرع الجزائري التأمين بأنه "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه بأن يؤدي إلى المؤمن له أو الغير المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أي أداء مالي أخر في حالة تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل أقساط أو أية دفوع مالية أخرى". كما يمكن تقديم الأداء عينيا في تأمينات المساعدة والمركبات البرية ذات محرك. 2

كما لا ينبغي لنا أن نغفل عن تعريف العنصر الأساسي والدافع للتأمين ألا وهو الخطر بحيث يعرف الخطر من وجهة نظر التأمين بأنه " حادث مستقبل محتمل الوقوع لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين اللذين تم بينهما العقد "3.

2. مفهوم التأمين على القرض العقاري:

يمكن تعريفه بأنه عبارة على توع خاص من التأمينات يتم إبرامه في شكل عقد بين طرفين، المؤمن له وهو المقترض الذي يتمثل في الفرد أو المرقي العقاري، والمؤمن وهو شركة التأمين بغرض التزام هذا الأخير بتغطية خطر الإعسار المؤقت أو النهائي لدفع المستحقات في التاريخ المحدد لصالح الطرف المستفيد وهو المقرض المتمثل في البنك وذلك في حالة تحقق الخطر، حيث يقوم المؤمن بتعويض هذا الأخير (البنك) مقابل دفع المؤمن له لأقساط محددة لفائدة المؤمن دفعة واحدة أو دورية. 4

ثانيا: أطراف التأمين على القرض العقاري

يوجد ثلاث أطراف رئيسية في تأمين القرض العقاري وهم:

1. المؤمن (L'assureur):

وهو الطرف الملتزم بدفع التعويضات في حالة تحقق الخطر أو الحادث المؤمن عليه ويكون في أغلب الحالات عبارة عن شركة تأمين، ومقابل تنفيذ هذا الالتزام تتلقى شركة التأمين أموال في شكل أقساط التأمين يدفعها المؤمن له، وهنا في إطار تأمين القرض العقاري يبقى المؤمن له ملتزما بدفع أقساط التأمين طيلة مدة العقد المبرم حتى ولو لم يقع الخطر الذي تم التأمين عليه وبالتالي فلا يوجد التزام اتجاه المؤمن؛

2. المؤمن له (L'assuré):

ويكون الطرف الثاني في عقد التامين وهو المقترض أي المستفيد من القرض العقاري الذي يمنحه إياه المقرض من أجل تمويل مشروع ذو طابع عقاري كبناء أو تجديد أو توسيع سكن؛

3. المستفيد (bénéficiaire):

ويكون هو الطرف الثالث لكن يعتبر أجنبي عن عقد التامين المبرم بين المؤمن والمؤمن له ويعد مستفيد من هذا التأمين ويكون هو المقرض أي البنك أو المؤسسة المالية مانحة القرض العقاري والذي يتم اشتراط التأمين لصالحه من خلال ذكر اسمه أثناء تحرير وثيقة التامين.

ثالثا: أهمية عقد التأمين على القرض العقاري

إن للتأمين على القروض أهمية كبيرة ودور مهم وفعال في الائتمان المصرفي العقاري كونه من القروض طويلة الأجل نوردها في العناصر التالية: [5]

1. التأمين على القرض العقاري وسيلة لكفالة الأمان للمؤمن له:

ويقصد من ذلك أن البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض العقارية، من خلال التأمين على القرض يلغي شك عدم التأكد من استيفاء أو استرجاع مستحقات القرض، وذلك لأن عقد التامين يقوم بنقل أخطار معينة في دائرة المحيط المصرفي إلى شركات التأمين التي تتعهد بتعويض البنك أو المؤسسة المالية في حالة حدوث الخطر المتفق عليه، ويعني هذا أن التأمين الواقع على القرض العقاري ينقل البنك من حالة الشك والقلق من الوقوع في خطر القرض، إلى حالة التأكد والأمان وضمان التي كفلتها شركات التأمين باسترداد مبلغ القرض وفوائده؛

2. التأمين عامل من عوامل الوقاية وتسيير خطر القرض:

رغم أن الهدف المباشر من التأمين على القرض العقاري هو تعويض البنك في حالة عجز المدين عن الوفاء إلا أنه يؤدي وبصفة غير مباشرة إلى الوقاية من المخاطر والعمل على التقليل منها عن طريق دراسة أسبابها، فشركات التأمين حاليا ورغبة منها في حصر مبلغ التعويض إلى أضيق الحدود تعمل بطرق متعددة على التقليل من نسبة وقوع المخاطر المختلفة ووقاية المؤمن لهم منها، ولتحقيق ذلك كثيرا

ما تلجأ شركات التأمين إلى تكوين ندوات وإعداد ملتقيات قصد دراسة أسباب المخاطر واتخاذ الاحتياطات الكافية لتفادي وقوعها؛

3. بالنسبة للمقترض:

يعتبر التأمين على القرض كوسيلة لدعم الائتمان إذ يسهل للمقترض الحصول على القرض، وذلك أن بتدعيم الرهن العقاري بضمان إضافي هو التأمين.

الجانب التطبيقي: دراسة حالة شركة ضمان القروض العقارية (SGCI)

نظرا لأهمية التأمين في إدارة مخاطر القروض العقارية تم استحداث شركة متخصصة في ضمان هذا النوع من القروض وهي شركة ضمان القروض العقارية (SGCI).

أولا: تقديم شركة ضمان القرض العقاري (SGCI)

1.تعريف شركة ضمان القرض العقاري (SGCI)

هي شركة اقتصادية عامة SGCI في شكل شركة مساهمة برأس مال قدره 3 مليار دينار جزائري وبشراكة ما بين الخزينة العمومية وهي المساهم الأكبر فيها إلى جانب البنوك العمومية وشركات التأمين العامة، تم إنشاؤه في عام 1997 لتأمين البنوك والمؤسسات المالية في نشاطها الائتماني العقاري وبالتالي المساهمة في تطوير سوق الائتمان العقاري في الجزائر؛ حيث تؤمن البنوك ضد مخاطر الإفلاس الدائم لعملائها الذين استفادوا من قروض الرهن العقاري كما توفر تغطية لمخاطر إفلاس المقترض مقابل دفع قسط تأمين محسوب وفقًا لنسبة القرض أي القيمة التي تعكس مستوى المخاطر التي يتكبدها البنك المقرض.[6]

2.المساهمون في شركة ضمان القرض العقاري

كما ذكرنا سابقا أنشأت الشركة بشراكة ومساهمة بين الخزينة العمومية وستة (6) بنوك عمومية بالإضافة إلى أربعة (4) شركات تأمين، حيث يكمن تصنيفهم إلى نوعين من المساهمين: [7]

- **مساهمون بنكيون**: ويتمثل في البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والبنك الجزائري الخارجي، بنك التنمية المحلية.

❖ **مساهمون مؤمنون:** ويتمثل في الشركة الوطنية للتأمينات، الشركة الجزائرية للتأمينات، الشركة المركزية لإعادة التأمين والشركة الجزائرية لتأمينات النقل.

إن هذه الشركة تعطي ضمانات للمؤسسات البنكية التي تقوم بمنح قروض من أجل التمويل العقاري حتى تكون هذه المؤسسة في حماية من المخاطر المتعلقة بالتسديد من طرف المقترض، حي أن هذه الشركة تقدم ضمانا بسيطا من خطر عدم القابلية النهائية للتسديد من المقترض، ولها تقديم ضمان كلي بشكل إضافة إلى الضمان البسيط تغطية التأخر في تسديد الأقساط من المقترض ويشمل التغطية ضد خطر الوفاة، أخطار احتراق السكنات موضوع القرض المرهون.

نوضحها ذلك باختصار في الجدول الموالي:

جدول رقم 01: المساهمون في شركة ضمان القرض العقاري

المساهمون	مقدار المشاركة	النسبة المئوية	عدد الإجراءات
الخزينة العمومية	807 000 000	40.35%	16 140
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP	161 050 000	8.025%	3 221
القرض الشعبي الجزائري CPA	161 050 000	8.025%	3 221
البنك الوطني الجزائري BNA	161 050 000	8.025%	3 221
بنك التنمية المحلية BDL	161 050 000	8.025%	3 221
بنك الجزائر الخارجيBEA	161 050 000	8.025%	3 221

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	101 400 000	5.07%	2 028
الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR	101 400 000	5.07%	2 028
الشركة الوطنية للتأمين SAA	101 400 000	5.07%	2 028
الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT	41 800 000	2.09%	836
الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR	41 750 000	2.0875%	835

المصدر: http://www.sgci.dz/?p=5 أطلع عليه بتاريخ 2023/08/12.

حيث تم انشاء هذه الشركة استنادا للقانون 01/88 الذي ينص على أنه يمكن انشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي بموجب قرارات مشتركة صادرة عن مؤسسات عمومية أخرى تتخذها الأجهزة المؤهلة لهذا العرض طبقا لقوانينها الأساسية الخاصة بها وضمن الأشكال قانونا. [8]

3.المخاطر المرتبطة بالرهن العقاري وتأمين الإعسار SGCI

تتمثل المخاطر المرتبطة بالرهن العقاري في العجز الدائم للمقترض عن سداد الائتمان ويرجع ذلك أساسًا إلى:[9]

- ❖ فقدان الوظيفة؛
- ❖ تدهور القدرة على السداد؛
- ❖ فقدان المصدر الثاني للدخل (الضمان، المدين المشترك)؛
- ❖ انهيار الأسرة في حالة كون الزوج مدينًا مشاركًا؛

- ❖ الإفراط في المديونية.

أما فيما يخص تأمين الإعسار يغطي تأمين SGCI الإعسار الدائم للمقترض، يتم إصدارها لصالح البنك لتغطية مخاطر الإفلاس الملازمة للعوامل التي يمكن أن تأدي إلى عجز المقترض عن سداد الائتمان، بالإضافة إلى الضمان نفسه يوفر تأمين الإعسار SGCI للبنوك مزايا أخرى مثل:[10]

- ❖ إدارة المخاطر؛
- ❖ زيادة حجم الائتمان؛
- ❖ الوصول إلى إعادة تمويل الرهن العقاري؛
- ❖ تعزيز الائتمان (الائتمان المضمون هو ائتمان ذو جودة أفضل)؛
- ❖ الاستفادة من الميزة التنظيمية المنصوص عليها في لائحة بنك الجزائر 03-14، والتي تسمح للبنك بوضع مخصصات أقل إذا كانت قروض الرهن العقاري مضمونة من قبل شركة تأمين، كما يسهل ضمان SGCI بالنسبة للمقترضين الوصول إلى الائتمان.

ثانيا: الضمانات المقدمة من قبل شركة ضمان القرض العقاري

تقدم الشركة مجموعة من الضمانات والمتمثلة فيما يلي:

1. تأمين القروض العقارية الممنوحة للأفراد

تتدخل شركة (SGCI) في تقديم ضمانات لصالح البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض والموجهة لتمويل الحصول على سكن أو قروض الترقية العقارية، حيث يتم تغطية عدم ملاءة المقترض نتيجة وفاته، عجزه الكلي أو النهائي من خلال عرض نوعين من الضمانات (الضمانات البسيطة والضمانات الكلية)، إذ يمكن تمييز صورتين للتأمين على القروض العقارية الممنوحة للأفراد واللتين تقدمهما شركة (SGCI) وهما:

أ. التأمين أو الضمان البسيط

يكون هذا التأمين موجه لتغطية حالة الاعسار النهائي للمقترض بحيث يؤمن نوعين من التغطية:[11]

❖ **التغطية المحدودة:**

والتي تكون في حالة تم بيع العقار المرهون محل عملية التمويل لصالح المقرض بالمزاد العلني، فهنا لا تقع المسؤولية على عاتق شركة (SGCI)، بحيث تقدر نسبة التعويض ب 90% من مجمل مبلغ القرض والفوائد المترتبة عنه، مع طرح المبلغ المحصل عليه من مبلغ بيع العقار محل التمويل.

❖ **التغطية الشاملة:**

حيث أن بيع العقار المرهون محل التمويل لصالح المقرض بالمزاد العلني، يكون من مسؤولية شركة (SGCI)، وهنا يتم التعويض عن الضرر الذي يلحق بالمقرض في حدود 60% من مجمل القرض والفوائد المترتبة عنه خلال مدة سريان عقد التأمين على القرض العقاري، وهذا في حالة إثبات التوقف عن دفع المستحقات، بحيث يتم دفع 30% من قيمة التعويض لصالح شركة (SGCI) بعد خصم المبلغ المتبقي من مبلغ بيع العقار محل التمويل.

ب. التأمين أو الضمان الكلي

يكون هذا التأمين موجه لتغطية حالة الاعسار المؤقتة أو نتيجة التأخر في تسديد المستحقات المترتبة عليه في الآجال المحددة، بحيث تكون صلاحية شركة (SGCI) في ضمان تغطية المستحقات كحد أقصى في الحالتين التاليتين:

❖ ضمان أربع (04) استحقاقات شهرية مجتمعة.

❖ ضمان سنة (06) استحقاقات شهرية غير مجتمعة أي متفرقة.

ويكون ضـمان التأخير في التسـديد بعد سـنة واحدة من بدأ تنفيذ القرض، بحيث يكون إعلان عن حالة التأخير إلَّا

بعد شهرين (02) مع تبرير التأخير.

2.ضمان القروض الممنوحة لترقية العقارية

ويكون ذلك في حالة الإفلاس النهائي لشـركات العاملة في الترقية العقارية، وتقدر بـ 90% من مجموع الاستحقاقات الفوائد، كما أن استعمال وبيع الأملاك المرهونة لا تسال عنه شركة ضمان القرض العقاري، ويمنح التعويض المستحق وذلك على النحو التالي:[12]

- ❖ 50% من مجمل الأصـل والفوائد المطلوبة إلى غاية تاريخ اسـتعمال الضمان.
- ❖ أما البقية التي تمثل الرصـيد المتحصـل عليه بعد البيع الفعلي للعقار المرهون فيتم خصـمه من التعويض 50% السـابقة في حدود 40% المتبقية.

3.نشاط شركة ضمان القرض العقاري في تغطية القروض العقارية خلال الفترة 2013-2019:

تسـاهم الشـركة في تغطية ما يتجاوز متوسـط 24 ألف قرض عقاري، والجدول الموالي يوضح تطور عدد القروض العقارية المغطاة من قبل الشركة:

جدول رقم 02: تطور عدد القروض العقارية المغطاة لدى شركة ضمان القرض العقاري خلال الفترة 2013-2019

السنة	عدد القروض المغطاة
2013	23 059
2014	26 559

2015	25 721
2016	25 546
2017	25 596
2018	22 131
2019	23 566
المجموع	172 178

المصدر: http://www.sgci.dz/?p=5 **أطلع عليه يوم 2023/08/12.**

تساهم التغطية التي تقدمها الشركة في تأمين ضد الإعسار وإدارة مخاطر ائتمان الرهن العقاري، حيث تعزز القدرة الائتمانية لدى البنوك وتمنح الضمان للقروض التي يمكن أن يتعثر أصحابها، نوضح ذلك في الشكل الموالي:

شكل رقم 01: عدد القروض العقارية المغطاة من قبل شركة ضمان القرض العقاري خلال الفترة 2013-2019

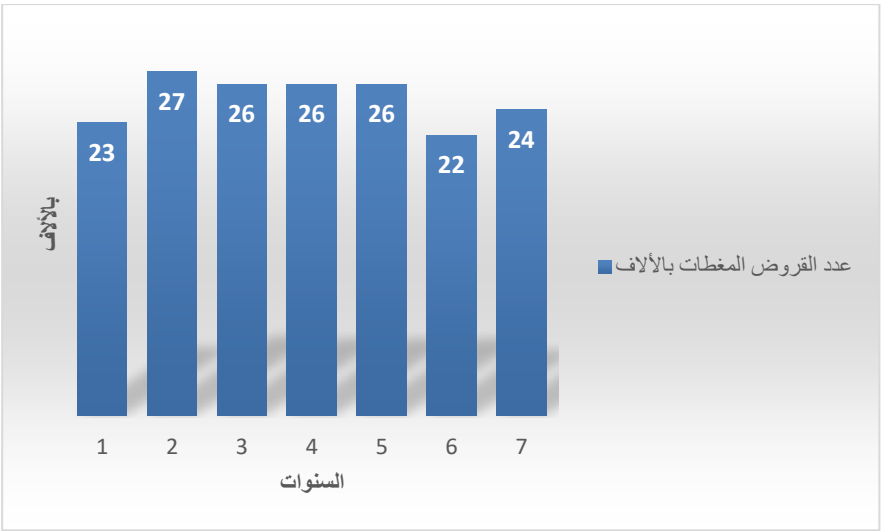

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول أعلاه.

أما عن القيمة الموافقة لعدد القروض التي تضمنها شركة ضمان القروض العقارية فقد تجاوزت في المتوسط 100 مليار دينار جزائري، كما سنوضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: تطور قيمة القروض العقارية المغطاة لدى شركة ضمان القرض العقاري خلال الفترة 2013-2019

السنة	قيمة القروض المغطاة
2013	55 995 492 724
2014	67 074 542 593
2015	68 022 664 582
2016	70 888 285 930
2017	104 386 354 845
2018	90 431 493 460
2019	108 479 020 442
المجموع	565 277 854 576

المصدر: http://www.sgci.dz/?p=5 أطلع عليه يوم 2023/08/12.

نلاحظ أن قيمة القروض العقارية كبيرة جدا وبالتالي فإن منحها من قبل البنوك دون تأمينها قد يؤثر بالسلب على ملاءة البنك في حالة تعسرها، فشركة تأمين القروض العقارية تساهم في تقليل وإدارة المخاطر المتعلقة فالقروض العقارية والتي ينمك أن تأدي إلى الإفلاس، نوضح ذلك في الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: قيمة القروض العقارية المغطاة من قبل شركة ضمان القرض العقاري خلال الفترة 2013-2019

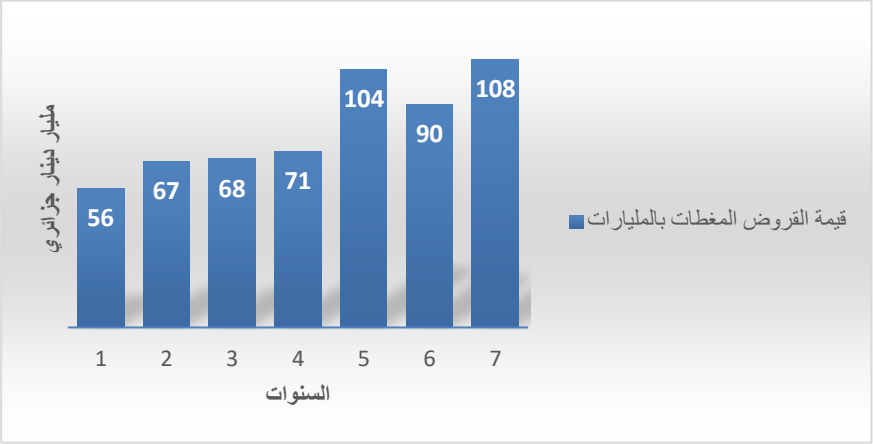

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول أعلاه

4. إجراءات تأمين القروض البنكية:

إذا كان تأمين القرض تختص به شركات التأمين لحساب المستفيد من الاعتماد من أجل تغطية خطر تعذر الوفاء، وبذلك يكون الوفاء وعدم الوفاء موضوع تأمين، وهذا من أجل بث الثقة لدى أطراف عقد القرض، حيث يمكن للمقترض أن يمنح حق الاستفادة من التأمين إلى البنك وفقا للحلول القانوني. وأن كل عقد تمويلي سكني مضمون بتأمين يتعلق بالمقترض التأمين على الحياة، التأمين على الوفاة، التأمين على العجز و تأمين يتعلق بالمال العقاري الممول بالقرض مسكنا، قطعة أرض كالتأمين على الحريق والتأمين على الكوارث الطبيعية والأخطار اللاحقة. إن تأمين هذه القروض حتما يمر بإجراءات على مستوى البنوك، إذ أن طالب القرض يتوجب عليه تكوين ملف إداري مع توافره على رأس مال معين يساوي 20% أو 30% ثم يقدمه أمام البنك الذي يريد الاقتراض منه، وبعدها يتولى مدير البنك والخبير بدراسة هذا الملف من كل جوانبه، وإذا أبدى المدير موافقته على ذلك يتولى إرسال الملف

إلى المديرية العامة من أجل دراسته من جديد، وإذا وافقت على ذلك تعيد إرساله إلى البنك من أجل تنفيذ عقد القرض في حدود 70% أو 80%. أما الإجراءات المتخذة على مستوى شركة التأمين لتأمين هذا القرض وفي حدود النسبة الممنوحة للمقترض، وبعد حصول العميل على الموافقة من البنك يتم إرسال الملف إلى شركة التأمين المتعاقد معها البنك مع العميل لطلب التأمين، وعندما تستطيع شركة التأمين أن تطلب من العميل تقديم ضمانات إجبارية وهي التأمين من المسؤولية المدنية والتأمين على الحريق الذي يعد إلزاميا، وكذا التأمين على الكوارث الطبيعية، حيث نجد أن الأمر رقم 03-12 المؤرخ في 26 أوت 2003 نصت المادة الأولى منه على أن: « يتعين على كل مالك لملك عقاري مبني يقع في الجزائر سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا باستثناء الدولة أن يكتتب عقد تأمين عن الأضرار يضمن هذا الملك من آثار الكوارث الطبيعية ..... أما الضمانات الاختيارية التي تطلها شركة التأمين من طالب القرض فهي متعددة ومتنوعة، ولابد وأن يقبل بهذه الضمانات الإجبارية والاختيارية، وبعدها يتم تحرير عقد أولي يليه تحرير عقد نهائي و يأخذ العميل وثيقة الحلول إلى البنك من أجل إمضائها من قبله ويتم إعداد (03) ثلاث نسخ يحتفظ العميل بواحدة وتحتفظ شركة التأمين والأخرى تعطى للبنك. [13]

خاتمة:

إن القرض العقاري يمثل وسيلة فعالة في تمويل نشاط الترقية العقارية وقطاع السكن كما يسهل للأفراد الحصول على ملكية سكن لائق، غير أن تمويل مثل هذه العمليات ذات الصلة بالعقارات ذات الطابع السكني أو المهني يعد أمر صعبا جدا خاصة مع المخاطر المحيطة التي يمكن أن تؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الهيئات المقرضة وهي تحصيل مبلغ القرض والفوائد، مما يدفعها إلى طلب تقديم ضمانات تكون كفيلة بضمان تحصيل المبلغ والفوائد والتي يعتبر التأمين من أهمها بالنظر إلى التنوع مظاهره التي تكفل للمقرض استفاء أمواله و في نفس الوقت تسهل للمقترضين الحصول على قروض عقارية لتلبية احتياجاتهم وهذا ما يجعل للتامين دور هام في تفعيل القروض العقارية.

اختبار الفرضيات: وبناء على ما تم معالجته من خلال البحث يمكننا تأكيد أو نفي فرضيات البحث على النحو التالي:

- يتولى تغطية المخاطر المتعلقة بمنح القروض العقارية شركات التأمين المتخصصة (**تم تأكيد الفرضية**): بحيث يتولى عملية تأمين القروض العقارية الشركة المتخصصة بذلك وهي شركة ضمان القرض العقاري SGCI.
- يشمل تأمين القرض العقاري الأخطار المتعلقة بالمقترض نفسه وكذا المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية (**تم تأكيد الفرضية**): بحيث يشمل هذا النوع من القروض المخاطر ذات الصلة بالمقترض مثل فقدان الدخل أو الوفاة أو العجز عن السداد هذا من جهة، بالإضافة إلى التأمين من مخاطر الكوارث الطبيعية والتي يمكن أن تلحق الضرر بالعقار الممول بالقرض.

- يعتبر تأمين القرض العقاري من أهم الضمانات وأكثرها تعزيزا وتوفيرا لحماية البنوك من مخاطر عدم السداد (**تم تأكيد الفرضية**): لاعتبار أن الضمانات التقليدية كانت غير كافية لتغطية مخاطر القروض العقارية وبالتالي تم اللجوء إلى آليات جديدة تكمل الضمانات التقليدية، ومن بين هذه الآليات الجديدة المهمة هو التأمين على القروض العقارية.

وبناءا على ما سبق ذكره خلصنا إلى **النتائج** التالية:

- يعتبر التأمين على القرض العقاري بمثابة ضمان الى جانب الضمانات التقليدية الموجودة المتمثلة في الرهن والكفالة، من اجل بسط الحماية الكافية للبنوك والمؤسسات المالية في إطار منح القروض العقارية.
- إن مظاهر التامين التي أحيطت بالية القرض العقاري تهدف في مجملها إلى تشجيع البنوك والمؤسسات المالية على خوض مجال تمويل نشاط الترقية العقارية من جهة والتخفيف من أزمة السكن من جهة أخرى.
- تعتبر شركة ضمان القرض العقاري الشركة الرائدة على المستوى الوطني التي تختص بتأمين القروض العقارية الممنوحة في إطار نشاط الترقية العقارية، بحيث تتكفل بتغطية حالات العجز عن التسديد الوفاة الحريق؛

مصادر ومراجع البحث:

- Building blocks student handout, what is insurance, summer 2022.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 02 من القانون 06-04 مؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق 20 فبراير 2006 المتعلق بالتأمينات، المعدل والمتمم للأمر 95-07، العدد 15، 12 مارس 2006.
- عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر، دار إي-كتب، الطبعة الأولى، لندن، إنجلترا، 2018.
- حدة مبروك، التأمين على القرض العقاري الممنوح في إطار نشاط الترقية العقارية السكنية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 07، العدد 02، 2021/06/24.
- سفيان زغيدي، الآليات القانونية لمواجهة مخاطر القروض العقارية في الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2013/2012.
- http://www.sgci.dz/?.
- المادة 14 من القانون 88-01 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية المؤرخ في 22 جمادى الأولى 1408 الموافق لـ 12 يناير 1988، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، الصدرة بتاريخ 23 جمادى الأتلى 1408 الموافق لـ 13 يناير 1988.
- http://www.sgci.dz/
- http://www.sgci.dz/
- ليلى قورش، تأمين القرض العقاري الممنوح للأفراد في القانون الجزائري، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 03، العدد03، 2020/06/15.
- زين الدين صلاح، **دراسة اقتصادية لبعض مشكلات وسائل الدفع الإلكترونية**، بحث مقدم في مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، 10-12 ماي 2003.
- علال قاشي، جيلال عشير، مخاطر القروض العقارية وأليات مواجهتها، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 03، 2021/11/21.

هوامش البحث:

[1] Building blocks student handout, what is insurance, summer 2022, page 01.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 02 من القانون 06-04 مؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق 20 فبراير 2006 المتعلق بالتأمينات، المعدل والمتمم للأمر 95-07، العدد 15، 12 مارس 2006، ص 03.

[3] عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر، دار إي-كتب، الطبعة الأولى، لندن، إنجلترا، 2018، ص 25.

[4] حدة مبروك، التأمين على القرض العقاري الممنوح في إطار نشاط الترقية العقارية السكنية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 07، العدد 02، 2021/06/24، ص 1032-1033.

[5] سفيان زغيدي، الآليات القانونية لمواجهة مخاطر القروض العقارية في الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2013/2012، ص 70.

[6] http://www.sgci.dz/?p=5 2023/08/10 أطلع عليه بتاريخ.

[7] علال قاشي، جيلال عشير، مخاطر القروض العقارية وأليات مواجهتها، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 03، 2021/11/21، ص 484-485.

[8] المادة 14 من القانون 88-01 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية المؤرخ في 22 جمادى الأولى 1408 الموافق لـ 12 يناير 1988، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، الصدرة بتاريخ 23 جمادى الأولى 1408 الموافق لـ 13 يناير 1988، ص 32-33.

[9] http://www.sgci.dz/

[10] http://www.sgci.dz/

[11] ليلى قورش، تأمين القرض العقاري الممنوح للأفراد في القانون الجزائري، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 03، العدد03، 2020/06/15، ص 49-50.

[12] سفيان زغيدي، مرجع سابق، ص 74.

[13] علال قاشي، جيلال عشير، مرجع سابق، ص 489.

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:
صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية – الواقع والتحديات والآفاق –
****

دور الرقابة المصرفية في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية

The role of banking supervision in managing and controlling banking risks

د/ حمادة عبد الوهاب محمد أحمد	مدرس بمعهد البيان العالي للتدريب المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني المملكة العربية السعودية – الرياض

ملخص:
تعد الرقابة المصرفية أحد الجوانب الأساسية في النظام المصرفي الحديث، حيث تلعب دورًا حاسمًا في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية وضمان استقرار القطاع المصرفي وحماية حقوق المستثمرين والعملاء. يهدف هذا البحث إلى أهمية ودور الرقابة المصرفية في تحقيق الاستقرار المصرفي وحماية مصالح المستثمرين والعملاء. نحن جميعًا ملتزمون بضمان استمرارية النظام المصرفي وتحقيق التوازن بين التطور والأمان في هذا السياق المتغير باستمرار.
كلمات مفتاحية: الرقابة المصرفية، المخاطر البنكية ، إدارة المخاطر البنكية ، مصرف الراجحي

Abstract :
Banking supervision is one of the fundamental aspects of the modern banking system, as it plays a crucial role in managing and controlling banking risks, ensuring the stability of the banking sector, and protecting the rights of investors and customers. This research aims to highlight the importance and role of banking supervision in achieving banking stability and protecting the interests of investors and customers. We are all committed to ensuring the continuity of the banking system and striking a balance between sophistication and security in this ever-changing context
Keywords:
Banking supervision, banking risks, banking risk management, Al Rajhi Bank

مقدّمة:

تلعب الرقابة المصرفية دورًا حيويًا في ضمان استقرار ونمو القطاع المصرفي. يعتبر نظام الرقابة المصرفية من أبرز الانظمة التي تساهم في تحسين مردودية البنوك ، لذلك قامت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية بتقديم مفاهيم ونماذج تساهم في تعزيز وتقوية نظام الرقابة المصرفية، وتجعله يحقق الأهداف المسيطرة من قبل القائمني على ادارة البنوك. ولإدارة المخاطر البنكية بفعالية وجب وجود نظام للرقابة في البنوك يسمح بضبط وتنظيم مختلف العمليات الجارية في البنك، ولزيادة فعالية هذا النظام يجب توفر قسم للرقابة بالبنك يقوم بتقييمه من خلال اكتشافه لنقاط القوة ونقاط الضعف ومحاولة تصحيحها من خلال عمليات التنسيق التي يقوم بها هذا القسم مع قسم إدارة المخاطر واللجنتني المشرفتين عليهما بالبنك (لجنة المراقبة ولجنة إدارة المخاطر)

إشكالية البحث:

تعتبرسلامة البنوك وبقائها مرهون بمدي كفاءة وفعالية الرقابة المصرفية في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية ، لذا عملت هذه البنوك على الالتزام بجموعة من المعايير والمواثيق الدولية للتقليل والحد من المخاطرالمصرفية حسب طبيعة عملها، .وعليه تتجلى إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي: مدي مساهمة الرقابة المصرفية بشكل إيجابي وفعال في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية .

فرضيات البحث :

مدي مساهمة الرقابة المصرفية بشكل إيجابي وفعال في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى فحص الدور الحيوي الذي تلعبه الرقابة المصرفية في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية. سيتم تحليل كيفية تأثير الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر المالية وتعزيز الثقة في النظام المصرفي.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في كونة يتناول موضوعا من المواضيع الحديثة والمعقدة في عمل البنوك
ألا وهي إدارة المخاطر المصرفية، وتكمن هذة الأهمية في توجه السلطات الرقابية والنقدية الإشرافية إلى بذل مجهودات إضافية من أجل ضمان الالتزام بالمواثيق والمعايير الدولية في هذا المجال خاصة.كما تكمن أهمية البحث في إظهار القيمة الجوهرية التي يتضمنها نظام الرقابة البنكية، باعتباره مجموعة من الاجراءات والسياسات التي تساهم في تنظيم مختلف الإجراءات المعمول بها في البنوك.وإظهار المكانة التي تحتلها عمليات إدارة المخاطر وانعكاساتها إما إيجابية أو سلبية، وذلك حسب الكفاءات والقدرات التي يمتلكها القائمين عليها.

منهج البحث :

اقتضت طبيعة الدراسة إلى استخدام المنهجين التاليين :
المنهج الوصفي: كأسلوب مناسب لوصف الموضوع والتطرق لكل الجوانب الملمة به .
المنهج التحليلي: استعمل في جمع، عرض وتحليل المعلومات والبيانات المتعلقة بالدراسة.

الدراسات السابقة :

–دراسة "إبراهيم العدي ورنا الصقور" سنة 2014 تحت عنوان: " مدى تأثري نظام الرقابة البنكية الفعال في الحد من ممارسات إدارة الأرباح"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها الشركات المساهمة، وإبراز مساهمة نظام الرقابة الداخلية في الحد من تلك الممارسات، وضم مجتمع الدراسة مجموعة من المهنيني والأكاديميين الذين تم التوزيع عليهم 160 إستبانة، وتتمثل أهم نتيجة توصل إليها الباحثان، أن عناصر نظام الرقابة الداخلية من مجلس الادارة ولجنة التدقيق والمدقق الداخلي تؤدي دورا هاما في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

دراسة "فضيلة بوطورة والشريف " سنة 2015 تحت عنوان" :دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، دراسة ميدانية في بنك الفالحة والتنمية والريفية (BADR)الجزائر"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة نظام الرقابة الداخلية وفعاليته في عملية إدارة المخاطر الائتمانية في بنك الفالحة والتنمية الريفية، وأهم نتيجة توصل إليها الباحثان تتمثل في وجود علاقة ذات دلالة إحصائية تبين دور نظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة للقروض والكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض في بنك الفالحة والتنمية الريفية BADR بنسبة 83%

–دراسة "الصواف "، 2011، بعنوان: أثر الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية .هدفت هذه الدراسة والتي طبقت على المصارف الحكومية و الخاصة في مدينة الموصل في العراق الى التأكيد على أهمية ودور الرقابة الداخلية في حماية المصارف واستمراريتها، وذلك من خلل تحديد تأثير الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية. وبينت نتائج الدراسة اتفاق غالبية أفراد العينة على أهمية الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في درء المخاطر التشغيلية بالاضافة الى أن هناك ارتباط معنوي بين إدارة الخطر في المصارف وأنواع المخاطر التشغيلية وهذا بدوره يبين دور الرقابة والتدقيق في دعم إدارة الخطر.

دراسة (Krstic and Ordevic, 2012) بعنوان

Internal Control and Enterprise Risk Management from Traditional to Revised (COSO) Model:

هدفت هذه الدراسة الى تطوير نموذج جديد للرقابة الداخلية على المخاطر. وقد قامت الدراسة بداية بمراجعة نموذج COSOللرقابة الداخلية حيث بينت أنه يمثل إضافة للنموذج التقليدي فقط بل يتيح أيضا تحديد وإدارة المخاطر في بيئة الأعمال المعاصرة في الوقت المناسب. وقد اظهرت نتائج الدراسة أن إدارة المخاطر تلعب دور كبير في نجاح المنظمات، كما اكدت على أهمية دور الرقابة الداخلية وأن مسؤولية إدارة المخاطر تقع على عاتق جميع العاملين، فضل عن ضرورة إنشاء نظام لتحديد وادارة المشاريع و رصد المخاطر في المنظمة.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

يساعد البحث في توضيح كيفية تأثير الرقابة المصرفية على إدارة المخاطر البنكية في مصرف الراجحي بشكل إيجابي، مما يسهم في بناء فهم أعمق للدور الحيوي الذي تلعبه الرقابة في الحفاظ على استقرار النظام المصرفي وحماية العملاء والمستثمرين والمساهمة في إيجاد حلاً للتحديات المستقبلية .

محتويات البحث :

المبحث الاول : إدارة المخاطر المصرفية :

المبحث الثاني : الرقابة المصرفية

المبحث الثالث : دور الرقابة المصرفية في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية

المبحث الرابع : دور الرقابة المصرفية في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية في مصرف الراجحي بالمملكة العربية السعودية .

المبحث الأول:

ماهية أدارة المخاطر المصرفية

تمهيد البحث :

تعتبر إدارة المخاطر المصرفية صمام أمان البنوك في ظل بيئة تنافسية تتسم بالتعقيد والمخاطرة، لذا أصبحت اليوم قدرة البنوك على البقاء والاستمرارية مرهونة بمدي كفاءة وفعالية إدارة المخاطر المصرفية في مواجهة مختلف المخاطر والتنبؤ بها وقياسها ومعالجتها.

المطلب الأول :مفهوم إدارة المخاطر المصرفية وأنواع المخاطر المصرفية والمزايا المترتبة عنها :

"انها عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحثة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شانها أن تقلل امكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى." (حماد، 2007) كما عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) إدارة المخاطر على أنها " هيكل متناسق، وعمليات مستمرة عبر المنظمة ككل لتحديد وتقييم والتقرير عن الاستجابات والفرص والتهديدات التي تؤثر على انجاز الأهداف " (حلمي ،أ 2009) يقصد بإدارة المخاطر التحكم في المخاطر عن طريق :

- الحد من تكرار حدوث ندة الدخاطر .
- التقليل من حجم الخسائر المتوقعة من جهة أخرى.

فإدارة المخاطر عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل واقل التكاليف عن طريق: اكتشاف الخطر، وتحليله، وقياسة .

ويعرف الباحث إدارة المخاطر بأنها " تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليه، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر".

أنواع المخاطر المصرفية :

يمكن تبويب المخاطر البنكية إلى أصناف متعددة وإلى أنواع مختلفة استنادا إلى وجهات نظر الباحث والتي تعتمد على رؤية متباينة للمخاطر على وفق النشاط والبيئة والموارد والظروف الاقتصادية والعلاقات الدولية ويمكن تصنيف المخاطر المصرفية إلى أنواع متعددةوالمتمثلة في : (الكرسنة 2006)

1. مخاطر ائتمانية: تنشأ عن عدم التزام العميل بشروط التعاقد مع البنك.
2. مخاطر أسعار الفائدة: تنشأ عن تحركات وتقلبات أسعار الفائدة.
3. مخاطر السيولة: تنشأ عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها.
4. مخاطر الأسعار: تنشأ عن التغير في قيمة محافظ الأدوات المالية.
5. مخاطر النقد الأجنبي: تنشأ عن تحركات وتقلبات أسعار الصرف.
6. مخاطر العمليات: تنشأ عن المشاكل المتعلقة بأداء خدمات البنك للعملاء.
7. مخاطر الالتزام: تنشأ عن الإخلال أو عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات السائدة.
8. مخاطر الاستراتيجية: تنشأ عن اتخاذ قرارات خاطئة أو سوء تنفيذ استراتيجيات البنك.

9. مخاطر السمعة: تنشأ عن تكون صورة سيئة عن البنك لدى الرأي العام

فهناك العديد من المزايا لإدارة المخاطر وتشمل: (طارق خان 2003)

- تخطيط أعمال ومشروعات أكثر واقعية
- تنفيذ الأعمال في الوقت المناسب لتكون فعالة
- ثقة اكبر في برقيق أهداف الأعمال والمشروعات
- إدراكا لكل الفرص النافعة والاستعداد لاستغلالها
- تحسين السيطرة للتقليل من الخسائر
- تحسين السيطرة على تكاليف المشروعات والأعمال.

المطلب الثاني :إدارة المخاطر المصرفية: المبادئ والوظائف والأهداف

لقد قامت لجنة الخدمات المالية الأمريكية، من خلال اللجنة الفرعية لإدارة المخاطر المصرفية بوضع مبادئ لإدارة المخاطر المصرفية بصورة سليمة وهي كالاتي : (بغدادي،2013)

مبادي إدارة المخاطر المصرفية :

1- مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا: يجب أن يقوم مجلس الإدارة في أي مؤسسة مالية بوضع سياسات إدارة المخاطر، ويجب أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياس وإدارة الرقابة على المخاطر .

2- إطار لإدارة المخاطر: يجب أن يكون لدى المصرف إطار لإدارة المخاطر، يتصف بالشمولية، بحيث يغطي جميع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، ومن خلالها يتم تحديد أنظمة وإجراءات إدارة المخاطر، ويجب أن يتصف بالمرونة حتى يتوافق مع التغيرات في بيئة الأعمال

3- تكامل إدارة المخاطر: يجب أن لا يتم مراجعة وتقييم المخاطر المصرفية بصورة منعزلة عن بعضها البعض، ولكن بصورة متكاملة، نظرا لأنه يوجد تداخل بين المخاطر، ويتأثر كل منها بالآخر .

4- محاسبة خطوط الأعمال: إن أنشطة المصرف يمكن أن تقسم إلى خطوط أعمال مثل: أنشطة التجزئة ونشاط الشركات، وعليه فان نشاط كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكون مسؤولا عن إدارة المخاطر المصاحبة له .

5- تقييم وقياس المخاطر: جميع المخاطر يجب أن تقيم بطريقة وصفية، وبصورة منتظمة، وحيثما أمكن يتم التقييم بطريقة كمية، ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة .

6- المراجعة المستقلة: أهم ما يميز إدارة المخاطر أن يتم الفصل بين مهام الأشخاص التي تتخذ قرارات الدخول في مخاطر، ومهام الأشخاص التي تقوم بقياس ومتابعة وتقييم المخاطر في المصرف، هذا يعني أن تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة، يتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر، واختبار فاعلية أنشطة إدارة المخاطر، وتقديم تقاريرها للإدارة العليا ومجلس الإدارة .

7- التخطيط للطوارئ: يجب أن تكون هناك سياسات وخطط لإدارة المخاطر في حالة الأزمات الطارئة وغير العادية، ويجب مراجعة هذه الخطط بصورة دورية، للتأكد من تغطيتها للأزمات المحتملة الحدوث والتي تؤثر على المؤسسة.

وظائف إدارة المخاطر فيمكن إجمالها فيما يلي:

1- رصد الخطر وتحديدة، ويمكن فعل ذلك عن طريق استخدام التقنيات المتوفرة في البنك، واستخدام بيانات وسجلات دقيقة لكافة جوانب المنشأة وإعداد وتحضير قوائم الفحص، والخرائط التنظيمية، بالإضافة إلى تصميم للأخطاء الدرتكبة لتلافيها في العمليات القادمة .(طارق خان، 2003)

2- قياس المخاطر من اجل مواكبتها والتحكم فيها، ولئن كن أن يكون نذا القياس كميا أو بيانيا، أو بطريقة خاصة بكل بنك يتم تصميمها .

3-السيطرة على الخطر ويتم ذلك عن طريق الاحتفاظ بأحدث الدعلومات عن العمليات في البنك، والتأكد من أن مقاييس السيطرة على الخطر التي تم إقرارها قد استخدمت فعلا .

4-الرقابة والمراقبة عن طريق المتابعة، أو الاحتفاظ بسجلات دقيقة تتسم بسهولة التداول وسهولة الوصول إليها، والتخطيط لذا بصورة يمكن تحديثها، والاطمئنان أن المخاطر ضمن الحد المقبول، وان اللوائح القانونية الخاصة بالنشاط تم تنفيذها، ووضع نظام شامل للمراقبة بشكل دوري.(المكاوي ،2012)

ومن أجل توفير الإشراف على إدارة ومراقبة مخاطر من أجل المحافظة على أصول المنظمات بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، لابد من العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصلحة والتي عرفها معهد التدقيق الداخلي، أنها العمليات الأساسية لحوكمة

أهداف إدارة المخاطر المصرفية

تهدف إدارة المخاطر في المصارف إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:(الخطيب ،2005)

1-المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين، المودعين والدائنين.

2-حكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.

3- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.

4-العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية، أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية.

5- إعداد الد ا رسات قبل الخسائر أو بعدها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر.

6- حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائرعارضة.

7- تعتبر إدارة المخاطر والتخطيط عمليتين مرتبطتين مع بعضهما البعض ولا يجوز فصلهما، حيث أن عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل. (الشمري ،2013)

8- تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار.

المطلب الثالث : دور إتفاقيات بازل I و II لإدارة المخاطر المصرفية :

دوراتفاقيات بازل I و II هي مجموعة من الاتفاقيات والمعايير الدولية التي أقرها مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي (Basel Committee on Banking Supervision) وهو هيئة دولية تضم ممثلين من البنوك المركزية والسلطات المصرفية

في جميع أنحاء العالم. تمثل هذه الاتفاقيات جهوداً لتحديث وتعزيز المعايير الدولية المتعلقة بإدارة المخاطر البنكية ورأس المال المصرفي. (حياة نجار،2014)

- **دوراتفاقية بازل I**:

تم اعتماد دوراتفاقية بازل I في عام 1988، وهي تركز على تحديد أدنى متطلبات رأس المال الذي يجب أن يحتفظ بها البنك لتغطية المخاطر المالية الكبيرة. تمثل هذه الاتفاقية خطوة مهمة نحو توحيد المعايير الدولية لرأس المال البنكي.(شيلي وسام ،2010)

- **دوراتفاقية بازل II**:

تم اعتماد دوراتفاقية بازل II في عام 2004 وتمثل تحديثًا شاملاً للاتفاقية الأولى. تركز دوراتفاقية بازل II على زيادة توجيهات إدارة المخاطر ورأس المال الذاتي للبنوك. وضعت هذه الاتفاقية معايير دقيقة لتقييم المخاطر المصرفية وتوزيع رأس المال وفقًا لمستويات المخاطر المختلفة التي يواجهها البنك.(يحياوي ،2018)

- في عام 2010، تم إصدار إصدار جديد من دوراتفاقية بازل II **المعروف بـ "بازل III"**، والذي يركز على تعزيز متطلبات رأس المال وزيادة قدرة البنوك على مواجهة التحديات المالية. تشمل تحديثات بازل III تعزيز قدرات البنوك في مجال إدارة المخاطر وتعزيز معايير رأس المال للتصدي لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.(Rizvin, 2018)

باختصار، دوراتفاقيات بازل I و II و III تمثل سلسلة من المعايير والإرشادات الدولية التي تهدف إلى تحسين إدارة المخاطر البنكية وضمان استقرار القطاع المصرفي العالمي.

المطلب الرابع : خطوات وأدوات قياس المخاطر المصرفية

لإدارة المخاطر في المصارف يتم الاعتماد على خطوات معينة وعدة وسائل لقياس المخاطر المصرفية.

:خطوات إدارة المخاطر المصرفية

تتمثل خطوات إدارة المخاطر المصرفية فيما يلي:

1- تحديد المخاطر :من أجل أن يتمكن البنك من إدارة المخاطر لابد أولا أن يقوم بتحديدها، فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك ينطوي عليها عدة مخاطر، فعلى سبيل المثال هناك أربعة أنواع من المخاطر في حالة منح قرض وهذه المخاطر هي :مخاطر الإق ا رض، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة ومخاطر تشغيلية،حيث أن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل . (الكراسنة،2006)

2- قياس المخاطر :إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة :حجمه، مدته واحتمالية حدوثه، ويعتبر الوقت المناسب للقياس مهم بالنسبة لادارة المخاطر المصرفية . (بوعزيز وعموره ،2017)

3-ضبط المخاطر :بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط هذه المخاطر حيث توجد ثلاثة أساليب أساسية لضبط المخاطر .

4-مراقبة المخاطر :تتطلب الرقابة على المخاطر تطوير أنظمة التقارير في البنك، بالشكل الذي يبين التغيرات المعاكسة في نوعية حجم المخاطر للإستعداد للتعامل مع هذه التغيرات، لذلك يجب أن يتضمن البنك نظام معلومات يكون قادرا على مراقبة هذه االتغيرات، حيث أنه إذا توقف عميل عن الدفع مثلا، يجب أن يظهر نظام المعلومات ذلك . (الأمام ،2011)

أدوات قياس المخاطر المصرفية :

توجد عدة أدوات إحصائية لقياس المخاطر المصرفية، وتعتمد على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي محل الاهتمام، أو قياس درجة حساسيته تجاه التغيرات التي تحدث في متغير آخر، ومن أهم هذه الأدوات مايلي:

1- المدى :والذي يتمثل في الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير المالي موضع الاهتمام، ويمكن استخدام المدى كمؤشر للحكم على المستوى النسبي للخطر .فكلما ا زدت قيمة المدى كان ذلك مؤشر على ارتفاع مستوى الخطر المصاحب للمتغير المالي موضع الاهتمام

2- التوزيعات الإحتمالية :وهي تعتبر أداة كمية أكثر تفصيلا من مقياس المدى، وذلك من خلال تتبع سلوك المتغير المالي وتحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة، وتحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم، واستخدامه في المقارنة بين مستويات الخطر المصاحبة لعدد من الأصول المستقلة، فكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعا نحو الطرفين كان ذلك مؤش ا ر على ارتفاع مستوى الخطر.(Gizaw, 2015)

3-الإنحراف المعياري :يقيس الإنحراف المعياري مدى انحراف القيم المتوقعة للعوائد المحتملة عن وسطها الحسابي؛ أي تقلب العائد على الاستثمار عن الوسط الحسابي لذلك العائد، فكلما زادت قيمة الإنحراف المعياري دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر.(خروبي،2012)

4- معامل الاختلاف :يكون الانحراف المعياري مناسبا للمخاطرة عند المقارنة بين مشروعين (سهمين)، تكون القيمة المتوقعة بينهما متساوية، ولكن عندما تختلف القيم المتوقعة للمشاريع يكون معامل الاختلاف هو مقياس المخاطرة المناسب (Prasad,2018) .

5- معامل بيتا :يعد معامل بيتا من أهم المقاييس المستخدمة في حساب المخاطر النظامية، فهو يقيس حساسية الورقة نتيجة التغير في عائد محفظة الأوراق المالية، ولحساب معامل بيتا يجب توفر معلومات عن معدلات العائد لأسهم شركة معّينة أو محفظة معّينة لفترات تاريخية سابقة، وكذلك معلومات عن معدلات العائد لأسهم السوق عن الفترة نفسها. (خروبي ،2012)

المبحث الثاني:

ماهية الرقابة المصرفية

تمهيد المبحث:

لقد أدى التطور في العمل المصرفي إلى الوقوع في عدة أزمات مالية، دفعت بالهيئات الدولية والمنظمات المصرفية إلى محاولة تنظيم العمل المصرفي وتأطيره من أجل تجنب الوقوع في الأزمات أو التخفيف من حدتها، حيث عملت لجنة بازل للرقابة المصرفية على العمل من أجل وضع قواعد ومعايير احترازية جديدة تعمل على مواكبة التطورات الحاصلة في المجال المصرفي وكذا تجنب المخاطر التي تنتج عن ممارسته النشاطات المصرفية .

المطلب الأول : تعريف الرقابة وأهدافها

ماهية الرقابة المصرفية :

تعريف الرقابة :(عبدالنبي ،2010)

هي وظيفة إدارية وهي عملية مستمرة ومتجددة يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعة وذلك بقياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير بغرض التصحيح والتقويم، وتعني الرقابة من أن النتائج التي تحققت مطابقة للأهداف التي تقررت أو التي احتوتها الخطة ' وبالتالي فهي عملية ملاحظة نتائج الأعمال التي سبق تخطيطها ومن ثم تحديد الفجوة بين النتائج المستهدفة والنتائج الفعلية واتخاذ الإجراءات التصحيحية لسد هذه الفجوة.

تعريف الرقابة المصرفية (عبدالنبي ،2010)

تعتبر الرقابه المصرفية مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والبنوك هب دف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية توصلا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقوي يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين.

أو هي مجموعة الوسائل والإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية المصرفية وفي مقدمتها البنوك المركزية من أجل المحافظة على سلامة وأمن الجهاز المصرفي .

وهذا التعريف يقودنا إلى ضرورة التعرف على الإشراف المصرفي الذي يقوم به أساسا البنك المركزي من أجل المحافظة على أموال المودعين وكذا تحقيق الاستقرار المالي.

ويعرف الباحث الرقابة المصرفية على إنها :

"مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تنتهجها السلطات الرقابية والإشرافية (البنك المركزي) للحفاظ على سلامة نشاط البنوك وتقييم أدائها، من خلال الزامها بتطبيق هذه الإجراءات التي تمكنها من تفادي التعرض للمخاطر والأزمات وتجنب الاختلالات الناشئة عن ذلك، للحفاظ على استقرار النظام البنكي وزيادة الثقة بين المودعين والبنوك

أهداف الرقابة المصرفية :

تختلف نظم الرقابة المصرفية من دولة إلى أخرى إلا أن الهدف منها أو الأهداف التي تصبو إليها متفق عليها وهي كالتالي : (يوسف ، 2012)

- الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي: ويتم ذلك بتجنب مخاطر الإفلاس أي الإشراف ومتابعة ممارسات المؤسسات المصرفية، وكذلك وضع القواعد الخاصة بكل من العمليات المحلية والدولية .

- ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي: ويتم ذلك عن طريق التأكد من الوضع المالي للبنوك ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، لضمان القدرة على تمويل الأنشطة الاقتصادية والحيوية .
- حماية المودعين والدائنين والمساهمين: ويتم ذلك بفرض السلطات الرقابية سيطرتها من أجل تجنب المخاطر المحتمل حدوثها في حالة عدم تنفيذ التزامات المؤسسات تجاه المودعين.
- بسط الوعي البنكي الشمولي للمتعاملين بالبنوك عامة وللعاملين بالبنوك خاصة.
- وضع تلأطار القانونية واللوائح والمنشورات والتدابير التي تبين الحقوق والالتزامات.

المطلب الثاني :أسس الرقابة المصرفية الفعالة وأنواعها

لا شك ان الرقابة البنكية نظام محكم ودقيق يجب ان يعمل وفق أسس مدروسة لضمان تحقيق الفعالية في الأداء واكتشاف مواطن الخطر وتصحيحها وأيضا وضع الاحتياطات قبل وقوع الخطر.

أسس الرقابة المصرفية الفعالة:

تستند الرقابة الفعالة إلى ثلاثة ركائز هامة هي: التشريعات البنكية، السلطة الرقابية، البيئة القانونية والمحاسبية.(الكراسنة ،2006)

1- التشريعات المصرفية

يجب أن تكفل التشريعات المصرفية أولا تحديد مفهوم البنك والذي يشمل في إطاره العام قبول الودائع ومنح التسهيلات، كذلك يجب ان تكفل التشريعات البنكية صلاحيات وسلة الرقابة على البنوك والمتمثلة بالآتي:

-تحديد معايير ترخيص البنوك.

- حفاظ السلطات الرقابية على سرية المعلومات الخاصة بالبنوك، وأن يكون الإفصاح عن هذه المعلومات مؤطرة بأطر قانونية.

- أن تكون صلاحيات الجهات الرقابية معززة بقوانين من أجل فرض قرارات السلطة الرقابية مثل إلغاء رخصة البنك وتحديد النشاطات التي يمكن للبنوك ممارستها.

2- السلطة الرقابية

حتى تقوم السلطة الرقابية بدورها على أكمل وجه يجب أن تتمتع بالاستقلالية كما يجب ان تكون خاضعة للمساءلة أمام جهة معينة تكون عادة البلمان في كثير من الدول.

3- البيئة المحاسبية والقانونية

إن الإطار المحاسبي والقانوني هو ضروري ليس فقط من أجل الرقابة الفعالة ولكن مفيد أيضا للبنوك من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية

ويجب على الإطار القانوني ان يعالج الأمور التالية:

- البنك من حيث تشكيله، الملكية، الحقوق والالتزامات للمالكين.

- حقوق الملكية وعلى وجه الخصوص الوسائل التي تمكن البنك من حوزة الضمانات التي لديه مقابل القروض المقدمة.

- العسر المالي: الظروف والكيفية التي يحق فيها للدائنين أن يطلبوا تصفية البنك.

أما النظام المحاسبي فيجب أن يشتمل على ما يلي:

- معايير محاسبية متفق عليها يتم التقيد بها من كافة البنوك.
- مراجعة مستقلة من قبل مدققين خارجيين.
- الإفصاح عن البيانات المالية المدققة.

أنواع الرقابة المصرفية

للحفاظ على الاستقرار المالي للبنوك والمؤسسات المالية كان ولا بد من اعتماد نظام للرقابة المصرفية، ورغم هدفها الموحد الذي يتمثل في حماية النظام المصرفي من كل المشاكل والمخاطر الذي يتعرض إليها يمكن تقسيمها كالتالي : (التميمي ،2013)

- **تقسيم الرقابة حسب مصدرها: يمكن تقسيمها حسب المصدر إلى :**

الرقابة الداخلية: تؤسس هذه الرقابة داخل البنك أو المؤسسة المالية وهي وظيفة تقييمية مستقلة، تقوم على فحص وتقييم الأنشطة وتشمل الرقابة المحاسبية، الرقابة الإدارية والضبط الداخلي

الرقابة الخارجية : تعتبر هذه الرقابة مكملة للرقابة الداخلية، وتكون في العادة الرقابة الخارجية شاملة ويقوم بها أجهزة مستقلة أي من خارج البنك أو المؤسسة المالية وذلك وفقا للصلاحيات الممنوحة لها في القانون

- **تقسيم الرقابة حسب موقعها من الأداء:**

الرقابة السابقة للتنفيذ: كما يطلق عليها مصطلح الرقابة المانعة أو الوقائية، ويعتبر الهدف الذي تسعى أن تحققه، حيث تعمل على توفير متطلبات انجاز العمل قبل البدء في التنفيذ، وبالتالي فهدفها الأساسي عدم الوقوع في الأخطاء أو على الأقل التقليل منها واكتشاف هذه الأخطاء قبل حدوثها مستقبلا.

الرقابة أثناء التنفيذ: تعمل هذه الرقابة على تنفيذ العمل عن طريق تحديد الأخطاء ومحاولة تصحيحها فور حدوثها، وكذا تعمل على إلزام البنك أو المؤسسة المالية على احترام القواعد والمعايير الخاصة بالعمل المصرفي والتي يضعها بشكل مستمر بنك الجزائر.

الرقابة اللاحقة للتنفيذ: كما تسمى رقابة المتابعة وهي لا تقوم بأي إجراءات إلا بعد حدوث الأمر فعلا فهي ذات طابع تصحيحي .

- **تقسيم الرقابة حسب المعايير:**

الرقابة على أساس الإجراءات: يقوم هذا النوع من الرقابة على مدى مطابقة التصرفات الصادرة عن المنظمات العامة مع مجموعة القوانين والقواعد والضوابط.

الرقابة على أساس النتائج: تقوم على قياس النتائج النهائية التي تتوصل إليها المنظمات العامة، فهذا النوع من الرقابة غير مسؤول عن متابعة النشاطات بل يركز على النتائج المتوصل إليها.

- **تقسم الرقابة من حيث نطاق عملية الرقابة:**

الرقابة الكاملة: يتم هذا النوع من الرقابة عن طريق الرقابة الداخلية، حيث تعمل على معالجة ومراقبة جميع العمليات المتواجدة في الدفاتر والسجلات.

الرقابة الجزئية: يتم هذا النوع من الرقابة عن طريق الرقابة الخارجية، وهدفها الأساسي هو مراجعة وتدقيق الحسابات المصرفية للتأكد من سلامة وصحة المعلومات التي تم على أساسها إعداد الحسابات .

- **تقسم حسب طبيعتها إلى رقابة محاسبية ورقابة اقتصادية.**

الرقابة **المحاسبية** :هدفها التأكد من صحة التصرفات المالية ومن أنها تمت وفقا للقوانين والتعليمات .

الرقابة الرقابة الاقتصادية :تقوم على التأكد من كفاءة التنفيذ وآثارها على مستوى النشاط الاقتصادي

المطلب الثالث :الرقابة المصرفية الفعالة وخصائصها

من أجل بيان دور الرقابة وأثرها في الأداء المصرفي لا بد من عملية تدقيق وتنظيم الرقابة وممارستها بشكل فعلي.

إذ أن هنالك خصائص معينه لا بد من توفرها في الأداء الرقابي بكافة المراحل وهي : (القريشي ،2012)

1– التكامل :من حيث تكامل وظيفة الرقابة مع وظيفة التخطيط، وأفضل الطرق لتحقيق هذا التكامل هو عندما تؤخذ الرقابة بعين الاعتبار أثناء ممارسة وظيفة التخطيط والتفكير بالمعايير التي ستقوم على ساسها وظيفة الرقابة

2– الموضوعية :يجب على النظام الرقابي الفعال أ لا يخضع لمحددات واعتبارات شخصية، فالنظام الرقابي الذي يعطي تفاصيل نوعية وكمية ومعلومات محددة هو أفضل من غيره الذي يعطي آراء عمومية وصفية وغير محددة كميا.

3–الدقة :تعني تأكد المدقق من تسجيل العمليات المالية والمحاسبية وفق المبادئ والتعليمات الصحيحة من اجل الحصول على معلومات دقيقة وصادقة يمكن استخدامها بدون قلق أو تحفظ من قبل الجهات والأطراف المعنية.

4– التوقيت :ويعني الحصول على المعلومات في الوقت المناسب وللجهة المستفيدة من المعلومات فلا فائدة من معلومات تصل قبل أوانها بفترة طويلة فيكون مصيرها الإهمال أو تصل بعد أوانها فتكون غير مجدية.

5–المرونة :يجب أن يتسم النظام الرقابي بمرونة عالية لكي يتوافق ويتفاعل مع المتغيرات الداخلية والخارجية للمصرف . ولتحقيق المرونة المطلوبة يجب القيام بالمراجعة الدورية للنظام وباستمرار من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي واكتشاف نقاط الخلل أو الانحرافات والضعف وتقويمها

6–الوضوح :يجب أن يكون النظام مفهوما لمستخدميه وبشكل خاص الأدوات والمعايير الرقابية، إذ من المهم فهمها ومعرفة طرق استخدامها .

7– إمكانية تشخيص وتصحيح الأخطاء :النظام الرقابي الجيد هو الذي يستطيع أن يكشف الأخطاء والانحرافات ويحدد أسباب حدوثها وكذلك قيامه بوضع أفضل الحلول لتصحيحها ومعالجة أسباب حدوثها.

8–التوافق مع الهيكل التنظيمي :لا يجوز أن يمارس الرقابة إلا من كان ت له سلطة تخوله بذلك .فالتنظيم هو الأداة الرئيسية للتنسيق وهو الأساس الذي على ضوئه تقوم الرقابة، حيث يعتبر المدير هو المركز الذي تتركز فيه وظيفة الرقابة في التنظيم الرسمي، أما التنظيم غير الرسمي فلا يجوز له ممارسة الرقابة.

المطلب الرابع :أساليب الرقابة البنكية المتطورة

يتلخص الإطار العام للرقابة المتطورة وفقاً لرؤية لجنة بازل للرقابة المصرفية في النقاط التالية:

1. يجب أن يتكون أي نظام رقابي فعال من مقومات كل من الرقابة الداخلية (داخل البنك) والرقابة الخارجية (من جهات خارجية). (المهايني ،2015)

2. ضرورة وجود اتصال رسمي وبصورة منظمة بين المراقبين وإدارة البنك وذلك في إطار تفهمهم لعمليات تلك المؤسسات المصرفية.

3. امتلاك المراقبين للوسائل اللازمة لتجميع ومراجعة وتحليل التقارير لحصيفة والبيانات الإحصائية من البنوك وفقاً لقواعد موحدة.

4. يجب توافر الاستقلالية التامة للمراقبين المصرفيين في الحصول على المعلومات، سواء تعلق الأمر بالفحص الداخلي أو من خلال المراجعين الخارجيين.

5. يجب أن يكون المراقبون مؤهلين وقادرين على مراقبة مجموعة الأعمال البنكية وفقاً لقواعد موحدة.

المبحث الثالث:

دور الرقابة المصرفية في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 597-625،
صفحة610

تمهيد المبحث:

الرقابة المصرفية تعتبر أحد العناصر الأساسية في النظام المالي، حيث تلعب دورًا حيويًا في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية وضمان استقرار القطاع المصرفي. يتناول هذا المبحث دراسة دور الرقابة المصرفية وأثرها في إدارة المخاطر البنكية وضمان استدامة النظام المالي في البنوك.

المطلب الأول :أهمية الرقابة المصرفية في إدارة المخاطر البنكية

تعد الرقابة المصرفية أحد أهم العوامل في الحفاظ على استقرار النظام المالي وضمان سلامة المستثمرين وحقوق العملاء. توفير بيئة مصرفية آمنة ومستقرة يتطلب إدارة فعالة للمخاطر البنكية، وهنا تكمن أهمية الرقابة المصرفية في توجيه ومراقبة الأنشطة المالية والمصرفية.(العربة ،2008)

1. حماية الاستقرار المالي: الرقابة المصرفية تسهم في الحفاظ على استقرار النظام المالي من خلال مراقبة الأنشطة المصرفية ومنع الأنشطة غير المشروعة أو المخاطر المالية الكبيرة.

2. تحديد المعايير واللوائح: تساهم الرقابة في وضع المعايير واللوائح التي يجب أن تلتزم بها المصارف، مما يساعد في توجيه الأنشطة المصرفية وتقليل المخاطر المحتملة.

3. مراقبة الأداء والتقييم: تسمح الرقابة المصرفية بمراقبة أداء المصارف بشكل دوري، مما يمكن من تحديد النقاط الضعيفة وتقديم التوجيهات لتحسين الأداء وتقليل المخاطر.

4. الحد من المخاطر المالية: من خلال فحص الأنشطة المصرفية والمالية، تساهم الرقابة في تقدير وتحديد المخاطر المالية المحتملة وتوجيه البنوك لتقليل هذه المخاطر.

5. التشجيع على الامتثال والشفافية: تشجع الرقابة المصرفية المصارف على الامتثال للقوانين والمعايير والشفافية في الأنشطة المالية، مما يساهم في بناء الثقة بين البنوك وعملائها.

6. حماية حقوق المستهلكين: تسعى الرقابة المصرفية إلى حماية حقوق ومصالح المستهلكين والعملاء، من خلال ضمان نزاهة الخدمات المصرفية والتعامل بأمان وشفافية.

7. منع الاحتيال والجرائم المالية: تسعى الرقابة المصرفية إلى منع الاحتيال وغسيل الأموال، من خلال إقرار سياسات وإجراءات تحقق الامتثال للقوانين المتعلقة بمكافحة الجريمة المالية.

8. تحسين كفاءة البنوك: تشجع الرقابة المصرفية على تحسين كفاءة البنوك وأداءها، من خلال مراقبة العمليات والتقييمات المنتظمة.

9. منع الأزمات المصرفية: تعمل الرقابة المصرفية على تحليل المخاطر المحتملة واتخاذ إجراءات وقائية لمنع الأزمات المصرفية، وبالتالي تحمي النظام المالي من التقلبات الكبيرة.

المطلب الثاني :خطوات الرقابة المصرفية في إدارة المخاطر البنكية

الرقابة المصرفية تُعتبر عملية دقيقة ومُنهجية تهدف إلى إدارة التحكم بالمخاطر البنكية بشكل فعال. وتتمثل خطوات الرقابة المصرفية في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية في الاتي:

1. تحديد المخاطر: تحديد مختلف أنواع المخاطر التي قد تواجه البنك، مثل المخاطر المالية والائتمانية والعملياتية وغيرها.(البشير 2020)

2. تقييم المخاطر: تحليل وتقييم المخاطر المحددة لتحديد مدى خطورتها وتأثيرها المحتمل على البنك.

3. وضع السياسات والإجراءات: وضع سياسات وإجراءات دقيقة للتحكم في المخاطر، بما في ذلك إعداد لوائح وتوجيهات داخلية تحدد كيفية التعامل مع كل نوع من المخاطر.

4. المراقبة والتقييم المستمر: مراقبة الأنشطة المصرفية بشكل مستمر للتحقق من الامتثال للسياسات والإجراءات، وتقييم الأداء بانتظام.

5. التفتيش والمراجعة: إجراء فحوصات دورية وتدقيق للتأكد من الامتثال للقوانين واللوائح المصرفية وتقديم التوجيهات الضرورية.

6. تطبيق التكنولوجيا: استخدام التكنولوجيا لتحسين عمليات الرقابة، بما في ذلك استخدام الذكاء الصناعي والتحليلات الضخمة لمراقبة النشاطات المصرفية بدقة.

7. التدريب والتوعية: توجيه وتدريب الموظفين بانتظام لتعزيز الفهم حول أحدث تقنيات التحقق وكيفية التعامل مع المخاطر.

8. التعاون مع الجهات الخارجية: التعاون مع هيئات الرقابة المحلية والدولية لمشاركة المعلومات والتجارب وتحقيق الامتثال للمعايير الدولية.

9. الاستعداد للأزمات: وضع خطط للتعامل مع الأزمات المحتملة والمخاطر الكبيرة والاستجابة الفورية لحالات الطوارئ.

10. متابعة التقارير المالية: متابعة وتحليل التقارير المالية والعمليات المصرفية للتأكد من صحتها والامتثال للمعايير واللوائح المالية.

هذه الخطوات تشكل نهجًا شاملا لإدارة التحكم بالمخاطر البنكية وتحقيق الاستقرار والأمان في النظام المصرفي.

المطلب الثالث :دور الرقابة المصرفية في إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق

تلعب الرقابة المصرفية دورًا حاسمًا في إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل. تساهم بشكل فعّال في تعزيز الثقة في النظام المصرفي وحماية الاستقرار المالي. من خلال تقديم التوجيه والمراقبة، تسهم الرقابة في بناء بيئة مالية أكثر أمانًا واستدامة للجميع.

أولا : دور الرقابة المصرفية في إدارة مخاطر الائتمان

الرقابة المصرفية تحدد حدود الائتمان للتأكد من عدم منح القروض بشكل زائد، وتحمي العملاء والبنوك من التزامات مالية غير قابلة للسداد. وتقوم الرقابة بتقدير مخاطر الائتمان وفحص صحة الأمانات المقدمة، مما يحد من فرص القروض الرديئة ويقلل من خسائر البنوك المحتملة. وتوفر الرقابة التوجيه للبنوك لتطوير إجراءات تحليل الائتمان والمخاطر، وهي تسهم في رفع مستوى الوعي بين الموظفين حول التحديات الائتمانية. (زواوي عثمان ،2013)

ثانياً: دور الرقابة المصرفية في إدارة مخاطر التشغيل

تضمن الرقابة المصرفية أن البنوك تتبع اللوائح والقوانين المحلية والدولية، وهي تفحص بنية الجهاز التشغيلي للبنوك للتأكد من امتثالها للمعايير القانونية. وتقدم الرقابة الإرشاد والمشورة للبنوك فيما يتعلق بالأمن السيبراني واستخدام التكنولوجيا المتقدمة لضمان سلامة العمليات. والرقابة المصرفية تراقب أداء البنوك وتحتسب نسب الربحية، وتطبق إجراءات تدقيق دقيقة للتحقق من مدى فعالية العمليات والتشغيل.(سمير حبيب ،2013)

ثالثا: دور الرقابة المصرفية في إدارة مخاطر السوق

مخاطر السوق تشمل التقلبات في أسعار الأصول، وأسعار العملات الأجنبية، وأسعار الفائدة، والمخاطر المرتبطة بالسلع والسلع الأساسية. يلعب الرقابة المصرفية دورًا حيويًا في إدارة هذه المخاطر وضمان استقرار النظام المصرفي وذلك من خلال وضع سياسات ومعايير صارمة لإدارة مخاطر السوق وتقييم تعرض البنوك لهذه المخاطر ،و إجراء التحليلات اللازمة لفحص الأداء المالي للبنوك والتنبؤ بالتقلبات المستقبلية في الأسواق، وتشجيع البنوك على استخدام أدوات التحوط المالي للحد من المخاطر المرتبطة بالتقلبات في الأسعار والعملات.(النخلة ،2013)

المطلب الرابع : المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية

الرقابة المصرفية تستند إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تهدف إلى إدارة التحكم بالمخاطر البنكية وضمان استقرار وأمان النظام المصرفي. إليك بعض المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية في هذا السياق: (قندوز،2020)

1. الشفافية والمساءلة:
   - تشجيع البنوك على تقديم معلومات دقيقة وشفافة حول أنشطتها ومخاطرها المالية.
   - فرض معايير صارمة للإفصاح عن المعلومات المالية والإدارية.
2. التقييم والتصنيف الدوري:
   - تقييم وتصنيف المخاطر المصرفية بانتظام لضمان مراقبة البنوك وفحص أنشطتها.
   - فحص البنوك المصرفية بانتظام للتحقق من الامتثال للقوانين واللوائح المحلية والدولية.
3. الحماية لحقوق العملاء والمستثمرين:
   - وضع قوانين ولوائح لحماية حقوق العملاء وضمان سلامة الودائع.
   - مراقبة أداء البنوك لضمان التزامها بمعايير خدمة العملاء وحقوق المستهلكين.
4. الحد من الاحتكار والاحتكار:
   - منع التركيبات المالية المنظمة التي تؤدي إلى الاحتكار في السوق المصرفية.
   - مراقبة الاندماجات والاستحواذات لمنع تشكيل كيانات مالية تفوق حجم السوق المستدام.
5. مراقبة السيولة والتمويل:
   - التأكد من أن البنوك لديها السيولة الكافية لتغطية الالتزامات المالية.
   - مراقبة سياسات التمويل والقروض للتأكد من الاستدامة المالية.
6. مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب:
   - فرض سياسات صارمة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
   - العمل الوثيق مع الوحدات المختصة لتبادل المعلومات حول النشاطات المشبوهة.
7. التحفيز للابتكار والاستدامة:
   - تقديم الدعم للابتكار في الخدمات المصرفية والمنتجات.
   - تشجيع الاستدامة المالية والبيئية في الأنشطة المصرفية.
8. تعزيز الثقة العامة:

– بناء الثقة العامة من خلال مراقبة البنوك وضمان استقرار النظام المصرفي.

تلك المبادئ تمثل الأساس لضمان استقرار وأمان النظام المصرفي وحماية حقوق العملاء والمستثمرين، وتعزيز الثقة في النظام المالي.

المطلب الخامس :التحديات ومواجهاتها التي تواجه الرقابة المصرفية في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية

أولاً : التحديات

الرقابة المصرفية تواجه العديد من التحديات في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية، وهذه التحديات تزداد تعقيدًا مع تقدم التكنولوجيا وتطور السوق المالية. إليك بعض التحديات الرئيسية التي تواجه الرقابة المصرفية في هذا السياق:(طرشي ،بوفليح ،2017)

1. تطور التكنولوجيا المالية (فينتيك):

– التشفير والعملات الرقمية: انتشار التشفير والعملات الرقمية يعزز من تعقيدات الرقابة في تتبع الأموال وضمان الامتثال للقوانين المالية.

– تقنيات الدفع الحديثة: زيادة استخدام تقنيات الدفع الجوّال والدفع بواسطة الهواتف الذكية تتطلب آليات رقابية فعّالة لحماية البيانات المالية.

2. التحول نحو الخدمات المصرفية عبر الإنترنت:

– الأمان الرقمي: التحديات المتزايدة في مجال الأمان الرقمي تتطلب تطبيق تقنيات حديثة لمكافحة الاحتيال وحماية العملاء.

– حماية البيانات: زيادة حجم البيانات المصرفية يعزز من أهمية حمايتها من التسريبات والاختراقات الإلكترونية.

3. الذكاء الصناعي وتحليلات البيانات:

– استخدام البيانات الضخمة: التحدي في استخدام البيانات الضخمة بشكل آمن وفعال لاتخاذ قرارات مستنيرة.

– مكافحة غسل الأموال: استخدام التحليلات الذكية لاكتشاف الأنشطة المشبوهة ومكافحة غسل الأموال.

4. الابتكار في الخدمات المالية:

– تنظيم التقنيات المبتكرة: التحدي في إنشاء إطار قانوني ورقابي للتقنيات المالية المبتكرة مثل البلوكشين والعقود الذكية.

– مواكبة الابتكار: ضرورة تحديث اللوائح والسياسات لمواكبة الابتكار في مجال الخدمات المصرفية.

ثانيا : مواجهة التحديات التي تواجه الرقابة المصرفية في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية:

مواجهة التحديات التي تواجه الرقابة المصرفية في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية يمكن أن تتطلب استراتيجيات شاملة ومُنهجية. إليك بعض الطرق التي يمكن من خلالها مواجهة هذه التحديات بفعالية : (صيام ،2014)

1. الاستجابة للتحولات التكنولوجية:

– تطوير الكفاءات: تعزيز مهارات الموظفين وتدريبهم على أحدث التقنيات المصرفية وتكنولوجيا المعلومات.

– استخدام التحليلات الضخمة والذكاء الاصطناعي: لمراقبة النشاطات المصرفية والكشف عن أنماط غير عادية.

2. تحسين الأمن والحماية:

- تعزيز الأمن السيبراني: حماية البيانات ومنع الاختراقات الإلكترونية والهجمات السيبرانية.
- الاستثمار في تكنولوجيا البيومترية: لضمان تحقيق التحقق القوي للهوية ومنع الاحتيال.

3. تحسين الامتثال والرصد:

- استخدام أنظمة الرصد الآلي: لاكتشاف والتحقق من الانتهاكات بشكل آلي وفوري.
- التحديث المستمر للسياسات: للامتثال للتشريعات واللوائح المتغيرة وتكنولوجيا المعلومات.

4. التعاون وتبادل المعلومات:

- التعاون مع الهيئات المالية الدولية: لمشاركة المعلومات حول الأمان والمخاطر.
- تبادل البيانات مع البنوك والمؤسسات الأخرى: للحد من المخاطر المشتركة.

5. التحكم في المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية:

- التحليل المستمر للظروف الاقتصادية والسياسية: لتقدير المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية المحتملة.
- تنمية خطط الطوارئ: للتعامل مع تأثيرات الأزمات الجيوسياسية والاقتصادية المحتملة.

6. التفاعل مع المشتركين:

- التواصل الفعال مع العملاء والمستثمرين: لزيادة الوعي حول المخاطر المصرفية وتعزيز الثقة.
- استقبال الملاحظات والشكاوى بشكل فعّال: واتخاذ الإجراءات اللازمة لحل المشكلات والمخاطر.

المبحث الرابع:

دور الرقابة المصرفية في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية في مصرف الراجحي بالمملكة العربية السعودية في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية

نبذة عن مصرف الراجحي :

تأسس بنك الراجحي عام 1957 ، وهو من أكبر البنوك في العالم من حيث القيمة السوقية والأكبر في الشرق الأوسط والمملكة العربية السعودية ، بإجمالي أصول 776 مليار ريال سعودي ، ورأس مال مدفوع 40 مليار ريال سعودي (10.66 مليار دولار أمريكي). تمويل وقاعدة موظفين تزيد عن 20,000 موظف، مع أكثر من 60 عامًا من الخبرة في الأنشطة المصرفية والتجارية.

تم دمج مختلف المؤسسات الفردية التي تحمل اسم الراجحي في مظلة "مؤسسة الراجحي للتجارة والصرافة" في عام 1978 وفي عام 1988، وتم تأسيس البنك كشركة مساهمة سعودية شركة تحت اسم شركة الراجحي المصرفية والاستثمار والتي سميت لاحقًا (مصرف الراجحي)في عام 2006

تتجذر المجموعة المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بعمق في مبادئ الصيرفة الإسلامية ، وهي تلعب دورًا أساسيًا في سد الفجوة بين المتطلبات المالية الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية، بينما تقود العديد من معايير الصناعة والتنمية، وذلك من خلال قاعدة راسخة في المملكة العربية السعودية ، حيث يمتلك مصرف الراجحي شبكة واسعة تضم أكثر من 513 فرعًا ، وأكثر من 4,660 ماكينة صراف آلي ، و 556,409 نقطة بيع من نيوليب مع التجار وأكبر قاعدة عملاء من أي بنك في المملكة ، بالإضافة إلى 164 مراكز التحويل في جميع أنحاء المملكة.

المطلب الأول : أهمية الرقابة المصرفية في إدارة التحكم في المخاطر البنكية لمصرف الراجحي

مصرف الراجحي في المملكة العربية السعودية يُعتبر واحدًا من أكبر البنوك وأهمها في المنطقة. تتمثل رقابة البنوك والمؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية في الهيئة السعودية للرقابة المالية وهي الجهة المسؤولة عن مراقبة وإشراف الأنشطة المصرفية والمالية. إليك دور الرقابة المصرفية في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية في مصرف الراجحي:

1. تساعد الرقابة المصرفية في حماية مصرف الراجحي وعملائه من المخاطر المالية والاحتيال وضمان سلامة العمليات المصرفية.
2. تساهم الرقابة المصرفية في ضمان استقرار المؤسسة المالي والحفاظ على سمعتها في السوق المالية.
3. تضمن الرقابة المصرفية أن مصرف الراجحي يلتزم بالقوانين واللوائح المحلية والدولية المتعلقة بالأنشطة المصرفية.
4. تعزز الرقابة المصرفية من مستوى الشفافية في التقارير المالية والعمليات المصرفية، مما يبني الثقة بين البنك والعملاء والمستثمرين.
5. تساعد الرقابة المصرفية مصرف الراجحي في تحديد وإدارة المخاطر بشكل فعال، بما في ذلك مخاطر الائتمان والتشغيل والسوق.
6. تسهم الرقابة المصرفية في بناء الثقة بين المستثمرين والعملاء في النظام المصرفي، مما يعزز من استقرار الأسواق المالية.
7. تلعب الرقابة المصرفية دورًا في محاربة الجرائم المالية مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تطبيق سياسات صارمة والتعاون مع الجهات الأمنية.
8. من خلال ضمان الامتثال للمعايير واللوائح، يمكن لمصرف الراجحي التركيز على التميز والابتكار في تقديم الخدمات المالية.

باختصار، يمكن القول إن الرقابة المصرفية تُعَدُّ عاملًا أساسيًا في ضمان استدامة ونمو مصرف الراجحي وفي دعم الاقتصاد المالي بأكمله.

بشكل عام، يلعب الرقابة المصرفية دورًا حيويًا في ضمان استقرار وشفافية أنشطة مصرف الراجحي وفي حماية المستثمرين والعملاء من المخاطر المحتملة. تتيح هذه الرقابة البيئة المالية المستقرة والموثوقة للمستثمرين والمواطنين في المملكة العربية السعودية.

المطلب الثاني :خطوات الرقابة المصرفية في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية لمصرف الراجحي

تتمثل الخطواط الرئيسية لمهام الرقابة المصرفية في إدارة التحكم بالمخاطر المصرفية بالمصرف في الآتي:

- تفعيل سياسات إدارة المخاطر بالمصرف من خلال وضع الأنظمة والعمليات والإجراءات المطلوبة.
- المساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بقبول وتحويل وتخفيف المخاطر والتوصية بالأساليب اللازمة لتحقيق ذلك.
- تقييم مستوى المخاطر مقابل حدود قابلية المخاطر المعتمدة من قبل المصرف والتي يمكن تحملها بشكل مستمر.
- تقدير الخسائر المحتملة التي يمكن أن تنشأ من التعرض للمخاطر المفترضة.
- إجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بشكل دوري وفقًا للمتطلبات التنظيمية.
- التأكد من أن المصرف لديه احتياطات كافية من رأس المال والسيولة لمواجهة الخسائر غير المتوقعة والوفاء بالالتزامات التعاقدية.
- دمج ممارسات إدارة المخاطر بالمصرف مع خطط تطوير وتنفيذ استراتيجية المصرف.
- إضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة المخاطر القوية داخل المصرف بما في ذلك تطبيق إجراءات إدارة المخاطر.

المطلب الثالث : دور الرقابة المصرفية في إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق في مصرف الراجحي والممارسات :

أولاً :دور الرقابة المصرفية في ادارة مخاطر الائتمان في مصرف الراجحي :

لا زالت مخاطر الائتمان من أكبر المخاطر التي يتعرض لها المصرف والمجموعة وأكثرها شيوعًا. وتنشأ مخاطر الائتمان بصورة أساسية عن التسهيلات الائتمانية والنقدية المقدمة للعملاء، والودائع لدى البنوك الأخرى، وبعض الأدوات المالية الخارجة عن الميزانية مثل الضمانات المتعلقة بشراء وبيع العملات الأجنبية وخطابات الاعتماد، مع عدم وفاء الأطراف المقابلة بالالتزامات التعاقدية مع المصرف.

وعمل المصرف، خلال السنة، على الحد من مخاطر الائتمان لضمان الحفاظ على محفظة تمويل قوية من خلال مجموعة من التدابير الإصلاحية، بما في ذلك تقييم الملاءة الائتمانية للعملاء باستخدام معايير كمية ونوعية، والمراجعات الدورية للتمويل، باستخدام نمذجة الإنذار المبكر التي تمكّن الكشف عن نقاط الضعف في جودة عملاء الشركات، واعتماد الأتمتة لتبسيط العمليات وفرض رقابة فعّالة من خلال محرك اتخاذ القرار على سبيل المثال لا الحصر.

كما أجرت مجموعة المخاطر تقييمات المخاطر الائتمانية لجميع أنظمة الرقابة بهدف التأكد من عدم انتهاك المصرف للمبادئ التوجيهية لتمويل العملاء. إلى ذلك، خضع نظام طلبات التمويل إلى التحديث والتطوير خلال السنة مع إضافة ميزات جديدة أدت إلى تحسين تجربة المستخدم بشكل عام وتعزيز الاستفادة من قدرات النظام. وجرى تحسين درجة الأداء القياسي من حيث التطبيق والسلوك. كما قدمت فرق إدارة العلاقة ووحدة إدارة الأصول الخاصة الدعم لمجموعة المخاطر في التخفيف من حدة مخاطر الائتمان خلال عام 2021.

ثانياً :دور الرقابة المصرفية في ادارة مخاطر التشغيل في مصرف الراجحي :

وافق مجلس الإدارة، في عام 2021، على سياسة إدارة المخاطر التشغيلية المؤسسية الحالية للمصرف دون أي تغييرات كبيرة لضمان وجود بيئة رقابية كافية عبر أعماله وأقسامه للحفاظ على مستوى مقبول من المخاطر المتبقية للسنة. وتشمل السياسة

تنفيذ أدوات المخاطر التشغيلية المصممة للتقليل أو التخفيف من الأخطاء على مستوى الأفراد والعمليات والأنظمة، وما ينجم عنها من الحوادث والخسائر التشغيلية.

ثالثا :دور الرقابة المصرفية في ادارة مخاطر السوق في مصرف الراجحي :

في ظل وجود العوامل الاقتصادية الأساسية مثل معدلات الربح والتقلبات في منتجات الصناديق الاستثمارية التي تشكل خطرًا على الأرباح، ينصب تركيز المصرف على تنويع استثماراته من حيث المدة، والتصنيف الائتماني بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي، بحيث يكون أقل تأثرًا وتفاعلًا مع اضطرابات السوق المفاجئة. وفي عام 2021، تمحور التحدي الرئيسي للمصرف حول التقليل من تقليل صافي المركز المفتوح للعملات الأجنبية خاصة بالدولار الأمريكي. وشهدت السنة انخفاضًا بمقدار 1.5 ضعفًا في رقم تداول العملات الأجنبية للمصرف، وانخفاضًا كبيرًا بمقدار 5.5 ضعف في صافي المركز المفتوح للعملات الأجنبية الذي تحقق من خلال الدخول في مقايضات العملات بالإضافة إلى بدء صفقات مباشرة في دفترنا الخاص بالاستثمارات الاسمية.

ممارسات إدارة المخاطر في مصرف الراجحي :

يترأس رئيس إدارة المخاطر فريق مجموعة المخاطر، ويعمل هذا الفريق ضمن أطر وسياسات المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وتشمل صلاحياته إدارة المخاطر على مستوى عمليات المصرف بشكلٍ عام. وتتضمن تقارير المجموعة إلى مجلس الإدارة واللجان المختصة، كل ما يتعلق بمخاطر الائتمان وجودة أصول المحفظة، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، ومخاطر السمعة، ومخاطر التقنية والأمن السيبراني، بالإضافة إلى مهام أخرى عديدة.

وفي عام 2022، واصلت مجموعة المخاطر وضع حدود للمخاطر من خلال تقييم حدود قابلية المصرف للمخاطر، وتحديد المخاطر وأثرها على عملية تحقيق القيمة للمصرف بدقةٍ، وإدارة هذه المخاطر بحكمةٍ وواقعية بهدف الاستمرار في تحقيق الربحية واستدامة العائدات للمساهمين.

كما تدعم لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة (BRMC) المجلس في جهوده ودوره في الإشراف على أداء المصرف بما يتماشى مع حدود قابلية المخاطر. وقد جرى تحديث ميثاق اللجنة للالتزام بلائحة حوكمة الشركات الجديدة الصادرة عن البنك المركزي السعودي خلال السنة التي يغطيها التقرير.

ويُغطَّى إطار عمل إدارة المخاطر بالمصرف من خلال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال(ICAAP) ، وتفاصيل قابلية المصرف للمخاطر ونهج إدارة المخاطر، بالإضافة إلى ضوابط المخاطر الأولية. ويُرفع تقرير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال إلى البنك المركزي السعودي على أساس سنوي بعد مراجعته من قبل لجنة إدارة المخاطر واعتماده من مجلس الإدارة. كما تراجع لجنة إدارة المخاطر وتقدم التوصيات إلى المجلس بشأن خطة التقييم الداخلية لكفاية السيولة، والتي تُقدم أيضًا إلى البنك المركزي السعودي على أساس سنوي. وتُراجع اللجنة سياسة الائتمان والمخصصات، وسياسات المخاطر التشغيلية، وبيانات قابلية المخاطر، وسياسات مخاطر السوق والسيولة، وسياسة أمن المعلومات الخاصة بالمصرف، من قبل لجنة إدارة المخاطر، والتي تقوم من جانبها بتقديم توصياتها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

وقد شهد دور لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) تطورًا من مفوض عن مجلس الإدارة الذي يقوم بتحديد وقياس وإدارة مخاطر السيولة في المصرف، إلى لجنة توجيهية للجنة المتعامل الأولي (PDC) ولجنة التقييم (VALCOM) خلال

العام المشمول بالتقرير السابق، وتواصل لجنة الموجودات والمطلوبات مهمة الإشراف على الأنشطة ذات العلاقة والقرارات والتوصيات للجنة المتعامل الأولي ولجنة التقييم.

المطلب الرابع :المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية في مصرف الراجحي تشمل:

1. الشفافية والإفصاح: يجب على مصرف الراجحي أن يكون شفافاً في تقاريره ومعلوماته المالية وأن يكشف بوضوح عن المخاطر المحتملة وكيفية التعامل معها.
2. تحليل وتقييم المخاطر: يجب على المصرف تحليل وتقييم المخاطر بشكل منتظم، بما في ذلك مخاطر الائتمان والتشغيل والسوق، واتخاذ إجراءات للتعامل معها.
3. امتثال اللوائح والمعايير: يجب على المصرف الامتثال للقوانين واللوائح المصرفية والمالية المحلية والدولية، والتحقق من أن أنشطته متوافقة معها.
4. التدريب والتوعية: يجب تدريب موظفي المصرف وتوعيتهم بأحدث الأساليب في إدارة المخاطر البنكية والتحكم بها.
5. تحديد الحدود والاحتياطيات: يجب على المصرف تحديد حدود للتعرض للمخاطر وتخصيص احتياطيات مالية لتلك المخاطر.
6. المراجعة والمراقبة المستمرة: يجب أن تتم مراجعة ومراقبة أداء المصرف بشكل منتظم للتأكد من أن أنشطته مطابقة للسياسات واللوائح.
7. التحسين المستمر: يجب على المصرف أن يسعى باستمرار إلى تحسين أساليبه في إدارة المخاطر، مع اعتماد الأفضليات والتقنيات الحديثة.
8. التعاون مع الجهات الرقابية: يجب على المصرف التعاون مع الهيئات الرقابية وتبادل المعلومات والتقارير بانتظام.
9. الابتكار والتنوع في المنتجات والخدمات: يمكن للابتكار وتقديم منتجات وخدمات متنوعة أن تساعد في تنويع محفظة المخاطر وتحقيق الاستدامة المالية.

من خلال الالتزام بتلك المبادئ الأساسية، يمكن لمصرف الراجحي أن يدير التحكم بالمخاطر البنكية بكفاءة ويحقق الاستقرار المالي وثقة العملاء والمستثمرين.

المطلب الخامس : التحديات ومواجهاتها التي تواجه الرقابة المصرفية في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية في مصرف الراجحي :

أولاً : التحديات التي تواجه الرقابة المصرفية في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية في مصرف الراجحي :

الرقابة المصرفية تواجه العديد من التحديات في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية في مصرف الراجحي بالمملكة العربية السعودية، منها:

1. التحديات التقنية: التقدم التكنولوجي يجعل الأنظمة المصرفية أكثر تعقيدًا وتحتاج إلى استخدام تقنيات متطورة لمراقبة العمليات وتحليل المخاطر.
2. تزايد التعقيدات القانونية والتنظيمية: التغيرات المستمرة في اللوائح والقوانين تتطلب من الرقابة المصرفية التكيف المستمر والامتثال لهذه التعديلات.

3. مخاطر الأمن السيبراني: تزايد التهديدات الإلكترونية يجعل من الضروري تطوير إجراءات أمان فعالة لحماية البيانات والعمليات المصرفية.

4. التحديات المالية والاقتصادية: تقلبات الأسواق المالية والاقتصادية تزيد من تعقيدات إدارة المخاطر وتحتم تحسين الاستجابة السريعة للتغيرات.

5. مخاطر الائتمان: التحكم في مخاطر الائتمان يتطلب تقييم دقيق لملفات العملاء ومراقبة مستمرة لسلوكيات القروض والائتمانات.

6. مخاطر السوق: التحكم في مخاطر السوق يشمل متابعة تقلبات الأسعار والعملات وضبط الاستثمارات بحسب التوجهات الاقتصادية والسياسية.

7. متطلبات التقارير والإفصاح: تزيد المتطلبات المتزايدة للتقارير والإفصاح من ضغط العمل على الرقابة المصرفية لتقديم معلومات دقيقة وفورية.

8. تحديات التحكم الداخلي: تحسين الإجراءات الداخلية وتعزيز الثقة في العمليات المصرفية يشكل تحدياً دائماً.

ثانياً : مواجهة التحديات التي تواجه الرقابة المصرفية في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية في مصرف الراجحي :

لمواجهة هذه التحديات، يجب على الرقابة المصرفية في مصرف الراجحي الاستثمار في التقنيات المتقدمة وتطوير سياسات وإجراءات فعالة للتحكم في المخاطر بشكل شامل ومستدام. إليك بعض الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمواجهة هذه التحديات:

1. استخدام التكنولوجيا المالية (فينتك): استخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة يمكن أن يساعد في رصد وتحليل المخاطر بشكل أفضل وأسرع.

2. تبني التحليل التنبؤي: استخدام نماذج التحليل التنبؤي لتقدير المخاطر المستقبلية واتخاذ إجراءات مناسبة قبل حدوثها.

3. تطوير البرمجيات الآلية: استخدام برمجيات الذكاء الاصطناعي لرصد النشاطات المشبوهة وتحديد الخروقات في الوقت الفعلي.

4. تقوية الأمان السيبراني: حماية الأنظمة المصرفية من الهجمات السيبرانية والاحتيال الإلكتروني.

5. تعزيز التدريب والتوعية: تعزيز التوعية بمخاطر الأمان بين الموظفين والعملاء للحد من حدوث الخروقات.

6. التعاون مع الجهات الرقابية: الالتزام بالتعاون مع الجهات الرقابية لضمان الامتثال للقوانين واللوائح المحلية والدولية.

7. تحسين التقارير والرصد: تحسين تقارير المخاطر وتطوير نظم الرصد لضمان اكتشاف المشكلات المحتملة في وقت مبكر.

8. تطوير استراتيجيات إدارة الأزمات: وضع استراتيجيات فعالة لإدارة الأزمات في حالات حدوث خروقات أمنية أو أزمات مالية.

باستخدام هذه الإجراءات، يمكن للرقابة المصرفية في مصرف الراجحي التكيف مع التحديات المستمرة وضمان الحفاظ على الاستقرار وثقة العملاء والمستثمرين.

بناء علي دراسة وتأكيد فرضية البحث عن مدي مساهمة الرقابة المصرفية بشكل إيجابي وفعال في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية نستنتج أن الرقابه الفعالة لمصرف الراجحي حققت دور فعال تحديد وتقييم المخاطر المحتملة بدقة وكيفية التصدي لهذة المخاطر واتخاذ التدابير الوقائية والتصحيحية اللازمة لضمان استمرارية الأعمال بشكل أمن ومستدام .

النتائج والتوصيات لدور الرقابة المصرفية في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية

أولاً: النتائج :

نتائج دور الرقابة المصرفية في إدارة التحكم بالمخاطر البنكية تتراوح وفقًا للسياق الثقافي والقوانين المحلية ومستوى الالتزام بتلك القوانين من قبل المؤسسات المالية. إلا أن هناك نتائج عامة قد تشمل :

– تساهم تساهم الرقابة المصرفية في تعزيز الثقة في النظام المصرفي، حيث يعرف العملاء والمستثمرون أن هناك هياكل وقوانين تضمن سلامة واستقرار البنوك.

– تساعد الرقابة في تقليل المخاطر المالية التي يمكن أن تواجه البنوك والمؤسسات المالية.

– تساعد الرقابة في اكتشاف ومنع الاحتيال وغسيل الأموال من خلال إجراءات التحقق من الهوية ورصد النشاطات المالية المشبوهة.

– تشجع الرقابة المصرفية على تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء وضمان الامتثال لمعايير خدمة العملاء.

– تشجع الرقابة المصرفية على الامتثال للقوانين واللوائح وتوفير تنظيم دقيق لعمليات البنوك.

–توفر الرقابة حماية لحقوق العملاء، بما في ذلك حماية الودائع والبيانات الشخصية

– تشجع الرقابة على التحول نحو الاستدامة ودمج التكنولوجيا والابتكار في الخدمات المصرفية بشكل آمن.

– أظهر مصرف الراجحي الالتزام بمعايير عالية لإدارة والتحكم في المخاطر البنكية، مما ساهم في تحقيق الاستقرار المالي والموثوقية.

– قام المصرف بالامتثال الجيد للقوانين المحلية والدولية المتعلقة بالأنشطة المصرفية، مما يظهر التزامه بالأخلاقيات المهنية.

– قدم المصرف استثمارات كبيرة في التكنولوجيا لتحسين الأمان السيبراني والخدمات المصرفية الرقمية.

تعد هذه النتائج نتيجة للتفاعل المستمر بين الرقابة المصرفية والبنوك، وتشكل جزءًا من الجهود المستمرة للحفاظ على استقرار النظام المصرفي وحماية المستهلكين والاقتصادات المحلية.

ثانيا : التوصيات :

بناءً على الدراسات والخبرات في مجال إدارة التحكم بالمخاطر البنكية ودور الرقابة المصرفية، يمكن تقديم التوصيات التالية:

– تعزيز التواصل المستمر والشفافية بين السلطات الرقابية والبنوك لفهم التحديات والابتكارات الجديدة والاستجابة الفعّالة لها.

– تحسين وتحديث القوانين واللوائح المتعلقة بالرقابة المصرفية لضمان مواكبتها للتطورات في القطاع المصرفي والتكنولوجيا المالية.

– استخدام التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي في عمليات الرقابة لتحليل البيانات بشكل أسرع واكتشاف المخاطر المحتملة.

– تعزيز برامج الامتثال والتحقق من الهوية للتأكد من أن البنوك تتبع المعايير المصرفية والقوانين المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

– تقديم التدريب المستمر للموظفين في البنوك حول أحدث أساليب إدارة المخاطر وممارسات الرقابة.

– تشجيع البنوك على الابتكار في الخدمات المالية وتقديم حوافز للابتكار بشكل آمن ومستدام.

– تعزيز مستوى الشفافية في العلاقات بين البنوك والعملاء، بما في ذلك توفير معلومات دقيقة حول الخدمات والرسوم المتعلقة بالحسابات.

– التعاون مع المنظمات والجهات الدولية المعنية بمكافحة الجريمة المالية والفساد لتبادل المعلومات وتطوير الأفضليات الدولية في مجال الرقابة المصرفية.

– يُنصح بتعزيز التعاون مع الهيئات الرقابية المحلية والدولية لضمان الامتثال الكامل للقوانين واللوائح المالية.

– ينبغي تعزيز التدريب المستمر للموظفين حول أحدث التقنيات وأساليب مكافحة الاحتيال وتعزيز التوعية بمخاطر الأمان السيبراني.

– يُوصى بمواصلة التحول الرقمي وتطوير خدمات مصرفية مبتكرة وآمنة لتلبية احتياجات العملاء المتزايدة.

– يجب تعزيز مستوى الشفافية والإفصاح حول سياسات المصرف وطرق التعامل مع المخاطر، مما يعزز من ثقة العملاء.

– يجب على المصرف الاستمرار في تقييم المخاطر وتحديث استراتيجيات التحكم بها لضمان استجابة فعالة للتحديات المستقبلية.

المراجع :

الكتب :

1- احمد حلمي جمعة ،المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009م ،

2- حماد ، طارق عبد العال ،إدارة المخاطر (أفراد – إدارات – شركات – مصارف) ،الدار الجامعية، الإسكندرية ،2007 م .

3-زياد ،نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .عمان، الأردن ،2011 م

4- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطربالبنوك،منشأة المعارف، الإسكندرية،2005م.

5- الشمري، صادق راشد ، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2013م.

6- الصيرفي، عبد الفتاح محمد. إدارة البنوك،دار المناهج للنشر والتوزيع – الأردن ،2006م

7- عبد النبي، محمد امين، الرقابة المصرفية، زمزم ناشرون وموزعون - الأردن،2010م

8- محمد محمود المكاوي ، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، .مصر :المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة ،2012م

المجلات والدوريات :

1-إبراهيم العدي ، رنا الصقور، مدي تأثري نظام الرقابة البنكية الفعالة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ، مجلة جامعة تشرين للبحوث العلمية ، المجلد 36،العدد 3، 2014 م

2-إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات، مارس 2006 م

3-إبراهيم بوعزيز ومجال عمورة ، دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية، مجلة الابحاث الاقتصادية ، لبليدة،العدد 16 ، 2017.

4-أحمد زكريا صيام ، مدي فاعلية الرقابة المصرفية في الحد ن الأزمات النقدية ، المؤتمر الإقتصادي الأول "الإقتصاد الأردني في عالم متغير" ، الجمعية الأردينية للبحث العلمي ، الاردن ، 2014 م.

5-الإمام، صلاح الدين محمد أمين ؛ الشمري، صادق راشد، تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية لنظام .CRAFT ، مجلة الإدارة الاقتصادي ، 2011 .

6-البشير عبدالرحمان ، الرقابة على المصارف الإسلامية في ظل بيئة مصرفية تقليدية ، مجلة الجزائر للأبحاث الإقتصادية والمالية ، المجلد 3، العدد 2، 2020م .

7-بن العرية، حسين ، الرقابة المركزة على المخاطر كأداة لتفعيل نظام المراجعة في البنوك الجزائرية – إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة. الجزائر. جامعة قاصدي مرباح، 2008.

8-راضية صايحي نوال بغداد، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية ، مداخلة مقدمة إلى الملتقي الدولي حول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة، الجزائر،.2013 م

9-سمير حبيب ، تحسين فعالية إدارة المخاطر في ظل تطبيق المداخل الحديثة للرقابة المصرفية ، مجلة العلوم والإقتصاد ، المجلد 36، العدد 2، 2013 م

10-صلاح البغدادي / محمد التميمي ، دور الرقابة الإشرافية للبنك المركزي في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد 9، العدد 28 ، 2014 م

11-الصواف، محمد ، أثر الرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية ، مجلة العلوم االدارية واالنسانية، المجلد 13 ، العدد 3 ، 2011م

12-طارق الله خان، أحمد حبيب : إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية إلسالمية، الأصل باللغة الانجليزية ، ترجمة: بابكر أحمد، رضا سعد الله، البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحو ث والتدريب، جدة المملكة العربية السعودية،2003م .

13-طرشي محمد ، بوفليح نبيل ، الرقابة المصرفية وسبل تطورها وتعزيزها في ظل إنتشار الأزمات المالية ، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات ، المجلد 2 ، العدد 2،2017م .

14-عبدالحميد أحمد شاهين ، القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل 3 والمعيار IFRS 9 ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية ، جامعة مدينة السادات ، المجلد 4 ، العدد 2، 2019م .

15-عبدالكريم أحمد قندوز ، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفيةالفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية 2012/9 ، اللجنة العربية للرقابة المصرفية ، صندوق النقد العربي ،2014م.

16-العدوي ،رنا الصقور ،مدي تأثير تظام الرقابة البنكية الفعال في الحد من ممارسات الأرباح ، مجلة جامعة تشرين للبحوث العلملية ، مجلد 36 ، العدد 3، 2014 م .

17-فضيلة بوطورة والشريف ، دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية- دراسة ميدانية في بنك الفالحة، مجلة المثتي للعلوم الإدارية والإقتصادية ،العراق ،2015.

18-محمد المهايني ، اسامة محمد بيطار ، الحوكمة المصرفية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية حسب معايير بازل الدولية – دراسة ميدانية ، مجلة جامعة البعث، مجلد 37، العدد 22، 2015

19-محمد علي يوسف أحمد، دور السلطات الرقابية في الرقابة على المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا، 2012م

20-مصطفى بدر الدين القريشي. التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، مداخلة مقدمة إلى ملتقى الخرطوم حول: المنتجات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، السودان ، 2012م

21-موسى عمر مبارك، الفرق بين إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية، بحث منشور على الموقع Kanatakji.comWWW

22-يحياوي، محمدتأثير، إصلاحات بازل 3 على الدور الرقابي للسلطات النقدية -دراسة حالة السلطات النقدية الجزائرية، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرحات عباس سطيف: الجزائر. 2018.

موقع شركة الراجحي على شبكة (الإنترنت)
www.alrajhibank.com.sa/AR/SideNav/Shariah+Group/Shariah+Group.htm2

الرسائل العلمية :

1-أسماء النخلة ، إدارة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية –دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، جامعه قاعد ، الجزائر، 2013م.

2-التميمي، محمد خميس حسن" :دور الرقابة الإشرافية للبنك المركزي في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي"، دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد ، 2013

3-حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، أطروحة دكتو ا ره في علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر 2014

4-زواوي عصمان ، دور نظان الرقابة الداخلية في إدارة مخاطر التشغيل في البنوك التجارية ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية في علوم التيسير ،جامعه محمد البشير، 2018.

5-شيلي وسام، مقررات بازل 2 ومتطلبات تطبيقها في البنوك التجارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، الجزائر ،2010

6-يوسف خروبي، تقدير العائد والمخاطرة للاستثمارات باستخدام نموذج توازن الأصول المالية، رسالة ماجستير في العلوم لاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر،2012

المراجع باللغة الأجنبية

1-Gizaw M. Kebede, M. &Selvaraj, S. (2015) "The Impact of Credit Risk on Profitability Performance of Commercial Banks in Ethiopia", African Journal of Business Management, vol. 9 issue 2.

https://www.ifaci.com/audit-controle-interne/

2-IFACI , Institut français de l'audit et du contrôle interne , « Découvrir l'audit et le contrôle internes », date de consultation: 24/01/2018

3-Krstic, Jovan and Ordevic, Milica (2012). Internal Control and Enterprise Risk Management from Traditional to Revised (COSO) Model, Economic Themes, 50 (2)

4-Prasad, M. S. V. and Sekhar, G. V. (2018) Currency Risk Management: Selected Research Papers (Series in Business and Finance) Hardcover, Vernon Press.

5-Rizvi, N.U. Kashiramka, S. and Singh S. (2018) "Basel I to Basel III: Impact of Credit Risk and Interest Rate Risk of Banks in India", Journal of Emerging Market Finance, vol. 17, issue 1.

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:
صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية–الواقع والتحديات والآفاق –
****

الحوكمة البنكية كآلية لإدارة المخاطر البنكية

Banking governance as a mechanism for managing banking risks

د. بن عوالي ايمان*	أ.د. مقيمح صبري	د. عبيدلي عصام
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة غرداية/الجزائر	جامعة سكيكدة / الجزائر	جامعة غرداية/الجزائر

ملخص: يتميز القطاع البنكي بحساسية نشاطه إذ يعتبر الشريان المالي لمختلف القطاعات، أي خطر يصيب هذه القطاعات حتما سوف يؤثر على القطاع البنكي، مما ينجم عنه تفاقم المخاطر البنكية وتنوعها، فقد أصبح موضوع إدارة المخاطر البنكية من أهم المواضيع. إذ نهدف من خلال الدراسة إلى التطرق للمنظور المفاهيمي للحوكمة البنكية حيث تضمن ماهية الحوكمة البنكية، كما تم تسليط الضوء على مختلف المخاطر البنكية التي تتعرض لها البنوك ومعرفة دور الذي تلعبه الحوكمة في إدارة هذه الأخيرة.

كلمات مفتاحية: حوكمة ؛ حوكمة بنكية؛ مخاطر بنكية ؛ إدارة المخاطر البنكية .

تصنيف JEL: G34 .

Abstract : The banking sector is characterized by the sensitivity of its activity, as it is considered the financial artery of the various sectors. Any risk that affects these sectors will inevitably affect the banking sector, which results in an exacerbation of banking risks and their diversity. The topic of banking risk management has become one of the most important topics that researchers are interested in. Through the study, we aim to address the conceptual perspective of bank governance, which includes the nature of bank governance. We also shed light on the various banking risks to which banks are exposed, and to know the role that governance plays in managing the latter.

Keywords: Gouvernance ; Gouvernance bancaire ; banking risks ; Banking risk mangement .

JEL classification: G34 .

*إسم ولقب المرسل ؛ .BENAOUALI IMANE / .benaoualiimi.@gmail.com

مقدّمة:

يعتبر القطاع المالي وبالأخص القطاع البنكي من أكثر القطاعات حساسة نظرا لارتباطه بالمتغيرات الاقتصادية، إذ يعتبر شريان الاقتصاد كونه الممول الرئيسي لمختلف المؤسسات الاقتصادية، في ظل حرية تنقل رؤوس الأموال عملت البنوك على إزالة كل العواقب من اجل الحصول على عوائد إضافية، مما دفعها لتحمل المخاطر البنكية، فكان لزما عليها الالتزام بمبادئ الحوكمة البنكية.

لقد برز مفهوم الحوكمة نتيجة الأزمات الاقتصادية التي حلت بالعديد من الشركات العالمية، ويرجع ذلك لانعدام الشفافية في المعلومات المقدمة لمختلف أصحاب المصالح، وكانت البنوك قاسما مشتركا في هذه الأزمات، بسبب إفراطها في منح القروض ويرجع ذلك إلى انعدام الرقابة وغياب آليات ومبادئ الحوكمة، قد اثبت أن غياب الحوكمة له عواقب وخيمة على البنوك مما يؤدي إلى إفلاسها، لذلك تهدف الحوكمة البنكية إلى دعم إدارة المخاطر البنكية من خلال الالتزام بمبادئها الصادرة عن لجنة بازل وذلك لزيادة الثقة بين البنوك ومختلف أصحاب المصالح.

إشكالية البحث: ما هو دور الحوكمة البنكية في إدارة المخاطر البنكية؟

وللإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم الدراسة إلى مبحثين هي:

المبحث الأول: الإطار النظري للحوكمة البنكية.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في كونه يتناول موضوع من بين المواضيع المهمة في جانب البنوك، ألا وهي الحوكمة البنكية ودورها في إدارة المخاطر البنكية، خاصة في ظل الأزمات المالية التي طالت العديد من البنوك العالمية، لذلك أصبح تطبيق الحوكمة مهم جدا لتفادي الوقوع في مثل هذه الأزمات الاقتصادية.

أهداف البحث:

- تحديد الإطار النظري للحوكمة البنكية(المصرفية)؛
- الوقوف على أهم المخاطر البنكية؛
- إبراز دور الحوكمة البنكية في إدارة المخاطر البنكية.

المنهج المتبع في البحث: اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي من اجل الوقوف على التأصيل النظري للحوكمة البنكية أو المصرفية، ومختلف المخاطر البنكية.

الدراسات السابقة:

1- **دراسة** ياسر تاج السر محمد سند، اسعد مبارك حسين موسى،"2020"،"دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمصارف دراسة ميدانية على عينة من فروع المصارف السودانية بمدينة الأبيض: هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مفهوم الحوكمة وأهمية آليات الحوكمة المصرفية،ودراسة ومعرفة إدارة المخاطر ومن ثم دراسة دور آليات الحوكمة المصرفية والمتمثلة في مجلس الإدارة،المراجعة الداخلية والخارجية في إدارة المخاطر المصرفية السودانية.،وتوصلت الدراسة أن مجلس الإدارة يقوم بوضع نظام محدد لقياس ومراقبة مخاطر المصرف[1].

2- **دراسة** ثابث بن علال،عامري محمد طاهر،2018"،"دور حوكمة المؤسسات في تفعيل ادارة المخاطر المصرفية:دراسة عينة من المؤسسات المصرفية الجزائرية": يهدف هذا البحث إلى دراسة دور حوكمة المؤسسات في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية في المؤسسات المصرفية الجزائرية، وتم توزيع استبيان على البنوك العمومية والخاصة العاملة في القطاع المصرفي الجزائري، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أن تأثير حوكمة المؤسسات على إدارة المخاطر المصرفية

يختلف من البنوك العمومية عن البنوك الخاصـــة، حيث أن في البنوك العمومية يقل تأثير الحوكمة على إدارة المخاطر المصـــرفية، لكن في البنوك الخاصــة هناك تأثير واضــح بين المتغيرين.،وبصــفة عامة هناك ضعف في تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري رغم الإصلاحات الكثيرة التي باشرتها السلطات النقدية[2].

3- **دراســـة** محمد اقبال غناية،حكيمة حليمي،""2020،"فهم مبادئ الحوكمة المصرفية بين الواقع والمأمول–النظام المصرفي الجزائري نموذجا": تهدف هذه الدراســـة إلى الولوج أهم التعديلات التي طرأت على مبادئ الحوكمة المنبثقة عن لجنة بازل للحوكمة المصرفية، وإبراز الأهمية البالغة لمصـــطلح الحوكمة المصـــرفية والمرتكزات والآليات التي تعتمد عليها، وتوضيح دور البنك المركزي في تفعيل هذا المصطلح من خلال دعم إصدار التشريعات والنظم وتشجيع الممارسات السليمة في البنوك مع تعزيز التعاون بين المســؤولين عن إدارة البنوك والســلطات الرقابية والســعي باســتمرار لتحســين البيئة الرقابية والإشــرافية، ثم تم التطرق للحوكمة المصرفية في الجزائر.

وقد خلصـــت الدراســـة لكون الجزائر عملت على مســـايرة مبادئ الحوكمة المصــرفية من خلال جملة القوانين و القواعد والتشــريعات التي أســنتها وألزمت بها البنوك التجارية العاملة بالجزائر، وقد عمل بنك لجزائر من خلال قانون النقد والقرض 90-10 حتى الأمر 11-03 ووصـــولا إلى إصـــلاحات 2010 على تجسيد مفهوم الحوكمة غير أن النظام المصرفي الجزائري مازال يعرف ضعفا في تطبيق هذا المصطلح.

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

أوجه التشابه: تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة أنهم تطرقوا في الجانب النظري للحوكمة المصرفية.

أوجه الاختلاف:تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أن دراستنا تطرقت ووضحت أكثر دور الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر البنكية.

المبحث الأول:

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 626-645،
صفحة630

الإطار النظري للحوكمة البنكية

المطلب الأول: .ماهية حوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشـــركات من بين المواضـــيع المهمة التي تطرق اليها الباحثين لذلك سوف نقوم بعرض تعريفها واهم خصائصها في هذا المطلب.

الفرع الأول:تعريف حوكمة الشركات.

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD،1998) مفهوم حوكمة المؤسسات بأنه :"النظام الذي يوجه ويضبط أعمال المؤسسة،حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في المؤسسات مثل مجلس الإدارة، الإدارة العليا، المساهمين وذوي العلاقة ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون المؤسسة ،كما يضع الأهداف والإستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء"[3].

عرفته مؤسسة التمويل الدولية: "مجموعة الهياكل والعمليات اللازمة لتوجيه وضبط الشركات وتحديد توزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين الرئيسين في الشركة بما فيهم المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء وكذلك تحديد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات بشأن أمور الشركة"[4].

في الأخير نستنتج أن الحوكمة ماهي إلا مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد من اجل إدارة سليمة للشركة.

الفرع الثاني:.خصائص حوكمة الشركات

فالحوكمة تعتبر آلية لها العديد من الخصائص هي:من أهمها[5]:

– الانضباط: هو إتباع السلوك الأخلاقي في أداء كل عمل مرتبط بأعمال الشركة، و كذلك انضباط الإدارة بكونها وسيط نزيه يحقق مصالح الأطراف، في مراقبة

ومتابعة أعمال الشركة داخليا وخارجيا، والانضباط نحو العميل لكسب رضاه وجعله بوق دعاية للشركة؛

- الشفافية: أي الإفصاح عن الأهداف المالية و العائد على حقوق الملكية، ونشر التقارير المالية في موعدها، أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث في الشركة؛
- الاستقلالية: وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة، ومراجعين خارجيين مستقلين، ووضع موقع على شبكة الانترنت يتم تحديثه باستمرار ؛

-المساءلة: قيام مجلس الإدارة بدور إشرافي أكثر من قيامه بدور تنفيذي، وكذلك وجود لجنة مراجعة تشرف على المراجعة الداخلية والإجراءات المحاسبية، وقدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بتدقيق فعال، وبالإمكان تقييم أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛

-المسؤولية: وضع آليات تسمح بعقاب الموظفين التنفيذيين وأعضاء الإدارة، و وجود مسؤولية أمام الأطراف ذوي المصلحة في الشركة؛

-العدالة: كافة حملة الأسهم لهم الحق في الدعوة إلى اجتماعات عامة، والعدالة في نوعية المعلومات التي يتم تقديمها، ويجب احترام حقوق مختلف أصحاب المصلحة في الشركة؛

-المسؤولية الاجتماعية: وجود سياسة توظيف واضحة متمسكة بالسلوك الأخلاقي، والمحافظة على البيئة.

المطلب الثاني:التأصيل النظري للحوكمة البنكية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الحوكمة البنكية ومبادئها و أهدافها.

الفرع الأول: تعريف الحوكمة البنكية.

❖ "هي الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع الأهداف المصرف والتشغيل وحماية مصالح

المساهمين وأصحاب المصالح, وذلك من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حماية حقوق المودعين"[6].

- ❖ الحوكمة من المنظور المصرفي هي تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة[7].
- ❖ مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والبنوك بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية توصلا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم[8].

وفي الأخير يمكننا القول أن الحوكمة البنكية أو كما تسمى في بعض المراجع بالحوكمة المصرفية هي الطريقة أو مجموعة المبادئ التي تدار بها أعمال وأهداف البنك مع حماية أصحاب المصالح .

الفرع الثاني :أهداف الحوكمة البنكية

وتهدف الحوكمة إلى مجموعة من الأهداف نلخصها فيمايلي[9]:

- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة؛
- تحقيق الحماية الأموال المودعين ؛
- العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي للبنك؛
- تحقيق رقابة مستقلة على جميعا الأعمال داخل البنك؛
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة للبنك.

الفرع الثالث:مبادئ الحوكمة البنكية

أصدرت لجنة بازل في سنة 2014 تعديلات على بعض المبادئ الحوكمة المصرفية وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي ظهرت سنة 2008 ومع زيادة المخاطر الصرفية أجرت لجنة بازل تعديلات النهائية لمبادئ الحوكمة البنكية سوف نقوم بتلخيصها فيمايلي[10]:

-المبدأ الأول: يتحمل المجلس المسؤولية النهائية عن إستراتيجية أعمال البنك وسلامته المالية، القرارات الرئيسية للموظفين والتنظيم الداخلي وهيكل الحوكمة والممارسات والمخاطر، التزامات الإدارة والامتثال، ينبغي للمجلس أن يحدد الهيكل التنظيمي للمصرف،وهذا لتمكين المجلس والإدارة العليا من الاضطلاع بمسؤولياتهم و التيسير بفعالية من خلال صنع القرار والحكم الرشيد؛

-المبدأ الثاني: يجب أن يكون المجلس قادرا على القيام بمسؤولياته وأن يكون له تركيبة تسهل الإشراف الفعال،ولهذا الغرض يجب أن يتكون مجلس الإدارة من مديرين مستقلين، كما ينبغي أن يتألف المجلس من أفراد يتمتعون بتوازن في المهارات والتنوع والخبرة ممن يمتلكون بصورة جماعية المؤهلات اللازمة التي تتناسب مع حجم مخاطر البنك؛

-المبدأ الثالث: يجب على مجلس الإدارة أن يحدد هياكل وممارسات الحوكمة المناسبة لعمله الخاص، وأن يضع الوسائل اللازمة لمثل هذه الممارسات التي يجب إتباعها والمراجعة الدورية من أجل الفعالية المستمرة؛

-المبدأ الرابع: تحت إشراف ومراقبة المجلس، ينبغي على الإدارة العليا تنفيذ وإدارة أنشطة البنك بطريقة تتسق مع إستراتيجية العمال، والرغبة في المخاطرة، والأجور وغيرها من السياسات التي وافق عليها المجلس؛

-المبدأ الخامس: في هيكل المجموعة، يتحمل مجلس إدارة المؤسسة الأم المسؤولية العامة عن المجموعة وضمان إنشاء وتشغيل إطار حوكمة واضح يتناسب مع بنية المجموعة وكياناتها وأعمالها ومخاطرها، ويجب على المجلس والإدارة العليا معرفة وفهم الهيكل التنظيمي للمجموعة المصرفية والمخاطر التي تشكله؛

-المبدأ السادس: يجب أن يكون لدى البنوك وظيفة إدارة مخاطر مستقلة وفعالة، تحت اشراف رئيس إدارة المخاطر (CRO)مع ما يكفي من المكانة والاستقلالية والموارد والوصول إلى مجلس الإدارة؛

-المبدأ السابع: يجب تحديد المخاطر ومراقبتها وإدارتها على أساس كيان قائم على مستوى البنك، يجب أن يواكب تطور إدارة مخاطر البنك والبنية التحتية للرقابة الداخلية مستوى مخاطر البنك؛

-المبدأ الثامن: يتطلب الإطار الفعال لحوكمة للمخاطر الاتصال القوي داخل البنك حول المخاطر، سواء عبر المنظمة أو من خلال رفع التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا؛

-المبدأ التاسع: يتولى مجلس إدارة البنك مسؤولية الإشراف على إدارة مخاطر الامتثال للبنك ،وينبغي أن ينشئ المجلس وظيفة امتثال ويوافق على سياسات البنك وعملياته لتحديد المخاطر المتعلقة بالامتثال وتقييمها ورصدها والإبلاغ عنها؛

-المبدأ العاشر :يجب أن توفر وظيفة التدقيق الداخلي تأكيدات مستقلة لمجلس الإدارة ويجب أن تدعم مجلس الإدارة والإدارة العليا في تعزيز عملية حوكمة فعالة وسليمة طويلة الأجل للبنك؛

-المبدأ الحادي عشر:يجب أن يدعم هيكل المكافآت في البنك الحوكمة السليمة للشركات وإدارة المخاطر؛

-المبدأ الثاني عشر: يجب أن تكون حوكمة البنك شفافة بشكل كاف لمساهميها والمودعين وأصحاب المصلحة؛

-المبدأ الثالث عشر: يجب على المراقبين تقديم التوجيه والإشراف على حوكمة الشركات في البنوك ، بما في ذلك من خلال التقييمات الشاملة والتفاعل المنتظم مع المجالس والإدارة العليا ، ويجب أن يتطلب الأمر تحسينا وإجراءا تصحيحيا عند الضرورة ، ويجب أن يشاركوا المعلومات حول الحوكمة مع المراقبين الآخرين.

المبحث الثاني:

إدارة المخاطر البنكية

المطلب الأول:مراحل إدارة المخاطر البنكية

تمر المخاطر البنكية بعدة مراحل لذلك سوف نتطرق في هذا المطلب الى تعريف إدارة المخاطر البنكية ومراحل إدارتها.

الفرع الأول:تعريف إدارة المخاطر

-تعرف إدارة المخاطر على أنها "مجموعة من الأنشطة الوظيفية التي يبذلها المسؤولين عن المشروع لمتحكم في الأخطار التي يتعرض إليها البنك والتي من شأنها خلق ظروف آمنة معقولة قبل حدوث الحادث، وبالتالي إرساء خطة للتخفيف من الآثار المادية السلبية أثناء وقوع الخسارة وحماية المشروع من أي خسارة مفاجئة نتيجة ألي ظروف تتعرض ليا المؤسسة "[11].

-كما تعرف انها "تحديد وتحميل والسيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإرادية للمشروع"[12].

وفي الأخير يمكننا القول أن إدارة المخاطر هي عبارة عن إستراتجية لإدارة المخاطر البنكية المحتملة.

الفرع الثاني:مراحل إدارة المخاطر البنكية.

مراحل إدارة المخاطر[13]:

- تحديد المخاطر: لكي يتمكن البنك من إدارة المخاطر لابد أولا أن يحددها، فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تنطوي عليها عدة مخاطر وهي: مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الإقراض، مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل فتحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة؛

- قياس المخاطر: إن الخطوة الثانية بعد الخطوة الأولى هي قياسها، حيث إن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة حجمه، مدته واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر، ويعتبر الوقت الذي يتم فيه القياس ذو أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر.
- ضبط المخاطر: تأتي الخطوة الثالثة حيث يتم إتباع ثلاث أساليب أساسية لضبط المخاطر وهي:تجنب بعض النشاطات، و تقليل مخاطرها ، أو إلغاء أثرها تماما؛
- مراقبة المخاطر: يجب على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الأهمية.

المطلب الثاني: .المخاطر البنكية وأهمية إدارتها.

توجد العديد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك إثناء عملها لذلك سوف نسلط الضوء على أهم المخاطر و أهمية إدارتها.

الفرع الأول:المخاطر البنكية.

من بين أهم المخاطر التي يتعرض إليها البنك سوف نقوم بشرحها كمايلي:

-المخاطر التشغيلية:يمكن أن تتعرض البنوك إلى أخطاء على صعيد تشغيل العمليات في حالة إذا كانت الصيرفة الالكترونية غير متكاملة بالشكل المطلوب، لذلك يجب أن تتأكد البنوك من أن هذه العمليات يتم مراقبتها والتحكم فيها بالشكل الملائم، ومن مخاطر التشغيل أيضا، كيفية الحفاظ على السرية وتكامل المعلومات والتأكد من هوية العملاء وشرعيتها بالنسبة للحسابات المصرفية والمصدر الثالث للمخاطر التشغيلية يرتبط بمسألة تكامل المعلومات، والتي تعتبر مكونا هاما لحماية النظام ،من هنا يجب على البنوك تحسين قدرة تداخل العمليات في الداخل وعبر البنك من أجل إدارة العالقات بشكل فاعل مع العملاء والبنوك الأخرى ومزودي الخدمات الخارجية

وحتى يتم وضع معايير محددة لإدارة المعلومات الكترونيا فإن البنوك سوق تستمر في مواجهة تحدي إقامة إجراءات الضبط الفاعلة من أجل ضمان دقة تكامل المعلومات التي يتم الحصول عليها إلى جانب ذلك هناك مصادر أخرى للمخاطر التشغيلية وهي عدم قدرة البنوك على الرقابة على توافر شبكة الانترنت ذاتيا من أجل تقديم خدمات ومنتجات الصيرفة الالكترونية، وبالتالي حاجة البنك كجزء من مخطط الطوارئ المطلوب توفرها إلى وسائل بديلة لتوزيع الخدمات في حالة حصول خلل معين في شبكة الانترنت[14].

-مخاطر السمعة:يمكن أن تتعرض سمعة البنك لأضرار فادحة في حال عدم توفير الخدمات المصرفية عبر الانترنت و فق معايير الأمان والسرية والدقة والتوقيت والاستمرارية والاستجابة الفورية لحاجات ومتطلبات عمالقة ومن اجل حماية البنك من أية أوضاع سلبية يمكن أن تسبب الأضرار بالسمعة، فان هذا البنك يتعين عليه تطوير رقابة ومتابعة الأداء بالنسبة لنشاطات الخدمات الالكترونية.

- مخاطر السيولة:تحدث مخاطر السيولة عند عجز البنك على تسديد التزاماته وديونه قصيرة الأجل عن تاريخ استحقاقها،وتتمثل هذه الالتزامات على السدادات المالية.

- المخاطر السياسية:تحدث المخاطر السياسية في العمل المصرفي نتيجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بسبب القوانين والتشريعات كفرض الضرائب جديدة أو رسوم إضافية أو استحداث سياسات نقدية،كسياسة السعر الصرف،كذلك من بين المخاطر السياسية هي نشوب الحروب أو نزاعات بين الدول.

- المخاطر الائتمانية: تنشأ المخاطر الائتمانية نتيجة عدم تسديد القروض في تاريخ استحقاقها بسبب الإفلاس مثلا أو مماطلة متعمدة، وفي بعض الأحيان نجد البنوك تسبب لنفسها هذه المخاطر نتيجة لحدوث لأخطاء العاملين بالبنوك،إما لعدم

لتدريبهم أو لنقص خبراتهم أو ممكن عدم توفر سياسة ائتمانية رشيدة لدى البنك مصحوبا ذلك كله بضعف إجراءات المخاطر والرقابة عليها[15].

- المخاطر السوقية: وتنقسم ثلاثة مخاطر هي[16]:

- ✓ مخاطر تقلبات أسعار الصرف:هي المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية،وحدوث تذبذب في أسعار العملات، مما يجب دراسة حول أسباب تذبذب الأسعار.
- ✓ مخاطر أسعار الفوائد: هي المخاطر الناتجة عن تعرض المصرف للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد السوق، والتي قد يكون لها الأثر على عائدات المصرف.
- ✓ مخاطر السعر: تنشأ هذه المخاطر نتيجة التغيرات التي تطرأ في أسواق السندات والأسهم وقد تسبب في حدوث خسائر مالية للمصرف.

الفرع الثاني.:أهمية إدارة المخاطر البنكية

إن التنبؤ بالمخاطر والتحكم فيها هو الدور الأساسي تلعبه في إدارة المخاطر المصرفية لذلك تكمن أهميتها في[17]:

-أداة لتنفيذ الإستراتيجية: تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل، فبدون إدارة المخاطر لا يمكن رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية، ولن يكون بالإمكان السيطرة على حالات عدم التأكد المحيطة بالمكاسب المتوقعة.

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين المودعين والدائنين . والسيطرة على المخاطر في الأنشطة و الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار؛

- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها؛
- قياس المخاطر من أجل التحكم فيها،ويمكن أن يكون هذا القياس كميا أوبيانيا ،أوبطريقة خاصة بكل بنك يتم تصميمها؛
- إدارة المخاطر من خلال تعظيم العوائد وخلق فرص وفي نفس الوقت تخفيض الخسائر وحماية الأصول؛
- حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توكيد الأرباح رغم أي خسائر عارضة؛
- إن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية العمل هما عمليتان مربوطتان مع بعضهما البعض ولا يجوز فصلهما،حيث أن عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل؛
- تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار.

المطلب الثالث: الحوكمة كآلية لإدارة المخاطر البنكية.

في هذا المطلب سوف نقوم بعرض مسؤوليات ومهام لكل من مجلس الإدارة ولجنة المنبثقة عنه المسؤولة عن إدارة المخاطر.

الفرع الأول:مسؤوليات مجلس الإدارة في إدارة المخاطر البنكية.

من بين أهم مهام مجلس الإدارة في عملية إدارة المخاطر نذكر مايلي[18]:

- صياغة إستراتيجية واضحة لكل مجال في إدارة المخاطر؛
- إجراء مراجعة دورية للضوابط الرقابية للتأكد انها مزالت مناسبة وإجراء تقييم دوري لصيانة رأس المال طويل المدى؛

- ضمان أن وظيفة المراجعة الداخلية تشمل مراجعة للالتزام بالسياسات والإجراءات؛
- تحديد ومحتوى نوعية التقارير؛
- إجراء تقييم سنوي لأداء رئيس مجلس الإدارة؛
- إنشاء لجان منبثقة عن مجلس الإدارة من بينها لجنة خاصة بإدارة المخاطر.

الفرع الثاني:مسؤوليات لجنة إدارة المخاطر في إدارة المخاطر البنكية.

تعتبر لجنة إدارة المخاطر من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة فهي تقوم بمجموعة من المهام من بينها[19]:

- وضع إستراتيجية شاملة حالية ومستقبلية حول نوع ومستوى المخاطر المقبولة لكافة أنشطة البنك واعتمادها من مجلس الإدارة والعمل على مراجعتها وتطويرها بشكل دوري؛
- وضع و مراجعة و تحديث سياسات إدارة المخاطر في المصرف واعتمادها من مجلس الإدارة، بشكل تتناسب مع وضع وخصوصية المصرف وحجم وتنوع أنشطته وطبيعة المخاطر التي يواجهها وفقا للإستراتيجية المعتمدة من مجلس الإدارة، وبحيث أن تتضمن هذه السياسات إجراءات عمل واضحة لإدارة المخاطر، مع تحديد سقوف عليا للتعرض للمخاطر، ووجود نظام شامل لمراقبتها بشكل منتظم.
- وضع المنهجيات الملائمة لتحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر وبما يتوافق مع سياسة تحمل المخاطر المعتمدة من المجلس ومن أهم هذه المنهجيات:

– تضمين العناصر الكمية والنوعية، وبما يكفل عدم تأثير عملية قياس المخاطر على حساب كفاءة عملية إدارة المخاطر بشكل عام وإتباع أسس منطقية في الافتراضات المستخدمة والرجوع إلى مجلس الإدارة إن تطلب الأمر ذلك؛

- الاستفادة من عملية اختبارات الضغط والسيناريوهات المحتملة للمخاطر تحت مختلف الظروف و عكس النتائج على خطوط العمل ذات الصلة، وذلك كجزء من عملية التحليل الكمي والنوعي للمخاطر؛
- مواكبة التطوارت والمتغيرات الداخلية والخارجية والمخاطر الناتجة عنها والتي من شأنها التأثير على عملية إدارة المخاطر في المصرف مثل معدل النمو في الميزانية وقائمة الدخل ، أو طرح منتجات جديدة أو حجم النشاط أو البيئة التشغيلية أو الاقتصادية أو نوعية المحفظة.

- مراقبة حدود المخاطر المقبولة ورفع أية تقارير بالتجاوزات عن هذه الحدود والإجراءات المتخذة لمعالجتها إلى مجلس الإدارة كما يكون لهذه اللجنة أن تقوم بدورها في محاسبة ومسائلة الإدارة التنفيذية عن هذه التجاوزات؛
- الحصول على التقارير من إدارة المخاطر و رفع تقارير فصلية إلى مجلس الإدارة مع نسخة منها إلى المدير المفوض؛
- تزويد المجلس بتقارير دورية حول المخاطر التي يواجهها أو قد يتعرض لها المصرف وأي تجاوزات عن القوانين والأنظمة ومراقبة مدى التزام الإدارة التنفيذية بسياسات إدارة المخاطر المعتمدة؛
- العمل على تعزيز وترويج ثقافة إدارة المخاطر داخل المصرف وعلى كافة المستويات؛
- .التوصية بالتخلي عن النشاطات التي تسبب المخاطر للمصرف التي ليس له القدرة على مواجهتها؛
- .التأكد من التزام المصرف بالأنظمة والتعليمات والسياسات المتعلقة بإدارة المخاطر؛
- .النظر في أية أمور يحيلها المجلس إلى اللجنة فيما يتعلق باختصاصاتها.

خاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية تعد الحوكمة من بين الأهداف الأساسية في البنوك، فوجودها أصبح أكثر من الضروري وذلك نظرا لمساهمتها في تحسين أداء البنوك وتجنب الوقوع في مخاطر الإدارة البنوك وفيما يخص أهم البنوك ومن بين أهم النتائج المتحصل عليها:

- توفر مبادئ لجنة بازل المعدلة إطارا يجب على البنوك والمشرفين خلاله لتحقيق إدارة قوية وصارمة للمخاطر للمحافظة على سلامة البنوك؛
- مجلس الإدارة هو المسؤول الأول عن إدارة المخاطر البنكية؛
- تلعب لجنة إدارة المخاطر البنكية المنبثقة عن مجلس الإدارة دورا مهما في تحدي المخاطر البنكية.

التوصيات:

– يجب أن تعمل مختلف البنوك أيضا على إرساء قواعد الحوكمة المصرفية، وذلك من خلال: الإسراع في تطبيق جميع بنود اتفاقية بازل، الإسراع في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وذلك كأداة للإفصاح والشفافية، تأهيل الكفاءات البشرية في مجال الحوكمة البنكية.

– العمل على نشر الوعي بقواعد الحوكمة المصرفية والذي يعتبر الركيزة الأساسية لتفعيلها وتطويرها وإخراجها إلى حيز التنفيذ.

المراجع:

[1] ياسر تاج السر محمد سند،اسعد مبارك حسين موسى،"،"دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمصارف دراسة ميدانية على عينة من فروع المصارف السودانية بمدينة الأبيض،مجلة اقتصاد المال والإعمال، المجلد 05،العدد02،ديسمبر2020.

[2] ثابث بن علال،عامري محمد طاهر،2018"،"دور حوكمة المؤسسات في تفعيل ادارة المخاطر المصرفية:دراسة عينة من المؤسسات المصرفية الجزائرية،مجلة التكامل الاقتصادي،المجلد 06،العدد04،ديسمبر2018.

[3] Organization For Economic cooperation And Development, "**Using the OECD Principles of Corporate Governance a boardroom perspective**", Paris, 2008, p15.

[4] حاكم محسن الربيعي،حمد عبد المحسن راضي،" **حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة**"، الطبعة الاولى،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان،2011، ص25.

[5] [5]صويلح اميمة،تقييم لجنة التدقيق لوظيفة التدقيق الداخلي لتفعيل حوكمة الشركات،اطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة،2022،ص09.

[6] [6] Hany,., Assessing the extent to which the Algerian banking system is committed to applying the principles of governance issued by the Basel Committee. Algerian Journal of Economic Development, 2017, December ,p. 203

[7] Amri,., Banking governance and its role in facing financial crises (PhD thesis). Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences, fUmm El Bouaghi: Larbi Ben M'hidi Universit,2017,p20.

[8]Salim Wahba,. ,Banking supervision rules and standards. Beirut: Kalimat for [8] printing, publishing and distribution,2006,p17.

[9] [9] زايد قيوش لبنى ،لكحل نبيلة,اثر تطبيق الحوكمة المصرفية على أداء البنوك–دراسة بعض البنوك العمومية التجارية، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي, المجلد 05،العدد02، 2022،ص576.

[10] محمد اقبال غناية،حكيمة حليمي،مفهوم الحوكمة المصرفية بين الواقع والمأمول–النظام المصرفي الجزائري نموذجا، Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE' المجلد04' العدد04، 2021،ص130

[11] بوعتروس عبد الحق. ، الوجيز في البنوك التجارية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2000،ص49.

[12] خالد وهيب الراوي الراوي. ، إدارة المخاطر المالية، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان،2010،ص09.

[13] بن غيدة سارة، حركات سعيدة،إدارة مخاطر الصيرفة الالكترونية وأثرها على الخدمة البنكية الالكترونية–دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي،العدد09،جوان2018،ص671.

[14] فارس مسدور. ، العولمة والتطورات مجال الاتصال وآثارها على الممارسات الاقتصادية، ، مجلة آفاق، العددالثاني،2004،ص15

[15] بن ربيع حنيفة،بن زابة عبد المالك، اختبارات التحمل كآلية لإدارة المخاطر المصرفية،مجلة جديد الاقتصاد،العدد09،ديسمبر 2014،ص61

[16] قاسيمي أسيا، أهمية المراجعة المصرفية لإدارة المخاطر على تعزيز السلامة المالية للبنوك،مجلة معارف،العدد20،جوان2016،ص209.

معاريف محمد،شنيخي مختارية،زناقي بشير،الحوكمة ودورها في ادارة المخاطر المصرفية في البنوك،مجلة التكامل الاقتصادي،المجلد07،العدد01،مارس2019،ص37.[17]

[18] دبلة فاتح،جلاب محمد،**الحوكمة المصرفية ومساهمتها في ادارة المخاطر**،مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وادارة الاعمال،جامعة محمد خيضر بسكرة،ص211.

[19] ميثاق لجنة إدارة المخاطر،المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية،ص3.

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:
صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية – الواقع والتحديات والآفاق –
****

إدارة مخاطر المحفظة المالية باستخدام مقاربة القيمة المعرضة للخطر "محاكاة مونتي كارلو": دراسة حالة السوق المالي الكويتي

PORTFOLIO RISK MANAGEMENT USING THE MONTE CARLO SIMULATION VaR APPROACH: EVIDENCE FROM KUWAIT FINANCIAL MARKET

د. عبد الرحمان تاهي*	د. غوتي محمد	ط.د. لباح حميد
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة تيسمسيلت/الجزائر	جامعة سعيدة/ الجزائر	جامعة سعيدة/ الجزائر

ملخص:
تسعى هذه الدراسة إلى قياس وتحليل مخاطر المحافظ باستخدام منهج "قيمة المعرضة للخطر باستخدام محاكاة مونتي كارلو". تم اختيار عينة الدراسة بناءً على أفضل ست شركات مسجلة في بورصة الكويت خلال الفترة من 1 يناير 2018 إلى 15 أغسطس 2022، وتم استخدام البيانات اليومية لأسعار الأسهم المحددة والأوزان النسبية المثلى في بناء المحفظة. تبرز النتائج الرئيسية أهمية القيمة المعرضة للخطر في قياس وإدارة مخاطر المحافظ، نظرًا لقدرتها على تقديم رقم مفرد يعكس بدقة حجم المخاطر التي يمكن أن تواجه المحفظة المالية بأكملها."
كلمات مفتاحية: القيمة المعرضة للخطر ؛ المحافظ المالية ؛ السوق المالي الكويتي ؛ إدارة المخاطر المالية
تصنيف JEL: G110, G170.

Abstract : This research aims to quantify and assess portfolio risk utilizing the 'Monte Carlo Simulation Value at Risk' methodology. The study sample was drawn from the top six publicly listed companies on the Kuwait Stock Exchange, spanning the period from January 1, 2018, to August 15, 2022. Daily data pertaining to the selected stock prices and optimal weights in portfolio construction were utilized. The principal findings underscore the significance of VaR in the measurement and management of portfolio risk, primarily due to its ability to provide a singular figure that effectively represents the scale of potential risks confronting the entirety of the financial portfolio.
Keywords: VaR; Portfolio; Kuwait stock exchange; Risk management.
Jel Classification Codes: G110, G170.

* تاهي عبد الرحمان ؛ ***abderrahmen.tahi@gmail.com***

1.Introduction

Enhancing the significance of financial risk management over the last decade has been particularly notable due to the increased application of quantitative methods. Its inception traces back to the 1970s, propelled by the inaugural Basel Accord among the G10 countries, primarily focusing on the regulation of banking risks. Notably, banks have progressively comprehended the risks associated with their operations, attaining substantial strides, especially in the domain of market risks (Alexander, 2008).

Portfolio risk management, a pivotal facet of financial risk management, aligns with the principal objective of investors to attain maximal returns with minimal losses. Nonetheless, achieving favorable returns poses challenges, while identifying risk-adjusted returns can be equally demanding.

Risk inherently embodies a probabilistic or statistical notion, leading to various, occasionally conflicting, interpretations and metrics. Consequently, assessing the risk of a portfolio and discerning how diverse investments and asset allocations influence such risk can be intricate (Pearson, 2002).

For an extensive period, hedge fund managers and plan sponsors have employed an array of risk measurements, including betas and equity portfolio factor loadings, varied duration concepts for fixed income portfolios, historical standard deviations for all portfolios, and percentiles of solvency ratio distributions for long-term asset/liability analysis, to name a few. Recently, there has been a growing interest in Value-at-Risk (VaR) within the hedge fund management and plan sponsor communities. VaR offers a novel approach that amalgamates risks to compute a portfolio or plan-level risk measure. A key feature of VaR lies in its forward-looking approach, providing an estimate of the aggregate risk of the current portfolio over the next measurement period (Pearson, 2002).

Value at Risk is considered one of the most critical measures for assessing market risks in a financial asset portfolio. This method aids in calculating potential losses or gains for an enterprise within a specific time frame and probability, summarizing the inherent risks within the financial portfolio into a single figure - the maximum loss value that the bank can

tolerate at a given confidence level. It gauges the maximum anticipated and probable change in the value of a financial institution's stock portfolio, with a designated probability and timeframe.

Originally introduced by Markowitz (1952) to optimize profits relative to specific risk levels, VaR, in its present form, was developed in 1994 by JP Morgan as part of their risk management tool, 'Risk Metrics'. Hendrics (1996) conducted empirical research on a thousand foreign exchange portfolios using parametric, historical simulation, and Monte Carlo simulation methods. Duffie and Pan (1997) utilized VaR to gauge firm risks. Hull and White (1998) proposed a new historical simulation method by calculating the ratio of current volatility to historical volatility and subsequently adjusting historical data. Dowd and Kevin (1999) highlighted the inadequacy of traditional risk measurement methods assuming a normal distribution, pointing out various associated issues. Glasserman et al. (2002) employed the Monte Carlo method in conjunction with quadratic estimation to measure a portfolio's VaR.

Subsequently, VaR has found widespread utilization in finance, particularly by financial regulatory institutions, investment and commercial banks, and private investment funds, to assess current risk exposure. Depending on the acceptable risk exposure level, VaR and its variants can be estimated for a 1%, 5%, or 10% confidence level. Based on the chosen time horizon (daily, weekly, monthly, or even yearly), VaR can be computed by indicating the probability of incurring certain losses given a blend of specific investment portfolios.

The objective of the current study is to compute the value at risk of a financial portfolio consisting of six Kuwaiti companies, utilizing Monte Carlo Simulation methods. This aims to ascertain the maximum risk exposure of the portfolio, enabling investors in the Kuwaiti financial market to obtain valuable information and accurate monitoring of the total amount of capital at risk based on their portfolio assets, employing the most scientifically appropriate and precise estimation of VaR.

Research Problem:

Constructing an optimized portfolio has posed challenges for researchers, economists, and investors, primarily due to the multitude of risks associated with financial security investments, compounded by

volatile returns. Thus, the need to identify and mitigate these risks appropriately and make informed investment decisions has become imperative. The Value at Risk approach is presumed to better address the needs of investors in financial portfolios by quantitatively demonstrating the maximum potential loss within a defined time horizon, enabling them to take appropriate precautionary measures based on observed data.

Consequently, the problem addressed by this study can be formulated as follows:

How does the Monte Carlo Simulation Value-at-Risk approach contribute to the measurement and management of the market risk?

To investigate this issue, the current paper is organized as follows: Section I elucidates the fundamental concept of Value at Risk by delving into its theoretical framework. Section II focuses on computing Value at Risk using Monte Carlo simulation methods for a Kuwaiti portfolio from 01/01/2018 to 15/08/2022, considering daily, weekly, and monthly returns**.**

2.Value at Risk: Theoretical Background

2.1The Conceptual Basis of Value at Risk (VaR)

Market risk represents the potential financial fluctuations resulting from unforeseen changes in market prices and rates. Evaluating exposure to such risks currently stands as a significant concern for risk managers across both financial and non-financial institutions. Prior to the late 1980s, market risk assessment primarily relied on gap and duration analysis (pertaining to interest rates), portfolio theory (pertaining to securities), sensitivity analysis (pertaining to derivatives), or speculative scenarios. These approaches were typically applied to specific assets or entailed introspective considerations (Jorion, 2006). Nonetheless, this discussion does not aim to exhaustively define or specify all risk factors. Instead, its focus lies in outlining conventional methods of gauging market risk and proposing enhancements to these methodologies. Notably, the assessment of market risk has predominantly centered around a specific metric known as 'Value at Risk' or VaR.

The VaR metric serves as a concise statistical indicator of the potential loss a portfolio might incur due to market risk. It operates on the premise

that losses surpassing the value at risk are only sustained with a specified low probability probability (Thomas J. Linsmeier, Neil D. Pearson, 1996). Value at risk proves beneficial in assessing and comparing the market risk of different portfolios or the same portfolio at different time intervals, as well as in communicating these risk assessments to colleagues, senior managers, directors, trustees, and other stakeholders (Pearson, 2002).

The fundamental idea of VaR was succinctly outlined by Linsmeier and Pearson (1996) as "a single summary, statistical measure of potential portfolio losses [and] a measure of losses attributable to 'normal' market movements. Losses surpassing the value at risk are only incurred with a specified low probability".

A probability α is linked to each VaR measure, or a confidence level of 1 - α, along with a holding period or time horizon, h. The 1 - α confidence value-at-risk essentially denotes the loss that will be exceeded with a probability of α percent over a holding period of length h. Alternatively, the loss will be below the VaR with a probability of 1 - α. For instance, if h represents one day, the confidence level is 95% (α = 0.05), and the value-at-risk is one million dollars, then during a one-day holding period, the portfolio's loss will surpass one million dollars with a probability of merely 5%. Thus, value-at-risk offers a specific means of summarizing and elucidating the potential magnitude of losses in a portfolio (Pearson, 2002).

Figure No. 1. Value at risk at 95% confidence level

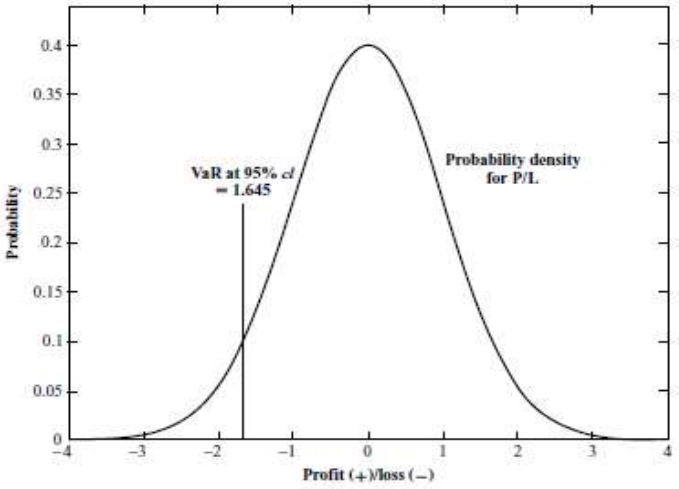

Source: (Kevin, 2002, p. 22)

Figure (01) shows the common Profit / Loss density function (P / L) during the chosen retention period. For VaR, we must choose the confidence level (cl). If this was 95%, the point VaR value is given by the point on the x-axis that cuts above 95% of P/L notes from below 5% of the tail notes. In this case, the relevant *x*-axis (−1.645), so the VaR value is 1.645. The negative P/L value corresponds to the positive VaR, noting that the worst result at this level of confidence is the loss of 1.645. Therefore, the VaR measure is the highest possible loss of L that is incurred by maintaining the current portfolio over a given period of time at a certain confidence level (Jorion, 2006) :

$$Prob(L > VaR) \leq 1 - c$$

Where; $\boldsymbol{c}$ is the confidence level, typically 90%, 95%, 99%,

$\boldsymbol{L} = -\Delta X(\tau)$, where $\Delta X(\tau)$ is the relative change in returns over the time horizon τ.

2.2 Approaches to Measuring VaR

Among the various methodologies for calculating VaR, the most commonly used methods are parametric VaR, historical simulation, and Monte Carlo simulation. It is important to note that while these three calculation methods differ, they share certain attributes and constraints. To facilitate a comparison between the three methods, each will be presented as follows:

-Measuring Risk via Historical Simulation VaR:

The central premise of historical simulation is that the set of potential future scenarios is entirely represented by historical occurrences within a specific historical data. This approach involves collecting all changes in risk factors over a historical period, for instance, daily changes over the past five years. The resulting set of scenarios is presumed to encompass all possibilities that could unfold between the present and the future. Portfolio instruments are then reassessed multiple times in relation to each scenario (Bohdalová, 2007).

As previously mentioned, the historical simulation method for determining the value at risk of a financial portfolio is straightforward and does not necessitate complex computations. It allows for the estimation of the current value of the portfolio based on past data. Consequently, this method relies on estimating the distribution of price changes based on historical data, and by applying these changes to the portfolio, the value at risk is determined.

The methodology for calculating the value at risk using this model can be summarized in the following steps:

- Record data on portfolio assets during a specific time period (time series), collected daily, weekly, and monthly.
- Calculate the relative changes in returns for each asset for each period using the formula:

$$R = (Pt - Pt\text{-}1) / Pt\text{-}1$$

Where R represents the rate of return between periods t and t-1, Pt is the stock closing price at time t, and Pt-1 is the stock closing price at time t-1.

- Multiply the rate of return by the amount invested in each share for each period.
- Compute the total value of the portfolio for each period.
- Determine the value at risk, which is based on two main parameters: the time range and the confidence interval. The time range can be daily, weekly, or monthly, while the confidence interval can be 99%, 95%, or 90%.

So, the equation is as follow:

$$\boldsymbol{VaR\ 99\% = E(R_v) - (1st\ Percentile)}$$

It should be noted that, depending on the investor's requirements and needs, another time limit can be selected.in general; the value at risk takes the time period on which the returns are calculated

Portfolio Risk Measurement using Standard Value-at-Risk (Parametric):

Parametric VaR relies on estimating the variance-covariance matrix of asset returns, utilizing historical time series of asset returns to calculate their standard deviations and correlations. The fundamental assumption of parametric VaR is that the distributions of asset returns are normal, implying that the variance-covariance matrix entirely describes the distribution (Simons, 1996).

A common assumption is that market movements adhere to a normal probability distribution, signifying a 1% chance that losses will exceed 2.32 standard deviations. Assuming a normal distribution, the 99% VaR of the portfolio can be defined as follows:

Since the return follows a normal distribution:

$$\mu_v = \sum_{i=1}^{n=2} w_i \mu_i$$

$$\sigma_V^2 = w_1^2\sigma_1^2 + w_2^2\sigma_2^2 + 2w_1w_2COV(R_1R_2)$$

$$\sigma_V^2 = w_1^2\sigma_1^2 + w_2^2\sigma_2^2 + 2w_1w_2\rho\sigma_1\sigma_2$$

$$\sigma_V^2 = (w_1 . w_2)\begin{pmatrix} \sigma_1^2 & \rho\sigma_2\sigma_1 \\ \rho\sigma_1\sigma_2 & \sigma_2^2 \end{pmatrix}\begin{pmatrix} w_1 \\ w_2 \end{pmatrix}$$

$$\sigma_V^2 = (w_1 . w_2)\begin{pmatrix} \sigma_1 & 0 \\ 0 & \sigma_2 \end{pmatrix}\begin{pmatrix} 1 & \rho \\ \rho & 1 \end{pmatrix}\begin{pmatrix} \sigma_1 & 0 \\ 0 & \sigma_2 \end{pmatrix}\begin{pmatrix} w_1 \\ w_2 \end{pmatrix}$$

$$\sigma_v^2 = W\Sigma W^t = W\sigma C\sigma W^t$$

$$\sigma_v = \sqrt{W\sigma C\sigma W^t}$$

Where Σ is the Variance-Covariance matrix, Wis the weights matrix, σ is the matrix of stander deviation of the portfolio's value, C is the matrix of correlation between stocks.

In this case, the VaR of the portfolio is:

$$VaR_{V(1.99)} = 2.32\sigma_V . V$$

$$VaR_{V(1.99)} = 2.32\sqrt{W\sigma C\sigma W^t} . V$$

$$VaR_{V(1.99)} = \sqrt{VaR_i . C . VaR_i^t}$$

The method for estimating and calculating the parametric value-at-risk has been published and its calculation has been popularized by J.P. Morgan and Reuters by publishing both the datasets of their risk measurement system known as Risk Metrics and their technical documents.

In this method, the value at risk is calculated using a relatively simple analytical calculation in practice. The most common method is the Variance-Covariance Method, where it assumes that portfolio returns and risk factors follow a normal distribution, and this method also assumes that returns are distributed over risk factors.

The methodology for estimating and calculating the parametric value-at-risk has been extensively documented and popularized by J.P. Morgan and Reuters through the publication of their risk measurement system datasets known as Risk Metrics and their technical documents. This

method involves a relatively straightforward analytical calculation, assuming that portfolio returns and risk factors follow a normal distribution and are distributed across risk factors.

Figure No. 2. The relationship between VaR and Standard deviation

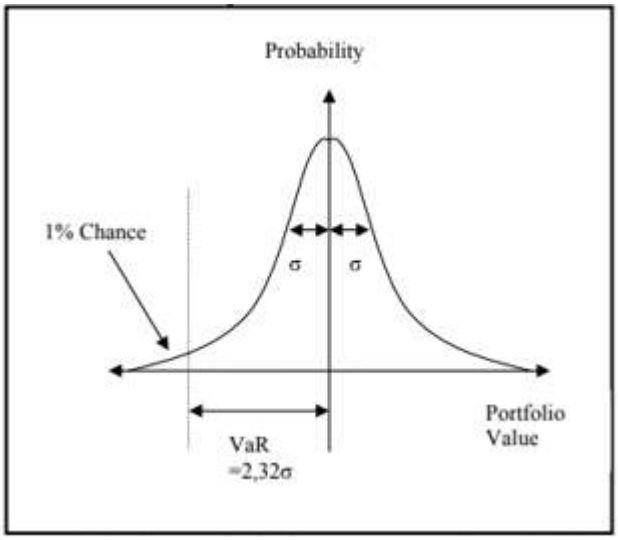

Source: Chris Marrison, The fundamentals of risk measurement, McGraw-Hill Edition, New York, 2002

- Monte Carlo Simulation

Monte Carlo Simulation (known as Monte Carlo Evaluation MCE) estimates VaR by randomly creating many scenarios for future rates, using nonlinear pricing models to estimate the change in value for each scenario, and then calculating VaR according to the worst losses. Monte Carlo simulation is similar to historical simulation. But instead of using historical changes, risk manager chooses distribution that adequately describes price changes. Then, based on that distribution random values are simulated. Managers usually observe past changes to choose a distribution. After simulating price changes or changes in risk factors, hypothetical profits and losses are calculated. Finally, VaR is calculated as a percentile corresponding to a chosen confidence level. Bootstrapping is an alternative to generating random numbers

from hypothetical distribution. Rather, bootstrap method samples from historical data with replacement (Jorion, 2006). This method includes fat tails (rare events), yet it is important to have sufficient data. One advantage of bootstrapping is that any correlation between stock returns is saved, as we randomly pick a vector of original daily returns.

3. Measuring the Value-at-Risk in Kuwait Stock Exchange

3.1 Data

We assembled a collection comprising six equities that are registered on the Kuwait Stock Exchange. The selection criteria were primarily centered around the securities that exhibited the highest trade volumes within the Kuwait stock market during the year 2022. The arrangement of this portfolio aligns with the sequence documented on the official Boursa Kuwait website.

Table.1. The list of the companies

Companies	Sector	Traded Volume
Ahli United Bank (AHB)	Banking	32 872 721
Kuwait Finance House (KFH)	Banking	18 132 141
National Industries Group (NIG)	Financial Services	13 383 427
Kuwait Real Estate Co (KRE)	Real estate	9 397 452
Gulf Bank (GB)	Banking	8 419 467
National Bank Of Kuwait (NBK)	Banking	5 022 334

Source: https://www.boursakuwait.com.kw/en/securities/prices-and-screens/market-watch

Table.2. Statistical Summary descriptive

Index	Min.	Median	Mean	Max.	Skewness	Kurtosis
Ahli United Bank	-2.45E-01	0	-1.54E-05	2.64E-01	-0.128796	93.75756
Kuwait Finance House	-0.2103	0	0.000746	0.111058	-2.970729	52.47816
National Industries Group	-0.21971	0	0.007238	6.924906	33.439	1126.748
Kuwait Real Estate	-0.12751	0	0.006898	6.944419	33.62951	1135.286
Gulf Bank	-0.39589	0	0.000385	0.372367	-1.859102	141.7064
National Bank Of Kuwait	-0.21697	0	0.000541	0.177867	-3.514599	83.30886

Source: Authors' computation

We notice from the table 2 that the Skewness and the Kurtosis of the returns of the Stocks NIG and KRE are very high, and that because of the sudden price jump as it appears in the following figure:

Figure No. 2. Visual graph of the data

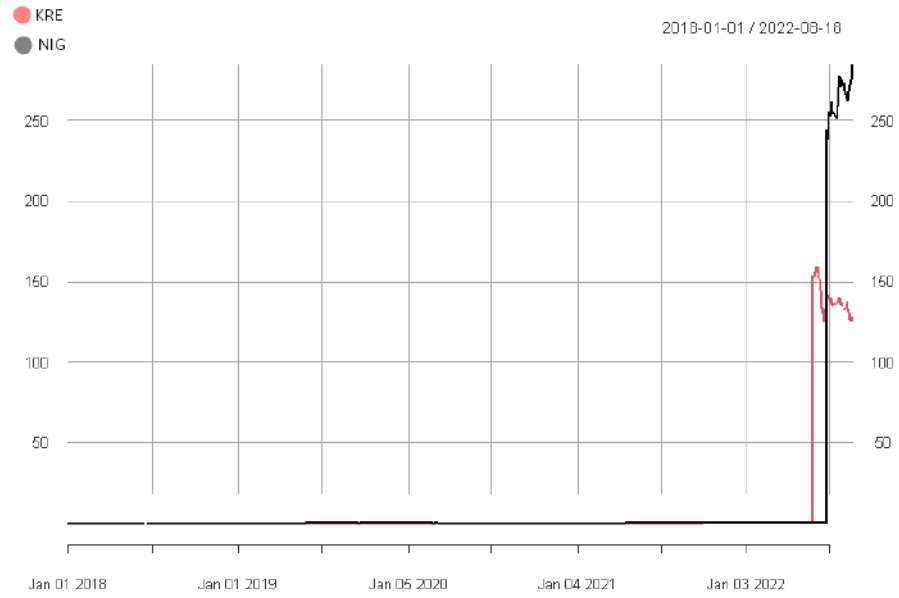

Source: Rstudio

The value of the stock KRE increased from 0.14 to 154 KD in 24/05/2022, and also the value of the NIG Which increased from 0.23 to 244 in 23/06/2022.

3.2 Optimizing the Financial Portfolio

Building the financial portfolio:

We form a financial portfolio consisting of stocks of some companies listed on the Kuwait Stock Exchange that express the potential investments of an investor.

Portfolio return and risk calculation:

We form a financial portfolio of five stocks and calculate the return and standard deviation of the portfolio using optimal relative weights:

The MV portfolio is proposed under the two constraints: (V. Harshitha Moulya, Abuzar Mohammadi, T. Mallikarjunappa, 2019)

1) full-investment constraint, where, all the investible fund is used for the asset-investment. The summation of allocation weights should be equal to 1.

$$W_{n=} \sum_{i}^{n} = 1 \ , Wi = 1$$

2) The long-only constraint, where, all the allocation weights are positive, i.e. no short-selling is admissible.

$$Wi \geq 0$$

Achieving an optimal portfolio corresponds to quadratic modelling which is considered a type of nonlinear mathematical modelling so that it is formulated in the form of the goal function, so that it represents in the goal to be achieved by decision makers in the form of a second-degree (quadratic) mathematical picture, its goal of minimizing or maximizing in terms of significance variants under a set of restrictions. (Paul & Jonathan, 2011), So that the general form of quadratic programming is as follows (Markowitz, 2007):

$$Max\left(\delta_p^2\right) = \sum_{i=1}^{n} \frac{r_{it}}{d_t} * w_i$$

$$Min\left(\delta_p^2\right) = \sum_{i=1}^{n}\sum_{j=1}^{n} x_i x_j \, cov_{ij}$$

$$\sum_{i=1}^{n} w_i = 1$$

C- Calculating portfolio return and risk in daily values:

$$Portfolio \quad return = M * W$$

$$Portfolio \quad \text{var}\, iance = WT * (\text{cov}\, arianceMatrix) * w$$

Table.3. Portfolio optimal weights

Company	Optimal weights
AHB	0.1742
KFH	0.5087
NIG	0.0006
KRE	0.0025
GB	0.0000
NBK	0.3140

Source: Authors' computation

Table.4. Calculating portfolio return and risk

Frequency values	Portfolio risk δp	Portfolio return E(Rp)
Daily	0.01323639	0.0005683636

Source: Authors' computation

3.3 Calculating MCS VaR:

Table.5. Monte Carlo Simulation VaR

	Monte Carlo Simulation Method		
Trading Frequency	**VaR 90%**	**VaR 95%**	**VaR 99%**
Daily	-0.8283.31	-0.14137.2	-0.28584.2

Source: Authors' computation

The results obtained have been summarized in the following tables:

The amounts 0.28584.2, 0.14137.2 and 0.8283.31 represent the VaR of 99%, 95%, and 90%, respectively, which is the worst (maximum) loss that can be expected from holding the portfolio in a day and under normal market conditions.

This means that we are 99%, 95%, and 90% confident that we will not lose more than 29565.73, 13936.43, 8208.306 KD in a day if we invest 1 million KD.

The choice of the confidence level also depends on its use. If the resulting VARs are directly used for the choice of a capital cushion, then the choice of the confidence level is crucial, as it should reflect the degree of risk aversion of the company and the cost of a loss of exceeding VAR. Higher risk aversion, or greater costs, implies that a greater amount of capital should cover possible losses, thus leading to a higher confidence level. In contrast, if VAR numbers are just used to provide a company-wide yardstick to compare risks across different markets, then the choice of the confidence level is not too important.

4.Conclusion

Our study aimed to underscore the pivotal role of the Value at Risk (VaR) approach in evaluating and managing the risks associated with financial portfolios. To achieve this, we conducted a comprehensive daily Monte Carlo simulation VaR analysis of a portfolio consisting of six stocks actively traded on the Kuwait Stock Exchange from January 1, 2018, to August 15, 2022. Our findings revealed that at confidence levels of 90%, 95%, and 99%, the portfolio was potentially exposed to maximum daily losses of 0.28584.2, 0.14137.2, and 0.8283.31, respectively. Notably, this underscores the advantage of the VaR approach in providing a singular metric that effectively encapsulates the overall risk exposure of the financial portfolio.

The Value-at-Risk (VaR) stands as one of the most extensively employed tools for quantitatively assessing market risk. Essentially, it quantifies the potential magnitude of the worst possible loss within a defined time horizon, at a specified level of confidence. In essence, it represents the tail end of the estimated distribution of profits and losses, thus facilitating a comprehensive understanding of the potential downside risks.

Among the diverse methodologies available for computing VaR, our research employed the Monte Carlo simulation, which emerged as the most sophisticated technique owing to its ability to generate new data based on the historical data parameters. This method's capability to simulate various potential market scenarios enhances its effectiveness in capturing the complexity and dynamics of the financial markets, providing a robust and reliable estimate of potential risks.

5.References

Alexander, C. (2008). *Value-at-Risk Models.* West Sussex PO19 8SQ, England: John Wiley & Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chichester.

Bohdalová, M. (2007). A comparison of value-at-risk methods for measurement of the financial risk. *Faculty of Management, Comenius University, Bratislava, Slovakia*.

Choudhry, M. (2013). *AN INTRODUCTION TO VALUE-AT-RISK.* West Sussex, PO19 8SQ,: john Wiley & Sons Ltd.

Čorkalo, Š. (n.d.). COMPARISON OF VALUE AT RISK APPROACHES ON A STOCK PORTFOLIO. *Croatian Operational Research Review (CRORR), Vol. 2*, 2011.

Dowd & Kevin. (1999). The Extreme Value Approach to VaR-An Introduction Engineening News, vol.3, no.1. *Financial* , 35-40.

Duffie, D., & Pan, J. (1997). An Overview of Value at Risk. *Journal of Derivatives, 4,* , 7-49.

Hendrics, D. (1996). Evaluation of Value-at-Risk models using Historical Data. *Economic* , 40-66.

Hull, J., & White, A. (1998). ncorporating volatility updating into the historical simulation method for value-at-risk. *Journal of Risk*, 5-19.

Jorion, P. (2006). *Value at Risk: The New Benchmark for Managing Financial Risk, 3rd Edition.* McGraw-Hill Education.

Kevin, D. (2002). *Measuring market risk.* England: JOHN WILEY & SONS.

Kulali, I. (2016). Variance–Covariance (Delta Normal) Approach of VaR Models: An Example From Istanbul Stock Exchange. *Research Journal of Finance and Accounting, Vol.7, No.3*.

Markowitz, H. (1952). Portfolio Selection. *The Journal of Finance*.

Miller, M. B. (2019). *Quantitative financial risk management.* Canada: John Wiley & Sons.

Morgan, J. (1994). Riskmetrics-Technical document. *New York: Morgan Guaranty Trust Company Global Research,vol.3*.

P. Glasserman, P. Heidelberger, and P. Shahabuddin. (2002). Portfolio Value-at-Risk with Heavy-Tailed Risk Factors. *Mathematical Finance, vol. 12*, 239-270.

Pearson, N. D. (2002). *Risk Budgeting: Portfolio Problem Solving with Value-At-Risk.* Wiley Finance.

Simons, K. (1996). Value at risk: new approaches to risk management,. *New England Economic Review, Federal Reserve Bank of Boston, issue Sep*, 3-13.

S. Bogdan, S. Baresa and Z. Ivanovic. (2015). ESTIMATING RISK ON THE CAPITAL MARKET WITH VaR METHOD. *UTMS Journal of Economics 6*.

Starck, M. (2008). *Delegated investment and optimal Risk Budgets.* Hamburg: Verlag DR. Kovacin.

Thomas J. Linsmeier, Neil D. Pearson. (1996). *Risk Measurement: An Introduction to Value at Risk.* University of Illinois at Urbana-Champaign.

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:
صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية - الواقع والتحديات والآفاق -
****

تأثير رقابة بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار المصرفي للفترة 2010–2020

Effect of Bank of Algeria supervision on achieving banking stability for the period 2010-2020

Belghalem Hamza*	Ilifi Mohamed	Serir abdelkadir
Professor at the Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences	Professor of higher education at the Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences	Doctor of Economic Sciences
Djilali Bounaama University, Khemis Miliana- Algeria	Djilali Bounaama University, Khemis Miliana- Algeria	Djilali Bounaama University, Khemis Miliana- Algeria

ملخص: تهدف ضمن هذه الدراسة إلى قياس اثر مساهمة رقابة بنك الجزائر الوقائية في تحقيق الاستقرار المصرفي خلال الفترة 2010–2020 لعينة مكونة من 12 مصرف تجاري، وبالاستعانة بنموذج بانل وببرنامج stata.15 أفضت نتائج التقدير إلى أن نسبة كفاية رأس المال والسيولة والربحية كأسلوب رقابي وقائي تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي، لذا ينبغي على بنك الجزائر مسايرات التطورات العالمية في مجال تنظيم العمل المصرفي من أجل تحقيق بيئة مصرفية.

كلمات مفتاحية: الاستقرار المصرفي؛ السيولة المصرفية؛ كفاية رأس المال؛ نماذج بانل.

تصنيف JEL: C23 ؛ G21 ؛ G32

Abstract: *Within this study, we aim to measure the impact of the Bank of Algeria's preventive control contribution to achieving banking stability during the period 2010-2020 for a sample of 12 commercial banks, Using the Panel model and the stata.15 program, The estimation results indicated that the capital adequacy ratio, liquidity and profitability as a preventive control method contribute to achieving banking stability, so the Bank of Algeria must keep pace with global developments in the field of banking regulation in order to achieve a safe and stable banking environment.*

Keywords: *banking stability; bank liquidity; capital adequacy ; Panel model*

JEL classification: C23**;** G21**;**G32

* Belghalem Hamza h.belghalem@univ-dbkm.dz

introduction

The issue of stability has become one of the most important topics that most banking systems in many countries of the world seek to achieve, especially in light of the contemporary banking environment that has witnessed remarkable development in the banking industries, in addition to the successive developments, whether in terms of economic systems or financial systems, and the trend towards liberalization. Trade in services, the opening up of financial and banking markets, the expansion of global banks and the spread of their branches, as well as the tremendous progress in information and communication technology and the emergence of many banking innovations and financial derivatives, as all these developments in banking systems constituted increasing pressures in terms of diversity in the emergence of risks and their control, in addition to The emergence of banking crises, which affected the stability of the banking environment.

Therefore, the Bank of Algeria, like other Arab banks, sought to strengthen the supervision of its banking units through a number of banking reforms, and accordingly, from the foregoing, we can ask the fundamental question, which will be the focus of the study as follows: While the impact of preventive control methods lies in achieving banking stability at the level of the Algerian banking system?

Hypotheses: To answer the content of the main question, the following hypotheses should be formulated:

- There is a positive statistical relationship between capital adequacy and the banking stability index.
- There is a positive statistical relationship between banking liquidity and the banking stability index.
- There is a positive statistical relationship between banking profitability and the banking stability index.

Research importance: The subject of the research is important because the Bank of Algeria seeks to build and develop effective strategies to enhance banking supervision in order to achieve banking stability, which has become a basic requirement that most central banks seek to achieve, so we seek to identify the determinants of banking stability.

The aim of the research: Through this research, we aspire to achieve a set of objectives that can be summed up in knowing the role of

banking supervision in achieving banking stability, and searching for preventive methods that aim to achieve banking stability, by building a standard model that illustrates this.

Research limits: Based on the question posed and the hypotheses formulated in its framework, and given the importance of this research and to achieve the desired goal, the time and spatial framework is determined as follows:

Spatial framework: specific to the study of banks operating in the Algerian banking environment.

The scientific method: The nature of the research subject requires us to rely on the inductive approach using statistical and economic standard tools to measure the impact of the supervision of the Bank of Algeria in achieving banking stability.

Timeframe: The study period ran from 2010 to 2020.

literature review:

- Study by Jamal Nazir Al-Khaja, Master's Thesis in Economic Sciences, specializing in financial and monetary economics, Damascus University, 2010, under the title: The Role of Banking Supervision in Achieving Safety and the Syrian Banking Situation, This thesis aims to demonstrate the extent of the contribution of banking supervision, in accordance with the decisions of the Basel Committee, in achieving banking safety and enhancing the degree of banking stability by addressing the foundations called for by the decisions of the Basel Committee.

-A study by Ammar Aris, Majdoub Bahousi, in Al-Ektisad Al-Bashaer Journal, Bechar University, Volume Three, Number One, under the title Amendments to the decisions of the Basel Committee and achieving banking stability, This study aims to know the extent to which the Basel III Committee contributed to achieving banking stability through the most important decisions it called for, explaining the role of each of capital adequacy, liquidity and risk management in achieving banking stability, but this study was limited to the theoretical side only.

- Study by Hamza Ammi Al-Said, Ph.D. thesis in Economic Sciences, University of Ouargla, 2016, entitled The Role of Prudential

Regulation in Achieving Banking Stability and Supporting Competitiveness - a case study of Algeria during the period 2003-2013, This study aimed at the impact of adopting prudential standards, and in particular capital adequacy standards, in achieving banking security by building a standard model using Panel models for a sample consisting of 6 banks from the year 2005-2013.

1- Banking stability in the content of banking supervision

Banking supervision is considered an integrated system practiced by the supervisory authority over banks licensed to practice banking business, with the aim of achieving banking stability, which is considered the basic condition for achieving economic progress in general.

1-1 The concept of banking supervision :Banking supervision is defined as a set of rules, procedures and methods that are followed or taken by the monetary authorities and central banks, with the aim of preserving the soundness of the financial positions of banks in order to form a sound banking system that contributes to economic development and preserves the rights of depositors and investors, and thus the ability of the state and confidence in its performance (Bonihi, 2011, p. 03), In other words, it is defined as a type of control practiced by the monetary authorities in the country to verify the soundness of the applied banking and monetary systems, and to ensure the correct application of banking laws, regulations and instructions issued on the one hand, and supervision and control, whether that is represented by the central bank, the Monetary Agency or the authority that The law authorizes it the right to supervise and control banks on the other hand (Belglam, 2019, p. 70).

1-2 Types of banking supervision: Banking supervision is classified according to the entity that performs it into internal control and external control (Bonihi, 2011, pp. 5-6)

1-2 1Internal control: It refers to those operations that the bank carries out internally in order to control its activity and correct errors that occur in its various interests, meaning that internal control includes the organizational structure of the bank, and all procedures and

standards used to ensure the accounting correctness of what is recorded in the books and records, and to protect assets from various risks, using:

Accounting control: Through it, the bank makes sure that the various accounting operations are applied in accordance with what is stipulated in the instructions issued by the supervisory procedures.

Administrative control: It includes the organizational plan and all means aimed at achieving optimal implementation of various administrative policies.

- Oversight of internal controls: These are routine operations aimed at early detection of fraud and various errors, and attempting to correct them in a timely manner.

1-2-2 External supervision (Central Bank supervision): It is represented in the supervision of the official authorities, represented by the Central Bank, over banks operating in the field of economy, by means of specialized technical bodies and different means and tools. The supervision carried out by the Central Bank can be divided into (Tarshi, 2014, p. 128) :

- Performance control: This type aims to ensure the efficient use of available resources, and take corrective decisions to re-track activities in the bank in order to achieve the desired goals, based on comparing the actual results with the standard rates set by the supervision and control bodies, and thus identifying deviations, analyzing them, determining their causes, and thus determining its responsibility.

- Preventive control: It is the prior control carried out by the Central Bank by setting a number of controls and instructions regarding the limits of competition between banks, the minimum limits of capital adequacy ratios, the limits of monetary policy, and others. The aim of this is to reduce the risks that banks may be exposed to.

- Protectionist supervision: It revolves around the function of the last resort of the central bank, which means providing the latter with support and assistance to banks in the event of sensing any signs of financial or administrative difficulties (iilifi, 2013-2014, p. 123).

1-3 Methods of banking supervision: The proposals of the Basel Committee on Supervision gave two methods of banking supervision as follows (iilifi, 2013-2014, p. 124): (Muhammad, 2012, p. 43)

1-3-1 Desk inspection: This is done by analyzing the data and reviewing the regular monthly and three-month reports received from the banks;

1-3-2 Field inspection: It means the control that is located directly at the site in which the bank operates. It is responsible for verifying the validity of the periodic data received by the supervisory authority, checking the adequacy of the bank's risk management systems and the integrity of the internal control systems, as well as checking the extent of The quality of the assets in order to identify the detected weaknesses, and follow up the bank to take the appropriate corrective measures.

1-4 Objectives of Banking Supervision: Banking supervision aims to ensure that the banking sector units operate in light of the commitments to monetary and credit policy decisions, as they take into account the requirements of the economic conditions in the country. In general, the main objectives of banking supervision can be summarized as follows (Tibi, 2013, p. 31) :

1-4-1 Strengthening the integrity of the financial positions of banks: Banking supervision is keen to strengthen the financial positions of banks (in terms of solvency, liquidity, profitability, profitability, and growth), raise the level of their performance in attracting capital, and take all measures. It would reduce risks and achieve banking stability;

1-4-2 **Activating competition in the banking market**: Banking supervision is keen to prevent monopoly, unlawful speculation and all negative competitive practices, and to make banks have equal competitive opportunities that the best seizes, and to purify banking institutions from all forms of corruption;

1-4-3 Ensuring the protection of the rights of depositors and stakeholders in the banking institution: Banking supervision is keen on protecting the capital of savers and investors in banking

institutions, and standing on the application of mechanisms that prevent losses incurred by the bank or the risks it bears;

1-1-4 Ensuring the efficiency of the banking system: the banking supervision carried out by the supervisory bodies is concerned with examining the accounts and documents of banks to ensure the quality of assets, avoiding exposure to risks, evaluating bank operations and analyzing the main financial elements, and the compatibility of banks' operations with the general frameworks of laws, and evaluating the financial position of banks to ensure Its ability to fulfill its obligations, with the aim of preserving the financing of some economic activities and vital and important institutions, which the private sector cannot fully finance.

2- banking stability

Banking stability is one of the modern terms that have been spreading in recent times. In light of contemporary banking changes and the increase in the diversity and complexity of banking risks, this has affected the stability and degree of banking security. Therefore, achieving banking stability has recently become a requirement that various banking systems are striving to achieve.

2-1 The concept of banking stability: But if we try to define banking stability at the micro level, the concept of stability indicates the failure of the bank, which is defined as an unusually large decline in the value of its assets, which makes the value of liquidating assets smaller than the value of deposits, and in this case we say about the bank that it is insolvent (Nasseri & ami said, 2014).

Through the foregoing, we find achieved banking stability as long as the banks do not suffer from default problems, or in other words that the banks have the elements of stability and continuity from the adequacy of the bank's capital to fulfill its obligations at any time, in addition to the strength of its internal system and the efficiency of its frameworks in conducting its affairs, In order to perform its lending and investment tasks efficiently, and its ability to face modern banking developments (Ben Ali & Ilifi, 2022, p. 3).

2-2 banking stability mechanisms

The absence of a management system that predicts and controls the crises of confidence that the banking system suffers from contributes to the increase in fragility that characterizes it, as banking stability is maintained through the financial safety net, which includes a set of arrangements and procedures that take multiple forms, which can be defined as It is a set of procedures and policies designed to protect the non-intermediation of banks, and to protect the banks' capital and prevent them from collapsing, as the decision makers consider that the financial safety net is necessary to preserve the integrity of the banking system and the economy (Nasseri & ami said, 2014, p. 18).

The preventive control methods that seek to achieve banking stability can be divided into:

capital adequacy : Capital adequacy is defined as the ability of the bank's capital to guard against various risks, and its ability to face losses and crises in a way that does not endanger the bank's financial position (Al Harith & Hazouri, 2018, p. 248) ;

Banking liquidity: means the ability of the bank to meet its obligations immediately, by converting any of the assets into liquid cash quickly and without loss in value to withdraw from their deposits, and to provide credit in the form of loans and advances to serve the community (hidata, 2009, p. 97) ;

Banking profitability: Commercial banks seek to achieve the goal of increasing the wealth of investors and shareholders by achieving the highest level of profits in light of a changing economic environment (Fakhry & asu, 2016, p. 372) and profitability can be defined as the relationship between the profits achieved by the establishment and the investments that contributed In achieving these profits, profitability is considered a goal for the establishment and a criterion for judging its efficiency at the level of the total unit or partial units, where profitability is measured either through the relationship between profits and sales or through the relationship between profits and the investment that contributed to achieving them, knowing that what is meant by investments is the value of assets or property rights (Ben Ali & Ilifi, 2022, p. 5) ;

Deposit insurance: Deposit insurance has a major role in preserving the integrity of the banking system, through two justifications. The

first is that the deposit insurance system protects customers and depositors in order to avoid social pressures from the monetary authorities. Systemic risks and the occurrence of a collapse in the banking system, as the element of trust is considered a key element in the functioning of the banking system and its continuity in performing its functions, so deposit insurance reduces banking panic, which is manifested in the panic of depositors to banks and withdrawal of their deposits, which leads to self-sabotage of the bank by its depositors (Nasseri & ami said, 2014, pp. 18-19);

Lending of last resort: The financial and banking crisis showed the role that the central bank can play in restoring banking and financial stability, by intervening in the interbank market, by pumping liquidity, as the problem of liquidity shortage is considered a starting point for financial turmoil that, if not contained, turns into A financial and economic crisis, and the forced sale of assets and contagion, along with lack of liquidity and inability to manage risks, are among the main causes of systemic crises. Therefore, we find that the Central Bank, through its roles, limits these effects, by providing liquidity in the market, as this overlap allows the exploitation of these Liquidity by economic agents in need on the one hand, and on the other hand, financial turmoil results in the assignment of assets, especially for investors who use financial leverage to a high degree, and in the event that the investor suffers a liquidity shock, he becomes forced to give up part of his assets. The markets are not well liquid, as it will bear partial losses in the value of its assets, due to the evaluation of budgets at the market value, and therefore, in similar cases, the values of illiquid assets will collapse, and their valuation will be relatively vague due to the possible cessation of exchange, but the presence of sufficient liquidity would mitigate the The severity of these decreases in values (Ben Ali & Ilifi, 2022, p. 8).

2-3 Foundations of banking supervision in the Algerian banking system to achieve banking stability

The Algerian legislator supported the banking supervision in Algeria with preventive centers aimed at achieving the stability of the banking system, and these preventive centers are represented in the centralization of risks, the centralization of payment symptoms, the

centralization of budgets, and the Financial Stability Committee (ilifi, 2014, pp. 264-268):

-Risk centralization: This department was established under Article 106 of Law 90-10 related to money and credit, which was called the Risk Center. Currently, it is regulated and operated by Regulation No. 12-01 of February 20, 2012, which includes the organization of the centralization of the risks of institutions and families and their work, within which it is called the centralization of risks.

-Centralization of payment beams: The Bank of Algeria, for precaution and prevention more than the risks associated with banking operations, centralized payment beams by Regulation No. 92-02 of March 22nd, This centralization organizes a central index of payment obstacles and the follow-up that may result from them, and then manages and organizes this index.

- **Centralization of budgets**: This centralization was created at the Bank of Algeria pursuant to Regulation No. 96-07 of July 03, 1996, which includes the organization of the centralization of budgets and their functioning. From the borrowing economic institutions according to a unified model developed by the Bank of Algeria, and the financial and accounting information, according to the concept of this system, includes the budget, the table of accounts of the results and the attached data.

Financial Stability Committee: It appeared as a committee affiliated with the Bank of Algeria in 2009, which allows early detection of weaknesses through continuous monitoring of the performance of Algerian banks and financial institutions, by reviewing a set of financial strength indicators estimated at eleven (11) indicators called minimum indicators with targeting indicators Others called proposed indicators, and in the year 2010, great importance was given to the periodic assessment of the stability of the banking and financial system by means of solidity tests that have been introduced since 2007, in addition to being more interested in the structural liquidity surplus that characterizes the Algerian banking system, and the committee found that the risk of non-payment remains the main banking risk. At the level of the Algerian banking

system, which the Bank of Algeria strives to reduce by centralizing risks.

3- Measuring banking stability as an objective of banking supervision

Banking stability is considered one of the objectives of banking supervision, so the Bank of Algeria, as a supervisory authority, seeks to search for the determinants of banking stability, so we will try to build a standard model through which we test the research hypotheses**:**

3.1 The method and tools used

To test the hypotheses given in the introduction to the study, the method and tools used should be determined as follows:

3.1.1 Sample and study period

The banking system consists of 20 banks, including 7 public banks and 13 private banks, as shown in the following table:

Bank type	Public banks	private banks
	Algeria Foreign Bank, Algerian National Bank, Algerian People's Loan , Bank of Agriculture and Rural Development, National Savings and Reserve Fund, Local Development Bank, National Housing Bank.	Algerian Al Baraka Bank, Citibank Algeria, Gulf Bank Algeria, France Bank Algeria, Housing Bank for Trade and Finance Algeria, Netcase Algeria, Societe Generale Algeria, Trust Bank Algeria, Arab Bank Algeria, HSBC Algeria, Arab Banking Corporation Algeria, Al Salam Bank Algeria, BNP Paribas Algeria.

(Bank of Algeria, 2023, pp. 34-35)

-However, the study population that was studied consisted of 12 banks as a sample for the study, which included five public banks (Banque Nationale de la Algeria (BNA), Local Development Bank (BDL), External Algeria BEA, Bank of Agriculture and Rural Development BADR, Loan Popular Algeria CPA, And seven private banks (Arab Banking Corporation Algeria ABC, Gulf Bank Algeria AGB, NATIXIS Algeria, Societe Generale Algeria SGA, Trust Bank Algeria TRUST, BNP Algeria BNP, Al Baraka Bank Algeria, Al

Salam Bank Algeria, Other banks were excluded due to the lack of sufficient information during the study period 2010-2020.

3.1.2 Determining the study variables

study variables are determined based on the multiple regression method as a model for economic measurement on the one hand, and on what was stated in the empirical studies on the other hand within the following table:

Table 1. Standard study variables.

symbol	index	variables
dependent variable		
y	Property rights/ Total assets	banking stability
independent variables		
$\mathbf{x_1}$	(Basic capital + supporting capital) / (credit risk + market risk + operational risk)* 12.5%	capital adequacy
$\mathbf{x_2}$	(cash on hand + cash at the central bank + liquid balances in other banks) / total deposits	banking liquidity
$\mathbf{x_3}$	Annual net result/equity	The rate of return on equity

Source: Prepared by researchers

3.1.3 Data and tools of the study

Variables data were collected from the official reports of the banks, and dumped within the program (stata.15), in order to build a standard model that shows the nature of the relationship between the variables of the multiple regression model for a sample during the specified time period from 2010-2020, we resorted to using panel models.

3.2 Presentation and analysis of results

In this regard, based on the method and tools used in the empirical study, we seek to extract and analyze the results of the optimal panel model as shown below:

3.2.1 differences between the panel models

there are three models well used which are the aggregative model, the fixed model and the random model, so it is necessary to start building the panel model for each of the three types using the program (stata.15) as shown in the table 1.

Table 1. Estimation results of the panel model.

explanatory variables	Pooled Regression Model (PME)	Fixed Effects Model (PEM)	Random Effects Model (REM)
x_1	1.089873 (0.000)	0. 805757 (0.000)	0. 9316515 (0.000)
x_2	0. 5795799 (0.000)	0. 3642938 (0.001)	0. 4117376 (0.000)
x_3	-0.3476764 (0.018)	-0. 1652677 (0.197)	-0. 1832034 (0.147)
Constant (c)	-0. 0502512 (0.067)	0.0080437 (0.805)	0.0507009 (0.629)
Number of obsevation	132	132	132
R-squared	0.7325	0.8610	-
Adjusted R-squared	0.7263	0.8444	-
Prob (F-Stat)	0.0000	0.0000	0.0000

Source: Prepared by researchers based on the results of the program (stata.15), Appendix 1

In order to choose the appropriate panel model for our study (the differentiation between the three models), we conduct a set of the following necessary binary tests:

- Breusch and Pagan test: we use it to compare between the Pooled Regression Model and therandom effects model. The hypothesis of this test is formulated as follows:

$$\begin{cases} H_0: \text{no randam effect (Pooled Regression Model)} \\ H_1: \text{There is a random effects model (REM)} \end{cases}$$

This test within the program (stata.15) leads to the calculation of both chibar2 (01) and Prob>chibar2, the results of which are summarized in the following table:

Table 2. Breusch and Pagan test results

chibar2(01)	79.92
Prob > chibar2	0.0000

Source: Prepared by researchers based on the results of the program (stata.15), see Appendix No2.

We note from the table that the value of Prob> chibar2 is statistically significant, i.e. less than 5%, so we accept the alternative hypothesis (H1) which indicates the presence of random effects, meaning that we choose the a random effects model.

- Hausman test: It is used to compare between the fixed effects model and the random effects model, within two hypotheses:

$$\begin{cases} H_0 : \text{Random Effects Model (REM)} \\ H_1 : \text{Fixed Effects Model (PEM)} \end{cases}$$

This test is based on a differentiation tool by calculating chi2(10) and Prob>chi2, which were results using the program (stata.15) in the table below:

Table 3. Hausman test results

chi2(11)	8.28
Prob>chi2	0.0406

Source: Prepared by researchers based on the results of the program (stata.15), Appendix No3.

It is evident from the value of Prob>chi2 in the above table that the probability value of the test is statistically significant at 5%, which leads us to accept the alternative hypothesis (H_1) and consider the fixed-effects model to be preferable compared to the random-effects model.

-Constrained Fisher test: It represents a test to compare between the Pooled Regression Model and the fixed effects model, by verifying the presence of individual effects within two hypotheses given as follows:

$$\begin{cases} H_0 : \text{No Fixed Effects Mode (Pooled Regression Model)} \\ H_1 : \text{There is a fixed effects model} \end{cases}$$

Table 4. Results of the restricted Fisher test.

F(11, 117)	9.83
Prob> F	0.0000

Source: Prepared by researchers based on the results of the program (stata.15).

It is clear from the results of this test that the value of F(11, 117) which is equal to 9.83 is significant at the level of significance 5% (because: Prob> F = 0.0000 < 0.05), So the constant fixed effects model is the best model compared to the Pooled Regression Model.

3.2.2 Examine the validity of the optimal model

Through the results of previous tests, the optimal model reflecting the relationship between the study variables is the fixed effects model, but before adopting its results, it should be ensured that it is free of standard problems, both of the problems of self-association of errors and of the problem of heteroskedasticity:

- **Wooldridge test**: The autocorrelation of errors measures the degree of correlation between values for the same variable during a specified period of time where the results of this test were as follows:

```
. xtserial y x1 x2 x3
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,      11) =     25.755
          Prob > F =      0.0004
```

Source: Prepared by researchers based on the results of the program (stata.15)

The results of the test to detect the autocorrelation problem within the Wooldridge test showed that the probability value is less than 0.05, so we can reject the null hypothesis and accept the alternative hypothesis (the presence of an auto-correlation problem).

-**Modified Wald test**: It aims to find out the heterogeneity of the variance, by the command (xttest3) in the program (stata.15), as indicated the command results below:

```
. xttest3
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model
H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i
chi2 (12)  =    8858.65
Prob>chi2 =      0.0000
```

Source: Prepared by researchers based on the results of the program (stata.15)

We conclude from the results of the Modified Wald test that the random effect model has the problem of heterogeneity of variance, given that the statistical significance Prob> F is less than 5% (rejecting the null hypothesis and accepting the alternative hypothesis).

2.3 The estimated model and analysis of the results

Through the results of tests, we find that the fixed effects model suffers from standard problems (the problem of autocorrelation of errors and the problem of homogeneity), and to address these problems in the optimal model, we use the error correction method, or what is known as the method of correcting errors. (xtpcse) (Danie, 2007, p. 285), If the cross-sectional data chain is greater than the number of time periods, we turn to it:

```
xtpcse y x1 x2 x3
Linear regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)

Group variable:   ind                         Number of obs     =       132
Time variable:    year                        Number of groups  =        12
Panels:           correlated (balanced)       Obs per group:
Autocorrelation:  no autocorrelation                        min =        11
                                                            avg =        11
                                                            max =        11
Estimated covariances      =        78        R-squared         =    0.7325
Estimated autocorrelations =         0        Wald chi2(3)      =    129.98
Estimated coefficients     =         4        Prob > chi2       =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
             |            Panel-corrected
           y |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          x1 |   1.089873   .1022501    10.66   0.000     .8894669     1.29028
          x2 |   .5795799     .09032     6.42   0.000     .4025558     .7566039
          x3 |  -.3476764   .1452081    -2.39   0.017     -.632279    -.0630737
       _cons |  -.0502512   .0198436    -2.53   0.011     -.089144    -.0113584
------------------------------------------------------------------------------
```

Source: Prepared by researchers based on the results of the program (stata.15)

4. RESULTS AND DISCUSSION

On the basis of most of the previous statistical tests and after addressing the problems of errors autocorrelation and heterogeneity of variance the optimal model can be formulated as follows:

$$y = -0.0502512 + 1.089873x_1 + 0.5795799x_2 - 0.3476764x_3$$

The results of the regression equation showed the validity of the first hypothesis, that is, there is a positive relationship between capital adequacy and levels of banking stability. The higher the

capital adequacy by one unit, the higher the banking stability index in Algeria by 1.089. units.

The results of the regression equation prove the validity of the second hypothesis, as the more liquidity increases by one unit, the degree of banking stability increases by 0.5795units, but this effect is weak, so internal and external control must be activated to manage liquidity in Algerian banking units in order to invest them in low-risk projects to achieve additional returns, and this This puts the bank in a strong financial position, and is able to pay its obligations to others under difficult circumstances, and this is what necessarily leads to strengthening levels of banking stability;

As for the third hypothesis, which states that there is a statistically significant positive relationship between the banking stability index and bank profitability, it is incorrect because the standard estimate proved the existence of an inverse relationship between banking profitability and stability despite the role. That the capital plays in achieving banking stability in the Algerian banking units. Where the increase in the ROE profitability index by one unit corresponds to a decrease in the stability index by 0.347, This is explained, according to financial theory, that the increase in the value of the distributed profits leads to a decrease in the retained earnings, which are included in the bank's capital, which supports banking stability, which was confirmed by a study such as (ami said, 2016, p. 188)

Conclusion:

The intersection of the theoretical and applied sides on measuring the impact of the Bank of Algeria's supervision in achieving banking stability gives a set of results that can be summarized in the following points:

-The Bank of Algeria has effective control mechanisms that contribute to achieving acceptable levels of banking stability;

Banking stability is directly related to capital adequacy, which means that banking stability is closely related to the banker's ability to manage risks;

- There is a positive relationship between the banking stability index and banks' liquidity, because liquidity is of great importance to commercial banks, because banks cannot ask depositors for a grace period if they want to withdraw from their deposits, and this would affect the degree of banking stability.

- Banking stability in Algeria is associated with an inverse relationship with the return on equity, because the increase in the value of distributed profits leads to a decrease in retained profits, which are included in the bank's capital, which supports banking stability, and therefore the distributed capital rewards can be a negative factor on the degree of banking stability.

In view of the aforementioned results, and in order to strengthen the ability of banking institutions to perform their oversight functions and achieve acceptable levels of banking stability, we offer the following set of recommendations:

-The Bank of Algeria, as the first responsible for banking supervision, should expedite compliance with the application of the standards of the Basel III Committee, especially with regard to the standards of capital adequacy and liquidity;

- Algerian banks should deduct a significant part of the annual net profits to strengthen the capital, especially the basic one, and increase the possibility of compliance with the minimum capital requirements for banks.

Appendices

Appendix 1: Estimate of the three panel models

Pooled Regression Model

```
. reg y x1 x2 x3
      Source |       SS           df       MS      Number of obs   =       132
-------------+----------------------------------   F(3, 128)       =    116.86
       Model |  2.85213117         3  .950710391   Prob > F        =    0.0000
    Residual |   1.0413169       128  .008135288   R-squared       =    0.7325
-------------+----------------------------------   Adj R-squared   =    0.7263
       Total |  3.89344807       131  .029720978   Root MSE        =    .0902
------------------------------------------------------------------------------
           y |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          x1 |   1.089873   .0826841    13.18   0.000     .9262689    1.253478
          x2 |   .5795799   .0729401     7.95   0.000     .4352554    .7239044
          x3 |  -.3476764   .1451767    -2.39   0.018    -.6349332   -.0604195
       _cons |  -.0502512   .0272232    -1.85   0.067     -.104117    .0036146
------------------------------------------------------------------------------
```

Fixed Effects Model

```
. xtreg y x1 x2 x3 , fe
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       132
Group variable: ind                             Number of groups   =        12
R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.3855                                         min =        11
     between = 0.8578                                         avg =      11.0
     overall = 0.7303                                         max =        11

                                                F(3,117)           =     24.47
corr(u_i, Xb)  = 0.5757                         Prob > F           =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
           y |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          x1 |    .805757   .1376884     5.85   0.000     .5330723    1.078442
          x2 |   .3642938   .1093452     3.33   0.001     .1477414    .5808462
          x3 |  -.1652677   .1273548    -1.30   0.197    -.4174873    .0869519
       _cons |   .0080437   .0325563     0.25   0.805    -.0564322    .0725197
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |   .0793211
     sigma_e |   .06801205
         rho |   .57630877   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(11, 117) = 9.83                     Prob > F = 0.0000
```

Random Effects Model

```
. xtreg y x1 x2 x3 , re
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       132
Group variable: ind                             Number of groups   =        12
R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.3855                                         min =        11
     between = 0.8565                                         avg =      11.0
     overall = 0.7297                                         max =        11

                                                Wald chi2(3)       =    125.68
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
           y |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          x1 |   .9316515    .113922     8.18   0.000     .7083684    1.154935
          x2 |   .4117376   .0940115     4.38   0.000     .2274785    .5959967
          x3 |  -.1832034   .1262017    -1.45   0.147    -.4305543    .0641475
       _cons |  -.0165565   .0343156    -0.48   0.629    -.0838139    .0507009
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |   .05707502
     sigma_e |   .06801205
         rho |   .41322801   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
```

Appendix 2: Trade-off between a Pooled Regression Model and a Random Effects Model

```
. xttest0
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        y[ind,t] = Xb + u[ind] + e[ind,t]

        Estimated results:
                         |       Var     sd = sqrt(Var)
                ---------+-----------------------------
                       y |    .029721        .1723977
                       e |   .0046256        .0680121
                       u |   .0032576         .057075
        Test:   Var(u) = 0
                             chibar2(01) =    79.92
                          Prob > chibar2 =   0.0000
```

Appendix 3: Trade-off between a Fixed Effects Model and a Random Effects Model

```
. hausman fe re, sigmamore
                 ---- Coefficients ----
             |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |       fe           re         Difference          S.E.
-------------+----------------------------------------------------------------
          x1 |     .805757     .9316515       -.1258945        .0825545
          x2 |    .3642938     .4117376       -.0474438        .0603743
          x3 |   -.1652677    -.1832034        .0179357        .0317342
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg
    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic
                  chi2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =        8.28
                Prob>chi2 =      0.0406
```

Bibliography List :

Al Harith, M. A., & Hazouri, H. A. (2018). Credit risks and their impact on the adequacy of bank capital (an applied study). *Al-Quds University Journal for Research and Studies , Vol 2* (N 43).

Bank of Algeria. (2023). *A single article, Decision No. 23-01 of January 5, 2023, which includes the publication of the list of banks and the list of financial institutions accredited in Algeria, Official Gazette of the Republic of Algeria, Issue 3, Sixtieth Year, Official Press,*. Algeria: Official Gazette.

Belglam, H. (2019). *Preventive methods and their role in achieving banking security from the perspective of the Basel Committee 03 - a case study of the Algerian banking system, PhD thesis in economic sciences.* Algeria: Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Hassiba Ben Bouali University, Chlef .

Ben Ali, B., & Ilifi, M. (2022). *The Impact of Banking Security Determinants on the Degree of Banking Stability in the Algerian Banking System for the Period (2009-2017) Using Panel Models, An Intervention Presented to the Sixteenth International Scientific Forum: The Modern Banking Indu.* Algeria: Hassiba Ben Bouali University in Chlef.

Bonihi, M. (2011). *Decisions of the Basel Committee and their importance in reducing credit risks in commercial banks - case study of Algeria, master's thesis in economic sciences.* Algeria: Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, Medea University.

Danie, H. T. (2007). Robust Standard Errors for Panel Regressions with Cross-Sectional Dependence. *he Stata Journal* (Number 3).

Fakhry, S. M., & asu, b. a. (2016). Banking profitability in light of the shift from the policy of financial restraint to the policy of financial liberalization in Iraq for the period (1998-2011). *Takreeth Journal of Administrative and Economic Sciences , V 12* (N 34), 372.

hidata, r. (2009). *The role of the central bank in restoring liquidity in Islamic banks.* Egypt: Itra K for printing, publishing and distribution.

iilifi, m. (2013-2014). *Methods of minimizing the risks of bank default in developing countries with a case study of Algeria, a doctoral thesis in economic, commercial and management sciences, at the disposal of.*

Muhammad, A. A.-N. (2012). *Banking Supervision* (First Edition ed.). Jordan: Dar Zumram Publishers and Distributors.

Nasseri, D. A., & ami said, h. (2014). Banking stability and the mechanisms to achieve it: A comparative study of two banks in Algeria using Z-Score. *Revue des reformes Economique et intégration dans l'économie mondiale , Vol 9* (N 17).

Tarshi, M. (2014). *Requirements for activating banking supervision in light of financial and exchange liberalization - a case study of the Algerian, PhD thesis in economic sciences, specializing in finance and money*. Algeria: Faculty of Economics and Management Sciences, Hassiba Ben Bouali University.

Tibi, H. (2013). *Activating supervision over the work of Algerian banks according to the international standards of the Basel Committee, PhD thesis in economic sciences.* Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, University of Algerai 3.

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:
صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية – الواقع والتحديات والآفاق –
****

An Analytical Study of the Impact of Adopting Basel III on the Profitability of Al Baraka Group

دراسة تحليلية لأثر تبني اتفاقية بازل 3 على ربحية مجموعة البركة المصرفية

د/ شتوان صونية	ط.د. يحياوي عبد الحليم
مخبر البحث إقتصاد المنظمات و التنمية المستدامة	مخبر الدراسات في المالية الاسلامية والتنمية المستدامة
جامعة جيجل 18000جيجل / الجزائر	المركز الجامعي مرسلي عبد الله تبازة / الجزائر

ملخص: تستكشف هذه الدراسة تأثير اعتماد اتفاقية بازل III على ربحية مجموعة البركة في البحرين من سنة 2015 إلى 2022. من خلال تحليل مؤشرات الربحية المتمثلة في العائد على حقوق المساهمين (ROE) والعائد على الأصول (ROA) ونسبة التشغيل(OR) ، وتكشف الدراسة عن اتجاهات ديناميكية. تذبذب ROE مع تغيرات الأرباح الصافية وحقوق الملكية، بينما يتبع ROA اتجاها واحدا، مشيرًا إلى تحديات فيما يتعلق بالربحية واستغلال الأصول. وقد زادت نسبةOR ، مما يشير إلى صعوبات في إدارة التكاليف. ويؤكد اعتماد البحرين المبكر لاتفاقية بازل III التزامها بقطاع بنوك قوي. كما ان مجموعة البركة تكيفت وحافظت على الامتثال مع متطلبات كفاية رأس المال الجديدة. وبالتالي فان هذه الدراسة تسلط ايضا الضوء على تطور البنوك الإسلامية في البحرين وتأثير إصلاحات التنظيم العالمي على الربحية.

الكلمات المفتاحية: مجموعة البركة، بازل 3، البنوك الإسلامية، الربحية
تصنيف JEL: G21؛ G32.

Abstract : This study explores the impact of Basel III on Al Baraka Group's profitability in Bahrain from 2015 to 2022. Analyzing indicators like ROE, ROA, and OR, it reveals dynamic trends. ROE fluctuated with net profits and equity changes, while ROA followed a similar pattern, indicating profitability and asset utilization challenges. The OR ratio increased, suggesting cost management difficulties. Bahrain's early Basel III adoption underscores its commitment to a robust banking sector. Al Baraka Group adapted and maintained compliance with new capital adequacy requirements. This research sheds light on evolving Islamic banking in Bahrain and the global regulatory reform impact on profitability .
Keywords: Al Baraka Group, Basel III, Islamic banking, profitability
JEL classification: G21; G32.

Introduction

Islamic finance represents all forms of financing that align with the principles of Islamic Sharia. The experience of Sharia-compliant finance remains relatively recent compared to conventional finance. The earliest organized Islamic finance dates back to 1963 in both Egypt and Malaysia, whereas organized conventional finance dates to 1157 in Venice, Italy. Following the global financial crisis, Sharia-compliant finance gained worldwide attention as a means to achieve financial stability and mitigate risks, with studies indicating lower risks compared to conventional finance due to profit and loss-sharing mechanisms. Despite constituting only 3.5% of the total finance market, the Sharia-compliant finance market has grown significantly, reaching 3.06 trillion dollars by 2021 up from 150 billion dollars in the mid-1990s (*IFSB*, 2023), (A. Hiba et al., 2020).

Similar to traditional banks, Islamic banks are considered one of the most important economic sectors in any country. Through providing credit risk management and various other services such as financial intermediation, they contribute significantly to economic growth facilitation. Thus, the soundness of the banking sector and the stability of local economies are closely intertwined (Levinthal & Wu, 2010)**.**

The primary objective of commercial banks is to achieve and maximize profits, much like any business organization aiming to increase the wealth of its owners and enhance the market value of its shares. Commercial banks seek to accomplish this objective by increasing revenue to the maximum extent or by minimizing costs to the lowest possible level. They typically resort to both revenue maximization and cost minimization strategies(Al-Deen & Al-Sayyid, 2016).

Islamic banks have gone through several stages in terms of regulatory controls since they became relatively important in some countries and on a global financial system level. These controls are imposed by regulatory authorities, including the Basel Committee on Banking Supervision. Sharia-compliant banks initially faced the same requirements as conventional banks when Basel requirements were introduced in 1988. However, there were differences in the business model of Islamic banks compared to conventional banks.

Basel III reforms represent a continuation of the efforts made by the Basel Committee on Banking Supervision to enhance regulatory frameworks for banks, building upon Basel I and Basel II. These reforms aim to strengthen capital requirements, improve risk measurement and management, enhance governance, increase transparency in the banking sector, and promote financial stability and the global banking system. They also aim to support fair competition among banks subject to different banking regulations and strengthen the financial sector's ability to withstand economic and financial challenges. Many of these reforms were implemented by 2019, while the execution of some others was deferred until 2022 due to the COVID-19 pandemic(A. M. Hiba, 2022).

Over time, the number of Sharia-compliant banks has increased and expanded across countries. The Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) proposed some requirements initially based on Basel I before they were replaced by Basel II requirements, which were finally adopted in 2004. Basel II requirements took into account the specific characteristics of the Islamic banking model. More recently, the Islamic Financial Services Board (IFSB) has undertaken the task of aligning some aspects of Basel III requirements with Islamic principles(A. Hiba et al., 2020).

The Kingdom of Bahrain is one of the early adopters of the Basel III agreement, both for conventional and Islamic banks. Therefore, through this research paper, we aim to evaluate the impact of adopting this agreement on the profitability of one of the most important Islamic banks in Bahrain (*Al Baraka Group*). This is especially significant considering that Basel IV is expected to be implemented soon.

Literature review

Gržeta et al. (2023) studied the impact of Basel III implementation and adoption in EU states on bank efficiency and profitability. Analyzing data from 433 European banks (2006-2015), they employed a two-stage method: data envelopment analysis to measure efficiency, and generalized method of moments to assess factors like bank attributes, macroeconomics, and regulations on

profitability. The findings revealed varied effects of regulations on differently sized banks, offering insights into the nuanced relationship between regulations and banking performance.

Sedira & Ayache 's (2022) study found that Islamic banks with higher capital adequacy ratios are more profitable, especially in terms of return on equity (ROE). This is because higher capital adequacy ratios make Islamic banks more resilient to financial shocks, which allows them to take on more risk and earn higher returns.

The study by Guella Dam & Ali (2022) investigated how bank loans are priced and their impact on bank profitability, considering the evolving economic landscape and its relevance to the banking system. The research analyzed data from CNEP and Ouargla banks between 2012 and 2016, using both standard and analytical methods. The findings suggest that while CNEP Bank prioritizes profit, it may overlook investment quality. Interestingly, loan rates for operational financing remained stable throughout the study period, indicating that their influence on profits is tied to the volume of bank operations in a fiscal year.

A study by Althawadi & Kukreja (2017) focused on assessing Basel III's effect on Bahrain's banks. Post the 2007-2008 financial crisis, Basel III was introduced to safeguard banks. Through qualitative methods and Bahrain banking personnel interviews, the research found mixed views: some perceived Basel III as providing improved protection, while others cited concerns about capital requirements and risk weights.

Manlagnit's study (2015) investigated Basel II's impact on efficiency in Philippine commercial banks (2001-2011). Stochastic frontier analysis revealed 0.75 mean cost efficiency, highlighting 25% inefficiency. While higher capital requirements improved efficiency, stronger supervisors had adverse effects. The findings

offer crucial reform insights for policymakers, especially with Basel III implementation.

A study by Ouma (2015) aimed to evaluate the liquidity risks on the profitability of banks in Kenya. The research involves analyzing the financial results of 43 commercial banks in Kenya over a five-year period (2010-2014). Descriptive statistics such as minimum, maximum, average, and standard deviation, as well as inferential statistics, were used. The study found that liquidity has a positive impact on the profitability of commercial banks, with a statistically significant relationship between liquidity and profitability for commercial banks in Kenya**.**

The Sovbetov (2013) study investigates the link between capital structure and profitability in the UK banking sector, considering the unique 8% equity capital requirement. Contrary to past research excluding banks due to distinct regulations, this work focuses on the significance of this requirement. The study outlines capital structure theories, Basel directives, and the industry landscape. Analyzing data from the top six UK banks during 2007-2012, it identifies a strong negative impact of gearing on profitability and equity market value, emphasizing the distinct dynamics of the banking industry.

Methodology

This study relied on the analytical approach by analyzing the historical evolution of profitability rates for Al Baraka Group after adopting Basel III standards. Al Baraka Group was selected as the case study, which is a leading Islamic bank located in Bahrain and is subject to the regulations and rules issued by the Central Bank of Bahrain. With the note that Bahrain commenced the implementation of Basel III on January 1, 2015. Therefore, the study period extends from 2015 to 2022.

Basel III Framework

The Basel Committee on Banking Supervision has undertaken a continuous review of regulatory standards to align with the evolving landscape of the banking industry. This effort aims to bolster the sector's resilience and enhance banks' ability to effectively manage risks. Collaborating with the banking industry, the committee has introduced several modifications to Basel III, primarily addressing weaknesses in credit risk capital requirements. It established a standardized framework and internal assessment methodology to achieve more sensitive risk measurement while reducing reliance on internal bank models. Additionally, a new method for measuring capital requirements to address operational risks was introduced, simplifying the process. To enhance the capacity of systemically important banks (SIBs-G) to absorb shocks, an additional capital buffer was introduced, alongside adjustments related to its measurement. Furthermore, the committee replaced the internal measurement approach for calculating capital required for credit valuation adjustment (CVA) with two alternative approaches, the Indicator-Based Approach and the Standardized Approach. Finally, a floor was set for risk-weighted assets under the internal ratings-based approach, limiting banks' capital savings compared to the standardized approach(Rami, 2023).

The Basel III agreement is considered a key framework sought by various global banks, as it represents one of the most important methods for risk management. It contains specific ratios related to the adequacy of capital, which banks and financial institutions are required to maintain. However, Islamic banks encounter many obstacles and difficulties in implementing capital adequacy ratios issued by Basel III because the latter is designed solely for traditional banks. As is known, there are many differences between the Islamic banking system and the traditional banking system, especially in the investment field. Hence, there arose a need to design a standard specific to Islamic banks, until the characteristics of these banks are incorporated into the Basel agreement. This will occur after the third agreement, as outlined by the Islamic Financial Services Board

through its Islamic standard for capital adequacy modified for Basel III. The two standards differ in some components while sharing others(Hamani & Laâlawi, 2021).

Profitability Ratios

The profitability of commercial banks is defined as the relationship between the profits they generate and the investments that contributed to achieving those profits. It is considered a measure of their efficiency and effectiveness in utilizing their resources. Profitability represents a net performance indicator for banks, influenced by a significant number of policies and decisions, and thus serves as a gauge of their performance (Za'atar & Shahin, 2006). It is also the benchmark used in evaluating the financial performance of companies. It's an important concept for both shareholders and banks. Profitability, while significant for shareholders, has become even more crucial for banks, as it directly affects their benefit. Creditors are interested in understanding how a company generates its profitability sources, as this helps them assess the company's ability to repay loans and interest. It also matters to shareholders, as they want to maximize their returns. These ratios give management the capacity to make informed decisions on how to enhance performance, achieve success, and ensure benefits for both creditors and shareholders. Profitability ratios assess the company's capability to generate earnings relative to its expenses and costs within a specific timeframe(Abozaid & Aswad, 2021) . Profitability Ratios are an important tool for measuring management efficiency in utilizing its available resources adequately. We will focus on only three ratios, which are: Return on Equity (ROE), Return on assets (ROA), Operating Ratio**.**

- **Return on Equity (ROE) :**

The return on total equity measures the return to both common and preferred stockholders. Compute the return on total equity as follows(Gibson, 2009):

$$\textbf{ROE} = \frac{Net\ income}{Total\ Equity}$$

- **Return on assets (ROA)**

Return on assets (ROA) measures the firm's ability to utilize its assets to create profits by comparing profits with the assets that generate the profits. Compute the return on assets as follows(Gibson, 2009):

$$\textbf{ROA} = \frac{Net\ income}{Total\ Assets}$$

Operating Ratio

The operating ratio measures efficiency by comparing operating expenses to operating revenues. A profitable utility holds this ratio low. A vertical common-size analysis of the income statement will aid in conclusions regarding this ratio. Compute Operating Ratioas follows(Gibson, 2009):

$$\textbf{OR} = \frac{Operating\ expenses}{Operating\ revenues}$$

Application of Bahraini Banks to Basel Agreements:

The Kingdom of Bahrain stands as one of the few Arab countries that have not only implemented the Basel agreements but also demonstrated a strict commitment to their application. While Basel II set the minimum capital adequacy requirement at 8%, the Central Bank of Bahrain mandated a higher threshold of 12%, showcasing its dedication to financial stability. Regarding Basel III standards, the Bahraini central bank initiated collaboration with local banks in November 2012. A recent directive has outlined a clear timeline for implementation, specifying the required compliance levels for debt ratios and minimum capital requirements. Bahraini banks have shown robust financial positions and ample liquidity, well-equipped to meet all Basel III requirements. The central bank plays a pivotal role in oversight and supervision, utilizing advanced

regulatory systems aligned with global banking industry standards to oversee the operations of all banks operating within Bahrain(Hamad & Shorouq, 2016).

An Overview of the Islamic Banking Sector in Bahrain:

Bahrain has established itself as a prominent global leader in Islamic finance, boasting the largest concentration of Islamic financial institutions in the Middle East and hosting significant global Islamic standard-setting organizations. These institutions encompass a range of Shari'ah-compliant products and services, spanning 6 retail banks, 13 wholesale banks, 9 Islamic windows within conventional banks, 6 Takaful companies, and 2 Re-Takaful companies. The nation has also played a pivotal role in the issuance of Islamic securities (Sukuk), including both short-term government Sukuk and long-term instruments. The Central Bank of Bahrain (CBB) has been a key driver of this growth, introducing innovative regulatory frameworks tailored to the unique needs of Islamic banking and insurance. This approach has led to substantial expansion, with Islamic banking assets surging from $1.9 billion in 2000 to $32.7 billion by July 2020, reflecting a remarkable 17-fold increase. Over the same period, the market share of Islamic banks in total banking assets soared from 1.8% to 15.3%. This progress was facilitated by the CBB's comprehensive rulebooks that encompass aspects such as licensing, capital adequacy, risk management, business conduct, and disclosure/reporting requirements, addressing the distinct features of both Islamic banking and insurance. Furthermore, the CBB has promoted industry growth through initiatives like the establishment of the Waqf Fund, which provides Islamic finance training, education, and research programs to meet industry needs since 2006. These efforts collectively underscore Bahrain's status as a dynamic hub for Islamic finance development(*Banking | CBB*, s. d.)**.**

Introduction to Al Baraka Group (ABG):

Al Baraka Group B.S.C ("ABG" / the “Group”) is licensed as an Investment Business Firm – Category 1 (Islamic Principles) by the Central Bank of Bahrain and is listed on Bahrain Bourse. It is a leading international Islamic financial group providing financial services through its banking subsidiaries in 14 countries offering retail, corporate, treasury and investment banking services, strictly in accordance with the principles of Islamic Shari'a. The Group has a wide geographical presence with operations in Jordan, Egypt, Tunisia, Bahrain, Sudan, Turkey, South Africa, Algeria, Pakistan, Lebanon, Syria and Germany, in addition to two branches in Iraq and a representative office in Libya and provides its services in more than 600 branches. ABG’s network serves a population totaling around one billion customers.The authorized capital of ABG is US$ 2.5 billion (*Al Baraka | Introduction*, s. d.).

Compliance of Al Baraka Group with Basel 3 standards:

The CBB, as the home supervisor, sets and monitors ABG's capital requirements on both a consolidated and an unconsolidated basis, while ABG's banking subsidiaries are directly regulated by their local banking supervisors, which set and monitor their capital adequacy requirements. The CBB requires each Bahrain-based bank or banking group to maintain a minimum capital adequacy ratio of 8% on a solo basis and 12.5% (including capital conservation buffer (CCB) of 2.5%) on a consolidated basis. By the end of 2014, the CBB had issued the final regulation to give effect to the Basel III framework, which came into effect on 1st January 2015. The Basel III framework significantly revises the definition of regulatory capital. The framework emphasises common equity as the predominant component of tier 1 capital by introducing a minimum common equity tier 1 (CET1) capital ratio. The Basel III rules also require institutions to hold capital buffers. For the purpose of calculating CET1 capital, the regulatory adjustments including

amounts above the aggregate limit for significant investments in financial institutions, mortgage servicing rights, and deferred tax assets from temporary differences, will be deducted from CET1 over a phased manner to be fully deducted by 1st January 2019. The current capital position is sufficient to meet the new regulatory capital requirements(*Al Baraka | Regulation*, s. d.).

Analysis of Profitability Indicators for ABG during the period starting from the adoption date of Basel III

Three financial ratios have been adopted to calculate the profitability of the bank, which are: Return on Equity (ROE), Return on assets (ROA), Operating Ratio (OR).

- **Return on Equity (ROE) :**

Table 1 illustrates the evolution of Return on Equity (ROE) for Al Baraka Group over the span of the Basel III adoption period, presented in million US dollars. The data showcases the trends in net profits, equity, and the resulting ROE for each year from 2015 to 2022. Net profits have experienced fluctuations, with a peak in 2015 and a subsequent decline until 2019 before recovering in 2020 and 2021, and notably surging in 2022. Equity shows varying levels, reaching its highest point in 2017, then experiencing a dip before stabilizing. Correspondingly, ROE follows a similar pattern, peaking at 14% in 2015, declining in the following years, and then rebounding to 12% in 2022. These shifts in ROE can be attributed to changes in both net profits and equity, reflecting the group's financial performance and the effective utilization of its equity base during the period of Basel III implementation.

Table 1. The Evolution of ROE for Al Baraka Group During the Basel III Adoption Period(In million US dollars)

Statement	2015	2016		2017	2018	2019	2020	2021	2022
Net Profits	286	268		207	209	169	148	157	239
Equity	2095	2009		2511	2198	2254	2170	2001	1967
ROE	14 ٪	13 ٪		9 ٪	9٪	8٪	7 ٪	8 ٪	12٪

Source: Compiled by researchers based on the financial reports of Al Baraka Group.

- **Return on assets (ROA)**

Table 2 presents the evolution of Return on Assets (ROA) for Al Baraka Group over the span of the Basel III adoption period from 2015 to 2022, expressed in million US dollars. The table includes three key variables: "Net Profits," "Total Assets," and "ROA." The data shows the fluctuation in net profits and total assets over the years. Net profits started at $286 million in 2015, experienced minor variations, reaching a low of $148 million in 2020, and then rebounded to $239 million in 2022. Total assets followed a similar trend, starting at $24,618 million in 2015, peaking at $27,879 million in 2020, and then decreasing to $24,982 million in 2022. As a consequence, the Return on Assets (ROA) also exhibited changes, beginning at 1.2% in 2015, declining to 0.5% in 2020, and then recovering slightly to 0.9% in 2022. This indicates that Al Baraka Group faced some challenges during this period, leading to a dip in both profitability and asset utilization, but managed to partially recuperate by the end of the period.

Table 2. The Evolution of ROA for Al Baraka Group During the Basel III Adoption Period (In million US dollars)

Statement	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
Net Profits	286	268	207	209	169	148	157	239
total assets	24618	23425	25453	23219	25722	27879	27793	24982
ROA	1.2%	1.1%	0.8%	0.9%	0.7%	0.5%	0.6%	0.9%

Source: Compiled by researchers based on the financial reports of Al Baraka Group

- **Operating Ratio (OR)**

The table elucidates the dynamics of Al Baraka Group's operating ratio (OR) throughout the Basel III adoption period spanning from 2015 to 2022. Total operating income exhibited variability, culminating in a zenith of $1,139 million in 2022. Operating expenses underwent fluctuations, with a conspicuous surge in 2020 succeeded by a reduction in 2022. The ratio of operating expenses to operating income remained relatively constant, signifying adept cost management and diminishing from 54% in 2015 to 46% in 2022. The

group demonstrated financial resilience, surmounting challenges in 2019-2020, and showcased a strategic pivot toward refining operational efficiency, contributing to an overarching positive financial performance throughout the period.

Table 3. The Evolution of Operating Ratio (OR) for Al Baraka Group During the Basel III Adoption Period (In million US dollars)

Statement	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
Total Operating Income	1000	1074	999	970	937	1087	993	1139
Operating Expenses	536	567	569	534	558	553	469	522
Operating Expenses to Operating Income	٪54	٪53	٪57	55%	60%	51%	47%	46%

Source: Compiled by researchers based on the financial reports of Al Baraka Group

Conclusion

This research has delved into the impact of Basel III adoption on the profitability of Al Baraka Group, a prominent Islamic bank in Bahrain, from 2015 to 2022. Through the analysis of key indicators such as Return on Equity (ROE), Return on Assets (ROA), and Operating Ratio (OR), several dynamic trends have come to light. findings suggest that Al Baraka Group's profitability experienced fluctuations during this period, closely mirroring changes in net profits and equity. ROE, which started at 14% in 2015, declined in subsequent years before rebounding to 12% in 2022. Similarly, ROA showed a similar pattern, indicating challenges in maintaining profitability and asset utilization efficiency. A notable observation was the increase in the Operating Ratio (OR) over the years, reaching 59% in 2022. This could signify potential difficulties in cost management, which might have affected the bank's overall profitability. Bahrain's early embrace of Basel III regulations underlines its commitment to strengthening the banking sector. Al Baraka Group successfully adapted to these changes, maintaining compliance with the new capital adequacy requirements. This study sheds light on the evolving landscape of Islamic banking in Bahrain and underscores the significance of effective cost management and asset utilization for sustained profitability, especially amid regulatory changes. The results highlight the challenges and opportunities that Islamic banks face in navigating the evolving global financial regulatory environment**.**

References :

1. Abozaid, N. I., & Aswad, A. Y. (2021). The Role of Financial Structure in Sustaining Banking Profitability : An Analytical Study of Data from a Sample of Commercial Banks Listed on the Iraq Stock Exchange for the Period 2013-2018.". *Academic Journal of Nawroz University*, *10*(4), Article 4. https://doi.org/10.25007/ajnu.v10n4a1317

2. *Al Baraka | Introduction*. (s. d.). Consulté 28 août 2023, à l'adresse https://www.albaraka.com/en/about-al-baraka/about-us/introduction

3. *Al Baraka | Regulation*. (s. d.). Consulté 28 août 2023, à l'adresse https://albaraka.com/en/corporate-governance/compliance-policies-and-procedures/regulation

4. Al-Deen, C., & Al-Sayyid, I. (2016). *The Market Share of Banking Facilities and their Impact on the Profitability of the Jordanian Commercial Bank "Empirical Study on the Jordanian Commercial Banks from 2010-2014"* [PhD Thesis]. The Middle East University.

5. Althawadi, M. A., & Kukreja, G. (2017). IMPLEMENTATION OF THE BASEL III AND ITS EFFECT ON BAHRAIN'S BANKING SECTOR. *Corporate Ownership & Control*.

6. *Banking | CBB*. (s. d.). Consulté 29 août 2023, à l'adresse https://www.cbb.gov.bh/banking/

7. Gibson, C. H. (2009). *Financial reporting & analysis : Using financial accounting information* (11th ed). South-Western Cengage Learning.

8. Gržeta, I., Žiković, S., & Tomas Žiković, I. (2023). Size matters : Analyzing bank profitability and efficiency under

the Basel III framework. *Financial Innovation*, *9*(1), 43. https://doi.org/10.1186/s40854-022-00412-y

9. Guella Dam, L., & Ali, B. (2022). *The Impact of Bank Loan Pricing on the Profitability of Commercial Banks*. *8*(2), 149-162.

10. Hamad, S., & Shorouq. (2016). Arab Banks and Basel Agreements : Current Status and Challenges. *The Arab Banking Bulletin*, *33*(4).

11. Hamani, A. R., & Laâlawi, N. (2021). Standard of capital adequacy in Islamic banks between Basel 3 and the Islamic Financial Services Board -An applied study on Al Baraka Banking Group_. *Modern Economic and Sustainable Development LMESD*, *4*(2), 24-39.

12. Hiba, A. M. (2022). *Application of Basel requirements in Arab countries* (187). Arab Monetary Fund.

13. Hiba, A., Sufyan, Q., & Abdul Karim, Q. (2020). *The application of Sharia-compliant banks to Basel III requirements in Arab countries.* (11). https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/Sharia-compliant-banks-application-basel-iii-requirements-arab-countries.pdf

14. *IFSB*. (2023). https://www.ifsb.org/ar_press_view.php?id=630&submit=more

15. Levinthal, D., & Wu, B. (2010). Opportunity Costs and Non-Scale Free Capabilities : Profit Maximization, Corporate Scope, and Profit margins. *Strategic Management Journal*, *31*, 780-801. https://doi.org/10.1002/smj.845

16. Manlagnit, M. C. V. (2015). Basel regulations and banks' efficiency : The case of the Philippines. *Journal of Asian Economics*, *39*, 72-85. https://doi.org/10.1016/j.asieco.2015.06.001

17. Ouma, T. M. (2015). *Effects of liquidity risk on profitability of commercial banks in Kenya* [PhD Thesis]. University of Nairobi.

18. Rami, Y. A. (2023). *Guidance manual on implementing amendments related to Basel requirements* ||| (Financial Sector Development Studies 19). Arab Monetary Fund. https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2023-03/Basel%204%20Final.pdf

19. Sedira, H., & Ayache, H. S. K. (2022). The relationship of capital adequacy according to Basel 3 decisions to the Islamic banks profitability a study of the Kuwait Finance House Bank during the period (2015-2020(. *Contemporary Economic Research*, *5*(1), 228-247.

20. Sovbetov, Y. (2013). Relationship between Capital Structure & Profitability : Evidence from UK Banking Industry Over the Period of 2007-2012. *MBA Thesis*.

21. Za'atar, J. H., & Shahin, A. A. (2006). *Factors Affecting the Profitability of Commercial Banks Operating in Palestine (1997-2004))*.

إستكتاب جماعي ذو ترقيم دولي حول:
صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية - الواقع والتحديات والآفاق -
****

La gestion des risques liés à l'octroi des crédits d'investissement : Cas de la banque BADR de la wilaya de Bejaia
Risk management related to the granting of investment loans: Case of BADR bank of the wilaya of Bejaia

Dr Traki Dalila

Laboratoire RMTQ ou Faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion

Université Abderrahmane Mira de Bejaia (Algérie)

Résumé : Cet article retrace le processus d'octroi d'un crédit d'investissement au sein de la banque BADR qui constitue un moyen efficace pour la croissance et la pérennité de l'entreprise. L'évaluation d'un projet d'investissement se base sur une étude technique et économique pour s'assurer de la viabilité de l'investissement ainsi que, sur une évaluation financière pour apprécier la rentabilité de celui-ci. Des lors, le banquier de la BADR doit mesurer les risques d'immobilisation et d'insolvabilité relatifs au projet d'investissement lors de l'étude de ce projet selon les garanties qui s'avèrent souvent comme un gage de sécurité.

Mots clés : La gestion des risques, Crédit d'investissement, Octroi des crédits, Banque, Évaluation financière, BADR, Bejaia.
Classement JEL: M 40; M 41.

Abstract: This article traces the process of granting an investment loan within the BADR bank which constitutes an effective means for the growth and sustainability of the company. The evaluation of an investment project is based on a technical and economic study to ensure the viability of the investment as well as a financial evaluation to assess its profitability. Therefore, the BADR banker must measure the risks of immobilization and insolvency relating to the investment project during the study of this project according to the guarantees which often prove to be a guarantee of security.

Keywords: Risk management, Investment credit, Granting of credits, Bank, Financial assessment, BADR, Bejaia.
JEL classification : M40 ; M41.

Nom et Prénom de l'Expéditeur : Traki dalila , dalila.traki@univ-bejaia.dz

Introduction :

Les performances de l'entreprise sont en rapport constante avec ces besoins en capitaux qui pourront par la suite, assurer le fonctionnement, le suivi et le développement de cette dernière.

Afin de satisfaire leurs besoins, les entreprises doivent d'abord mobiliser leurs ressources financières internes qui sont généralement les fonds propres, composés du capital social et également de l'autofinancement résultant de leurs activités sous forme d'amortissements de bénéfices, de réserves, provision... etc.

Dans le cas d'une insuffisance des ressources internes celle-ci se tourne vers un autre moyen de financement qui est externe. En réalité, le financement externe des entreprises est souvent réaliser par le biais d'un établissement de crédits : la banque. Celle-ci est connue comme un intermédiaire naturel entre les offreurs et les demandeurs de capitaux.

Avec comme rôle principal l'assurance de la gestion des moyens de paiement, la banque est également considérée comme une institution financière effectuant des opérations de crédit, dont, le crédit d'investissement. Il est important de signaler que la banque fait face à un espace économique ouvert ou tous les clients utilisateurs de crédits sont des partenaires à risques. En effet tous les aléas que traversera l'entreprise peuvent compromettre le Remboursement du crédit.

Des lors, le banquier doit mesurer les risques relatifs à l'entreprise lors de l'étude des états financiers. Mais il ne pourra éliminer totalement les risques et la prise de garanties s'avère souvent un gage de sécurité.

L'évaluation d'un projet d'investissement se base sur une étude technique et économique pour s'assurer de la viabilité de l'investissement ainsi que, sur une évaluation financière pour apprécier la rentabilité de celui-ci. Dans ce cas, l'objectif principal de cet article est d'expliquer les diverses procédures relatives au crédit d'investissement, en essayant de répondre à la problématique suivante : **Comment se présente l'évaluation financière des projets d'investissement au sein d'une banque ? Et comment gérer les risques liés à l'octroi de ce crédit ?**

De cette question centrale découle un ensemble de questions secondaire :

- Qu'entendons-nous par crédit d'investissement?
- Quel est son processus d'évaluation?
- Comment gérer les risques liés à l'octroi des crédits d'investissement ?

Afin de répondre aux questions posées précédemment, nous avons formulé deux hypothèses permettant de préciser les axes d'investigation retenus dans cette étude :

- **L'étude technico-économique est considérée comme étape importante parmi les étapes de processus d'octroi d'un crédit d'investissement et l'intégration de plusieurs critères permet d'améliorer le choix d'investissement.**

- **Les banquiers de la BADR tiennent en compte les critères de la rentabilité dans le processus décisionnel d'octroi d'investissement et selon les risques et les garanties offertes.**

Afin de repondre à notre problématique et vérifier nos hypothèses, nous avons adopté la méthodologie suivante :

- Pour la partie théorique nous avons consulté des différent sources d'information tel que : les ouvrages, mémoires, rapports, sites internet…….etc.
- une enquête de terrain au niveau de l'agence bancaire BADR (la banque d'agriculture et de développement rural) de Bejaia ce qui nous a permis de collecter beaucoup d'information sur le tas.

Etudes précédentes : nous citrons quelques études précédentes :

-L'étude « BEZZAR Mohammed Soufyane», « BENSAOULA Sarah » et «BENMANSOUR Abdellah »[1], année « 2020 », intitulée « La Gestion du Risque Opérationnel dans le Secteur Bancaire, Cas de la Banque Société Générale Algérie». L'objectif de cette étude est l'évaluation de la gestion du risque opérationnel, ce dernier représente un facteur déterminant de toute prise de décision. Donc le risque apparaît comme l'un des défis actuels des dirigeants pour le définir, le mesurer et le gérer pour améliorer la performance. La question fondamentale est focalisée sur: Comment la banque peut-elle gérer les risques opérationnels et quels sont les outils utilisés pour les maitriser ?L'objectif de ce travail est de savoir d'évaluer le risque opérationnel, on a procédé à une étude empirique au sein de la banque société générale Algérie et parmi les principaux résultats de recherche c'est la nécessité de la communication d'une stratégie claire de la gestion des risques en général et plus particulièrement les risques opérationnels par la direction générale à l'ensemble du personnel.

-L'étude «TARI Mohamed Larbi»[2], année « 2018 », intitulée «Stress Test, Outil de la supervision bancaire application sur le risque de crédit - Cas de la Banque d'Algérie». L'étude est centrée autour des exercices de stress test se font au niveau des institutions financières individuelles (Stress test micro prudentiel) et au niveau du système financier dans son ensemble (stress test macro prudentiel). Aussi, l'exercice des stress tests est largement applique par les banques centrales dans leur souci de préservation de la stabilité financière. en essayant de traiter la problématique centrale suivante : Quel est l'impact de stress micro prudentiel sur les crédits bancaires et comment peut-on développer de nouveaux scenarios défavorables afin d'apporter du nouveau pour le marche bancaire algérien ? L'objectif de ce travail est d'illustrer les risques qui sont liés au stress test micro-prudentielle et les risques de crédit, le présent article cherche à étudier ces notions d'une manière plus approfondie.

-L'étude « Hennie van Greuning (2004): « Analyse et Gestion du Risque Bancaire : Un Cadre de Référence pour l'Evaluation de la Gouvernance d'Entreprise et du Risque Financier », 1ère éd., Editions ESKA, Paris »[3], année « 2014 » . L'etude est focalisée sur l'obligation faite à

certains établissements publics de santé de faire certifier leurs comptes a mis en évidence la nécessité d'instaurer un dispositif de contrôle interne comptable et financier.

-L'étude « BELAYEL Thielli et BENHAMA Siham (2022): «La gestion des risques de crédit bancaire d'investissement : Cas la banque BADR», Mémoire de master en sciences financière option Finance d'Entreprise, encadré par TRAKI Dalila, Université de Bejaia»[4]. L'objectif de ce mémoire est focalisée sur l'octroi de crédit d'investissement dans le cadre d'un acte de gestion du périmètre risque économique et financier considérable, obligeant les banquiers formés à la recherche de crédit, à l'analyse financière et à l'évaluation des risques au sein de la banque BADR de Bejaia.

Ce qui distingue la recherche actuelle des études précédentes. Notre article est accentué sur la gestion des risques liées à l'octroi des crédits d'investissement qui se différencié sur les crédits opérationnel.

1. Généralités sur les banques et les crédits bancaires

Dans le domaine financier, le secteur bancaire agit comme l'épine dorsale de l'entreprise moderne. Le développement économique d'un pays dépend principalement de son système bancaire. En effet, la principale fonction des banques est d'être un intermédiaire entre les demandeurs et les offreurs de capitaux.

L'octroi des crédits est un moyen véritable de développement d'une entreprise ou d'un pays. A cet effet, nous avons vu qu'il était nécessaire, d'éclairer et d'illustrer le concept de banque ainsi que les crédits bancaires.

1.1 : Notions générales sur la banque

Chaque banque est spécialisée selon son activité principale et sa clientèle. Une banque peut également proposer des services annexes tels que l'assurance, la mutuelle ou encore le cautionnement**.**

Une banque est une entreprise qui a une activité financière. Elle constitue, juridiquement, une institution financière régie par le code monétaire et financier. Sa fonction principale consiste à proposer des services financiers tels que collecter l'épargne, recevoir des dépôts d'argent, accorder des prêts, gérer les moyens de paiement.

Selon FREDERIC MISHKIN [5] les banques sont considérées comme *« des institutions financières qui acceptent les dépôts et qui font des crédits ».* D'après cette définition les banques sont des intermédiaires financiers importants dans l'octroi des crédits.

Aux termes des articles 66, 67, 68 et 69 de l'ordonnance n° 03-11 du 26 août 2003, complétant et modifiant la loi n° 90-10 du 14 avril 1990 relative à la monnaie et au crédit[6], sont considérées comme Banque toute personne morale qui a pour profession habituelle les opérations de banques qui sont :

- Collecter auprès des tiers des fonds pour dépôts, quelle qu'en soient la durée et la forme,
- Accorder du crédit, quelles qu'en soient la durée et la forme,

- Effectuer, dans le respect de la législation en vigueur et la réglementation en la matière, les opérations de change et de commerce extérieur,

Assurer la gestion des moyens de paiement,

- Procéder au placement, à la souscription achat, gestion, garde et vente de valeurs mobilière et de tous produits financiers,

- Fournir conseil, assistance, et d'une manière générale, tous services destinés à faciliter l'activité de sa clientèles.

1.2. Le cadre conceptuel sur les crédits bancaires

Selon l'article « 112 » de la loi 90-10 relative à la monnaie et au crédit [7] est « tout acte à titre onéreux par lequel une personne let ou promet de mettre des fonds à la disposition d'une autre personne prend de l'intérêt de celle-ci ou une garantie. Sont assimilés à des opérations de crédit, les opérations de location assorties d'options d'achat notamment les crédits bail ».

D'après cet article les crédits jouent un rôle majeur dont la gestion des finances de leurs clients (particuliers ou entreprises) en leur servant de dépôt d'argent ou en leur procurant des crédits.

Le crédit est caractérisé par les éléments suivants : [8] :

1) **La confiance** : le crédit se repose sur la confiance. Cette dernière se base sur une appréciation des besoins légitimes économiquement justifié.
2) **Le temps** : il est fixé par le délai de remboursement.
3) **Le risque** : il y'a deux classification des risques :

- **Le risque d'immobilisation** ce risque est lié au retard de remboursement pour le client.
- **Le risque d'insolvabilité** qui repose en la perte définitive d'une créance en la gestion de la défaillance elle lié l'incapacité du client à respecter les termes du contrat prêt[9].

Pou mieux gérer les risques qui sont liés a l'octroi des crédits bancaires, dans ce cas que les banques préfèrent les crédits à court terme ou aux crédits alloués aux activités rentables en elle-même[9].

En général, l'entreprise qui exprime un besoin de financement peut faire recours à des établissements financiers. Ces derniers ont pour objectif la collecte de capitaux auprès des agents à excédents de capitaux pour les répartir sur ceux éprouvant des besoins de financement. Ainsi, l'intermédiation financière constitue un rôle principal des établissements financiers. Ce mode de financement se caractérise par les éléments suivant [10:]

-Il est indivisible contrairement à l'emprunt obligataire ;

-Un échéancier de remboursement est préalablement fixé ;

-Un taux d'intérêt nominal calculé sur la base de capital non remboursé dont le paiement intervient semestriellement dans la majorité des cas ;

-Une garantie réelle ;

-Des frais de réalisation à très faible montant.

2. Les méthodes et les techniques d'évaluation financière d'un projet d'investissement

L`évaluation d'un projet d'investissement nécessite plusieurs phase est des méthodes afin d'aider banquier dans le processus décisionnel pour l'octroi d'un crédit d'investissement.

L'objectif de l'analyse la rentabilité consiste de s'assurer que le projet est rentable et que cette rentabilité est intéressante. Il est nécessaire de rappeler qu'il inutile de procéder à cette analyse si le projet n'est pas viable [11].

2.1 Les concepts de base d'un projet d'investissement :

Le terme « projet » fait l'objet d'une utilisation fréquente. Partons d'une définition étymologique. «L'investissement est représenté par des immobilisations nouvelles corporelles ou incorporelles (éléments de dépenses dont la durée de vie est supérieure à un an). Un projet est un ensemble cohérent»[12].

Le projet d'investissement est donc considéré comme un ensemble d'action et d'interventions visant a atteindre un objectif spécifique fixé a l'avance au moyen des ressources matérielle, financières et humain.

2.2. Etude technico-économie d'un projet d'investissement

Dans le processus de développent de l'entreprise la réalisation de la rentabilité d'un projet d'investissement avant d'entamé une étude financier et économique, En procédant par la présentation générale du projet, l'analyse des besoins de marché, dont il effectue des anticipations de revenu et de coûts associés. L'estimation des ventes nécessite des compétences économiques, des études de marché. Les estimations de coûts s'appuient sur les informations des services de la production, des approvisionnements, et des ressources humaines. Cette étude est élaborée par des bureaux d'études ou de comptabilité spécialisée. Elle permet d'apprécier la viabilité et la faisabilité du projet.

2.3. Evaluation financière d'un projet d'investissement

Selon HOUDAYER, « L'évaluation financière est la phase qui permet d'analyser si le projet est rentable et dans quelles conditions ceci est rentable compte tenu des normes et des contraintes qui lui sont imposées et en fonction des études techniques et commerciales déjà réalisées, elle consiste donc, à valoriser les flux résultant des études précédentes pour déterminer la rentabilité du projet »[13].

Pour cela, nous construisons généralement plusieurs échéanciers permettant de prévoir et quantifier les recettes et les dépenses nécessaires au calcul de la rentabilité d'un projet d'investissement. Pour pouvoir déterminer les flux de trésorerie, nous devons passer par les étapes suivantes :

- Elaboration de l'échéancier d'investissement ;
- Elaboration de l'échéancier des amortissements ;
- Détermination de la valeur résiduelle des investissements ;

- Détermination du besoin en fonds de roulement ;
- Elaboration du tableau des comptes de résultat ;
- Elaboration des flux nets de trésorerie.

3. La gestion des risques et les garanties

Les différents crédits offerts par la banque sont exposé à de nombreux risques raison pour la quel elle fait appelle au garantie afin de limiter les risques.

3.1.Définition des risques

Dès qu'un créancier accorde un prêt à un débiteur, il court le risque que ce dernier ne le rembourse pas. C'est ce que l'on appelle le «risque de crédit».

«Le risque de crédit peut être défini comme la perte potentielle supportée par un agent économique suite à une modification de la qualité de crédit de l'une de ses contreparties, ou d'un portefeuille de contreparties, sur un horizon donné»[14].

Ce risque est conditionné par 3 facteurs : le montant de la créance, la probabilité de défaut, on présentera tous ces éléments en détail. Il existe une multitude de risque lié au crédit, les principaux risques sont [15]:

- Le risque de non-remboursement (contrepartie).
- Le risque d'immobilisation (liquidité).
- Le risque de marché.
- Le risque de solvabilité.

❖ **Les conséquences du risque de crédit sur l'activité bancaire**

- La dégradation du résultat de la banque.
- La dégradation de la solvabilité de la banque.
- La baisse de son rating.
- Un risque systémique.
- La dégradation de la relation banque-client.

3.2. Les garanties

Les garanties «sûretés» est une forme de contrat dont le but est de garantir et de protéger les créanciers contre les risques de crédits dans le cas où l'une des deux parties ne peut plus honorer ses versements. Les crédits immobiliers sont les contrats les plus fréquemment assortis d'une garantie bancaire obligatoire visant à couvrir l'emprunteur en cas d'impossibilité de payer les mensualités. En général, on distingue trois sortes de garanties[16]:

➢ **Les garanties personnelles**

La garantie personnelle, comme son nom l'indique, repose sur la notion de personne. Elle est constituée par l'engagement d'une ou plusieurs personnes physiques ou morales de payer, à l'échéance et à la place du débiteur, si ce dernier s'avère défaillant. La garantie personnelle peut prendre deux (02) formes : la forme du cautionnement ou de l'aval.

➢ **Les garanties réelles**

La garantie réelle est le contrat par lequel un débiteur affecte un de ses biens, meuble ou immeuble, au paiement de sa dette. Elle peut prendre trois formes :

- Hypothèque : lorsque le bien affecté en garantie est un bien immeuble;
- Nantissement : lorsque le bien affecté en garantie est un bien meuble;
- Gage : lorsque le bien meuble affecté en garantie est un matériel roulant.

Toutes ces garanties bancaires ne sont pas forcément obligatoires et certains produits restent accessibles sans garantie. Cela dépend de l'offre de chaque banque.

4. Étude d'octroi d'un crédit d'investissement : Risques et garanties le cas de la banque BADR

Afin de mener à bien son rôle de financement, la banque effectue une étude minutieuse pour déterminer la faisabilité de l'octroi de crédit sans oublier les garanties que les deux parties doivent respecter en cas de rencontres de risques.

4. 1. La banque BADR : Historique et présentation

Le 13 mars 1982, la banque est crée par n°82-106. Elle effectue les opérations de réception des fonds du public, les opérations d'octroi de crédit, ainsi que la mise à disposition de la clientèle les moyens de paiement et de gestion.

L'agence locale d'exploitation de la banque BADR (ALE 362) est située à SIDI AICH (Bejaia). Afin de permettre aux opérateurs économiques de réaliser leurs opérations financières ainsi que la réalisation des services liés l'octroi des crédits d'investissement, la banque de l'Agriculture et de Développement Rural« BADR » a mis en place une organisation du service qui répond à toutes ces préoccupations (voir schéma n°1).

4.2. Étude d'octroi d'un crédit d'investissement au sein de la banque BADR

Le service crédit occupe une place primordiale dans cette agence bancaire .Afin d'effectuer l'octroi d'un crédit, le banquier doit faire une étude minutieuse après l'élaboration d'une demande par l'entreprise car le risque est très important, compte tenu de la durée et de l'importance des fonds engagés. Cette étude est basée sur un dossier de crédit comportant un ensemble de documents fournis par le client. Elle s'effectue en trois étapes :

- **Identification et étude technico-économique du projet**
- **Analyse de la rentabilité de l'investissement**

4.2. 1. Identification et étude technico-économique du projet

Après avoir donné un aperçu présentatif de la banque, en passant à l'étude technico-économique du projet d'investissement qui vise à étudier la faisabilité et la viabilité du projet. Cette étude consiste à identifier le projet, clarifier ses objectifs.

Avant de s'engager dans les procédures d'évaluation, il est important de bien l'identifier pour l'évaluer avec précision afin de faire une bonne appréciation du projet d'investissement tout en appliquant les critères du choix d'investissement.

L'identification permet de définir le type de l'investissement, les raisons qui ont conduit l'entreprise à investir et les objectifs attendus de celui-ci. Il s'agit d'un promoteur de transporteur de marchandise localisé à Chemini dans willaya de Bejaia. Ce promoteur a une expérience professionnelle de 2010.

Dans le dossier du promoteur, le financement est à hauteur de 50% du cout global du projet 12589200.00 DA en TTC. Ce crédit est destiné à l'acquittions d'un camion tracteur et d'un KIA hydraulique pour une durée de 5 ans. Dans le but de créer sa propre affaire. La structure financière envisagée, elle sera comme suivie :
-62946000 DA comme apport personnel soit 50% du coût total de cet investissement.
-62946000 DA comme emprunt bancaire à moyen terme du coût total en hors taxe de ce matériel roulant.

Dans ce cas, le coût total de l'investissement à financer est estimé à 12589200.00DA pour une durée de 5 ans.

4.2.2. L'analyse de la rentabilité de crédit de l'investissement

Après avoir étudié les aspects techniques et financiers du projet, le banquier procède à l'étude de la rentabilité. Le banquier doit s'assurer de la rentabilité du projet jugé viable, et la capacité de l'entreprise à faire face au remboursement des crédits à mettre en place. Une analyse de rentabilité est donc de rigueur puisqu'elle est un outil d'aide à la décision.

L'analyse de la rentabilité se déroule en deux (2) phases [17]:

a) L'analyse de la rentabilité avant financement : L'analyse de la rentabilité propre au projet se fait grâce aux critères de rentabilité, des flux de trésorerie générés par ce projet qui sont déterminés à partir du tableau Emplois/ Ressources. Ce tableau est établi sur la base d'un certain nombre d'éléments notamment le TCR prévisionnel, le tableau d'amortissement et l'échéancier d'investissements :

1) Elaboration de l'échéancier de l'investissement et d'immobilisation (voir tableau n°2) ;
2) Elaboration de l'échéancier des amortissements (voir tableau n°3) ;
3) **Détermination la valeur résiduelle :**
   La formule de calcule de la Valeur Résiduelle Des Investissements (VRI) est la suivante :
   VRI= total immobilisation- total amortissement
   VRI= 12589200-12589200
   VRI=0 DA

La valeur résiduelle des investissements est nulle cela veut dire que le total des immobilisations est égal à le total des amortissements.

4) Elaboration de tableaux des comptes du résultat prévisionnels (voir tableau n°4) :

Nous constatons d'après ce tableau que l'entreprise réalise une capacité d'autofinancement (CAF) positive durant les cinq (05) années et nous remarquons aussi l'augmentation de la CAF, ce qui exprime que les besoins de financement de ce projet d'investissement ont financés grâce à l'augmentation de résultat net qu'est positive.

b) L'analyse de la rentabilité après financement :

L'étude après financement permet de déterminer l'impact du financement sur la rentabilité du projet. Cette étude intègre le plan de financement, le TCR prévisionnel avant financement tout en ajoutant à celui-ci les frais financiers et les dotations aux amortissements :

1) **Le TCR prévisionnel après financement :** Le TCR prévisionnel après financement est le TCR prévisionnel avant financement tout en prenant en compte les dotations aux amortissements des intérêts intercalaires et frais financiers.
2) **Le tableau emplois/ressources après financement :** Le TER après financement intègre, de plus que le TER avant financement, les capitaux propres et l'emprunt (au niveau des ressources), les intérêts intercalaires, le remboursement du principal et les dividendes (au niveau des emplois) (voir tableau n°5) .

4.3.La gestion des risques liée au processus d'octroi des crédits d'investissement

Le banquier de cette banque doit gérer deux types de risques :

4.3.1. Risque d'immobilisation (liquidité**) :**

Selon l'étude de la rentabilité du projet d'investissement et son plan de financement, le risque de liquidité est presque inexistant. Cela présente un point positif dans la décision d'octroi de crédit.

4.3.2. Risque d'insolvabilité :

Vue que le montant du projet est important, et la CAF du projet est positive ainsi que ces flux de trésorerie (voir tableau n°6) donc c'est un bon signe pour l'octroi de ce crédit.

4.4.Les garanties:

Pour que le projet soit choisi par la banque, il faut que le projet présente les garanties suivantes :

- ✓ Lev promoteur doit verser 6294600.00 DA à son compte courant.
- ✓ Camion tracteur routier comme gage de garantie.
- ✓ Contrat d'assurance tous risques du matériel à l'égard de la banque BADR durant la durée d'amortissement de camion tracteur routier

Conclusion:

Au terme de ce travail, il advient de retenir que le crédit d'investissement constitue un moyen efficace pour la croissance et la pérennité de l'entreprise.

Cependant pour plus de transparent et de cohérence de l'information concernant la rentabilité de l'entreprise, celle-ci doit partager tous les documents relatifs au prêt à la

disposition du banquier chargé du dossier. Après avoir étudiée les risques et les suretés de l'entreprise, la banque basera ces études sur :

- La qualité de l'information émis lors de l'étude technico-économique du projet.
- Les relations qu'a entretenue la banque et l'entreprise suite à un prêt antérieurs, ou à une quelques informations, lier a la situation financière de celle-ci.

Compte tenu de ce qui précède, nous pouvons confirmer ou rejeter les hypothèses suivantes :

- **L'étude technico-économique est considérée comme étape importante parmi les étapes de processus d'octroi d'un crédit d'investissement et l'intégration de plusieurs critères permet d'améliorer le choix d'investissement (Hypothèse confirmée).**
- **Les banquiers de la BADR tiennent en compte les critères de la rentabilité dans le processus décisionnel d'octroi d'investissement et selon les risques et les garanties offertes. (Hypothèse confirmée).**

Par conséquent, nous présentons les recommandations suivantes : Ainsi, **les principales recommandations à faire sont les suivantes :**

-La banque doit maitriser l'exposition des crédits ;

- Suivre de plus prés les risques en cours de vie et optimisation des processus de provisionnement et de recouvrement.

- Diversification du portefeuille de la banque BADR afin d'éviter toute exposition a un éventuel risque de concentration.

En résumé, il doit y avoir un climat de confiance et de transparence entre les offreurs et les demandeurs de capitaux.

Sources de recherche et références :

1) Articles 66, 67, 68 et 69 de l'ordonnance n° 03-11 du 26 août 2003, complétant et modifiant la loi n° 90-10 du 14 avril 1990 relative à la monnaie et au crédit.

2) Article « 112 » de la loi 90-10 relative à la monnaie et au crédit .

3) BEZZAR Mohammed Soufyane, BENSAOULA Sarah, BENMANSOUR Abdellah, (2020), «La Gestion du Risque Opérationnel dans le Secteur Bancaire, Cas de la Banque Société Générale Algérie», Al Bashaer Economic Journal, (Vol.6, n°1, Avril 2020).
4) BELAYEL Thielli et BENHAMA Siham, La gestion des risques de crédit bancaire d'investissement : Cas la banque BADR, Mémoire de Master en sciences financières, Option : Finance d'Entreprise, 2022, Encadré par Traki Dalila, Université de Bejaia.
5) BERANLARDJ.P, (1997), « Droit du crédit », 4éme édition, AENGDE, Paris.
6) COUSSERGUES Sylvie de, « Gestion de la banque »,5ème édition DUNOD, Paris ,2008.
7) HADJ SADOK T, « les risques de l'entreprise et de la banque », édition DAHLAB, 2007.
8) HENNIE van Greuning , (2004), « Analyse et Gestion du Risque Bancaire : Un Cadre de Référence pour l'Evaluation de la Gouvernance d'Entreprise et du Risque Financier », 1ère éd., Editions ESKA, Paris .
9) HOUDAYER ROBERT, « Evaluation financière des projets », 2émé édition, Economica, Paris, 1999.
10) LOZATO, MICHEL. NICOLLE, PASCAL, (2015), « Gestion des investissements et de l'information financière », 10éme édition, DUNOD, Paris.
11) LUC B .R (2008), « Principe de technique bancaire », 25éme édition DONUD, Paris .
12) MISHKIN FREDRIC, (2007), « Monnaie, banque et marchés financiers », 8éme édition.
13) RUDARAGI.A, « essaie d'analyser de la politique de crédit et de la problématique de recouvrement : cas de BNDE UB. Bujumbura, 1996.
14) TALIE Jacquis & TOPSACALIAN Patrick, « Finance, Edition Vuibert, 4eme Edition, Paris 2005.
15) TARI Mohamed Larbi, (2018), «Stress Test, Outil de la supervision bancaire application sur le risque de crédit - Cas de la Banque d'Algérie, La revue des recherches et des études commerciales», (n°3, Mars 2018).
16) TRAVER .D ET POPIOLEK .N, (2006), « Guide du choix d'investissement », édition d'organisation. Paris.
17) YAO .K, « Les accords de Bâle et la gestion du risque de crédit », version préliminaire ; Mars 2003.

Recherche de suppléments :

Schéma N°1: présentation de l'organigramme agence « BADR 362 de SIDI-AICH »

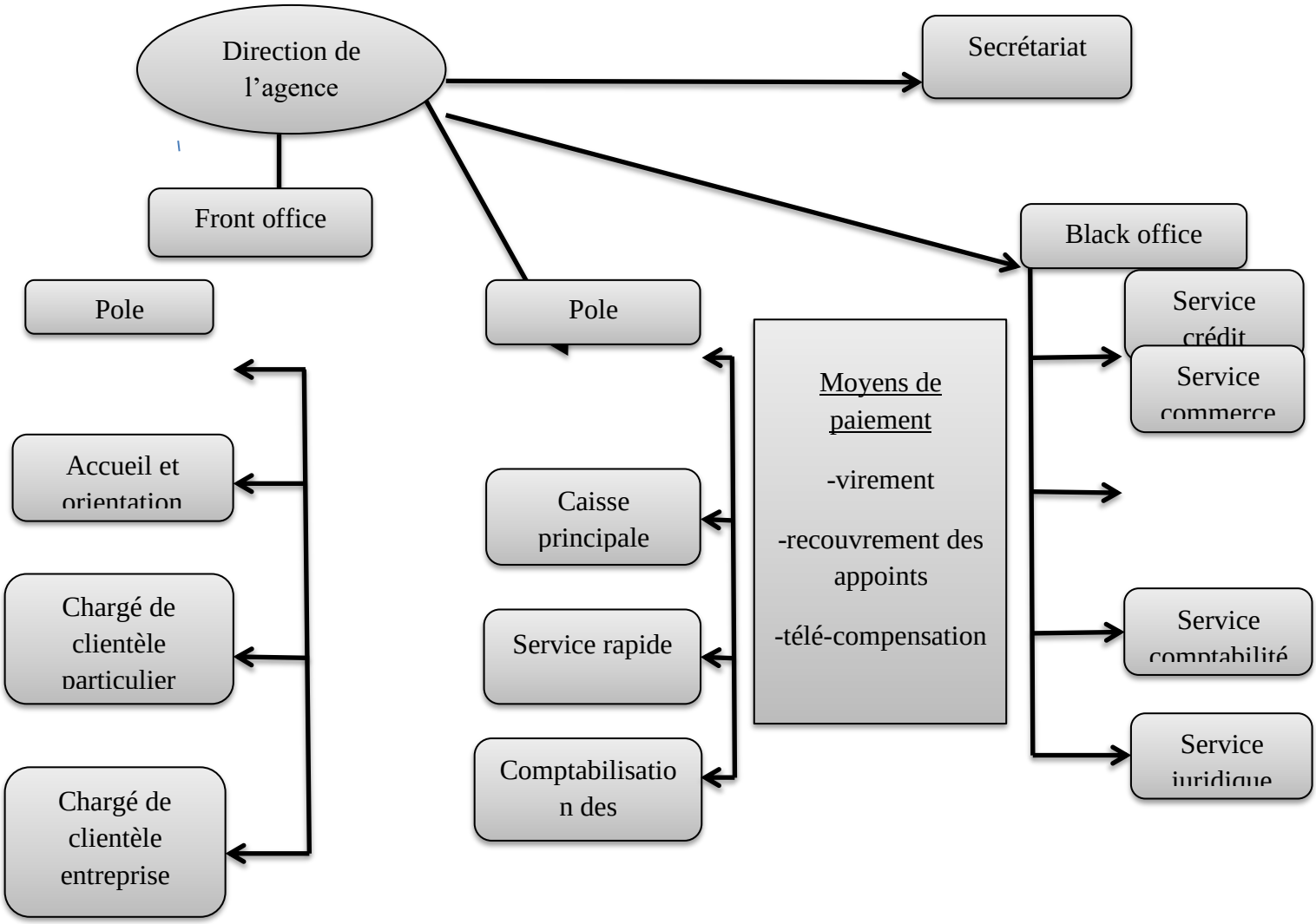

Source : Document interne de la banque BADR, 2022.

Le tableau (n° 1) récapitulatif sur la description de projet d'investissement.

Branche d'activité :	Commerce
Intitulé du projet :	Transporteur de marchandise
Nature d'investissement :	Création
Implantation :	VGE TAKERIETE CNE Souk OUFLA wilaya de BEJAIA
Premature:	X Y

Source : Document interne de la banque BADR, 2022.

Tableau N°2 : Présentation l'échéancier des immobilisations

Quantités	Désignation	Montant
1	Camion Tracteur routier 4X2	1 050 000,00
1	KIA Hydraulique	260 000,00
Total HT		10 760 000,00
TVA 17%		1 829 200,00
TTC		12 589 200,00

Source : établi à partir des documents fournis par la banque BADR, 2022.

Tableau N°3 : présentation l'échéancier des amortissements

Désignation	Montant	1	2	3	4	5	Total
Autre immobilisation corporelles	12 589 200	2 517 840	2 517 840	2 517 840	2 517 840	2 517 840	12 589 200

Source : établi à partir des documents fournis par la banque BADR, 2022.

Tableau N°4 : Présentation compte de résultat prévisionnel

Désignation	n	n+1	n+2	n+3	n+4
Prestations fournies	4 100 000,00	4 420 000,00	4 650 000,00	4 900 000,00	5 250 000,00
matières et fourniture consommées	80 000,00	92 000,00	104 000,00	116 000,00	128 000,00
services	10 000,00	12 000,00	14 000,00	16 000,00	18 000,00
valeur ajoutée	**4 010 000,00**	**4 316 000,00**	**4 532 000,00**	**4 768 000,00**	**5 104 000,00**
frais de personnel	302 400,00	378 000,00	393 120,00	393 120,00	423 360,00
frais divers	325 000,00	325 000,00	325 000,00	325 000,00	325 000,00
EBE	**3 382 600,00**	**3 613 000,00**	**3 813 880,00**	**4 049 880,00**	**4 355 640,00**
TAP	70 000,00	76 400,00	99 000,00	104 000,00	105 000,00
frais financière	320 237,78	250 997,18	181 756,58	112 515,98	43 275,38
dotation aux amortissements	2 517 840,00	2 517 840,00	2 517 840,00	2 517 840,00	2 517 840,00
résultat brut d'exploitation	**474 522,23**	**767 762,83**	**1 015 283,43**	**1 315 524,03**	**1 689 524,63**
IBS	-	-	-	-	-
résultat net d'exploitation	**474 522,23**	**767 762,83**	**1 015 283,43**	**1 315 524,03**	**1 689 524,63**
dotation aux amortissements	2 517 840,00	2 517 840,00	2 517 840,00	2 517 840,00	2 517 840,00
CAF	**2 992 362,23**	**3 285 602,83**	**3 533 123,43**	**3 833 364,03**	**4 207 364,63**

Source : établi à partir des documents fournis par la banque BADR, 2022.

Tableau N°5 : Présentation le plan de financement

Désignation	0	n	n+1	n+2	n+3	n+4
CAF		2 992 362,23	3 285 602,83	3 533 123,43	3 833 364,03	4 207 364,63
VRI						
récupération de BFR						
Banque	6 294 600					
Apports	6 294 600					
total ressources	**12 589 200**	**2 992 362,23**	**3 285 602,83**	**3 533 123,43**	**3 833 364,03**	**4 207 364,63**
Immobilisations	12 589 200					
variation de BFR						
remboursement d'emprunt		1 258 920,00	1 258 920,00	1 258 920,00	1 258 920,00	1 258 920,00
total emplois	**12 589 200**	**1 258 920,00**	**1 258 920,00**	**1 258 920,00**	**1 258 920,00**	**1 258 920,00**
Trésorerie		**1 733 442,23**	**2 026 682,83**	**2 274 203,43**	**2 574 444,03**	**2 948 444,63**
trésorerie cumulée		**1 733 442,23**	**3 760 125,05**	**6 034 328,48**	**8 608 772,50**	**11 557 217,13**

Source : établi à partir des documents fournis par la banque BADR, 2022.

✓ **Tableau N° 6 : Présentation trésorerie**

désignation	n	n+1	%	n+2	%	n+3	%	n+4	%
valeur disponible	1 500 000,00	2 145 000,00	43,00	2 508 253,00	16,93	3 840 324,00	53,11	4 241 841,00	10,46
Concours bancaire	0	0		0		0		0	
trésorerie	**1 500 000,00**	**2 145 000,00**	**43,00**	**2 508 253,00**	**16,93**	**3 840 324,00**	**53,11**	**4 241 841,00**	**10,46**

Source : établi à partir des documents fournis par la banque BADR, 2022.

ISBN N°: 978-9931-864-19-6 – 2023/12 - ص ص: 703-718،

Marges de recherche :

[1] BEZZAR Mohammed Soufyane, BENSAOULA Sarah, BENMANSOUR Abdellah, (2020), «La Gestion du Risque Opérationnel dans le Secteur Bancaire, Cas de la Banque Société Générale Algérie», Al Bashaer Economic Journal, (Vol.6, n°1, Avril 2020).

[2] TARI Mohamed Larbi, (2018), «Stress Test, Outil de la supervision bancaire application sur le risque de crédit - Cas de la Banque d'Algérie, La revue des recherches et des études commerciales», (n°3, Mars 2018).

[3]Hennie van Greuning , (2004), « Analyse et Gestion du Risque Bancaire : Un Cadre de Référence pour l'Evaluation de la Gouvernance d'Entreprise et du Risque Financier », 1ère éd., Editions ESKA, Paris .

[4] BELAYEL Thielli et BENHAMA Siham, La gestion des risques de crédit bancaire d'investissement : Cas la banque BADR, Mémoire de Master en sciences financières, Option : Finance d'Entreprise, 2022, Encadré par Traki Dalila, Université de Bejaia, Page 70, 77, 81.

[5] MISHKIN FREDRIC, (2007), « Monnaie, banque et marchés financiers », 8éme édition, Page 10.

[6] Articles 66, 67, 68 et 69 de l'ordonnance n° 03-11 du 26 août 2003, complétant et modifiant la loi n° 90-10 du 14 avril 1990 relative à la monnaie et au crédit.

[7]L'article « 112 » de la loi 90-10 relative à la monnaie et au crédit .

[8]TRAVER .D ET POPIOLEK .N, (2006), « Guide du choix d'investissement », édition d'organisation. Paris, P13.

[9]RUDARAGI-A, « essaie d'analyser de la politique de crédit et de la problématique de recouvrement : cas de BNDE UB. Bujumbura, 1996, P7.

[10]LUC B. R., « Principes de technique bancaire », 25éme édition, DUNOD 2008. Page 04.

[11]TALIE Jacquis & TOPSACALIAN Patrick, « Finance, Edition Vuibert, 4eme Edition, Paris 2005, P280.

[12]ROBERT Houdayer, « Evaluation financière des projets », 2émé édition, Economica, Paris, 1999, p.13.

[13] BERANLARDJ.P , (1997), « Droit du crédit », 4éme édition, AENGDE, Paris, P189.

[13]HOUDAYER « Robert, Evaluation financière des projets: Ingénierie de projet d'investissement», 2éme Edition ECONOMICA, France, 1999, P.30.

[14] YAO K, « Les accords de Bâle et la gestion du risque de crédit », version préliminaire ; Mars 2003.p.16.

[15]Sylvie de COUSSERGUES, « Gestion de la banque »,5èmeédition DUNOD, Paris ,2008 ; page 108.

[16] HADJ SADOK T, « les risques de l'entreprise et de la banque », édition DAHLAB, 2007, p 123- p 130.

[17] LOZATO, Michel, NICOLLE, Pascal « Gestion des investissements et de l'information financière », 10èmeédition Dunod, 2015. P. 125.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تيسمسيلت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بالتعاون مع:

مخبر إدارة أعمال المؤسسات الاقتصادية المستدامة بجامعة الوادي

مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة بجامعة تيسمسيلت

فرق البحث "PRFU"

تطبيق إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الآليات والإنعكاسات

حوكمة القطاع المالي والمصرفي في الجزائر

استكتاب جماعي ذو ترقيم دولي بعنوان:

صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية - الواقع، التحديات والآفاق -

رئيس الكتاب الجماعي: د. مركان محمد البشير

رئيس اللجنة العلمية: د. بونعجة سحنون

فريق الإعداد والإخراج:

د. بن شاعة محمد * د. تامي عبد الرحمان * د. ماجن محمد محفوظ

تأليف: مجموعة من الباحثين

استكتاب جماعي ذو ترقيم دولي صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية

استكتاب جماعي ذو ترقيم دولي بعنوان:

صلابة الخطوط الثلاثة في المؤسسات البنكية حتمية أساسية للتحكم في المخاطر البنكية في ظل السعي لتحقيق رقابة بنكية تتسم بالكفاءة والفعالية - الواقع، التحديات والآفاق -

ديسمبر 2023

ISBN 978-9931-864-19-6